تحفة الغريب
في الكلام
على مغني اللبيب

تحفة الغريب
في الكلام على مغني اللبيب

"قسم التركيب"

تأليف

محمد بن أبي بكر الدماميني

دراسة وتحقيق

الدكتور محمد عبدالله غنضور

جامعة سيدي محمد بن عبدالله

فاس- المغرب

الجزء الثاني

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد – الأردن

2011

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011 م

415

الدماميني، محمد بن أبي بكر

تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: قسم التركيب/ محمد بن أبي بكر الدماميني. تحقيق: محمد عبدالله غنضور. - إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2011.

( ) ص

ر. إ.: (2286 / 6 / 2010)

الواصفات:/ قواعد اللغة العربية//اللغة العربية/

*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك: ISBN 978-9957-70-402-5

Copyright ©
All rights reserved

عالم الكتب الحديث
Modern Book World
للنشر والتوزيع

الفرع الأول

إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي

تلفون: (27272272- 00962) خلوي: 5264363/ 079 فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: 3469 -الرمزي البريدي: 21110)

البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- عمان- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357 فاكس: 00961 1 475905

الإهـــداء

إلى أبوي رحمهما الله

إلى زوجتي

إلى أبنائي وإخوتي وأخواتي

البابُ الخامِسُ من الكِتابِ.

في ذِكْرِ[1] الجهاتِ التي يَدْخُلُ على المُعْرِبِ الخَلَلُ مِنْ جِهتِها، وهِي عَشْرٌ

قال: أعْرَبَ لِتلمِيذٍ لَه بَيْت المُفَصَّلِ[2]:

لا يُبْعِدِ اللهُ التَّلَبُّبَ، والـ *** غَارَاتِ، إذ قالَ[3] الخَمِيسُ: نَعَمْ

أقولُ: البيتُ للْمُرَقَّشِ وهو مُدْرَجٌ آخِرُ صَدْرِهِ هو اللاّمُ منَ الغاراتِ، وأولُ عَجُزِه الغَينُ منها. والتَّلَبُّبُ مصدرُ تَلَبَّبَ الرجلُ[4] إذا تَحَزَّمَ[5] وتَشَمَّرَ. والغاراتُ جمعُ غارَة: اسمٌ للإغارَة على العَدُوّ، أو يُرادُ بها الخيلُ المغيرةُ. والخَميس: الجيشُ، لأنهم خَمْسُ فرقٍ: المقدمةُ، والقلْبُ، والمَيْمَنَة، والمَيْسَرَةُ، والسّاقَة. والنَّعَم واحدُ الأنعامِ، كما ذكرَ في المتْنِ، أي هذه نَعَمٌ فاغْنَموها، أي فأغِيرُوا عليها.

قال: وسألَنِي أَبُو حَيّانَ، وقد عرَضَ اجتِماعُنا علامَ عُطِفَ بِحَقَلدٍ من قولِ زُهَيْرٍ[6]:

نَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّر غنِيمَةً *** بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى ولا بِحَقَلَّدِ

فقلت: حتى أعرِفَ ما الحَقَلَّد فنظَرْنا فإذا هُوَ السَّيِّئُ الخُلُقِ.

---

(1) سقط حتى عشر من جـ و د وفوقها في الأصل خ وقبلها في د: الجملة الأولى من الكتاب.

(2) المرقش الأكبر عمرو بن سعد انظر المفضليات 2: 40 والاختيارين ص746 وشرح اختيارات المفضل ص1068 والمفصل بشرح ابن يعيش 1: 94 والمغني ص684 والسيوطي ص889 وشرح أبيات المغني 7: 142.

(3) جـ: إذا.

(4) سقطت من جـ و د.

(5) د: عزم.

(6) ديوانه ص183 والمغني ص685 والسيوطي ص642، 890 واللسان (حقلد) وشرح أبيات المغني 7: 146 ونتائج التحصيل ص1293.

أقول: الذي أتوهَّمُ أنَّ المصنفَ، رحمه اللهُ وعفا عنه[1]، قَصَدَ التَّنْكِيتَ[2] على أبي حيانَ لِمَا كانَ بينَهما منَ المنافَسَةِ والشَّنآنِ المشْهُورِ بنُكْتَةٍ أدَبيةٍ، فأوْرَدَ كلامَه على وَجْهٍ يَحتَمِلُ عودَ الضّميرِ مِن قوله: فإذا هوَ السيئُ الخُلُق إلى الحَقَلَّدِ أو[3] أبي حيانَ إشارَةً إلى ما يُنسَبُ إلى كثيرٍ من المغارِبَةِ مِنْ سُوءِ الخُلُق، فإنَّ أبا حيانَ منَ الْمغربِ، والله أعلمُ بحَقيقةِ الحال. على أنَّ الذي في الصّحاحِ[4] الحَقَلَّدُ: الضَّيِّقُ البَخيلُ. وفي القامُوسِ[5]: الحِقَلَّدُ: كَعَلَمَّس: الضّيقُ البخيلُ والضعيفُ، وكِزِبْرِجٍ: السَّيئُ الخُلُق الثَّقيلُ الروح، فلَمْ يَجعلِ السّيّئَ الخلقَ مَدلولَ الحَقَلَّدِ بفتحتيْنِ مع تَشْديد اللامِ، وإنما جعَلَه مدلُولَه بكسرِ الحاء واللاَّمِ وإسْكان القافِ بينَهما.

قال: فقلت: هو معطوفٌ على شيءٍ مُتَوَهَّم؛ إذ الْمعنَى [ليس][6] بمكَثِّرٍ غَنيمةٍ، فاستَعْظَمَه[7].

أقولُ: يَحتَمِلُ وَجهاً آخرَ، وهو أنْ يكونَ معطوفاً على بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى، وثمَّ مضاف حُذِفَ لدلالةِ ما تقدَّم عليه. والتقديرُ: ولا بِنَهْكَةِ حقَلَّد. والمعنَى: إنَّ هذا الْمَدوحَ لا يُكَثِّرُ غَنِيمةً بِنَهْكَة قَريبٍ له، ولا بِنَهْكَةِ شخْصٍ متَّصفٍ بسُوء الخُلُق؛ إذ هي صفة نَقْصٍ في صاحِبِها تَقتضِي ألاَّ يَفْخَرَ بأسره لمكان نَقصِه. وإنَّما يُكَثِّرُ الغنيمة بالأَشرافِ وأهلِ الكمال ممَّن لا يَمُتُّ[8] له بقَرابةٍ. هذا إن كان الحِقِلَّدُ هو السيّئُ الخُلُق، كما قال، وأمّا إنْ كان المرادُ به الضعيفَ، كما ذكَرَه في القاموسِ، اتَّجهَ المعنَى اتّجاهاً قوياً، وهذا فيما يظهرُ أوْلَى من

---

(1) سقط "وعفا عنه" من د.

(2) جـ: التبكيت.

(3) في جـ و د: أو إلى.

(4) انظر (حقلد).

(5) انظر (حقلد).

(6) من جـ و د.

(7) جـ: فاستعظم ذلك.

(8) جـ: ينتمي.

العَطْفِ على التَّوهُّم.

قال: وأمَّا قراءَةُ مَنْ قرأ/ 451 ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ [1] بفتح الباء، فالذي يَسُوغ فيها أنْ يُذكرَ الفاعلُ بعدما حُذِفَ أنه إنّما ذكِرَ في جملة أُخرَى غيرِ التي حُذِفَ فيها.

أقول: أوْرَد بعضُهم هنا سؤالاً فقالَ: إن اقترَنتِ الآية الشّريفة والمثالُ الذي حكَمَ بامتناعِه، وهو ضُرِبَ أخوك رَجلاً، ببناء ضُرِبَ للمفعول، باعتبارِ الوَجْهِ الذي ذكَرَه المصنفُ، فقد اشْتَركا في تَفسيرِ المُعوَّلِ على اطِّراحِه، وذلك هو المقصودُ. وكونُه في جملةٍ أخرَى لا يُؤثِّرُ.

وجوابُه أنَّ تفسيرَ المُعوَّل على اطّراحِه في الآية وقَعَ في مَحلِّه، وأصَابَ المَحَزَّ، لأنه جوابٌ عن سؤالٍ مُقَدَّرٍ، فهو محلٌّ لذِكْرِ ما طُرِحَ ومكانٌ يَحسُنُ فيه التَّفسيرُ لوقُوعِ مُقْتضيه، وليس الأمرُ كذلك في المثال.

فإن قلت: سلَّمنا هذا، لكن لِمَ قُلْتُم: إنَّ الأصلَ في المثال: ضربَ أخاكَ رجلٌ حتى كان ذِكْرُه بعد بنائِه للمجهول ناقِضاً لأوّل الكلام؟ ولِمَ لا يكونُ الأصلُ: ضرَبَ أخاك فلانٌ المعيَّنُ، ثمَّ قُصِدَ وَجهٌ مِنْ مسوّغاتِ حذفِ الفاعلِ فوَقَعَ اللَّبسُ؟ هل الفاعلُ عاقلٌ أو غيرُ عاقلٍ؟ ذكرٌ أوْ أُنثى؟ فميّزُوه بواحدٍ من جِنسه، وذلك لا ينقُضُ الغَرَضَ المقصودَ بحذفِ الفاعلِ، منْ حيثُ كان الغرَضُ إنّما هو إبْهامُ عينِ الفاعلِ لا إبهامُ جِنْسِه، وذلك باقٍ معَ وجودِ هذا التَّمييزِ بلا شَكٍّ. وإذا بطَلَ كونُه ناقِضاً لأولِ الكلامِ جازَتْ مُجامَعتُه له لارتفاعِ المانِعِ.

قلت: التَّمييزُ لا يَخرُجُ عن كونِه تفسيراً لذاتِ مبْهَمَة بحسبِ الوَضْعِ، أوْ كونِه تفسيراً لنسبَة في جملةٍ، أو شِبهِها، ولا شيءَ من ذلك يصحُّ اعتبارُه في المثال، فامتنَعَ التّمييزُ.

قال: وها أنا مُوردٌ، بعون الله تعالى، أمثلة.

---

[1] النور: 36 وهي قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر انظر السبعة ص456 والكشف 2: 139.

أقول: وقعَ[1] نظيرُ هذا التَّركيبِ في ديباجةِ الكتابِ حيثُ قال[2]: وها أنا بائِحٌ بما أسررْتُه، ويأتي نظيرُه قريباً، وفي ذلك إدخالُ التَّنبيه على ضميرِ الرَّفع المنفصلِ، مع أنَّ خبرَه ليس اسمَ إشارةٍ، نحو ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ حَـٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[3] ولا يَنْدَفِعُ بوقوعِ مثلِهِ لابنِ مالكٍ قال في صدْرِ التَّسهيلِ[4]: وها أنا ساعٍ فيما انتُدِبتُ إليه، لأنَّ هذا تركيبُه هو لا نَقْلُه عنِ العَربِ أو الأئِمةِ. والحُجّة في الثاني لا الأول، ولو سلِمَ لم يَندفِعْ، لأنَّ المصنفَ قائلٌ بخلافِه حسبَمَا وقَعَ له في هذا الكتابِ. وصرَّح في حواشيه على التَّسهيل بشذوذِ قولِ الشّاعِرِ[5]:

أبا حَكَمٍ[6] ها أنْتَ نَجْمٌ مُجالِدٌ

يُشيرُ بذلك إلى أنَّ قولَ صاحبِ التَّسهيلِ: وأكثرُ[7] استِعمال ها مَعَ ضميرِ رفعٍ مُنْفَصِلٍ، أو اسمِ إشارَةٍ، مُعْتَرَض بأنَّ هذا ظاهرُه أنَّ الإخْبارَ عنِ الضّمير المذكورِ باسمِ الإشارةِ غيرُ شَرْطٍ، وليسَ كذلك، فإن تَخلُّفه إنما يقَعُ شاذا.

قال: نَعَمْ مَنْ قَرَأَ: تَفْعَلَ[8] وتَشَاءَ بالتاء، لا بالنون، فالعَطْفُ على أنْ نَتْرُكَ.

---

(1) جـ: تقدم.

(2) انظر المغني ص 13.

(3) آل عمران: 66.

(4) ص: 2.

(5) هذا صدر بيت عجزه:

وسيِّدِ أهلِ البطحِ المتناحر

انظر معاني القرآن للفراء 3: 296 وتفسير القرطبي 20: 219 والجنى ص348 واللسان (لحر) وفتح اللطيف ص34 ونتائج التحصيل ص879.

(6) سقط أبا حكمْ من جـ.

(7) د: أكثر.

(8) إشارة إلى قوله تعالى ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا ﴾ هود: 87.

أقـول: هذه قِراءَةٌ شاذة قَرَأَ بِها ابنُ أبي عَبْلَةَ[1]. والمُرادُ بفعلِه في أمْوالهم ما يَشَاءُ هو مـا كـانَ يأمُـرهم به من تَرْكِ التَّطفيفِ والبَخْسِ، والاقتِناعِ بالحَلالِ القَليلِ مِنَ الحرامِ الكثيرِ، وكـانَ يَـنْهَاهُم عـن حـذفِ الـدّراهمِ والـدَّنانِيرِ [وتَقطِيعِها][2] كذا في الكَشّاف[3]. وما ذكرَه المـصنفُ في هـذه الآيـة مأخـوذٌ منَ الانتِصافِ[4] فإنَّ فيه: على هذا، أي على قراءَة ابْنِ أبي عَبْلَةَ بالخِطابِ، يَكونُ (أن نَّفْعَلَ) معطُوفاً علَى (أن نَّتْرُكَ) وعلى المَشْهُورِ يَمتَنعُ لفسادِ المعنَى فكأنه قيل ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ ﴾ وأنْ نَترُك فعلَنا.

قـال: الثاني قولُه تعالَى ﴿ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى ﴾[5] فإنَّ المتبادرَ تعلُّقُ مِنْ بخِفتُ، وهو فاسِدٌ في المعنَى.

أقـولُ: وَجـهُ الفسادِ/ 452 أنَّ الخوفَ واقِعٌ في الحال، لا فيما يُستَقبلُ، فلَوْ جُعِلَ منْ وَرائِـي مُـتَعَلِّقاً بخفـتُ لَـزِمَ أنْ يكـونَ الخـوفُ واقِعـاً في المُـستَقبَلِ، أيْ بعدَ موتِهِ، وهو ظاهرُ الفسادِ.

قـال: والـصّوابُ تعلُّقـه بالموالِـي لِمـا فيه من مَعْنَى الوِلايةِ، أيْ: خِفتُ ولايَتَهُم مِنْ بَعـدِي، وسُـوءَ خِلافَتِهم، أوْ بمحذوفٍ هو حالٌ مِنَ الموالِي، أوْ مضافٌ إليهم، أيْ كائنينَ مِنْ وَرائي، أو فِعلَ الموالي مِنْ وَرائِي.

أقـولُ: في الكَشّافِ[6]: وهذا الظرفُ لا يتعلَّقُ بخِفتُ لفسادِ المعنَى، ولكنْ بمحذوفٍ، أو بمعنَـى الـولايةِ في المَوالـي، أيْ خِفـتُ فعـلَ الموالِي، وهو[7] تَبديلُهم، وسوء خِلافَتِهم مِنْ

---

(1) وهي قراءة الضحاك بن قيس وابن أبي عبلة وزيد بن علي البحر المحيط 5: 253 أما ابن أبي عبلة فهو شمر بن يقظان بن المرتجل أبـو سـعيد الـشامي الدمـشقي الثقة، تابعي له حروف في القراءات واختيار خالف فيه العامة. أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى وروى عن الزهري وأبي أمامة وأنس توفي سنة 151 أو 152 أو 153هـ انظر غاية النهاية 1: 19.

(2) الأصل: وتقطيعهما.

(3) 2: 287.

(4) انظر حاشيته على الكشاف 2: 287.

(5) مريم: 4.

(6) 2: 202.

(7) سقط حتى خفت: من جـ.

وَرائِي، أوْ خِفتُ الذينَ يَلُونَ الأمرَ مِن وَرائِي هذا كلامه. ومنه أخَذَ المصنفُ، وإنَّما زاد تَجويزَ الحالِ على أنَّ بعضَهم قال: ويَجوزُ أنْ يُريدَ بالتعلُّقِ كونَه حالاً منه. قال ابنُ جِنّي[1]: "مِن وَرائِي" حالٌ متَوقَّعَة مَحكِية، أيْ خِفتُهم مُتَوقعا متَصَوّراً كونَهُم بعدِي. ومثلُه مسألة الكِتابِ[2]: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، أي متَصَوّراً صيدَه[3] غداً.

قال: وأمَّا مَنْ قرأَ خَفَّتِ[4]، بفتح الخاءِ، وتشديدِ الفاءِ، وكسرِ التاءِ، فمِنْ مُتَعلِقَة بالفعلِ المذكورِ.

أقولُ: قال الزَّمخشريُّ[5]: "وهذا على مَعنيَيْنِ: أحدُهما أنْ يكونَ وَرائِي بمعنَى خَلْفِي وبعْدي، فيتعلَّقُ الظَّرفُ بالمَوالي، أي: قَلُّوا وعجزُوا عن إقامة أمْرِ الدّين، فسألَ ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولي يُرْزَقُه. والثاني أنْ يكونَ بمعنَى قُدَّامي، فيتعلَّقُ بخَفَّتِ، ويُريد أنهم خفُّوا قُدَّامَه ودَرجُوا، ولم يبقَ منهم مَنْ به ثَقَوٌ واعتِضادٌ إلى هنا [كلامه][6] وفيه تفصيلٌ لم يتعرَّضْ إليه[7] المصنفُ، فتأملْه.

قال: والصّوابُ أن يُضمَّنَ (أَمَاتَه)[8] معنَى أَلْبَسَه، فكأنه قيل: فألبسَه اللهُ بالموتِ مائة عامٍ، وحينئذٍ يتعلَّقُ به الظّرفُ بما فيه من المعنَى العارضِ له بالتَّضْمين، أيْ معنَى اللُّبثِ، لا معنَى الإلباثِ، لأنَّه كالإماتة في عدَمِ الامتدادِ.

أقول: هذا عناء منه لا حاجَة إليه، وذلك أنه يُمْكِنُ تَعليقُ الظَّرفِ بما فِي "أمائه" من معنَى الموتِ، لا بالإماتة نفسِها. والموتُ إمّا عَدَمُ الحياةِ عمّا شأنُه الحياةُ، أو وَصْفٌ

---

(1) انظر المحتسب 2: 37.

(2) 2: 49.

(3) سقطت من جـ.

(4) إشارة إلى قوله تعالى ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا... ﴾ مريم: 5. وهي قراءة عثمان ومحمد بن علي وعلي بن الحسين وغيرهم انظر المحتسب 2: 37. والكشاف 2: 502 والبحر 6: 174.

(5) الكشاف 2: 502.

(6) من جـ و د.

(7) جـ: له.

(8) يشير إلى قوله تعالى ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ﴾ البقرة: 259.

وُجُودي مضادّ للحياةِ على الخلافِ المَعروفِ[1]. وعلى كلٌّ فامتدادُه ممكِنٌ، ولا داعِيَ إلى ذلك التكلُّفِ.

قال: ونظيرُه قولُه عليه الصلاةُ والسلامُ: كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ حتى يكونَ أبواهُ هما اللذان يُهَوِّدَانه ويُنَصِّرانه[2] لا يَجُوزُ أنْ تعلَّقَ حتى بـ"يُولَدُ" لأنَّ الولادةَ لا تَستَمِرُّ إلى هذه الغايةِ التي يستَمرُّ إليها كونُه على الفِطْرةِ، فالصَّوابُ تُعليقها[3] بما تعلَّقتْ به "على" وأنَّ "على" متعلقة بكائِنٍ مَحْذوفٍ منصوبٍ على الحال منَ الضّمير في "يُولَدُ" ويولَدُ خَبَرُ "كلّ".

أقولُ: إذا تعلَّقَ بكائِنٍ الذي هو مُغَيّا بهذه الغايةِ، فكيفَ يَصِحُّ كونُه حالاً، ومَضمونُ الحالِ يجبُ أنْ يَكونَ مقارناً للعامِلِ فيها؟ وليس الكونُ الممتَدُّ إلى تلك الغايةِ مقارناً، وهل هو إلاّ بمثابةِ قولك: جاء زيدٌ أمسِ راكباً إلى غَدٍ؟ فينبغي أن يُجعَلَ قولُه: "يُولدُ" صفة لتأكيد العمومِ، وعلى الفِطرةِ [خبرَ][4] المبتدإِ، وحتَّى يكونَ أبواه غاية له. والكونُ[5] ممتدٌّ خالٍ منَ المانِعِ للتَّقييدِ بالغايةِ، كما أسلفناه في حرفِ الحاء المهملَةِ في الكلامِ على "حتّى"[6].

قال: الرابعُ قولُ الشاعِرِ[7]:

تَرَكْتِ بِنَا لَوْحاً، ولوْ شِئْتِ جادَنا *** بُعَيْدَ الكَرى ثَلْجٌ بكِرْمانَ ناصِحُ

أقولُ: جادَنا: أرْوَانا من قولِهم: جِيدتِ الأَرضُ فهي مَجُودة إذا أصابَها الجُودُ، وهو المطَرَ الغَزيرُ. والكَرَى: النّعاسُ تقول منه: كريَ الرجلُ بالكسر يكرَى كرًى، فهو كرٍ، وهي كَرِية: قال[8]:

---

(1) جـ: المشهور.

(2) انظر سنن أبي داود كتاب السنة 4: 229.

(3) جـ: تعلقها.

(4) الأصل: حتى.

(5) بعده في جـ: عليها.

(6) انظر ص92 من الأصل.

(7) البيت لجرير ديوانه ص266 والمغني ص688 والسيوطي ص890 وشرح أبيات المغني 7: 153. والخزانة 2: 400.

(8) انظر البيت في إصلاح المنطق ص305 والصحاح واللسان والتاج (كرى).

لا يُسـتَـمَـلُ[1] ولا يَكْرَى مُجالِسُهـا *** ولا يَمَلُّ مـنَ النَّجـوى مُناجِيهـا/ 453

وثلْـجٌ: صـفة لمحـذوفٍ[2]، أيْ: ريـحٌ ثلْـجٌ، بمعنَـى بـاردٍ كالـثلجِ، وكِرْمانُ[3]، بكسر الكـافِ، وأنكـرَه بعـضُهم، وقـال: هـو بالفَـتْح، وأنكَرَ هذا الشَّيخُ شمسُ الدّين الكِرْمانيُ[4] شـارِحُ البخاري وقال: إنّما هو بالكَسْرِ، ونحنُ أعلَمُ بضَبط بلَدِنا. وفي القَامُوسِ[5]: وكِرْمان، وقد تكْسَر، أو لَحْنٌ: إقليمٌ بينَ فارسَ وسِجستَانَ. والناصحُ: الخالِصُ كالناصِعِ.

قال: الخامسُ قولُه تعالى ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾[6]، فإنَّ المَتَبادِرَ تعلُّقُ مَعَ بِبَلَغَ. قال الزَّمخْـشَرِيُ[7] أيْ فَلمّـا بلَـغَ أنْ يَسْعَى معَ أبيه في أشغالِه وحوائِجِه قال: ولا يتَعلَّقُ مَعَ بـ بَلَغَ لاقتضائِه أنهما معاً بلَغا[8] حدَّ السّعْي.

أقـول: اقتِضاؤُه لذلك مِنْ جِهَةِ أنَّ مَعَ تدلُّ على معنَى الصُّحْبَةِ واستِحداثِها. تقول: خَـرجتُ مـعَ الأميرِ تريدُ مصاحِباً له، كما صرَّحَ به في الكشَّافِ[9] في سورة يُوسُفَ عندَ قولِه تعالَـى ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[10] وعلَـى هـذا يَلْـزَمُ المحـذورُ الذي ذكرَه، لأنَّ معنَى المعيةِ المُصاحَبَة، وهي مُفاعَلَة. وقد قُيِّدَ الفِعلُ بها، فيَجِبُ الاشتِراكُ فيها.

قال: ولا بالسَّعيِ، لأنَّ صِلَةَ المَصدرِ لا تَتَقَدَّمُ عليه.

---

(1) د لا تستملْ وروي البيت في اللسان بروايتين، بالياء وبالتاء انظر (كرى وملل).

(2) جـ و د: محذوف.

(3) انظر معجم البلدان (كرم).

(4) هـو محمـد بـن يوسـف بن علي بن سعيد البغدادي شمس الدين له شرح على صحيح البخاري، وشرح على مختصر ابن الحاجـب في الأصـول، وحاشـية علـى تفسير البيضاوي توفي سنة 786هـ انظر البغية 2: 218-282 ومفتاح السعادة 1: 196-197.

(5) انظر (كرم).

(6) الصافات: 102.

(7) الكشاف 3: 347.

(8) جـ و د: بلغا معاً.

(9) 2: 319.

(10) يوسف: 36.

أقول: فيُقدَّرُ مثلُه مُفسَّراً بالمذكورِ، كما قيل في مثل[1] نحو ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[2].

قال: وإنّما هي متعلِّقة بمحذوفٍ على أنْ يكونَ بياناً كأنه قيل: فلمّا بلغَ الحَدَّ الذي يَقدِرُ فيه على السَّعْيِ فقيل: معَ مَنْ؟ قيل معَ أعطفِ الناسِ عليه، وهو أبوه.

أقول: قال صاحِبُ الفَرائِدِ[3] أيُّ افتقارٍ إلى ذلِك؟ والوَجْه أنْ يُقالَ: التقديرُ: فَلمّا بلغَ السَّعْيَ كائِناً معَه، فيكونُ حالاً مِنَ السَّعْيِ مقدَّماً عليه. وقال الطيبي: المعنَى لا يُساعِدُ عليه. وفيه نظرٌ.

قال: السّادسُ قولُه تعالى ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَٰلَتَهُۥ ﴾[4]، فإنَّ المُتبادِرَ أنَّ حَيْثُ ظرفُ مكانٍ، لأنَّه المعرُوفُ في استعمالِها، ويَرِدُه أنه تعالَى يعلَمُ المكانَ المستَحِقَّ للرّسالةِ لا أنَّ عِلْمَه في المكانِ، فهو مفعولٌ به، لا مفعولٌ فيه.

أقول: تقدمَ هذا في حرفِ الحاءِ المهمَلَةِ في الكلامِ على "حيث"[5]، وأسلفنا هناكَ أنه لو قيلَ بأنَّ المرادَ يعلَمُ الفضْلَ الذي [هو][6] في محلِّ الرسالةِ لَمْ يَبْعُدْ، وفيه إبقاءُ حيثُ على ما عُهِدَ منْ ظرفيَّتها. والمعنَى: إنه تعالى لَنْ يؤتيكُم مثلَ ما آتَى رُسُلَه مِنَ الآياتِ، لأنه يعلَمُ ما فيهم من الذكاءِ[7]، والطَّهارةِ، والفضلِ، والصلاحيةِ للرّسالةِ[8]، ولستُمْ كذلك.

قال: السابعُ قولُه تعالى ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[9] فإنَّ المُتبادرَ تعلُّقُ "إلى" بـ"صُرْهُنَّ" وهذا لا يصحُّ إذا فسِّرَ صُرْهُنَّ بقطعهُنَّ.

---

(1) سقطت من جـ.

(2) يوسف: 20.

(3) ذكر حاجي خليفة لهذا الكتاب عدة مؤلفين منهم: زين بن سريجا، ومحمد بن محمود انظر كشف الظنون ص1242-1478.

(4) الأنعام: 124.

(5) انظر ص49 من الأصل.

(6) من جـ و د.

(7) جـ و د: الذكاة.

(8) جـ و د: للإرسال.

(9) البقرة: 260.

أقـول: لأنَّ إلى ليـستْ مِـنْ صـلةِ الفعلِ بهذا التّفسيرِ، ويقالُ: صُرْتُ الشَّيْءَ: بمعنَى قطَعْتُه وفَصلتُه. قال رؤبة[1].

صُرنا به الحُكْمَ وأغيا[2] الحَكَمَا

وقال تَوْبةُ[3]:

فأدْنَتْ لِيَ الأسبابُ حتَّى بَلَغْتُها *** بنَهْضٍ[4] وقَد كادَ[5] ارتِقائِي يَصُورُها

[أي يُقَطِّعها. والصُّورُ: القَطْعُ][6]

[قال][7] وإنما تَعلُّقه بخذ.

أقول: يعني على تقديرِ أنْ يفسّرَ صُرْهُن بقطعهن. قال في الصّحاح[8]: فمَنْ قال هذا جعل في الآية تقديماً وتأخيراً، كأنه قال: خذ إليك أربعة منَ الطَّيرِ فصُرْهُنَّ.

قال: وأمّا إن فسر بـ أمِلْهُنَّ فالتعلُّقُ به.

أقول سواءٌ كَسَرْتَ الصّادَ، كما قرأ حَمزةُ[9]، أو ضَمَمْتَ كما قرأ غيرُه، يقال: صارَهُ ويَصورُه و يصيره، وهما لغتان، والمعنَى: أمالَه، قال الشاعرُ[10]:

---

(1) نسبه في الصحاح واللسان إلى العجاج وليس في ديوانهما انظر (صور).

(2) د: واعنا.

(3) المراد: توبة بن الحمير من بني عقيل بن كعب بن ربيعة أحد عشاق العرب، انظر الشعراء ص445-447 انظر البيت في جامع البيان 3: 36 والجامع لأحكام القرآن 3: 301.

(4) د: ينهض.

(5) د: كان.

(6) من جـ و د.

(7) من جـ و د.

(8) انظر (صير).

(9) انظر السبعة ص190 والكشف 1: 313.

(10) البيت للأبيرد بن المعذر شاعر إسلامي انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 1: 84 والجمهرة 2: 360 (الصدر فيهما مخالف لما هنا) وانظره أيضا في الكشاف 1: 392 وشواهده 4: 397.

فما صَيَّرَ الأعناقَ فيهِمْ حِيلَةً *** ولكِنَّ أطرافَ الرِّماحِ تَصُورُها[1]

أيْ تُميلُها[2]. والصَّيْرُ: الميلُ والاعوِجاجُ، يعنِي أنَّ ميْلَ أعناقِهِم إنَّما هو منَ الرِّماحِ. وقال آخرُ[3]:

وفَرْعٍ يَصِيرُ الجيدَ وَجْفٍ كأنَّه *** على اللِّيتِ، قِنوانُ الكُرومِ الدّوالحِ

الفَرْعُ: الشَّعَرُ التَّامُّ. والجِيدُ: العُنُقُ. والوَجْفُ الكثيرُ. واللِّيتُ، بكسر اللاّمِ وبالمثناةِ الفوقيةِ: صفحة العُنُقِ والقِنْوانُ جمعُ قِنْو، وهو: العُنقودُ/ 454. والدّوالِحُ، بالحاء المهمَلةِ، من دَلَح إذا مشَى غيرَ مُنْبَسِطِ الخَطْوِ لِثقَلِه عليه شَبَّهَ الفرعَ [بالقِنْوان][4] المثقلاتِ بالحملِ.

قال: لأنه لا يَتعدَّى فعلُ المضمرِ المتصلِ إلى ضميرِه المتَّصلِ إلا في بابِ ظَنَّ أقولُ: هذا الحَصْرُ منقوضٌ بـ فَقَدَ وَعَدِمَ، فإنَّ هذا الحكم جارٍ[5] فيهما.

قال الشاعر[6]:

لقد كانَ لِي عَنْ ضَرَّتينِ عَدِمْتُنِي *** وعمّا ألاقِي منهُما مُتَزَحْزَحُ

وقال الآخرُ[7]:

نَدِمْتُ علَى ما كانَ منِّي فقَدْتُنِي *** كما يَندَمُ المَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ

---

(1) جـ: يصورها.

(2) جـ: يميلها.

(3) انظر البيت في معاني الفراء 1: 174 والكشاف 1: 392 واللسان (صير) وفي المصادر كلها "وحف" بالحاء وهو: السواد.

(4) الأصل: القنوان.

(5) جـ و د: جار.

(6) البيت لجيران العود ديوانه ص: 40 ومعاني القرآن للفراء 2: 106 وأمالي الشجري 1: 39 والمفصل بشرح ابن يعيش 7: 88 وشرح الكافية الشافية ص: 565.

(7) ينسب إلى قيس بن دريح وليس في ديوانه وانظره في أمالي القالي 1: 136 والاقتضاب ص: 291 والمسائل والأجوبة ص: 181 وشرح الكافية الشافية ص: 565.

وقد يُجابُ بأنَّ المصنفَ استثنى فِعْلَي فَقَدَ وعَدِمَ، فغايته أنْ يكونَ حذفَ منْ هنا مَعْطوفاً لدلالَةِ ما تقدَّمَ في محلٍّ آخرَ.

فإن قلتَ فماذا يَصنَعُ في رأى الحُلْمية، نحو ﴿ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا ﴾[1]؟ ورأى البَصَرية كقول عائِشَةَ[2]، رضي اللهُ عنها: لقد رأيتُنا معَ رَسولِ[3] اللهِ، صلَّى اللهَ عليه وسلَّمَ، وما لنا طَعامٌ إلاَّ الأَسودان: التَّمرُ والماءُ؟

قلت: أمَّا الحُلْمِية فبابُ ظَنَّ يَشْمَلُها لأَنَّ حكْمَها حكْمُه، وأمَّا البَصَرية فإلحاقُها ببابِ ظنَّ في هذا الحكمِ شاذ، كما صَرَّحُوا.

قال: ﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم ﴾[4] فيمَنْ ضَمَّ الباءَ[5].

أقول: وأمّا منْ فَتَحَ الباءَ وقرأ بالمثناةِ الفَوقيةِ[6] في أولِ الفعلِ، فليس منْ هذا البابِ؛ إذِ الفاعلُ هو المخاطَبُ، والمفعولُ غيرُه.

قال: وقوله[7]:

دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَرَاتِه

أقول: هذا صدرُ بيتٍ لامرئِ القَيسِ تقدَّمَ إنشادُه في عَن[8]، وإنشادُ عجُزِه وهو:

---

(1) يوسف: 36.

(2) انظر الحديث في صحيح البخاري 20: 25، 57 مع وجود بعض الاختلاف في ألفاظ الحديث وانظره أيضا في النهاية 2: 419.

(3) جـ: النبي.

(4) آل عمران: 188 والآية بتمامها ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾.

(5) ابن كثير وأبو عمرو انظر السبعة ص219 والبحر 3: 137، 138.

(6) ذكر ابن مجاهد حمزة انظر السبعة ص220 وزاد أبو حيان (الكسائي وعاصم) انظر البحر 3: 137.

(7) ديوان امرئ القيس ص94 والمقرب 1: 195 والجنى ص244 والمغني ص200، 689 وشرح أبيات المغني 3: 315، 7: 154.

(8) انظر ص112 من الأصل.

وسبقَ الكلامَ عليه.

قال: لأنَّ معنَى "على" الاسميةِ: فَوْقَ، ومعنَى "عنْ" الاسمية: جانبٌ ولا يتأتَّيان هنا، ولأن ذلك لا يتأتَّى معَ إلى لأنها لا تكونُ اسماً[1].

أقول: هذا كلُّه كلامُ أبي حيانَ، ولم يَنْسُبْه إليه المصنفُ، وفي النَّفسِ منْ ذلك شيءٌ، لأنَّه حيثما يمرُّ له أدنى غَلْطَةٍ[2] يُصرِّحُ بالرَّدِّ، ويبالِغُ فيه. وقد يمرُّ له بكلامٍ حَسَنٍ، فيُورِدُه غيرَ منْسُوبٍ إليه، وليس ذلك بالإنصافِ، وما أحَقَّ أبا حيانَ، رحمه اللهُ، أنْ يتَمَثَّلَ بقولِ القائِلِ[3]:

إن يَسْمَعُوا سُبَّةً طارُوا بها فَرَحاً *** وما سَمِعُوا مِنْ صالِحٍ دَفَنُوا

واللهُ الموفقُ لا ربَّ غيره.

قال: العاشرُ قولُه تعالَى ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ﴾[4] فإنَّ المُتَبادِرَ تَعلُّقُ الاستثناءِ بالجملةِ الثانيةِ، وذلك فاسدٌ لاقتِضائِه أنَّ مَن اغْتَرَفَ غُرفَة بيَدِهِ ليسَ منه وليسَ كذلِك، بلْ ذلِك مباحٌ لَهُمْ، وإنَّما هو مستثنىً من الأولَى.

---

[1] يتحدث عن البيت السابق وبيت آخر لبشر بن منقذ وهو:

هون عليك فإن الأمور *** بكف الإله مقاديرها

[2] جـ و د: غلط.

[3] البيت لقعنب بن أم صاحب انظر سمط اللآلي ص362 والمحتسب لابن جني 1: 206 والحماسة بشرح المرزوقي ص1450 والتبريزي 2: 187 وشرح الكافية الشافية ص1586 والمغني ص908 والسيوطي ص965 وشرح أبيات المغني 8: 101.

[4] البقرة: 249.

أقـول: وهـذا، كما قيلَ، هو الذي يَقتَضيه النظرُ الصائبُ في أساليب الكلامِ للعارفِ بـصناعَتِه[1]، وذلـك أنـه وَرَدَ في مَعْـرِضِ بيانِ مُخالَفَةِ الأكثرينَ للمأمُورِ به وارتكابِهم المَنْهيّ عـنه. وقد اقتَصَرَ على [ذكْرِ][2] الكارِعينَ دونَ المُغترِفين، فَعُلِمَ أنَّ الاغتِرافَ ليس بمَنهيّ عنه؛ بل هو رُخصَةٌ وهذا معنَى قولِ الزَّمخشري[3]: ومعناهُ الرُّخصَة في اغتِرافِ[4] الغُرْفَةِ باليدِ دونَ الكَـرْعِ[5] في المـاءِ وشُـرْبِ بـالفمِ. والدليلُ على أنَّ معنَى الاستثناءِ الرُّخصة في الاغتِراف لا زيـادَةُ المَنعِ على ما هو مُقتَضَى الاستثناءِ منَ الجملةِ الثانية قولُه تعالى ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾[6]. وقـال في الانتِـصافِ[7]: في هـذه الآيةِ دَليلٌ على أنَّ الاستثناءَ إذا تعقَّبَ جُمَلاً لاَ يَتَعيَّنُ عودُه إلى الأخيرة. واعتَرَضَهُ العِراقِي[8] مِنْ وَجْهَيْن:

أحـدُهما أنَّ الاسـتثناءَ إمّـا أنْ يعـودَ إلى/ 455 الجملـةِ الأخـيرةِ، أوْ لِجميعِ الجُملِ، واختِـصاصُه بالأولَـى لَـمْ يقلْ به أحدٌ، ولا حُجَّة في الآية لقيام دليلٍ مِنْ خارجٍ [دلّ][9] على إرادةِ الأولَى.

الثانـي أنَّ عَوْدَ الاستثناءِ إلى الجُملةِ الأخيرةِ أو [إلَى][10] الكلِّ حيثُ لَمْ يَقترِنْ به ما يَدلُّ على خلافِه هذا كلامُه.

قلـت: أمـا الثانـي فحَسنٌ، وأما الأولُ فلا يَرِدُ على صاحِبِ الانتِصافِ؛ إذ ليسَ في عبارَتِه ما يَقتضِي أنَّ ثمَّ قائِلاً باختِصاصِ الاستثناءِ بالأولَى.

---

(1) د: بصياغته و جـ: بصناعاته.

(2) الأصل: ذلك.

(3) الكشاف 1: 381.

(4) سقطت من جـ.

(5) بعده في جـ: أي معنى الاستثناء الرخصة في الاغتراف باليد من غير كرع.

(6) البقرة: 249.

(7) حاشية الكشاف 1: 380.

(8) هـو أبو إسحاق علم الدين عبد الكريم بن علي بن عمر العراقي له حاشية سماها الإنصاف من الكشاف توفي سنة 704 هـ انظر الدرر الكامنة 2: 399-400 ودرة الحجال 3: 154.

(9) من جـ و د.

(10) من جـ و د.

قال: وهذا إن سُلِّمَ، فلا بدَّ منْ تقديرِ مَحذوفٍ أيضاً، أي: ومُدُّوا الغَسلَ إلى المرافِقِ؛ إذ لا يكونُ غَسْلُ ما وَراءَ غَسْلِ الكفِّ غاية لغَسلِ الكفِّ.

أقول: ولا بدَّ منْ شَيْءٍ آخرَ، وهو أنْ تكونَ[1] أيْدِيكُمْ مفعولاً بفعل مضمَرٍ، والتقديرُ: واغسِلُوا؛ إذ لَوْ كانتْ متعلِّقَة بالفعلِ المَذكورِ في الآيةِ مِنْ قولِه تعالى ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾[2] لاستحالَ المَعنَى، وإنَّما هو على التقديرِ منْ عطفِ الجُملِ، وحرفُ الغايةِ متعلِّقٌ بالمحذوفِ لا بالمذكورِ.

قال: الثاني عَشَرَ قولُ ابنِ دُرَيْدٍ[3]:

إنَّ امرَأَ القَيْسِ جَرَى إلَى مَدَى *** فاعْتاقَهُ حِمامُه دُونَ المدَى

فإنَّ المُتَبَادِرَ تعلُّقُ إلى بـ"جرَى"، ولو كانَ كذلك لكانَ الجَرْيُ قد انْتَهى إلى ذلك المدَى، وذلك مناقِضٌ لقولِه: "فاعْتَاقَه حِمامُه دونَ المَدَى"، وإنما "إلى مدَى" مُتَعلِّقٌ بكونٍ خاص، أيْ طالباً مدى.

أقول[4]: امرؤُ القَيْسِ هو ابنُ حُجْرِ بنِ عمرٍو الكِنْدِيُّ الشاعرُ المُفلِقُ منْ ملوكِ العَرَبِ في الجاهليَّةِ يُعرَفُ بالضِّلِّيلِ، وإليه أشارَ أبُو العَلاَءِ المعرِّي حيثُ قال يمدَحُ القاضِيَ عبدَ الوهّابِ بْنَ نَصْرٍ[5] البَغْدادِيَّ المالِكيَّ[6]:

والمالِكِيُّ ابْنُ نَصْرٍ زارَ في سَفَرٍ *** لَمّا نَأى فحَمِدْنا النَّأْيَ والسَّفَرَا
إذا تَفَقَّهَ أحيَا مالِكاً جَدَلاً *** ويَشْعُرُ المَلِكُ الضِّلِّيلُ إنْ شَعَرَا

---

(1) جـ و د: يكون.

(2) المائدة: 6.

(3) شرح مقصورته ص21 والمغني ص692 وشرح أبيات المغني 7: 154.

(4) سقطت من جـ.

(5) سقطت من جـ و هو عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد القاضي البغدادي أبو محمد كان شيخ المالكية في عصره وعالمهم، وكان ثقة توفي سنة 422هـ انظر فوات الوفيات 2: 44-46و شذرات الذهب 3: 223-226.

(6) انظر البيتين في فوات الوفيات 2: 45 وشذرات 3: 224 وفيهما "بلادنا" و"ينشر" بدل "لما نأى" و"يشعر".

والمـدَى: الغايـة. واعْـتاقَه: حَبسَه. وحِمَامُه، بكسرِ الحاء المهمَلَةِ: وقْتُه الذي حُمَّ له، أيْ قُـدِّرَ. ثـمَّ الـتأويلُ في البـيت لا بدَّ منه؛ إذ إبقاءُ[1] اللَّفظِ على ظاهِرِهِ يُفضِي إلَى مُناقَضَةِ آخـرِ الكـلامِ أولـه، فيَمتَنِعُ، فيَجُوزُ أن تَتَعَلَّقَ[2] إلَىٰ بكون خاص، أيْ جرَى [قاصِداً][3] إلى مَـدًى. وتقديرُ المصَنفِ طالِباً فيه نظرٌ؛ إذ لا يقالُ: طلَبْتُ[4] إلى كذا، ويقالُ: قَصدْتُه وقَصَدْتُ لَـه وقَـصَدتُ إلـيه، ولا يَجـوزُ[5] أنْ يـتعلَّقَ بـ ٰجرَىٰ علَى أنَّ المعنَى أراد الجَرْيَ، أو على أنَّ جرَى على معناهُ الحقيقِيِّ، لكنْ بتقديرِ مُضافٍ في الأخير، أيْ: دونَ قَطْعِ مدًى[6].

قال: ونظيرُه قولُه[7] يَصفُ الحاجَّ[8]:

يَنوِي التِي فَضَّلَها رَبُّ العُلَى *** لَمّا دحَا تُرْبَتَها علَى البنَى

أقـول: يَنوِي: يقصِدُ، والتِي: صفة للكَعْبَةِ[9]، أوْ مكَّة. ودحَا: بسَط. والبُنَى مقصُورٌ، إمّـا بـضمِّ الـباء جمـعُ بُنْية، كغُرفة، أو بكسرِها، جمع بِنْية كقِرْبة، وهي: البناءُ بالمدِّ وكسرِ الباء كفِرْيَةٍ[10].

قال: وإنَّما (قَيِّمًا)[11] حالٌ إمّا مِن اسمٍ حُذِفَ هو وعامِلُه أيْ أنزلَه قيّماً.

---

(1) جـ: فإن إذا أبقي ود: بقاء.

(2) جـ و د: يتعلق.

(3) من جـ و د.

(4) جـ و د: طلب.

(5) جـ و د: ويجوز.

(6) جـ و د: المدى.

(7) بعده في جـ: أيضا.

(8) البيت لابن دريد انظر شرح مقصورته ص: 54. والمغني ص: 692 وشرح أبياته 6: 275 و 7: 156.

(9) جـ و د: الكعبة.

(10) سقطت من جـ و د:

(11) يشير هنا إلى قوله تعالى ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝ قَيِّمًا ﴾ الكهف: 1-2.

أقـول: المرادُ بكونِه قَيّماً كونُه مستقيماً مُعتدِلاً. وفائدةُ الجمعُ بينَ نَفْي العِوَجَ وإثباتِ الاستِقامَةِ، وفي أحـدِهما غُنْيَة عنِ الآخَرِ، التأكيدُ. فرُبَّ مُستقيمٍ مَشْهُودٍ له بالاستِقامةِ، ولا يَخلُـو مـنْ أدنَـى عِوَجٍ عندَ التَّصفُّحِ، أو المرادُ كونُه قيّماً على سائِرِ الكُتُبِ مصدقاً لها شاهِداً بصِحَّتِها.

قال: وإمَّا مِنَ الضَمير المجرورِ باللامِ إذا أُعيدَ إلى الكتابِ لا إلى مَجْرورِ علَى.

أقـول: المَعنَـى مُستَقيمٌ على جعلِ قَيّماً حالاً من مجرورِ على المَجرورِ به النَّبيُّ، صلَّى الله علـيه وسلَّم. والتقديرُ: ولَمْ يَجْعلْ لعبْدِه عِوَجاً حالَ كونِه قَيّماً/ 456 على الأُمَّةِ يُرْشِدُها إلى مَـصالِحِها ويأخـذُ بحُجُـزِها عن اقتِحامِ المَهالِكِ، لكنَّ سياقَ الآيةِ يَقتضِي وَصْفَ الكتابِ المنَزَّلِ وتَعْظِيمَه والتَّنويهَ بشأنِه، ففي جعلِ الحالِ مِنْ ضميرِه جَرْيٌ على المناسَبَةِ.

قال: لا يقالُ قد صحَّ ذلك في النَّعتِ، نحو ﴿ وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ ﴾[1].

أقـول: والحـالُ في المعنَـى نعـتٌ لـصاحِبِها، فكمـا أنَّ النعتَ يَتَعدَّد مُخْتَلِفاً، بالإفرادِ والجملةِ، ينْبَغِي أنْ يكونَ الحالُ كذلك.

قـال: بـلْ قد ثَبَتَ في الحالِ في نحو ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ ﴾[2]، ثُمَّ قال سُبحانه ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾.

أقـولُ: يعـني أنـه لا حاجَـة في جَـوَازِ[3] اخـتِلافِ الحـالِ، لا بالإفْـرادِ والجملـةِ، إلى الـتَّعلُّقِ[4] [لـشَبَهِها بالـنَّعتِ][5] فيُحمَلُ عليه، فإنَّ الاختلافَ بذلك مَسمُوع في الحالِ نفسِها، كما في الآية، فإنَّ ﴿ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ ﴾ حالٌ، وهو جملة، و ﴿ جُنُبًا ﴾ حالٌ، وهو مُفردٌ.

قال: لأنَّ الحالَ بالخبَرِ أشبَهُ.

---

(1) الأنبياء: 50.

(2) النساء: 43.

(3) جـ و د: إجازة.

(4) جـ: التعليق.

(5) الأصل: بشبهها لنعت.

أقـولُ: الـلامُ تعليلٌ للنَّفي المتَقَدِّم، والمعنَى انتَفَى ذلك القولُ لأجلِ هذا المعنَى، يَعني لأنَّ الحالـة أشْبهُ بالخبَـرِ مـنَ النَّعتِ، ألا تَرَى أنك لو حَذَفت العاملَ مِن نحو: جاءَ زَيدٌ راكِباً انـتَظَمَ مِـنَ الحـال وصـاحِبِها مبـتدأ وخبَرٌ حيثُ تقولُ: زيدٌ راكِبٌ، ولا يَنتَظِمُ منهما مَنْعوتٌ ونَعْتٌ، وحينئذٍ فحَمْلُها على ما هيَ به أشْبَهُ هو اللاّئِقُ فتُحمَلُ على الخَبرِ لا النَّعتِ.

قال: وأمَّا ﴿ جُنُبًا ﴾ فعَطفٌ على الحالِ لا حالٌ.

أقول: هذا مُشْكِلٌ؛ إذ لو كانَ المعطوفُ غيرَ حالٍ، لَمْ يَصِحَّ عطْفُه على الحالِ ضرورةَ انتِفاءِ الجِهةِ التي يجبُ فيها تَشارُكُ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه، وحينئذٍ فـجُنُباً حالٌ قطْعاً لا غيرُ حالٍ.

والجوابُ أنَّ نفيَ الحالِ عنه إنّما هو باعتبارِ الأَصالَةِ والاستقلال، وهو صَحيحٌ، لأنَّ جُنباً معطـوفٌ، فإنَّمـا[1] جاءَتْـه الحالـية بطـريقِ التَّبعـية، لا بطَـريقِ الأَصـالَةِ وإذا كـانَ لَمْ [يَنهَضِ][2] الرَّدُّ بالآية على أبي عليٍّ لأنَّ الثوانِيَ يُغتَفَرُ فيها ما لا يُغتَفَرُ في الأَوائِلِ.

قـال: ونَظيرُه قراءَةُ مَنْ قَرَأَ ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[3] بالرَّفع بعدَ قوله تعالى ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾[4]، أيْ ولَهُمْ حُورٌ.

أقـولُ: هكـذا ثَبتَ فيما رأيتُه من نُسَخ هذا الكتابِ، ولَيْسَتِ التِّلاوَةُ كذلك في الآية الـتي فـيها ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾، وإنَّمـا الـتِّلاوَةُ فيها ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[5].

---

(1) جـ و د: وإنما.

(2) الأصل: ينتقص.

(3) الواقعة: 22. وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم. انظر السبعة ص: 622. والكشف 2: 304.

(4) هـذه الآية من سورة الصافات: 45. وقد وقع هنا خلط لابن هشام إذ مزج بين آيتين من سورتين مختلفتين: سورة الواقعة وسورة الصافات.

(5) الواقعة: 17 إلى 22.

قال: السادسَ عَشَرَ قولُ ابنِ السِّيدِ[1] في قولِه تعالَى ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[2]: إنَّ "مَنْ" فاعِلٌ بالمَصْدَرِ. ويَرُدُّه أنَّ المعنَى حينَئذٍ: ولِلهِ علَى الناسِ أنْ يَحْجُجَ[3] المُستطِيعُ، فيَلْزَمُ تأثيمُ جميعِ الناسِ إذا تَخَلَّفَ المُستَطِيعُ.

أقول: هذا مَبنِيٌّ علَى أنَّ الألفَ واللامَ في الناسِ للاستِغراقِ، وهو مَمْنوعٌ لجَوازِ كَوْنِها للعَهدِ الذِّكرِي، والمرادُ حينئذٍ بالنّاسِ مَنْ جَرَى [ذِكْرُهُم][4] وهم المُستطِيعون. وبَيانُه أنَّ حجَّ البيتِ مُبتَدأٌ، والخبرُ قولُه تعالَى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾، والمبتدأُ، وإنْ تأخَّرَ لَفظاً فهو مُقدَّمٌ نية، لأنَّ رتْبَتَه التَّقَدُّمُ، وإذا[5] قدَّمتَ المبتدأ، أو ما هوَ مِنْ متعلَّقاتِه كانَ التقديرُ: حجُّ البيتِ المُستطيعونَ حقٌّ ثابتٌ لله على الناسِ، أيْ هؤلاءِ الناسِ المذكورينَ. ويدلُّ عليه أنك لو أتيتَ بالضمير في هذا التركيبِ فقلتَ: حقٌّ ثابتٌ للهِ عليهم لَصَحَّ، فقد سدَّ الضميرُ مَسدَّ "أل" ومَصْحوبِها، وهو علامة الأداةِ التي للعهدِ الذِّكرِي، بلْ جعلُها [كذلك][6] مقدَّمٌ على جعلِها للعمومِ، فقد صرَّحَ كثيرونَ بأنه متَى دارتِ الأداةُ بينَ العهدِ وغيرِه، كالجنسِ وغيرِه، فإنَّها تُحمَلُ على العهدِ نظراً للقرينَةِ المُرشِدَةِ إلى ذلك.

قال حتَّى قيل إنَّه ضرورةٌ كقولِه/ 457:[7]

أفنَى تِلاَدِي وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ *** قَرْعُ القَواقيزِ أفواهُ الأَباريقِ

---

(1) نسب أبو حيان الرأي إلى البصريين. انظر البحر 3: 11.

(2) آل عمران: 97.

(3) جـ و د: يحج.

(4) الأصل: ذكره.

(5) جـ و د: فإذا.

(6) الأصل: لذلك.

(7) البيت للأقيشر الأسدي المغيرة بن الأسود ديوانه ص60 والشعر والشعراء ص561 وإصلاح المنطق ص338 والمقتضب 1: 21 والإنصاف ص: 233 والمقرب 1: 130 والمغني ص694 والتصريح 2: 64 والسيوطي ص891 والعيني 3: 508 وشرح أبيات المغني 7: 157 واللسان (قفز).

أقول: التِّلادِ، بمثناةٍ فوقيةٍ مكسورةٍ: المالُ القديمُ الأصليُّ الذي وُلِدَ عندَك كذا في الصّحاح[1]. وأصلُ التاءِ فيه واوٌ. وفي الحديثِ: هُنَّ مِنْ تِلادِي[2]، يعني منَ السُّوَرِ، أيْ مِنَ الذي أخذتُه منَ القرآنِ قَديماً. والنَّشَبُ، بالشينِ المعجَمةِ: المالُ والعَقارُ. والقَواقِيزُ: الأقداحُ جمعُ قَاقُوزَةٍ بالزّاي، قال الجَوْهَرِيُّ[3]: ولا تقلْ: قَاقُزَّة. وحكَى ابنُ السِّكّيتِ[4] أنَّ القاقزَّةَ مولَّدٌ. والأباريقُ جمعُ إبريقٍ، فارسيٌّ معرَّبٌ. وفي القاموسِ[5]: الإبريقُ مُعرَّبٌ آبْ رِي.

قال: ومِنْ مَجيئه في النثرِ الحديثُ: وحجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليه سَبيلاً[6].

أقول: رُوِيَ عن ابنِ عامرٍ[7] أنه قَرَأَ ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾[8] بضَمِّ الدال والهمزَةِ، وهو مِنْ هذا القبيلِ.

قال: والمشهورُ في مَنْ في الآية أنها بَدلٌ مِنَ الناسِ بدَلَ بعضٍ.

أقول: وحُذِفَ الرابطُ لفهمِه، أيْ مَنِ استطاعَ منهم، لكنْ يَلْزَمُ عليه الفصلُ بينَ البدَلِ والمُبدَلِ [منه][9] بالأجنبيّ، وهو المبتدأ.

قال: السابعَ عشرَ قولُ الزَّمخشريّ[10] في ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ﴾[11]: إنَّ انتِصابَ أُواريَ في جَوابِ الاستِفهامِ، ووَجْهُ فسادِه أنَّ جوابَ الشيْءِ مُسبَّبٌ عنه. والمُواراةُ لا تَتَسَبَّبُ عنِ العجزِ.

---

(1) انظر تلد.

(2) انظر الحديث في الفائق 1: 135.

(3) انظر (قفز).

(4) إصلاح المنطق ص 338. هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق كان إماما في اللغة له إلمام واسع بنحو الكوفيين وعلوم القراءات من مصنفاته إصلاح المنطق توفي سنة 243هـ.انظر طبقات النحويين ص 202-204.

(5) انظر (برق).

(6) انظر الحديث في صحيح مسلم كتاب الإيمان ص45.

(7) نسبه أبو حيان الى الكلبي انظر البحر 6: 172.

(8) مريم: 2.

(9) من جـ و د.

(10) الكشاف 1: 608.

(11) المائدة: 31.

أقول: قال التَّفتازَاني[1]: يَحتَمِلُ أنْ يكونَ الاستفهامُ فيه للإنكارِ الإبطالِيّ، فيُفيدُ النَّفيَ، وهو سببٌ، أيْ: إنْ لَمْ أعْجِزْ واريتُ. وقيل هو مِنْ قبيل: تُعصى ربَّكَ فيعفُوَ عنك بالنَّصبِ ليَنسَحِبَ الإنكارُ التَّوبيخيُّ على الأمرين، ويُشْعِرَ بأنه في العصيانِ وتوقعِ العفوِ يَرتكِبُ[2] خلافَ العقلِ حيثُ يَجعلُ سببَ العقوبةِ سببَ العفو، ويكونُ التوبيخُ على هذا [الحَمْلِ][3] فكذا هنا نزَّلَ نفسَه مَنزلَة مَنْ جعَلَ العَجزَ سبَبَ المُواراة دِلالة على التَّعكيس المؤَكِّدِ للعجزِ والقصورِ عمّا يهدي إليه غرابٌ.

قال: الثامنَ عشَرَ قولُ بعضِهم في ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً ﴾[4]: إنَّ الأصلَ: اتَّخذُوهُم قُرباناً، وإنّ الضميرَ وقُرباناً مَفعولان، وآلِهَةً بدلٌ مِن قُرباناً. وقال الزَّمخشري[5]: إنَّ ذلك فاسدٌ في المعنَى، وإنَّ الصّوابَ أنَّ آلهة هو المفعولُ الثاني، وأن قُرباناً حالٌ. ولَمْ يُبَيّنْ وَجهَ فسادِ المعنَى، ووَجْهُه أنَّهم إذا دُمُّوا على اتِّخاذِهم قُرباناً من دونِ اللهِ اقتَضَى مفهومُه الحثَّ على أنْ يتخذُوا اللهَ سبحانه قُرباناً، كما أنك إذا قلتَ: [أتتخذُ فُلاناً][6] معلِماً دُوني؟ كنتَ آمِراً [له][7] [أنْ يتَّخِذَكَ][8] معلِماً دونَه، واللهُ تعالَى يُتقَرَّبُ إليه بغيرِه، ولا يتقَرَّبُ به إلى غيرِه سبحانه.

أقول: سبَقَه جدّي صاحبُ الانتِصافِ[9] إلى تَبْيينِ وجهِ فسادِ المعنَى، فقالَ: لوْ كانَ قُرباناً مفعولاً ثانياً، ومعناهُ متَقَرَّباً بهم لصارَ المعنَى إلى أنهم وُبّخُوا على تركِ اتخاذِ اللهِ سبحانه متقَرَّباً به، لأنَّ السَّيِّد إذا قرَعَ عبدَه فقال: اتَّخذتَ فلاناً سيداً دوني، فإنما معناهُ اللّومُ

---

(1) انظر حاشيته على الكشاف ص418.

(2) د: مرتكب.

(3) من جـ و د.

(4) الأحقاف: 28.

(5) الكشاف 3: 526.

(6) الأصل: اتخذ فلاناً.

(7) من جـ و د.

(8) الأصل: تتخذ.

(9) بعده في جـ و د رحمه الله وانظر حاشيته على الكشاف 3: 526، 527.

على نِسبةِ السيادَةِ إلى غيرِه، وليس هذا المقصدَ، فإن الله تعالى يُتقَرَّبُ إليه بغيره، ولا يُتقَرّبُ به إلى غيرِه، فإنّما وقَعَ التوبيخُ على نسبةِ الإلهيةِ إلى غيرِ اللهِ تعالى، وكان حقُّ الكلامِ أنْ يكونَ آلهة هو المفعول الثاني لا غيرُ. فهذا كلامه، وهو عينُ ما ذكَرَه المصنفُ. وما نقَلَه عن الزَّمخْشريّ من [أن][1] الصَّوابَ أن آلهة هو المفعول الثاني، وأنَّ قُرباناً حالٌ فيه تقييدُ النّهيِ عن اتخاذِهم آلهة بحالةِ[2] كونِهم قُرباناً. والمَقصِدُ النهيُ عن اتخاذِهم آلهة من دون اللهِ مُطلَقاً، ولا يتأتَّى معَ القيدِ. وقد يُقالُ: هذه الحالُ مبنية؛ إذ منْ شأن الآلهة عندَ هؤلاءِ أنْ يكونُوا قُرباناً لقولهم ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾[3]/ 458. وقال اليَمنِي: يمكنُ أنْ يقالَ: فسادُ المعنَى إنما لزِمَ مِنْ حيثُ أنَّ آلهة إذا كان بدلاً من قُرباناً، وكان قُرباناً في حكْمِ المَطروحِ يكونُ تقديرُ الكلامِ: فلَولا نَصرَهُم الذين اتّخذُوهم آلهة منْ دونِ اللهِ [وهذا فاسدٌ، لأنَّهم لمْ يتخذُوهم آلهة منْ دونِ اللهِ][4] حتَّى يُنْسَبَ ذلك إليهم؛ بل كانُوا مُقِرّين بإلهيةِ اللهِ تعالَى، معَ قولِهم بأنَّ الأَصنَامَ آلِهة. والمفهومُ منْ قوله ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[5] أنهم قالُوا بإلهيةِ الأَصنامِ، ولمْ يقولُوا بإلهيةِ اللهِ تعالى[6] وهذا [بخلاف][7] ما إذا كانَ قُرْباناً حالاً، لأنَّ المعنَى: إنهم اتخذوهم آلهة حالَ تقرُّبِهم إلَى اللهِ تعالى، فإنه لا يُفهَمُ منْ هذا نفيُ إلهية اللهِ تعالى. قال: وهذا المَوضِعُ مَظنَّة تأمّلٍ.

قال: وأمّا أنه ليس بمُوجِبٍ له الحُكْمُ، فلأنه لو قيلَ: لو كانَ فيهما اللهُ لفسدتا لمْ يَستقمْ.

---

(1) من جـ و د.

(2) سقط حتى آلهة من جـ.

(3) الزمر: 3.

(4) من جـ و د.

(5) الأحقاف: 28.

(6) سقط الله تعالى من د.

(7) الأصل: خلاف.

أقولُ: صرَّح بعضُ الفضلاءِ[1] بأنَّ البدلَ في باب الاستثناءِ هو إلاّ وما دخَلَتْ عليهِ، ففي [نحو][2] قولك: ما قامَ أحدٌ إلا زَيدٌ ليس البدلُ كلمة زيدٍ بمفردِها، وكيفَ وهي لا تَقومُ مقامَ المبدَلِ منه للُزُومِ عكْسِ الواقِعِ؛ إذ هو مُوجِبٌ له القيامُ، ولو أقمتَه مُقامَ أحدِ المبدَلِ منه لكانَ القيامُ منْتفِياً عنه، وإذا كانَ كذلك، فكيفَ يَتأتَّى ما ذكَرَهُ في الآيةِ؟ ولوْ قيل فيها على رأي المُبرّدِ[3] ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[4] لَمْ يَفسُدِ المعنَى. وأنا لَم أتحقق هذا الكلامَ على ما يَنبغِي. وقد وقعَ هذا[5] لغَيْرِ المُصنِّفِ. قال ابنُ عَمْرون: يَرِدُ على مَنْ شَرَطَ صحّة الاستثناءِ قولُه تعالَى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ بيانُه أنّا لو حمَلْنا إلاّ في هذا المَوضِع على الصِّفَةِ كان التوحيدُ حاصِلاً، لأنه يكونُ التقديرُ: لو كان فيهما آلهة مغايرَةٌ للهِ لفسدتا، لكنّهما لَمْ تَفسُدا، فليس فيهما آلهة غيرُ اللهِ فجاء التَّوحيدُ. ولو حمَلْنا على الاستثناءِ لم يَحْصُلِ التّوحيدُ، لأنَّ ما بعدَ لو مُثبت لفْظاً، وَالاستثناءُ منَ الإثباتِ نفيٌ، فيكونُ التقديرُ: لو كانَ فيهما آلهة ليس اللهُ منها لفسَدَتا، لكنهما لمْ تَفسُدا، فليس فيهما آلهة ليس اللهُ منها. وإذا ثبتَ ذلك احتَمَلَ أنْ يكونَ فيهما آلهة منها اللهُ فلا يَحْصُلُ التوحيدُ، أو تقولُ ما بعدَ لَوْ منفِيٌّ معنًى، والاستثناءُ منَ النفيِ إثباتٌ، فيكونُ التقديرُ: لو كانَ فيهما آلهة منها اللهُ لفسَدتا لكنهما لمْ تَفسُدا، فليسَ فيهما آلهة منها اللهُ. وعندَ ذلك يَحتَمِلُ أنْ يكونَ فيهما آلهة ليس اللهُ منهم، فلا يَحْصُلُ التّوحيدُ [والآية سِيقَت لبيانِ التَّوحيد][6] فثبتَ أنَّ إلاّ ليستْ على حقيقتِها منْ كونِها للاستثناءِ، وأنَّها هنا للصّفةِ بمعنَى غيرٍ، وأنه لا يُشتَرَط [في كونِها][7] صفة صحة الاستثناءِ.

فإن قيل: إلا هنا بدلٌ لا صفة.

---

(1) انظر رصف المباني ص173. والجنى ص518.

(2) من جـ و د.

(3) انظر المقتضب: 4 408. فيه: لو كان فيهما آلهة غير الله.

(4) الأنبياء: 22. وفي جـ: لو كان فيهما إلا الله لفسدتا.

(5) جـ و د: مثله.

(6) من جـ و د.

(7) الأصل: في كونه.

قلنا: مِنْ شَرْطِ [البدِلِ][1] أنْ يحلَّ محلَّ المبدَلِ منه فيكونُ التقديرُ: لو كانَ فيهما اللهُ لفسدتا وهذا كفرٌ. إلى هنا كلامه.

قلت: ليس مُرادُ السّائِلِ بقوله: إلاّ هنا بدلٌ أنَّ إلاَّ بمفردِها بدَلٌ، لأنهُ غيرُ مَعقولٍ، وإنّما أراد إلاَّ وما بعدَها، وإذا كان كذلِك لمْ يستَقِمِ الجواب. فتأملْه. وقال صاحبُ الكَشْفِ[2] على الكَشّافِ: ومِمَّا يَدلُّ على بُطلانِ القولِ بالبدَلِ هوَ أنَّ قولَك: ما جاءني القومُ إلاَّ زيدٌ، ونحوُه ممّا يكونُ ما بعدَ إلاّ بدلاً ممّا قبلَها عائدٌ إلى الإثباتِ، فمعنَى ما جاءني القومُ إلا زيدٌ: جاءني زيدٌ[3] فكذلك ها هنا ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[4] لو كانَ بدلاً لكان معناه: لو كانَ فيهما اللهُ لفسدتا. هكذا قالَ، وهو نظيرُ ما قالَه المصنّفُ، ولكنَّ الملازَمَةَ التي ذكرَها مَمْنوعةٌ[5].

قال: وهذا وإن كانَ معنًى صَحيحاً إلا أنَّ المرادَ إنما هوَ أنَّ زيداً وحدَه كافٍ.

أقول: هذا مبتَدأ[6]، وإن كانَ معنًى صَحيحاً حالٌ، والخبرُ محذوفٌ، أيْ ليس المرادُ بدليلِ الاستثناءِ/ 459 الواقعِ بعدَه، وهو منقَطِعٌ، وقد مرَّ نظيرُ هذا التركيبِ والكلام عليه في أوائِلِ حرف الباءِ الموحَّدةِ.

قال حُكيَ عسين اليَزيدي[7] أنه قال في قولِ العَرْجي[8]:

---

(1) الأصل: المبدل.

(2) تقدمت ترجمته.

(3) سقطت من د.

(4) من جـ.

(5) بعده في جـ و د: فتأمله.

(6) بعده في جـ و د: وقوله.

(7) انظر الرأي في الدرة ص97 ووفيات الأعيان 1: 284 وهو يحيى بن المبارك النحوي المقرئ اللغوي كان أحد القراء الفصحاء العالمين بالنحو والعربية صنف المقصور والممدود ومختصراً في النحو والنوادر توفي سنة 202هـ. انظر طبقات النحويين ص61-65 والبغية 2: 340.

(8) ينسب البيت إلى عبد الله بن عمر العرجي وإلى الحارث بن خالد انظر ذيل ديوان العرجي ص: 193 ودرة الغواص ص 96 وأمالي الشجري 1: 107 وشرح الكافية الشافية ص2248 وطبقات النحويين ص87 والمغني ص697 والتصريح 2: 64 والسيوطي ص892 والهمع 2: 94 وشرح أبيات المغني 7: 158. والخزانة 3: 502.

أظَلُومٌ إنَّ مُصابَكُم رَجُلاً *** أهدَى السَّلامَ تَحِيةً ظُلْمُ

إنَّ الـصَّوابَ رَجُـلٌ بالـرّفعِ خَـبرٌ لإنَّ، وعلَـى هـذا الإعـرابِ يَفْسُدُ المعنَى المرادُ في البيتِ، ولا يَتَحَصَّلُ له معنًى البتَّة.

أقـول: بلْ يتَحَصَّلُ له معنًى صحيحٌ يُمكِنُ أنْ يُرادَ ولا فسادَ البتَّة، وذلك بأن يُجعلَ المـصابُ اسمَ مفعولٍ لا مَصْدراً، وهو اسمُ إنّ، ويُرْفَع رْجُلاً على أنه خبرُها. وأهْدَى السلامَ تحـية جملـة في محلِّ رفعٍ على أنَّها صفة رجلٍ، وقولهُ: ظلمٌ خبرُ مبتدإٍ مَحذوفٍ، أي هذا ظُلمٌ. والمعنَـى: إن الـذي أصَـبتُموه بما فعلتمْ هو رجلٌ أهدَى سلامَه إليكم تَحية وتَوَدُّداً، فحقه إذاً ألاَّ يَكُونَ مُصاباً، لأنَّ مَنْ حَيّا أحبَّته وتوَدَّدَ بإهداءِ السلامِ إليهم جَديرٌ بألاَّ يخفَى، وألاَّ يُصابَ بمـصيبةٍ، فهـذا الـذي فعلتُمُوه معه ظُلْمٌ. ويمكنُ أنْ يُجعلَ ظلْمٌ صفة أخرَى لرجلٍ على وجهِ المُـبالَغَة، أيْ مظلـومٌ كالـدِّرهم ضـرْبُ الأمير. وقد[1] يَحصُلُ للبيتِ بما ذكرناه معنًى تَبرُقُ به أسـاريرُ وَجْهِـهِ مِـن أنـوارِ الـصِّحةِ من غيرِ تَكلفٍ، ولَمْ يُلِمَّ بساحتِه طارقُ فسادٍ أصْلاً. نعم دعـوَى اليَـزيدي أنَّ هـذا هـو الـصوابُ ليـستْ بصَحيحةٍ؛ إذ لا مانِعَ منْ أنْ يكونَ المصابُ مصدَراً، ورْجلاً منصوباً به وظُلمٌ خبرَ إنَّ، وهذا ظاهرٌ لا خفاءَ به.

---

(1) جـ و د: فقد.

الجهَة الثانية

قال: وها أنا مُوردٌ مِن ذلك أمثلة[1]

أقول: فيه إدْخالُ هاءِ التَّنبيه على ضمير الرَّفعِ المنفصلِ معَ أنَّ خبَرَه ليس اسمَ إشارةٍ. وقد مرَّ الكلامُ عليه في أولِ الجهةِ الأولَى.

قال: أحدُها قولُ بعضِهم[2] في ﴿ [وَثَمُودا][3]فَمَآ أَبْقَىٰ ﴾[4]: إنَّ ثموداً مفعولٌ مقدَّمٌ، وهذا مُمتَنِعٌ، لأنَّ لِمَا النافيةِ الصَّدرَ، فلا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها، وإنَّما هو معطوفٌ على عاداً وهو بتقدير: وأهلَكَ ثموداً.

أقولُ: لصاحِب ذلك القول أن يجعلَ أمّا محذوفة، وهو مِنْ مظانِّ حذفِها قياساً، كما تقدَّمَ عن الرَّضِي[5]، أيْ: وأما ثمودا فما أبقَى، فلا يَمتَنِعُ التقديمُ لغَرَضِ الفَصلِ بينَ أمَّا والفاءِ بجزءٍ ممّا في حيّزِها، ولو كان عامِلُه مقترناً بما له الصَّدرُ، نحو: أمّا زيداً فإني ضاربٌ على ما ذَهَبَ إليه المُبَرِّدُ[6] وابن دُرُسْتويه[7] والفَرّاء[8] واختَاره ابنُ الحاجِبِ[9] وغيرُه. ولو سُلِّمَ امتِناعُه [أو][10] كان هذا القائِلُ لا يُقَدِّرُ أمَّا فثَمَّ مانِعان: أحدُهما ما ذكَرَه من صَدْرِيةِ مَا النافيةِ، والآخرُ وجودُ الفاء العاطفَةِ، وهي أيضاً مانِعَة مِنْ عمل ما بعدَها فيما قبلها،

---

(1) جـ لك أمثلة من ذلك و د: لذلك أمثلة.

(2) هذا الرأي موجود في إعراب القرآن لابن النحاس 4: 281 والإملاء 2: 248.

(3) الأصل: وثمودْ وتكتب هكذا في بعض المصاحف انظر معاني الفراء 3: 102.

(4) النجم: 51 وقبل ذلك: وأنه أهلك عادا الأولىٰ.

(5) شرح الكافية 2: 399.

(6) انظر المقتضب 2: 354، 355.

(7) هو عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه بن المرزبان أبو محمد قرأ الكتاب على المبرد، ولقي ابن قتيبة، وصنف في النحو، والإرشاد، وشرح فصيح ثعلب، وله المقصور والممدود، وأخبار النحاة توفي سنة 347هـ انظر طبقات النحويين ص116 وإشارة التعيين ص162 والبغية 2: 36. ورأيه في الجنى الداني ص526.

(8) رأيه في الجنى ص527.

(9) انظر شرحه على المفصل 2: 261.

(10) من جـ و في الأصل خرم.

فكان الأوْلَى التَّعرُّض إليهما جميعاً. وقولُه: وإنّما هو مَعطوفٌ على "عاداً" يعني مِنْ قولِه تعالَى ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾[1] ظاهِرُ الحُسْنِ. وقولُه: أوْ هوَ بتقديرِ: أهلَكَ[2] ثمودُاً ليس على ما يَنبغِي، لأنه جعَلَه منْ عَطْفِ الجُملِ، وفيه ارتكابُ تقديرٍ لا حاجَةَ إليه لإمكانِ أنْ يكونَ منْ عطفِ المُفرداتِ، ولا تقديرَ البتَّة، كما ذكَرَه أولاً.

قال: وأمَّا قِراءَةُ عمرِو بْنِ فائِدٍ[3]: ﴿ [مِن] شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾[4]، بتَنْوينِ "شَرٍ"[5]، فـ"مَا" بدَلٌ مِنْ شَرٍّ بتقدير مُضافٍ، أيْ: ومِنْ شَرّ شرّ ما خلَقَ، وحُذِفَ الثاني لِدلالَةِ الأول.

أقول: يَحتَمِلُ أنْ تكونَ "ما" هذه هي الإبْهامية، وهي التي إذا اقتَرَنَتْ باسمٍ نكرَةٍ أبْهَمته إبهاماً، وزادَته شيُوعاً وعُمُوماً، كقولِك: أعْطِنِي كِتاباً ما، تُريدُ أيَّ كتابٍ [كان][6] وخَلَقَ صفة له، والعائِدُ محذوفٌ.

قال: الثاني قولُ بعضِهم[7] في إذْ من قولِه تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ/ 460 إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾[8]: إنَّها ظَرْفٌ للمقتِ الأول، أو للثاني[9]، وكِلاهُما مَمْنُوعٌ. أمّا امتِناعُ تَعليقِه بالثاني فلِفسادِ المعنَى، لأنهم لَمْ يَمقتوا أنفسَهم ذلك الوقتَ، وإنّما [يَمقتُونَها][10] في الآخرَةِ.

---

(1) النجم 50.

(2) جـ و د: وأهلك.

(3) انظر البحر المحيط 8: 530 وهو عمرو بن فائد أبو علي الأسواري البصري من قراء البصرة في القرن الثاني كان معتزلياً وله تفسير كبير. توفي سنة 200هـ انظر غاية النهاية 1: 602-603 والأعلام 5: 83.

(4) الفلق: 2 في النسخ: ومن شر.

(5) سقط "بتنوين شر" من جـ د.

(6) من جـ و د.

(7) من القائلين بأنها ظرف للمقتِ الأول الزمخشري انظر الكشاف 3: 417.

(8) غافر: 10.

(9) جـ و د: الثاني.

(10) الأصل: "مقتوها" و جـ: يمقتوها.

أقولُ: ذكرَ ابنُ الحاجِبِ في أماليه[1] الوَجهيْنِ، وأجابَ عنِ الفسادِ قالَ: العاملُ[2] في ﴿إذ تُدعَوْنَ﴾ على وَجْهِ لِمَقت الأول ومعناهُ: لَمقتُ اللهِ إيّاكم في [الدُّنيا][3] إذ تُدْعونَ إلَى الإيمانِ فتكفرُون أكبَرُ منْ مقتِكُم أنفسَكُم في الآخرَةِ، وليس فيه من الاعتِراضِ سوَى الفصلِ بينَ المصدرِ ومعمُوله بالأجنبيّ، وهو أكبرُ، الذي هو الخبرُ. والجوابُ عنْ هذا أنَّ الظروفَ اتُّسعَ فيها. وقيل العاملُ فيه مقتُكم الثاني فيكونُ المعنَى: لمقتُ اللهِ إيّاكمُ أكبرُ من مقتِكمُ أنفسَكم إذ تُدعَوْن. فاعتُرِضَ عليه بأنهم لَمْ يمقتُوا أنفسَهم، إذ كانُوا يُدعَوْن في الدُّنيا. فأُجِيبَ بأنَّ المرادَ إذا صحَّ كونُكم تُدعَوْن مثلُ قولِه تعالى ﴿إذ ظَّلَمْتُمْ﴾[4]، ومعناه: إذ ثبتَ ظُلْمُكُم، أيْ قامَتِ الحُجة، فعلَى هذا يكونُ إذ تُدعَوْن للآخرةِ، أو يكونُ المرادُ بأنفسِكُم أمثالَكم منَ المؤمنين فيكونُ إذ تُدعوْن للدنيا.

قلتُ: لا يخفَى بُعْدُ هذا الوَجهِ الثاني، وأما الأولُ فليس ببعيدٍ. والمعنَى: إنهم مقَتوا أنفسَهم في الدارِ الآخرَة، وهي التي صحَّ فيها عندَهم أنهم كانُوا يُدْعَوْن في دارِ الدنيا إلى ما يُنجِّيهم، وهو الإيمانُ، فيَعدِلُون[5] إلى ما يُهْلكُهمْ، وهو الكُفرُ.

قال: وأمّا امتِناعُ تعليقِه بالأولِ، وهو رأيُ جماعَةٍ[6] منهم الزَّمخشَريُّ[7]، فلاستِلزامِه الفصلَ بينَ المصدرِ ومعمولِه بالأجنبيّ.

أقولُ: قد مرَّ الجوابُ عنه بأن الظروفَ يُتَّسعُ فيها، فيُغتفَرُ فيها هذا القَدْرُ، ومرادُه بالأجنبيّ هنا خبرُ المبتدإِ، وهو أكبرُ. وقد تعرَّضَ ابنُ الحاجِبِ في الأمالي[8] إلى ضابطٍ يُعرَفُ به الأجنبيُّ مِنْ غيرِه، فقال: الأجنبيُّ هو المستقلُّ بنفسه غيرُ الجملِ المعتَرِضَة، كالمبتدإِ والخبَرِ،

---

(1) 1: 51.

(2) جـ: عن الفساد بأنها العامل.

(3) في الأصل الآخرة وما أثبته موافق لـ: جـ و د وأمالي ابن الحاجب.

(4) الزخرف: 39.

(5) د: فيدعون.

(6) منهم العكبري انظر املاء 2: 217.

(7) انظر رأيه في الكشاف 3: 417 وهو مخالف لما نسبه إليه المؤلف.

(8) 4: 60، 61.

والفاعلِ والمفعول، وغيرُ الأجنَبيّ هو ما كان له تعلُّقٌ بذلك الجُزءِ، فإذا قلتَ: ضَرْبي في الدّار زيْداً حَسَنٌ لَم [تَفصِلْ][1] بينَ المصدرِ ومَعمُولِه بأجنبيّ وإنما فصَلتَ بينهما بمُتَعلَّقٍ به داخلٍ في حيّزه، بخلافِ قولك: ضَرْبي حسنٌ زيداً، فإنّك فصلْتَ [بينَهما][2] بالخَبَرِ المستقلّ الذي لا يَصلُحُ أنْ يكونَ تتِمّةً لما قبلَه في الجزئيةِ، وإنما أجريتَ الجملَ المعترِضَةَ مُجرَى التّتمة، لأنها مستَقِلةٌ بنفسها فكأنه عرَضَ بينَ الجزءين لغَرضٍ، معَ أنه لا لُبسَ في أنَّ الجملَة المعترِضَة ليست تتمة لأحدِ الجزءين لاستِقلالِها، بخلافِ ما ذكرْنا، فإنه يُوهِمُ أنّه للثاني، وهو للأوّلِ، أو لاستِقلالها للأول وهو للثاني.

قال: ولهذا قالُوا في قولِه[3].

وهُنَّ وُقوف يَنْتَظِرْن قَضاءَه *** بضَاحِي غدَاةٍ أمْرَه وهو ضَامِزُ[4]

أقول: القضاءُ: الحكمُ، والغَداةُ: ما بينَ صلاةِ الفجرِ وطُلوعِ الشّمسِ وضاحِيها مِن وقتِ ضُحاها، وهو حينَ تُشرقُ الشمسُ والضّامزُ بالزّاي: [الساكتُ][5]

قال: فإنَّ في [الأولى][6] الفصلَ بخبرِ إنَّ وهو لَقادِرٌ[7].

أقولُ: قد أسلفنا أنَّ ابنَ الحاجِب قال: إنَّ ذلك مغتَفَرٌ في الظُّروفِ لاتِّساعِهم فيها والمعمولُ هنا المفصولُ بينَه وبينَ عاملِه بخبرِ إنَّ وهو ﴿ [يَوْم][8] (تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ) ﴾[9] ظرفٌ.

---

(1) الأصل: يفصل.

(2) من جـ و د والأمالي.

(3) البيت للشماخ معقل بن ضرار ديوانه ص717 (نقلا عن المقرب) وانظر المقتضب 1: 15 وأمالي الشجري 1: 191 والمقرب 1: 130 والمغني ص699 والسيوطي ص895 وشرح أبيات المغني 7: 164 واللسان (ضمز).

(4) جـ و السيوطي: ضامر.

(5) الأصل و د: الباكية.

(6) الأصل: ٱلأول.

(7) إشارة إلى قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴾ الطارق: 8.

(8) من جـ و د.

(9) الطارق: 9.

قال: وفي الثاني الفصلُ بمَعمولِ كُتِبَ وهو كما كُتِبَ[1].

أقول: بناهُ على تجويزِ عمَلِ المَصدرِ في الظّرفِ معَ تخلُّل الفاصلِ، وإنْ لَمْ يَجُزْ في غيره، كما مرَّ الآن غيرَ مرَّةٍ.

قال:/ 461 ونظيرُ اللاّزمِ له على هذا التقديرِ ما لَزِمَهُ إذْ قال في قوله تعالى ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[2]: إنَّ المِسْجِدَ الحرامَ عَطْفٌ على سبيلِ اللهِ[3]، فإنَّه حينئذٍ منْ جملةِ مَعْمُولِ المَصْدَرِ، وقد عُطِفَ كُفْرٌ على المصدرِ قبلَ مَجيئِه.

أقول: ذكَرَ اليَمنيُّ وغيرُه أنَّ ها هنا حاشيةً عنِ المصنفِ قد أُلحِقَت بالمتْنِ حاصلُها أنَّ عطفَ ٱوكفرٌ [بِهِ][4] علَى ٱصدٌّ عنْ سبيل اللهِ إنَّما جازَ قبلَ تمامِه بصلتِه التي مِنْ جُملَتِها. ٱوالمسجِدِ الحرامِ المعطوفِ على سبيلِ اللهِ لوَجهين: الأول أنَّ الكُفْرَ بالله، والصَّدَّ عن سبيلِهِ متّحدان معنًى، فكأنه لا فصلَ بالأجنبيّ بينَ سبيلِ اللهِ، وما عُطِفَ عليه، ولا عَطْفَ للكُفْرِ على الصَدِّ قبلَ تمامِه، فهو بمنزلَةِ أنْ يقالَ: وصدٌّ عن سبيلِ اللهِ والمسْجِدِ الحرامِ.

الثاني إنَّ التقديمَ لِفرْطِ العنايةِ، ومثلُه لا يُعدُّ فصْلاً. قال التَّتازاني[5]: والأولُ أوْجَهُ.

قلت: كلاَ الوَجهيْنِ ضَعيفٌ، ثمَّ حكَى أنه قيلَ: الجَيّدُ أنْ يَتعلَّقَ بمحذوفٍ، أيْ ويصدُّون عنِ المَسجد الحرامِ، قال: وهو في غايةِ الرّداءَةِ.

قلت: لأنه مِثلُ[6]:

أشارَت كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

---

(1) إشارة إلى قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ.. ﴾ البقرة: 183.

(2) البقرة: 217.

(3) نسب أبو حيان هذا الرأي إلى ابن عطية والزمخشري وتبعا في ذلك المبرد انظر البحر المحيط 2: 147.

(4) من جـ و د.

(5) انظر حاشيته على الكشاف ص314.

(6) هذا عجز بيت للفرزدق وصدره: إذا قيل: أي الناس شر قبيلة؟

ديوانه ص520 وشرح الكافية الشافية ص635 والتسهيل ص83 والمغني ص15، 843 والمساعد 1: 431 وابن عقيل 3: 39.

قالَ: ومن أمثلةِ ذلك قولُ المتنبي[1]:

وفاؤُكما كالرَّبْعِ أشْجَاه طاسِمُه *** بأن تُسْعِدَا والدّمْعُ أشْفاهُ سَاجِمُه

أقول: أشْجاه: أحزَنَه، يقالُ شَجاه يَشْجُوه شَجْواً إذا أحزَنَه، وطاسِمُه: دارسُه. قال الجوْهَرِيُّ: وطَسَمَ الطريقُ مثل طمِسَ على القلبِ. والإسعادُ: الإعانةُ. والسّاجِمُ: الهامِلُ، كما ذكَرَ المصنِّفُ، وهو الفائِضُ والسّائل الذي لا مانِعَ [له][2] ومعنَى البيتِ مذكورٌ في المتنِ.

قال: فأنشدَه قولَ الشّاعِرِ[3]:

[لسنا][4] كَمَنْ جَعَلَتْ إيادٍ دارَها *** تُكْرِيتَ تَمنَعُ حَبَّها أنْ يُحصَدا

أقول: إيادٍ، بكسرِ الهمزة: حيٌّ من مَعَدٍّ[5]. قال الشاعرُ[6]:

في[7] فُتوّ حَسَنٍ أوْجُهُهُم *** مِن إيّادِ بنِ نِزارِ بنِ مَعَدْ

وتُكْريتَ، بمثناةٍ فوقيةٍ مفتوحةٍ، فكافٍ ساكنةٍ، فراء مكسورةٍ فمثناةٍ تحتيةٍ ساكنةٍ، فمثناةٍ فوقية: بلدُ سُمّيت بتكريتَ بنتِ وائِل كذا في القامُوسِ[8].

---

(1) ديوانه 4: 55 والخصائص 2: 403 وأمالي الشجري 1: 193. وأمالي ابن الحاجب 3: 109 والمغني ص701 وشرح أبياته 7: 167.

(2) من جـ و د.

(3) البيت للأعشى ديوانه ص281 (فيه: تنظر عوض تمنع) والعسكريات ص209 والخصائص 2: 402، 403 وأمالي الشجري 1: 300 والمغني ص701 والمساعد 1: 176.

(4) الأصل: لستا.

(5) انظر جمهرة أنساب العرب ص10 واللسان (أيد).

(6) انظر البيت في سيرة ابن هشام ص74 وفيه أنه للحارس بن دوس الإيادي، ويروي لأبي دؤاد وانظر أنساب الاشراف 1: 28 ورسالة الملائكة ص153 والصحاح واللسان (أيد).

(7) سقطت حتى ص493 من د.

(8) انظر (كرت).

قال: الثالثُ تعليقُ جماعةِ الظُّروفَ من قوله تعالى ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[1] ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾[2] (لا مانِعَ لِمَا أعْطَيْتَ، ولا مُعطِيَ لِمَا مَنَعْتَ)[3] باسمِ "لا" وذلك باطلٌ عند البصريّين، لأنَّ اسمَ "لا" حينئذٍ مطولٌ فيجبُ نصبُه وتنوينُه.

أقول: الزَّجاجُ منَ البصريّين يرَى أنَّ الفتحةَ في اسمِ لا التَّبرئةِ[4] وأنَّ التنوينَ حُذِفَ استِخفافاً لكثرةِ الاستِعمالِ فَيمكنُ أنْ يُخَرَّجَ هذا على مذْهَبِه.

فإن قلت: يمنَعُ منه في الآيةِ الثانيةِ لُزُومُ الفصلِ بينَ المصدرِ الذي هو التَّثريبُ، وبينَ معمولِه الذي هو "اليومُ" بخبَرِ لا الذي هو "عَلَيْكُمْ" والمصدرُ لا يخْبَرُ عنه إلا بعدَ أخذِه لجميعِ مَعمُولاتِه.

قلت: قد سَبقَ قريباً أنَّ مثلَه في الظّروف مُغْتَفَرٌ.

فإن قلت: لِمَ لا يُجعَلُ علَيكُم صفةً لاسم "لا" فلا يَلزَمُ الفصلُ بأجنبيّ؟

قلت: يلزَمُ عملُه بعد وَصفِه، وهو محذورٌ.

فإن قلت: قد أجازَ الزَّمخشريُّ[5] فيه وجهاً آخرَ، وهو أنْ يكونَ متعلِقاً بـيُغفرُ". وهذا لا إشكالَ فيه، ووَجهاً ثالثاً، وهو تعلُّقه بالمقَدّر في "عليكُم" من معنَى الاستقرارِ، فما الذي يظهرُ في هذا الوَجْهِ؟

قلت: زَعمَ بعضُهم أنه لا يتَخرَّجُ على مذهبِ سيبويهِ[6]، لأنَّه يجعلُ الظّرفَ والجارَّ والمجرورَ إذا وقعا خبَراً، أوْ صفة، أوْ صلة، أوْ حالاً نائبيْنِ عن المحذوفِ، فالعملُ لهما أنفُسهما لنيابتِهما عنْ ذلك المحذوفِ وعِوَضيتِهما عنه حتّى إنه لا يَجوزُ إظهارُه في هذا الموضعِ، فلو قلت: هذا رجلٌ في الدار أبُوه لكانَ مَرْفُوعاً بنفسِ الجارِّ والمجرورِ/ 462 الذي هو مَأخوذٌ منَ

---

(1) هود: 43.

(2) يوسف: 92.

(3) تقدم تخريجه في ص 87 .

(4) بعده في جـ: باطل.

(5) الكشاف 2: 342.

(6) الكتاب 1: 55.

الاستقرار، أو الكون، أو ما أشبَهَ ذلك. فكلامُ الزَّمخشَريّ في هذا الوَجهِ يتمشَّى على رأي الأخفش[1] لا على رأيِ سيبويهِ. وقد مضَى في الباب الثالث الكلامُ على هذه المسألةِ وما فيها منَ المذاهِب.

قال: وإنَّما التعلُّقُ بمحذوفٍ إلا عند البغداديّين، وقد مضَى.

أقول: ضميرُ مضَى يعودُ إلى البغداديينَ، لا إلى التعلُّقِ بمحذوفٍ، وذلك لأن الكلامَ على هذا الحديثِ إنما مضَى في الباب الثاني في الكلامِ على الجملةِ الاعتِراضيةِ، ولمْ يتَعرَّضْ هناك إلى تَخريجِه على التعلُّقِ بمحذوفٍ أصلاً، وإنما خرَّجه على رأيِ البَغداديّينَ في إجازَتهم: لا طالَعَ جبلاً بتركِ تنوين الاسمِ المطَوَّلِ إجراءً له في ذلك مُجرَى المضافِ، كما أُجري مُجراه في الإعرابِ. قال هناك: وأمّا على قول البَصريّين فيجبُ تنوينُه [وهذا][2] يَستلْزِمُ أنه ليس عندَهم على التَّعلُّق[3] بمحذوفٍ؛ بل الاسمُ عندهم مطولٌ لأنّه عاملٌ فيما بعدَه، ولهذا وجبَ تنوينُه عندَهم كما قال، ولكنَّ الروايةَ إنما جاءت بغيرِ تنوين. وقد أسلفنا الكلامَ على ذلك مستوفى في المحلِّ المشارِ إليه.

قال: ولهذا لُحِّنَ المعرّي في قوله[4]:

فلَولاَ الغِمدُ يُمسِكُهُ لَسالاَ

أقول: قد مرَّ في الباب الأول[5] في فصل لُو[6] من حرفِ اللامِ إنشادُ بيتِ المَعرّي الذي عجزُه هذا، وقد سبقَ الكلامُ عليه مَشْبَعاً في ذلك الموضعِ.

قال: فما الظَنُّ بالحالِ التي هي شبيهةٌ بالمفعول به؟

---

(1) انظر رأيه في شرح الكافية للرضي 1: 94.

(2) الأصل: هذا.

(3) جـ: التعليق.

(4) تقدم تخريجه في ص 171.

(5) سقطت من جـ.

(6) انظر ص214 من الأصل.

أقول: وجه الشَّبه أنَّ الفعلَ يسلَّطُ[1] على النّصب فيهما من غيرِ توسُّطِ حرفٍ ملفوظٍ به، ولا مقدَّرٍ، وقد مرَّ الكلامُ على ذلك في الباب الثالث في ترجمةِ هل يَتعلَّقانِ بأحرُف المعاني؟

قال: ومثلُه قولُ أبي حيانَ[2] في ﴿ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا ﴾[3]: إنَّ أشدَّ حالٌ كان في الأصل صفة لـ ذكراً.

أقول: يَعني أنه يلزَمُ[4] الفصلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ بالحال، وأبو حيانَ قد استشعَرَ هذا الاعتراضَ وأجابَ عنه فلْنذكُر كلامَه قال في البَحْرِ: والذي يَتَبادرُ إلى الذّهنِ في الآية أنهم أُمِرُوا بأن يذكُروا اللهَ ذِكْراً يُماثِلُ ذكرَ آبائِهم أو أشدَّ. وقد ساغَ لنا حملُ الآيةِ على هذا المعنَى بتَوجيهٍ واضِحٍ دُهِلُوا عنه، وهو أنْ يكونَ أشدَّ منصُوباً على الحالِ، وهو نعتٌ لقولِه ذِكْراً لَوْ تأخَّرَ، فلَمَّا تقدَّم انتَصَبَ على الحالِ، كقولِه[5]:

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ

فلو تأخَّرَ لكانَ: لميَّةَ طللٌ مُوحِشٌ، وكذا لو تأخَّرَ هذا لكان: أو ذِكْراً أشدَّ يعني من ذِكْرِكُم آباءَكم، ويكونُ إذ ذاك، أو ذكْراً أشدَّ معطُوفاً على محلِّ الكافِ مِن كَذكرِكم ويَجوز أنْ يكونَ ذكراً مَصْدراً لقولِه فاذكُرُوا كذكْرِكمْ في موضِع الحالِ، لأنه في التقديرِ نعتُ نكرةٍ تقدَّمَ عليها فانتَصبَ على الحال، ويكونُ أوْ أشدّ معطوفاً على محلِّ الكافِ حالاً مَعطوفة على حالٍ، ويصيرُ كقولك: اضربْ مثلَ ضرْبِ فلانٍ ضرْباً التقديرُ: ضرباً مثلَ ضربِ فلانٍ، فلمّا تقدمَ انتَصبَ على الحالِ وحسنَ تأخيره أنّه كالفاصلَةِ في حُسْنِ المقطَعِ، ولو تقدَّمَ لكانَ:

---

(1) جـ: تسلّط.

(2) البحر المحيط 2: 104.

(3) البقرة: 200.

(4) جـ: يلزمه.

(5) تقدم تخريجه في ص 48.

فاذكُروا اللهَ ذِكْراً كذكركُم، فكان اللَّفظُ يتكَرَّرُ وهم مما[1] يَجتَنِبون تكْرارَ اللَّفظ، فلِهذا المعنَى وَحُسْنِ المقطَعِ تأخَّرَ، لا يقالُ في الوَجْهِ[2] الأول: إنّه يلزَمُ فيه الفصلُ بينَ حرفِ العطفِ، وهو أوْ، وبينَ المعطوفِ، الذي هو ذِكْراً بالحال الذي هو أشدّ. وقد نَصُّوا على أنه إذا جاءَ فشرْطُه أنْ يكونَ المفصولُ به قَسماً، أوْ ظرْفاً، أوْ مَجرُوراً، وأنْ يكونَ حرفُ العطفِ على أزيد من حرفٍ واحدٍ. وقد وُجِدَ هذا الشرطُ الأخيرُ، وهو كونُ الحرفِ على أزيدَ من حرفٍ، وفُقِدَ الشرطُ الأولُ، لأنَّ المفصولَ به ليس بقَسَمٍ، ولا ظَرْفٍ، ولا مَجْرورٍ؛ بل هو حالٌ لأنَّ الحالَ هي مفعولٌ فيها في المعنَى، فهي شبيهة بالظَّرفِ، فيجوزُ فيها/ 463 ما جازَ في الظَّرفِ انتهى.

[قلت][3] ولو قيلَ بأنه منْ عطفِ الجُملِ، والتّقديرُ: أو [اذكُروه][4] اشدَّ ذِكْراً لَمْ يتَّجِهِ السّؤالُ من أصلِه، وكذا يُقدَّرُ في الآية الأخرَى التي تلاها قبلُ، فيقال: التقديرُ، واجْعلْ ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾[5].

قال: ونظيرُهما قولُ المُفسِّرين[6] في ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[7]: إنَّ المعنَى إذا أنتُم تخرجُونَ من الأرْضِ، فَعَلَّقوا ما قبلَ إذا بما بعدَها.

أقول: ليسَ في قولهم هذا دليلٌ على ما ادّعاه، وذلك أنّا لا نسلِّمُ أنهم قصَدُوا أنَّ مِنَ الأرض الملْفُوظِ به متعلِّقٌ بتَخرجُون، وإنما قَدَّرُوا جاراً ومجرُوراً بعدَ الفعلِ المذكورِ يتعلَّقُ به، والأصلُ في التقديرِ هكذا: ثُمَّ إذا دعاكُم دَعْوةً من الأرضِ إذ أنتُم تُخرُجونَ منها [وغاية الأمرِ أنهم][8] أظهَرُوا مرْجِعَ الضميرِ فقالوا: المعنَى إذا أنتُم تُخرجونَ من الأرض، ولا

---

(1) سقطت من جـ.

(2) جـ: الموجه.

(3) من جـ.

(4) الأصل: اذكر.

(5) البقرة: 128.

(6) انظر إملاء ما من به الرحمان 2: 185-186 والبحر المحيط 7: 168.

(7) الروم: 25.

(8) من جـ و خرم في الأصل.

محذورَ فيه.

قال: وقولٌ آخرُ ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[1]: إنَّ في متعلِقَةٌ بزاهدينَ المذكورِ، وهذا مُمتنِعٌ إذا قُدِّرتْ أَلْ موصولةً، وهو الظاهرُ، لأنَّ معمولَ الصّلةِ لا يتقدَّمُ على الموصُول.

أقول: صرَّحَ ابنُ الحاجِبِ في أمالِي[2] القرآنِ بخلافِ ذلك فقالَ في قوله تعالَى ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾[3]: الظاهرُ في لكُما في مثلِ هذا المَوْضِعِ أنه متعلِّقٌ بالناصحين ونحوِه، لأن المعنَى عليه، ولا يُرْتابُ في أنَّ المعنَى: إني لَمِنَ الناصحينَ لكُما، وأنَّ اللامَ إنما جِيءَ بها لتخصيصِ معنَى النُّصحِ بالمخاطَبين وإنما فَرَّ الأكثرونَ لِما فَهِمُوا منْ أنَّ صلةَ الموصولِ لا تَعملُ فيما قبلَ الموصولِ. والفرقُ عندنا أنَّ الألف واللامَ لما كانت صورَتُهما صورةَ الحَرفِ المَنزَّلِ جزءاً من الكلمةِ صارتْ كغيرِها من الأجزاءِ التي [لا تَمنَعُ][4] التقدُّمَ، ففُرِّقَ بينها وبينَ المَوصولاتِ بذلك، كما فُرِّقَ بينَهما بالاتفاقِ في جَعْلِ هذه الصلةِ اسمَ فاعلٍ، أو اسْمَ مفعولٍ لتَكونَ معَ الحرفِ كالاسم الواحدِ، ولذلك لم تُوصَلْ بجملةٍ اسميةٍ لِتَعَذُّرِ ذلك فيها، وهذا واضحٌ ولا حاجةَ إلى التَّعسُّفِ.

قال: فيَجبُ حينئذٍ تعلُّقها بأعنِي محذوفةً، أو بزَاهدينَ مَحذوفاً مَدْلولاً عليه بالمَذكورِ، أوْ بالكونِ المَحذوفِ الذي تعلَّق به من الزّاهدينَ.

أقول: أمّا التعلُّقُ بزاهدين مَحذوفاً فمُمْكِنٌ. وأمَّا الوجهان الآخران ففيهما نظرٌ.

أمّا لأولُ فلأنَّ أعني متعدٍّ بنَفسِه لا بواسطةٍ، تقول: عَنِيتُ زيداً، ولا تقول: عَنِيتُ فيه.

فإن قلت: المعنَى أعني الزّاهدين فيه.

---

(1) يوسف: 20.

(2) 1: 152.

(3) الأعراف: 21.

(4) الأصل: لا يمنع.

قلت: فالجارُّ إذاً يتعلَّقُ بالزّاهدين لا بأعني، وأمّا الأخير فلأنه لا معنَى للإخبارِ بأنهم كائِنُون فيه.

قال: السابعُ قولُ بعضِهم في [بيت][1] المُتَنبّي يخاطِبُ الشَّيْبَ[2]:

ابْعَد بَعِدتَ بيَاضاً لا بَيَاضَ به *** لأنْتَ أسْوَدُ في عَيْني منَ الظُّلَمِ

إنَّ "مِنْ" متعلِّقةٌ بأسوَدَ، وهذا يَقتضِي كونَه اسمَ تفضيلٍ، وذلك ممتَنِعٌ في الألوان.

أقول: امتِناعُ ذلك مذهبُ البصريّين[3]، وذهبَ الكِسائي وهِشامٌ[4] إلى أنه يَجوزُ بناءُ اسمِ التَّفضيلِ منَ الألْوان مطلَقاً، وذهبَ غيرُهما من الكوفِيّين إلى جوازِ بنائه منَ السوادِ والبياضِ خاصَّةً.

قلت: والمتَنبّي كُوفِيٌّ، فلا حرَجَ عليه في ارتكابِ طريقَتِهِ وطريقَةِ أصحابه، ولا يُعابُ تَخريجُ كلامِه على مذهَبِهم. [وقولُهُ][5] ابْعَد، بفتح العين، أمرٌ من بَعِدَ بكسرِها، أيْ اِهلَكْ يقال: بَعِد يبعَد بعَداً، كفرِح يفرَح فرَحاً بمعنَى هَلَك. وبَياضاً تمييزٌ عنِ النّسبةِ مُحوَّلٌ عن الفاعلِ، أيْ بَعِدَ بياضُك، ولا بياضَ له في محلِّ نصبٍ صفةٌ للتّمييزِ المذكورِ. والعرَبُ[6] تُطلِقُ البياضَ على الحَسَنِ السارِّ للنفسِ، ومنه قولُهم: له يدٌ بَيضاءُ. والمعنَى: بَعِدْت بياضاً لا يَسُرُّ.

قال: والصّحيحُ أنَّ "منَ الظَّلَمِ" صفةٌ "لأسودُ"، أيْ [أسودُ][7] كائِنٌ من جملَة الظُّلَمِ.

أقولُ: الظاهرُ أنه إنّما قَصَدَ التَّفضيلَ بناءً على مذهبِه الكوفيّ، وتَخريجُ/ 464 المصنّفِ مُفوّتٌ لغَرَضِه من كونِ بياضِ الشَّيبِ عندَه أشَدَّ سواداً منْ سوادِ الظُّلَم.

---

(1) الأصل: قول.

(2) ديوانه 4: 195 ودرة الغواص ص39 والمغني ص703 وشرح أبياته 7: 172 والخزانة 3: 374.

(3) انظر الإنصاف ص148-155.

(4) شرح الكافية للرضي 2: 213.

(5) الأصل: وقولهم.

(6) انظر اللسان (بيض).

(7) من جـ و المغني.

قال: وكذا قولُه[1]:

يلْقَاكَ مُرتَدِيَاً بأحْمَرَ مِنْ دَمٍ *** ذَهَبتْ بخُضْرتِه الطُّلَى والأكْبُدُ

أقول: الارتِداءُ: لَبْسُ الرِّداء، وهو هنا استِعارَةٌ، شَبَّه تقلُّدَه بالسَّيفِ بذلِك. والطُّلى، بضَمِّ الطّاء المُهمَلة: الأعناقُ. وقال الأصْمعيُّ واحدُها طُلْية. وقال أبو عَمْرو والفَرّاءُ: واحدُها طُلاَةٌ كذا في الصّحاح[2]. والأكْبُدُ جمع كَبِدٍ، ولم أقِف عليه، والذي قال الجَوْهَريُّ[3]: والكَبد واحدُ الأكباد. وفي القَامُوس[4]: يُجمعُ علَى أكبادٍ وكُبُودٍ. وباءُ بخُضْرَتِه للتَّعديةِ، أيْ أذهبتِ الطُّلَى والأكْبدُ خُضْرَتَه بما كَسَتْه من دَمِها.

قال: الثامنُ قولُ بعضِهم في: سَقياً لك: إنَّ اللامَ متعلِّقةٌ بـ سْقياً، ولو كانَ كذا لقيل: سَقياً إيّاك.

أقول: اللاّزمُ حقٌّ على ما صرَّحَ به ابنُ الحاجِبِ في شَرْحِ المُفَصّلِ[5] منْ جوازِ قولِك: سقْياً زيداً وجدَعاً إيّاه.

قال: فإن قيل اللامُ للتَّقوية مثلُ ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[6] فلامُ التَّقويةِ لا تُلْزَمُ.

أقول: وهي لا تُلزَمُ في ذلك بناءً على ما نقلناه عن ابنِ الحاجِب، وهذا كلُّه من المصنفِ مَبنيٌّ على رأيه في امتِناعِ تعلُّقِ اللاّمِ بالمصدرِ، وامتِناعِ حذْفِهما، وهو محلُّ نِزاعٍ، وقد سلَفَ في حرفِ اللامِ[7].

---

(1) البيت للمتنبي ديوانه 2: 73 والمغني ص704 وشرح أبياته 7: 174.

(2) انظر الصحاح واللسان (طلى).

(3) انظر (كبد).

(4) انظر (كبد).

(5) 1: 330.

(6) البقرة: 91.

(7) انظر ص: 179-180 من الأصل.

قال: التاسعُ قَوْلُ الزَّمخشريّ[1] في ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴾[2]: إنَّهُ من اللَّفِّ والنَّشْرِ، وإنَّ المعنَى مَنامُكُم وابتِغاؤُكُم من فَضلِه بالليلِ والنّهارِ، وهذا يَقتَضِي أنْ يكونَ النهارُ معمُولاً للابتغاءِ معَ تقديمه عليه، وعطْفِه على معمولِ منامِكُم، وهو بالليلِ، وهذا لا يَجوزُ في الشّعرِ، فكيفَ في أفصحِ [الكلام][3] ؟

أقول: بالَغ المصنفُ في التشنيع في غيرِ محلّه، وذلك أنه ليسَ في قول[4] الزَّمخْشَري إنَّ ذلك من اللَّف والنشْرِ ما يَقتضِي أنْ يكونَ قولُه بالليلِ معمولاً لمنامِكُم، وأن يَكونَ النهارُ مَعْمولاً لـ ابتغاؤكم؛ بل مقتضاه أنْ يكونَ بالليلِ [راجعاً][5] للمنام، والنهارُ راجِعاً لابتغاءِ الفَضْلِ، ويَحتَمِلُ أنْ يكونَ رجُوعُهما إليهما لا باعتبارِ عَملِهما فيهما؛ بلْ باعتبارِ تعلُّقِهما بهما من جهةِ المعنَى فقط.

فإن قلت: فبماذا يتعلَّقُ الجارُّ والمجرورُ حينئذٍ من جهة الصناعَةِ؟

قلت يكونُ قولُه باللّيلِ والنّهارِ خبرَ مبتدإٍ مَحذوفٍ، أيْ ذلك بالليلِ والنهارِ، والإشارةُ تَرجعُ إلى ما ذُكِرَ منَ المَنامِ، وابتِغاءِ الفَضْلِ. والابتغاءُ، وإنْ تأخرَ لفْظاً، هو مُتقدِّمٌ تقديراً، لأنَّه من تتمةِ الأول، والجملةُ معتَرِضَةٌ.

قال: والمُطلَقُ والمقيَّدُ غَيْرَان.

أقول: كأنَّ المصنف، رحمه الله، نسيَ ما قدَّمه في الباب الرابع في أواخِرِ الأمورِ التي يكتَسِبُها الاسمُ بالإضافةِ [من][6] أنَّ قولَهم: غَيْران وأغيارٌ ليس بعربيٍّ[7].

قال: ويُردُّه أنَّ اسمَ التفضيلِ لا يُشَبَّهُ باسمِ الفاعلِ، لأنه لا تَلحقه عَلاماتُ الفُروعِ إلاّ بشرْطٍ.

---

(1) الكشاف 3: 218.

(2) الروم: 23.

(3) الأصل: كلام.

(4) جـ: كلام.

(5) من جـ.

(6) من جـ.

(7) انظر المغني ص671.

أقول: يريدُ بعلاماتِ الفُروعِ علاماتِ التأنيثِ، والتَّثنيةِ، والجمعِ، ولا شكَّ أنَّ اسمَ التفضيلِ لا تَلْحقُهُ هذه العلاماتُ إلا بشرطِ أنْ يكونَ خالياً عن "مِنْ"، ثمّ تارةً تَجِبُ مطابقتُه لصاحبه فَيتعيَّنُ لحاقُ تلك العلامات له على حسبِ حالِ الصاحبِ، كما في المعرَّفِ باللامِ، والمضافِ إضافةً لا يُقصَدُ معها التفضيلُ على المضافِ إليه بخُصوصِه، فتقول حينئذٍ: هندٌ الفُضلَى، وفُضلَى النساءِ، والهندانِ الفضليانِ، وفضلياتُ النساءِ، والهنداتُ الفضلياتُ، وفضلياتُ النساءِ، والزيدانِ الأفضلانِ، وأفضَلا بغدادَ، والزيدونَ الأفضلونَ وأفضلُو بغداد. وتارةً تجوزُ[1] فيه المطابقةُ فتلحقه العلاماتُ، وعَدمُ المطابقةِ فلا تَلْحَقُهُ، وذلك في اسم التفضيلِ المضافِ إلى ما يُقصَدُ تَفضيلُه عليه، أعني تفضيلَ المضافِ/ 465 على المُضافِ إليه.

الجهة الثالثة

قال[2]: وفي الآية أقوالٌ أُخَرُ[3]، ثانيها أنَّ الكافَ مبتدأٌ[4].

أقول: تأمّلْ قولَه "أُخَرُ" مع قَولِه "ثانيها" فإنَّه إن اعْتَبَرَ القولَ المتقدِّمَ أوَّلَها حتى يكونَ هذا ثانيها لَمْ يَصِحّ، لأنَّ الأقوالَ بقيْدِ كونِها "أُخَرَ" لا يشمَلُ ذلك أصلاً.

قال: المثالُ الثاني قولُ ابنِ مِهْران[5] في كتابِ "الشَّواذ"[6].

أقول: مِهْرانُ بكسرِ الميم قال في "القامُوس"[7]. ونهرُ مِهرَانَ بالسّندِ، ومِهْرانُ: قَريةٌ بأصبهانَ، وَجَدُّ أحمدَ بنِ الحُسينِ المُقرِئِ انتهى. وأظَنُّ أنَّ هذا المُقرِئَ هو المرادُ في المتْنِ.

---

(1) جـ: يجوز.

(2) هناك اضطراب في ترتيب الفقرتين: الأولى والثانية ففي جـ والمغني وحاشية الأمير الترتيب كنا هنا أما الأصل فالفقرة الثانية قبل الأولى.

(3) الحديث عن قوله تعالى ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ الأنفال: 1.

(4) سقط ثانيها أن الكاف مبتدأ من المغني وحاشية الأمير.

(5) هو أحمد بن الحسين بن مهران النيسا بوري أبو بكر إمام عصره في القراءات، من كتبه: غرائب القراءات، والشامل في القراءات العشر، ووقوف القرآن، توفي سنة 381هـ انظر معجم الأدباء 3: 12 والنجوم الزاهرة 4: 16.

(6) الحديث هنا عن الآية الكريمة التي أوردها في كتابه الشواذ، وهي قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ ﴾ بالتاء البقرة: 70 نسبها أبو حيان في البحر 1: 254 إلى أبي.

(7) انظر (مهر).

قال: الرابعُ قولُ مُحمَّدِ بْنِ مَسعودِ بنِ الزَّكِيِّ[1] في كتابِه "البَديعِ"، وهو كتابٌ خالَفَ فيه أقوالَ النّحاةِ في أمورٍ كثيرةٍ: إنَّ الذي وأنِ المصدريةَ يَتَقارَضانِ، فتقَعُ الذي مَصْدريةً كقولِه[2]:

أتقْرَحُ أكْبادُ المُحبّينَ بالذِي *** أرَى كَبِدِي مِنْ حُبِّ مَيَّة يَقرحُ[3]

أقول: أتقْرَحُ: أتَضْعفُ. والكَبِدُ مؤنثةٌ، فتقَرَحُ بالتاء الفوقية، وينبغِي أنْ يَكونَ صلة الذي، على جعلِها مصدريةً، هي الجملةَ الاسميةَ وهي كَبِدِي من حُبِّ ميةَ يقرحُ وقولُه: "أرَى" جملةٌ معترضَةٌ بين الصّلةِ والمَوْصول. والمعنَى أتقرحُ أكبادُ المحبين مثلَ قُرْحِ كَبِدي فيما أراه. ويَحتمِلُ أنْ يُجعَلَ الذي موصولاً اسمياً، وصلتُه أرى وما بعدَه، والعائِد محذوفٌ، أيْ: أراهُ.

وقوله "يَقْرحُ" في موضعِ نصبٍ على أنه مفعولٌ ثانٍ لأرى، و"كَبِدي" مفعولٌ به منصوبٌ بيقرَحُ، وهو بالياء التَّحتية، والذي وَصْفٌ لمحذوفٍ، والمعنَى: أتقرحُ اكبادُ المحبينَ كالقُرْحِ الذي أراه يقرَح كَبِدي منْ حبِّ ميةَ.

قال: ونظائِرُ هذا التركيبِ كثيرةٌ مشهورةُ الاستعمال، وقلَّ مَنْ يَنتَبهُ لإشْكَالِها. وظهرَ لي [فيه][4] توجيهانِ: أحدُهما أنْ يكونَ في الكلامِ تأويلٌ على تأويلٍ فتُؤَوّلُ أنْ والفعل بمصدرٍ، ويؤَوّلُ المصدرُ بالوصفِ فيَؤُول إلى المعنَى الذي أراده، ولكنْ بتَوجيهٍ يَقبَلُه العلماءُ.

أقول: الوجه الذي ذَكَره ابنُ مَسْعُودٍ مشكلٌ في نفسه، وذلك لأن "أنْ" إذا كانت موصولاً اسمياً بمنزلَةِ الذي على زَعْمِه [لم يَتأتَّ][5] في مثلِ قولنا: أنتَ أعقلُ مِنْ أنْ تَكذبَ [أنْ يكونَ][6] صلتُها تكذبُ بالتاء الفوقية للخطابِ، وإنَّما يجبُ أن يكونَ إذ ذاك بالياء

---

(1) هو محمد بن مسعود الغزني اشتهر بكتابه "البديع" في النحو أكثر أبو حيان من النقل عنه توفي سنة 421هـ انظر البغية 1: 245 وكشف الظنون ص336 انظر رأيه في الأشباه 1: 164.

(2) البيت لجميل بن معمر ديوانه ص47 والمغني ص709 والسيوطي ص896، 897 والأشباه 1: 164.

(3) جـ: تقرح.

(4) من جـ و في المغني "فيها".

(5) الأصل: لم يأت.

(6) من جـ.

التحتيةِ ليكونَ متحمِلاً لضمير غَيبةٍ يعودُ إلى أنْ التي هي اسمٌ بمعنَى الذي مع أنَّ المسموعَ فيه الخطابُ. وكذا يَردُ [في][1] نحو: أنا أعقلُ من [أن][2] أكذِبَ والمصنِّفُ سكتَ له على ذلك وأخذَ يُؤَوّلُ اللفظَ بما يوافِقُه ولا يُنجيه ذلك من الاعتِراضِ فتأملْه. وقد ذكَرَ في حواشيه على التّسهيلِ في بابِ الإضافةِ أنَّ مِن أمثلةِ سيبويْه[3]: أنتَ أكرَمُ عليَّ مِن أن أضربَكَ وأنَّ الزَّجاجَ قال: كأنَّه بلغَهَ أنه عزَمَ على ضَرْبه فذَكَر له ذلك، فقالَ له ذلك الكلامَ، والمعنَى مَنْ صاحِبُ ضَرْبك؛ إذ لا يُفضِّلُ شخصاً على الضَّربِ، وأضافَ الضَّربَ إلى المُخاطَبِ، لأنه هو قد أضافَ الضّربَ إلى نفسِه حينَ تَوهَّمَ أنه[4] يَضربُ فقال [له][5] أنتَ أكرَمُ عليّ مِن صاحِب الضَّربِ الذي تَنسُبُه إلى نَفسِك، وليس لَك، فأضافَه إليه لأنه تَلبس به عندمَا اعتقَدَ أنّه يَقعُ به، فبهذا صحَّ الكلامُ. وقد يقالُ: المرادُ بصاحبِ ضربكَ المتكلِّمُ، إلاَّ أنه لا يُستَعمَلُ في هذا المعنَى؛ بل في معنَى أنتَ عليَّ كريمٌ، فلا أضربُك.

قال: وبعدُ، فهذا الوَجْهُ عندي ضعيفٌ، لأنَّ التفضيلَ على الناقِص لا فضلَ فيه [كقولِه][6]:

إذا أنتَ فضَّلتَ امرأً ذا بَراعةٍ[7] *** علَى نَاقِصٍ كانَ المَدِيحُ من النَّقصِ

أقول: معنَى كلامِه: وأقول بعدَ ذكرِ هذا التَّوجيه: تَنبَّهْ فهذا الوجهُ عندِي [ضعيفٌ][8] وقد مرَّ للمصنفِ نظيرُ هذا التركيبِ في أواخِر/ 466 الكلامِ على الفاءِ[9] وفي الباب الثاني في أواخِرِ الكلامِ على الجملةِ الخامسةِ التي لها محلٌّ منَ الإعرابِ.

---

(1) من جـ.

(2) من جـ.

(3) انظر الكتاب 1: 213.

(4) جـ: أن.

(5) من جـ.

(6) من جـ و بعده في المغني وعليه قولهُ وانظر البيت في المغني ص710 وشرح أبياته 7: 178. وليس فيه شاهد نحوي.

(7) جـ: نباهة.

(8) من جـ.

(9) انظر ص 129، 130 من الأصل.

قال: التوجيه الثاني أنَّ أعْقَلَ مُضمَّنٌ[1] معنَى أبْعَدَ، فمعنَى المثال: زيدٌ أبعَدُ الناسِ منَ الكذِبِ لفَضلِه منْ غيرِه، فمِن المذكورةُ ليست الجارَّةَ للمفضول؛ بلْ مُتعلِقة بأفعلَ لِمَا ضَمَّنَه من معنَى البُعْدِ، لا لِمَا فيه من المعنَى الوَضْعِيِّ، والمفضَّلُ عليه متروكٌ أبداً معَ أفعل هذا لقَصْدِ التَّعميمِ.

أقول: فيه نظرٌ، فإنَّ الفعلَ الذي يُسْبَكُ[2] هو وما بعدَه في المثال بالمصدرِ مسندٌ إلى ضميرِ المفضَّلِ فينبغي عندَ السَّبْكِ أنْ يضافَ ذلك المصدرُ إلى هذا الضميرِ، كما تقول في: أعجَبَني ما صنَعتَ المعنَى أعجَبني صُنْعُك، ولا يضُرُّ في غَرضِنا أنَّ فاعلَ المصدرِ يَجوزُ تَركُه، وإذا فُعِلَ ذلك في المثال صارَ معناهُ زيدٌ أبعَدُ الناسِ مِنْ كَذِبِه، فيكونُ زيدٌ مفضَّلاً على الناسِ في [البُعدِ من كَذِبِه][3] بنَفسِه، فيلزَمُ مَشاركة الناسِ له[4] في ذلك. أعني البُعدَ منْ كَذِبِه لضرُورَةِ التّفضيلِ وهذا عن[5] مَظانّ التَّوجِيه بمعْزِلٍ. ثم في كلامِ المصنفِ الجمعُ بينَ إضافة اسمِ التّفضيل وإدخالِ مِنْ على المفضَّلِ عليه، وهو مُمتَنِعٌ. وقد استَبانَ لك أنَّ التّوجيهيْنِ اللذيْنِ ظَهَرا له لا مُعوَّلَ عليهما. قال الرَّضي[6]: وأما نحوُ قولِهم: أنا أكبرُ وأنتَ أعظَمُ مِنْ أنْ تقولَ كذا، فليسَ المقصودُ تفضيلَ المتَكلِّم على الشِّعر[7] والمخاطَبِ على القول؛ بل المرادُ بعدُهما عن الشّعرِ والقول، وأفعلُ التّفضيلِ يفيدُ بُعْدَ الفاضلِ منَ المفضولِ وتَجاوزَه عنه، فمِن في مثله ليستْ تَفضِيليةً؛ بلْ هي مثلُها في قولِك: بِنْتُ منه تعلَّقت بأفعلِ التّفضيلِ بمعنَى متَجاوزٍ وبائنٍ بلا تفضيلٍ، فمعنَى قولك: أنتَ أعزُّ عليَّ أنْ أضربَك أي بائِنٌ [من][8] أن أضربَك مِنْ فَرطِ عِزَّتِك عليَّ، وإنّما جازَ ذلك لأنَّ مِن التَّفضيلية متعلقةٌ بأفعل التّفضيلِ

---

(1) جـ ضمن يتحدث عن مثال زيد أعقل من أن يكذب.

(2) جـ: ينسبك.

(3) من جـ و في الأصل حزم.

(4) سقطت من جـ.

(5) جـ: من.

(6) شرح الكافية 2: 215. وفيه: أنا أكبر من الشعر.

(7) سقطت على الشعر من جـ.

(8) من جـ و شرح الكافية.

[بقـريب][1] من هذا المعْنَى، ألا تَرَى أنك إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ منْ عمرو، فمعناهُ متجاوزٌ في الفـضلِ عـن مَـرتَبتِه، فمِـنْ فيما نحنُ فيه كالتَّفضيليةِ إلاّ في معنَى التّفضيلِ انتهى كلامه. ولا مزيدَ عليه في الحُسْنِ.

الجِهَة الرّابِعَة

قـال: فأمـا (وَقِيلِهِ)[2] فيمَنْ خفض، فقيل: الواوُ للقَسمِ، وما بعدَه الجوابُ، واختَاره الزَّمخْشريُّ[3]. وأمَّا منْ نَصبَ فقيل: عُطِفَ على (سِرَّهُم)[4]، أو علَى مفعولٍ محذُوفٍ معمولٍ لـ (يَكْتُبُون)، أوْ لـ (يَعْلَمُون)[5]، أي يكتُبونَ ذلك ويعلَمونَ الحقَّ.

أقـولُ: حكايـة هـذه الأقـوالِ المذكورةِ هنا في تَوجيه النَّصبِ فيما هو صوابٌ ليستْ بجيدةٍ لوُجودِ التباعُدِ المَوجُودِ في الوجْهِ الذي ادعى أنه غيرُ صَوابٍ، بلِ البعدُ فيما حكاهُ هنا أشَدُّ.

قال: [وقيل][6] هو لَمَّا جاءَهُم[7]، أيْ كَفرُوا به.

---

(1) الأصل: تقريت.

(2) جزء آية تتمتها ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ الزخرف: 89 وقراءة الكسر منسوبة إلى عاصم وحمزة انظر السبعة ص588 والكشف 2: 262 وإعراب ابن النحاس 122: 4.

(3) الكشاف 3: 498.

(4) جـزء من قوله تعالى ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ الزخرف: 80 انظر الإعرابات في إعراب ابن النحاس 4: 122، 132 والكشف 2: 262، 263.

(5) جـزء مـن قـوله تعـالى ﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ الزخرف: 86.

(6) الأصل: قال.

(7) الأصل: جاء.

أقـولُ: يعنِـي أنَّ خبَرَ إنَّ في قوله تعالَى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ ﴾[1].

[هو ما انتَظَمَ منه المذكورُ والمحذُوفُ، وفيه نظرٌ، لأنَّ التقديرَ حينئذٍ: إنَّ الذينَ كفرُوا بالذِكرِ لَمَّا جـاءَهم][2] كفَـرُوا بـه، والخبَـرُ يَجِبُ أنْ يُفيدَ ما لا يُفيدُه المبتدأُ، وقد تخَلَّفَ هنا، فلا يَستقيمُ الإخـبارُ، كمـا في قولك: إنَّ الذي قامَ قائِمٌ، وقد يقالُ تقييدُ الكُفْرِ بحين المجيءِ وقعَ في الخبَرِ، والمخبَرُ عنه لم يَشتَمِلْ على ذلك، فاستُفِيدَ ما لَمْ يكنْ، فاستقامَ الإخبارُ.

قـال: والـذي فسَّرت به عائِشَة، رضي اللهُ عنها، خِلاف ذلك، وقصَّتُها معَ عُرْوةَ بنِ الزُّبيرِ[3] مَسطُورَةٌ في "صَحيحِ" البُخاري[4].

أقـول: روَيـنا فـيه بسَنَدِه إلى عُرْوةَ[5] قال: سألتُ عائِشَة، رضِي اللهُ عنها، فقلتُ لها: أرأيـت قـولَ الله، عزَّ وجلَّ ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾[6] فَوالله ما علَى أحدٍ جُناحٌ ألاَّ يَطوّفَ بالصّفا والمَرْوَةِ، قالـتْ: بئسما قلتَ[7] يا ابْنَ أُختِي، إنَّ هذِه لَوْ كانتْ كمَا أوّلتَها عليه كانتْ لا جُناحَ عليه ألاّ يطّـوَّفَ بهمـا ولكـنَّها أُنـزِلَت في الأنصار كانُوا قبلَ أنْ يُسلِمُوا يُهلُّون لمَناةَ الطّاغِيةِ التي كانُوا يعبُدُونها عند المُشَلَّلِ فكانَ مَن أهَلَّ يتحرَّجُ أنْ يطَّوفَ بالصّفا والمَروَة، فلَما سألُوا/ 467 رسولَ اللهِ، صلَّى الله عليه وسلَّم، عن ذلك قالوا يا رَسول الله: إنَّا كنا نتحرَّجُ أن نطَّوفَ[8] بالصّفا والمَروَةِ فأنزلَ الله، عزَّ وجَلَّ ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾

---

(1) فصلت: 41.

(2) من جـ والشمني.

(3) بعده في جـ: رضي الله عنه.

(4) كتاب الحج 8: 144-146.

(5) هـو عـروة بـن الزبير بن العوام أبو عبد الله روى عن أبويه وعائشة، وروى عنه أولاده، والزهري، وجماعة مات سنة 93، وقيل: 94 وقيل: 95هـ. انظر وفيات الأعيان 3: 255، 258 ومفتاح السعادة 2: 14.

(6) البقرة: 158.

(7) سقطت "بئسما قلت" من جـ.

(8) جـ: نتطوف.

قالتْ عائِشة، رضي اللهُ عنها، وقد سنَّ رسولُ الله، صلى الله عليه وسلم، الطوافَ بينَهما، فليس لأحدٍ أنْ يترُكَ الطّوافَ بينهما. إلى هنا ما في البُخاري[1].

فَعُروَةُ، رضي اللهُ عنه رأى دِلالة الآيةِ على إباحَةِ السَّعْيِ لا على وُجُوبه، ووَجْهُه أنّه اقتصَرَ في الآية على رفعِ الإثمِ في السَّعي، فلو كانَ واجِباً لَما اكتُفِيَ بذلك، بلْ كانَ يُذكَرُ أخصَّ منه، وهو إثباتُ الأجر. وإذا كان للحقيقةِ اعتبارُ أنَّ أحدَهما عامٌّ يشْمَلُها وغيرَها، والآخَرَ خاصٌّ بها، فالبلاغَة أنْ يُعبَّرَ عنها بما هو خاصٌّ بها كذا في الصّحيح لِجَدّي[2]، رحمه اللهُ.

وأمّا جوابُ عائِشَةَ، رضي الله عنها، فهو منْ بَديعِ فَهْمِها[3]، وذلك أنَّ النَّصَّ على عدَمِ الوُجوبِ أنْ يقالَ: فلا جُناحَ عليه ألا يطوَّفَ بهما، لأن هذا يَتضمَّن سُقوطَ الإثم عمَّن تَرَكَ الطَّوافَ بهما، وحيثُ لَمْ يَقلْ ذلك، ووردَتِ الآية على ما هي عليه لَمْ يكن نصّاً على انتِفاءِ الوُجوبِ، ثمَ بَيَّنتْ له، رضي اللهُ عنها، أنَّ الاقتِصارَ هنا على نَفْيِ الإثمِ له سبب خاصٌّ، وهو أنهم تَوقعُوا الإثمَ فجاءَ الكلامُ منطَبِقاً على سُؤَالِهم فقيل: لا إثمَ فيه خِلافاً لِمَا تَوقَّعتُموه، ثُمَّ [لَمْ تُرِدْ][4] عائِشَة، رضي اللهُ عنها الاكتِفاءَ في إثباتِ الإيجابِ بما ذكَرَتْه، وإنَّما أرادتْ نَفْيَ دِلالةِ الآيةِ على [كونِهِ][5] مُبَاحاً.

ومناةُ: علَمُ صَنَمٍ كان نصبَهُ عَمرُو بنُ يَحيَى[6] بالمُشَلَّل ممّا يلي قدَيْداً. والطاغِية: صفة له. والمُشَلَّل، بميم مضمومَةٍ، فشينٍ معجمةٍ مفتوحةٍ، فلامٍ مشدّدةٍ، فلامٍ مخفَّفةٍ هو: الجبلُ

---

(1) انظر صحيحه كتاب الحج 8: 144، 145، 146 وهو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الإمام حبر الإسلام وصاحب الجامع الصحيح والتاريخ، وهو الإمام في علم الحديث توفي سنة 256هـ انظر وفيات الأعيان 4: 189-191 ومفتاح السعادة 2: 115-118.

(2) بعده في جـ: ابن المنير.

(3) جـ: فقهها.

(4) من جـ وفراغ في الأصل.

(5) الأصل: كونها.

(6) كذا وفي سيرة ابن هشام: عمرو بن الجموح كان سيداً من سادات بني سلمة، وشريفاً من أشرافهم، وكان قد اتخذ في داره صنماً من خشب يقال له: مناة... انظر سيرة ابن هشام 2: 61.

الذي يُهبَطُ [منه][1] إلى قُدَيدٍ من ناحيةِ البحرِ[2]. وقال البَكْري[3]: هو ثنية مُشرِفة على قُدَيدٍ. وقال ابنُ التِّين[4] هيَ عند الجُحْفَةِ.

قال: وأمّا قولُ بعضِهم[5] في ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[6]: إنَّ الوقفَ قبلَ عليكُمْ وإنَّ عليكُمْ إغراء فحَسَنٌ، وبه يَتخلَّصُ من إشكالٍ ظاهرٍ في الآيةِ مُحْوِجٍ للتأويلِ.

أقول: الإشكالُ هو أنَّ ما مِنْ قولِه ما حَرَّمَ مَوْصُولة وألاَّ تُشركُوا بدَلٌ، أو خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، وكِلاهما مُشْكِلٌ، لأنَّ المحرَّمَ الإشراكُ لا عدمُه، فَحَوِجَ ذلك إلى التّأويلِ بادّعاءِ أنَّ لا زائدةٌ، لا نافية، والمعنَى على القولِ بالإغْراءِ حسنٌ سالِمٌ عنْ ذلك وقد مرَّ الكلامُ على ذلك في لا مِنْ حرفِ اللاّمِ[7].

قال: ويَتأوَّلونَ قراءَةَ حَفصٍ[8] إمّا على أنه جوابٌ للأمْرِ، وهوَ ﴿ ٱبْنِ لِى صَرْحًا ﴾، أوْ على العطفِ على الأسبابِ على حدِّ قولِه[9]:

---

(1) من جـ.

(2) جـ: اليمن.

(3) انظر معجم ما استعجم ص1233 وهو أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن أبي مصعب الأندلسي البكري، إمام في اللغة والأخبار من كتبه معجم ما استعجم من البلاد والمواضع، واشتقاق الأسماء، وشرح أمثال أبي عبيد توفي سنة 487هـ انظر البغية 2: 49 والأعلام 4: 98.

(4) هو عبد الواحد بن التين الصفاقسي كان إماما محدثاً مفسراً له شرح على البخاري أسماه المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح كان له اعتناء زائد بالفقه توفي سنة 611هـ. انظر شجرة النور الزكية ص168 وتراجم المؤلفين التونسيين 1: 276.

(5) انظر البحر 4: 250.

(6) الأنعام: 151.

(7) انظر ص196 من الأصل.

(8) يشير إلى قراءة فأطلعْ بالنصب وهي من قوله تعالى: وقال فرعون: ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ... ﴾ غافر: 36 انظر السبعة ص570 والكشف 2: 244.

(9) تقدم تخريجه في 262.

لَلَبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْني

أوْ علَى معنَى ما يقَعُ مَوْقِعَ أبْلُغَ، وهو أنْ أبلُغَ على حدِّ قوله[1]:

ولا سابقٍ شَيْئاً

أقول: مرَّ الكلامُ على هذه الآية في البابِ الرابع في أواخرِ تَرْجَمَةِ[2] العَطفِ، والوَجهُ الأولُ لمْ يتقدَّمْ هناك، وأما الثاني والثالثُ فقد مرّا ثَمَّ. وكان يَنبغي أنْ يَقُولَ على حدِّ قولِها، فإنَّ الشّعرَ لا مرأةٍ، وهي مَيسُونُ زوجُ معاويةَ بنِ أبي سُفيانَ، ولكن أرادَ على حدِّ قولِ مَنْ قالَ.

قال: وهذا كتَخريجِه قولَه تعالَى ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[3] على أنَّ الاستِثناءَ منقَطِعٌ، وأنَّه جاءَ على البَدلِ الواقعِ في اللُّغةِ التَّميميةِ، وقد مضَى البحثُ فيها.

أقول: مضَى في أواخر الباب الثالثِ قبلَ الكلامِ على تعيينِ موضِعِ التقديرِ، وقال هناك: إنَّ ابنَ مالكٍ خرَّجها على أنَّ الظرفَ يتعلقُ بيذكر، وأن الاسمَ الشَّريفَ مرفوع على البَدلية، وحكَى هناك وجهاً آخرَ، وهو أنْ يقدَّرَ "مَنْ" مفعولاً و"الغَيبُ" بدَلَ اشتِمالٍ، وَاللهُ فاعلٌ، والاستثناءُ مفرَّغ.

قال: ونظيرُ حَمْلِ الكِرْماني النَّفسَ على التَّوكيدِ في مَوْضِعٍ لَمْ يَحْسُنْ فيه ذلك قولُ بعضِهم في قوله تعالَى ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾[4]: إنَّ الباءَ زائِدةٌ، وأنفُسِهِنَّ

---

(1) تقدم تخريجه في ص249.

(2) بعده في جـ: أقسام.

(3) النمل: 65.

(4) البقرة: 228.

توكيدٌ للنون[1]، وإنّما لغة الأكثرينَ في توكيدِ الضميرِ المرفوعِ المتّصلِ بالنّفسِ أو العينِ أنْ يكونَ بعدَ التّوكيدِ بالمنفصلِ/ 468.

أقولُ: تقدَّمَ هذا في حرفِ الباءِ[2]، وتقدَّمَ أن [تَوكيدَ][3] المرفوعِ المتّصلِ بالنّفسِ، أو العينِ ليس حقُّه أنْ يكونَ بعدَ توكيدِه بالضّميرِ المنفَصلِ على التّعيين؛ بلْ حقُّه أحدُ الأمرينِ لا بعينِه إمّا التوكيدُ بالمنْفَصلِ وإمّا الفصْلُ بغيره أيّاً ما كانَ الفاصِلُ، وتقدَّمَ هناكَ أنَّ الباءَ الزائدةَ يُمكِنُ الاعتدادُ بها فاصِلَةً.

قال: الخامسُ قولُ بعضِهم في ﴿ لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾[4]: إنّ اللام للأمْرِ والفعلَ مجزومٌ. والصوابُ أنّها لامُ العلّة، والفعل منصوبٌ لضَعْفِ أمْرِ المخاطبَ باللاّمِ كقولِه[5]:

لِتَقُم أنْتَ يا بْنَ خيرِ قُرَيْشٍ *** فلْتُقَضِّي حَوائِجَ المُسْلِمينَا

أقول: اقتَصَرَ على التّمثيل بالبيتِ [لِيَرُوجَ][6] له دعْوى الضّعفِ، ولا يُستَنكَرُ، وقد ذكَرَ هو في حرفِ اللامِ أنّه قرأ جماعة ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾[7]. وفي الحَديثِ: لِتأخذوا مَصَافكُم[8].

---

(1) سقطت من جـ.

(2) انظر ص 81 من الأصل.

(3) من جـ.

(4) الزخرف: 13 ومن القائلين بأن اللام للأمر ابن عطية انظر البحر 8: 7.

(5) انظر البيت في الإنصاف ص525 والمغني ص300، 716 والبحر المحيط 8: 7 وشرح الكافية للرضي 2: 252 والسيوطي ص602 والخزانة 3: 630 وشرح أبيات المغني 4: 344، 7: 178.

(6) الأصل: لتروج.

(7) يونس: 58 والقراءة مروية عن ابن عامر وغيره انظر الكشف 1: 520، ونسبها ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص 1566 على عثمان وأبي، وأنس.

(8) هناك في رواية الحديث خلاف ففي صحيح مسلم ص423: فيأخذ الناس مصافهم وفي الترمذي 5: 16: على مصافكم أما الرواية المناسبة لما هنا فوردت في البحر 8: 7 وشرح الكافية للرضي 2: 252.

قلت: مـنْ قَـرأ بالـتاء الفوقـيةِ في تلـك الآية يَعقُوبُ[1]، وليستْ قراءةٌ[2] شاذّةً؛ إذِ الصَّحيحُ في الشّاذ أنه ما وَرَاءَ القراءاتِ العَشْرِ، وقراءَةُ يعقوبَ مِنَ العَشْرِ.

قال: كما قال[3]:

إذَا ما شَاءُ ضرُّوا منْ أرادُوا *** ولا يَألو لَهُمْ[4] أحدٌ ضِرارا

أقول: يَألُو: يَستَطِيعُ قال الجَوْهَرِيُّ[5]: وتقول أَلاَهُ يألُوه أَلْواً. استَطاعَه.

قال العَرْجِي[6]:

إذا قادَه السُّوّاسُ لاَ يَملِكُونَهُ *** وكانَ الذِي يألُونَ قَوْلاَ لَه: هَلاَ

أيْ يَستطيعونَ. [قـال][7] ابـنُ السّكّيتِ[8] قولُهم: لا دريتُ ولا تِلَيتُ هو افتَعلْت مـن قولك: ما أَلَوْتُ هذا، أي ما استَطَعتُ انتهى. والضِّرارُ: المضَارَّةُ مصدرُ ضارَّه إذا شارَكَه في الـضَّرر، أيْ أوْقَـعَ كـلٌّ الضَّرَرِ بصاحبه يريدُ الشاعرُ أنَّ أحداً لا يَستطِيعُ أنْ يُضارَّهم، ولا يُقاوِمَهم في ذلِك.

---

(1) نسبها في الكشاف 1: 520 إلى ابن عامر وغيره وكذا البحر 5: 172 هو يعقوب بن اسحاق ابن زيد بن عبد الله الحضرمي كان من أهل العلم بالقرآن والعربية وكلام العرب والرواية الكثيرة للحروف وكان أقرأ القراء وله كتاب سماه الجامع جمع فيه اختلاف وجوه القرآن توفي سنة 205هـ انظر طبقات النحويين ص54 ومفتاح السعادة 2: 27 وبروكلمان 3: 4.

(2) جـ: قراءته.

(3) انظر البيت في الإنصاف ص386 والمغني ص716 والسيوطي 897 والهمع 1: 58 والخزانة 2: 385 وشرح أبيات المغني 7: 178.

(4) في المصادر يألوهمْ وهو الصواب بدليل ما بعده.

(5) انظر (ألا).

(6) انظره في ديوانه ص73. واللسان (ألا).

(7) الأصل: أقول.

(8) إصلاح المنطق ص321.

قال: وأمَّا قَوْلُ بعضِهم في قراءَة ابنِ مُحَيْصِنٍ[1] ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ إنَّ الأصل أنْ يُتمُّوا بالجمع فحسنٌ، لأنَّ الجمعَ على معنَى مَنْ مثلُ ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ ﴾[2] ولكنْ أظْهرُ منه قولُ الجماعَةِ[3]: إنَّه جاءَ على إهمال[4] أنْ الناصبةِ حملاً على أختِها ما المَصدريّةِ.

أقولُ: فيه نظرٌ من وَجْهيْنِ [أحدُهما][5] أنه لا وَجْهَ لكون هذا أظهَرَ، فإنَّ حملَ أنْ النّاصِبَةِ على ما المَصْدَريةِ في الإهمال قليلٌ، وليس بقياسٍ، وإنَّما وقَعَ في شذوذٍ مِنَ الكلامِ، بخِلافِ اعتبارِ معنَى مَنْ فإنه كثيرٌ وَمقيسٌ [ووقُوعُه][6] في فَصيحِ الكلامِ سائغٌ[7]، فالصَّوابُ أنَّ التَّخريجَ على هذا أظهرُ ممَّا استظْهَرَه المصنِّفُ. الثاني أنَّه قد ذكَرَ في أواخِرِ الكلامِ على المثالِ الثاني من أمثلةِ الجِهةِ [الثامنَةِ][8] أنَّ حملَ الرَّسمِ على خلافِ الأصلِ معَ إمكانِه غيرُ سَديدٍ. وذلك منافٍ لقولِه هنا بأن القولَ: إنَّ الأصلَ أنْ يُتمُّوا بالجمع حملاً على معنَى مَنْ حَسَنٌ، وبيانُ المُنافَاةِ أنَّ كونَ هذا حسَناً يَقتضِي سَدادَه، وحملُه على ذلك مَلزُومٌ لحملِ رسمِ المُصْحَفِ على خِلافِ الأصلِ مِنْ جِهَةِ إسقاطِ الواوِ والألفِ من [أن][9] يُتمّوا خطا، مع إمكانِ حملِه عندَه على الأصلِ، باعتبار أنَّ أنْ مُهمَلةٌ، ويُتِمَّ مسندٌ إلى ضميرٍ مفردٍ عائدٍ إلى لفظِ مَنْ وذلك غيرُ سديد فبانَ التَّدافُعُ.

---

(1) البقرة: 233 وانظر إعراب ابن النحاس 1: 316 وفيه: قرأ مجاهد وحميد بن قيس وابن محيصن: تتم الرضاعة بفتح التاء الأولى. ونسب في البحر قراء الضم إلى ابن مجاهد انظر البحر 2: 213 وابن محيصين هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن مقرئ أهل المدينة، عرض على مجاهد وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء وغيره توفي سنة 123. انظر غاية النهاية 2: 167 والأعلام 6: 189.

(2) يونس: 42.

(3) انظر البحر 2: 213.

(4) جـ: احتمال.

(5) من جـ.

(6) الأصل: وقوعه.

(7) جـ: شائع.

(8) الأصل: الثانية وانظر ص778 من المغني.

(9) من جـ.

فإن قلت: فماذا تَصنَعُ أنتَ حيثُ استَظْهَرتَ التخريجَ الأولَ، وهو الحملُ على معنَى مَنْ معَ أنَّ فيه حملاً للرَّسمِ على خِلافِ الأصلِ؟

قلت: أجعلُ هذا المَحلّ مِمَّا وقَعَ في المُصْحَفِ على خِلافِ المُصطَلَحِ الحادثِ عندَ أهلِ الخَطِّ، وفيه منْ ذلك أشياءُ، ولا أدّعي إمكانَ الأصلِ هنا: إذ هو مَلزُومٌ لإهمالِ أنْ الناصِبةِ، وهو شاذ غيرُ مُمكِنٍ في الاستعمالِ الفَصيحِ.

قال: إنَّه على حدِّ قولِه[1]:

إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

أقول: قبل هذا.

يا أقْرَعُ بْنُ حابسٍ يا أقرَعُ

[قال][2] : وقد يرَى كثرٌ منَ الناس قَولَ الزَّمخشري[3] في هذه المواضِعِ مُتَناقِضاً، والصوابُ ما بيَّنتُ لك.

أقول: حاصلُه: رفعُ التَّناقضِ عنِ الزَّمخشري بأنَّه/ 469 امتَنَعَ مِنْ جعْلِ ما شَرطية لرفع (تَوَدُّ)[4] منْ حيثُ كانت هذه القراءةُ قِراءةَ الجماعَةِ[5]، وتَساهَلَ[6] في تَجويزِ[7] ما

---

(1) وينسب إلى جرير بن عبد الله البجلي، وعمرو بن ختارم العجلي انظر البيت في الكتاب 3: 67 والمقتضب 2: 72 وأمالي الشجري 1: 84 والمفصل بشرح ابن يعيش 8: 158 والمغني ص717 والسيوطي ص897 والخزانة 3: 396، 643، 4: 451 وشرح أبيات المغني 7: 180 ونتائج التحصيل ص678.

(2) الأصل: أقول.

(3) انظر الكشاف 1: 423.

(4) وقبلها قوله تعالى ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾ آل عمران: 30.

(5) انظر إعراب ابن النحاس 1: 366 والبحر 2: 428.

(6) جـ: وتساهل.

(7) جـ: تجويزه.

أجازَه[1] في ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[2] برفعِ يُدْرِكُ، وإنْ كان مِثلَ ما منَعَه أوْ أشدَّ لكون القراءَةِ شاذةً، فلَمْ يُبالِ بالتَّسمُّح فيها، وفيه نظرٌ، فإنه يرَى أنَّ القراءاتِ كلَّها آحادٌ، ولا مُتَواتِرَ فيها، ولذلك تَراهُ يُطْلِقُ عنانَ القولِ في تَخْطِئَة بعضِ القراءِ السَّبعةِ في بعضِ الأَماكِنِ، ولا يُبالي بما يقوله[3] لظنِّه أنَّ القراءةَ بالرأي، لا بالروايةِ الصَّحيحةِ المتَّصلة بالنَّبيِّ، صلّى الله عليه وسلَّم، فالاعتذارُ بما ذكَرَه المصنفُ غيرُ ظاهرٍ.

قال: والتاسع قولُ بعضِهم: إنَّ أصلَ "بسمِ" كسرُ السين أو ضمُّها على لُغةِ مَنْ قال: سُمٌ أوْ سِمٌ، ثم سكِّنتِ السينُ، لئلا تَتوالَى كَسراتٌ، أوْ لئلا يَخرُجُوا من كسرٍ إلى ضمٍّ، والأَولَى قولُ الجماعةِ[4] إنَّ السكونَ أصلٌ وهي لغة الأكثرين: وهم الذين يبتدِئون اسما بهمزَةِ الوَصْلِ.

أقولُ: هذا المثالُ لا يَنبغِي أنْ يُذكَرَ في هذا الباب، لأنه موضوعٌ لِذكرِ الأُمورِ التي يدْخُلُ على المُعربِ الخَلَلُ من جِهتِها، والنظَرُ في ذلك ليس منَ الإعرابِ في شيءٍ، وقد ذكَرَ في ديباجَةِ الكتابِ أنه تَجنَّبَ[5] [ذكرَ ما لاَ تعلُّقَ له بالإعرابِ فكان مِنْ حقّه أنْ يَتجنَّبَ][6] ذكرَ ذلك في كتابه أصلاً ورأساً.

قال: ونظيرُ هذا[7] قولُ جماعةٍ منهم المُبَرّد: إنَّ حركَةَ راءِ "أكبرُ" مِنْ قولِ المؤَذِّن: "الله أكبرُ، الله أكبرُ"[8] فتحةٌ، وإنَّه وصلَ بنية الوقْفِ، ثم اختلَفُوا فقيل: هي حركةُ السَّاكنيْنِ، وإنَّما لم يكسرُوا حفظاً لتفخِيمِ اللاّمِ، كما في ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾[9]، وقيل: هي حركةُ الهمزَةِ نُقلَتْ،

---

(1) المراد الزمخشري انظر الكشاف 1: 544، 545.

(2) النساء: 78.

(3) جـ: يقول.

(4) انظر اللسان (سما).

(5) جـ: يتجنب.

(6) من جـ.

(7) يشير إلى قول بعضهم في "الرحيم" من البسملة: إنه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان: الميم ولام الحمد.

(8) سقط "الله أكبر" الثانية من جـ.

(9) الآية بتمامها ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ آل عمران: 1.

وكلُّ هذا خروجٌ عن الظاهِرِ لغيرِ داعٍ.

أقول: بلْ هو خُروجٌ عن الظاهر لداعٍ صحيحٍ، وذلك أنَّ الآذانَ لَمْ يُسمَعْ إلا موْقُوفاً[1] قال النَّخْعيُّ[2] الآذانُ جزْمٌ، ففي نقْلِ الحركَةِ إيذانٌ بأنه واقفٌ حكْماً، ولولا ذلك لما نَقَلَ، وإنَّما فَعلَ ذلك حِرْصاً على عدمِ الخُروج بالكليةِ عن السنَّةِ في الآذانِ من إيراد كلماتِه موْقُوفاً على أواخِرِها، فهو إنْ لَمْ يقِفْ حسًّا فقد وقَفَ حكْماً منْ جهةِ أنه اعتَبَر آخِرَ الكَلمَةِ ساكِنا لأجلِ الوَقْفِ، ثم نقَلَ إليها حركَةَ الهمزَةِ، ووَصَلَ معَ نيةِ الوقْفِ، ولو حرَّك الراءَ بالضَّمةِ الإعرابيةِ كما استَصْوَبَه المصنفُ كان غيرَ واقِفٍ لا حسّاً ولا حكْماً، فخرَجَ عن سنة الآذانِ بالكليةِ فقد بانَ أنَّ ثمَّ غَرَضاً صحيحاً وداعِياً مَقْبولاً إلى ارتكابِ ما ارتكَبه المؤذّنُ من ذلك. واحتِجاجُ المُصنِّفِ بأنَّ همزةَ الوصلِ لا ثُبوتَ لها في الدَّرْجِ لا يفيدُه؛ إذ قد فرضْنا أنَّ الناقِلَ لحركَتِها إلى الرّاء واقِفٌ حكماً لا واصلٌ، فلِهمزَةِ الوَصلِ ثبوتٌ؛ إذ الدَّرْجُ مفقودٌ حكماً. وأما ألِفُ ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ فكان مُقتَضَى قياس الوقفِ، وحقٌّ[3] كونِ هذه الألفاظ مقطوعة عن البعضِ، أنْ يقالَ: آلم الله بسكون الميمِ وفتْحِ الهمزةِ، لكنْ أطبَقَ القُرَّاءُ[4] إلا في رِواية يَحْيَى[5] عن أبي بَكرٍ[6] عنْ عاصمٍ[7] على فتح الميمِ وطرْحِ الهمزةِ، فذَهَبَ سيبويْهِ[8]

---

(1) بعده في جـ: أبداً.

(2) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي الكوفي أحد الأئمة الصالح الزاهد قرأ على الأسود بن يزيد وقرأ عليه الأعمش توفي سنة 95 وقيل: 96هـ انظر وفيات الأعيان 1: 25-26 ومفتاح السعادة 2: 20.

(3) جـ: وهو وجوب كون.

(4) انظر السبعة ص220 والبحر 2: 374.

(5) وهي يحيى بن يعمر روى عن ابن عمر، وابن عباس، وروى عنه قتادة وإسحاق العدوي، تابع بصري قارئ فقيه أخذ النحو عن أبي الأسود وتولى قضاء خراسان توفي عام 129هـ انظر طبقات النحويين ص27-29 والبغية 2: 345 ورأيه في السبعة ص200 والبحر 2: 374.

(6) وأبو بكر هو شعبة بن عياش بن سالم راوي عاصم أبو بكر الحناط الأسدي الكوفي الإمام العالم، عرض القرآن على عاصم ثلاث مرات توفي سنة 193 أو 194هـ. انظر غاية النهاية 1: 325-327 وشذرات الذهب 1: 334.

(7) وانظر رأيه في السبعة ص200 والبحر 2: 374.

(8) انظر الكتاب 4: 153.

وكثيرٌ منَ النحاة إلى أنه حرّكَ لالتقاءِ السّاكنيْن، وأُوثِرَتِ الفَتحةُ للخفَّةِ، والمحافَظَةِ على التَّفخيمِ في الله، وإليه ذهبَ الزَّمخشري في المفصَّل[1] اتّباعاً لكتاب سيبويْهِ، واختارَ في الكشّافِ[2] أنَّ حركَةَ الهمزِ في الله نُقِلت إلى [الميم][3] بعدَ حذْفِ الهمزَةِ تخفيفاً. فاعتُرِضَ بأنَّ همزةَ الوَصْلِ تسقُطُ في الدَّرْجِ، والتَّخفيفُ، ونَقلُ الحركَةِ إنَّما يكونُ فيما لها ثبوتٌ، وكيفَ لا وإبْقاءُ حركَتِها إبقاءٌ لها ودلالة عليها[4].

فأجابَ بأنَّ "ميمْ" إذا كان في حكْمِ الموقُوفِ عليه لَم تَكُنِ الهمزةُ في الدَّرْجِ؛ بلْ في الابتداء، فجازَ تخفيفاً بحذْفها وإلقاء حركَتِها على الساكِنِ قبلَها كما في واحدِ اثنان، بكسرِ الدالِ وحذفِ الهمزَة. وما ذهَبَ إليه الزَّمخشريُّ من[5] ذلك في كشّافه[6]، وهو نظيرُ ما ذكَرناه، وبالله التَّوفيقُ.

قال: وقد يكونُ الموضِعُ لا يتَخَرَّجُ إلاَّ على وَجْهٍ/ 470 مرْجُوحٍ، فلا حرَجَ على مُخْرِّجِه كقراءَةِ ابنِ عامرٍ وعاصِمٍ ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[7].

أقول: هذا اعترافٌ [منَ المصنِّفِ][8] بأنَّ هذه القراءةَ المتواتِرَةَ غيرُ صحيحَةٍ لكونِها لا تَتَخَرَّجُ إلاَّ على وَجه مرجُوحٍ، ولا يَنبغي ارتكابُ مثلِه.

---

(1) انظره بشرح ابن يعيش 8: 123.

(2) انظر 1: 410.

(3) الأصل: ميم.

(4) سقط حتى وإلقاء حركتها من جـ.

(5) جـ: في.

(6) 1: 410.

(7) الأنبياء: 88. انظر السبعة ص430 والبحر 6: 335.

(8) من جـ.

بابُ الْمُبتَدَإِ

قال: مسألة يَجوزُ في الضّمير المنْفَصلِ من نحو ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[1] ثلاثة أوْجُهٍ: الفصلُ، وهو أرجَحُها، والابتداءُ، وهو أضْعَفُها، ويخْتَصُّ بلُغَةِ تَميمٍ[2]، والتّوكيدُ.

أقول: في ظاهِر العبارَة تَدافُعٌ، لأن قولَه: وهو أرجحُها، يَقتَضِي رُجحانَ الوَجهيْنِ الآخَرَيْنِ وأرجحيةَ الفَصلِ[3]. وقوله: وهو أضعفُها، يَقتَضِي ضعفَ الوَجهيْنِ الآخرَيْنِ، وأضعفيةَ الابتداءِ، فيكونُ الفصلُ الذي حكَمَ بأرجحيتِهِ ضعيفاً، والابتداءُ الذي حكَمَ بأضعفيتِهِ راجِحاً، وهو متَناقِضٌ، فَينبغِي أنْ يكونَ التَّفضيل غيرَ مُرادٍ. على أنَّ الابتداء إنما يضعُفُ حيثُ تكونُ[4] صيغة الضمير متَعيّنةً، لا أن تكونَ فصلاً وهنا لا تَتَعَيَّنُ[5] لذلك.

قال: فإن [قُلْت][6] أقائِم أنتَ؟ فكذلك عندَ البصريّين[7]

أقول: يعني أنه يجوزُ في أنت أنْ يكونَ فاعلاً وهو الأرجحُ، وأن يكونُ مبتدأ مُخبَراً عنه بالوَصف المتقدِّم، كما في: أقائِم زيدٌ؟

فإن قلت: فبماذا يقولُ البصريُّون إذا وقَعَ التنازُعُ في مثلِ هذا الضميرِ نحو: أقائِم وذاهب أنتَ إذا أعلمتَ الثاني على مُختَارِهم، فإنْ لَمْ تُضمِرْ في الأول لَزِمَ حذفُ الفاعلِ، وهو باطلٌ عندَهم، وإنْ أضْمَرْتَه[8] فاتَ شرطُ جعلِ الوَصفِ مبتدأ؛ إذ لا يكونُ ذلك إلا إذا رفَعَ ظاهِراً أو ضميراً منفَصِلاً.

---

(1) البقرة: 127، وآل عمران: 35.

(2) انظر الكشاف 1: 146.

(3) سقط حتى "الآخرين" من جـ.

(4) جـ: يكون.

(5) جـ لا يتعين.

(6) الأصل: قيل.

(7) انظر رأيهم في التنازع في الإنصاف ص83 وما بعدها.

(8) جـ: أضمرت.

قلت: القياسُ أن يُؤتى بالفاعِلِ منفَصِلاً، فيقالُ: أقائِمٌ أنتَ؟ وضاحِكٌ أنت؟ كما أن ذلك هو القياسُ حيثُ تَجري الصّفة على غيرِ مَنْ هي له، ويقَعُ التنازُعُ نحو: هندٌ زيدٌ ضاربتُه ومهينَتُه هي، فإنك لو أضمرتَ في الأول غيرَ بارزٍ لزمَ استتارُ الضّميرِ معَ جريانِ الصِّفَةِ على غيرِ صاحِبِها، وهو محذورٌ عندَهم، فيجبُ الإبرازُ، ويَجْري مثلُ هذا في التّنازُعِ في الظاهرِ في نحو: أقائِم وذاهِبٌ زيدٌ؟ فتقولُ عندَ إعمالِ الثاني: أقائمٌ هو وقاعِدٌ زيدٌ؟

فإن قلت: قولُهم: إذا أعملَ الثاني أضمرَ الفاعلَ في الأول يأبى ما ذكرتَ، لأن الفاعلَ ليس بمضمرٍ في العامِلِ.

قلت: المرادُ بالإضمار فيه الإضمارُ معَه، فَفِي للْمعيةِ، نحو ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾[1] فحيثُ لا يكونُ مانِعٌ من استِتارِه يستَتِرُ فيه ويصدُقُ أنه أتى بالفاعِلِ مضمَراً معَ العامِلِ، وحيثُ يصدُّ صادٌّ عن الاستتارِ يبرُزُ ويصدُقُ أنه [أضْمَرَ فيه][2] على معنَى أنه أتى بالفاعل ضميراً معَه.

فإن قلت: التنازُعُ إنما يكونُ في ظاهِرٍ.

قلت: ممنوعٌ، وقد نَصَّ بعضُ المحقِّقينَ على جَرَيَانِ التنازُعِ في الضمير المنْفَصِلِ، والاغتِرارُ بالكافيةِ ونحوِها أوْقَعَ في هذا السؤالِ معَ أنَّ عبارتَها عند التّأمُّلِ لا تدفَعُ ما ذكَرْناه.

قال: وأوْجَبَ الكُوفيُّون في الضمير الابتدائيةَ، ووافَقَهُم ابنُ الحاجِبِ، ووَهِمَ إذ نقَلَ في أماليه[3] الإجماعَ على ذلك.

أقول: قال في أمالي الكافيَةِ: قولُه: رافِعُه لظاهِرِه احترازٌ من مثلِ قولِهم: أقائِمٌ هو؟ فإنه لم يُختَلَفْ في أنَّ أقائِمٌ خبرُ مبتدإٍ مقدّم، ولذلك وَجَبَ في التثنية أقائمان هما، وفي الجمع أقائِمونَ همْ، ولا يَجوزُ أقائِمٌ هم، وبذلك جاء قولُه عليه الصلاةُ والسّلام: أوَمُخْرِجِيَّ هم[4] بتشديدِ الياءِ على ما ذكرناهُ، ولو كانَ على غيرِ ذلك لكانَ: أو مُخْرِجِيَ هم بتخفيف الياء

---

(1) القصص: 79.

(2) الأصل: ضمير فيه.

(3) 3: 25، 26.

(4) انظره في صحيح مسلم كتاب الإيمان ص143.

لأنـه مفردٌ، ألا تَرَى أنك تقولُ: مُخْرجٌ ثم تُضيفه فتقول: مُخْرِجِي كما تقولُ: [حَصيري][1] ولـيس كـذلك في التَّـشديدِ، ولَم يَجْرِ المُضمَر في ذلك مَجرَى المظْهَرِ لِما يُؤَدّي إليه من جعلِ المتَّـصلِ منفَـصِلاً، لأنـه لابد أنْ يتقدَّم ذكرٌ لِمَا يعودُ إليه/ 471 هذا الضميرُ، فلا يخلُو إمّا أنْ يكونَ في اسمِ الفاعلِ مضمرٌ غيرُ هذا المنفَصِلِ، أولا، فإن كانَ الأولُ فهو المَقصودُ، ويجبُ أنْ يكـونَ غـيرَ رافِعٍ لِمَا بعدَه، فوَجَبَ الاحتِرازُ منه لوُجوبِ الخَبريةِ فيه لذلك، فإنْ لَمْ يكنْ فيه ضـميرٌ فهو باطِلٌ لما يُؤَدّي إليه منْ جَعْلِ المتَّصلِ منفَصِلاً، ألا تَرَى أنك إذا جعلتَه معرًّى عن الـضمير المتَّـصلِ جعلـتَ الضميرَ المرفوع باسمِ الفاعِلِ منفَصِلاً، مع إمكانِ الاتِّصال. هذا ما ذكـرَه في الأمالي. ولقائِلٍ أنْ يَختار الشِّقَّ الثاني من شِقي تَرديدِه، ويُجيبُ عنْ دَليلِهِ بما ذكَرَه المـصنفُ في المتن. وقد استبانَ لك أنَّ قولَ الغَجْدَوَانِيّ[2] وغَيْرِه من شارِحِي الكافيةِ: إنَّه أرادَ بالظّاهـرِ خـلافَ المـستَتِرِ، وهـو معـناهُ اللُّغـوي ليُدخِلَ نحو: أقائم زيدٌ؟ وأقائِم أنتم؟ مقتَضٍ خَبَرَان، لحملِ كلامِ ابنِ الحاجِبِ على ما هو بريءٌ منه، وكيفَ وهو يصرِّح بأنّه لا خلافَ في امتِناع نحو: أقائِمٌ أنتُم؟.

قـال: ومِمَّـا يُقطَعُ به علَى بُطْلانِ مذْهَبِهم قولُه تعالَى ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾[3] وقولُ الشاعرِ[4]:

خَليلَيَّ ما وَافٍ بعَهْدِيَ أنتُمَا

فـإنَّ القـولَ بـأنَّ الضميرَ مبتدأٌ كما زَعَمَ الزَّمخشريُّ[5] في الآيةِ مَؤدٍّ إلى فصلِ العامِلِ مِنْ مَعمُولِه بالأجنَبي، والقولُ بذلك في البيتِ مؤدٍّ إلى الإخبارِ عنِ الاثنينِ بالواحِدِ.

---

(1) الأصل: "حصري" انظر صحيح مسلم كتاب الإيمان ص143.

(2) هـو جـلال الـدين أحمد بن علي بن محمد شارح كافية ابن الحاجب توفي 720هـ انظر البغية 1: 347 ومفتاح السعادة 1: 172 وكشف الظنون ص1371 وبروكلمان 5: 314.

(3) مريم: 46.

(4) انظـر البـيت في المغني ص723 والـسيوطي ص898 والهمع 1: 94. وشـرح الأشموني ص 89 والتـصريح 1: 157 وحاشية الصبان 1: 200 وشرح أبيات المغني 7: 185 والعيني 1: 516 ونتائج التحصيل ص944.

(5) انظر الكشاف 2: 511.

أقول: ليس هذا ممَّا يُقطَعُ به على بُطلانِ مَذهَبِهم أمَّا الآيةُ فيُحمَلُ[1] تعلُّقُ الجارّ فيها بمحذوفٍ والتقديرُ: أراغِبٌ أنتَ ترغَبُ عن آلهَتي، فلا فصلَ بينَ العامِلِ ومَعمولِه بأجنَبي. وأمّا قولُ الشاعِرِ:

خَلِيلَيَّ ما وَافٍ بِعَهْدِيَ أنتُما *** إذَا لَمْ تَكُونَا لي علَى مَنْ أقاطِعُ

فيَحتَمِلُ أنْ يكونَ أنتما مبتدأ، وخبرُه الجملةَ الشّرطيةَ الواقعةَ بعدَه معَ الجوابِ المحذوفِ المَدلُولِ عليه بقوله: ما وافٍ بعَهْدي، أيْ إنَّ عدَمَ قيامِكما مَعي علَى مَنْ أقاطِعُه سببٌ لئلاّ يكونَ أحدٌ وافِياً بعَهْدِي، لأنَّ مَنْ سِواكُما ليس بمنزلَتِكما عندِي في خَلُوصِ المَوَدَّةِ وصِدْقِ الخُلَّةِ، فإذا لَمْ تُساعداني بالقيام على مَنْ أقاطعُه ائتَسَى[2] غيرُكما بكُما وتخَلَّفَ عنْ نُصرَتِي لتخَلُّفِ مَنْ هُوَ أحقُّ بها منه، فيكونُ ذلك داعِياً لئلاّ يفي أحدٌ بعَهدِي، وهذا معنًى صحيحٌ يمكنُ حملُ البيتِ عليه، ويندَفِعُ به الاحتجاجُ على المُخالِفِ. وقد ذكَرَ معنَى ذلك نَجْمُ الدّينِ سعيدٌ[3] في شَرْحِ الكافِيةِ ناقِلاً له عن الحَدِيثيّ.

قال: مسألة: زيدٌ نِعْمَ الرَّجلُ، يَتَعيَّنُ في زيدٍ الابتداءُ، ونِعْمَ الرجلُ زيدٌ قيل كذلك، وعليهما فالرابطُ العُمومُ وإعادةُ المبتدإ بمعناه على الخِلافِ في الألف واللامِ لِلْجِنسِ أمْ للعهدِ؟.

أقول: يَعنِي أنّا إن قلْنا بأنَّ الأداة جنسية فالرابطُ العُمومُ لأنها للاستغراق. وإنْ قلنا بأنها للعَهْد[4] فالرّابطُ إعادَةُ المبتدإ بمعناهُ، إذِ المرادُ بالرجلِ زيدٌ المذكورُ. واختارَ ابنُ الحاجِبِ[5] كونَ الأداة عَهْديّةً، وأنَّ العهدَ ذهنيٌّ، وقرّرَ ذلك بمَا حاصِلُه أنَّ نِعْمَ وُضِعَ لمدْحِ

---

(1) جـ: فيحتمل.

(2) ائتسى به: اتخذه أسوة.

(3) هو سعيد العجمي المشهور بالنجم سعيد ذكر المترجمون له أنهم لم يقفوا على ترجمته غير أن له شرحاً على كافية ابن الحاجب جعله شرحاً للمتن وللشرح الذي عليه للمصنف، ولم يذكروا تاريخ وفاته انظر البغية 1: 591 ومفتاح السعادة 1: 172 وكشف الظنون ص1371 وبروكلمان 5: 309، 322.

(4) جـ: عهدية.

(5) شرح المفصل 2: 97، 98.

فاعِلِه مدْحاً عامّا، ويُستَبْعَدُ تحقُّقُه فاقتَضَى التعبيرُ بتَركيبٍ يُوجِبُ كونه أوقَعَ في النَّفسِ فأبهمَ الفاعلُ أولاً، وفُسِّرَ ثانياً، والفاعلُ إذا كان معرَّفاً باللامِ يكونُ مبْهَماً، فإنَّ التعريفَ فيه ليس لتَعريفِ واحدٍ مَعْهودٍ في الخارِج، وإنّما هو لتعريفِ المَعْهودِ في الذهنِ، وهو مبْهَمٌ بحسَبِ الخارجِ، كقولك: ادْخُلِ السُّوقَ، وإنْ لمْ يكنْ بينَك وبينَ مخاطَبِك سوقٌ معهودٌ في الوُجودِ، فمعناهُ: أدخل الشيءَ المطابقَ للسّوق المتصوَّرِ في ذِهْنِك، وهو إن[1] كان مَعْرِفةً بهذا الاعتبارِ، فهو مبْهَمٌ باعتبارِ الخارِجِ، لأنه لَمْ يعلَمْ أيُّ فردٍ هو من الأفرادِ الخارجيةِ. قال: ووزانُه في الإبهام والتّعريفِ أُسامة فإنك إذا قلت: قتلَ فلاناً أسامةُ/ 472، فإنَّ أُسامةَ ها هنا وإنْ كانَ معرفةً باعتبارِ الذهنِ، إلاّ أنهُ نكرةٌ باعتبارِ الوُجودِ، ومنْ ثَمَّ توهَّمَ كثيرٌ من النحويين أنّه للعمُوم لصُلُوحِ المَعهودِ في الذهنِ للمتعدِّدِ، وليس الأمرُ على ذلك؛ إذ لا يُفسَّرُ العامُّ منْ حيثُ إنّه عام بواحِدٍ، ولذلك لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ العامُّ عند إرادةِ العُمومِ منه، ولما فُسِّرَ هنا[2] المعرَّفُ باللامِ [بواحِدٍ][3] وثُنِّي وجُمِعَ دَلَّ على أنه ليسَ للْعُمومِ.

قال: مسألة حبَّذا زيدٌ، يحتمِلُ زيدٌ على القولِ بأنَّ حبَّ فعلٌ، وذا فاعلٌ أنْ يكونَ مبتدأ مخبَراً عنه بحبّذا، والرّابطُ الإشارَةُ.

أقول: القول بأنَّ: حبَّ فعلٌ، وذا فاعلٌ هو المشهورُ، واختارَه ابنُ مالكٍ[4] وجماعةٌ[5]، وكونُ الرّابطِ الإشارةَ في المثالِ المذكورِ مُتَأتٍّ، لكنَّه قد يقال بعدَمِ تأتّيه في نحو قولك: هندٌ، والهندانِ والهنداتُ، والزيدانِ والزيدونَ، لأنَّ ذا للمفرَدِ المذكَّرِ، وما ذُكِرَ من الألفاظ ليس كذلك، وجوابُه أنَّهم ألزَمُوا ذا هذه الصيغةَ، وإن اختَلَفتْ حالةُ المَخصُوصِ بالتّأنيثِ، والتّثنيةِ، والجَمْعِ، لأنه جرَى مجرى المَثَلِ، نحو: الصّيفَ ضَيّعتِ اللّبنَ[6]. فَلزِمَ طريقةً واحدةً.

---

(1) جـ: وإن.

(2) جـ: هذا.

(3) من جـ.

(4) انظر التسهيل ص129.

(5) منهم الرضي انظر رأيه في شرح الكافية 2: 318.

(6) انظر مجمع الأمثال 2: 68.

قال: وقيلَ بدَلٌ منْ ذا، ويردُّه أنه لا يَحُلُّ مَحَلَّ الأول، وأنه لا يجوزُ الاستِغناءُ عنه.

أقولُ: قد يمنَعُ الخَصْمُ كلاً منَ الأمرين، وسَنَدُه الأولُ صِحَّةُ قولِك: فَتَنتْ هِنْدٌ حُسْنٌ لها، وأكلْتُ الأرغِفَةَ جزءً منها، على أنَّ الأولَ بدلُ اشتمال، والثاني بدَلُ بعضٍ معَ أنَّه لا يَصِحُّ حلُولُ شَيْءٍ منها محلَّ المبدَلِ منه؛ إذ لا يقالُ: فتَنَتْ حُسْنٌ لها، ولا أكلْتُ جزءً منها. وسندُ الثاني نحوُ قولِ الشاعرِ[1]:

فمَا كانَ قَيْس هُلْكُهُ هُلْكُ واحِدٍ *** ولَكِنَّهُ بُنْيانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

حيثُ يَمتَنِعُ بدُونِ البَدَلِ[2] أعني ما كانَ قيسٌ هُلْك واحدٍ ويَصِحُّ معَه، ولا يَبعُدُ التزامُ البَدلِ في بعضِ الصُّورِ، معَ أنه المقصُودُ بالنّسبة، كما التُزِمَ الوصفُ في مجرورِ رُبَّ الظاهرِ، وقد مرَّ هذا البحثُ[3].

قال: وقيل عطفُ بيانٍ، ويرُدُّه قولُه[4]:

وحبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمانِيَةٍ

ولا تُبَيِّنُ المعرفَةُ بالنَّكرةِ بائِفاقٍ.

أقول: هذا الذي أنشدَه صدرُ بيتٍ عجُزُه:

تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيانِ أحْيانا

---

(1) البيت لعبدة بن الطبيب شاعر مخضرم انظر الكتاب 1: 156، والشعراء ص788 والمقتصد ص 359 وشرح الحماسة للمرزوقي ص 792 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 65.

(2) جـ: بدون المبدل.

(3) انظر ص 101 من الأصل.

(4) البيت لجرير ديوانه ص 165 والمغني ص 725 والسيوطي 713، 898 ومعجم البلدان (رين) والهمع 2: 88 وشرح أبيات المغني 7: 185 واللسان (حبب).

النَّفَحَاتُ جمعُ نفحةٍ، يقالُ: نفَحَ الطِيبُ ينفَحُ إذا فاحَ، وله نفْحَةٌ طيّبةٌ. ويمانيَةٌ صفةٌ محذوفٍ، أيْ: مِن جهةٍ[1] يمانيَةٍ، وهو بتخفيف الياء، والأصلُ فيه يمنِيَّةٌ بتشديد الياءِ نِسبةً إلى اليَمَنِ، فحُذفَت إحدَى ياءَي النّسبة تخفيفاً وعُوّضَ عنها الألفُ. والرَّيانُ[2]: اسمُ جَبَلٍ ببلادِ بني عامِرٍ. وقدْ يجابُ عن رَدِّه المذكورِ بجوَازِ أنْ يكونَ صاحبُ هذا القولِ أطلَقَ عطفَ البيانِ على البَدلِ كما اعتذَر به المصنفُ نفسه عنِ الزمخشري في بعضِ المواضِعِ، وحينئذٍ لا يضُرُّ التَّخالُفُ بالتَّعريفِ والتّنكيرِ.

قال: وإذا قيلَ بأنَّ حبذَا اسمٌ للمحبُوبِ، فهو مبتَدأٌ، وزيدٌ خبَرُه، أوْ بالعكسِ[3] عندَ مَنْ يُجيزُ في قولك "زيدٌ الفاضِلُ" وجهيْنِ.

أقول: القولُ بأنَّ حبذا اسمٌ للمحبوبِ قولُ المبَرّد[4]، وابنِ السَّرّاجِ[5]، ومَنْ وافَقَهما ادَّعَوْا أنَّ التركيب أزالَ فعليةَ حبَّ، وصارَ[6] المجموعُ منَ حبَّ وذا اسماً بمعنَى المَحبُوبِ، فإذا قلتَ: حبّذَا زيدٌ، فالمعنَى: المحبوبُ زيدٌ، وتأتَّى[7] الوَجهانِ اللذانِ ذكرَهما المصنفُ على رَأْيِ.

فإن قلت: تعريفُ حبّذا منْ أيِّ وَجْهٍ هو؟

قلت: قال ابنُ مالكٍ[8]: جاءَهُ التَّعريفُ مِنْ جهةِ أنه منْ تأويلِ ذي الأداةِ. فالمَعرفةُ إذاً ضربانِ: صريحةُ التَّعريفِ، ومؤوَّلةٌ بصَريحِتِه[9] [كهذا][10].

قال: وإذا قيلَ بأنَّ حبَّذا كلَّه فعلٌ، فَزيْدٌ فاعلٌ.

---

(1) جـ: جهات.

(2) انظر معجم البلدان (رين).

(3) جـ: وبالعكس.

(4) انظر المقتضب 2: 145.

(5) انظر الأصول 1: 135.

(6) جـ: فصار.

(7) جـ: ويأتي.

(8) لم أعثر على رأيه.

(9) جـ: صريحه.

(10) الأصل: هكذا.

أقول: هذا قولُ جماعةٍ منهم الأخفشُ[1] وخَطَّابٌ[2]. قال ابنُ مالكٍ[3]: وهو قولٌ في غايةِ الضَّعفِ، لأنَّه مبنيٌّ على دعوَى مجرَّدةٍ عنِ الدّليلِ معَ ما فيه منْ تغليبِ أضْعفِ الجُزءَيْنِ، ومن ادّعاءِ تركيبِ فعلٍ مِنْ فعلٍ واسمٍ، ولا نَظيرَ لذلك.

قال: وهذا أضعفُ ما قيل/ 473 لجوازِ حذفِ المخْصُوصِ كقولِه[4]:

ألا حبَّذَا لَوْلاَ الحَياءُ وربَّما *** مَنَحْتُ الهَوَى مَنْ لَيْسَ بالمُتقارِبِ

والفاعلُ لا يحذَفُ.

أقول: معنَى ألا حبّذا حبيبٌ لا أسَمِّيه، والمخْصُوصُ[5] هو هذا اللَّفظُ، أوْ نحوُه، وإنما قلتُ بذلك، لأنَّ الكلامَ دلَّ على أنَّ مُراده إبهامُ المحبوبِ مِن جهةِ قولِه:

لولاَ[6] الحياءُ، أي: لو ما الحياءُ لسمَّيْتُه، وهذا دليلٌ على أنَّ غَرَضَه تعلّق بعَدمِ التَّسميةِ.

قال: مسألة يجوزُ في نحو ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[7] ابتدائية كلِّ واحدٍ منهما وخبرية الآخَرِ.

أقولُ: لَمْ يذكُرْ في العبارَةِ معادَ ضميرِ الاثنينِ فيُمكِنُ أنْ يُقالَ: لا شَكَّ أنه لَم يُذكَرْ في قوله تعالَى ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ غيرُ أحدِ ركْنَي الإسنادِ، والرُّكنُ الآخرُ محذوفٌ. فالضميرُ من قوله: منهما عائدٌ إلى المذكورِ والمَحذوفِ، ولا يخفَى أنَّ المذكورَ يُمكِنُ أنْ يُجعَلَ مبتَدأ،

---

(1) رأيه في المساعد على التسهيل 2: 141، 142.

(2) هو يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في علوم اللسان من كتبه كتاب الترشيح الذي نقل عنه أبو حيان وابن هشام توفي بعد الخمسين وأربعمائة. انظر إشارة التعيين ص112 والبغية 1: 553 رأيه في المساعد على التسهيل 2: 141، 142.

(3) انظر رأيه في شرحه على الكافية الشافية ص1117.

(4) ينسب إلى مرار بن مياس، ومرداس بن هماس. انظره في الحماسة بشرح المرزوقي ص1408 والتبريزي 2: 163 وشرح الكافية الشافية ص1116 والمغني ص725 والسيوطي 898 والهمع 2: 89 والعيني 4: 24 والخزانة 4: 42 وشرح أبيات المغني 7: 188.

(5) جـ: فالمخصوص.

(6) جـ: لوما.

(7) يوسف: 18، 83 وانظر إملاء 2: 50.

فالمحذوفُ خَبرٌ، أوْ أن[1] يُجعَلَ خبراً، فالمحذوفُ مبتدأ، فقد جازَ في كلٍّ من المذكورِ والمحذوفِ الابتدائيةُ والخبريةُ، والله تعالَى أعلمُ بالصّوابِ[2].

بابُ كانَ وما جَرَى مَجْرَاها

قال: يَجوزُ في كانَ من نحو ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾[3]. ونحو زيد كان له مالٌ نُقصَانُ كان وتمامُها، وزيادَتُها وهو أضعَفُها.

أقول: هذا اعترافٌ بأنَّ التّمامَ والنُّقصانَ ضَعيفان، ولذلك[4] فيَحتاجُ إلى [جعل][5] أفعلَ مستَعْمَلاً لغيرِ التَّفضيلِ، ثم كيفَ يَسُوغ له تخريجُ التّنزيلِ على أضعَفِ الوُجوهِ عندَه؟، ثم كيفَ يذكُرُ هذا الوَجْهَ في هذه الجِهةِ وهي موضوعة لتَرْكِ ما يحتَمِلُه اللَّفظُ من الأَوْجُهِ الظاهرَةِ؟ ولو تَرَكَ هذا الوَجْهَ لم يكنْ عليه في تَركِه ضَيْرٌ، لأنه وَجْهٌ ضعيفٌ غيرُ ظاهِرٍ. على أني أقولُ: كيفَ ذكَرَ المصنفُ هذه الجهةَ بما اشتَملَت عليه في جِهاتِ هذا البابِ، وهو معقودٌ لِذكْرِ الجِهات التي يَدْخُلُ[6] على المُعْرِبِ الخَللُ منْ جِهتها؟ وذِكرُ بعضِ الأَوجُهِ الظاهرةِ، وتَرْكُ بعضِها لا يتأتَّى منه خَلَلٌ في الإعرابِ البتَّةَ اللَّهم إلا أنْ يصرّحَ المُعْرِبُ بأن ما ذَكَرَ[7] متعيّنٌ لا يُمكِنُ غيرُه، أوْ يكونَ في كلامِه ما يَقتضِي التَّعينَ[8] من غيرِ تَصريحٍ، فهذا خلَلٌ لا مِنْ جهةِ التَّركِ؛ بلْ مِنْ جِهةِ أمرٍ آخرَ أخصّ منه، فتأملْه.

قال: قال ابنُ عُصفُورٍ[9]: بابُ زِيادتِها في الشِّعْرِ.

---

(1) جـ: وأن.

(2) سقط: "والله تعالى أعلم بالصواب" من جـ.

(3) ق: 37.

(4) جـ: وليس كذلك فيحتاج.

(5) من جـ والشمني.

(6) جـ: تدخل.

(7) جـ: ذكره.

(8) جـ: التعيين.

(9) انظر ضرائر الشعر ص77، 78.

أقول: ليسَ كذلك، فلا نِزاعَ في جَوازِ زيادتِها بعدَ ما التَّعجبيةِ قياساً، نحو: ما كان أحسَنَ زيداً[1] وثبتَ من قولِ أبي أُمامَةَ[2]، رضي الله عنه، في بعضِ الأحاديثِ: أو نَبيٌّ كانَ آدَمُ[3]، صلواتُ الله عليه، وفي التَّسهيل[4]: "وتَختَصُّ كان بمُرادَفَةِ لَمْ يزَلْ[5] كثيراً، وبجوازِ زيادتِها وَسَطاً باتِّفاقٍ، وآخِراً على رَأْيٍ".

قال: إلا أنَّ الناقِصَةَ لا تكونُ شأنيةً لأجلِ الاستِفهامِ، ولتَقدُّمِ الخبَرِ.

أقول: يعنِي أنَّ خبَرَ ضميرَ الشَّأنِ لابدَّ أنْ يكونَ جملةً خبريةً متأخِّرةً بجَميعِ أجزائِها عنه، فكلٌّ منَ الاستفهامِ، وتَقدُّمِ الخَبَرِ مُنافٍ لكونِها شأنيةً لتخَلُّفِ الشَّرطِ المعتَبَرِ في ذلك.

قال: فمعناهُ مُوحِياً أوْ مُوحًى[6].

أقول: إن كانتِ الأحوالُ المقدَّرَةُ في التَّفريغِ منْ فاعلِ يكلِمُه، وهو اللهُ، فمعناه مُوحِياً، وإن كانتْ مِنْ مَفعولِ يُكلِمُه، وهو الضميرُ المنصوبُ، فهو مُوحًى إليه.

قال: ﴿ أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ بتقدير: أوْ مَوصِلاً ذلك مِنْ وراءِ حجابٍ.

أقول: هذا إنَّما يتمُّ عندَ جَعْلِ الحالِ منَ الفاعِلِ، وإلاَّ فلو كانتْ منَ المفعولِ لاحتيجَ إلى تقديرِ ضميرٍ يَعُودُ على صاحبِ الحالِ لأجلِ الرَّبطِ. فيُقدَّرُ: إليه، وكان يَنبغِي للمصنفِ أنْ يذكُرَ هذا المُقدَّرَ، وإلا فالاقتِصارُ على ذلك دونَ تقديرِ أصْلاً معَ كونِه جعلَ المعطُوفَ عليه محْتَمِلاً للحالِ منَ الفاعل، أو المفعولِ مَؤدٍّ إلى تجويزِ عَطْفِ حالٍ / 474 الفاعِلِ على حالِ المفعولِ، وهو باطلٌ. وقد يقالُ: لَمّا كانتْ صورةُ موَصِّلاً بحسَبِ الخَطِّ يَحتَمِلُ الضَّبطَ بكسرِ الصّادِ فيكون اسمَ فاعِلٍ، وبفَتحها، فيكون اسمَ مَفعُولٍ تَرَكَ الضَّبطَ ليَصيرَ الاحتِمالُ قائِماً فإنْ جعَلتَه حالاً منَ الفاعلِ كسَرتَ الصَاد، وإنْ جعلتَه حالاً مِن المفعولِ فتحتَها وهذا

---

(1) بعده في جـ: "وما".

(2) هو صدي بن عجلان بن وهب الباهلي صحابي كان مع علي في صفين، وهو آخر من مات من الصحابة بالشام له في الصحيحين 250 حديثاً انظر تهذيب التهذيب 4: 420 والأعلام 3: 203.

(3) انظر الحديث في مسند أحمد 5: 178، 179.

(4) انظر ص55.

(5) جـ: تزل.

(6) الحديث عن الآية الكريمة ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ الشورى: 51.

بخلافِ المتقدِّمِ وهو قولُه: موحِياً، وموحًى، فإن صورتَهما في الخطِّ مختلفةٌ، فلَمْ يكنْ بدٌّ من ذكرِهما معاً إلا أنَّ الإتيانَ بلَفظ ذلك مع موَصَّلاً الذي هو اسمُ مفعولٍ فيه بعضُ [نُبوةٍ][1]

قال: وجُعِلَ ذلك تكليماً على حذفِ مضافٍ.

أقول: والتقديرُ: تكليمُ وَحْيٍ، أوْ تكليمُ إرْسالٍ، وأمَّا على تقديرِ أنْ يكونَ ﴿ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾، فلا حاجةَ إلى تقديرِ مُضَافٍ، فينبغِي أن تُجعلَ الإشارةُ مِنْ قوله: "وجُعِلَ ذلِكَ" راجِعةً إلى أبعد مذكُورٍ في كلامِه، وهُو الإيحاءُ، فيدخُلُ الإرسالُ بطريقِ الأولَى. وأما الإيصالُ مِنْ وَرَاءِ حجابٍ، فلا يَكونُ كذلك لِظهورِ أنَّه يُكلِّم[2] مِنْ غيرِ احتياج إلى تقديرٍ. والمرادُ بالوَحْيِ في قولِه تعالَى ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا ﴾[3]. الإلْهامُ، كما رُويَ: إنّ روحَ القُدْسِ نَفَثَ فِي رَوْعِي[4] أنَّ نفْساً لَنْ تموتَ حتَّى تَستَكْمِلَ رزْقَها، فاتَّقُوا اللهَ وأجْمِلُوا في الطَّلَبِ[5]. أو الرُّؤيا في المنَامِ فقد ثبتَ في الصَّحِيحِ أنَّ رُؤيا الأنبياء وَحْيٌ[6]. والمرادُ بالتَّكليمِ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أنْ يُسْمِعَه اللهُ كلاماً منه كما سَمِعَ مُوسَى، عليه السلامُ، مِنْ غَيْرِ أن يُبْصِرَ السامِعُ مَنْ يُكَلِّمُه، وليس المُرادُ به حِجابِ الله تعالَى، لأنه تعالَى لا يَجُوزُ عليه ما يَجُوزُ على الأجسامِ مِنَ الحِجابِ، ولكنَّ المرادَ به أنَّ السامِعَ مَحجُوبٌ عن الرُّؤيةِ في الدّنيا والمرادُ بإرسالِ الرَّسولِ إرسالُ المَلَكِ إلى النَّبي فيُوحِي إليه. قال صاحبُ الكَشْفِ علَى الكَشّافِ: مِن وَرَاءِ حجابٍ مُتعلّقٌ بمضمَرٍ. والتقديرُ: إلاَّ مُوحِياً، أو مُكَلِّماً مِنْ وَرَاءِ حِجابٍ، فهو عَطفٌ على "وحْياً"، و"وحياً" مصدرٌ في موضِعِ الحالِ ولا يَتعلَّقُ[7]: "مِنْ" بقوله أن يكلِمهُ اللهُ، لأنه قَبلَ حَرْفِ الاستثناءِ، فلا يعملُ فيما بعدَه. قال اليَمنِيُّ: وقولُه: "أوْ يُرْسِلُ رسولاً في

---

(1) من جـ.

(2) جـ: تكليم.

(3) الشورى: 51.

(4) جـ: روحي.

(5) انظر الحديث في الفائق 3: 114.

(6) انظره في كشف الخفاء 1: 430.

(7) جـ: تتعلق.

تقديـر: أو أنْ يُرسِلَ رسولاً، وهو عطفٌ علَى وحياً، ولا يكونُ عطفاً على أنْ يُكلِمَهُ اللهُ لأنه فاسِـدٌ. قـال مَكِيٌ[1]: لأنه يَلزَمُ منه نفيُ الرُّسلِ، أو نَفْيُ المُرسَلِ إليهم، لأنَّ المعنَى يَصيرُ: وما كان لِبشَر أنْ يُكلِمه اللهُ، ولا أنْ يُرسِلَ رسولاً.

قال: ولِبشَرٍ على هذا تَبْيينٌ.

أقـول: فيـتعلَّقُ بمحـذوفٍ، والتَّقديـرُ عندَ المصنّفِ: إرادتِي لبشَرٍ. وعندَ ابنِ عُصفُورٍ أعني.

فإن قلت: قدْ رَدَّهُ المصنفُ في حرَفِ اللامِ بأن أعني يتَعدَّى بنَفسِه.

قلـت: إنَّمـا يـتَوَجَّه الـرَّدُّ لو كانَ ابنُ عُصفُورٍ يقَدِّرُه مقدَّماً على الجارّ والمجرور وإلا فتقديرُه مؤَخّراً لا يَمنَعُ مِن إدخالِ اللامِ على مفْعُوله المقَدَّمِ، كما في قولك: لَزيدٌ ضربتُ؛ بلِ الظَّاهِـرُ في هـذا المقـامِ أنْ يقـدَّرَ مؤَخّراً للاهتمامِ بشأنِ الظَّرْفِ المذكورِ للتّبيين، وأيضاً لإرادَةِ الاختـصاصِ، فـإن كـانَ في كلامِ ابنِ عُصفورٍ ما يقتَضِي تقديرَه مقدَّماً فالرَّدُّ مُتَّجِه، وإلا حمِلَ كلامُه على تقديره مؤَخّراً، وطاحَ الرَّدُّ حينئذٍ، وكان حقُّ هذا الكلام أنْ يذكَرَ هناكَ، ولكن لَمْ أتذَكَّرْه إلا الآن فأثبته في هذا المَحلِّ، واللهُ مقدِّرُ الأُمورِ.

قـال: مـسألة: أينَ كان زَيدٌ قائِماً يَحتَمِلُ الأَوجُهَ الثلاثةَ، وعلى النُّقصان، فالخَبَرُ إمّا قائِمـاً وأيـنَ ظـرفٌ لـه. أو أينَ، فيتعلّقُ بمحذوفٍ، وقائِماً حال، وعلى الزيادَةِ والتَّمامِ فقائماً حالٌ وأينَ ظرفٌ [له][2]، ويجوزُ كونُه ظرفاً لِكانَ إنْ قُدِّرَتْ تامّةً.

أقـول: أمّا على التَّمام فزيدٌ فاعلٌ بكانَ، وقائِماً حالٌ، وأينَ ظرفٌ لغوٌ متعلِّقٌ بكَانَ، وأمَّـا علـى الـزيادة فـزيدٌ مبـتدأ، وأيـنَ خبرُه قطْعاً، فيكونُ ظرفاً مستقرّاً متعلِّقاً[3] بمحذوف وُجـوباً، وقائِماً حالٌ/ 475 من الضَّمير المستَكنِّ فيه فكيفَ [يَتَأتَّى][4] أنْ يكونَ ظرفاً لـ قائماً هذا ما لا سبيلَ إليه.

---

(1) انظـر كـتابه الكشف 2: 53، 54 وهو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيـسي النحوي المقرئ كان متبحـراً في علـوم القـرآن والعربية حـسن الفهم كثير التآليف، من اهم كتبه: إعراب القرآن، الموجز في القراءات، التبصرة، والهداية في التفسير توفي سنة 437هـ انظر إشارة التعين ص354 والبغية 2: 298.

(2) من جـ.

(3) جـ: يتعلق.

(4) الأصل: ياتي.

قال: مسألة ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ ﴾[1] يحتمِلُ ما الحِجَازيةَ والتَّميميةَ، وأوْجَبَ الفارسيُّ[2] والزَّمخشريُّ[3] الحِجازيةَ ظنّاً أنَّ المُقتضِي لِزيادَةِ الباءِ نصبُ الخبَرِ، وإنَّما المُقتضي نفيه، لامتِناعِ الباءِ في: كانَ زيدٌ قائِماً، وجوازِها في: لَمْ أكُنْ بأعْجلِهِم[4] وما زيدٌ بقائمٍ.

أقول: الظاهرُ أنّهما إنَّما أوْجَبَا ذلك في القرآنِ الشَّريفِ، بناءً على أنه لمْ تقَعْ[5] ما فيه إلاّ حِجازيةً قال الله تعالى ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[6] وقال تعالى ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[7] فيُحمَلُ ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ ﴾[8] على المُتيَقنِ[9]، وحَمْلُ[10] المُصنِّفِ عليهما أنّهما [إنَّما][11] فعَلا ذلك لِظَنِّهما أنَّ المقتضى لِزيادَةِ الباء نَصبُ الخَبَرِ مجرَّدُ سوءِ ظنٍّ بهما بغيرِ ثَبَتٍ. نعَمْ إنْ[12] صرَّحا بأنَّ مقتَضَى الزّيادَةِ نصبُ الخَبَرِ اتَّجَهَ الاعتِراضُ، وأمَّا معَ سُكوتِهما عنْ ذلك فحملُ كلامهما على الصَّوَابِ هو الوَجْهُ. وقد صرَّحَ المصنفُ في الجهةِ السابعةِ بتخطئةِ القائلينَ في نحو (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ)[13] ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ ﴾[14]: إنَّ المجرُورَ في موضِعِ نَصبٍ، أو

---

(1) الأنعام: 132، وهود: 123، والنمل: 93.

(2) انظر كتاب المقتصد ص429.

(3) انظر المفصل بشرح ابن يعيش 2: 114.

(4) جزء من بيت للشنفرى والبيت بتمامه:

وإن مـــدت الأيـــدي إلى الـــزاد لم أكـــن *** بأعجلـــهم؛ إذ أشـــجع القـــوم أعجـــل

وتقدم تخريج البيت في ص 134.

(5) جـ: يقع.

(6) يوسف: 31.

(7) المجادلة: 2.

(8) الأنعام: 132.

(9) جـ: التيقن.

(10) جـ: وحكم.

(11) من جـ.

(12) جـ: لو.

(13) من جـ: والسورة فصلت: 46.

(14) البقرة: 74، 85، 140، 144، 149، وآل عمران: 99.

رَفعٍ على الحِجازيةِ، والتَّميميةِ. قال: والصوابُ الأولُ، لأنَّ الخبرَ لَمْ يجئْ في التَّنزيلِ مجرَّداً منَ الباء إلا وهو منصوبٌ، وأشارَ بقوله: لم أكنْ بأعجلِهم إلى قَوْل الشّاعِرِ:

وإنْ مُدَّتِ الأيدِي إلَى الزّادِ لَمْ أكُنْ *** بأعْجَلِهِم؛ إذ أجْشَعُ القَومِ أعْجَلُ

وقد تقدمَ إنشادُه في حرف الباء[1] . واعلَمْ أني وقفتُ في المُفَصَّلِ[2] بعد كتابَةِ هذا الفصلِ على ما نصُّه: ودخولُ الباءِ في الخَبَرِ، نحو قولك: ما زيدٌ بمنطَلِقٍ إنّما[3] يَصِحُّ على لغةِ أهلِ الحِجازِ، لأنك لا تقولُ: زيدٌ بمنطَلِقٍ. هذا كلامه. وهو صريحٌ فيما نسَبَه المصنفُ إلى الزَّمخشَرِيِّ، وحينئذٍ فالاعتِراضُ الذي أوْردناه عليه مندفِعٌ بالنّسبةِ إليه ويبقَى النظرُ في كلامِ الفارسيِّ.

قال: ونحو(فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ)[4]: إنْ فتحتَ الثلاثةَ فالظرفُ خبرٌ للجميعِ عندَ سيبويْهِ[5] .

أقول: لأنه يَرى أنَّ لا المركَّبةَ معَ الاسمِ لا عمل لها في الخَبرِ، وإنّما هو مرفُوعٌ بما كانَ مرفُوعاً به قبلَ دُخولِها، فلا مانِعَ عندَه من جَعلِ الخَبرِ للجميعِ كما في قولك: زيدٌ وَبَكْرٌ وخالِدٌ في الدار، أيْ كائِنونَ في الدار[6] وكذا في الآيةِ التقديرُ: كائنَة في الحجِّ. وفتْحُ الجَميعِ هذه الأسماءَ هيَ قِراءَةُ مَنْ عدا أبا عَمرٍو[7] وابنَ كَثيرٍ[8].

---

(1) انظر ص: 80 من الأصل.

(2) انظره بشرح ابن يعيش 2: 114.

(3) سقط حتى بمنطلق من جـ.

(4) البقرة: 197.

(5) انظر الكتاب 2: 286.

(6) سقط أي كائنون في الدار من جـ.

(7) انظر السبعة ص180 والكشف 1: 285، 286.

(8) رأيه في السبعة ص180 والكشف 1: 285، 286 وهو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو ابن عبد الله المالكي إمام أهل مكة في القراءة، كان أعلم بالعربية من مجاهد، وقد أجمع أهل مكة على قراءته، وهو أحد القراء السبعة توفي سنة 120هـ انظر غاية النهاية 1: 443-445 ومفتاح السعادة 2: 26-27.

قال: وإنْ رفعتَ الأوّلَيْن، فإن قدَّرتَ لا معهُما حِجازيةً تعينَ عند الجميعِ إضْمارُ خبرَيْنِ إنْ قدَّرتَ لا الثانية كالأولَى.

أقول: رفْعُ الأولينِ، وفَتْحُ الثالثِ هو قراءَةُ أبي عمرٍو وابنِ كَثيرٍ ووجْهُ التَّقديرِ قد ذكَرَه في المتْنِ.

قال: وخبراً واحداً إن قدرتَها مؤَكِّدَة لها، وقدَّرتَ الرفْعَ بالعطفِ.

أقول: "خبراً منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، أيْ وأضمرْتَ، أوْ قدَّرتَ خبَراً واحِداً، وقد يقالُ: إذا قدرتَ لا الثانيةَ مؤَكِّدةً للأولَى، والرَّفعَ بالعطفِ، كما صرَّح به، كانت زائدةً لتأكيدِ النَّفيِ، فلا يَتأتَّى تفريعُه على كونِ [لا][1] معَهما جميعاً حجازيةً، ويَحتَمِلُ أنْ يكونَ قولُه: وأضمرتَ خبَراً معطُوفاً على قوله: فإنْ قدَّرتَ لا معهما حجازيةً فيكونُ قسيماً له، ولا يكونُ من التَّفريع في شيْءٍ.

قال: وإن قدرتَ الرَّفعَ بالابتداءِ فيهما على أنهما مهملتانِ قدَّرتَ عند غيرِ سيبويْهِ خبراً واحداً للأولَيْنِ [أو للثالث][2]، كما تُقدرُ في: زيدٌ وعمرو قائمٌ خبراً للأولِ أو الثاني، ولَمْ يُحتجْ لذلك عند سيبويهِ.

أقول: أمّا وجهُ التقديرِ عندَ غيرِ سيبويهِ، فلا يَصِحُّ جعلُ الظَّرفِ خبَراً عن الجميعِ، لأنَّ الثالث مركَّبٌ معَ لا، وهي عاملَةٌ في خَبرِها، فلو قدَّرتَ الظرفَ خبَراً عن الكلِّ لَزِمَ أنْ يكونَ معمولاً لعاملينِ مختلفَيْنِ، الابتداءُ، ولا، إذ ما بعدَ لا المهملةِ مبتدأ، والعاملُ فيه وفي خبَرِه/ 476 الابتداءُ عندَ هؤلاءِ، ولا عامِلةٌ عندَهم أيضاً في خبَرِها، فَلزِمَ اجتماعُ عاملينِ على معمولٍ واحِدٍ وهو باطل فلا جَرَمَ احتِيجَ إلى التقديرِ فِرَاراً من ذلك. وأما سيبويْهِ فلا يرَى لـ "لا" المذكُورةِ عملاً في الخبَرِ، كما مرَّ فلا مانِعَ عندَه مِنْ جعلِ الظَّرفِ خبَراً عنِ الجميعِ.

---

(1) من جـ و د.

(2) الأصل: وللثالث.

ما يَحتَمِلُ المَصْدَرِيَّةَ والْمَفعُولِيَّةَ

قال: وأمَّا (وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا)[1] . فمَصدَرٌ لاستيفاءِ ضَرَّ مفعولَه.

أقولُ: يَحْتَمِلُ أنْ يكُونَ الضَّميرُ المنصُوبُ من قَوله ﴿ وَلَا تَضُرُّوهُ ﴾ عائِداً إلى المَصْدَرِ المَفهومِ منَ الفعلِ، و(شَيْـًٔا) مفعولاً بـه، أيْ: ولا تَضُرّوا الضّرَرَ شَيْئاً من الأشياءِ. وتعبيرُ المصنفِ بضَرَّ غيرُ مناسِبٍ، لأنَّ المذكورَ في الآية مضارِعٌ لا ماضٍ.

ما يَحْتَمِلُ المَصْدَرِيَّةَ والحالِيَّةَ

[قال][2] جاء زيدٌ رَكْضاً، أيْ يَركُضُ رَكْضاً، أو عامِلُه جاء على حدِّ: قَعدتُ جلُوساً.

أقول: يشيرُ بذلك إلى الخلافِ فيما إذا كان المصدَرُ غيرَ مُلاقٍ للفعلِ المذكورِ في الاشتقاق، كما مثَّلَ به، ومذهبُ سيبويهِ[3] أنَّه منصوبٌ بفعله المقدَّر، أي قَعدتُ وجلَستُ جلُوساً، وكذا مذهَبُه أيضاً فيما إذا كانَ المصدرُ ملاقياً للفعلِ المذكورِ في الاشتِقاق، نحو ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[4] ، ونحو: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[5] فيقدّرُ وبَتّلْ نفسَك تَبتيلاً، وأنبتكُم مِنَ الأرضِ فنَبتُّمْ نباتاً. ومذهبُ المازنيِّ[6] والمُبرّدِ[7] والسِّيرافيِّ[8] أنّه منصوبٌ بالفعلِ الظاهرِ. قال الرَّضِي[9]: وهو أوْلَى، لأنّ الأصلَ عدَمُ التّقديرِ، فلا ضَرُورَةَ مُلْجئة

---

(1) التوبة: 39 وقبلها ﴿ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾.

(2) من جـ.

(3) الكتاب: 4: 81.

(4) المزمل: 8.

(5) نوح: 17.

(6) رأيه في شرح الكافية للرضي 1: 116.

(7) المقتضب 1: 74، 3: 204 ورأيه فيه عكس ما نسب إليه المؤلف.

(8) انظر رأيه في المفصل بشرح ابن يعيش 1: 112 وشرح الكافية للرضي 1: 116.

(9) شرح الكافية 1: 116.

إليه. واستدلَّ أبو عليٍّ لسيبويْهِ بقولِ الشّاعرِ[1].

لَقَدْ عَجِبتُ وما في الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ *** أَني قتلْتُ وأنتَ الصّارِمُ البطَلُ
السَّالِكُ الثُّغْرةَ اليَقْظانُ كالِئُها *** مشْيَ الهَلُوكِ عَليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

فقولُه: "مشْيَ" منصوبٌ بيمشِي مقدَّراً، لا بالسّالِكِ، لأنّه موصوفٌ باليقظان، ولا يُوصَفُ الموصولُ قبلَ تمامِه، فلا يقالُ: مررت بالضارِبِ الظَّريفَ زيداً؛ بل يقالُ: بالضّاربِ زيداً الظَّريفَ.

قلت: لا يَلْزَمُ منَ التَّقديرِ لقيامِ المانِعِ ارتِكابُه حيثُ لا مانِعَ، فلا دليلَ في البيتِ. والثُّغرَةُ بالضّم: الناحية من الأَرْضِ، والطريقةُ السَّهلة كذا في القاموس[2]. وفي الصّحاح[3]: الثُّغْرَةُ: الثلْمَة. وكالِئُها: حافِظُها، وهو حالٌ من ضميرِ اليَقظان. والهَلُوكُ: المرأةُ الكثيرةُ التَّثَنّي. والخَيْعَلُ: قَميصٌ لا كُمَّ له تلْبَسُهُ المرأة في بيتِها.

قال: والتقديرُ: جاء راكِضاً، وهو قولُ سيبويْهِ[4]، ويَؤيّدُه قولُه تعالَى ﴿ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾[5]، فجاءَتِ الحالُ[6] في موْضِعِ المَصدَرِ السابِقِ ذكْرُه.

أقول: وتَرَجَّحَ[7] بذلك أنْ يكونَ طَوْعاً أو كَرْهاً منْصُوباً[8] على الحالِ يعنِي طائعَتَيْنِ، أو مُكْرَهَتَيْن. قالَ الزَّمخشريُّ[9]: فإن قلتَ: هلاَّ قيلَ طائعتيْنِ على اللَّفظ أو

---

(1) البيات للمتنخل الهذلي انظرهما في ديوان الهذليين 2: 34 والاختيارين ص69 وأمالي الشجري 2: 30 وتذكرة أبي حيان ص346 والخصائص 2: 167 والخزانة 4: 288 واللسان (فعل).

(2) انظر (ثغر).

(3) انظر (ثغر).

(4) الكتاب 1: 370.

(5) فصلت: 11.

(6) جـ: فجاء بالحال.

(7) جـ: ترجح.

(8) جـ: منصوب.

(9) انظر الكشاف 3: 446.

طائِعـاتٍ على المعنَى، لأنها سماواتٌ وأرَضُون. قلتُ: لما جُعِلْنَ مُخاطَباتٍ ومجيباتٍ ووصفنَ بالطَّـوع والكَـرْهِ قـيل طائعينَ في موضِع طائعاتٍ، نحو قوله تعالى: [(سَـٰجِدِينَ)][1] انتهى أي فعُومِلَتْ معامَلَةَ مَنْ يَعْقِلُ، وإنَّما ذكَّرَها وهي مؤنثة لأنه لَمّا أُريدَ وصفُها بصفاتِ العُقَلاءِ، وليس في جمعِ المؤَنَّثِ ما يخُصُّ العُقلاءَ عدَلَ إلى جمعِ المذكَّرِ الدال على العُقلاء.

ما يَحْتَمِلُ المَصْدَرِيةَ والحَالِيةَ والْمَفْعُولَ لأَجْلِه

قـال: فـإنْ قُلْـنا: لا يُـشتَرَطُ اتحـادُ فاعلَـي الحـالِ، والمصدَرِ المعلَّلِ، وهو اختيارُ ابنِ خَرُوف فواضِحٌ.

أقـولُ: وقَعَ/ 477 لأبي عليّ الفارسيّ في التَّذكِرَة[2] أنْ قال في تَوْجيه القِراءَةِ الشاذَّةِ في قوله تعالى ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[3] بنَصب صِدْقَهم: إنَّ معناهُ لِصدْقِهم في الدّنـيا، فأجـازَ عـدَمَ الاتِّحـادِ في الفاعـلِ، وعـدَمَ المقَارَنَـةِ في الـزَّمان. وقد سبق في أقسامِ العطْـفِ أنَّ الرَّضِـي[4] قـال: والـذي يَقـوَى في [نَفْـسِي][5] أنَّـه لا يُـشتَرَطُ اتِّحـادُ الفاعلَيْن، واسـتَدلَّ بما في نَهْجِ البلاغَةِ فأعطَاهُ النّظْرةَ استِحقَاقاً [للسُّخْطَة][6] واستِتماماً للْبلِيةِ. واستَدَلَّ أيضاً بقولِ العَجّاجِ[7]:

---

(1) مـن جـ و الكلمـة مـن قوله تعالى ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ ﴾ يوسف: 4.

(2) انظر رأيه في شرح الكافية للرضي 1: 193.

(3) المائدة: 119 وذكر أبو حيان القراءة الشاذة دون نسبة انظر البحر 4: 63.

(4) انظر شرح الكافية 1: 193.

(5) الأصل: نفسه.

(6) الأصل: السخط.

(7) ديـوانه ص230 والكـتاب 1: 69 والأصـول 1: 251 والمقتـصد ص665 والمفـصل بـشرح ابـن يعيش 2: 54 والخزانة 1: 488.

يَـرْكَبُ كَـلَّ عـاقِـرٍ جُمْهُـورِ *** مَخافَـةً وزَعَـلَ المَحْبُـورِ
والهَـوْلَ مِـنْ تَهَـوُّلِ الهُـبُورِ

ووجهُ الدَّليلِ أنَّ الهولَ معطوفٌ على المفعولِ له المتقدِّمِ، فيكونُ مفعولاً له أيضاً، ومعنَى الهَول: الإفزاعُ، لا الفزَعُ، ففاعلُه غيرُ فاعِلِ الرُّكوبِ إذْ هو فَزِعٌ لا مَفْزِعٌ، وعليه منعٌ ظاهرٌ؛ إذ يحتَمِلُ أنْ يكونَ بمعنَى الفَزَعِ، كما ستعرِفُ، ويكونَ معطوفاً على المفعولِ [لَه][1] ويحتملُ أنْ يكونَ معطُوفاً على المفعولِ به، وهو كُلَّ عاقِرٍ، فلا يكونُ منَ المفعولِ لأجلِه في شيءٍ والعاقرُ: الرَّملةُ التي لا تُنْبتُ. والجُمهورُ: العظيمةُ المرتفِعة والزَّعَلُ: النَّشاطُ. والمَحبُورُ: المَسرُورُ. والهَولُ: الخَوْفُ والهَولُ[2] مَصْدرُ يَهُولُه[3] أيْ: خَوّفَه[4]. والهُبُورُ جمعُ هَبْر وهو المطمئِنُّ من الأرْضِ. والمعنَى: إنه يَركَبُ هذه الرمالَ ويعلُوها لأنه [كان][5] يخافُ حينَ أفلتَ مِنْ أنْ يكونَ في الأماكِنِ المنخَفِضَةِ مَنْ يتَعرَّضُ له، فلِمخافَتِه ونشَاطِ المنْجاة[6] الذي هُوَ كنشاطِ المسرُورِ يركَبُ هذه الرمالَ العاليةَ الخالِيةَ منَ النَّباتِ.

قال: وإنْ قيلَ باشتراطِه فَوجْهُه [أنَّ[7] ﴿ يُرِيكُم ﴾ [8] بمعنَى يَجْعَلُكُم تَرَوْنَ، والتَّعليلُ باعتبارِ الرُّؤيةِ لا الإراءَةِ، أو الأصلُ إخافةً وإطماعاً، وحُذِفتِ الزّوائدُ.

أقول: لَمْ يتعرَّضِ المصنفُ إلى تبيينِ الوَجْهِ في احتِمالِ الآيةِ للْحاليةِ، وقد تعرَّضَ له الزَّمخشريُّ[9] وزادَ في توجيه المفعولِ لأجلِهِ وَجْهاً آخرَ لَمْ يُذكَرْ في المتْنِ، وأسْقَط الأولَ. وقال

---

(1) من جـ.
(2) سقط الخوف والهول من جـ.
(3) جـ: تهوله.
(4) جـ تخوفه.
(5) من جـ.
(6) جـ: ولنشاطه للنجاة.
(7) الأصل: بأن.
(8) جزء من قوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ الرعد: 12.
(9) انظر الكشاف 2: 352-353.

في الكَشّافِ ﴿ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ لا يَصِحُّ أنْ يكونَ مفعولاً لهما [لأنهما][1] ليسا [بفعلِ الفاعلِ][2] المعلَّلِ إلا على تقديرِ حذفِ المُضَافِ، أي إرَادةَ خَوْفٍ وطَمع، أوْ علَى معنَى إخافَةً وإطمَاعاً. ويَجوزُ أنْ يكونَا [منتصبتين][3] على الحال من البرق [كأنه][4] في نفسه خوفٌ وطَمَعٌ، أوْ على ذا خَوْفٍ [وذا][5] طَمَعٍ، أوْ مِنَ المُخَاطَبينَ، أي خائِفينَ وطامِعينَ. ومعنَى الخَوفِ والطَّمَعِ أنَّ وقوعَ الصّواعقِ يُخافُ عندَ لَمْعِ البَرْقِ ويُطمعُ في الغَيثِ قال المُتَنبّي[6]:

فتًى كالسَّحابِ الجونِ تُخْشَى وتُرْتَجَى[7] *** يُرجَّى الحَيَا منها، وتُخْشَى الصَّواعِقُ

وقيل: يَخافُ المطَرَ مَنْ له فيه ضَرَرٌ كالمُسافِرِ، ومنْ في جَرينِه التّمرُ واللَّبنُ والزَّبيبُ، ومَن له بيتٌ يَكُفُّ، ومِنَ البلادِ مالا ينتَفِعُ أهلُه بالمطَر كأهلِ مصرَ، ويطْمَعُ فيه منْ لَه نفعٌ فيه[8] ويَحيا به، إلى هنا كلامُه. والجُون، بضم الجيم، على ما رواه ابنُ جِنّي، وهو جمع الجَوْنِ بالفَتْحِ، والمرادُ به هنا: الأسوَدُ. ومعنَى البيتِ: إنّه مَرْجوٌّ مهيبٌ يُرْجَى نفعُه، ويُخافُ ضرَرُه كالسّحاب يُرجَى مطَرُه، وتُخشَى صواعِقهُ، ورَعدُه وبرقُه.

قال: وقال المُتَنبّي[9]:

أبْلَى الهَوَى أسَفاً يومَ النَّوَى بَدَني

---

(1) من جـ.

(2) الأصل: بفاعل الفعل.

(3) من جـ: والكشاف.

(4) الأصل: كأن وما أثبته موافق لـ جـ و الكشاف.

(5) من جـ و الكشاف.

(6) ديوانه 3: 103 والكشاف 2: 353.

(7) جـ: والديوان يُخشى ويرتجى وما أثبتناه موافق للأصل و الكشاف

(8) سقطت من جـ.

(9) ديوانه 4: 404 والمغني ص730 وشرح أبياته 1907.

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجُزُه:

وفرَّقَ الهَجْرُ بينَ الجَفنِ والوَسَنِ

وبعدَ هذا البيت:

كفَى بجِسْمِي نُحُولاً أنَّني رَجُلٌ *** لَوْلاَ مُخاطَبَتِي إيّاكَ لَمْ تَرَنِي

أبلَى بَدني جعلَه بالِياً، أي: أسقَمه وأذهَبَ قُواهُ وصيَّرَه نَحيفاً ضَعيفاً. والأَسَفُ: أشدُّ الحُزْنِ. والوَسَنُ بفتحتين: النّعاسُ كذا في الصّحاح[1]. ونَقَلَ في القامُوس[2] فيه خِلافاً فقال: الوَسَن محرَّكة، وبهاءٍ، والوَسَنَة[3] والسِّنَةُ: ثقلُ النَّوْمِ، أوْ أوَّلُه، أو النُّعاسُ/ 478. والنُّحولُ: الهُزالُ.

قال: والتقديرُ آسَفُ أسَفاً ثُمَّ اعترَضَ بذلك بينَ الفاعلِ والمفعولِ به، أو إبْلاءُ [أسفٍ][4] أو لأجلِ الأسفِ.

أقول: التّرجمة معقودَةٌ لما تَحتَمِلُ[5] الثلاثة، المصدرية، والحالية، والمفعولَ لأجلِه، وليس فيما ذكَرَ تقديرُ الحاليةِ، وكأنه ترَكَ ذلِك لوُضُوحِه، ويَحتَمِلُ وَجهاً آخرَ أسهلَ منْ ذلك كلِّه، وهو أنْ يكونَ تمييزاً مُحوَّلاً عنِ الفاعلِ، أي أبلَى أسفُ الهوَى، أي: الأسف الباعثُ عليه الهوَى[6] فأضيفَ[7] إليه لِمكانِ هذه المُلابَسَةِ، وهذا تَقْديرٌ لا حَذْفَ فيه، ولا احتِياجَ إلى التأويلِ الذي يُرتَكَبُ عندَ جَعْلِه مفعولاً لأجلِه.

---

(1) انظر (وسن).

(2) انظر (الوسن).

(3) جـ: أي الوسنة.

(4) الأصل: أسفا.

(5) جـ: يحتمل.

(6) سقطت من جـ.

(7) جـ: واضيف.

ما يَحْتَمِلُ المَفعُولَ به والمَفعُولَ معَهُ

قال: وقد أجيز في: حَسْبُكَ وزيداً درهمٌ كونُ زيدٍ مفعولاً معه، وكونُه مفعولاً به بإضمار يُحْسِبُ.

أقول: الأولُ ذهَبَ إليه الزَّجّاجُ[1] وابنُ عَطيةَ[2] والزَّمخشريُّ[3] قائِلِينَ بأنَّ [حَسْبُكَ][4] اسمُ فعلٍ بمعنَى يَكفِي، فالضمّة بِنَائِيّة[5]، والكافُ مفعولٌ به، ودِرهَمٌ فاعلٌ وزيداً مفعولاً معَه وذهَبَ غيرُهم إلى أنَّ [حَسْبُكَ][6] بمعنَى كافٍ فالضمةُ إعرابيةٌ، وهو مبتدأ والكافُ في محلِّ جر به مضافٌ إليها، ودرهمٌ خبرُ المبتَدإِ، وزيداً مفعولٌ به بتقدير فِعْلٍ هو يُحسِبُ؛ بمعنَى: يكْفِي، والواوُ لعطفِ جملةٍ على جملةٍ، وفاعل يُحسِبُ مضمرٌ عائدٌ إلى درهم لتقدُّمه رُتبةً.

قال: وهو الصّحيحُ لإنه لا يعملُ في المفعولِ معَه إلا ما كان مِنْ جنسِ ما يعملُ في المفعولِ به.

أقول: هذا هو الذي اختارَه ابنُ مالكٍ وعليه كلامُه في التَّسهيل[7]، ورَجَّحَهُ بأنه لا يَعملُ في المفعول معَه إلا فعلٌ، أوْ ما جَرَى مَجْراه وليس حسبُك مِمّا جرَى مجرَى الفعلِ، فمذهبُ سيبويْهِ[8]، أنّه منصوبٌ بفعل مَنويٍّ وليس مفعولاً معه، بل هو مفعولٌ به. هذا كلامه. ومنه أخذَ المصنفُ التّعليلَ الذي [ذكَرَه][9] ولكنَّ عبارةَ ابنِ مالِكٍ سالِمَةٌ مِنَ الإبْهام

---

(1) رأيه في البحر 5: 516.

(2) المحرر الوجيز 2: 549 وهو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم، وقيل بن عبد الرحمن الغرناطي فقيه جليل عارف بالأحكام والتفسير والحديث لحوي لغوي صاحب المحرر الوجيز توفي سنة 541 أو 542 أو 546هـ انظر نفح الطيب 1: 679 والبغية 2: 73.

(3) المفصل بشرح ابن يعيش 2: 48 والكشاف 2: 167.

(4) الأصل: حسباً.

(5) ب: نيابة.

(6) الأصل: حسباً.

(7) ص: 99، 100.

(8) الكتاب 1: 310.

(9) الأصل: أخذه.

الـذي قَـد [يَـسْبِقُ][1] إلى بَعـضِ الأذهـانِ مِن عبارَة المصنفِ، فإنها تُوهِمُ أنَّ الفعلَ اللازِمَ لا يعمـلُ في المفعـولِ معَـه، إذْ لـيس هو مِنْ جنْسِ ما يَعمَلُ في المفعول به. فيُشْكلُ حينئذٍ بنحو: سِـرتُ والنّيلَ، وجاء البرْدُ والطيالِسَةَ، واستَوى الماءُ والخَشَبَةَ، وهذا ليس مرادَ المصنفِ، وإنما مراده بجنسِ ما يَعملُ في المفعولِ به مُطلَقُ الفعلِ وما يَجري مَجراه.

قلـت[2]: ولأصـحاب القول الأول أنْ يقولُوا: حكْمُ اسمِ الفعلِ في التَّعدّي واللُّزُومِ حكـمُ الفعـلِ الموافَقَةُ معنًى، وحسبُ اسمُ فعلٍ بمعنَى يُحْسِبُ، أي: يَكفِي، وذا متعدٍّ فيكونُ اسـمُ الفعـلِ الذي بمعناه كذلك فإنَّما[3] عَمِلَ في المفعول معَه[4] ما جرَى مَجْرَى الفعلِ، وهو مِـنْ جـنْسِ مـا يَعمـلُ في المفعـولِ به. على أني أقولُ: يَلزَمُ على ما صحَّحه المصنفُ العطفُ على الجملةِ قبلَ أنْ تكتَمِلَ أجزاؤُها، والقولُ الأولُ سالِمٌ عن ذلك فَيَتَرَجَّحُ.

قال: ويجوزُ جرُّه، فقيل بالعطف، وقيل بإضمارِ حسبُ أُخرَى، وهو الصوابُ.

أقول: القولُ الأولُ هو مقتضَى قولِ يُونُس[5] والأخفَشِ والكوفيّين، فإنهم يُجوِّزُونَ العطـفَ علـى ضـميرِ الخَفْـضِ مـن غـيرِ إعـادَة الخافِضِ، وهو اختيارُ ابنِ مالِكٍ[6]، والمسألَةُ مـشْهُورةٌ. والقـولُ الثاني الذي استَصْوَبَه هو مقتضَى قولِ أكثرِ البصريّين[7] القائلينَ بالمنْعِ في الـصورَة المذكـورَةِ، فـيجعلونَ الخَفـضَ بمقـدَّرٍ، لا بالعطـفِ، كمـا قالُـوا بالتّقديـر في قـولِ الشاعرِ[8]:

أكُلَّ امْرِئٍ تَحسِينَ امْرَأً *** ونارٍ تُوَقدُ باللّيلِ نارَا

---

(1) الأصل: سبق.

(2) سقطت من جـ.

(3) جـ: فإذا.

(4) سقطت حتى ما يعمل من جـ.

(5) انظر أقوالهم في الإنصاف ص463 والتسهيل ص177، 178.

(6) التسهيل ص177، 178.

(7) انظر قولهم في الإنصاف ص463 وشرح الكافية للرضي 1: 197، 320.

(8) أبـو دؤاد كمـا في الكـتاب 1: 66. والكامـل 3: 99 (عـدي بـن زيـد) وأمالي الشجري 1: 296 وشرح الكافية الشافية ص: 974 والمغني ص: 382 وابن عقيل 3: 77. والسيوطي ص: 700 وشرح أبيات المغني 2: 165، 3: 304.

أي: وكلّ نارٍ، فكذا يكونُ في المثال، أيْ: حسبُك وحسبُ زيدٍ درهمٌ.
قال: ورَوَوْا بالأوجُهِ الثلاثةِ قولَه[1]:

إذَا كانتِ الهَيجاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا *** فحَسْبُكَ والضَّحَّاكُ سيفٌ مُهَنَّدُ

أقول: فالنّصبُ في الضَّحاك/ 479 على وَجهيْنِ: أنْ يكونَ[2] مفعولاً معَه، وأنْ يكونَ مفعولاً بـه. وجرُّه على وَجهيْنِ: العطفُ على الضميرِ المخفُوضِ، وتقديرُ مضافٍ، ورفعُه بالعطْفِ على الاسمِ المرفوعِ بتقديرِ مضافٍ، أيْ: وحسْبُ الضَّحَّاك. والهيجاءُ: الحربُ تُمدُّ، كما في البيتِ، وتُقصَر، وانشِقاقُ العَصَا: كنايةٌ عنْ تَفرُّقِ الجماعَةِ، واختلافِ الكلمةِ. والسيفُ المهنَّدُ: المطبوعُ منْ حديدِ الهنْدِ.

بابُ الاستِثناءِ[3]

قال: يجوزُ في نحو: ما ضَربتُ أحداً إلاّ زَيداً كونُ زيد بدلاً من المستَثنَى منه، وهو أرجَحُها، وكونُه منصوباً على الاستِثناءِ، وكونُ إلاّ وما بعدَها نعْتاً، وهو أضعَفُها.

أقول: فيه منَ التَّدافُعِ مثلُ ما مرَّ قريباً وتقديرُه أنْ يقالَ: قولُه: أرجَحُها يَقتضِي رُجحانَ الجميعِ وأرجحيةَ البَدَل، وقولُه: وهو أضْعفُها يَقتضِي ضعفَ الجميعِ، وأضعفيةَ النّعتِ، فخَرَجَ مِن ذلك أنَّ البدَلَ أرْجحُ وضعيفٌ، وأنَّ النعتَ أضعفُ وراجِحٌ، وثنافِيه ظاهرٌ، ويندَفِعُ بما تقدَّم من حَمْلِ أفْعلَ[4] على مُجَرَّدِ إفادةِ الوصفِ دونَ التَّفضيلِ، ولا يخفَى أنَّ الإبدالَ أرْجحُ، لأنَّ الكلامَ غيرُ مُوجَبٍ، وقد تَوفَّرتْ فيه شرائِطُ اختِيارِ البَدَل. والنصبُ على الاستثناء جائزٌ، لكنَّه غيرُ مُختار. على أنَّ لقائِل أنْ يمنَعَ رُجحانَ البدَلِ هنا، وذلك

---

(1) ينسب إلى لبيد وجرير انظره في معاني الفراء 1: 417 وإعراب القرآن للزجاج ص870 وإعراب القرآن للنحاس 2: 195 وأمالي القالي 2: 262 والمغني ص731 والسيوطي ص900 وشرح أبيات المغني 7: 191.

(2) سقط حتى "وجهين" من جـ.

(3) سقط العنوان من جـ.

(4) جـ: فعل.

لأنه[1] إنَّما رُجِّحَ في نحو: ما قامَ القومُ إلا زيدٌ لحُصولِ المُشاكَلَةِ، وهي في نحو: ما ضَربتُ أحداً إلاّ زيداً حاصِلَة على كِلاَ التقديرَيْنِ: البدليةُ، والنصبُ على الاستثناءِ، فاستَوَيَا، ولا أرْجحيةَ، و سيأتي في الكلامِ على قولنا: لا إلهَ إلا اللهُ في النَّوعِ الثاني كلامٌ في ذلك. وأمَّا كَونُ "إلاّ وما بعدَها نعتاً فادَّعى المصنفُ مَرْجُوحِيَّته بالنسبةِ إلى كلٍّ منَ القولَيْنِ المتقدمَيْنِ، فإنْ كانَ السببُ في ذلك أنَّ الاستثناءَ هنا صالِحٌ فقد شَرَطَ حَمْلَ "إلاّ" على "غَيْر" في الوَصفيةِ، وهو تَعذرُ الاستثناءِ، فهذا اختيارٌ منه لمذْهَبِ ابنِ الحاجِبِ[2]، وقد عرَفْتَ فيما تقدَّمَ أنَّ ابنَ مالِكٍ[3] وجماعةً ذهبُوا إلى أن "إلاّ" لا يُوصَفُ بها إلا حيثُ يصِحُّ الاستثناءُ فجوَّزُوا: عندي درْهَمٌ إلا دانق بالرّفع على الصّفةِ، لأنه يَجُوزُ: إلا دانقاً على الاستِثناءِ، ويَمتَنِعُ إلا جيدٌ على الوَصْفِ، لأنه يَمتَنِعُ إلا جيداً على الاستِثناءِ، وقد مَضَى[4] ذلك في محلِّه.

قال: مسألة: يَجُوزُ في "ما أحدٌ يقولُ ذاكَ إلا زيدٌ" كونُ زيدٍ بدَلاً منْ أحَدٍ، وهو المُختَارُ، وكونُه بدلاً مِنْ ضميرِهِ.

أقول: منْ شُروطِ اختِيارِ الإبدال في المستَثنى أن يكونَ بعدَ "إلاّ" في المُتَّصِلِ مؤخّراً عنِ المستَثْنَى منه المشْتَمِلِ عليه استفهامٌ، أو نَفيٌ، أو نهْيٌ فبقَيدِ الاشتِمالِ المذْكُورِ دخَلَ الضميرُ الراجعُ قبلَ الاستِثْناءِ بإلاّ على اسم صالِح لأنْ يُبدَلَ منه مَعْمُولٌ للابتداءِ، أو أحدِ نَواسِخِه، فالأولُ كهذا المثال: ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا زَيدٌ، فإنَّ الضميرَ في يقولُ راجع إلى اسمٍ صالِح لأنْ يبدَلَ منه وهو أحدٌ المرفوعُ بالابتداءِ، وإنّما جازَ الإبدالُ من هذا الضّمير، لأنَّ النَّفيَ قد اشْتَملَ عليه منْ حيثُ المعنَى. والمعنَى[5]: ما يقولُ ذلك أحدٌ إلاّ زَيْدٌ، ولأجلِ ذلك كانَ الإبدالُ مِنْ صاحِبِ الضَّمير أوْلَى، لأنه الأصلُ، ولا يَحتاجُ إلى تأويلٍ لكونِه في غيرِ المُوجَبِ. والثاني كما يَجيءُ قَريباً.

قال: فإن قلت: ما رأيْتُ أحداً يقولُ ذلك إلا زيدٌ فبالعكس.

---

(1) جـ: أنه.

(2) انظر شرح المفصل 1: 369.

(3) انظر التسهيل ص104، 105.

(4) انظر ص57 من الأصل.

(5) جـ: إذا المعنى.

أقـول: يعـني أنَّ انتِـصابَه[1] مـنْ وَجهـيْن: الاستثناءُ والبدلية، ورفعه من وَجْهٍ واحِدٍ وهو الإبدالُ من ضَمير يقولُ، وهذا هو المثالُ المَوْعودُ بمجيئه ورأى فيه [عِلمِية][2] ، فهيَ مِنْ نواسِخِ الابتداءِ، ولو كانتْ بَصَريةً لَمْ يتأتَّ البدَلُ. قال سيبويْهِ[3]/ 480: إذا قلتَ: ما رأيت أحداً يقول ذلك إلاَّ زَيداً، ورأيتُ بمعنى أبصرْتُ وجَبَ نَصْبُ المُستَثنَى، لأنه ليس منْ نواسِخِ الابـتداءِ. قـال الرَّضِي[4]: وأنا لا أرَى بأساً معَ غيرِ نواسخِ الابتداءِ أيضاً بالإبدال منْ ضميرٍ رَاجـع إلى مـا يَـصلُحُ للإبـدال منه إذا شَمِلَ النَّفْيُ عاملَ ذلك الضميرِ، نحو: ما كلَّمتُ أحَداً ينْصِفُنِي إلاَّ زيدٌ، لأنَّ المعنَى ما أنصفني أحدٌ كلّمتُه إلاَّ زيدٌ.

قال: ومِنْ مَجيئهِ مرْفوعاً قولُه[5]:

فِي لَيْلَةٍ لا نَرَى بِها أحَداً *** يَحْكِي علَيْنا إلاَّ كَوَاكِبُها

أقـول: هذا البيتُ لعَديّ بْنِ زيدٍ، وقد تقدَّمَ إنْشادُه في حرفِ العيْنِ المُهملَةِ في الكلامِ علـى "علَـى"[6]. قـال الرَّضِـي: ونَـرى مِنْ رُؤْيةِ العيْنِ، وفي جَعْلِه مِن رُؤْيةِ القَلْبِ، كما ذَهَبَ [إليه][7] سيبويْهِ، نَظَرٌ لكونِه مخالِفاً لظاهِرِ معنَى البيتِ، فالإبصارُ والحِكاية مَنفيان معنًى، فمِنْ ثَـمَّ جـازَ الإبـدالُ مِـنْ ضـمير يَحْكِـي، ولو قلت: لا أُوذِي أحداً يُوَحِّد اللهَ إلاَّ زيداً لَمْ يَجُزِ الإبْدالُ مِنْ ضمير يُوَحِّدُ، لأنَّ التوحيدَ ليس بمنفيٍّ؛ بل الأدَى فقط.

---

(1) جـ: انتصاب زيد.

(2) من جـ.

(3) الكتاب 2: 312.

(4) شرح الكافية 1: 231.

(5) ينـسب البيت إلى عـدي بـن زيـد انظـر ملحقـات ديـوانه ص194 والكـتاب 2: 312 وأمالـي الشجري 1: 73 والمغني ص191، 732، 888 وشرح الكافية للرضي 1: 231 والخزانة 2: 18. واشرح أبيات المغني 3: 233، 7: 193.

(6) انظر المغني ص191.

(7) من جـ.

ما يَحْتَمِلُ الحالِيةَ والتَّمييزَ

قال: وإنْ [قُدِّرَ][1] نَفْسَه احتَملَ الحالَ والتّمييزَ.

أقـول: وإن قُدِّرَ زيدٌ في قولك: كرُمَ زيدٌ ضَيْفاً نفسَ الضّيفِ احتَمَلَ أنْ يكونَ حالاً، وهـو ظاهـرٌ، وأنْ يكـونَ تمييـزاً، وهـو حينئذٍ مِنَ النَّوعِ القليلِ في مُميِّزِ الجملةِ، وهو الذي لا يقدَّرُ الإسنادُ إليه. والتزامُ بعضِهم في كلِّ مُمَيِّزٍ وقَعَ عنِ النِّسبةِ في الجُملةِ أن يكونَ في الأصلِ مـسنَداً إليه تكلُّفٌ؛ إذ هو غيرُ متأتٍّ في نحو قولهم: امتَلأ الإناء ماءً، ونحو: طابَ زيدٌ أباً. يُرادُ زيـداً نفـسَ الأب كمـا في مـسألتنا، فمن ثم ذهبَ ابنُ مالِكٍ[2] إلى أنه لا يَلْزَمُ في مميزِ الجملةِ تقديرُ الإسناد إليه في الأصلِ؛ بلْ هو على قِسْمين: غالبٌ، وهو أن يكونَ مقدَّراً إسنادُ الفعلِ إلـيه مُضَافاً إلى الأول، كما في طابَ زيدٌ عِلْماً؛ إذِ التَّقديرُ: طابَ علْمُ زيدٍ، وغيرُ غالِبٍ، وهو ألا يكونَ كذلك نحو: امتَلأ الكوْزُ ماءً.

قال: وعند قَصْدِ التَّمييزِ فالأحسنُ إدْخالُ مِنْ.

أقول: لِمَا في إدخالها مِنْ بَيانِ المعنَى المقصُودِ بالتَّنصيص عليه.

قال: وخيرٌ منهما الخَفْضُ بالإضافَة.

أقـول: يعنِـي مـنَ النّصبِ والجرِّ بمن، وَوَجْهُ كونِه خَيْراً منهما [سلامَتُه][3] من الأمرِ المكْرُوه، وحصولُ التَّخفيفِ الناشِئِ عن الإضافَةِ.

---

(1) في الأصل: قدرت والحديث عن مثال: كرُم زيدٌ ضيفاً.

(2) انظر التسهيل ص115.

(3) الأصل: لسلامته.

مِنَ الحالِ ما يَحْتَمِلُ كَوْنَه منَ الفاعِلِ وكوْنَه منَ المفعولِ

قال: نحو: ضربتُ زيداً ضاحِكاً.

أقول: نصُّوا علَى أنَّ الحالَ إذا تَعدَّدتْ وتعدَّدَ صاحبُها لا تُجعَلُ لغَيرِ الأَقْرَبِ إلاَّ بدليلٍ تقليلاً للفَصلِ، فيَنبغِي أنْ يَكونَ هنا كذلِك، لأنَّ كونَها للأقرَب سالِمٌ عنِ الفَصلِ، وكونَها للأبْعدِ مُستلْزِمٌ للفَصلِ، وقد يُفرَّقُ بأنَّ الفصلَ هنا يَسيرٌ فاغتُفِرَ، وفيه نظرٌ.

قال: وتَجويزُ الزَّمخشري الوجهيْنِ في ﴿ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ [1] وَهْمٌ، لأنَّ كافَّةً مُختَصٌّ بمَنْ يَعقِلُ، ووَهْمُه في قوله تعالَى ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [2] إذ قدَّرَ كافَّةً نعْتاً لمَصدرٍ مَحذوفٍ، أيْ إرسالَةً كافَّةً، أشَدُّ، لأنه أضافَ إلى استِعمالِه فيما لا يَعْقِلُ إخْراجَه عمَّا التزَمَ فيه مِنَ الحاليةِ، ووَهْمُهُ في خطْبَةِ المُفصَّل[3] إذ قال: مُحيط بكافَّةِ الأبوابِ أشَدُّ، وأشد لإخراجه إياه عن النَّصبِ البتةَ.

أقول: يَعنِي أشدَّ منَ الأول ومنَ الثاني، ولقَدِ استَطالَ المصنفُ متَنَقِّلاً في درجات التَّشنيعِ وقد وقَعَ في اللُّباب[4]: ومِنَ الأسماءِ ما يَلزَمُ النَّصبَ على الحال، نحو: طُرّاً، وكافَّةً، وقاطبةً، واستَهْجَنَ إضافتَها. قال شارحُه السَّيدُ عبدُ اللهِ[5] ما نَصّه: قد وَقَعَ كافَّةً مضافاً في كلامِ البُلغَاءِ والفُصحاء، منه/ 481 قولُ عمرَ، رضي اللهُ عنه: قد جَعلْتُ لآلِ بني كاكِلَة على كَافَّةِ بيتِ مالِ المسلِمينَ لكلِّ عامٍ مائتَي مثقالٍ ذهباً إبريزاً كتَبه ابنُ الخطابِ ختَمه: كفَى بالموتِ واعِظاً يا عمرُ[6]. وهذا الخطُّ موجودٌ في [آل][7] بنِي كاكِلَة إلى الآن، فلا وَجهَ إلى التَّخطئة والاستِهجانِ. انتهى.

---

(1) البقرة: 208 وانظر الكشاف 1: 353.

(2) سبأ: 28 وانظر الكشاف 3: 290.

(3) وانظر شرحه لابن يعيش 1: 17.

(4) هذا الكتاب لتاج الدين محمد بن محمد بن احمد سيف الدين الفاضل الإسفرائني.

(5) لم أعثر على كتابه.

(6) سقطت من جـ.

(7) من جـ.

فقلت: إنْ صحَّ هذا سَقَطَتِ الأوجهُ الثَّلاثةُ بأسرِها؛ إذْ فيه استعمالُ كافَّة لغيرِ العاقِلِ، وعدمُ نَصبِه على الحالِ، وإخراجُه عنِ النَّصب البتَّةَ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ.

منَ الحالَ ما يَحْتَمِلُ باعتبارِ عامِلِه وَجْهَيْنِ

قال: نحو ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [1] يَحتَمِلُ أنَّ عامِلَه معنَى التَّنبيه، أوْ معنَى الإشارَةِ.

أقول: رأيتُ في بعْضِ حَواشِي المُفَصَّلِ: وعن المصنفِ، يعني الزَّمخْشَري، سُئِلْتُ بمكَّةَ عنِ ناصبِ الحالِ في قولِه تعالَى ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ فقُلتُ: [ما فِي][2] حَرْف التَّنبيه، أوْ ما في اسمِ الإشارَةِ مِنْ مَعنَى الفعلِ، فقيل لي: العاملُ في الحالِ وذِيْها يَجِبُ أنْ يكونَ واحِداً، وهنا قدِ اخْتلفَ العاملُ حيثُ جعلتَ عاملَها المعنَى الذي ذَكَرْتَه، والعاملُ في ذِيْها معنَى الابتداءِ. فقلت: تقديرُه: هذا بَعْلِي أُنبِّهُ عليه شيخاً، أوْ أُشيرُ إليه شَيْخاً، فالضميرُ هو ذُو الحالِ، والعاملُ فيه وفِي الحالِ واحدٌ كما تَرَى فاستَحسَنَ الجوابَ مَن كانَ حضَرَه. ولَمّا اجتَمَعَ هنا عامِلانِ معنَى التَّنبيه، ومعنَى الإشارةِ، فالأَوْلَى بالعَملِ عندَ الكوفِيّين ما في هاء التَّنبيه، وهو أُنبِّهُ لسَبقِهِ، وعندَ البصريّين ما في اسمِ الإشارة[3]، وهو أُشيرُ لقُرْبِهِ.

قال: وعلَى الأوّلِ فَيجوزُ: ها قائِما ذا زيدٌ، قال[4]:

ها بيناً ذَا صَريحُ النُّصحِ فاصْغَ لَهُ *** فطُعْ فَطاعَةُ مُهْدٍ نُصْحُه رَشَدُ

---

(1) هود: 72.

(2) من جـ وخرم في الأصل.

(3) سقط ما في اسم الإشارة من جـ.

(4) انظر البيت في المغني ص733، 865 والمساعد 2: 40 والسيوطي ص901 وشرح أبيات المغني 7: 193.

أقول: صَريحُ النُّصحِ: خالِصُه، وكلُّ خالِصٍ صَريحٌ. واصْغ أمرٌ من [صَغَى يصغَى بمعنَى مالَ وعينُه مفتوحةٌ أو مِنْ][1] صغًا [يصْغُو][2] بالمعنَى المذكور، فعينُه مَضمُومةٌ، وطُعْ معناهُ: إنقَدْ من طاعَ يطوعُ إذا انقادَ والمُهْدِي: مُعْطِي [الهَديّة][3] والرَّشدَ بفتحتينِ خلافُ الغَيِّ.

مِنَ الحالِ ما يَحْتَمِلُ التَّعَدّدَ والتَّداخُلَ

قال: وذلك واجبٌ عندَ مَنْ مَنَعَ تعدّدَ الحال.

أقول: شُبْهَةُ المانعينَ لتعدُّدها القياسُ على الزّمان والمكان فإنَّ الحالَ في المعنَى ظَرفٌ؛ إذ معنَى: جاء زيدٌ راكِباً جاء في حالَة الرّكوبِ، فكما لا يَتعدَّدُ الظرفُ الزّمانيُّ أو المكانيُّ والمظْرُوف واحدٌ لا يتعدَّدُ الحالُ وصاحبُها واحِدٌ. قال الرَّضي[4] ولا وَجْهَ للقياسِ. وذلك أنَّ وقوعَ فعلٍ واحدٍ في زَمانين، أو مكانين مختلفين محالٌ، نحو: جلستُ خلفَك أمامَك، وضربتُ اليومَ أمْسِ؛ بل[5] لَوْ جِئْتَ بالواو جازَ[6] لِدلالَتِه على تكْرارِ الفِعلِ. وأمّا تقييدُ الفعلِ [بقَيْدَيْنِ][7] مُختَلفَيْنِ، كما في قولِه تعالَى﴿ آخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾[8] فلا بأسَ به.

قال: وأمّا لقيتُه مُصْعِداً منْحَدِراً فَمِنَ التَّعدُّدِ، لكن معَ اختلافِ الصّاحبِ، ويَستَحيلُ التَّداخُلُ.

---

(1) من جـ.

(2) الأصل: يصغوه.

(3) الأصل: الهداية.

(4) شرح الكافية 1: 200.

(5) جـ: بلى.

(6) جـ: لجاز.

(7) في الأصل: بزمانين وفي الهامش: لعله بحالين.

(8) الأعراف: 18.

أقول: التَّداخُلُ أنْ تكونَ الحالُ الثانيةُ حالاً مِن ضميرِ الأُولَى[1]، والتَّرادُفُ أنْ يكونَ الحالانِ لشيْءٍ واحِدٍ، وهو الذي يطلِقُ عليه المصنِّفُ التَّعدُّدَ في بعضِ الأمثلة، وإنّما استحالَ التَّداخُلُ في المثالِ المذكورِ لتَنَافي الحالَيْنِ، فلا يُمكِنُ كونُ الثانيةِ مقَيّدةً للأولى لاستِحالَةِ الجمعِ بينهما.

قال: ويجبُ كونُ الأُولَى من المفعولِ والثانيةِ من الفاعلِ تقليلاً[2] للفَصلِ.

أقول: بيانُ ذلك أنك لو جعلتَ الحالَ الأُولَى من: لقيتُه مُصعِداً منحدِراً مِنَ الفاعِلِ والثانيةَ من المفعولِ لَزِمَ الفصلُ بينَ كلٍّ من الحالَيْنِ وصاحبها فهما[3] فَصلان، وإذا جَعلتَ الأُولى حالاً من المفعولِ، والثانيةَ منَ الفاعلِ لَمْ يَقَعِ الفصلُ إلا بيْنَ/ 482 الثانيةِ وصاحبِها، وأمّا الأُولى وصاحبها فمُتَجاوران، فليس هنا إلا فصلٌ واحدٌ، وهو أقلُّ من فصلَيْنِ، فلذلك أُوثِرَ تقليلاً للفصلِ كما قالَ.

فإنْ قلتَ: فما بالُ علماءِ البيانِ جوَّزُوا في اللَّفِّ والنَّشْرِ جعلَ الأولِ من أصنافِ النَّشرِ راجِعاً للأول من الأمورِ المَلْفُوفَةِ والثاني للثّاني، وهكذا؛ بل هو أحْسنُ عندَهم منْ جَعلِها غيرَ مرَتَّبةٍ.

قلت: أجابَ عنه المصنفُ في حَواشيه على التّسهيل بأنه إنَّما يَجُوزُ النشْرُ عند الوُثوقِ بفهمِ المَعنَى وأنَّ السامِعَ يَرُدُّ [ما][4] لكلِّ واحدٍ منَ الأمور المتَعدِّدة إليه، وليس هذا شرْطاً في تعدُّدِ الحالِ مع تَعدُّدِ صاحبها، فكان الحملُ على الأقربِ هو المتَعيّنُ إلا عندَ قِيامِ قَرينَةِ غيرِه. وفي شَرْحِ الكافِيةِ[5] للرَّضِيِّ: وأمَّا الحالانِ عنِ الفاعِلِ والمفعولِ معاً، فإنْ كانا متَّفقَيْنِ، فالأوْلَى الجمعُ بينَهما لأنه أخْصَرُ، نحو: لقِيتُ زيداً راكبين، ولا منْعَ معَ التَّفريقِ، نحو: لقيتُ زيداً راكِباً راكِباً، وإن كانا مُختَلفيْنِ، فإنْ كانَ هناكَ قَرينةٌ يُعرَفُ بها صاحِبُ كلٍّ منهما جازَ وقُوعُها كيفما كانَ، نحو: لقيتُ هنداً مُصْعِداً منْحَدِرَةً، وإنْ لَمْ يَكنْ فالأَولَى أنْ

---

(1) جـ: ضمير في الحال الأولى.

(2) جـ: تعليلا.

(3) جـ: فها هنا.

(4) من جـ.

(5) 1: 200.

يُجعَلَ كلُّ حالٍ بجانِبِ صاحبه، نحو: لقيتُ منْحَدِراً زيداً مُصْعِداً، ويجوزُ على ضَعْفٍ أنْ يُجعَلَ[1] حالُ المفعولِ بجَنْبه، ويؤَخَّرَ حالُ الفاعِلِ، نحو: لقيتُ زيداً مُصْعِداً منْحَدِراً، والمُصعِدُ زيدٌ، وذلك أنه لَما كان مَرتبة المفعول أقدَمَ مِنْ مرتبةِ الحال أخَّرتَ الحالَيْنِ وقَدّمتَ حالَ المفعولِ [وأخَّرتَ حالَ الفاعِلِ][2] ؛ إذْ لا أقلَّ مِنْ أنْ يكونَ أحدُ الحالَيْنِ بجنْبِ صاحِبه لَمّا لَمْ يكنْ كلُّ واحدٍ منهما [بجَنْبِ][3] صاحِبه. إلى هنا كلامُه. فانظُرْ كيفَ حكَمَ على ما جَعَلَه المصنفُ واجِباً بأنه جائِزٌ على ضَعْف وبينَهما بَوْنٌ بَعيدٌ؟

قال: ولا يُحملُ على العكْسِ إلا بدليلٍ كقولِه[4]:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا *** علَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

أقول البيتُ لامرئِ القَيْسِ مِنْ مُعلَّقَتِه المشْهورةِ، ويُروَى: على إثْرنا أذيالَ مِرْطٍ. والأثَر والإثْر واحدٌ. والذَّيلُ: طرَفُ الثوبِ. والمِرْطُ، بكسر الميم، وسكون الراءِ: كساءٌ مِنْ خَزٍّ أوْ صُوفٍ. والمرحل: المنقشُ بنقُوشٍ [تُشبه][5] رِحالَ الإبلِ. يقول: أخرجْتُها منْ خِدْرِها في حالةِ كَوْني ماشِياً. وكونُها تَجرُّ على آثارِ أقدامِنا ذيلَ مِرْطِها لتُعفِيَ الأثَرَ على القافةِ قَصْداً للسِّتْرِ.

قال: ومنَ الأول قولُه[6]:

عَهِدْتُ سُعَادَ ذاتَ هَوًى مُعنى *** فزِدْتُ [وعادَ][7] سُلْواناً هَواهَا

---

(1) جـ: تجعل.

(2) من جـ و شرح الكافية.

(3) جـ: الأصل إلى جنب.

(4) ديوانه ص14 وجمهرة أشعار العرب ص: 95 وشرح المعلقات لابن النحاس ص: 133 وشرح الزوزني ص24 والمغني ص 734 والتصريح 1: 387 والهمع 1: 244 والسيوطي ص: 901 وشرح أبيات المغني 7: 194. 133.

(5) الأصل: يشبه.

(6) انظره في المغني ص734 والساعد 2: 36 والسيوطي 901 وشرح أبيات المغني 7: 195 والعيني 3: 180.

(7) الأصل: وزادْ وما أثبته هو الصحيح لأنه سيذكره بعد قليل.

أقول: ذاتَ هوًى حالٌ منَ المفعول، وهو سعادُ. ومُعنًّى حالٌ منَ الفاعِلِ، وهو تاءُ عَهِدْتُ. والمعنَى: تقولُ عَنِيَ بالكسر يعنَى، أي: تَعِبَ ونَصبَ، وعنِيَتَهُ تَعْنِيَةً، أيْ: أتْعبتَه. وعادَ منْ أخواتِ كانَ الناقِصةِ. والسُّلْوانُ: نِسيانُ الشَّيْء وتَرْكُه. وفي القاموس[1]: سلاهُ [وسلاَ][2] عنه كدَعاه ورَضِيَه سَلْواً وسُلْواً وسُلْوانا: نَسِيه. وفي الصّحاح[3]: والسُّلْوانة بالضّم: خِرْزَةٌ كانوا يقولُون إذا صُبَّ عليها ماءُ المطرِ فَشَرِبَه العاشِقُ سَلاَ. قال[4]:

شَرِبتُ على سُلْوانةٍ ماءَ مُزْنَةٍ *** فلاَ وَجديدِ العَيْشِ، يا مَيُّ، ما أسْلُو

واسمُ ذلك الماءِ السُّلوانُ. يقولُ: كنتُ أنا وسعادُ متحابّين، فأمّا أنا فصِرتُ إلى ازديادِ المَحَبَّةِ، وأمّا هي فصارَت إلى السُّلوّ ونِيسانِ المَوَدَّةِ، واللهُ تعالَى أعلمُ بالصّوابِ[5].

بابُ إعرابِ الفِعْلِ

قال: وهل زيدٌ أخوكَ فتُكْرِمُه، ولا يُرفَعُ على العَطفِ؛ بلْ على الاستِئنافِ.

أقول: لا يَظْهَرُ أنَّ هنا مانِعاً غيرَ [تَخالُفِ][6] الجُملتينِ بالاسميةِ والفعليةِ، وليس بمانِعٍ على الصَّحيحِ، وأمّا منْ جهةِ المعنَى فلا منْعَ/ 483؛ إذْ يُمكنُ الاستفهامُ عَن أُخوَّةِ زيدٍ وعنْ إكرامِه الواقِعِ بعدَ ثُبوتِ الأُخوةِ.

قال: وهل لَكَ التِفاتٌ إليه فتُكرِمُه؟ الرَّفعُ على الاستئنافِ، والنَّصبُ إمّا على الجوابِ، أو على العطفِ على الالتفاتِ، وإضمارُ أنْ واجبٌ على الأولِ، وجائزٌ على الثاني.

---

(1) انظر (سلاه).

(2) من جـ و القاموس.

(3) انظر (سلا).

(4) انظر البيت في أمالي الشجري 1: 209 والصحاح واللسان والتاج (سلا) والشواهد العربية ص: 278.

(5) سقط "والله تعالى أعلم بالصواب" من جـ.

(6) الأصل: مخالف.

أقول: بُنِيَ على ما تقدمَ من امتناع الرّفعِ على العَطفِ معَ الاسميةِ، وفيه ما مرَّ، ووَجهُ وُجوبِ إضمار أنْ على الوجه الأول، وهو كونُ النصبِ على الجوابِ، أنَّ الحذفَ في هذا الموضعِ، وكذا غيرِه من المواضعِ التي التُزمَ فيها حذفُ أنْ إنما هو لأجلِ أنَّ الحرفَ الذي ولِيَه في اللَّفظ الفعلُ المنصوبُ هو للعطفِ[1] في الأصل، فلو أُظهِرَتْ أنْ بعدَه لظَهرَ عطفُ الاسمِ على الفعلِ، وذلك غيرُ مُستحسَنٍ، كذا قيل. وقال ابنُ الحاجِبِ[2]: إنّما التُزمَ الحذفُ في هذه المواضع لقيامِ القَرينة الدَّالةِ على المحذوفِ، مع كونِ الحذفِ أخصرَ. وفي كلٍّ من القولين نَظَرٌ، ووَجْهُ إضمارِ أنْ على الوجهِ الثاني، وهو كونُ النصبِ على العطفِ على التفاتِ أنَّ الفاءَ تَدخُلُ على الاسم الصّريحِ، نحو. أعجبني ضربُ زيدٍ فغَضَبُه فجاز أنْ يَظْهَرَ معها ما يَقلِبُ الفعلَ إلى اسم صريحٍ.

قال: مسألة: لِيقُمْ زيدٌ فنكرِمه الرفعُ على القَطْعِ، والجزمُ بالعطف، والنَّصبُ على الإضمارِ.

أقول: الظاهرُ ضبطُ فنُكرِمه بالنون للمتكلمِ عظيماً، أو مَشاركاً ليكونَ الجزْمُ قياساً، نحو ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [3] وضبطُه بتاء الخِطابِ فيه جزمُ مضارعِ المخاطَبِ باللاّمِ، وهو غيرُ مقيسٍ عندَ البصريّين اللهم إلا أنْ يُعتذَرَ بأنَّ الثواني يُغتَفَرُ فيها ما لا يُغتَفَرُ في الأوائِل.

قال: ونحو ﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾[4] يَحتمِلُ تُتَّقوا الجزْمَ بالعطفِ، وهو الراجح، والنصبَ بإضمارِ أنْ على حدِّ قوله[5]:

---

(1) جـ: وهو العطف.

(2) انظر شرحه على المفصل 2: 17.

(3) العنكبوت: 12.

(4) محمد: 36.

(5) هذا صدر بيت لشاعر مجهول عجزه:

ولا يخشى ظلماً ما أقام ولا هضما

انظره في شرح الكافية الشافية ص1607 والمغني ص735 وابن عقيل 4: 41 والسيوطي 901 والتصريح 2: 251 وشرح أبيات المغني 7: 196 والعيني 4: 434 وحاشية ابن حمدون على المكودي 2: 98.

ومَنْ يَقتَرِبْ منّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ

أقـول[1]: تُضمَرُ أنْ الناصبةُ بعدَ الفاءِ والواوِ الواقعتيْنِ إمّا بعدَ الشّرطِ، وقبلَ الجَزاءِ نحـو إنْ تـأتني فتُكْـرِمني آتِـك، ونحـو الآيـة الـتي تلاهـا علـى وَجْـهِ، والمصراعُ الذي أنشَدَه، والتقديـرُ: إنْ يكـنْ مـنك إتـيانٌ فإكـرامٌ آتِك، وإنْ يكنْ منكُم إيمانٌ وتَقوَى يُؤتِكُم أُجورَكُم، ومـنْ يكُـنْ منه اقترابٌ منّا وخُضُوعٌ لنا نُؤْوِه، وإمّا بعدَ الشرطِ والجزَاءِ، نحو ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِر لِمَن يَشَآءُ ﴾ [2] علـى قـراءَةِ النّـصبِ[3]، ونحوُ قولِ الشاعر[4]:

وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَن قَوْمِه لا يَزَلْ يَرَى *** مَصارِعَ مظْلُومٍ مَجَرّاً ومَسْحَبَا
وتُدْفَنَ منه الصّالحَاتُ وإنْ يُسِئْ *** يَكُنْ ما أساءَ النّارَ في رَأسِ كَبْكَبَا

كَبْكَبٌ: اسمُ جبلٍ بعينه. وإنّما جازَ النصبُ في هذِه الصورِ لمشَابَهَةِ الشَّرطِ في الأول، والجـزاءِ في الثاني النفيَ؛ إذِ الجزاءُ شرطٌ وجودُه وجودُ[5] الشّرطِ، ووجودُ الشّرطِ مفرُوضٌ، فكِلاهمـا غـيرُ مَوْصُـوفٍ بالوُجـودِ حقيقةً، فحُمِلَ نصبُ المضارِعِ واقِعا بعدَ ذلِك علَى نَصْبِه واقِعاً في جوابِ النَّفْيِ.

---

(1) سقطت من جـ.

(2) البقرة: 284.

(3) وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة انظر البحر 2: 360.

(4) الأعشى ديوانه ص163 والكتاب 3: 92، 93. والمقتضب 2: 22 واللسان (كبب) وبعد البيتين في جـ أقول وهو خطأ.

(5) جـ: مشروط وجوده بوجود.

بابُ المَوْصُولِ[1]

قال: وأمّا ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾[2]، فقيلَ الذي مصدريةٌ، أيْ ذلك تَبشِيرُ اللهِ عِبادَه، وقيل: الأصلُ: يُبَشِّرُ به، ثُمَّ حُذِفَ الجارُّ تَوسُّعاً، وانتصبَ الضميرُ، ثم حُذِفَ.

أقول: كونُ الذي حرْفاً مَصدريّاً أمرٌ لَمْ يَقُمْ عليه ثَبَتٌ، واستِدلالُهم بقوله تعالى ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾[3]؛ إذِ المعنَى: كخَوْضِهم مردودٌ بجوَازِ[4] كونِ الذي موْصولاً اسمياً صفةً لمحذوفٍ. والتقديرُ: وخضتُم كالخَوْضِ الذي خاضُوه، فحُذِفَ الموصوفُ لقيامِ الدليلِ وحُذِفَ العائدُ المنصوبُ على القياسِ. وكذا في الآية المذكورةِ في المتْنِ، فيكونُ[5] التقديرُ/ 484: ذلك التَّبشيرُ الذي يبشِّرُ اللهُ عبادَه ففُعِلَ فيه ما تقدمَ، وهذا أوْلَى من القولِ الثاني أيضاً؛ إذ لو فُتِحَ بابُ حذفِ العائدِ المجرورِ بالطَّريقِ المذكورَةِ لَوُجِدَ السبيلُ إلى حذفِ كلِّ عائدٍ مَجرورٍ[6]، وبطلانُه معلومٌ.

قال: وقال أبو حيانَ[7]: لَمْ يَثبُتْ مَجِيءُ "ما" نكرةً موْصوفةً، ولا دليلَ في: مررت بما معجَبٍ لَك لاحتمالِ الزيادةِ، ولو ثبتَ نحو: سرّني[8] ما مُعجَب لك لثبتَ ذلك انتهى. ولا أعلَمُهم زادُوا ما بعدَ الباءِ إلاَّ ومعناها السَّببية، نحو ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[9] ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[10].

---

(1) سقط العنوان من جـ.

(2) الشورى: 23.

(3) التوبة: 69 انظر هذا الرأي في الكشاف 2: 201 والبحر 5: 69.

(4) جـ: لجواز.

(5) جـ: ويجوز أن يكون.

(6) بعده في جـ "بحرف".

(7) انظر البحر 1: 52.

(8) جـ: سترني لثبت ذلك.

(9) المائدة: 13.

(10) آل عمران: 159.

أقـول: يـشيرُ بذلك إلى القَدْحِ في دعوَى أبي حيانَ احتمالَ الزّيادةِ في نحو: مررت بما مُعجَـبٍ لـكَ منْ حيثُ إنَّ الباء فيه للإلصاق، لا للسَّببيةِ، ومّا لا تُزادُ بعد الباء إلاّ إذا كانت للـسّببيةِ فـيما علمـتُ[1]. وفي كلامِـه إشـعارٌ بمـوافَقَةِ أبـي حيانَ على أنه لو سُمِعَ: سرّني ما مُعْجـبٍ لثبتَ كـونُ مـا موْصوفَةً. والظاهرُ أنه لا يثْبُت ولو سُمِعَ ذلك، لاحتِمالِ أنْ تكونَ موصولةً حُذِفَ صدرُ صلَتِها.

قـال: وقـد جُـوّزَا في ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [2] وضـعّف أبو البقاءِ[3] المَوْصولَةَ لأنهـا تَتَـناوَلُ قَوماً بأعيانِهم، والمعنَى على الإبهامِ. وأُجيبَ بأنها نَزَلَتْ في عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبيٍّ[4] وأصحابِه.

أقـول: تقـدمَ الكـلامُ على ذلك في حرفِ الميمِ عندَ التَّعرُّضِ إلى مَباحثِ "مَنْ"[5] وهنا سؤالٌ معروفٌ لمْ يتقدَّمْ هناك، وهو أنه لا يُتَصوَّرُ لمثلِ هذه الأخبارِ فائِدةٌ.

قـال: التَّفتازانِـي[6]: إنَّه للإخبارِ بالبَعْضِيةِ، أو للتَّعجُّبِ. واستِعظَامُ أنْ يَختَصَّ بعضٌ مـنَ الـناسِ بمـثلِ تلـك الصفاتِ، فإنَّها تُنافِي الإنسانيةَ بحيثُ كانَ يَنبغِي ألاَّ يُعدَّ المتصفُ مِنْ جـنسِ [الـنّاس][7] ضَـعيفٌ، فـإنَّ مثلَ هذا التركيبِ شائِعٌ ذائعٌ في مَواضِعَ لا تتأتَّى فيها مثلُ هـذه الاعتـباراتِ، ولا يُقـصَدُ فـيها إلا[8] الإخـبارُ بـأنَّ مِنْ هذا الجِنْسِ طائفةٌ تتصفُ بكذا، فالوَجْهُ أنْ يجعلَ مضمَّنُ الجارِّ والمجرورِ مبتدأً، يعنِي وبعضُ النّاسِ منْ هو كذا وكذا، فيكونُ

---

(1) جـ: علمه.

(2) البقرة: 8 تتمتها ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾.

(3) املاء 1: 16.

(4) انظر الكشاف 1: 167 أما ابن أبي فهوعبد الله بن أبي مالك بن الحارث أبو الحباب المشهور بابن سلول رأس المنافقين في الإسـلام مـن أهل المدينة كان سيد الخزرج في آخر الجاهلية واظهر الإسلام بعد وقعة بدر تقية توفي سنة 9هـ انظر طبقات ابن سعد 2: 38، 48، 165، 3: 489، 549، 4: 349 والاعلام 4: 65.

(5) انظر ص260 من الأصل.

(6) انظر حاشيته على الكشاف ص89، 90.

(7) الأصل: الناصب.

(8) سقطت من جـ و حاشية التفتازاني.

مناطُ الفائدةِ تلك الأوصافَ، وفي قَولِ الحَماسِيِّ[1]:

فَمِنْهُم لُيُوثٌ لا تُرَامُ وبعْضُهُمْ *** [مِمَّا قَمَشْتَ][2] [وضَمَّ حَبْلُ][3] الحاطِبِ

تأنيسٌ بما ذكرْنا حيثُ وقَعَ قَرينةً منهم، وهي بعضُهم، مبتدأً لا خبرا، ووقوعُ الظَّرف موقِعَ المبتدإِ ليس بمستبعَدٍ، كقولِه تعالَى ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [4] ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [5]. والقَومُ يَعتبرون الموصوفَ في الظَّرف الثاني ويجعلونه مبتدأً، والظرَّفَ المتقدمَ خبَراً، ولو عُكِسَ لاستقامَ اللَّفظُ والمعنَى جميعاً في جميع المواردِ، [أي جميعٌ][6] "منّادُون ذلك" [وما أحدٌ][7] منّا إلا له مقامٌ مَعلومٌ، لكنَّ وقوعَ الاستعمالِ على أنَّ مِنَ الناسِ [رجالاً][8] كذا وكذا شاهِدٌ لهم". وفي الكشَّافِ[9] في تفسير قولِه تعالى ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ [10] ما نصُّه: واجْعلْ من ذُريتِنَا أمةً مسلِمَةً لك، ومِنْ للتَّبعيضِ. قال التَّفتازاني[11] أيضاً، أيْ: واجعلْ بعضَ ذرّيتِنا أمةً مسلِمةً، وهذا يُرشِدُ إلى أنَّ من ذريتنا في موضعِ المفعولِ الأول، وأنه هو المبتدأُ في الأصلِ، لكنَّ مَجيءَ مثل أنَّ مِن ذريتنا أمةً بالنصبِ يدفَعُ [ذلك][12] هذا كلامه.

قلت: فبَانَ أنَّ الوَجهَ الذي أبداه مندفِعٌ حسبَ ما أقَرَّ به، والله[13] أعلمُ.

---

(1) البيت لموسى بن جابر بن أرقم شاعر نصراني جاهلي انظر الحماسة بشرح المرزوقي ص: 364 وشرح التبريزي 1: 137 والانتصاف 1: 167 والخزانة 1: 145.

(2) من جـ.

(3) الأصل: وصح حبلا.

(4) الجن: 11.

(5) الصافات: 164.

(6) الأصل: جميع.

(7) الأصل: وجمع ما.

(8) الأصل: رجلا.

(9) 1: 311.

(10) البقرة: 128.

(11) حاشيته على الكشاف ص248.

(12) من جـ والحاشية.

(13) بعده في جـ: تعالى.

باب التوابع

قال: نحو ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [1] يجوزُ كونُ الأعلَى صفةً للاسمِ أو صفةً للرَّبِّ.

أقول: هنا سؤالٌ مَشهورٌ، وهو أنَّ المقصودَ بالتَّسبيح هو الرّبُّ سبحانه وتعالى لا اللَّفظُ الدالُّ عليه، فكيفَ عُلِّقَ/ 485 التَّسبيحُ بالاسمِ؟ والجوابُ بأنه صلة مردودٌ بأنَّ زيادةَ الأسماء لَمْ تُثبَتْ، وأيضاً فلا يتأتَّى على رأي المصنفِ. وأجاب الإمِام الغَزالي[2] بأنه إنَّما تعلَّقَ[3] التّسبيحُ بالاسم الشّريفِ، وإنْ كان غيرَ المسمَّى، لأنَّ التعظيمَ إذا وجَبَ للمعظَّم عُظِّم ما هو منْ سببه لأجلِه، فكما يَجِبُ تنزيهُ ذاتِه وصفاتِه تعالى عنِ النقائص يجبُ تنزيهُ الألفاظِ الموضوعَةِ لها عن الرَّفثِ وسُوءِ الأدبِ. واعترَضَه السُّهيلي[4] منْ وَجهيْنِ: أحدهما أنه لَمْ يُرْوَ عنه عليه الصلاةُ والسلامُ أنه قال في تَسبيحه: سبحانَ اسمِ ربّي على كَثرةِ تَسبيحِه، فدلَّ علَى أنَّ المقصودَ بالتّسبيح المسمَّى، والاسمُ مذكورٌ لحكْمةٍ أخرَى.

والثاني أنه يَلزَمُه أنْ يُطلِقَ على الاسم التّكبيرَ، والتّحميدَ، والتَّنزيهَ، وغيرَه من المعاني المقْصُودِ بها اللهُ تعالى فيقولُ[5]: كبّرت اسمَ ربّي، وذلك مما أجمعَ المسلمون على تَركِه. قال السُّهيلي[6]: والجوابُ السّديدُ أنَّ الذكرَ على الحقيقة محلُّه القلبُ، لأنه ضدُّ النسيانِ،

---

(1) الأعلى: 1.

(2) هو أبو حامد محمد بن محمد الطوسي حجة الإسلام، فيلسوف متصوف له تصانيف كثيرة، منها إحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة، ومحك النظر، والاقتصاد في الاعتقاد. والوقف والابتداء توفي سنة 505هـ انظر وفيات الأعيان 4: 216 والأعلام 7: 22.

(3) جـ: يعلق.

(4) انظر أماليه ص67، 68، 69. هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الأندلسي المالقي كان عالماً بالعربية والنحو والقراءات والتفسير وصناعة الحديث من كتبه شرح الجمل غير تام والروض الأنف توفي سنة 581هـ انظر إشارة التعيين ص182 والبغية 2: 81، 82.

(5) جـ: فتقول:

(6) أماليه: 67، 68، 69.

بابُ مَسائِلَ مُفْرَدَةٍ[1]

قال: [مسألة][2] نحو ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴾ [3] فيمَن[4] فتحَ الباءَ يَحتمِلُ كونُ النائِب[5] عن الفاعل الظَّرفَ الأولَ، وهو الأولى، أو الثاني، أو الثالث.

أقول: يَحتَمِلُ أنْ يقال: إنَّما كان الأولُ أولَى، لأنه إذا جُعِلَ النائبَ فلا فصلَ البتَّةَ، وعليه فيَنبغِي أنْ يكونَ الثاني أولَى مِنَ الثالث لتقليلِ الفَصلِ، ويحتَمِلُ أنْ يقالَ الوَجْهُ في كونِ الأول أولى بالنيابة لأنه[6] أقربُ إلى المفعولِ به منَ الطرفيْنِ، وأمَّا هما فلا أولويةَ بينهما، وهذا أسعَدُ بمرادِ المصنِّفِ، ولذلك خُيِّر، بينَ إقامةِ الثاني والثالثِ منْ غيرِ تَرجيحٍ.

قال: وبما ذكرنا منَ الوَجهيْنِ يُعلَمُ فسادُ [قول][7] مَن استدلَّ على جوازِ نحو قام هندٌ في الشّعرِ بقولِه[8]:

تَمنَّى ابنَتايَ أنْ يَعيشَ أَبوهُما

لِجَواز أن يكونَ أصلُه تتَمنَّى.

أقول[9]: إنّما عُلِمَ الفسادُ باحتمال الوَجهِ الثاني، وهو كونُ الفعلِ مضارعاً محذوفَ إحدَى التّاءينِ، باعتبارِ الوَجْهِ الأول، وهو كونُه ماضِياً؛ إذ لا مَدْخَلَ لهذا الوجهِ في تَبيينِ الفسادِ أصلاً.

---

(1) سقطت العنوان من جـ.

(2) من جـ.

(3) النور: 36.

(4) جـ: وفيمن.

(5) جـ: التأنيث.

(6) جـ: إنه.

(7) من جـ و المغني.

(8) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة عجزه: وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر ديوانه ص79 والمفصل بشرح ابن يعيش 8: 99.

(9) سقطت من جـ.

النوعُ الأولُ منَ الجِهَةِ السادِسَةِ

قال: ومن الخَطَإِ في الثاني قولُ كَثيرٍ منَ النّحويين في: مررتُ بهذا الرجلِ: إنَّ الرجلَ نعتٌ، قال ابنُ مالِكٍ[1]: أكثرُ المتأخرينَ يقلِّدُ بعضُهم بعضاً في ذلك، والحامِلُ لهم عليه تَوَهُّمُهم أنَّ عطفَ البيانِ لا يكونُ إلاّ أخصَّ من مَتْبُوعِه، وليس كذلك.

أقول: لا نُسلِّمُ أنَّ هذا هو الحاملُ لهم؛ بلِ الباعثُ لهم على ذلك ما [رأَوْه][2] من صِدْقِ النَّعتِ الاصطلاحيِّ عليه معَ عَدَمِ التكلُّفِ وذلك لأَن النعتَ عندَهم تابعٌ يدلُّ على معنًى في مَتبوعِه، فإذا وُجِدَتْ هذه الدلالةُ في لفظٍ صحَّ وقُوعُه نعتاً، ولا فرقَ بينَ المُشتَقِّ وغيرِه، فالرجلُ في المثالِ المذكورِ عندَ المحققينَ صفة لهذا، وإن كانَ وضْعُه للذاتِ في غيرِ هذا الموضعِ، وإنما استُعمِلَ هاهنا صفةً، لأَنَّ ما تقدَّمَ من اسمِ الإشارةِ دالٌّ[3] على الذاتِ فتعيّن دلالةُ الرجلِ على معنًى فيه، وهو معنَى الصّفةِ، وكان وصفُ اسمِ الإشارةِ بذلك أعنِي اسمَ الجنسِ المعرَّف باللامِ، لأنه لا دلالةَ في اسمِ الإشارة على حقيقةِ الذاتِ المشارِ إليها، فاحتِيجَ إلى بيانِ حقيقتِها فأُتِيَ باسمِ الجنسِ لبيانِ حقيقةِ تلك الذاتِ.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يجُزْ أنْ يُوصَفَ بأسماءِ الأَجناسِ باقياً معناها على ما وُضِعَتْ له كسائرِ المُبهمَاتِ التي [هي][4] غيرُ أسماءِ الإشارة، كما جازَ وصفُها بها، فيقالُ: مررت بشخصٍ رجلٍ [وبسبُعٍ][5] أسَدٍ، كما يقالُ: بهذا الرجلِ وبذلك[6] الأَسدِ، فإنَّ شخصاً وسبُعاً مُبْهمانِ كاسمِ الإشارة؟

فالجوابُ أنَّ ذلك لَمْ يَجُزْ لتَجرُّدِ الموصوفِ في مثلِه عن فائدةٍ زائدةٍ على ما كان يَحصُلُ من اسمِ الجنسِ لَوْ لَمْ يقعْ صفةً؛ إذ قولك: مررت برجلٍ يفيدُ الشّخصيةَ، وأسدٍ يفيدُ

---

(1) انظر شرح الكافية الشافية ص1193.

(2) الأصل: رُواه وفي هامشه: أظنه: رأوه.

(3) سقط حتى بذلك من جـ.

(4) من جـ.

(5) الأصل: وسبع.

(6) جـ: وبذاك.

والتَّسبيحُ نوعٌ من الذكرِ، فلو أُطلِقَ الذكرُ والتَّسبيحُ لَما فُهِمَ منهما إلا ذلك دون اللَّفظِ باللسانِ، والله تعالى قد تَعبَّدنا بالأمرين جميعاً، ولَمْ يَقبَلْ من الإيمانِ إلا ما كانَ قولاً باللِّسان، واعتقاداً بالجَنَانِ، فصارَ معنَى [الآيتين][1] [يعني][2] قولَه تعالى ﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ﴾[3] وقولَه تعالى ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾[4]: اذكرْ رَبَّك، وسبّح ربَّك بقَلبك ولِسانِك، ولذلك أقحمَ الاسمَ تَنبيها على هذا المعنَى حتّى لا يخلوَ الذكرُ والتَّسبيحُ منَ اللفظ باللسان، لأنَّ الذكرَ بالقلبِ متعلَّقُه المسمَّى المدلولُ عليه بالاسمِ دونَ ما سِوَاهُ، والذكرَ باللِّسانِ متعلَّقُه اللفظُ معَ ما يدلُّ عليه، لأن اللفظَ لا يُرادُ لنفسِه، فلا يتَوَهَّمُ أحدٌ أنَّ اللفظَ هو المسبّحُ دون ما يدلُّ عليه من المعنَى، فقد وضُحَتِ الحكمة التي من أجلها أُقحمَ ذكرُ الله، وبه كَمُلت الفائدةُ. إلى هنا كلامه. وفيه بحثٌ، وإذا تأملتَ ما تقدَّمَ لاحَ لك وجهُ التفريقِ بينَ ما أجازَه المصنفُ في الأعلى أنْ يكونَ صفةً للاسمِ، أو صفةً للرّبِّ، وجعلُهم الصفةَ في نحو: جاءني غلامُ زيدٍ الظريفُ صفة للمضَافِ [إلا][5] بدليلٍ.

قال: أوْ بتقديرِ أعْني.

أقول: قال ابنُ مالِكٍ في شَرْحِ العُمْدَةِ[6]: أمّا[7] إذا كانَ المنعوتُ متعيّناً وَقَطَعْتَ إلى النَّصبِ لم [تُقَدِّر][8] أعنِي؛ بل: أذكُرُ، وهو حسنٌ.

قال: وعلى التَّبعيةِ فهو نعتٌ لا بدلٌ.

أقول: ينبغِي أنْ يُنظَرَ في وَجْهِ تعيُّنِ النَّعتِ وامتِناعِ البَدلِ في نحو ﴿ هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾[9] والمثالُ الآخَرُ وهو: مررتُ بالرَّجُلِ الذي فَعَلَ، وقد استَدَلَّ

---

(1) الأصل الأسدْ وفي الهامش: أظنه الاسم أو الأمر.
(2) الأصل: معنى.
(3) المزمل: 8.
(4) الأعلى: 1.
(5) من جـ: والعبارة غير مستقيمة، وفي الشمني ص 225: فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل.
(6) لم يرد هذا الرأي في الكتاب المطبوع.
(7) سقطت من جـ.
(8) الأصل: لم يُقدر.
(9) البقرة: 2، 3.

ابـنُ كَيْـسانَ[1] علـى أنَّ ذا الأداةِ أعـرَفُ مـنَ الموصـولِ بقولِه تعالى ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ ﴾[2] وقـدَّرَ الدلـيلَ بـأنَّ المـنعوتَ أخَصُّ من النعتِ، أو مساوٍ لَه، ولا قائـلَ بالمُساواةِ، فثَبَتَ كـونُ الـذي أقـلَّ تَعـريفاً مِـنَ الكـتابِ. فأجـابَ ابنُ مالِكٍ في شَرْحِ التَّـسهيلِ[3] بأن قال: لا نُسلِّمُ كونَ الذي في الآية صفةً؛ بل هو بدلٌ، أوْ مقطوعٌ على إضمارِ ناصِـبٍ، أو مبـتَدَإٍ. وهذا نصٌّ في خلافِ ما ذكَرَه المصنفُ. و قد اشتَملَ كلامُ ابنِ مالِكٍ على تَـسليمِ أنَّه لا قائلَ بالمساواةِ بينَ الموصولِ وذي الأداة، معَ أنه صريحٌ في أكثر نُسخِ التَّسهيلِ[4] بما يَقتضِي استواءهما في الرُّتبةِ.

بابُ حُروفِ الجَرِّ[5]

قال: [قيل][6] في نحو ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيْلِ ﴾ [7]: إنَّ الواوَ الثانيةَ تَحتَمِلُ العاطِفَةَ والقَسَميةَ، والصَّوابُ الأوّلُ، وإلا/ 486 لاحتاجَ كلٌّ إلى جَوابٍ.

أقولُ: قد مرَّ الكلامُ على ذلك في أقسام العَطفِ مُستوفًى، وفي كلامه إدخالُ اللاّمِ على جوابِ إنْ الشَّرطيةِ، وقد تقدَّمَ[8] مثلُه مرّاتٍ.

---

(1) انظر رأيه في شرح التسهيل لابن مالك 1: 129 وهو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان كان بصرياً كوفياً يعرف المذهبين أخذ عن ثعلب والمبرد وكان ميالا إلى المذهب البصري من تصانيفه: الجامع في النحو، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث والمثلث وغيرها توفي عام 299هـ انظر طبقات النحويين ص153 وإشارة التعيين ص289 والبغية 1: 18-19.

(2) الأنعام: 91.

(3) 1: 129.

(4) انظر ص21.

(5) سقط العنوان من جـ.

(6) من جـ.

(7) الضحى: 1.

(8) جـ: مر.

السَّبْعيةَ. وأمّا قولُك هذا الرجلُ فللموصُوفِ فائدةُ جعلِ الوصفِ حاضِراً معيّناً كذا قرَّرَه الرَّضِي[1].

قال: ثم استَشكَلَه بأنَّ البيانَ أعرفُ من المُبيَّن.

أقول: قد يُمنعُ هذا وقد أسلفنا في فَصل[2] "أل" أنَّ سيبويْه[3]/ 487 جعلَ "ذا الجمَّةَ" من قولِهم: "يا هذا ذا الجُمَّةِ" عطفَ بيانٍ، واسمُ الإشارَة أخصُّ منه.

قال: والنعتُ دونَ المنعوتِ أوْ مُساوٍ لَه.

أقول: يعني في رُتبةِ التَّعريفِ، فلا يكونُ النعتُ أعرَفَ منَ المنعوتِ، فينبغِي أنْ تُعرَفَ[4] مراتِبُ المعارفِ[5]، وكونُ بعضِها أقوَى من بعضٍ ليكونَ الناظرُ على بصيرَةٍ في بناءِ الأمرِ على ذلك. فاعلَمْ[6] أنَّ المنقُولَ عن سيبويْهِ[7] وعليه جمهورُ النّحاةِ أنّ أعرفَها المضمراتُ، ثم الأعلامُ، ثم أسماءُ الإشارةِ، ثم المعرَّفُ باللاّمِ، والموصولاتُ، وكونُ المتكلمِ والمخاطَبِ أعرَفَ المعارفِ ظاهرٌ، وأما الغائبُ فلأنَّ احتياجَه إلى لفظٍ يُفسِّرُه جعلَه بمنزلةِ وضْعِ اليدِ [عليه][8]. وإنّما[9] كانَ العلَمُ أعرَفَ من اسمِ[10] الإشارةِ، لأنَّ مدلولَ العلَمِ ذاتٌ مُعَيَّنة مخصوصة عندَ الواضِعِ كما هي كذلك عندَ السامِعِ، بخلافِ اسمِ الإشارةِ، فإنَّ مدلولَه عندَ الواضِعِ. أيّ ذاتٍ معيّنةٍ كانتْ وتعيينُها إلى المستعمَلِ بأن تقرنَ[11] به الإشارةُ الحِسّيةُ، وكثيراً ما يقَعُ اللَّبسُ في المُشارِ إليه إشارةً حِسّيةً، ولذلك كان أكثرُ أسماءِ الإشارَةِ

---

(1) انظر شرح الكافية 1: 304.

(2) انظر ص39 من الأصل.

(3) الكتاب 2: 189، 190.

(4) جـ: يعرف.

(5) جـ: التعريف.

(6) انظر شرح الكافية 1: 312، 313 نقل هنا كلامه حرفياً دون الإشارة إليه في هذه الصفحة والصفحة الموالية.

(7) انظر المفصل بشرح ابن يعيش 3: 56، وشرح الكافية للرضي 1: 312.

(8) من جـ.

(9) جـ: وإن.

(10) جـ: أسماء.

(11) جـ: يقرن.

[مَوْصُوفاً][1] في كلاَمِهم، ولذا[2] لَمْ يُفصَلْ بينَ اسمِ الإشارةِ ووَصْفِهِ لشدَّةِ احتياجِه إليه، وإنما كان [اسمُ][3] الإشارةِ أعرفَ منَ المعرَّفِ باللامِ، لأنَّ المخاطَبَ يعرفُ مدلولَ اسمِ الإشارة بالعينِ والقَلْبِ معاً، ومدلولُ ذي اللام يعرَفُ بالقلبِ دونَ العينِ، فالأوّلُ أخَصُّ منَ الثاني. ولضعْفِ تعرُّفِ ذي اللامِ يستَعملُ بمعنَى النّكرةِ، نحو قوله تعالى ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾[4]، والموصولُ كذي اللامِ، وأما المضافُ إلى أحدِ الأربعَةِ فتعريفُه مثلُ تعريفِ المضاف إليه سواءً، لأنه يَكتسِبُ التَّعريفَ منه هذا عندَ سيبويْهِ[5]، وأما عندَ المبَرّد[6] فإنَّ تعريفَ المضافِ أنقصُ من تعريفِ المضافِ إليه لأنه يكتَسِي منه[7]، ولذا يُوصَفُ المضافُ إلى المضمَرِ، ولا يوصَفُ المضْمَرُ، فعندَه نحوُ ٱلظَّرِيفُ في قولك: رأيتُ غلامَ الرَّجلِ الظّريفَ بدلٌ لاَ صِفةٌ، وعندَ سيبويْهِ[8] صفةٌ لغلامِ. ومذهبُ الكوفيّين[9] أنَّ الأعْرَفَ العلَمُ؛ ثم المضمرُ، ثم المبهمُ، ثم ذُو اللامِ، ولعلَّهم نظرُوا فيه إلى أنَّ العَلَمَ مِن حينَ وُضِعَ لَمْ يُقصدْ به إلا مدلولٌ واحدٌ معينٌ بحيثُ لا يُشاركُه في اسمِه ما يُماثِلُه، وإن اتَّفقتْ مشاركة فبوضْعٍ ثان بخلافِ سائِرِ المعارِف، وعندَ ابنِ كَيْسان[10] أعرفُها المضمرُ، ثم العلَمُ ثمَّ اسمُ الإشارةِ، ثم ذُو اللام، ثمّ الموصولُ. وعندَ ابنِ السَّراجِ[11]: أعرَفُها اسمُ الإشارةِ، لأنَّ تعريفَه بالعينِ والقَلْبِ، ثمَّ المضمرُ، ثم العَلَمُ، ثم ذُو اللام. وقال ابنُ مالكٍ[12]: أعرفُها ضميرُ المتكلمِ، ثم العلَمُ الخاصُّ، أي الذي

---

(1) الأصل: موصولاً وهو تصحيف.

(2) جـ: ولذلك.

(3) من جـ و شرح الكافية.

(4) يوسف: 14.

(5) انظر الكتاب 2: 5.

(6) انظر المقتضب 4: 277.

(7) جـ: يكتسب.

(8) الكتاب 2: 7.

(9) انظر رأيهم في شرح الكافية للرضي 1: 312.

(10) رأيه في شرح الكافية للرضي 1: 312.

(11) انظر الأصول 1: 176.

(12) انظر التسهيل ص121 كل الكلام في هذه الصفحة منقول بالحرف عن الرضي.

لم تَتَّفِقْ له مشارَكةٌ، وضميرُ المخاطبِ جعلَهما في دَرَجةٍ واحدةٍ، ثم ضميرُ الغائِبِ السّالِم من إبهامٍ، أي الذي لا يُشْتَبهُ مفسِّرُه، ثم المشارُ به والمنادَى، ثمّ الموصولُ، وذو الأداة، والمضافُ بحَسبِ المضافِ إليه. وقال بعضُهم: إنَّ ضميرَ النَّكرةِ نكرةٌ، لأنه لا يدلُّ على شيءٍ بعينِه والصحيحُ أنه معرفة، لأنه يخُصُّه من حيثُ هو الشَّخصُ المذكورُ دونَ غيرِه.

قال: وفيما قالَه[1] نظرٌ، لأنَّ الذي تأوَّلَه النحويُّون بالحاضرِ والمشارِ إليه إنّما هو اسمُ الإشارة نفسُه إذا وقَع نعْتاً، كمررت بزيدٍ هذا، فأما نعتُ اسمِ الإشارة فليس ذلك مَعناهُ، وإنَّما هو معنَى ما قَبلَه، فكيفَ يُجعلُ معنَى ما قبلَه[2] تفسيراً له؟

أقول: إنَّما احتاجَ النحويُّون إلى تأويل هذا في قولك: مررت بزيدٍ هذا، فقالوا هو بمعنَى المُشارِ إليه/ 488 أو الحاضِرِ[3]، لأنَّهم يَرَوْنَ أنَّ النعتَ لابدَّ أنْ يكونَ مشْتَقا، أو مَؤوّلاً بمشتَقٍ، فالتجأوا إلى التأويلِ. وهذا لا يقدَحُ في تأويل ابنِ عُصفورٍ ولا يدفَعُه، لأن الألف واللامَ متَى سُلِّمَ كونُها للحضُور، كما يَراهُ هو، وكان مدخولُها هو الحاضرَ، لَزِمَ أنْ يكونَ الرجلُ بعدُ بمعنَى الحاضرِ، لا مِن جهةِ كونِه تفسيراً لهذا؛ بلْ من جهةِ دِلالةِ الأداةِ على هذا المعنَى.

قال: وقال الزَّمخْشَرِيُّ في ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [4] يَجوزُ كونُ اسمِ "الله" صفةً للإشارةِ، أو بَياناً و"ربُّكُم" الخَبَرَ.

أقولُ: الذي قالَه في تفسير سُورَةِ فاطِرٍ نصُّه[5]: "ذلِكُم" مبتدأ، "واللهُ ربُّكُم له الملكُ" أخبارٌ مترادفة و"اللهُ ربُّكم" خبَران، و"لهُ الملكُ" جملة مبتدأة واقِعة في قِرانِ قَولِه ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾ [6] ويجوزُ في حُكْمِ الإعرابِ إيقاعُ اسمِ

---

(1) الضمير يعود على سيبويه.

(2) سقط "فكيف يجعل قبله" من جـ.

(3) جـ: والحاضر.

(4) الآية من سورة فاطر: 13 تتمتها ﴿ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾.

(5) انظر الكشاف 3: 304 ولم يرد فيه الإعراب الذي نسبه له ابن هشام لكن الدماميني اقتصر على تعيين سورة فاطر مع أن الإعراب نفسه ورد عنده في سورة الأنعام في الآية 102 انظر الكشاف 2: 41.

(6) فاطر: 13.

اللهِ صفةً لاسمِ الإشارةِ، أو عطفَ بَيانٍ، وَرَبُّكمُ الخبَرَ. لولا أنَّ المعنَى يأباه. انتهى. قال أبو حيانَ[1]: ولا يَظْهَرُ أنَّ المعنَى يأباه انتهى[2]، لأنه يكُونُ قدْ أخْبَر بأنَّ المشارَ إليه بتلك الصفاتِ والأفعالِ المذكورَةِ: ربُّكُم ومالِكُكُم ومُصْلِحُكُم[3] وهذا معنًى لائِقٌ سائِغٌ انتهى. وحاوَلَ بعضُهم تَقريراً يأباه المَعْنَى فقال: إنَّما أباهُ لأنَّ ذلِكُم إشارَةٌ إلى مَعلُومٍ سَبقَ ذِكرُه، وكونُه صفةً، أو عطفَ بيانٍ [يقتَضِي][4] أنْ يكونَ [فيه][5] ضَرْبُ إبهامٍ. وتحقيقُ هذا أنَّ اسمَ الإشارَةِ إنّما يُوصَفُ لِيتَعيَّنَ، فإذا كانَ متَعيّناً لِسَبْقِ ذكرِه كانَ الوصفُ عَبثاً، وعطفُ البيانِ إنّما يؤتَى به لإيضاحِ مَتبُوعِه، فإذا كانَ واضِحاً استَغنَى عن تَوضيحِه. قال اليَمنِي: أوْ تقولُ: اسمُ الإشارةِ هنا وُضِعَ موضِعَ الضميرِ بسَبَبِ سَبْقِ الذكرِ قصداً إلى التَّعظيمِ، فلو وُصِف اسمُ الإشارة لكان بمنزلَةِ وصفِ الضميرِ، وهو غيرُ جائِزٍ.

قلتُ: لا يَلزَمُ من وَضْعِه موضِعَ الضّميرِ مُساواتُه له في امتِناعِ الوَصْفِ بدليلِ: يا زيدُ الفاضلُ. قال: وجعلُه عطفَ بيانٍ مخيِّلٌ للشَّركةِ ألا تَرَى أنك إذا قلت: ذلك الرجلُ زيدٌ، ففيه نوعُ شَرِكَةٍ، لأنَّ ذلك اسمٌ مبهَمٌ، ثم تُبَيّنُه[6]. قال: وَيحتملُ أنه إنما لَمْ يَجُزْ كونُه صفةً، أو عطفَ بيانٍ هنا، لأنَّ من حقِ صفةِ المعرفَةِ، وعطفِ بيانِها أنْ يكونا مَعلومَيْنِ للمخاطَبِ، ولَمّا كانَ المخاطَبُ هم الكفّارُ، وهم لا يعلمونَ ذلك لم يَجُزْ، ويَحتملُ أنه لَمْ يَجزْ كونُه صفةً أو عطفَ بيانٍ، لأنَّ فحوَى الكلامِ [يدلُّ][7] على أنَّ المقصودَ هو الإخبار عن ذلِكم[8] المشارِ به إلى مُولِجِ اللَّيلِ في النهارِ ومولِجِ النّهارِ في الليلِ، ومُسَخِّرِ الشَّمسِ والقمرِ بأنَّه اللهُ بأنه الربُّ، بأنَّه المنْفَرِدُ بالمُلْك انتهى. قال الطِيبِيّ: ويمكنُ أن يقالَ: المشارُ إليه باسمِ الإشارَةِ، [هو][9] ما

---

(1) انظر البحر 7: 305.

(2) سقطت من جـ وهو الصواب لأن كلام أبي حيان لم يته بعد.

(3) في البحر 7: 305 أو مالككم أو مصلحكم.

(4) من جـ.

(5) الأصل: منه.

(6) جـ: بينته.

(7) الأصل: تدل.

(8) جـ: ذلك.

(9) الأصل: وهو.

سَبَقَ كما قرّرناه آنفاً، ولَوْ جُعِلَ موْصوفاً أو مُبَيّناً لكانَ المشارُ إليه ما بعدَه، فلا يبقَى ذلك التَّرتيبُ المعتَبَرُ، وهو أنَّ ما قبلَه جديرٌ بما بعدَه لأجلِ إجراءِ تلك الصفاتِ عليه؛ إذ المعنَى: ذلك الموصوفُ بتلك الصفاتِ المميّزَةِ، والنعوتِ الكاملَةِ هو المعبودُ المستَحِقُّ للعبادةِ المالكُ المنفردُ بالإلهيةِ ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ﴾، وفيه أنْ لَيسَ كُلُّ ما يَصِحُّ إعراباً كانَ وَجْهاً، لأن الإعرابَ تابعٌ للمعانِي، ولا يَنْعكِسُ إلى هنا كلامه.

قال: فَجوَّزَ في الشَّيْءِ الواحِدِ البيانَ والنَّعتَ.

أقول: يعنِي وهو غيرُ متَأتٍّ بناءً على ما قرَّرَهُ مِنْ أنَّ عطفَ البيانِ لا يَكُونُ إلاَّ جامِداً والنعتَ لا يكونُ إلا مشْتَقا، والجمودُ والاشتقاقُ مَتنافيان، فلا يَجتَمعان. وفيه ما عرفتَ على أنه لَوْ سُلِّمَ أمكَنَ في الاسم الجامِدِ الذي يتَأتَّى تأويلُه بمشتَقٍّ أنْ يُجعَلَ عطفَ بيانٍ نظَراً إلى جُمودِه، ونعْتاً نظراً إلى كونِه في معنَى المشتَقِّ بطريقِ التأويلِ، [ولا يتأتَّى][1] لاختلافِ الجِهةِ.

قال: وجوَّزَ كونَ العَلَمِ نعتاً، وإنَّما العلَمُ يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به.

أقولُ: بذلك اعتَرَضه/ 489 أبو حيان[2]. ووقَعَ للزَّمخْشري[3] في تَفْسيرِ سُورَةِ إبراهِيمَ عندَ قولِه تعالَى ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾[4] أن قالَ: اللهُ عَطْفُ بيانٍ للعَزيزِ الحَميدِ، لأنَّه جرَى مَجْرَى الأسماءِ الأعلامِ لغَلبتِه واختِصاصِه بالمعْبودِ الذي تَحِقُّ له العبادةُ، كما غلَبَ النَّجمُ في الثريا. هذا نصّه. فانظُر هل يُمكِنُ أنْ يكونَ جعلُه إياه وَصْفاً لا مِنْ جهةِ علَميتِهِ؛ بلْ مِن جهةِ ملاحظَةِ الأُلُوهيةِ فيه باعتبارِ الأصلِ؟.

قال[5]: وجوَّزَ[6] نعتَ الإشارةِ بما ليس معرَّفاً بلامِ الجنسِ، وذلك ممّا أجمعُوا على بُطلانِه.

---

(1) الأصل: ولا ينافي.
(2) انظر البحر 6: 404.
(3) انظر الكشاف 2: 365.
(4) إبراهيم: 1.
(5) سقط حتى "ملاحظة الأصل" من جـ.
(6) أي الزمخشري.

أقول: إذا كان عندَه علَماً بالغَلَبةِ، كما مرَّ، لَم يرد هذا عليه، فإنَّ جعلَه نعتاً لاسمِ الإشارةِ ليس باعتبارِ علَميتهِ؛ بلْ باعتبارِ ملاحظَةِ الأَصْلِ قبلَ العَلَميةِ، وهو الإلهُ الذي هو بمعنَى المَعبودِ، واللامُ فيه على هذا التَّقديرِ للجِنْسِ، وحاصلُه أنه عند قَصْدِ النعتِ بمثابَةِ قولِك: ذلِكم المعبُودُ، ولا يَمنَعُ هذا أحدٌ، وقد أجازُوا تعلُّقَ الظَّرفِ بالاسمِ الشّريفِ في قولِه تعالَى ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [1] على مَعنَى وهو المعبُودُ، فإذا ساغَ لهم تأويلُه بذلك لأجلِ التَّعلُّقِ، فلِمَ لا يَجُوزُ مثلُه للزَّمخشَري لأجلِ الوصفِ؟

النوعُ الثاني

قال: وقولُ بعضِهم في ناقِعٌ منْ قولِ النّابِغَة[2]:

مِنَ الرّقشِ في أنيابِهَا السّمّ ناقِعُ

إنَّه نعتٌ للسُّمِّ.

أقول: هذا عجُزُ بيتٍ صَدرُه:

فبتُّ كأنِّيَ سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَة

المُساوَرَةُ: المَوَاثَبَةُ، يقال: ساوَرَني فلانٌ مُساوَرَةً وسِوَاراً. والضَّئِيلَةُ: الصغيرَةُ الدَّقيقَةُ، وهي هنا صفةٌ لمحذُوفٍ هو: حيةٌ. والرّقشُ جمعُ رَقشَاء، وهي منَ الحياتِ منقَّطةٌ بسوادٍ وبياضٍ. والسُّمُّ هو القاتِل المعروفُ، وسينُه مثلّثة الحركةِ، ويقال: سُمٌّ ناقِعٌ، أي: بالغٌ ثابتٌ[3].

---

(1) الأنعام: 3 وممن أجازوا هذا التعلق الزمخشري انظر الكشاف 2: 5 وكذا العكبري انظر إملاء 1: 235.

(2) ديوانه ص46 والكتاب 2: 89 والكامل 3: 130 والموشح ص39 والمقتصد ص633 والمغني ص743 والسيوطي ص816، 902 والعيني 4: 73 وشرح أبيات المغني 7: 198.

(3) جـ: التأثير.

قال: والصّوابُ أنه خبرٌ للسّمِّ، والظّرفُ متعلِّقٌ به أوْ خبرٌ ثانٍ.

أقول: ليس كونُه صفةً بخَطإٍ، فإنَّ القائِل بذلك [جعَلَ][1] الأداةَ في السُّمِّ جنسيةً كما في قوله تعالَى ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [2]، وقولِه تعالَى ﴿ كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا ﴾ [3]، وقال الشاعر[4]:

ولَقَدْ أمُرّ علَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

وقد جَوَّزُوا كونَ الجملةِ في ذلك صفةً لذِي الأداةِ، معَ أنها لا تكونُ صفةً إلا للنَّكرةِ بناءً على أنَّ المعرّفَ [باللام][5] الجنسيةِ كالنَّكرةِ بحَسبِ المعنَى، وما نحنُ فيه كذلك، وقد خَرَّجَ المصنفُ على ذلك قولَهم: ما يَحْسُنُ بالرّجلِ خيرٍ منكَ أنْ يفعلَ كذا ذكَرَه في تَراجِمِ الحَذفِ حيثُ تَرجَمَ على حذفِ ألْ.

قال: وليسَ منْ ذلك قولُ الزَّمخْشَري[6] في ﴿ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ﴾ [7]: إنَّهُ يجوزُ كونُه صفةً لاسمِ الله تعالَى إلى آخرِ كلامه.

أقولُ: لا بأسَ بإيرادِ عبارَةِ الزَّمخْشري برُمَّتها لنَنْظُرَ[8] ما فيها قال: فإنْ قلتَ: كيفَ[9] اختَلَفَتْ هذِه الصفاتُ تَعريفاً وتَنْكيراً، والموصوفُ مَعرِفة يقتضِي أنْ يكونَ مثلَه

---

(1) من جـ.

(2) يس: 37.

(3) الجمعة: 5.

(4) هذا صدر بيت عجزه:

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

سبق تخريجه في ص 168.

(5) الأصل: بلام.

(6) انظر الكشاف 3: 412، 413.

(7) غافر: 3.

(8) جـ: لينظر.

(9) سقطت من جـ.

معارفَ؟ قلت: أمَّا ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ ﴾ فمَعرفتان، لأنه لَمْ يُرِدْ بهما حدوث الفعلين، وأنَّه يَغفرُ الذنوبَ، ويقبلُ التوْبَ الآن، أوْ غَداً حتى يكونَا في تقدير الانفصال، فتكونَ إضافتُهما غيرَ حقيقيّةٍ، وإنما أُريدَ ثُبوتُ ذلك ودوامُه وكان حكْمُهما حكْمَ إلَه الخلقِ وربِّ العَرْشِ. وأمَّا ﴿ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ﴾ فأمْرُه مُشْكِلٌ، لأنه في تَقدير: شَديدٌ عِقابُه لا ينْفَكُّ من هذا التقدير. وقد جعلَه الزَّجّاجُ[1] بَدلاً، وفي كونِه بدلاً من الصفاتِ نُبوّ ظاهرٌ، والوَجْهُ أنْ يقالَ: لَمّا صُودِفَ بينَ هؤلاءِ المعارفِ هذه النكرةُ الواحدةُ فقد آذَنَتْ أنها كلَّها أبدالٌ غيرُ أوْصافٍ. ومثال ذلك قصيدةٌ جاءَت تَفاعِيلُها كلُّها على مُستفْعِلن، فهي مَحكُومٌ عليها بأنها من بحْرِ الرَّجزِ/ 490 فإنْ وقَعَ فيها جزءٌ واحدٌ على مُتَفاعِلن كانت منَ الكامِلِ، ولقائلٍ أنْ يقولَ: هي صفاتٌ، وإنّما حُذِفَتِ الألِفُ واللامُ من "شَديد العقابِ" لِيُزاوِجَ[2] ما قبله وما بعدَه لَفظاً، فقد غيّرُوا كثيراً من كلامِهم عنْ قوانِينه لازْدِواجٍ[3] حتَّى قالُوا: ما يعرف سُحادِلَيْه من عُنَادِلَيْه فَثنوْا ما هو وترٌ لأجل ما هو شَفْعٌ. علَى أنَّ الخَليلَ[4] قال في قولهم: ما يَحسُنُ بالرّجل مثلِك أنْ يفعلَ ذلك، وما يَحسُنُ بالرّجلِ خيرٍ منكَ أنْ يفعلَ [ذلك][5] : إنَّه على نِيَةِ الألِف واللامِ، كما أنَّ الجَمَّاءَ الغَفيرَ على نيَّةِ طرْحِ الألف واللاّمِ. ومما سهّلَ ذلك الأمنُ منَ اللَّبسِ وجَهالَة المَوْصوفِ. ويَجوزُ أنْ يقالَ: قد [تعمَدَّ][6] تَنْكيرَه وإبهامَه للدِّلالةِ على فَرْطِ الشّدّة وعلى ما لا شيءَ أدهى منه وأمرّ لزيادةِ الإنذار، ويَجوزُ أنْ يقالَ: هذه النُّكتة هي الداعية إلى اختيارِ البَدلِ على الوَصفِ إذا سُلكَت [طريقة][7] الإبدال[8]. والسُّحادِلُ بالسين والحاءِ والدالِ المهْمَلاتِ، على وَزن عُلابط: الذكَرُ. والعُنَادِلان، بالعين

---

(1) انظر رأيه في الكشاف 3: 412 والبحر 7: 447.

(2) جـ: لزواج.

(3) الكشاف: لأجل الازدواج.

(4) رأيه في الكشاف 3: 413.

(5) من جـ.

(6) الأصل: يعمد.

(7) الأصل: "هذه" وفي هامشه: لعله "طريقة" وهو ما في جـ والكشاف.

(8) بعده في جـ: إلى هنا كلامه.

والدّال المهْمَلَتين، وبعد العين نونٌ على تلك الزنةِ: الأُنثيَان. وقد تحصَّلَ مِن كلامِ الزَّمخشَري، كما رأيتَ في التوابع الواقعةِ في هذه الآية ثلاثة أقوال: أحدُها أنها كلَّها أبدالٌ، والثاني أنها كلَّها صفاتٌ، والثالثُ الفرقُ بينَ "شديد العِقابِ" وغيره. فالأولُ صفةٌ، وغيرُه بدلٌ. وهذا قولُ الزَّجاجِ وقدَح فيه الزَّمخْشَريُّ[1] بمَا علِمتَ وناقَشَه أَبو حيانَ[2] في هذا المَوْضِعِ مناقشاتٍ أربعَ[3] [الأولَى][4] أنه لا نُبوَّ في كلامِ الزَّجاجِ لجَرْيه على القَواعِدِ، وكأنه يريدُ بذلك أنَّ تَوافقَ النعتِ الحقيقيّ ومنْعوتِه في التّعريفِ والتّنكير أمرٌ لازمٌ، بخلافِ البَدل، فجَعْلُ الصفاتِ المعرّفةِ نُعوتاً للاسمِ الشّريفِ، والصفةِ التي إضافَتُها غيرُ محضَةٍ بَدلاً جارٍ على هذه القاعدةِ المقرّرَةِ، فلا نُبوَّ فيه.

قلتُ: لكنه غيرُ جارٍ على قاعدةٍ أُخرَى وهي تَقدمُ[5] النعتِ على البَدل عندَ الاجتماع، لأنَّ النعتَ كالجُزءِ منَ المَتبُوعِ، والبدلَ ليس كذلك من حيثُ هو كالمستقلِّ [وعلى][6] هذا فإذا جُعِلَ "شَديد العقابِ" بدَلاً بعدَ الصفةِ المتقدّمةِ وبعدَه صفةٌ أخرَى، وهي: "ذِي الطُّولِ" صارَ البدلُ بينَ صفتين، فدخَلَ ما هو كالأجنَبي بينَ شيئين هما كالجزءَيْن، فجاء النُّبوُّ. ويدلُّ على أنَّ "ذي الطُّولِ" صفةٌ قولُه: "بينَ الصّفاتِ". وقال بعضُ الأفاضلِ: يجوزُ أن يكونَ سببُ النّبوّ أنَّ النكرة المُبدَلَةَ من المعرفةِ لا تَجيءُ إلا موصوفةً، وتوَسَّطَ هذا بينَ الصفاتِ متقدمةً عليه ومتأخِّرَةً عنه[7] واعتَرَضَهُ اليَمني بأنَّه لَو كانَ وجهُ النُبوّ ما ذكَرَه منْ أنَّ النكرةَ المبدَلَةَ منَ المعرفةِ لا تجيءُ إلا موصوفةً مطلَقاً لما كانَ للتّقييد بقوله: بينَ الصفاتِ فائدةٌ، لأنَّ النكرةَ لا تُبدَلُ منَ المعرفَةِ إلا موصوفةً سواءٌ كانتْ بينَ الصفاتِ أو لَمْ تكنْ، وأيضاً فقد ذكرَ المصنفُ، يعني الزَّمخْشري، بعدُ أنَّ الكلَّ أبدالٌ معَ أنَّ هذه النكرةَ لَمْ تُوصف إذ

---

(1) الكشاف 3: 412.

(2) البحر 7: 448.

(3) جـ: أربع مناقشات.

(4) من جـ.

(5) جـ: تقديم.

(6) الأصل: على.

(7) سقط "ومتأخرة عنه" من جـ.

ذاكَ. هذا علَى أنَّ أبا عَليٍّ [جوَّزَ تَركَ وَصفِ][1] المبدلَةِ منَ المعرفةِ إذا استُفِيدَ منَ البدَلِ ما ليس في المبدَلِ منه كقولِه[2]:

فلاَ وأبيكَ خَيْرٌ منكَ إنِّي *** لَيؤْذِيَنِي التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ

وبعضُهم قال: إنما يلزَمُ وصفُ النَّكرةِ إذا أُبدلَتْ منَ المعرفَةِ في بَدلِ الكلِّ ثم[3] قال اليَمنِي: وأنا أقولُ: يحتَمِلُ أنْ يكون وجهُ النبوِّ هو أنَّ هذه النكرةَ لو كانتْ بدَلاً فقط لكان المبدَلُ منه، وهو المتْبُوعُ، في حكْمِ المنَحَّى، ولَمّا كان ما قبلَه وما بعدَه صفاتٍ لزِمَ ألا يكونَ في حكْمِ المنَحَّى، وأيضاً فكونُه بدَلاً يقتَضِي أنْ يكونَ هو المقصودَ بما نُسِبَ[4] إلى المتْبُوع دونَه، وكون ما بعدَه وما قبلَه صفاتٍ يَقتضِي كونَ المتْبوعِ هو المقصودَ دونَه، أو نقولُ: لو كان/ 491 بَدلاً والبَدلُ في حكْمِ تكريرِ العامِلِ، لكانَ معَ عامِلِه أجنبياً بينَ الصفاتِ إلى هنا كلامُ اليَمني.

وإنَّما وقفتُ عليه بشَهْرِ نَهْرَاوَلَة بعدَ أنْ كنتُ قَرَّرتُ ما تَقَدَّمَ عندَ قراءَةِ هذا المحلِّ عليَّ بالقاهرةِ في سنة [ثمانِيَ][5] عَشْرَةَ والله الموفقُ.

المناقَشَةُ الثانية تلحينُ الزّمخشَري في قوله: لَمّا صُودِفَ بينَ [هؤلاء][6] المعارفِ هذه النكرةُ الواحِدَةُ فقد آذنَتْ أنّها كلَّها أبدالٌ مِنْ جِهَةِ أنَّ قولَ القائِل: لَمّا قامَ زيدٌ فقد قامَ عمرٌو تَركيبٌ غيرُ عربيٍّ. وهيَ مناقَشَةٌ مندَفِعَةٌ، لأنّا[7] لا نُسَلِّمُ أنَّ مثلَ ذلك لَحنٌ بناءً على ما ذَهَبَ إليه ابنُ مالِكٍ[8] مِن جوازِ اقترانِ جوابِ لَمّا بالفاءِ في الاسميةِ[9]، وهذا مثلُه، أوْ أوْلَى

---

(1) الأصل: وصف ترك.

(2) البيت منسوب لشمير بن الحارث الضبي انظره في نوادر أبي زيد ص124 المقرب 1: 245 وشرح الجمل لابن عصفور 1: 286 والخزانة 2: 362-365 ونتائج التحصيل ص522.

(3) سقطت من جـ.

(4) جـ: ينسب.

(5) الأصل: ثمان.

(6) الأصل هذه وسيأتي فيما بعد: هؤلاء عنده.

(7) جـ: بأنا.

(8) التسهيل ص: 241.

(9) جـ: وبالاسمية.

منه. سلَّمنا أنَّ جوابَها لا يقتَرِنُ بالفاء، لكنْ لا نُسَلِّمُ أنَّ قولَه: فقد[1] آذنتْ هو الجوابُ؛ بلْ هو دليلُ جوابٍ محذوفٍ، والتقديرُ: لَمّا صُودِفتْ هذه النكرةُ الواحدةُ بينَ هؤلاءِ المعارفِ نبَا هذا القولُ عنِ الصّوابِ سلَّمنا أنَّ الجوابَ مذكورٌ، لكنْ لا نُسلِّمُ أنَّ قَد حرفٌ دخلَ على الجوابِ مقرُوناً بالفاء؛ بلِ الجوابُ هو قولُه: آذنتْ. وقدْ: اسمٌ بمعنَى حسبُ، وفاؤُها كفاءِ فقطُ، أيْ: لَمّا صُودِفتْ هذه النكرةُ الواحدةُ فحسبُ آذنتْ هذه المصادفةُ بأنَّ الكلَّ أبدالٌ.

المناقشةُ الثالثةُ: إنه يلْزَمُ على إعرابِ هذه التوابعِ أبدالاً تكريرُ البَدلِ، وهو ليس بدَلَ البَداءِ[2]. قال أبو حيانَ[3]: ولا أعرفُ في جَوازِه، أوْ منْعِه نصّاً عنْ أحدٍ من النحويّينَ، إلا أنَّ في كلام بعضِ أصحابِنا ما يدلُّ على المنْعِ. ومثلُ هذا لا ينهَضُ ردّاً على الزّمخْشري. وفي كلامِ ابنِ الحاجِبِ[4] ما يَقتضي الجَوازَ.

المناقَشَةُ الرابعةُ: إنَّ التفاعيلَ جمعُ تَفعال أو تَفْعول أو تَفعيلٍ، وليس شيءٌ منها مَعدُوداً منَ أجزاء العَرُوضِ، فإنَّ أجزاءَه مُنْحَصِرَةٌ ليس فيها شيءٌ من هذه الأوزانِ فصوابُه أنْ يقولَ: أجزاؤُها كلُّها على مستفعِلن، وهذه مَناقشةٌ واهيةٌ، فإنَّ التفاعيلَ عندَ العَروضِيّ جمعٌ لتفعيلٍ، لا باعتبارِ أنَّ لفظَ المُفرَدِ يُوزَنَ به؛ بلْ باعتبارِ أنه اسمٌ موضوعٌ للفظ خاصّ يوزَنُ به ما يُماثِلُه في مطلَقِ الحَرَكاتِ والسَّكناتِ فالتَّفاعيلُ بمنزلَة قولك: الأَجزَاءُ، فكَما أنَّ مفرَد الأَجزاءِ جزءٌ، وهو اسمٌ للَفظِ المَوْزُون به، كذلك[5] مفردُ التّفاعيل تَفعيلٌ، وهو اسمٌ لمفهومِ الجُزءِ عندَهم لا شيءَ يُوزَنُ بلفظِه، ففَعولُن مثلا يُطلَقُ عليه جزءٌ، وتَفعيلٌ سمّاه بذلك الخَليلُ واضِعُ هذا الفنِّ. وأنا أعجبُ لمثلِ الشّيخ أبي حيانَ كيفَ وقعَ في مثْلِ هذا؟

قال: في جَعْلِه بدَلاً وحدَه منْ بين الصّفاتِ نبوٌّ ظاهِرٌ.

أقول: إنما قالَ بينَ الصفاتِ كما نَقلناه أولاً، ولَمْ يقلْ مِنْ بينِ الصفاتِ، بإدخالِ مِن على بَيْنَ، وبينَ العبارتيْنِ فرقٌ لا يَخفَى عليك.

---

(1) جـ: لقد.

(2) جـ: النداء.

(3) انظر البحر 7: 448.

(4) انظر الأمالي 1: 58.

(5) جـ: فكذلك.

قال: ومنْ ذلك قولُ الجاحِظِ[1] في بيتِ الأَعْشَى[2]:

ولَستَ بالأكثرِ منْهُم حَصَى

أقولُ: هذا صدرُ بيتٍ والعجزُ:

وإنّما العِزَّةُ لِلْكاثِرِ

الحصَى: العددُ، قالُوا: أكثرُ[3] منهم حصَى أيْ: عَدداً والعِزّةُ: خلافُ الذِّلةِ، والعِزَّةُ أيضاً القوةُ والغَلبة، وبهذا المعنَى فسرَّه الجَوْهَرِيُّ[4] في البيتِ المذكورِ ولا مانِعَ منْ جعلِها بالمعنَى الأولِ والتَّكاثُر هنا: الكثيرُ كذا في الصّحاحِ[5].

قلت: وقد يُجعلُ اسمَ فاعلٍ من قولِك: كثَرتُهُم[6] إذا غلَبتَهُم في الكَثْرَةِ.

قال: أو معرِفَةٌ ومِنْ متعلقةٌ بأكثر منكَّراً محذوفاً.

أقول: يلزَمُ عليه إبدالُ النكرةِ غيرِ الْمَوْصُوفةِ منَ المعرفَةِ وقدْ عَرَفتَ ما فيه

قال: أو بالمذكورِ على أنها بمنزلَتِها/ 492 في قولك: أنت منْهُم الفارِسُ البطَلُ، أي أنتَ مِن بَيْنهم.

أقول: يعنِي أنَّ مِنْ في البيت ليستِ الْجارَّةَ للمفضُولِ كما في قولك: زيدٌ أحسنُ مِنَ القمرِ، فلا يمتَنِعُ[7] حينئذٍ الجمعُ بينَها وبينَ اسمِ التَّفضيل بأَلْ.

---

(1) هو أبو عثمان عمرو بن محبوب ولد بالبصرة، كان جده زنجيا أسود، كان غزير العلم واسع الاطلاع، مذهبه اعتزالي وآثاره كثيرة ومتنوعة أهمها: كتاب الحيوان، والبيان والتبيين، والبخلاء توفي سنة 255هـ. انظر تاريخ بغداد 12: 112-220 ووفيات الأعيان 3: 470-475.

(2) ديوانه ص193 وشرح الكافية الشافية ص1135 والمغني 744 وابن عقيل 3: 180 والسيوطي ص902 والخزانة 3: 489.

(3) جـ: يقال نحن أكثر.

(4) انظر (عزز).

(5) انظر (عزز).

(6) جـ: كُثر بهمْ وفي اللسان (كثر): كاثرتهمْ وهو الصواب.

(7) جـ: يمنع.

قال: وقولُ بعضِهم: إنّها متعلِّقةٌ بليسَ قد يُرَدُّ بأنها لا تدلُّ على الحَدثِ عندَ مَنْ قال في أخواتِها بأنّها تدلُّ عليه.

أقول: ليس لهذا الظرفِ مفهومُ مخالَفةٍ حتّى يكونَ المعنَى إنها تدلُّ على[1] الحدَثِ عندَ مَنْ لَمْ يقُلْ في أخواتها إنّها تدلُّ عليه، فإنَّ هذا قولٌ لا وُجودَ له، وإنما [هما][2] قولان: أحدهما أنَّ أخواتِ ليس دالةٌ على الحدثِ. الثاني أنها ليست دالةً عليه، وأمّا ليس فلا دِلالَةَ لها عليه قولاً واحداً.

فإن قلتَ: فما فائدةُ التّقييد إذاً؟

قلت: التّنبيهُ على انتفاءِ تعليقِ الظَّرفِ بليس عندَ منْ لا يقولُ بأنَّ أخواتِها تدلُّ على الحدَثِ مِن بابِ الأَوْلَى، فهو مفهومُ موافقَةٍ.

قال: ومنَ الوَهْمِ في الثاني قولُ مكّيّ[3] في قراءَةِ ابنِ أبي عَبلَةَ ﴿ فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾[4] بالنَّصبِ: إنَّ قلبَه تمييزٌ، والصوابُ أنه مُشبّهٌ بالمفعولِ به.

أقول: ويكونُ آثمٌ على هذا صفةً مشبَّهةً مما جاء على فاعِلٍ كقولِه[5]:

مِنْ صَديقٍ أو أخِي ثِقَةٍ *** أوْ عَدُوٍّ شاحِطٍ دارَا

واعتِراضُ المصنِّفِ إنّما [يتأتّى][6] على قولِ البَصريّين[7] ومَنْ وافقَهم، وأما الكوفيُّون فيُجوزُونَ وقوعَ التّمييزِ معرِفةً فِي مثلِ ذلك، فلعلَّ مكّياً قَصدَ التخريجَ على مذْهَبِهِمْ.

---

(1) سقط حتى إنها تدلّ من جـ.

(2) الأصل: هو.

(3) كذا والصواب أن مكيا لم يقل بذلك وإنما نقل هذا القول عن أبي حاتم وعقب عليه بقوله: وهو بعيد انظر مشكل إعراب القرآن ص146.

(4) البقرة: 283 وانظر قراءة ابن أبي عبلة في البحر 2: 357.

(5) تقدم تخريجه في ص 216.

(6) الأصل: يأتي.

(7) انظر رأيهم في البحر 2: 357.

قال: وقولُ الخليلِ[1] والأخفشِ والمازنيّ في: إيّايَ، وإياكَ، وإياهُ: إن "إيا" ضميرٌ أُضيف لضميرٍ، فحكَمُوا للضميرِ بالحكْمِ الذي لا يكونُ إلا للنكراتِ، وهو الإضافةُ.

أقول: الظاهرُ أنَّ هؤلاءِ لمْ يقولُوا ذلك وَهْماً لذُهولِهم عنْ هذه القاعدَة، وكيفَ يُظَنُّ بأمثالِ هؤلاءِ الأئمةِ الأكابرِ مثلُ هذا الوَهْمِ؟ ولعلَّ مذهَبَهُم جوازُ إضافَةِ المعرفَةِ معَ بقائِها على ما هيَ من التَّعريفِ، ولا يَتَحاشَوْنَ مِن اجتماعِ تَعريفينِ على الكَلمةِ من جهتيْنِ[2] مختلفتَيْنِ[3]، فهذا يُمكنُ أنْ يكونَ مذهَباً لهم، وإنْ كان محلَّ نظرٍ.

قال: نعَمْ يَصحُّ أنْ يقالَ: إنهُ خبرٌ لِلاَمَعَ اسمِها[4]، فإنَّهما في موضع رفْعٍ بالابتداءِ عندَ سيبويْهِ[5].

أقول: كيفَ تُجعلُ الكلمتانِ معاً مبتدأً، معَ أنَّ تعريفَ المبتدإِ غيرُ صادِقٍ عليهما؟ إذ هو اسمٌ مجرَّدٌ عنِ العواملِ اللَّفظيةِ غيرِ الزّائدَةِ مُسْنَداً إليه، أوْ صفةٌ مُعتَمِدَةٌ على نِفْيٍ، أو استفهامٍ، رافعةً لظاهرٍ، أوْ ضميرٍ منفصلٍ. وليس مجموعُ لا إلَه اسماً مجرَّداً، ولا صفةً مُعتَمدَة إلى آخرِه.

قال: وأما لا رَجلَ ظريفاً بالنّصب فإنَّه عندَ سيبويْهِ[6] مثلُ: يا زيدُ الفاضلُ بالرّفع.

أقول: يعني أنَّ حركَةَ التّابعِ فيه إعرابيةٌ محمولَةٌ على لفظ الأولِ منْ جهةِ أنَّ حركة المنادى أشبهت حركة المعرَب من حيث العروضُ، فجعلت حركة التابع و إن كان معربا، مماثِلَةً لها[7] في الصُّورَةِ. وقد وقفتُ مِن مدة طويلةٍ في شَرْحِ الكافيةِ للشيْخِ تاج الدينِ التَّبريزي[8] على استشكالِ ذلك بأنَّ الحركةَ الإعرابيةَ إنما تَحدثُ بعامِلٍ، ولا عامِلَ هنا يمكنُ

---

(1) انظر رأيهم في شرح الكافية للرضي 2: 12.

(2) جـ: وجهين.

(3) جـ: مختلفين.

(4) الحديث عن قوله تعالى ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ الصافات 35 ومحمد: 19.

(5) الكتاب 2: 274.

(6) الكتاب 1: 288.

(7) سقطت من جـ.

(8) هو علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي. قرأ النحو على ركن الدين الاسترابادي والركن الحديثي والأصول على الشيرازي، وهو عالم كبير مشهور في العربية من مؤلفاته شرحه على كافية ابن الحاجب توفي سنة 746هـ. انظر الدرر الكامنة 3: 72-74 والبغية 2: 171 وبروكلمان 5: 324.

إحدائه للرّفعِ ضرورةَ أنَّ المتبوعَ، وهو المنادَى، مفعولٌ به فإنّما يتسلَّطُ عليه عامِلُ النّصبِ، وهو إشكالٌ منقَدِحٌ، وقد مرَّ في حرفِ الهمزةِ[1].

قال: وَيُشْكِلُ على ذلك أنَّ البَدلَ لا يصلُحُ هنا لحلُولِه محلَّ الأوّلِ.

أقول: إنما يتمُّ هذا الإشكالُ أنْ لَوْ كان هذا أمراً لابدَّ من اعتبارِه في البدَلِ، ونحنُ نراهُ يتخلَّفُ كما أسلفناه في نحو: فَتَنَتْ هندٌ حسنٌ لها، وأكلتُ الأرغفةَ جزْءاً منها.

قال: وقد يجابُ بأنه بدلٌ من الاسمِ معَ لا فإنّهما كالشيءِ الواحدِ، ويصحُّ أنْ يخلُفهُما، ولكن يُذكرُ الخبرُ/ 493 حينئذٍ، فيقال: اللهُ مَوْجودٌ.

أقول: هذا لا يَصلُحُ أنْ يكونَ جواباً، لأنهم قالُوا: المرتفِعْ بدلٌ منْ محلِّ اسمِ لا، ولم يقولُوا: بدلٌ من مجموعِ لا واسمِها. وعلى تقديرِ التَّسليمِ، لأنَّهم أرَادوا ذلك وتَجوَّزُوا من حيثُ إطلاقُ الجزءِ وإرادةُ الكلِّ، فما هذا البدلُ من الأقسامِ المذْكورَةِ في بابِ البَدلِ؟

وقد تكلّمَ القاضِي محبُّ الدينِ ناظرُ الجيشِ[2] في شَرْحِ التَّسهيلِ على إعرابِ هذه الكلمة الشَّريفَة بكلامٍ حسَنٍ اخترتُ إيرادَه هنا بُرمَّته، وإن كانَ فيه طولٌ لاشتِمالِه على فَوائِدَ جَمّةٍ

قال: اعلمْ أنَّ الاسمَ المعظمَ في هذا التركيبِ يُرفعُ وهو الكثيرُ، ولمْ يأتِ في القرآن العَزيزِ غيرُه، وقد يُنصبُ، أمَّا إذا رُفِعَ فالأقوالُ فيه [للنّاس][3] على اختِلافِ إعرابهمْ خمسةٌ، منها: قولانِ مُعتَبَران، وثلاثة أقوالٍ لا معوَّلَ على شيءٍ منها.

أما القَولانِ المعتَبران فأنْ يَكونَ على البَدليةِ، وأنْ يكونَ على الخبريةِ، أمَّا القولُ بالبدليةِ فهوُ المشهورُ الجاري على ألسنةِ المُعربينَ، وهو رأيُ ابنِ مالِكٍ[4]، فإنه قال لَمَّا تكلَّمَ

---

(1) انظر 8 من الأصل.

(2) هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي محب الدين، تتلمذ على يد أبي حيان وتاج التبريزي، مهر في العربية له شرح على التلخيص وعلى التسهيل توفي سنة 778هـ انظر الدرر الكامنة 4: 290-291 والبغية 1: 275 وبروكلمان 5: 277.

(3) من جـ.

(4) انظر التسهيل بشرح ابن عقيل 1: 341.

على حذفِ خَبرِ لا العاملةِ عملَ إنَّ: وأكثرُ ما يَحذِفُه[1] الحِجازيُّون معَ لا[2] نحو﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[3]. وهذا الكلامُ منه يدلُّ على أنَّ رفعَ الاسمِ المعظَّمِ ليس على الخَبريةِ، وحينئذٍ يتعيَّنُ كونُه على البَدليةِ، ثمَّ الأقربُ أنَّ البدلَ من الضميرِ المستَتِرِ في الخبَرِ المُقدَّرِ، وقد قيل بأنه بدلٌ مِنْ اسمِ لا باعتبارِ عمَلِ الابتداءِ، يعنِي باعتبارِ محلِّ الاسم قبلَ دخُولِ لا، وإنَّما كانَ القولُ بالبدلِ منَ الضميرِ المستَتِرِ أولَى، لأن الإبدالَ من الأقربِ أولَى من الإبدالِ من الأبعَدِ، ولأنه [لا داعيةَ إلى الإتباعِ][4] باعتبارِ المَحلِّ مع إمكانِ الإتباعِ باعتبارِ اللَّفظِ، ثمَّ البدلُ إنْ كان من الضميرِ المستكِنِّ في الخبرِ كانَ البدلُ فيه نظيرَ البَدلِ في نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، لأنَّ البدَلَ في المسألتيْنِ باعتبارِ اللَّفظِ، وإنْ كانَ من الاسمِ[5] كانَ البدلُ فيه نظيرَ البدَلِ في نحو: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ، لأنَّ البدلَ في المسألتيْنِ باعتبارِ المحلِّ. وقدِ استَشْكلَ الناسُ البدَلَ فيما ذكَرنا. أمّا في نحو: ما قام أحدٌ إلا زيد، فمِنْ جهتيْنِ: إحداهما أنَّه بدلُ بعضٍ، وليس ثَمَّ ضميرٌ يعودُ على المبدَلِ منه. الثانيةُ أنَّ بينَهما مخالَفة، فإنَّ المُبْدلَ موجَبٌ، والمبدَلَ منه مَنفِيٌّ. وقَد أُجيبَ عنِ الأولِ بأنَّ إلاَّ وما بعدَها من تَمامِ الكلامِ الأولِ، وإلا قرينةٌ مُفهِمَةٌ أنَّ الثاني[6] كان يَتناوَلُه الأولُ، فمَعلومٌ أنه بعضُه فلا يَحتاجُ إلى رابطٍ، بخلافِ: قَبضتُ المالَ بعْضَه، وعن الثاني بأنَّه بدلٌ منَ الأولِ في عملِ العامِلِ فيه، وتخالُفُهما بالنَّفي والإيجابِ لا يمنَعُ البَدلِيةَ، لأنَّ مذهبَ البَدلِ أن يُجعَلَ الأولُ كأنه لمْ يذكَرْ، والثاني في موضِعِه. وقد قال ابنُ الضَّائِعِ[7]: اعلَمْ أنَّ البدَلَ في الاستثناءِ إنَّما المُراعَى فيه وقُوعُه مكانَ المبدَلِ منه، فإذا قلتَ: ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ

---

(1) جـ: يحذف.

(2) سقطت من جـ.

(3) الصافات: 35، ومحمد: 19.

(4) الأصل: داعية إلى اتباع.

(5) جـ: اسم.

(6) جـ: أن الثاني قد.

(7) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن. قال ابن الزبير: بلغ الغاية في النحو، ولازم الشلوبين وفاق أصحابه، وله في مشكلات الكتاب عجائب، كما أن له شرحاً على جمل الزجاجي والكتاب. توفي سنة 680هـ. انظر إشارة التعيين ص235 والبغية 2: 204.

فإلا زيدٌ هو البَدلُ، وهو الذي يَقعُ في موضعِ أحدٍ، فليس زيدٌ وحدَه بدلاً من أحدٍ. [قال][1] وإلا زيدٌ هو الأحدُ الذي نَفيتَ عنه القيامَ، فإلا زيدٌ بيانٌ للأحدِ الذي عنيتَ ثم قال بعدَ ذلك: فعلَى هذا البدلُ في الاستثناءِ أشبَهُ ببدلِ الشّيْءِ مِنَ الشّيءِ مِنْ بدلِ البعضِ منَ الكلِّ. وقال في موضعٍ آخرَ: لو قيل: إنَّ البدَلَ في الاستثناءِ قسمٌ على حِدَتِه ليس منْ تلك الأبدالِ التي تَبيَّنتَ[2] في غيرِ الاستثناءِ لكانَ وَجهاً، وهو الحقُّ انتهى.

وأمّا في[3] نحو: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ فوجْهُ الإشكالِ فيه أنَّ زيداً بدلٌ منْ أحدٍ، وأنتَ لا يُمكِنُك أنْ تُحِلَّه محلَّه. وقد أجابَ الشَّلَوْبينُ عن ذلك بأن هذا الكلامَ إنَّما هُوَ/ 494 على تَوَهّم: ما فيها أحدٌ إلا زيدٌ؛ إذِ المعنَى واحِدٌ، وهذا[4] يمكنُ فيه الإحلالُ بأنْ تقول: ما فيها إلا زيدٌ. انتهى، وهو جوابٌ حسَنٌ، هذا كلامُ ناظِرِ الجَيشِ.

قلتُ: وعلى قوْلِ الشلوبينَ تكونُ كلمة الحقّ على معنًى لا يستَحِقُّ العبادَةَ أحَدٌ إلا اللهُ، وهذا يمكِنُ فيه إحلالُ البَدلِ محلَّ المبدَلِ منه بأنْ تقولَ: لا يستَحِقُّ العبادَةَ إلا اللهُ، أو المعنَى: ما يكونُ في الوجودِ إلَه إلاّ اللهُ، فيمكِنُ الإحلالُ أيضاً.

عادَ الكلامُ إلى نقلِ ما بَقِيَ مِن عبارَة ناظِرِ الجَيْشِ قال: ولابنِ عُصْفُورٍ في هذه المسألَةِ كلامٌ كأنه ادَّعَى عدمَ تقرير السؤالِ مِنْ أصْله وقرَّرَ هو الكلامَ في المسألَةِ على وَجهٍ آخرَ كأنه يَقصدُ الردَّ على الشَّلَوْبينَ، وقد ذكَرتُ ذلك في بابِ المستَثنَى منْ هذا الكتابِ، ونبَّهتُ على أنَّ كلامَ ابنِ عُصفور في المسألَةِ المذكورةِ غيرُ ظاهرٍ فلْيَتأملْه[5] الواقِفُ عليه.

وأما القولُ بالخَبريةِ فقد[6] قالَ به جماعة، ويظهر لي أنه أرجحُ منَ القولِ بالبدليةِ. وقد ضَعَّفَ القولَ بالخبريةِ ثلاثةُ أمورٍ[7]، [وهِي][8] أنه يلزَمُ مِن القولِ بذلِك كونُ خَبرِ لا

---

(1) الأصل: قالوا والقول دائما لابن الضائع.

(2) جـ الذي بينت.

(3) سقطت من جـ.

(4) بعده في جـ: لا.

(5) جـ: فليتأمل.

(6) سقط حتى بالخبرية من جـ.

(7) جـ: وجوه.

(8) الأصل: و د: وهو.

مَعرفَةً، ولا لا[تعملُ][1] في المعارفِ، وأنَّ الاسمَ المعظَّمَ مستثنًى، والمستَثنَى لا يَصِحُّ انْ يكونَ خبَراً عنِ المستَثنَى منه، لأنه لَمْ يُذْكَرْ إلا ليُبيَّنَ به ما قُصِدَ بالمستثنَى منه[2] وأنَّ اسمَ لاَ عامٌّ والاسمَ المعظَّمَ خاصٌّ، والخاصُّ لا يكونُ خبَراً عن العامِّ، لا يقالُ الحيوانُ إنسانٌ. والجوابُ عنْ هذه الأمورِ: أمَّا الأولُ فهو أنكَ قد عَرَفتَ انَّ مذْهَبَ سيبويْهِ[3] أنَّ لاَ حالَ تركيبِ الاسمِ معها لا عملَ لها في الخَبرِ وأنه حينئذٍ مرفوعٌ بما كانَ مرفُوعاً به قبلَ دخولِ لاَ، وقد علَّلَ ذلك بأن شبَهَها بإنَّ ضَعُفَ لَمَّا[4] رُكِّبتْ، وصارتْ كجزْءِ كلمةٍ، وجزءُ الكَلمةِ لا يَعملُ. ومقتَضَى هذا أن يَبطُلَ عمَلُها في الاسمِ والخبَرِ، لكنْ أُبقيَ عملُها في أقرَبِ المعمولين، وجُعِلَتْ هي ومعمولُها بمنزلَةِ مبتدإٍ، والخبرُ على ما كانَ عليه معَ التَّجرُّدِ، وإذا كانَ كذلك لَمْ يثبتْ عملُ لاَ في المعرفَةِ. وأمّا الثاني فلا نُسلِّمُ أنَّ اسمَ لاَ هو المستَثنَى منه، وذلك لأنَّ الاسمَ المعظَّمَ إذا كانَ خبَراً كانَ الاستثناءُ مفرَّغاً، والمفرَّغ هو الذي لَمْ يكُنِ المستَثنَى منه فيه مذكُوراً، نَعَم الاستثناءُ فيه إنَّما هو منْ شيءٍ مقدَّرٍ لِصحَّةِ المعنَى، ولا اعتدادَ بذلك المقدَّرِ لَفْظاً، ولا خلافَ يُعلَمُ في [نحوِ][5] ما زيدٌ إلا قائِمٌ. إنَّ "قائمٌ" خبرٌ عن زَيْدٍ، ولا شكَّ أنَّ زيداً فاعلٌ في قولِنا: ما قامَ إلاّ زَيدٌ معَ أنه مستثنًى من مُقَدَّرٍ [في المعنَى التقديرُ: ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ، فعلَى هذا لا مُنافَاةَ بينَ كونِ الاسمِ المعظَّمِ خبَراً عن اسمٍ قبلَه وبينَ كونِه مستثنًى من مُقدَّرٍ][6] إذ جعلُه خبَراً منظورٌ فيه إلى جانبِ اللَّفظِ، وجعلُه مستثنًى منظورٌ فيه إلى جانِبِ المعنَى. وأما الثالثُ فهوَ أنْ يقالَ: قولُكُم: إنَّ الخاصَّ لا يكونُ خبَراً عنِ العامِّ مُسلَّمٌ، لكنْ في ﴿ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ لَمْ يُخبَرْ بخاصٍّ عن عامٍّ، لأنَّ العمومَ منفيٌّ، والكلامُ إنما سيق لنَفيِ العُمومِ وتَخصيصِ الخَبَرِ المذكورِ بواحِدٍ مِن أفرادِ ما دلَّ عليه اللفظُ العامُّ. وأما الأقوالُ الثلاثة الأُخَرُ، فأحدُها

---

(1) الأصل و د: يعمل.

(2) سقطت من جـ.

(3) انظر الكتاب 2: 274.

(4) جـ: حتى.

(5) من جـ.

(6) من جـ و د.

أنَّ "إلاّ ليستْ أداةَ استثناءٍ، وإنَّما هي بمعنَى غير، وهي معَ الاسمِ المعظَّمِ صفة لاسمِ "لاَ باعتبارِ المحلِّ ذكَرَ ذلك الشيخُ عبدُ القاهرِ الجُرجانِي عنْ بعضِهم، والتقديرُ على هذا: لا إلَه غيرُ اللهِ في الوُجودِ. وقد وقفتُ على كلامٍ لبعضِ العلماءِ في تقريرِ ذلك ووجدتُهُ قد أطالَ ومزَجَ كلامَ غيرِ النّحاةِ بكلامِ النحاةِ، وذكرَ مباحثَ مدخُولةً فأضْربتُ[1] عن ذكرِه، ولا شكَّ [أن][2] القولَ بأنَّ "إلاّ في هذا التركيبِ بمعنَى غير ليسَ له مانعٌ يمنَعُه من جِهةِ الصّناعَةِ النحويةِ، وإنما يَمْتَنِعُ من حيثُ المعنَى، وذلك أنَّ المقصودَ من هذا الكلامِ أمران: نفيُ الإلهيةِ عن غيرِ اللهِ تعالى، وإثباتُ الإلهيةِ للهِ سبحانه وتعالى، وهذا إنَّما يَتمُّ إذا كانت "إلاّ فيه للاستثناءِ، لأنّنا نَستفيدُ النَّفيَ والإثباتَ بالمنطُوق، وأما[3] إذا كانت/ 495 إلا بمعنَى غير، فلا يُفيدُ الكلامُ بمنْطُوقِه إلا نفيَ الإلهية عنْ غيرِ اللهِ سبحانه[4]، وأمّا إثباتُ الإلهيةِ للهِ سبحانه وتعالى فلا يفيدُه التّركيبُ المذكورُ حينئذٍ.

فإن قيل: يستفادُ ذلك بالمفهومِ.

قلنا: أينَ دِلالة المفهومِ مِن دلالةِ المنْطوقِ؟ ثم هذا المفهومُ إنْ كانَ مفهومَ لَقَبٍ فلا عِبرَة به؛ إذ لم يقلْ به إلا الدّقاقُ[5]، وإنْ كان مَفهومَ صفةٍ، فقد عُرِفَ[6] في أُصولِ الفِقهِ أنه غيرُ مُجْمَع على ثبوتِه، فقد تَبيَّنَ ضَعفُ هذا القولِ لا محالَةَ. والقولُ الثاني ويُنْسَبُ إلى الإمامِ الزَّمخشَريّ[7]: أنَّ لا إلَه في مَوْضِعِ الخَبرِ، وإلاَّ اللهُ في موضِعِ المُبتَدإِ وقد قرَّرَ ذلك تقريراً[8] للنَّظرِ فيه مَجالٌ، ولا يَخفَى ضعفُ هذا القولِ، وأنه[9] يَلزَمُ منهُ أنَّ الخبَرَ يُبنَى مع "لاَ وهي لا

---

(1) جـ: فأعرضت.

(2) الأصل: بأن.

(3) جـ: لأنا أما.

(4) بعده في جـ: وتعالى.

(5) هو أبو علي الحسن بن علي بن محمد الأستاذ الدقاق وهو إمام وقته برع في الفقه أخذ عنه جماعة منهم الفنشري وأبو سهل الرازي توفي سنة 405هـ انظر مفتاح السعادة 2: 95، 291، 292.

(6) جـ: عرفت.

(7) لم يرد الرأي المنسوب إليه في الكشاف والمفصل.

(8) جـ: بتقرير.

(9) جـ: فإنه.

يُبنَى معها إلا المُبتدأُ، ثمَّ لوْ كانَ الأمرُ كذلك لَمْ يَجُزْ نصبُ الاسمِ المعظَّمِ في هذا التركيبِ، وقد جوَّزُوه[1]، كما سيأتي. والقولُ الثالثُ أنَّ الاسمَ المعظَّمَ مَرفوعٌ بإله كما [يُرفَعُ][2] الاسمُ بالصّفةِ في قولنا: أقائِمٌ الزيدان؟ فيكونُ المرفوعُ قد أغنَى عن الخَبرِ، وقد قُرِّرَ ذلك بأنَّ إلهاً بمعنَى مألُوهٍ، منَ ألِهَ، أي: عبَدَ، فيكونُ الاسمُ المعظَّمُ مرْفُوعاً على أنه مفعولٌ أُقِيمُ مُقامَ الفاعِلِ، فاستُغْنِي[3] به عنِ الخَبَرِ، كما في نحو قولِنا: ما مَضرُوبٌ العُمَرَان. وضَعْفُ هذا القولِ غيرُ خَفيٍّ، لأن إلهاً ليس وَصْفاً، فلا يَستحِقُّ عَملاً، ثمَّ لَوْ كانَ إلهٌ عامِلاً الرَّفعَ فيما يليهِ لوَجَبَ إعرابُه وتَنوينُه، لأنَّه مُطوَّلٌ[4] إذ ذاك. وقد أجابَ بعضُ الفُضلاءِ عن هذا بأنَّ بعضَ النّحاةِ يُجيزُ حذفَ التَّنوينِ من مِثْلِ ذلك وعليه يُحْمَلُ ﴿ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾[5]، و ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾[6]. وفي هذا الجوابِ نَظَرٌ، لأنَّ الذي يُجيزُ حذفَ التّنوينِ في مثلِ ذلك يُجيزُ إثباتَه أيضاً، ولا نعلَمُ[7] أحداً أجازَ التّنوين في ﴿ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ هذا آخرُ الكلامِ[8] على تَوْجِيهِ الرَّفْعِ.

وأما النّصبُ فقد ذكرُوا له تَوجيهيْنِ: أحدُهما أنْ يكونَ على الاستثناءِ من الضّميرِ المستكِنِّ في الخَبرِ المقدَّرِ. الثاني أنْ يكونَ إلا اللهَ صفةً لاسم لا أما كونُه صفةً فهو لا يكونُ إلاَّ إنْ كانتْ إلاَ بمعنَى غير وقد عرَفتَ أنَّ الأمرَ إذا كانَ كذلك لا يكونُ الكلامُ دالاً بمنطُوقِه على إثباتِ الإلهيةِ لله تعالَى، والمقصودُ الأعظمُ هو إثباتُ الإلهيةِ للهِ تعالى بعدَ نَفْيِ الإلهيةِ عن غيرِه، وعلى هذا يمتَنعُ هذا التوجيهُ، أعني كونَ إلا اللهَ صفةً لاسمِ لا.

---

(1) جـ: وقد جوزه.

(2) الأصل: يرتفع.

(3) جـ: واستغنى.

(4) جـ: معلول.

(5) الأنفال: 48.

(6) يوسف: 92 وبعده في جـ: اليوم.

(7) بعده في جـ: أن.

(8) سقط آخر الكلام من جـ.

وأمَّا التوجيهُ الأولُ فقالوا فيه: لَمْ يُرَجَّحِ البدلُ. وكان حقه أنْ يكونَ راجِحاً، لأن الكلامَ غيرُ موجَبٍ، والمقتَضِي لعدَمِ أرجحيةِ البدَلِ هنا أنَّ الترجيحَ في نحو: ما قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ إنَّما كانَ لحُصول المُشاكَلَةِ حتَّى لَوْ حَصَلَتِ المشاكَلَةُ في تَركيبٍ [آخرَ][1] استَويا، نحو: ما ضربتُ أحداً إلا زَيداً، فمِنْ ثَمّ قالوا: إذا لَم تَحصُلْ مشاكَلَة في الإتباعِ كان النصبُ على الاستثناءِ أولَى. قالوا وفي هذا التَّركيبِ يتَرجَّحُ النصبُ في القياسِ لكنَّ السماعَ في الرَّفع أكثرُ. ونُقِلَ عنِ الأَبَّذي[2]: إنكَ إذا قلتَ: لا رجلَ في الدار إلاّ عمرٌو كان نصبُ عمرٍو على الاستثناءِ أحسنَ من رَفْعِه على البَدل، هذا ما ذكرُوه[3]. والذي يَقتَضِيه النّظرُ [أنَّ][4] النصبَ لا يَجوزُ؛ بلْ ولا البَدلَ أيضاً، وتقريرُ ذلك أنْ يُقالَ: إنَّ إلا في الكلامِ التّام المُوجبِ نحو: قام القومُ إلاّ زيداً متَمَحِّضَةٌ للاستثناءِ، فهي تُخرِجُ ما بعدَها ممّا أفادَه الكلامُ الذي قبلَها، وذلك أنَّ هذا الكلامَ إنّما قُصِدَ به الإخبارُ عنِ القومِ بالقيامِ، ثُمَّ إنَّ زيداً منهم ولَمْ يكنْ شارَكَهم فيما أُسْنِدَ إليهم، فوَجَبَ إخراجُه، وكذا حكْمُ إلاّ في الكلامِ غيرِ الموجَبِ الذي هو تامٌّ أيضاً، نحو: ما قامَ القومُ إلاّ زيدٌ، أعني أنَّ المَقصُودَ منها ذلك، ومن ثَمَّ كان نحوُ هذا التركيبِ مُفيداً للحَصْرِ، معَ أنها للاستثناءِ أيضاً، لأنَّ المذكورَ بعدَ/ 496 إلاّ لابدَّ أنْ يكونَ مُخْرَجاً، فيتعيَّنُ تقديرُ شيءٍ قبلَ إلاّ ليصحَّ الإخراجُ منه، لكن إنَّما أحوجَ إلى هذا التقديرِ تَصْحِيحُ المعنَى فتَبيَّنَ من هذا الذي قلناهُ أنَّ المقصودَ في الكلامِ الذي ليس بتامٍّ إنَّما هو إثباتُ الحكْمِ المَنفيِّ قبلَ إلاّ لما بعدَها، وأنَّ الاستثناءَ ليس بمقصودٍ، ولهذا اتَّفقَ النحاةُ على أنَّ المذكورَ بعدَ إلاّ في نحو: ما قام القومُ إلا زيدٌ معمولٌ للعامِلِ[5] الذي قبلها، ولا شكَّ أنَّ المقصودَ منْ هذا التركيبِ الشّريفِ أمرانِ وهما: نفيُ الإلهيةِ عنْ كلّ شيءٍ، وإثباتُها لله تعالى، كما تَقدَّمَ. وإذا كانت إلاّ مَسُوقةً لَمحضِ الاستثناءِ لا يتمُّ هذا المطلوبُ، سواءٌ [أنصَبْنا][6] أم

---

(1) من جـ.

(2) جـ: الأبذي.

(3) جـ: ذكره.

(4) الأصل: بأن.

(5) جـ: العامل.

(6) الأصل: نصبنا.

أبدَلْنا، وذلك لأنه[1] لا يُنصبُ ولا يُبدلُ إلا إذا كان الكلامُ الذي قبلَ إلاّ تامّاً، ولا يكونُ تامّاً إلا إذا قُدِّرَ خَبرٌ محذوفٌ، وحينئذٍ ليس الحكمُ بالنَّفي على ما بعدَها في الكلام الموجبِ وبالإثباتِ عليه في غيرِ الموجَبِ مُجْمَعاً عليه؛ إذ لا يقولُ بذلك إلاّ منْ مَذهَبُه أنَّ الاستثناءَ من الإثباتِ نفيٌ، ومن النّفي إثباتٌ، ومَنْ ليسَ مذهبُه ذلك يقولُ: إنَّ ما بعدَ إلاّ مَسكوتٌ عنه وإذا كان مَسكُوتاً عنه فكيفَ يكون قائِلُ ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ موحداً؟ فتعينَ أن تكون إلاّ في هذا التركيبِ مسُوقةً لقصدِ إثباتِ ما نُفِي قبلَها لما بعدَها، ولا يتمُّ ذلك إلا أنْ يكونَ ما قبلَها غيرُ تامّ، ولا يكونُ غيرَ تامّ إلا بألاّ يُقدَّرَ خبرٌ محذوفٌ، وإذا لَمْ يقدَّر خبرٌ قبلَها وَجَبَ أنْ يكونَ ما بعدَها هو الخبرُ، وهذا هو الذي تَركَنُ إليه النفسُ وقد تقدمَ تقريرُ صحّةِ كون الاسمِ الأعظَمِ[2] في هذا التَّركيبِ هو الخبرُ إلى هنا كلام ناظِرِ الجيشِ، رحمه اللهُ، ولا يخلُو بعضُه مِنْ نَظَرٍ فتأملْه.

قال: ومنْ ذلك قولُ الفارسيِّ[3] في: مررت برجلٍ ما شِئْتَ من رجلٍ: إنَّ ما مصدريةٌ، وإنها وصِلَتَها صفةٌ لرجلٍ، ثم قال: والصّوابُ أنَّ ما في المثالِ شرطيةٌ حُذِفَ جوابُها، أيْ: فهو كذلك، والصِّفة الجُملتان معاً.

أقول: لا يخفَى أنَّ اللّفظَ على رأيِ الفارسيِّ لا يُحمَلُ على ظاهِرِه منْ غيرِ حذفٍ؛ إذ لا معنَى لقولك: مررت برجلٍ مشيئَتِكَ [فلا بُدَّ منْ تقديرٍ، أيْ مثلِ مَشيئَتِك][4]، أي: برجلٍ يُماثِلَ مشيئَتَك، بمعنَى أنَّه على وَفقِها، [أو][5] يقدَّرُ[6] برجلٍ ذي مَشيئتِكَ، أيْ صاحِبِها على حذفِ مُضافٍ أيضاً، أوْ يُؤَوَّلُ المصدرُ باسمِ المفعولِ منْ غيرِ حذفٍ، نحو: الدّرهمُ ضرْبُ الأميرِ، أي برجُلٍ مشيئَتِك، والمعنَى: برجلٍ هو الذي تَشاؤُه وتُريدُه، وتقديرُ

---

(1) جـ: أنه.

(2) جـ: العظيم.

(3) انظر التعليقة ص218.

(4) من جـ و د.

(5) الأصل: أي.

(6) د: تقدر.

"ما" شرطيةً يَحتاجُ إلى تقديرِ الجَوابِ، وكلٌ[1] منَ القولينِ لابدَّ فيه منْ تقديرٍ، فبِمَ يُرَجَّحُ[2] تقديرُهم على تقديرِه؟ بل ما الذي اقتَضَى كونَ قولِهم صَواباً وقولِه غيرَ صوابٍ؟

قال: وقولُ أبي البقاءِ[3] في ﴿ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[4]: إنَّ أنْ وصِلَتَها بدَلٌ من "سَواءٍ"، وبدَلُ الصِّفَة صفةٌ، والحرفُ المَصدريُّ وصلتهُ في ذلك معرفةٌ.

أقول: قولُه: والحرفُ المصدَريُّ يعمُّ كلَّ حرفٍ مصدريٍّ سواءٌ كان أنْ وأنَّ[5] أو غيرَهما فأفادَ هنا ما لَمْ يُفِدْه فيما تَقدَّمَ حيثُ قال: وأنْ وأنَّ وصلتُهما محكومٌ لهما بحكْمِ الضميرِ، وأجاد أيضاً في قوله[6] في[7] نحوِ ذلك، وهو حيثُ يكونُ الفعلُ مُسنَداً إلى ضميرِ[8] مَعرفةٍ كالضّميرِ في الآية، ولو كانَ مسنَداً إلى نكرةٍ كقولِك: لا يُعجِبُني أنْ يكذِبَ أحدٌ لَمْ يكُنِ المصدرُ المقدَّرُ معرفةً.

قال: وكان حقه[9] إذ علَّقَ "في" بـ ﴿ رَكَّبَكَ ﴾ [10] وقال: "الجملة صفةٌ أنْ يَقطَعَ بأنَّ "ما" زائدةٌ؛ إذ لا يتعلَّقُ الشرطُ الجازمُ بجوابِه.

أقولُ: الذي يَنبغِي أنْ يُعلَّلَ به أنَّ معمولَ الجزاءِ لا يتقَدَّمُ على أداةِ الشرطِ وهنا قد جَعَلَ ركَّبكَ جواباً للشَّرْطِ، والجارَّ المتقدِّمَ متعلِّقاً به، فلَزِمَ تَقدّمُها في حيّزِ الجزاءِ على الشرْطِ،

---

(1) جـ: فكل.

(2) د: ترجح.

(3) إملاء 1: 138.

(4) آل عمران: 64.

(5) جـ: "ما" وفي هامش د: صح.

(6) جـ: "في نحو قوله: و د: بقوله.

(7) سقط حتى "معرفة كالضمير" من د.

(8) سقطت من جـ.

(9) المراد العكبري انظر إملاء 2: 282.

(10) كلمة من قوله تعالى ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ الانفطار: 8.

وهو باطلٌ. وأمَّا ما ذكَرَه المصنفُ منْ أنَّ الشرطَ الجازمَ لا يَتعلَّقُ بجوابه، فلم أتحقَّقْ معناهُ ولا وَجْهَ كونِه عِلَّة لبطلانِ القولِ بشَرْطية ما/ 497.

النوعُ الثالثُ

قال: كَمَنْعِ الصَّرْفِ اشتَرطُوا له تَعريفَ العَلَميةِ، أوْ شِبْهَه كما في أجْمَعَ.

أقول: يعنِي أنَّ تعريفَ أجْمَعَ ليس تعريفَ العَلَميةِ، وإنّما هو مُشَابه له، وتَقريرُ وَجْهِ الشَّبهِ أنَّ أجْمعَ ونحوَه مُعْتَفرٌ فيه تعريفُ الإضافةِ، فإذا قلت: قرأتُ الكتابَ أجْمَعَ، فأصلُه عند هذا القائِل: أجْمَعَه، أي جَميعَه، ثم حُذِفَ المضافُ إليه، واعتُبرَ عندَ حذْفِه التَّعريفُ الإضافيّ، وعندَ ذلك صارَ في الصُّورةِ معرَّفاً بغير معرِّفٍ لفظيٍّ، فأشْبَه العلَمَ في ذلك، فأُجْرِيَ تَعريفُ الإضافَةِ عندَ حذفِ المُضافِ إليه مُجْرَى العَلَمِيةِ في الاعتِبارِ في منْعِ الصَّرْفِ. وابنُ الحاجِبِ[1]، رحمه اللهُ، جوَّزَ في مثلِ أجْمَعَ أنْ يكونَ تعريفُه بالعلَمِيةِ، أيْ يكون علَماً جنسياً باعتبارِ معناهُ الكُلّي، كباب أُسامَةَ، وعليه فالمُشتَرَطُ لمنْعِ الصرْفِ تعريفُ العلَميةِ لا غيرُها، وأجمعُ مندرِجٌ فيه. وجوّزَ وجهاً آخرَ وهو أن يكونَ أجمعُ ممنُوعاً من الصّرفِ للوصْفِ ووزنِ الفِعلِ، وجمع للْعدلِ والوَصْفِ، فلا يحتاجُ إلى عدّ ما يُشبه تعريفَ العَلَميةِ في موانِعِ الصَّرفِ.

قال: ومنَ الوهْمِ في ذلك قولُ الزَّمخشَري[2] في قِراءَةِ ابنِ أبي عَبلَةَ ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾[3] بنصْبِ التَّخاصُم: إنَّه صفةٌ للإشارةِ.

أقولُ: وقعَ [لهُ][4] ذلك في الكشَّافِ وقالَ في المفَصّل[5]: والمبهَمُ يُوصَفُ بالمعرَّفِ باللامِ اسماً أوْ صفةً، واتصافُه باسمِ الجنسِ ممّا هو مستَبَدٌّ به عن سائِر الأسماء، وذلك

---

(1) انظر أماليه 4: 99.

(2) الكشاف 3: 380.

(3) ص: 64.

(4) من جـ و د.

(5) انظره بشرح ابن يعيش 3: 56.

قولُك: [ابْصِر][1] ذلك الرجلَ وأولئكَ القومَ، ويا هذا الرجلَ[2] انتهى. ثمَّ المشهورُ أنَّ اسمَ الإشارةِ لا يُوصَفُ إلا بذي اللاّمِ، أوْ بالموصولِ، نحو: مررتُ بهذا الرجلِ، وهذا الذي قامَ، لأنه مبهَمُ الذاتِ، وإنما يتَعَيَّنُ الذاتُ المشارُ إليها، إمّا بالإشارةِ الحِسيةِ، أو بالصِّفة، فلمّا قُصدَ تَعْيينُه بالصّفةِ لم يُمكِن[3] تعيينُه بمبهَمٍ آخرَ مثلِه، لأنه لا يرفَعُ الإبهامَ، فلم يبقَ من المعارفِ ما يصحُّ أنْ يكونَ صفةً له إلا الموصولُ، أو ذُو اللام، أو المضافُ إلى أحدِهما؛ وتعريفُ المضافِ بالمضافِ إليه، والأَلْيَقُ بالحكمةِ أنْ يُرفَعَ إبهامُ المبهم بما هو متعيّنٌ في نفسِه كذي اللام لا بالشيْءِ الذي يكتسبُ التعريفَ من معرَّف غيرِه، ثم يَكتَسبُ المبهَمُ منه تعريفَه المُستَعارَ. فاقتُصِرَ على ذي اللامِ لتَعيُّنِه[4] في نفسِه، وحُملَ الموصولُ عليه، لأنه معَ صلتِه بمعنَى ذي اللامِ، فالذي قام بمعنَى القائِمِ، وأيضاً الموصولُ الذي يقعُ صفةً ذو لامٍ وإنْ كانت زائدةً، وفي كلام الزَّمَخْشَري[5] نظرٌ آخرُ أهملَه المصنفُ، وهو الفصلُ بينَ اسمِ الإشارةِ وصفتِه بالخَبَرِ، وذلك غيرُ جائزٍ نبَّهَ عليه اليَمَني.

قال: ولَمْ يُجِزْه على النعتِ، لأن نعتَ اسمِ الإشارةِ لا يكونُ إلا طِبقَها في اللَّفظِ.

أقول: قال المصنفُ في حواشِيهِ على التَّسهيلِ: ذكَروا لنعتِ اسمِ الإشارة ستةَ شُروط: الأولُ أنْ يكونَ بأل. الثاني أن يكونَ جنساً لا وَصْفاً، وهذا غالبٌ لا لازمٌ. الثالثُ كونُه مفرَداً [وإذا][6] الضّامرِ[7] العيس[8] مُشكلٌ، وأُجيبَ بأن الضامرَ العيس موصولٌ وهو في حكْم المفرَدِ، وبأنه صفة محذوفٍ. الرابعُ الاتصالُ، فلا يقالُ: مررت بهذا في الدارِ الفاضِلِ، وإنْ جازَ: مررت بالرجلِ في الدارِ الكريمِ. الخامسُ: أنه لا يُقطَعُ. السادس: أنه لا يخالِفُ متبوعَه في إفرادٍ وغيرِه، فلا يجوزُ بهذينِ الرجلِ والمرأةِ، والله أعلمُ[9].

---

(1) الأصل و جـ: انصر.

(2) الأصل "ويا أيهذا الرجلُ وما أثبته موافق لـ جـ و د والمفصل.

(3) جـ: لم يكن.

(4) جـ و د: لتعيينه.

(5) انظر الكشاف 3: 380.

(6) الأصل: ود: وبإذا.

(7) جـ الضمائر.

(8) د: العين.

(9) سقط "والله أعلم" من جـ و د.

النوعُ الرابعُ

قال: اشتراطُ الإبهامِ في بَعضِ الألفاظِ كظُروف المكان.

أقول: فلا [تقبلُ][1] النصبَ بتقديرِ "في" إلا إذا كانت مُبهَمةً، كما ذكَرَ، وأمّا ظروفُ الزمانِ فإنَّ/ 498 جميعَها يقبلُ ذلك ما كان منها، وما كانَ مؤقّتا، فالأولُ كحين وزمان[2]، والثاني كيومٍ وليلةٍ، ووَجهُ التّفريقِ أن الفعلَ إنما نصبَ[3] جميعَ أنواعِ الزمان، لأن بعضَ الأزمنةِ، أعني الأزمنةَ الثلاثةَ، مِن مدلُولهِ، فَطرد النَّصبَ في مدلُوله وغيره. وأمّا المكانُ فلَمّا لَمْ يكنْ لفظُ الفعلِ دالا على شيْءٍ منه؛ بلْ دلالُته عليه عقليةٌ لا لفظيةٌ، لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بدَّ لُه من مكانٍ نُصبَ من المكانِ ما شابَه الزمانَ الذي هو مدلُولُ الفعلِ، وهو أحدُ الأزمنَةِ الثلاثةِ. ويعنِي [بالمُشابه][4] للزّمان منَ الأمكنَةِ ما كان منها غيرَ محْصورٍ كالجهاتِ الست، وما كان منها [محْدُوداً][5] كالفَرْسَخِ والميْلِ. ووجهُ المشَابَهَةِ التَّبدُّلُ والتغيُّرُ في هذين النوعين منَ المكان، كما في الأزمنة الثلاثةِ. قال الرَّضِي[6]: وأما قولُ ابن الحاجِبِ: لَّما كانَ ظرفُ الزمان المعيَّنِ مدلولَ الفعلِ تعدَّى إليه الفعلُ فمغالطَة مَنشَؤُها الاشتراكُ في لفظِ المعيَّنِ، وذلك أنَّ الفعلَ يدلُّ على المعيّنِ، لكنْ من الأزمنَةِ الثلاثةِ، لا علَى المعنَى المؤقَّتِ المرادِ به هنا المحصورُ الذي له نهايةٌ، كاليومِ والليلةِ والشَّهْرِ والسَّنةِ، وكذا قوله: الفعلُ لَّما كانَ يدلُّ على المكانِ المبهَمِ تعدَّى إليه غلَطٌ، أوْ مُغالَطَةٌ، وذلك لأن الفعلَ لا يدلُّ على المبهَمِ أصْلاً، لأنَّ المقصودَ من دلالةِ اللَّفظِ على الشيْءِ الدلالةُ الوَضعيةُ، لا العَقليةُ، ودلالةُ الفعلِ على المكانِ عقليةٌ لا وَضْعيةٌ، ومعَ هذا فهو يدلُّ عقلاً على مطلق المكانِ لا على مُبْهَمِ المكان[7] بالتَّفسيرِ الذي فسَّرَهُ، وهو ما ثبتَ له اسمٌ بسَببِ أمْرٍ غيرِ داخلٍ في مسمَّاهُ على ما هو مقرَّرٌ في كلامِه.

---

(1) الأصل: فلا يقبل.

(2) سقطت من جـ.

(3) جـ: ينصب.

(4) الأصل: بالمشابهة.

(5) الأصل: حدودا.

(6) انظر شرح الكافية 1: 186.

(7) جـ: المكان المبهم.

قال: وقولُ ابنِ الطراوَةِ[1] في قوله[2]:

كمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثعلَبُ

أقول: هذا بعضُ عجزِ بيتٍ هو بتَمامِه:

لَدُنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه *** فيهِ كما عسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

وقد تقدمَ إنشادُه والكلامُ عليه في ديباجَةِ الكتابِ[3].

قال: وقولُ جماعةٍ في: دخلتُ الدارَ والمسجدَ والسوقَ: إنَّ هذه المنصوباتِ ظروفٌ.

أقولُ: هؤلاءِ الجماعةُ هم الأكثرونَ، فمِنهم[4] إمامُ الصّناعةِ سيبويْهِ[5]، يرونَ أنَّ دخلَ لازمٌ، وأنَّ ما بعدَه من الأمكنَةِ المعيَّنةِ[6] منصوبٌ على الظرفيةِ لكثرةِ دوْرِه في كلامِهم، فهو مُستثنًى من قولِهم: إنما ينتَصِبُ منَ الظروفِ المكانيةِ ما كانَ مُبهَماً، ومِمّا يدلُّ على أنَّ هذا الفعلَ لازمٌ أنَّ مصدَرَه الدُّخولُ، والفُعولُ في الأغلبِ للازمِ، وأيضاً استِعمالُه مع "في". نحو: دخلتُ في البلَدِ يرجِّحُ انتصابَ ما بعدَه على الظّرفيةِ، وأيضاً إذا استُعمِلَ في غيرِ الأمكنةِ فلا بدَّ من لفظة "في"، نحو دخلتُ في الأمْرِ، ودخلتُ في مذْهبِ فلانٍ. فعُلمَ أنه حذفت كلمةُ "في" في الأمكنة لكثرةِ الاستعمالِ. وقال الجَرْمِيُّ[7]: هو مُتعدٍّ بنفسه، بناءً على أنه لا يُعلقُ إلا بمتَعلق، فمَا بعدَه مفعولٌ به، وهو[8] ممنوعٌ.

---

(1) هو سليمان بن محمد بن الطراوة نحوي مدينة المرية بالأندلس وتلميذ الأعلم الشنتمري ومن مصنفاته في النحو "المقدمات على كتاب سيبويه توفي سنة 528هـ انظر إشارة التعيين ص135 والبغية 1: 601.

(2) البيت لساعدة بن جؤية ديوان الهذليين 1: 190 والكتاب 1: 35، والكامل 1: 369، والمقتصد ص643 وشرح الكافية الشافية ص635 والمغني ص15، 750 والسيوطي ص115، 858 والخزانة 1: 474 واللسان (عسل) وشرح أبيات المغني 1: 9 و 7: 205. أما خبر "وقول ابن الطراوة" فهو: إن الطريق منصوب على الظرف.

(3) انظر ص 8 من الأصل.

(4) جـ و د: ومنهم.

(5) الكتاب 1: 35، 36.

(6) جـ: المتعينة.

(7) انظر رأيه في شرح الكافية للرضي 1: 186.

(8) سقط حتى "مفعول به" من د.

وقال ابنُ مالِكٍ[1]: هو لازمٌ، لكنَّه[2] أُجرِي مُجرَى المتعدِّي، فما بعدَه مفعولٌ به على طريق التوَسُّع. قال: ولو انتصبَ البيتُ في: دخلتُ البيتَ على الظَّرفية لَمْ يختصّ بدخلْت، لكن اختَصَّ به؛ إذْ يمتَنِعُ: مكثْتُ البيتَ، لأنَّ كلَّ ظرفِ مكانٍ انتصَبَ بعاملٍ ظاهرٍ انتصِبَ بعاملٍ مقدَّرٍ، ويكونُ خبراً.

قلت: قد سلَفَ ما يدْفَعُه، فإنَّهم جعلُوه علَّةَ تقديرٍ في كثرةِ استعمالِ دخلَ فيَختصُّ به[3]، ولا يجوزُ زيدٌ البيتَ.

قال: والصوابُ أنَّ هذه المواضعَ على إسقاطِ الجارِّ تَوسّعاً.

أقول: هذا هو مذهبُ ابنِ مالِكٍ في دخلتُ البيتَ كما عرفتَ، ولا يَخفَى أنَّ التَّخريجَ على ذلك ليس أولَى[4] مِنْ تَخريجِهم، فإنَّ مَنْ يرَى في شيء منْ هذه المَنصوباتِ أنه ظرفٌ/ 499 مكانٍ [يلْزَمُه][5] مخالَفةُ الاستعمالِ في نَصْبِ غيرِ المُبْهَمِ منَ المكانِ على الظَّرفيةِ. وما استَصْوَبَه المصنفُ منَ التَّخريجِ على إسقاطِ الجارِّ تَوسُّعاً ليس بمقيسٍ، فما الذي اقتَضى كونَ هذا صواباً دونَ قولِهم؟

قال: وتُرِكَتِ الصفةُ لدلالَةِ المَقام عليها كما قال[6]:

لَهُ حاجِبٌ فِي كُلِّ أمْرٍ يَشينُه

أقولُ: هذا صدرُ بيتٍ لِمَرْوَانَ بْنِ أبي [حَفْصَةَ][7] ويعرَفُ بابنِ أبي السِّمطِ، وكثيراً ما يُنشِدهُ علماءُ البيانِ [والعجُزُ][8]

---

(1) انظر التسهيل بشرح ابن عقيل 1: 428.

(2) جـ: ولكنه.

(3) جـ و د: فتختص.

(4) جـ و د: بأولى.

(5) الأصل: لزمه.

(6) انظره في المغني ص751 وشروح التلخيص 1: 349 ومعاهد التنصيص 1: 127. والسيوطي ص909 وشرح أبيات المغني 7: 205.

(7) الأصل: جعفر.

(8) من جـ و د.

ولَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبُ

يَشينُه: يَعيبُه، من الشَّين وهو العيبُ. والعُرْفُ، بضمّ العين المهمَلَةِ: المَعروفُ، وهو الإحسانُ. يُنشِدُون هذا البيتَ على أنه مثالٌ لوُرُودِ التَّنكير للتعظِيم بمعنَى أنَّ المسندَ إليه أعظمُ من أن يعرَّفَ ويعيَّنَ، وللتحقيرِ بمعنَى انحطاطِ شأنِه إلى حدٍّ لا يُمكِنُ أنْ يعرَّفَ، أيْ له حاجبٌ عظيمٌ، وليس له حاجبٌ حقيرٌ. قال بعضُ المتأخِّرين[1]: ويجوزُ أنْ يقالَ: نَفيُ الحاجبِ الحقيرِ فُهِمَ منْ عمومِ النَّكرةِ في سياقِ النفي. ويُجابُ بأنَّ جعلَ النفيِ للحقيرِ لينتفِيَ غيرُه من باب الأَولَى أنسبُ. واستعملَ الشاعرُ "في" معَ حاجبِ الأولِ إشارةً إلى أنَّ الأمرَ الذي يَشينُ تمكُّنَ المانعُ منه تمكُّنَ المظروفِ من الظَّرفِ، فجعلَ الحاجبَ كائناً في ذلك الأمر الذي يَشينُ، واستعملَ مع حاجبِ الثاني "عنْ"، لأنه لا يقالُ في طالِبِ العُرفِ حاجبٌ، ويقال في الذي يَشينُ ما يجلبُ إليه، أو يحجُبُ عنه ذلك كذا في شَرح التلْخيص للسُّبْكِي[2].

قال: وقولُ بَدْرِ الدّينِ بنِ مالكٍ[3] في قولِ الحماسيِّ[4]:

فارِساً ما غَادَرُوه مُلحَما

إنَّه منَ الاشتغالِ كقولِ أبِي عليٍّ[5] في الآية[6]. والظاهرُ أنَّه نُصِبَ على المدح لِمَا قدَّمناه.

أقول: هذا المصراعُ صدرُ بيتٍ عجزُهُ:

---

(1) شروح التلخيص للسبكي 1: 350.

(2) شروح التلخيص للسبكي 1: 350.

(3) شرح الألفية ص93.

(4) امرأة من بني الحارث كما في الحماسة بشرح المرزوقي ص1107 وأمالي الشجري 1: 187 و333 والمغني ص752 وشرح ابن عقيل 1: 140 والسيوطي ص909 والخزانة 4/ 529 وشرح أبيات المغني 7: 206.

(5) انظر رأيه في البحر 7: 228.

(6) المراد بالآية قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا... ﴾ الحديد: 27.

غَيرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكَلْ

والبيتُ في الحماسَةِ منسوبٌ لامرأة من بني الحارثِ، ولَمَ أرَ فيها النصبَ في فارسٍ، وإنما رأيتُه فيها مرفوعاً، ولعلَّ النصبَ روايةٌ، وجعلَه المصنفُ على المدحِ، وعلَّلَ ذلك بما قدَّمه منْ أنَّ المنصوبَ في باب الاشتغال شَرطُه أنْ يكونَ مختَصاً[1] ليصحَّ رفعُه بالابتداء، وتقريرُ ذلك في البيت أنَّه لا وجْهَ للنَّصبِ فيه إلا أنْ يكونَ على المدحِ، أو الاشتغال، والثاني باطلٌ لما قدَّمه، فتَعيَّنَ الأولُ. والمغادَرَةُ: الترْكُ. ومُلْحَما: طعمةٌ للسّباع. والزُّمَّيل، بضم الزاي، وفتح الميم المشدّدَة بعدَها مثناةٌ تحتية ساكنة، فلامٌ: الضعيفُ. والنِّكْس، بكسر النون، وإسكانِ الكافِ: الذي لا خَيْرَ فيه. شُبِّهَ[2] بالنِّكس من السّهامِ، وهو الذي انكَسرَ فُوقُه. والوَكَل، بفتح الواوِ، والكافِ: العاجزُ.

قال: ومْا في البيت زائدةٌ، ولهذا أمكنَ أنْ يدَّعَى أنّه منَ الاشتغال.

أقول: يعني أنها إذا كانت زائدةً كانت مُبهَمةً على وصفٍ لائقٍ بالمَحلّ، كما في قولِهم: "لأمرٍ ما جدَع قَصِيرٌ أنفَه"[3]، وحينئذٍ يكونُ "فارساً" قد خُصِّصَ بالوَصفِ الذي نَبَّهتْ عليه "ما" الزائدةُ، فيَصِحُّ نصبُه على شريطةِ التّفسيرِ لكونِه مُختَصّاً يمكنُ رفعُهُ بالابتداءِ، وحيثُ اعتَرضَ المصنفُ بذلك فلِمَ كان الظاهرُ النّصبَ على المدحِ، معَ أنَّ كِلاَ الوجهيْنِ، هذا، والاشتغالِ فيه إضْمارُ النّاصبِ؟

وقد يُجابُ بأنَّ المَقامَ يَقتَضِي المدحَ، لأنه بصدَدِ الرّثاءِ، وهو مقامُ تَعديدِ المَحاسِنِ وذِكْرِ الصفاتِ المَحمودَةِ، بخلافِ الاشتِغال، واللهُ أعلمُ[4].

---

(1) سقطت من جـ.

(2) جـ: يشبه.

(3) هذا مثل قالته الزباء لما رأت قصيرا مجدوعا. انظره في مجمع المثال 2: 196.

(4) سقط "والله أعلم" من جـ و د.

النوعُ الخامِسُ

قال: ومجرور: لَبَيْ، وسَعْدَيْ، وحَنانَيْ.

أقول: أمَّا لبيكَ فأصلُه: أَلَبَّ لك إلْبابين، أي: أُقيمُ بخدمتِك وامتِثال أمركَ، ولا أبرَحُ عن مكانِي كالْمُقيم في مَوْضِعٍ، من قولهم: أَلَبَّ بالمكانِ، أي: أقامَ به، والتَّثنيةُ للتكرير[1] نحو ﴿ ٱرْجِعِ [2] ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[3] والمعنَى: إلباباً كثيراً متَتَاليا، فحذِفَ الفعلُ، وأُقيمَ المصدرُ مُقامَهُ، وحذفتْ زوائده. ورُدَّ/ 500 إلى الثلاثي، ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ منَ المفعول، وأُضيفَ المصدرُ إليه، كلُّ ذلك ليفرغ المجيبُ بالسّرعة منَ التّلبية، فيتفرغُ لاستماعِ المأمورِ به حتّى يَمتثِلَه. ويجوزُ أنْ يكونَ من: لَبَّ بالمكان بمعنى أَلَبَّ، فلا يكونُ محذوفَ الزوائدِ كذا قال الرّضي[4]. وأما سعديكَ فمعناه إسعاداً[5] بعد إسعادٍ، أيْ: إعانةً بعد إعانةٍ. وفي شرح الكافيةِ للغَجدَواني[6] معناه: سَعدِتُ سعادةً بعدَ سعادةٍ، ولَمْ أقفْ عليه لغيرِه، وعلى الأول فهو محذوفُ الزّوائدِ. وأما حنانيْكَ: فمعناهُ: تحنّناً بعد تحنّنٍ. قال طرفةُ[7]:

أبا مُنْذِرٍ أفنَيتَ فاستَبْقِ بعْضَنا *** حنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أهونُ من بَعْضِ

قال: كما شدَّتْ إضافتُها إلى الظاهرِ في قوله[8]:

---

(1) جـ: التكثر.

(2) د: فارجع.

(3) الملك: 4 والآية بتمامها ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾.

(4) انظر شرح الكافية 1: 126.

(5) جـ و د: إسعاد.

(6) تقدمت ترجمته.

(7) ديوانه ص208 والكتاب 1: 348 والمقتضب 3: 224 والمفصل بشرح ابن يعيش 1: 119 واللسان (حَنَنَ).

(8) انظر البيت في الكتاب 1: 352 وشرح الكافية الشافية ص932 والمفصل بشرح ابن يعيش 1: 119 والمغني ص753 وشرح ابن عقيل 3: 53 والسيوطي ص910 والخزانة 1: 268 وشرح أبيات المغني 7: 209.

[فلبّي][1] فلبَّيْ يَدَيْ مِسورِ

أقول: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه:

دعوتُ لِمَا نابني مِسْوَرا

نابني: أصابني، يقال: نابَه أمْرٌ، وانتابَه، أي: أصابَهُ. والنائبة: المصيبة واحدة نوائبِ الدهرِ. ومِسْوَر، كمنبر: اسمُ رجلٍ، كأنه نقل من المِسْورِ، وهو: متَّكأ من أدَمٍ. وهذا البيتُ ممّا استُدِلَّ به لسيبويهِ[2] ورُدَّ به على يُونسَ، وذلك لأنَّ لبيكَ مثنًّى عندَ سيبويهِ، مُفردٌ كلدَى عندَ يُونسَ قُلِبتْ[3] ألفُه ياءً لمّا أضيف إلى المُضمَرِ[4] كألف لدَى، فقيلَ في الرَّدِ لو كانتْ كلدَى لَمْ ينقَلِبْ[5] ألفها ياءً عندَ الإضافةِ إلى الظّاهرِ، كما في البيتِ. وقال أبو عليٍ[6] معتذِراً ليونُسَ: يَجوزُ[7] أنْ يقالَ: أجرَى الشاعرُ الوَصْلَ مُجرَى الوقفِ على لغةِ مَنْ وقَفَ على أعْمي بالياءِ. وممَّا[8] يُنْتَبَه له أنَّ لَبَّى الأولَ فعلٌ لا اسمٌ وكتابةُ ألِفها ياءً لوُقُوعِها[9] رابعةً على القاعدةِ كأعطَى. وبعضُهم كتَبها بالألف لغَرَضِ التّمييزِ، واستَحْسَنَه بعضُهم. ومعنَى البيتِ: دعوتُ مِسْوراً لنُصْرَتِي لأجلِ ما نابني من الشّدائدِ فأجابني ولبّاني فأجابَ اللهُ دعاءَه، ونَصَرَه، كما نَصَرَني. وحكَى الزَّمخشَري[10] أنَّ كلمةَ يُدَيْ مقحَمَة.

---

(1) من جـ و د.

(2) الكتاب 1: 351، 352.

(3) جـ: قلب.

(4) جـ: الضمير.

(5) جـ: يقلب.

(6) انظر رأيه في شرح الكافية للرضي 1: 125.

(7) جـ: ويجوز.

(8) سقط حتى "مقحمة" من جـ.

(9) د: ووقوعها.

(10) استشهد به في الكشاف 2: 369 دون إشارة إلى زيادة "يد".

قال: وقولُ جماعةٍ في قولِ هُدْبَة[1]:

عسَى الْكَرْبُ الذِي أمْسَيْتُ فيهِ *** يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

أقول: هُدْبَةُ، بضم الهاءِ، وسكونِ الدالِ المهمَلةِ، وبالموحَّدةِ قبل هاءِ التأنيثِ أظنُّه ابنَ الخَشْرَم الشاعرَ، بخاء وشين معْجَمتَين. وقد تقدم إنشادُ هذا البيتِ[2]، وقدَّمنا أنه يَجوزُ أنْ تاْ أمسيتُ بالضم للمتكلم، وأن اليمنِي ضبطَها في شرح الكشَّافِ في سُورةِ الأعرافِ[3] بالفَتْحِ.

قال: وأمّا قولُه[4]:

وقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي *** ثَوْبِي فأنْهَضُ نَهْضَ الشّارِبِ الثمِلِ

فثَوْبِي بدلُ اشتمالٍ من تاءِ "جَعَلتُ"، لا فاعلُ يُثقلُنِي.

أقول: أنهَضُ: أقومُ، ومصدرُه النَّهْضُ، كما في البيت، والنُّهوضُ أيضاً. والثمِلُ، بفتح المثلَّثة، وكسرِ الميم: النَّشْوَانُ الذي أخذَ منه الشَّرابُ. وفي القاموسِ[5]: النَّمِلُ، محرَّكَةً: السُّكْرُ ثَمِلَ كفرِح، فهو ثَمِلٌ.

---

(1) انظر البيت في الكتاب 3: 159 وأمالي القالي 1: 72 والكشاف 2: 371 وشرح الكافية الشافية ص: 455 والمغني ص 203، 754 والسيوطي 443 وابن عقيل 1: 327 والخزانة 2: 441، 3: 182، 4: 81 وشرح أبيات المغني 3: 338، 341، 7: 213.

(2) انظر ص114 من الأصل.

(3) جـ و د "الرعد" أما الكشاف فقد أورده في سورة إبراهيم انظر الجزء الثاني 371.

(4) ينسب إلى عمرو بن أحمر الباهلي وأبي حية النميري انظره في البيان والتبيين 3: 76 والمغني ص: 554 والتصريح 1: 204، 206 والسيوطي ص911 والهمع 1: 128، 131 وشرح أبيات المغني 7: 213 ونتائج التحصيل ص1299-1317.

(5) انظر (ثمل).

فإن قلت قد جاءَ خبرُ جعلَ جملةً فعليةً مصدَّرةً بإذا كقول ابنِ عَبّاسٍ[1]، رضي اللهُ عنهما، فجعلَ الرَّجلُ إذا لَمْ يستطِعْ أنْ يخرُجَ أرسَلَ رسولاً، وكقول الشّاعِرِ[2]:

وقَدْ جَعَلْتُ إذا مَا حَاجَتِي نَزَلَتْ *** بِبَابِ دارِكَ أدْلُوها بأقوامِ

أدْلُوها: أستشْفِعُ لها، فلِمَ لَمْ يُخَرِّجِ المصنفُ البيتَ الذي أنشدَه على ذلك؟

قلت: لأنه قليلٌ، وقد وَجَدَ عنه مندوحةً، فكان تَخريجُه على ما ذكَرَهُ هو الوَجْهَ على أنَّ بعضَهم أنشدَ البيتَ المذكورَ في السؤالِ شاهِداً على مَجيءِ خَبرِ جعلَ فعليةً مصدَّرةً بإذا، وتَخْريجُه على غير ذلك ممْكنٌ، فتأملْه.

قال: ومن الوَهْمِ في الثاني قولُ أبي البقاء[3] في ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴾ [4]: إنَّه يَجُوزُ كونُ هو تَوكيداً وقد مضَى.

أقول: [مضَى][5] في شَرْحِ[6] الضميرِ المسمَّى فصلاً وعِماداً، ومرَّ هناك قولُ المصنفِ معْتَذِراً عنه، وقد يُريدُ أنَّه تَوْكيدٌ لضمير مستترٍ في 'شانِئِكَ' وإذا كان كذلك، فلا معنَى للقَطْعِ بتَوْهيمِه/ 501.

قال: وقولُ النحويِّين في نحو ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [7]: إنَّ العَطْفَ على الضميرِ المستَتِرِ.

---

(1) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب صحابي جليل عالم بالأنساب وأيام العرب كان له معرفة كبيرة بالعربية والفقه، وهو ترجمان القرآن ورئيس المفسرين وينسب إليه تفسير في القرآن توفي سنة 68 أو 69 أو 70، 78 انظر وفيات الأعيان 3: 62 -64 ومفتاح السعادة 2: 56.

(2) نسبه الجاحظ في البيان والتبيين 2: 316، 3: 302، 4: 65 إلى همام الرقاشي وفي الحماسة بشرح المرزوقي ص546، 1120 منسوب إلى عصام بن عبيد الله وفي شرح التبريزي 2: 5 منسوب إلى عصام بن عبيد الزماني.

(3) إملاء 2: 295.

(4) الكوثر: 3.

(5) الأصل: يعني.

(6) بعده في جـ و د: حال.

(7) البقرة: 35 والأعراف: 19 انظر رأي النحويين في البحر 1: 156.

أقول: يعني ومِنَ الوَهْم في الثاني قولُ النحويّين: وجَعْلُ ذلك منَ الْوَهم في الثاني وَهْمٌ، لأنَّ الثاني هو اشتِراطُ الإظهارِ في بعضِ المَعمولاتِ، ولَمْ يشتَرِطْ أحدٌ في العطف على فاعلِ فعلِ الأمرِ المستَتِر فيه أنْ يكون المَعطوفُ[1] اسماً ظاهِراً.

قال: وجوَّزَ في قوله[2]:

نُطَوِّفُ ما نُطَوِّفُ ثمَّ نَأوِي *** دَوُو الأَمـوالِ منّـا والْعَدِيـمُ
إلَى حُفَرٍ أسافِلُهُنَّ جُوفٌ *** وأعـلاَهُـنَّ صُـفّـاحٌ مُقِيـمُ

كَوْنَ "دَوُو" فاعلاً بفعلٍ غَيبَةٍ محذوفٍ، أيْ: يأوِي دُوو الأموالِ، وكونه وما بعدَه تَوْكيداً على حدِّ: ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرُ والبَطْنُ.

أقول: المرادُ بالحُفَرِ القبورُ. والجُوفُ: الواسِعةُ واحدُها أجوَفُ. والصُّفّاحُ، بضم الصادِ المهمَلةِ، وتشديدِ الفاء: العريضُ منَ الحَجَر، ونأوِي مَرويٌّ في البيت بالنون فيمتَنِعُ كونُ الظاهِرِ[3] فاعلاً به، فاحتِيجَ إلى التأويل. وقد أجازُوا في نحو: ضُرِبَ زيدٌ الظّهرُ والبطْنُ التأكيدَ كما ذكَرَه، وأجازُوا فيه في نحو: ضُرِبَ زيدٌ الظّهرُ والبطْنُ التأكيدَ كما ذكَرَه، وأجازُوا فيه أيضاً البدَلَ، وهو بدلُ البعضِ منَ الكلِّ، لكنْ يستفادُ منَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه معاً معنَى كلّه، فيَجوزُ أنْ يكونَ ارتِفاعُهما على البدَلِ وعلَى التأكيدِ.

فإن قلت: فلِمَ لَمْ يجوِّزُوا في البيت البدليَةَ، وقد نصُّوا على أنَّ البدلَ إذا كان مفيداً للإحاطَةِ[4] جازَ كونُه بدلاً من ضمير الحاضِرِ كما في نحو: قمنا أولُنا وآخِرُنا؟

قلتُ: كأنهم امتَنَعُوا من ذلك لأجل اشتِراطِهم في البدَلِ صحّةَ حلُولِه محلَّ المبدَلِ منه، وقد علِمتَ أنه لا يَمتَنِعُ أنْ يقالَ: أكلتُ الأرغفَةَ جزْءاً منها، ولا سكنتُ الدارَ بيتاً منها

---

(1) جـ: العطف.

(2) البيت لبرج بن مسهر انظر البيتين في شرح الحماسة للمرزوقي ص1277 والمغني ص: 755 والسيوطي ص281، 912 وشرح أبيات المغني 7: 215 ونتائج التحصيل ص: 820، 1163.

(3) بعدها في جـ و د: بعده.

(4) الأصل: للإماطة.

على أنْ يكونَ كلٌّ منهما بدلاً، معَ أنَّ الثاني لا يحل محَلَّ الأولِ؛ إذ لا يقالُ: أكلتُ جزءاً من الأَرْغِفَة، ولا سكنتُ بيتاً منَ الدارِ، فالقاعدةُ منظُورٌ فيها.

النوعُ السادِسُ[1]

قال: وخَبرُ القَولِ المَحكيِّ، نحوُ قَولي لا إله إلاَّ اللهُ.

أقول: القولُ قد يُحكَى به المفرَدُ، والمرادُ به مجرَّدُ اللفظِ، وهي مسألةُ خلافٍ تَعرَّضَ إليها الزَّمخْشري في الكشَّاف[2] في الكلاَمِ على قوله تعالى ﴿ قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ [3] وعبارتُه: قيلَ هو خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أو منادًى. والصحيحُ أنه فاعلُ يقالُ، لأَن المرادَ الاسمُ لا المسمَّى.

قلت: أطلَقَ عليه[4] الفاعلَ على مذهَبِه في أنَّ مفعولَ ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه مِنْ جملةِ ما يَصْدُقُ عليه الفاعلُ؛ إذ هو عنده عبارةٌ عمّا أُسنِدَ الفعلُ إليه وقُدِّمَ عليه. والحاملُ له على تَرجيحِ هذا الإعرابِ على كونِه خبَراً، أو منادًى سلامتُه من الحذفِ. إذا تَقَرَّرَ هذا فلكَ أنْ تقولَ حاكِياً للمفردِ المرادِ به مجرَّدُ اللَّفظِ [قولَ][5] إبراهيمَ، فيردُ على المصنّفِ على القولِ المُختَارِ[6].

قال: وعلى هذا فقولُه تعالى ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾[7] إذا قُدِّرَ ضميرُ "إنّهُ" للشَّأنِ لَزِمَ كونُ "آثِمٌ" خبراً مقدَّماً، و"قلبُهُ" مبتدأ مؤخَّراً، وإذا قُدِّرَ راجعاً إلى اسمِ الشَّرْطِ جازَ ذلك، وأن يكونَ "آثِمٌ" الخبَرَ، و"قلبُه" فاعلٌ به.

---

(1) سقط العنوان من جـ.

(2) 2: 576، 577.

(3) الأنبياء: 60.

(4) سقطت من جـ و د.

(5) الأصل قولي.

(6) جـ: المحرر.

(7) البقرة: 283.

أقول: التَّفريعُ يَدلُّ على صِحّةِ كلٍّ منَ الوَجهيْنِ، وإلاَّ فلو كانَ أحدُهما باطلاً كان السَّعيُ في التَّفريعِ عليه[1] عَبثاً، وحينئذٍ يُشْكلُ عليه ما قدَّمه مِنْ أنه إذا أمكَنَ في الضمير أنْ يكونَ لغير الشأنِ لَمْ يُحمَلْ على كونِه للشَّأنِ لمخالَفتِه القياسَ، وقد يقالُ: مخالفتُه للقياسِ يَقتضِي ضَعْفَ الحملِ عليه عند إمكانِ غَيرِه لا امتِناعَ الحَمْلِ عليه، فقد يكونُ قَصْدُ المصنفِ ما يَحتمِلُه اللَّفظُ مِنَ الوُجوه معَ قطْعِ النَّظرِ عن رُجحانٍ مُحتَمَلٍ، وضَعْف آخرَ لإرادةِ التَّدريبِ، لكنَّ الكلامَ في التَّنزيلِ الشّريفِ.

قال: ومنَ الوَهْمِ قَولُ الكِسائي وأبي حاتِمٍ في نحو ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾[2]: إنَّ اللاّمَ وما بعدَها جوابٌ، وقد مرَّ البحثُ في ذلك.

أقول: مرَّ في حرفِ اللاّمِ وحكَى هناك[3] أنَّ أبا الحَسَنِ[4]/ 502 أجازَ أن يتلقى القَسَمُ بلامِ كَيْ، وجعَلَ منه هذه الآيةَ. وقال المعنَى لَيَرضُنكم، وأنَّ أبا عليّ قال: وهذا عندي أولَى منْ أن يكونَ متَعلِّقاً بـيُحلِفُونَ والمقسَمُ عليه محذوفاً، وأنَّ أبا الحَسَنِ[5] أنشدَ شاهِداً على ذلك قولَ الشاعرِ[6]:

إذَا قَالَ قَدْنِي قالَ باللهِ حَلْفَةً *** لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إنائِكَ أجْمَعا

وأنَّ الجماعَةَ يأبَونَ هذا بِناءً على أنَّ القَسَمَ إنّما يُجابُ بالجُملَ، ويُقدِّرُون في الآية: لَيكونن كذا ليرضُوكُم، وفي البيتِ: لَتشْربنَّ لِتُغني عنِّي.

---

(1) سقطت من جـ.

(2) التوبة: 62 انظر البحر 5: 62.

(3) وانظر ص169 من الأصل.

(4) انظر معانيه ص62.

(5) انظر معاني القرآن ص557.

(6) حديث بن عناب الطائي تقدم تخريجه في ص 110.

قال: وقولُ بدْرِ الدّين بنِ مالِكٍ[1] في قولِه تعالَى ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾[2]: إنَّ جوابَ الشَّرطِ محذوفٌ، وإنَّ تقديرَه: ذهبتْ نفسُكَ عليهم حَسْرَةً بدَليلِ ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ﴾، أوْ كمَنْ هداهُ اللهُ بدليلِ ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ ﴾، والتقديرُ الثاني باطِلٌ ويَجِبُ عليه كونُ مَنْ مَوصولَةً.

أقول: مضَى في حرفِ الهَمزةِ[3] أنَّ الذي يَنبغِي أنْ يقدَّرَ ذهَبتْ نفسُك عليهم حَسَرَاتٍ بالجمْعِ لِيُوافِقَ المقَدَّرُ المنطُوقَ الدالَّ عليه، ولأنَّ الجَمعَ ذُكِرَ لِمعنًى، فإذا[4] قُدِّرَ المفْردُ زَالَ المعنَى المرادُ كما بيَّنَّاهُ هناكَ ولا شَكَّ أنَّ التقديرَ الثاني باطلٌ إنْ كان مُعتَقَدُ ابنِ مالِكٍ أنَّ مَنْ شرطيةٌ، لا موْصولَةٌ، وإلاَّ فقد يكونُ المُرادُ[5] الموْصولةَ، وأطلَقَ على خَبرِها جوابَ الشَّرطِ مِنْ حيثُ كونُه شَبيهاً[6] به في المعنَى، وذلك أنَّ المبتَدأ المَوْصولَ بجملةٍ فعليةٍ مستقلَّةٍ مُشابهٍ لاسمِ الشَّرْطِ، فَصِلَتُه كجملةِ الشّرطِ، وخبرُه كجملةِ الجَزاءِ في المعنَى؛ إذْ قولُك: الذي يأتيني أُكْرِمُه في معنَى: مَنْ يأتني أُكْرِمْه.

فإن قلتَ: غايتُه أنَّه إطلاقٌ مَجازِي[7] ولا قَرينَة على التَّجوزِ.

قلتُ: بلِ الْقَرينَةُ قائِمةٌ، وهيَ عدَمُ صلاَحيةِ المقَدَّرِ، ولا يكونُ جوابَ شَرْطٍ فتَعذَّرتِ الحقيقةُ، فحُمِلَ على المَجازِ، والعلاقَة المشَابهَة.

---

(1) انظر شرحه على الألفية ص275.

(2) فاطر: 8.

(3) انظر ص19 من المغني.

(4) د: فإن.

(5) جـ: أراد.

(6) جـ: مشبها.

(7) جـ: أن الخلاف مجازي.

النوعُ السابعُ[1]

قال: مستَدلِّينَ على ذلك بقولِ الزَّباءِ[2]:

ما لِلْجِمَالِ مَشْيُها وَئِيدَا؟

فيمنْ رفَعَ "مشْيُها".

أقول: وَجهُ استِدلالِهم بهذا إمّا أنْ يكونَ مرفُوعاً بالأصالةِ أو بالتَّبعيةِ، ولا سبيلَ إلى الثاني؛ إذ لا يُمكِنُ أنْ يُفرَضَ فيه [غيرُ][3] البدَلِ منَ الضميرِ المُستكنِّ في الظَّرفِ ويَصدُّ عنه ما ذكَرَه المصنفُ مِنْ أنَّ البدَلَ مِنْ ضميرِ اسمِ الاستِفهامِ يَجبُ اقتِرانُه بالهمزَةِ كالبدَلِ منْ نفسِ اسمِ الاستِفهامِ. وأمَّا الأولُ، وهو كونُه مرفوعاً[4] بالأصالَةِ، فلا وَجْهَ له إلاّ أنْ يكونَ مبتَدأً، أو فاعِلاً لا سبيلَ إلى الأول؛ إذ لا خبَرَ له منْ حيثُ المعنَى إلاَّ وئِيداً وهو منصوبٌ، فامتَنَعَ كونُه خبَراً للمبتَدإِ، وتعيَّنَ أنْ يكونَ مَرْفوعاً على أنه فاعلٌ بـوَئِيداً الذي هو حالٌ من الجِمالِ أيْ: أيُّ شيْءٍ ثبتَ للجِمالِ في حالِ كونِها وئِيداً مشْيُها، وهذا الاستِدلالُ مرْدودٌ بما ذكَرَه المصنِّفُ[5] في المتْنِ من تقديرِ الخَبرِ بيكُونُ أوْ يُوجَدُ.

والزَّباءُ بالمدّ: ملِكَةُ الجَزيرَةِ، وتُعدُّ مِنْ مُلوكِ الطَّوائِفِ وقَضِيتُها[6] معَ قَصير[7] مَشْهورَةٌ. ولَمَّا قَدِمَ عليها في آخِرِ سَفَراتِه على طَريقِ الغُوَيْرِ بالرِّجالِ المُقاتِلَةِ، وكانَ قصيرٌ[8]

---

(1) سقط العنوان من جـ.

(2) انظره في الأغاني 15: 320 والكامل 2: 85 (نسبه إلى قصير صاحب جذيمة) وأمالي الزجاجي ص107 وشرح الكافية الشافية ص358 والمغني ص758 والسيوطي ص: 718، 912 والخزانة 3: 272 وشرح أبيات المغني 7: 216.

(3) الأصل: عند.

(4) سقطت من جـ و د.

(5) سقطت من جـ و د.

(6) جـ و د: وقصتها.

(7) جـ: "قيصر" وهو تصحيف، وقصير هو قصير بن سعد بن عمرو اللخمي أحد رجال القصة المشهورة في انتقام عمرو بن عدي من الزباء في الجاهلية انظر القصة في الكامل لابن الأثير 1: 199-201 والجمهرة ص423 والأعلام 5: 199.

(8) جـ: قيصر.

قد جعلَهُم في جَواليقَ وحملَها على الجِمالِ مُوهِماً أنها تِجارةٌ أوْ هديةٌ قَدِمَ بها [عليها][1] على عادَتِه معَها قبلَ ذلك قالتِ الزَّبّاءُ:

ما لِلْجمالِ مَشْيُها وئِيدَا؟ *** أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيدَا؟
أمْ صَرَفَاناً بارِداً شَدِيدا؟ *** أمِ الرِّجالُ جُثَّماً قُعُودَا؟

الوَئِيدُ: الرَّزانَةُ والتَّأنّي كذا في القامُوسِ[2]. وفي الصّحَاحِ[3]: مشَى مشْياً وئِيداً أيْ: على تُؤَدَةٍ والجَنْدَلُ: الحِجارَةُ. والصَّرَفَان، مفتحاتٌ: جنسٌ منَ التّمرِ. قال أبُو عُبَيْدٍ[4]: لَمْ يكنْ يُهدَى للزباءِ شيءٌ كان أحبَّ إليها من التَّمرِ الصَّرَفَانِ. وأنشَدَ[5]:

ولَمَّا أتاهَا الْعِيرُ قالَت أبارِدٌ *** مِنَ التَّمرِ [أمْ][6] هذا حَدِيدٌ وجَنْدَلُ؟

والجُثَّم، بضمِّ الجيمِ، وتشْديدِ المثلَّثةِ جمعُ جاثِمٍ، وهو: الذي تلَبَّدَ بالأَرْضِ. والقُعُودُ جمعُ قاعِدٍ.

قال: ومنْ ذلك قولُ بعضِهم في بيتِ الكتابِ[7]:

وقلَّما... وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إنَّ "وصالٌ": مبتدأٌ، والصّوابُ أنه فاعلٌ "يَدُومُ"/ 503 محذُوفاً مفسَّراً بالمذكورِ.

أقول: [يعنِي][8] ببيتِ الكتاب قولَ المرّارِ:

---

(1) الأصل: عليه.

(2) انظر (وأد) وفيه: أبو عبيدة لكن في اللسان والتاج (صرف): أبو عبيد.

(3) انظر (وأد).

(4) انظر رأيه في اللسان (صرف).

(5) انظر البيت في صحاح واللسان والتاج (صرف).

(6) الأصل: أو.

(7) نسب البيت إلى عمر انظر شرح ديوانه ص502، والمرار انظر الكتاب 1: 31، 3: 115 والمغني ص: 403، 758، 768 والسيوطي ص: 717 والخزانة 4: 287، وفتح اللطيف ص: 307.

(8) الأصل: معنى.

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما *** وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنَّما وَهِمَ المصنفُ القائلُ بأنَّ "وِصالٌ" مبتدأ، لأنَّ قلَّ المكفوفةَ بـ"ما" لا تَدخُلُ إلا على جملةٍ فعليةٍ كما في قولِ الشّاعِرِ[1]:

قلَّما يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إلَى ما *** يُورِثُ المَجْدَ داعِياً أوْ مُجيبا

صرَّحَ بذلك في حرْفِ الميمِ في الكلامِ على "ما" الزائدَةِ[2]، وكانَ يَنبغي ذكرُ ذلك هنا لِيبْنِيَ عليه ما ذكَرَه من الوَهْمِ. علَى أنَّ لقائلٍ أنْ يقولَ: لِمَ لا يَجُوزُ أنْ يكونَ هذا المُعرِبُ لِوِصَالٍ مبتدأ بنَى على أنَّ "ما" في البيتِ مصدريةٌ، لا كافَّةٌ، كما ذَهَبَ إليه بعضُهم، وعلَى أنَّ "ما" المصدريةَ تُوصَلُ بالجملةِ الاسميةِ كما صرَّحَ به في التَّسهيلِ[3].

قال: وقولٌ آخرُ في: آتيكَ يومَ زيداً تِلقاهُ: إنَّه يجوزُ [في زيد][4] الرَّفعُ بالابتداءِ، وذلك خطأ عندَ سيبويْهِ.

أقول: وهو صوابٌ عندَ غيرِ سيبويْهِ، فليسَ تَخطِئَة هذا القائِلِ إسناداً إلى قولِ سيبويهِ بأوْلَى منْ تَصويبِ كلامِه إسناداً إلى قولِ غيرِ سيبويْهِ منَ النّحاةِ، والإنصافُ حَسَنٌ وقد مرَّ في آخرِ الجهةِ الثانيةِ أنَّ سيبويْه[5] قال بأن "أعمالاً" في قوله تعالَى ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾[6] مشَبَّهَةٌ[7] بالمفعولِ به قال المصنِّفُ: "والصّوابُ أنها تَمييزٌ". فخَطّأ سيبويْهِ غيرَ مبالٍ بعُلوّ شأنِه وإما مَيْه في هذه الصناعة لِمَا لاحَ له منَ الدليلِ الدّالّ علَى خلافِ قولِه. فهلْ يجمُلُ أنْ يقالَ

---

(1) انظر البيت في شرح الكافية الشافية ص384 والمغني ص403 والسيوطي ص717 والتصريح 1: 185 وشرح أبيات المغني 5: 246، 7: 222.

(2) انظر ص237 من الأصل.

(3) انظر ص38.

(4) من جـ و د والمغني.

(5) الكتاب 1: 201 وانظر ص706 من المغني.

(6) الكهف: 103.

(7) جـ: شبيه.

للمصنِّفِ: ما قُلتَه في هذه الآيةِ خطأٌ لأنَّه مخالِفٌ لما قالَه سيبويْهِ فيها هذا ما لا يَنبغِي أن يُرتكَبَ والحقُّ أحقُّ أنْ يُتَّبَعَ.

قال: ثمَّ هذا الجوابُ لا يتأتَّى في قولِه[1]:

وكنْ لي شَفيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ *** بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بْنِ قَارِبِ

أقول: قد مضَى في الباب الثاني في الكلامِ على الجُملةِ الرَّابعةِ منَ الجُملِ التي لها محلٌّ منَ الإعرابِ إنشادُ هذا البيتِ، وذكرْنا هنالك أنَّه يُمكنُ تَخريجُه على حذفِ يكونُ، أيْ: يومَ لا يكونُ ذُو شفاعَةٍ بمُغْنٍ فَتيلاً، فتكونُ الإضافَةُ فيه إلى الجملَةِ الفعليةِ.

قال: ومنَ الوَهْمِ أيضاً قولُ بعضِهم[2] في قولِه تعالَى ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ ﴾[3] بعدَ ما جزَمَ بأنَّ "مَنْ" شرطية: إنَّه يجوزُ كونُ الجملةِ الاسميةِ معطوفَةً على "كانَ" وما بعدَها، ويَرُدُّه أنَّ جملةَ الشَّرطِ لا تكونُ[4] اسميةً فكذا المعطوفُ عليها.

أقول: هذا لا يلزَمُ، لأنَّ الثواني يغتَفَرُ فيها ما لا يُغتَفَرُ في الأوائِلِ؛ بلْ فقد قالوا: رُبَّ رجلٍ وأخيه، معَ امتناعِهم مِنْ أنْ يقُولُوا رُبَّ أخيه كما عُرِفَ في محلِه.

وقال الشاعر[5]:

إنْ تَرْكَبُوا[6] فَرُكُوبُ الخَيْلِ عادَتُنَا *** أوْ تَنْزِلُونَ فإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

---

(1) تقدم تخريجه في ص 134.

(2) نسب أبو حيان في البحر 2: 75 الرأي إلى أبي البقاء العكبري ولم يرد في كتابه إملاء ما منّ به الرحمن.

(3) البقرة: 196.

(4) بعده في الأصل ألا وهو خطأ.

(5) البيت للأعشى ديوانه ص113 والشطر الأول في الديوان: قالوا: الركوب فقلنا: تلك عادتنا وانظر البيت في الكتاب 3: 51، 164 وأمالي الشجري 2: 30 والهمع 2: 60 والسيوطي ص: 965 والخزانة 3: 612 وشرح أبيات المغني 8: 103.

(6) جـ: إن يركبوا.

قال: يُونُسُ[1]: أرادَ وَأَنْتُم تُنزِلُون، فعطَفَ الجملَةَ الاسميةَ على جملةِ الشَّرْطِ، وهذا عينُ ما نَحنُ فيه. وقد ذكَرَهُ المصنِّفُ في القاعدَةِ الثامنَةِ منَ البابِ الثامنِ. فإنْ قلت: لعلَّ هذا التَّخريجَ استُسْهِلَ في ذلِك التَّركيبِ، لأنَّه شِعْرٌ بخلافِ ما نحنُ فيه.

قلتُ: قد ذكَرَ المصنِّفُ في أمثلةِ هذه القاعدةِ قولَه تعالى ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ﴾[2] فقال: لا يَكونُ في النَّثرِ فعلُ الشَّرطِ مُضارعاً والجوابُ ماضياً. يَعني ولكنْ اغتُفِرَ ذلك في الآيةِ، لأن "ظَلَّت" معطوفٌ على الجوابِ، لا جوابٌ أولُ، والذي يَسَوِّغُ[3] لَه الاعتذارَ بذلك في هذهِ الآيةِ يسَوِّغُ لِخَصمِه الاعتذارَ به في تلك الآيةِ ولا فَرقَ.

قال: علَى أنه لَوْ قدَّرَ "مَنْ" موْصولةً لَمْ يَصحَّ قولُه أيضا، لأنَّ الفاء لا تَدخُلُ في الخبَرِ إذا كانتِ الصِّلةُ جملةً اسميةً لعدَمِ شَبَهِه حينئذٍ باسمِ الشَّرطِ.

أقول: ضميرُ أنَّه يَعودُ على بعضِهم المتَقَدِّمِ ذكْرُه فيكون قَدّر مبنياً للفاعلِ، والمعنَى: على أنَّ هذا البعضَ القائلَ بما تقدَّمَ مِنْ أنَّ (أذى مِنْ رَأسِه) معطوفٌ على الفِعليةِ المتقَدِّمةِ لَوْ قدَّر "مَنْ" موْصولةً لا شرطيةً لم يصحّ قولُه المذكورُ، ولا يَنبغِي أنْ يُجْعَلَ/ 504 ضَمِيرٌ أنَّه ضَميرَ شأنٍ، ويُضْبَطَ حينئذٍ[4] قدَّرَ بالبناء للفاعِلِ، أو للمفعولِ لضَعْفِ الحَمْلِ على ضميرِ الشّأن عندَ إمكان غَيرِه كما مَرَّ.

والجوابُ عمَّا ذكَرَه المصنفُ يُعلَمُ ممَّا قدَّمناه آنِفا مِنْ أنَّهم يَغتَفِرُون في الثواني [ما لاَ يَغْتَفِرُون][5] في الأوائِلِ.

---

(1) انظر رأيه في الكتاب 3: 51.

(2) الشعراء: 4.

(3) جـ و د: سوغ.

(4) سقطت من جـ.

(5) الأصل: ما لا يغتفر.

قال: ومِنْ ذلك قولُ جماعَةٍ[1] منهم الزَّمخشَريُّ[2] في ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[3]: إنَّ الجملةَ الاسميةَ جوابُ لَوْ.

أقول: ليس هذا ذهُولاً منهم عن هذه القاعدَةِ؛ بلْ هُم مُصرّحون[4] بجَوازِ وُقوعِ الاسميةِ في هذا المَحَلِّ، وهو مذهبٌ لهم اختارُوه، فليس تَخريجُهم للفُروعِ[5] عليه غلَطاً، وإنَّما وَجْهُ الرَّدِّ عليهم أنْ يقالَ: الصوابُ خلافُ قولِهم في أصلِ المسألة، ويَنْصبُّ الدّليلُ على ذلِك.

قال: ومنَ الْعَجبِ أنَّ ابنَ الحاجِبِ أجازَ [ذلك][6] في كافِيتِهِ[7] معَ قولِه فيها في بَحْثِ الظُّروفِ: وقد تكونُ للْمفاجَأة، فَيلزَمُ المبتَدأُ بعدَها.

أقول: هذا اعتِراضٌ مُتوجِّه، وابنُ الحاجبِ، رحمه اللهُ، حاوَلَ التَّقَصي عنه بما لا يَظهَرُ فقال: وكانَ قياسُ لُزُومِ وقُوعِ المبتَدإِ والخَبَرِ بعدَ إذا المفَاجأة أنْ يمتَنِعَ النَّصبُ فيما أُضمِرَ عاملُهُ إذا وقَعَ بعدَها كقولِك: خرجتُ فإذا عبدُ اللهَ يَضْرِبُه عمرٌو، لأنَّ لُزُومَ وقوعِ المبتَدإِ والخَبرِ منافٍ للنَّصبِ، ولكنَّهُم جوَّزُوا النَّصبَ على خلافِ هذه القاعِدَة لصُورَةِ المبتَدإِ والخَبر. قال نجمُ الدِّين سَعيدٌ: يعنِي لَمَّا كانَ بعدَ إذا مبتدأٌ وخبرٌ، والخَبَرُ مشْتَغَلٌ عنِ المبتَدإِ بضميرِه أُجْرِيَ هذا الكلامُ مُجرَى غيرِه ممَّا لَمْ يقَعْ بعدَ إذا المُفاجَأة نحو: زَيدٌ ضربتُه، فكما جازَ النَّصبُ في ذلك جازَ في هذا، وكأنَّهم قطَعُوا النَّظَرَ عنْ إذا ورُوعِيَ مجرَّدُ صورةِ المبتَدإِ والخَبَرِ.

---

(1) منهم أبو البقاء انظر إملاء 1: 56.

(2) انظر الكشاف 1: 302.

(3) البقرة: 103.

(4) جـ: يصرحون.

(5) سقطت من جـ و د.

(6) من جـ و د والمغني.

(7) انظرها بشرح الرضي 2: 112.

وأقول: جوازُ النَّصبِ إنَّما نشأَ عَن[1] قطعِ النَّظرِ عنْ إذا، ولا يَخفَى أنَّ قطعَ النَّظرِ عمَّا هو مَوجُودٌ [أمرٌ][2] مرجُوحٌ، فالنصبُ الناشِئُ منه يكونُ مرْجُوحاً، فالرفعُ يكونُ مُختاراً هذا كلامُه.

قلت: بلْ قطْعُ النَّظَرِ عمّا هو مَوْجودٌ مرادٌ[3] إلغاءٌ لِمَا حقه عدَمُ الإلغاءِ، فالنَّصبُ الناشِئُ عنه يكونُ باطِلاً، فيكونُ الرفعُ واجِباً لا جائِزاً.

قال: تنبيهٌ اعتَرَضَ الرّازِي[4] على الزَّمخْشَري[5] في قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴾[6]: إنَّ الجملةَ مَعْطُوفَةٌ على ﴿ وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ﴾[7] بأنَّ الاسميةَ لا تُعطَفُ على الفِعليةِ، وقد مرَّ[8] أنَّ تخالُفَ الجُملةِ في الاسميةِ والفعليةِ لا يَمنَعُ التَّعاطُفَ.

أقول: لكنَّ التَّناسُبَ مَطْلوبٌ ولا تقَعُ المخَالَفَة إلا لِنكْتَةٍ تَقتَضِيه، فقد يقالُ: أُريدَ في قَضيةِ الكافِرينَ الدِّلالة على ثباتِ خُسْرانِهم فناسَبهُ الإتيانُ بالاسميةِ، وأُريد في قَضيةِ المؤمنينَ تصويرُ نَجاتِهم مِمَّا نال غيرَهم منَ السّوءِ إشعاراً بتعظيم منَّةِ الله تعالى عليهم وفَضلِه، فناسَبه الإتيانُ بالفعليةِ ذاتِ المضارعِ.

---

(1) جـ و د: من.

(2) من جـ و د.

(3) جـ: ومراد.

(4) التفسير الكبير 27: 12.

(5) الكشاف 3: 407.

(6) الزمر: 63.

(7) الزمر: 61.

(8) وقد مر الحديث عنه.

النوعُ الثامنُ[1]

قال: ومنَ الثاني جوابُ القَسمِ الاستِعطافِيُّ كقولِه[2]:

بِرَبّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إلَيكَ رَيّا

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجُزُه:

قُبَيْلَ الصُّبْحِ أوْ قَبّلْتَ فاهَا؟

وقبلَ هذا البيتِ:

وهلْ رفتْ إليكَ قرونُ لَيْلَى *** رَفِيفَ الأقحُوانَةِ في نَدَاهَا؟

والذي أعرِفُه في إنشادِ البيتَيْنِ: "هل ضممتَ إليكَ [لَيلَى][3] "وهل رفَّت إليك قُرونُ لَيلَى" وينسَبُ هذا الشِّعرُ للمجنُون المَشهور. ورَيّا: اسمُ المرأةِ. ورفَّت بالراء المهمَلَةِ المفتوحةِ: بَرَقَتْ وتَلألأتْ، يقالُ[4]: رفَّ لونُه يرفُّ رفيفاً، أيْ: برَقَ وتلألأ. والأقحُوانةُ، بضمِّ الهمزة والحاءِ المهملةِ واحدةُ الأقْحوان. والأقاحيُّ بتشديدِ الياءِ وتَخفيفها وهو: البابُونج. والنَّدَى بالفتح: المطرُ والبلَلُ. قال ابنُ جنّي[5]: القَسَمُ جملةٌ إنشائيةٌ تُؤَكَّدُ[6] بها جملةٌ أخرَى فإنْ كانت خبريةً فهو القَسَمُ لغيرِ الاستعطافِ، وإنْ كانتْ طلبيةً فهو للاستعطافِ، وقيلَ الاستعطافُ يُستفادُ/ 505 منَ اللَّفظِ الذي يُشعِرُ بالعطْفِ والحُنوّ.

---

(1) بعده في المغني: اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية، وفي بعضها الإنشائية.

(2) ديوان مجنون ليلى ص286 والمغني ص761 والسيوطي ص913 والخزانة 4: 210 وشرح أبيات المغني 7: 233.

(3) من جـ و د.

(4) سقط حتى "وتلألأ" من جـ.

(5) في كتابه اللمع ص241 ما يفيد عكس هذه الفكرة، إذ فيه "القسم ضرب من الخبر يذكر ليؤكد به خبر آخر".

(6) جـ و د: يؤكد.

قال[1]: فمِنَ الأول قولُه[2]:

وإنّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي *** لَعَلِّي، وإنْ شَطَّتْ نَوَاها، أزُورُها

أقولُ: تكرَّر[3] إنشادُ هذا البيتِ في البابِ الثاني في الكلامِ على جملةِ الاعتِراضِ وسبقَ الكلامُ عليه.

قال: وقولُه[4]:

جاؤُوا بِمَذقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ؟

أقول: وهذا أيضاً تقدَّمَ إنشادُه والكلامُ على معناهُ في الكلام على لاْ في البابِ الأول في حرف اللامِ[5].

قال: وقولُه[6]:

فإنّما أنتَ أخٌ لا نَعْدَمُه

أقول: هذا لَمْ يتقدَّمْ إنشادُه في غيرِ هذا الموضعِ. وجملة لا نَعْدَمُهْ إنشائية لأنها دعاءٌ، وليس المرادُ بها وصفَ الأخ بأنه غيرُ مَعدُومٍ.

قال: وقولُ أبي الدّرداءِ[7]، رضي اللهُ عنه: وجدتُ الناسَ اخبر ثقلِه، أي: صادفتُ الناسَ مقُولاً فيهم ذلك.

---

(1) سقط حتى أقولْ من جـ.

(2) تقدم تخريجه في ص 74.

(3) جـ: مر.

(4) هذا رجز ينسب إلى العجاج انظر ملحقات ديوانه ص81 وانظر البيت في شرح الكافية الشافية ص1159 والإنصاف ص 115 والمغني ص507، 511، 761 وابن عقيل 3: 199 والخزانة 1: 275، 2: 482 وشرح أبيات المغني 5: 5، 7: 225.

(5) انظر ص193، 194 من الأصل.

(6) رجز لأبي محمد الحذلمي أو أبي لحلة انظره في مجالس ثعلب ص195 والإنصاح ص: 104 وطبقات ابن المعتز ص65 وضرائر ابن عصفور ص259. والمغني ص762 وشرح أبياته 7: 226.

(7) انظره في مجمع الأمثال 2: 363 واللسان (خبر) عويمر بن زيد بن غنم الأنصاري الخزرجي الصحابي الجليل سيد القراء بدمشق توفي سنة 33هـ انظر غاية النهاية 1: 606 ومفتاح السعادة 2: 11-12 والأعلام 5: 98.

أقول: في الصّحاح[1] خَبرتُ الشَّيْءَ أخبُرُه خُبراً بالضم [وخِبْرة][2] بالكسر: بلَوتُه واختَبرْتُه. وثَقلِيه وثَقلاَه: تَبغَضُه. والجزمُ هنا على أنّه جوابُ الأمرِ الذي وقعَ موقِعَ ثاني مفعولَي وجدتُ بتقديرِ القَولِ أيْ: وجدتُ النَّاس مقولاً في حقهم ذلك[3]. ومفعولُ اخبُر محذوفٌ أي: اخبُرْهُم تَقِلهم. والهاءُ في تَقلِه هاء السكت، أوْ ضميرٌ أُفرِدَ نظراً إلى لفظِ النّاسِ أو كلِّ واحِد. وقال الْميدانِي[4]: منْ نَصَبَ الناسَ نَصَبَه بالأمْرِ، أيْ: اخْبُرِ النّاسَ [ووَجَدتُ بمعنَى عرفْتُ هذا المثلَ. والهاءُ في تَقْلِه للسّكت بعدَ حذفِ العائِد أصلُه: اخْبُرُ النّاسَ][5] تقلِهم ثم حُذِفَ الضميرُ، ثم أُدْخِلت هاءُ الوقفِ. والجملةُ في محلِّ نصبٍ بوَجدتُ الأمر كذلك. وقال أبو عُبَيْدَةَ[6]: جاءَنا الحديثُ عنْ أبي الدَّرداءِ، رضي اللهُ عنه[7]. وقال: خُرِّجَ الكلاَمُ على لفظ الأمر ومعناهُ الخَبَر، يُريدُ أنك إذا خَبرْتَهم قَلَيْتَهم. يُضربُ في ذَمِّ الناسِ وسُوء معاشَرَتِهم.

قال: وقوله[8]:

وكُونِي بالمَكَارِمِ ذكِّرِيني *** ودِلِيِّ دَلَّ مَا حِدَةٍ صَنَاعِ

أقول: قد يُتَوَهَّمُ أنَّ دلِي منَ الدّلالَة لاقترانِه بذكِّريني، وليس كذلك، لأنَّ هذه مَصدرُ[9] الدِّلالَة لا الدَّلال. قال في القَامُوس[10]: ودلّ المَرْأةِ ودلالُها ودالُولاَؤُها[11]: تدلُّلُها

---

(1) انظر (خبر).

(2) الأصل: وخبراً وما أثبته موافق لـ جـ و د والصحاح.

(3) جـ و د: هذا.

(4) مجمع الأمثال 2: 363 وهو أحمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل الإمام الأديب النحوي اللغوي له كتب منها: الأمثال والأنموذج في النحو، ونزهة الطرف في علم الصرف توفي 518هـ انظر إشارة التعيين ص46 والبغية 1: 356-357.

(5) من جـ و د.

(6) نسبه في مجمع الأمثال إلى أبي عبيد انظر 2: 363.

(7) سقط رضي الله عنه من جـ و د.

(8) ينسب البيت إلى رجل من بني نهشل انظر الحماسة بشرح المرزوقي ص657 والمغني ص762 والسيوطي ص914 والهمع 1: 113 والخزانة 4: 57 وشرح أبيات المغني 7: 227 ونتائج التحصيل ص223.

(9) جـ: مصدرة ود: مصدورة.

(10) انظر دل.

(11) جـ: ودلولاؤها.

على زَوْجِها تُريه جرأةً في ثَغْنُجٍ وتَشَكُّلٍ كأنها تخالِفه وما بها خِلافٌ، وقد دلَّت تَدِلُّ. والماجِدَة: الشَّريفةُ الكَرِيمَةُ. والصَّناعُ، بفتح الصّاد المهمَلةِ: المرأةُ الحاذِقَةُ الماهِرَةُ بعَملِ اليدينِ، يقالُ: امرأة صَنَاعُ اليدينِ، وامرأتان صناعانِ ونِسْوةٌ صُنُعٌ كقَذالٍ وقُذُلٍ.

قال: وقوله[1]:

إنَّ الذينَ قَتَلْتُمْ أمْسِ سَيِّدَهُم *** لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُم عَنْ لَيْلِكُم نَامَا

أقول: إسنادُ نامَ إلى ضميرِ اللَّيلِ مَجازٌ، والمرادُ نومُ أهْلِه، أيْ لا تَحسبُوهم سكَتُوا عنكُم وتركُوا الأخذ بثأرِ سيّدهم منكُم. جعلَ سكُوتَهم عن الأخذ بثأرِ سيّدهم نوماً على سَبيلِ الاستِعارةِ.

قال وقوله[2]:

إنِّي إذَا ما القَوْمُ كانُوا أنْجِيهْ *** واضْطَرَبَ القَوْمُ اضْطِرابَ الأرْشِيهْ
هُنَاكَ أوْصِنِي ولا تُوصِ بِيهْ

أقول[3]: الأنْجِيةُ جَمْع نَجِيّ على صيغةِ فَعيل، وهو الذي تُسارُّه. والأرْشِية جمع رِشَاء بكسر الراءِ وبالمدِّ. وهو: الحبلُ الذي يُجعلُ في الدَّلْو. يريدُ أنَّ الناسَ إذا سارَّ بعضُهم بعضاً واضْطَربتْ آراؤُهم كاضطرابِ الحبالِ في الآبارِ عندَ الاستِقاءِ منها، فهو ثابتُ الرَّأي لا يَتَزلْزَلُ لسَدادِ فكرِهِ وحُسْنِ نَظَرِه، فكان جديراً لذلك بأن يُوصَى على غيره، ولا يُوصَى غيرُه عليهِ.

---

(1) البيت لمنقد بن خميس أبو مكعت انظر أمالي الشجري 1: 332 والمغني ص762 والتصريح 1: 298 والسيوطي ص914 والهمع 1: 135 وشرح أبيات المغني 7: 229.

(2) سقطت من جـ و د والرجز لسحيم بن وثيل انظر نوادر أبي زيد ص11 والحماسة بشرح المرزوقي ص656 والمغني ص 762 والسيوطي ص914 وشرح أبيات المغني 7: 231 واللسان (لجا).

(3) جـ: قال.

قال: ومنَ الوَهْمِ في هذا الباب قولُ بعضِهم[1] في قوله تعالَى ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾[2]: إنَّ جملةَ الاستفهامِ حالٌ من العِظَامِ. والصّوابُ أنَّ كيفَ وحدَها حالٌ من مفعولِ نُنْشِزُ[3]، وأنَّ الجملةَ بدلٌ مِنَ الْعِظامِ.

أقول: قد تَقَدَّم مرّاتٍ[4] أنَّ مِنْ شرطِ البَدلِ حلولَه محلَّ المبدَلِ منه، والبدَلُ هنا وهو الجملةُ الاستفهاميةُ، لا يَصِحُّ حلُولُها محلَّ المبدَل منه، وهو العِظامُ المجرورُ بإلَى، لأنه يلْزَمُ عليه تعليقُ حَرْفِ الجرِّ عنِ العَملِ، وهو [باطلٌ][5] وقد مرَّ البحثُ في ذلك في حرفِ الكافِ منَ الباب الأول في فصلِ كَيْفَ[6]

قال: واعلَمْ/ 506 أنَّ النظَر البَصَريَّ يعلَّقُ فعلُه كالنَّظرِ القَلْبِي، قال تعالى ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾[7]، كما قال سُبحانه وتعالَى ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[8].

أقولُ: ساقَ الحُكْمَ الْمَذكُورَ، وهو تعليقُ النَّظرِ البَصريِّ مَسَاقَ الحُكْمِ المقَدَّرِ المعلُومِ الذي لا خِلافَ فيه فانظُرْ هذا مَع قولِه في الباب الثاني منَ الكتابِ، ولَمْ أقِفْ على تعليقِ النَّظرِ البَصَريِّ إلا من جهَةِ الزَّمخْشَرِيِّ[9]

---

(1) منهم العكبري انظر إملاء 1: 110.

(2) البقرة: 259.

(3) جـ: ينشرها.

(4) جـ: آنفاً.

(5) الأصل: الباطل.

(6) انظر ص166 من الأصل.

(7) الكهف: 19.

(8) الإسراء: 21.

(9) لم يرد هذا الرأي ي الكشاف والمفصل.

النوع التاسع

قال: وقولُ الشاعرِ[1]:

أأكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَليٌّ فتبْتَغِي *** بهِ الجاه أمْ كُنْتُ امْرأ لا أُطيعُها؟

أقول: أظنُّ أنَّ هذا البيَت بعدَ قولِه:

ونُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بشَفَاعَةٍ *** إلَيَّ، فهَلاَّ نفْسُ لَيلَى شَفيعُها

وتَبتَغِي بمعنَى: تَطلُبُ، وهو منصوبٌ بعدَ الفاءِ في جوَابِ الاستِفهامِ، لكنَّه سكَّنَ الياءَ كما في قولِه[2]:

ما أقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِي علَى شَحَطٍ *** مَنْ دارُه الحزْنِ مِمَّنْ دارُه صُولُ

وليسَ بضَرُورةٍ لثُبوتِ مِثْلِه في السَّعَةِ، وإنْ كان قليلاً، كقِراءَةِ جَعْفَرِ الصّادِقِ[3] ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾[4] بسُكونِ الياءِ. وأمْ في البيتِ مُحْتَمِلَةٌ للاتِّصالِ والانقِطاعِ.

---

(1) يروى البيت لقيس بن الملوح ديوانه ص195 وينسب أيضا لابن الدمينة ديوانه ص: 206، 207، وللصمة القشري انظره في الحماسة بشرح المرزوقي ص: 1220 والتبريزي 2: 62. والمغني ص764 والسيوطي ص221، 915 وشرح أبيات المغني 2: 119، 120/، 7: 233.

(2) البيت لحندج بن حندج المري انظره في الحماسة بشرح المرزوقي ص1831 والتبريزي 2: 393 وشرح الجمل لابن عصفور 1: 578 والهمع 2: 167 والعيني 1: 238 ونتائج التحصيل ص344.

(3) انظر قراءته في الكشاف 1: 640 والبحر 4: 10، 11 والصادق أبو عبد الله جعفر بن محمد ابن علي بن زين العابدين بن الحسين سادس الأئمة عند الإثني عشر عند الإمامية كان من أجلاء التابعين وله منزلة رفيعة في العلم أخذ عنه جماعة منهم مالك وأبو حنيفة توفي سنة 148. انظر طبقات القراء 1: 196، 197 ووفيات الأعيان 1: 327-328.

(4) المائدة: 89.

قال: ومِنْ ثَمَّ أبطَلَ أبو عليٍّ[1] كونَ الظَّرفِ من قَوْلِ الأعْشَى[2]:

رُبَّ رَفدٍ هَرَقْتَه ذِلك اليو *** مَ وأسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أقيالِ

متَعَلِّقاً بأسرَى لئلاَّ يَخلُوَ ما عُطِفَ على مجرورِ رُبَّ مِنْ صفَةٍ.

أقول: البيتُ مِنْ بحرِ الخَفيفِ، وهو مدرجٌ آخِرُ صدْرِه واوُ اليوْم، وأولُ عجُزِه ميمُه. والرَّفْد، بكسر الراء: العَطاءُ[3]، وبفتحها: القَدَحُ الضَّخْمُ، وبكسر[4] الرّاء أيضاً في هذا المعنَى. وهَرقْتُه: أرقْتُه، أُبدِلَتِ الهمزَةُ هاءً. يقال: هَرَاقَ الماءَ يُهَرِيقُه هِراقَةً، أيْ: صبَّه. وأصلُه: أراقَ إراقَةً. وإنما قالُوا: أنا أُهريقُه وهم لا يقولون أُأريقُه لاستثقالِهم الهمزتَيْنِ، وقد زالَ ذلك بعدَ الإبدال كذا في الصّحاحِ[5]. وأسرَى جمعُ أسيرٍ. والمَعْشَرُ: جماعةٌ منَ الناسِ. والأقيالُ ضُبِطَ بالياءِ التَّحتيةِ والفَوقِيةِ، وعلى الثاني فهو جمعُ قِتْلٍ، بكسرِ القافِ، وإسكان التّاء، وهو: العُدوُّ، وعلى الأول فهو جمعُ قَيْلٍ، بفتح القافِ، وإسكانِ الياء، وهو: مَلِكٌ مِنْ مُلوكِ حِمْيَرَ دونَ المَلكِ الأعظَمِ كذا قيَّده في الصّحاحِ[6]. ونَقَلَ في القاموسِ[7] فيه خلافاً فقيل: هو الملكُ مطلَقاً، وقيل: الملِكُ من مُلوكِ حِمْيَرَ، وقيل: هو دونَ الملِكِ الأعلَى وأصلُه قَيّل كفعيل[8] سمِّي به لأنه يَقولُ ما شاءَ فيُنَفَّذُ، وجمعُه أقيالٌ، وأقوالٌ حكاهما يَعْقُوبُ بنُ السِّكّيتِ[9]، فأقيالٌ[10] على اللَّفظ، وأقوالٌ على الأصْلِ، لأنَّه مأخوذٌ منَ القَول كما مرَّ. وقال جماعَةٌ[11]:

---

(1) انظر المقتصد ص832.

(2) ديوانه ص63 وروايته "أقتال" وانظر المقتصد ص831 وأمالي القالي 1: 90 والسمط ص: 284، 637 والمفصل بشرح ابن يعيش 8: 28 والمغني ص764 والخزانة 4: 176 وشرح أبيات المغني 7: 233.

(3) سقط حتى "بكسر الراء" من جـ.

(4) د: وتكسر.

(5) انظر (هراق).

(6) انظر (قول).

(7) انظر (قول).

(8) جـ: كضهيل (وفي القاموس "فيعل") وهو الصواب.

(9) انظر إصلاح المنطق ص10، 11.

(10) جـ و د: وأقيال.

(11) انظر اللسان (قول).

لهذه الكَلمةِ اشتقاقان: فمَنْ قالَ: أقوالٌ فهو من القَول، ومن جمَعَه على أقيال فهو منْ قولِهم: تَقَيَّلَ أباه إذا: تَبِعَه في النَّسبِ[1] كما سُمّي تَبعاً من تَبِعَ الذي قبله في المُلْكِ. قال هؤلاء: ولو كانَ منَ القَوْلِ لَمْ يَجزْ في جمْعه إلا أقوالٌ، كما لا يُقالُ في مَيْت المخَفَّف إلا أمْوات، ولا يقال: أمياتٌ على اللّفظ. قال ابنُ الشَّجَري[2]: ولا يلزَمُ ذلك، لأنهم قالُوا منْ جفَوْتُ ومنَ الثَّوْبِ مثُوبٌ ومَجْفوٌّ على الأصلِ، ومجفيٌّ ومَثِيبٌ على لفظ جَفِيَ وثَيبَ، ولَمْ يُطَرِّدُوا ذلك، فيقولُوا[3] مغزِيٌّ ومدعيٌّ، فلذلك[4] قالوا أقيال على لفظِ قَيْل وإن [لَم][5] يقولوا أميَات.

قلت: يرد هذا بأنه لا يُصارُ[6] إلى خلافِ الأصلِ ما وُجِدَ عنه منْدُوحَةٌ، ولا شكَّ أنَّ جمعَ المشتَقِّ مِن [القَوْل][7] على أقيال رعايةً لِلَفظِ الياء خارجٌ عنِ الأصلِ، فإذا جُعِلَ مشْتَقّاً عندَ جَمْعِه [كذلك][8] مِنَ الثَّقيل[9] لَمْ يخْرُجْ عن الأصلِ، فكان قولُ أولئك الجماعةِ بالاشتقاقيْنِ هو الرّاجِحُ لا محالَةَ. وقد جُوِّزَ في البيت أنْ يكونَ المرَادُ[10] بالرفد المكسورِ الرّاء: العطَاءَ، وهو واضحٌ، أي: أنه حصَلَ منه/ 507 في ذلك اليومِ عطاءٌ كثيرٌ، وإحسانٌ جَمٌّ. وقيل أُريد بإراقَةِ الرِّفد: صبُّ الدِّماءِ، وقتلُ الأعداءِ على طريقِ الكِنايةِ. وجُوِّزَ أنْ يكونَ المرادُ به القَدَحَ العظيم كما أنَّ ذلك هو المراد إذا كانتِ الرّاءُ مفتوحةً، أي: رُبَّ قَدَحٍ كبيرٍ لِسيّدٍ كان يُطْعِمُ فيه الناسَ صبيتُه في ذلك اليومِ لا يَستَطِيعُ صاحبُه الدَّفْع عنه، أو كنَّى بذلك عن قَتْلِه. وأمّا قولُ أبي عليٍّ[11]: إنَّه لا يصحُّ تَعلُّقُ مِنْ مَعْشَرٍ بـأسرَى فمبنيٌّ على

---

(1) جـ و د: النسبة.

(2) انظر أماليه 2: 171.

(3) د: فتقول.

(4) د: فكذلك.

(5) من جـ و د.

(6) سقط بأنه لا يصار إليه من جـ.

(7) الأصل: أقول.

(8) الأصل: لذلك.

(9) جـ و د: القيل.

(10) سقطت من جـ.

(11) انظر المقتصد ص832.

شيئين: أحدُهما أنَّ مجرورَ "ربَّ" الظاهرَ لابدَّ منْ وَصْفِه كما ذكَرَ. وقد تقدَّم في الباب الأول في حرفِ الرّاءِ في فصل "رُبَّ"[1] أنَّ هذا مذْهَبُ المبرّدِ[2] وابنِ السّرّاجِ[3] والفارسِيّ وأكثرِ المتأخّرينَ ونُسِبَ في "البَسيطِ"[4] إلى البَصريّينَ. ومرَّ أنه خالَف في ذلك الأخفَشُ[5] والفرّاءُ والزَّجاجُ وابنا طاهرٍ[6] وخَرُوفٍ[7] وابنُ مالِكٍ[8] قال: وهو ثابتٌ بالنّقل الصّحيحِ في الكلامِ الفَصيحِ.

والثاني أنَّ حكْمَ المعطوفِ حكمُ المَعطوفِ عليه، وقد عرفْتَ أنَّ الثواني يُغتَفَرُ فيها ما لا يُغتَفَرُ في الأوائِلِ، فكلاَ الوَجْهينِ اللّذيْنِ [استَنَدَ][9] إليهما قابلٌ للمنازَعَةِ.

قال: فأما قولُه[10]:

فيا رُبَّ يَوْمٍ قد لَهَوْتُ ولَيلَةٍ *** بآنِسَةٍ كأنّها خَطُّ تِمثالِ

أقول: قد مرَّ إنشادُ هذا البيتِ في الباب الأول في فصلِ "رُبَّ"[11] وتقدَّمَ الكلامُ عليه هناك.

قال: وأجازَ غيرُ الفارِسيِّ وابنِ السّرّاجِ نعتَ فاعِلَي نِعْمَ وبِئْسَ.

---

(1) انظر ص101 من الأصل.

(2) انظر المقتضب 2: 48، 4: 139، 150، 289.

(3) الأصول 1: 509.

(4) هناك عدة كتب بهذا الاسم منها البسيط لابن أبي الربيع ولم يرد به ذكر للبصريين، وبسيط ابن العلج، وبسيط ركن الدين الاسترابادي والرأي وارد في الجنى ص450 فهو ينقل عنه هذه الآراء.

(5) رأيهم في الجنى ص450.

(6) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي نحوي مشهور بالأندلس اشتهر بتدريس الكتاب وله عليه طرر مشهورة توفي بعد الثمانين وخمسمائة هـ البغية 1: 28 رأيه في الجنى ص: 450.

(7) رأيه في الجنى ص450.

(8) انظر التسهيل ص149.

(9) الأصل: اسند.

(10) البيت لامرئ القيس ديوانه ص29 وانظره في المقرب 1: 199 وشرح الجمل لابن عصفور 1: 500-501 والمغني ص180، 764 والتصريح 2: 18 وشرح أبيات المغني 3: 161، 7: 163: 234 ونتائج التحصيل ص248.

(11) انظر ص101 من الأصل.

أقول: تَبِعَ المصنِّف في ذلك ابنَ مالِكٍ حيثُ قال في التَّسْهيل[1]: ولا يؤَكَّدُ[2] فاعلُهما توْكيداً معنَوياً، وقد يوصَفُ خلافاً لابنِ السّرّاج[3] والفارسيِّ[4]. وفي حواشِي[5] التَّسهيل لابنِ هشامٍ المصنِّفِ ما نصُّه: إنَّما المنعُ هو[6] قولُ جمهورِ النَّحويّينَ. يريدُ الاعتِراضَ بذلك على ابنِ مالِكٍ حيثُ نَقَلَ عنْ غيرِ الفارسيِّ وابنِ السّراج الإجازَةَ، وليس كذلك، وهذا بعينِه يَرِدُ هنا على المُصَنِّفِ[7].

قال: تمسُّكاً بقوله[8]:

نِعْمَ الفَتَى الْمُرّيُّ أنتَ إذاهُمُ *** حضَرُوا لَدَى الحُجُراتِ نارَ الْمَوْقِدِ

أقول: وتمسّكاً بقولِ الآخَرِ[9]:

لَعَمْري، وما عُمْري عليَّ بِهَيّنٍ *** لَبِئْسَ الفَتَى المَدْعُوُّ بالليلِ حاتِمُ

وفي التَّنزيلِ ﴿ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ ﴾[10] وهو شاهِدٌ عتيدٌ.

قال: وحمَلَهُ الفارسيُّ[11] وابنُ السّراج[12] على البدَلِ.

---

(1) انظر ص126، 127.

(2) سقط حتى معنوياً من جـ و د.

(3) الأصول 1: 138.

(4) المقتصد ص372.

(5) د: حاشية.

(6) سقطت من ج و د.

(7) جـ: على المصنف هنا.

(8) البيت لزهير ديوانه ص229 انظره في أصول ابن السراج 1: 142 والمغني ص765 والسيوطي ص915 والخزانة 4: 112 وشرح أبيات المغني 7: 235..

(9) البيت ليزيد بن قنافة العدوي انظره في الحماسة بشرح المرزوقي ص1464 والتبريزي 2: 197 والهمع 2: 85 والأشموني ص373 والعيني 4: 9 والصبان 3: 24.

(10) هود: 99.

(11) انظر رأيه في البحر 5: 259.

(12) الأصول: 1: 142.

أقول: بناءً علَى أنَّ الصّفةَ تَخصِيصية، والمقصودُ العمومُ والإبهامُ. قال الرَّضي[1]: وليس بشيء، لأنَّ الإبهامَ معَ مثلِ هذا التَّخصيصِ باقٍ؛ إذ المُخصِّصُ[2] لا يعيّنُ، فهو كقولِه تعالَى ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾[3].

قال: وقال الزَّمخشري[4] وأبو البقاءِ[5] في ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ ﴾[6]: إنَّ الجملَةَ بعد كَمْ صفة لها، والصوابُ أنها صفةٌ لـ قَرْن.

أقول: يَعنِي لأنَّ كَمْ متوَغِّلَة في الإبهامِ، فلا تُوصَفُ، وهذا لَمْ يقمْ دليلٌ على منعِه. وما ذا يَصنَعُ المصنفُ بمثلِ: كَمْ مِن رَجلٍ قام! وكَمْ مِن قَرْيةٍ هَلَكَتْ! فإنَّه لا يظهرُ فيه سوَى أنَّ الظرفَ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، وهو في محلِّ رفعِ صفة لـكَمْ التي هيَ مبتَدأٌ، أيْ: كثيرٌ منَ الرِّجالِ قامَ، وكثيرٌ منَ القُرَى هَلَكَ. قال الرَّضِي[7]: وإذَا انْجَرَّ المُمَيَّزُ بمِنْ وجَبَ تَقديرُ كَمْ منَوَّنَةً يعني أنها تكونُ حينئذٍ نكرةً، والجارُّ والمجرورُ صفةٌ لها، والمعنَى يُساعِدُ عليه.

النوعُ العاشِرُ

قال: ومنَ الوَهْمِ في الأول قولُ بعضِهم في قولِ الحُطَيْئة[8]

أَزْمَعْتُ يأساً مُبيناً منْ نَوالِكُمُ *** ولَنْ [تَرَى][9] طارِداً للْحُرِّ كالْياسِ

---

(1) انظر شرح الكافية 2: 317.

(2) سقط إذا المخصص من جـ و د.

(3) البقرة: 221.

(4) الكشاف 2: 521.

(5) الإملاء 2: 116.

(6) مريم: 74.

(7) شرح الكافية 2: 97.

(8) تقدم تخريجه في ص 209.

(9) الأصل ود: يرى.

أقول: الإزْماعُ تصميمُ العزْمِ وثباتُه قال الكِسائي[1]: يقال: أزمعتُ الأمرَ، ولا يقالُ: أزمعتُ عليه. وقال الفرّاءُ[2]: أزمعتُه وأزمعتُ عليه بمعنًى، مثلُ أجمعتُه وأجمعتُ عليه. والياسُ: القُنُوطُ. ومُبيناً اسم فاعلٍ، منْ أبانَ بمعنى: بانَ، أيْ ظَهَرَ واتَّضحَ. والنّوالُ العَطاءُ. وقلت قديماً[3]:

خَبـرُ الْعلَـى عَـنْ قَـدْرِه *** أرْويـه مِـنْ طُـرُقٍ عَوالي
ولـقَـد سَـعِـدتُ بجُـودِه *** وبـما نَـوَى لـي مـنْ نَـوالي

قال: والصّحيحُ جوازُ الفصلِ[4] بعدَ العَملِ.

أقول: هذا مذهبُ البَصريين[5] والفرّاءِ/ 508 على ما نَقَلَه بعضُهم، ووَجهُه أنَّ الوصفَ يُزيلُ شَبَهَهُ، أوْ يُضعِفُه، وذلك إنّما يَتحقّقُ قبلَ العملِ لا بعدَه. وذهبَ الكِسائي[6] وباقي الكُوفيّين إلى جوازِ الوصفِ مُطْلَقاً. وظاهرُ كلامِ ابنِ عُصفورٍ في المقرّبِ[7] المنعُ مطلَقاً، واختارهُ ابنُ مالكٍ[8]، فهي ثلاثة أقوالٍ: الصحيحُ منها القولُ المفَصِّلُ بينَ وقوعِ الْوصفِ قبلَ العملِ فيمتَنِعُ وبعدَه فيَجوزُ.

النوعُ الحادي عشرَ

قال: إجازَتُهم في بعضِ أخبارِ النّواسِخِ أنْ تَتَّصِلَ[9] بالنّاسخِ، نحو: كان قائماً زيدٌ، ومَنْعُ ذلك في البعضِ نحو: إنَّ زيداً قائمٌ.

---

(1) انظر رأيه في الصحاح واللسان (زمع).
(2) رأيه في الصحاح واللسان (زمع).
(3) لم أعثر عليهما في أي مصدر.
(4) يتحدث عن الفصل بين اسم الفاعل ومعموله.
(5) انظر رأيهما في الأشموني ص341.
(6) انظر رأيه في التسهيل ص139.
(7) 1: 124.
(8) التسهيل ص136.
(9) جـ و د: يتصل.

أقول: يعني خَبرَ إنَّ وأخواتها حيثُ لا يكونُ ظَرْفاً نحو: إنَّ عندك فضلاً، ولا جاراً ومجروراً نحو: إن في الدار زَيداً، وإنما جازَ تقديمُ الخَبرِ ظَرفاً لتوَسُّعِهم في الظرفِ ما لا يُتَوسَّعُ في غيرِه، لأنَّ كلَّ شيءٍ منَ المحادثاتِ لابدَّ أنْ تكون[1] في زمان، أوْ مكان، فصارَ معَ كلِّ شَيءٍ كقَريبه، ولمْ يكنْ أجنَبياً منه، فدَخلَ حيثُ لا يَدخُلُ غيرُه، وأُجرِي الجارُّ والمجرورُ مُجراهُ لمُناسبةٍ بينهما؛ إذ كلُّ ظرفٍ في التقديرِ جارٌّ ومجرورٌ، والجارُّ محتاجٌ إلى الفعلِ، أو معناه، كاحتياج الظّرفِ.

النوعُ الثاني عشرَ

قال: إيجابُهم لبعضِ [مَعمُولاتِ][2] الفعلِ وشِبْهِه أنْ يَتقدَّمَ كالاستفهامِ، والشّرطِ، وكَم الخبريةِ.

أقول: إنما كان ذلك لأن الاستفهامَ، والشّرطَ، ونحوَهما كالعَرْضِ، والتّمني مما يغير معنَى الكلامِ بدُخوله، فجُعِلَ له التصدُّرُ، لأنَّ السامعَ يبني الكلامَ الذي لَمْ يُصدّرْ بالمغَيّرِ على أصلِه، فلَو جوزَ أن يجيءَ بعده ما يُغيّره لمْ يَدرِ السامعُ إذا سَمعَ بذلك أهوَ رَاجعٌ إلى ما قبلَه بالتَّغيّر أمْ مغيرٌ لِما سَيجيءُ بعدُ من الكلام فيَتَشَوَّشُ لذلك ذهنُه. وكَم الخبرية متضمنةٌ لإنشاءِ التّكثيرِ كما مرَّ فأُجريت مُجرَى الاستفهامِ وغيرِه ممّا هوَ منْ قَبيلِ الإنشاءِ.

قال: ولهذا قدِّرَ ضميرُ الشأن في قوله[3]:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنيسَةَ يَوْما *** يَلْقَ فيها جآذِراً وظِباءَ[4]

---

(1) جـ: يكون.

(2) الأصل ود: معمول.

(3) تقدم تخريجه في ص 151.

(4) سقطت من جـ.

أقول: مرَّ إنشادُ هذا البيتِ في الباب الأولِ في حرفِ الهمزةِ في الكلامِ على إنَّ[1] المكسورةِ المشدَّدةِ، ومثلُه قولُ الشاعِر[2]:

إنَّ مَنْ لامَ في بَنِي [بنْت][3] حسًا *** نَ ألْمَه، وأعْصِه في الخُطوبِ

وإنما جازَ حذفُ ضميرِ الشّأنِ منصُوباً، على ضَعْفِه، لصيْرُورَتِه بالنصبِ في صورةِ الفَضَلاتِ معَ دلالَةِ الكلامِ عليه. ووَجْهُها هنا أنَّ نواسخَ الابتداءِ لا تَدخُلُ على كَمْ المُجازاةِ.

قال: ولبعضِها أنْ يتأخَّرَ إمّا لذاتِه كالفاعِلِ، ونائِبه، ومُشْبِهه.

أقول: المرادُ بِمُشْبِههِ[4] الفاعلِ اسمُ كانَ الناقصةِ وأخواتِها، وبعضُ المُتَقَدمينَ[5] يطلِقُ عليه الفاعلَ على سبيلِ التَّجوز.

قال: أو لعارضٍ معنويّ، أوْ لفظيّ، وذلك كالمفعولِ في نحو ضرَبَ موسَى عيسَى، فإنَّ تقديمَه يُوهِمُ أنه مبتدأ، وأنَّ الفعلَ مسندٌ إلى ضميره.

أقول: هذا مثالٌ لما حَصَلَ فيه عارضٌ معنويٌّ أوْجَبَ التأخيرَ، لأنَّ الغَرَضَ في هذا المثال كونُ عيسى مضرُوباً، فلو قُدِّمَ[6] فقيل: عيسَى ضرَبَ موسَى لتُوُهِّم أنه ضاربٌ بالطريق التي ذكرَها المصنفُ، وذلك عكسُ المعنَى المرادِ، ومن ثَمَّ لا يجبُ التأخيرُ عندَ وجودِ القَرينةِ المعيّنَةِ للمقصودِ، نحو: أكلَ موسَى الكمثْرَى، فلو قلت: الكُمثْرَى أكَلَ موسَى لَمْ يحصُلْ لَبسٌ لما فيه من القَرينَة الدّافعة له؛ إذْ لا يُشْكِلُ أنَّ موسَى آكِلٌ، والكُمثْرَى مأكولٌ، سواءٌ قدّمتَ أو أخَّرتَ، وسيَجِيءُ ما[7] في الجهة الثامنَةِ[8] أنَّ ابنَ الحاجِّ[9] ذكَرَ في نحو:

---

(1) انظر ص28 من الأصل.

(2) ينسب البيت للأعشى ديوانه ص385 فيه (من يلمني على بني بنت) وانظر البيت في المغني ص: 789 والسيوطي ص924 والخزانة 2: 463، 3: 654، 4: 380 وشرح أبيات المغني 1: 158 و 7: 241.

(3) الأصل و جـ: بيت.

(4) جـ: بتشبه.

(5) منهم المبرد انظر المقتضب 4: 86.

(6) ج و د: تقدم.

(7) سقطت من جـ و د.

(8) انظر ص780 من المغني.

(9) جـ: ابن الحاجب هو أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي الأندلس اشتهر بشروحه على الكتاب، والإيضاح للفارسي وسر الصناعة لابن جني وملاحظاته على المقرب لابن عصفور توفي سنة 651هـ انظر إشارة التعيين ص47-48 والبغية 1: 359 وانظر رأيه في التصريح 1: 281.

ضرَبَ موسَى عيسَى أنَّ كلاً من الاسمين يحتَمِلُ الفاعليةَ [والمفعُولية][1] وأنَّ الذي التزم فاعليةَ الأوَل إنّما هو بعضُ المتأخّرين[2]، والإلباسُ واقِعٌ في العربيةِ بدليلِ أسماءِ الأجناسِ والمشْتَرَكاتِ وسيأتي فيه كلامٌ.

قال: وكالمفعولِ الذي هو أيٌّ الموصُولَة، نحو: سأكرِمُ أيَّهم جاءَني، كأنَّهم قَصدُوا/ 509 الفرقَ بينها وبينَ أيِّ الشَّرطيةِ، والاستفهاميةِ.

أقول: هذا مثالٌ لِمَا حصَلَ فيه عارِضٌ لَفظيٌّ أوْجَبَ التأخيرَ، فإنَّ أيا لو قُدِّمتْ في ذلك لم يَحصُلْ خلَلٌ في المعنَى المرادِ، ولكنْ يفوتُ الغَرَضَ اللَّفظي الذي ذكرَه مِن قَصْدِهِم الفرقَ بينَ أيِّ الموصولةِ، وبينَ أيِّ الشَّرطيةِ، والاستفهاميةِ، ووجوبُ تأخيرِ المفعولِ في ذلك مذهبٌ كُوفيٌّ على ما ذكَرَه في التَّسهيل[3] قال في الموصُولِ الذي هو أيّ: ولا يلزَمُ استِقبالُ عامِلِه ولا تقديمُه خلافاً للكوفيّين.

قال: ومنَ الوَهْمِ في الأول قولُ ابنِ عُصفُورٍ في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[4]: إنَّ كَمْ فاعلُ "يهدِي".

أقول: هذه آية سُورةِ ﴿ الٓمٓ ﴾ السَّجْدَةِ وهي ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾ وقد مرَّ[5] كلامُ ابنِ عُصفورٍ هذا والرَّدُّ عليه في فصلِ كَمْ مِنْ حرف الكافِ منَ الباب الأول.

قال: والصوابُ أنَّ الفاعلَ مستترٌ راجِعٌ إلى اللهِ[6] أيْ: أو لَم يُبَيِّنِ [اللهُ][7] لهم، أو إلى الهُدَى[8].

---

(1) الأصل: والمفعول.

(2) منهم ابن عصفور انظر المقرب 1: 53 والرضي الأستراباذي انظر شرحه على الكافية 1: 73.

(3) انظر ص34.

(4) السجدة: 26.

(5) انظر ص148، 149 من الأصل.

(6) بعده في د: تعالى.

(7) من د.

(8) جـ: للهدى.

أقول: ذكرَ هذينِ الاحتمالَيْنِ في فصل كَمْ[1] وجوَّزَ هناك وَجهاً آخرَ، وهو أنْ يكونَ الفاعلُ ضميرَ العلمِ.

قال: وقال الزَّمخشَري[2]: الفاعلُ الجملة، وقد مرَّ أنَّ الفاعلَ لا يكونُ جملةً

أقول: ذكرَ قولَ الزَّمخشري هذا في فَصْل كَمْ غيرَ منسوبٍ إلى أحد فقال: وإنما الفاعلُ ضميرُ اسمِ الله سبحانه وتعالَى، أو ضميرُ العِلْمِ، أو الهدَى المَدلولِ عليه بالفعلِ، أو جملةُ كَمْ أهلكْنا على القول بأنَّ الفاعلَ يكونُ جملةً إمَّا مطلقاً[3] أوْ بشرْطِ كونِها مقترِنةً بما يعلِّقُ عنِ العمَلِ، والفعلُ قَلْبي نحو: ظهرَ لي أقام زيدٌ هذا نصُّه في فصلِ كَمْ، ولم أقِف على كلامِ الزَّمخشريّ[4] في سُورةِ ﴿ الٓمٓ ﴾ السَّجْدَةِ لعدَمِ حضُورِه الآن عندي. ووقفتُ له في سورَةِ طه عند ذكرِ قولِه تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾[5] على ما نصُّه: فاعلُ لَمْ يهدِ الجملة بعدَه، يريدُ: ألَمْ يهدِ لهم هذا بمعناه ومضمونِه، ونظيرُه قولُه تعالى ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي ٱلْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[6] أيْ: تركْنا عليه هذا الكلامَ. ويَجوزُ أنْ يكونَ فيه ضميرُ اللهِ أو الرَّسول، وتدلُّ عليه القراءةُ بالنُّونْ انتهى. فإنَّما جعلَ الفاعلَ جملةً باعتبارِ تأويلِها باللَّفظ، فهي في حكْمِ المفرَدِ، فيَجوزُ وَقُوعها فاعِلاً كما في قولك: وقعَ قامَ أبوه خبَراً للمبتدإِ في: زيدٌ قامَ أبُوه، وليس هذا من الصُّورِ التي يُختَلَفُ في صحّةِ جعلِ الجملةِ فيها فاعلاً. وقد صرَّحَ المصنفُ في الباب الثاني في المثالِ السابع من أمثلةِ الجملةِ التَّفسيريَّةِ[7] بأنَّ الصوابَ أنَّ الجملةَ في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا ﴾[8] نائبٌ عنِ الفاعلِ.

---

(1) انظر المغني ص244.

(2) الكشاف 3: 246.

(3) جـ: عطفا.

(4) انظر الكشاف 3: 558.

(5) طه: 128.

(6) الصافات: 78.

(7) انظر المغني ص525.

(8) البقرة: 11.

قال[1]: "وقولُهم: الجملةُ لا تكونُ فاعِلاً ولا نائِباً جوابُه أنَّ التي يُرادُ [بها][2] لفظُها يحكَمُ لها بحكْمِ المفرداتِ، فلا وَجْه إذاً لاعتِراضِه على الزَّمخشريّ.

قال: وكَمْ مفعولُ "أهلكْنا"، والجملةُ مفعولُ "يُهدِ"، وهو مُعلَّقٌ عنها.

أقول: وهذا المفعولُ مسرَّحٌ باعتبار تَضمين "يُهدِ" معنَى "يُبَيّن"، فتكونُ الجملةُ في محلِّ مفعولٍ مسرَّحٍ، أيْ يتعدَّى إليه الفعلُ بنفسه، أيْ: ألم يُبيّنِ اللهُ لهم ذلك؟

قال: وكمْ الخبريةُ تعلِّقُ خلافاً لأكثرِهم.

أقول: تقدمَ في الباب الرابعِ عندَ ذكْرِ الشيْءِ الخامسِ منَ الأشياء التي تحتاجُ إلى الرّابطِ حيثُ تلاَ قولَه تعالى ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾[3] أنْ قال[4]: "وجوّزَ الزَّمخشري[5] في كَمْ الخبريةِ والاستفهامية[6] ولمْ يذكُرِ النحويُّونَ أنَّ كَمْ الخبريةَ تعلّقُ العاملَ عنِ العملِ، هذا كلامُه هناك، وفيه إشعارٌ بالاعتِراضِ على الزَّمخشَري حيثُ ذَهبَ إلى ما لَمْ يقلْ به النحويّون[7]، فما بالُه اختارَ هنا قولَه[8]، وجزَمَ به. على أني أقول: إنّما لَمْ يذكرِ النّحويّون أنَّ كم الخبرية تُعلِّقُ عنِ العملِ استغناءً بتَصريحِهم أنَّ لها صدرَ الكلامِ كالاستفهاميةِ، وذلك مُقْتضٍ لتعليقها العامِلَ عنِ العملِ؛ إذْ كلُّ ما لَه الصدرُ يُعلِّقُ. وغايةُ ما في كلامِ الزّمخشَري التصريحُ بما أفهَمه كلامُهُم، وإنْ لَمْ يكنْ صَريحاً وعلى هذا فينبغي ألا يكونَ[9] خلافٌ في أنَّ كَمْ الخبرية تُعلِّقُ عنِ العملِ اللّهم إلا/ 510 عند من لا يَرَى لها الصدرَ كما نقلَه ابنُ عُصفورٍ[10]، وهي لغةٌ، وليس مجرَّدُ سكوتِ النّحاةِ عنْ كونِها تُعلِّقُ

---

(1) جـ: فإن.

(2) من جـ و د.

(3) البقرة: 211 وبعده في جـ و د: إلى.

(4) المراد ابن هشام انظر المغني ص657.

(5) الكشاف 1: 354.

(6) بعده في جـ: التعليق.

(7) جـ و د: لحوي.

(8) جـ: قولهم والمراد الزمخشري.

(9) د: فلا ينبغي أن يكون.

(10) نقل ذلك عن الأخفش انظر شرحه على جمل الزجاجي 2: 50.

مُسوِّغاً للنقلِ عنهم أنها لا تعلِّقُ، فإن كان المصنفُ[1] ظَفِرَ بنقلٍ مِنْ جهتِهم صريحٍ في ذلك، أو ظاهرٍ فيه أشكَلَ على قولهم: أنَّ لها الصدرَ، والله أعلمُ.

قال: ومنَ الْوَهْمِ في الثاني قولُ بعضِهم في بيتِ الكتابِ[2]

وقلَّما... وصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

إنَّ "وصالٌ" فاعلٌ مُقدَّمٌ.

أقول: مرَّ إنشادُ ذلك غيرَ مرَّةٍ ومرَّ أنه لا وَهْم فيه على مذهبِ سيبويْهِ، فإنه يرَى تقديمَ الفاعلِ لضَرُورةِ الشِّعرِ، وتَمامُ صدرِ هذا[3] البيتِ:

صَدَدْتِ فاطْوَلْتِ الصُّدُودَ

قال: وفي بيتِ الكتابِ أيضاً[4]:

أظَبْيٌ كانَ أمّكَ أمْ حِمارُ؟

أقول: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه:

فإنَّكَ [لا تُبالِي][5] بَعْدَ حَوْلٍ

وبعد هذا البيت قوله:

لقَدْ لَحِقَ الأَسافِلُ بالأَعالِي *** وماجَ اللُّؤْمُ[6] واختَلَطَ النِّجارُ

---

(1) بعده في جـ و د: رحمه الله.

(2) 1: 31 وتقدم تخريج البيت في ص 446.

(3) سقطت من جـ و د.

(4) البيت لخداش بن زهير انظر الكتاب 1: 48 والمقتضب 4: 94 والمفصل بشرح ابن يعيش 7: 91، 94 والمغني ص768، والسيوطي ص918 والخزانة 3: 230، 4: 64 (نسبه إلى ثروان بن خزارة العامري) وشرح أبيات المغني 7: 241.

(5) الأصل: لم تبالي.

(6) في السيوطي ص919: القوم.

وعادَ العَبْدُ مثْلَ أبي قُبَيْسٍ *** وسِيقَ معَ المُعَلْهَجةِ العِشَارُ

الحَوْلُ: السنة، وماجَ اللؤم استِعارَةٌ مِنْ قولهم: ماجَ البَحرُ يُموجُ موْجاً إذا اضْطَرَبَتْ أمواجُه. والنِّجارُ، بكسر النون، وتخفيفِ الجيمِ: الأَصلُ. وعادَ: صارَ، والعبدُ هنا: المملُوكُ، وإلا فهو الإنسانُ مطلَقاً، سواءٌ كان[1] حرّاً أو رقيقاً. وأبي قُبَيْسٍ أرادَ به: أبا قابُوسٍ، وهو النُّعمانُ بنُ المُنذِرِ مَلِكُ العَربِ، ولكنْ صُغِّرِ المضافُ إليه تَصغيرَ تَرخيمٍ. ويروَى: الفِنْد، بكسر الفاء، وسكون النون مكانَ: العبدِ، وهو: الجبلُ العظيمُ، أوْ قطعةٌ منه طولاً كذا في القاموسِ[2]. والمرادُ على هذا بأبي قُبَيْسٍ[3]: جبلٌ بمكّةَ شرَّفها اللهُ تعالَى، والمُعَلْهَجَة تأنيثُ المُعَلْهَج، وهو: الهجينُ منَ الرّجالِ وغيرِهم، يقال رجُلٌ هجينٌ، أيْ أبوهُ خيرٌ منْ أمّه. وبِرْذَوْنٌ هجينٌ، أي: غيرُ عتيقٍ. والعِشارُ، بكسر العين المهملةِ جمعُ عشْراءَ بالمدّ، وهي: الناقةُ التي أتت عليها عشرَةُ أشهرُ من يَومِ أُرسلَ عليها الفحلُ. يريدُ الشاعرُ أنه كثيرُ اللّؤْم والدّناءَةِ، واشتَبه[4] الأَصلُ والنسبُ، واكتَسبَ الناسُ أخلاقَ اللِّئامِ، فلو بقُوا على هذا الوَصفِ سنةً لا يبالِي إنسانٌ: أهجيناً كانَ أمْ غيرَ هجين؟ وصارَ الخَسِيسُ مثلَ الرّئيسِ، وحصلَتِ الأَموالُ للّئامِ.

قال: وأمّا على الثاني فخَبَرُ ظَبْيٍ إنما هو الجملَةُ، والجملُ تكونُ نكراتٍ، ولكنْ يكونُ محلُّ الاستشهادِ قولَه: أمُّكَ على أنَّ ضميرَ النكرةِ عنده نكرةٌ.

أقول: يعني أنَّ سيبويهِ[5] قال في هذا البيت: إنَّه خبرٌ عنِ النّكرة بالمعرفةِ، وقد عَلِمتَ أنَّ فيه إعرابيْن: فأمّا على الإعراب الأَول، وهو أنْ يكونَ ظبيٌ اسمَ[6] كانَ وأمُّك خبَرها فواضِحٌ، وأمّا على الإعراب الثاني، وهو أنْ يكونَ ظبيٌ مبتدأً أُخبِرَ عنه بالجملةِ الفعليةِ

---

(1) سقطت من جـ.

(2) انظر (فند).

(3) انظر اللسان (قبس).

(4) جـ و د: فاشبه.

(5) جوز سيبويه ذلك في الضرورة انظر الكتاب 1: 48.

(6) سقط حتى أن يكون ظبيٌ من جـ.

الواقعةِ بعدَه، فقد يقالُ: لَمْ يُخبَرْ فيه بمعرفةٍ عن نكرةٍ [وإنما أُخبِرَ بنكرَةٍ عن نكرةٍ][1] لأنَّ ظَبْيٌ مبتدأٌ، كما فُرِضَ وهو نكرةٌ، وخبرُه الجملةُ، وهي نكرةٌ. فدفَعَ المصنفُ هذا التوَهُّمَ بأن قال: الاستشهادُ دائِما محلُّه كان أمّك، وذلك أنَّ في كان ضميراً يعودُ إلى ظَبْيٍ، وهو نكرةٌ، فيكونُ الضميرُ أيضاً نكرةً كمَعادِه، وأمّكَ هو الخبرُ، وهو معرفةٌ. فقولُ سيبويْهِ[2]: أُخبِرَ عنِ النّكرةِ بالمعرفَةِ في هذا الوَجْه مبنيٌّ على أنَّ ضميرَ النّكرةِ نكِرَةٌ[3]، وهي مسألةُ خلافٍ. والصَّحيحُ أنه مَعرِفَةٌ، لأنَّ فيه منَ التَّعيّنِ[4] والإشارة إلى المرْجُوعِ إليه ما ليسَ في المُظْهَرِ النكرةِ، ولا معنًى للتّعريفِ سوَى التّعيينِ والإشارةِ إلى معلومٍ منْ حيثُ هو معلومٌ، ولوْ كان مبْهَما، ألا ترَى أنك إذا أردتَ تفسيرَ الضميرِ العائِدِ إلى شَيْءٍ مَا في قولك: أعْطِني شيئاً مَا يَكفيني قلت ذلك الشيْءَ لا شيْءَ مَا، ولهذا تَجري عليه أحكامُ المعارفِ بلا خلافٍ/ 511 وإنَّما الكلامُ فيْ رُبَّه رجلاً، ونِعْمَ رجلاً. وأمّا قولُ المصنّف: والجملُ نكراتٌ، فهو الجارِي على ألسنَتِهم، ووَجَّهَهُ بعضُهم[5] بأنَّ الجملةَ[6] حكْمٌ، والأحكامُ نكراتٌ يشيرُ إلى أنَّ الحكمَ لشيْءٍ على شيْءٍ يجبُ أنْ يكونَ مجهولاً عندَ المخاطَب؛ إذْ لو كان معلُوماً لَوقَع الكلامُ لغواً، نحو: السماء فوقَنا والأرضُ تحتَنا. قال الرَّضي[7]: ولَيس بشيءٍ، لأن معنَى التّنكير ليس كونُ الشيءِ مجهولاً؛ بل معناهُ ألا تكونَ الذاتُ مشاراً بها إلى خارجٍ في الوَضْعِ، ولو سلَّمنا أنَّ كونَ الشيءِ مجهولاً وكونه نكرةً بمعنًى واحدٍ قلنا إنَّ ذلك المجهولَ المنكَّرَ ليس نفسَ الخَبرِ والصفةِ حتى يجبَ كونُهما نكرتين؛ بل المجهولُ انتِسابُ ما تَضَمّنَه الخبرُ والصفة إلى المحكُومِ عليه، [فإنَّ][8] المجهولَ في جاءني زيدٌ العالِمُ [وزيدٌ هو العالِمُ انتسابُ العِلمِ إلى زيدٍ، ولو وَجَبَ تنكيرُهما لَمْ يجزْ جاءني زيدٌ العالِم][9] وأنا زيدٌ، وجوازُه مقطوعٌ به. والحقُّ أنَّ الجملةَ ليست

---

(1) من جـ و د.
(2) انظر الكتاب 1: 84.
(3) سقطت من جـ.
(4) جـ: المعني.
(5) منهم ابن الحاجب انظر شرحه على المفصل 1: 444.
(6) جـ: الجمل.
(7) انظر شرح الكافية 1: 307.
(8) الأصل: وإن.
(9) من جـ و د والرضي.

معرفةً، ولا نكرةً، لأن التّنكيرَ والتّعريفَ منْ عوارضِ الاسم، والجملةُ منْ حيثُ هي جملةٌ ليستْ اسماً، وإنّما جازَ نعتُ النّكرةِ بها دون المعرفةِ لمناسَبتها للنّكرةِ منْ حيثُ يصحُّ تأويلُها بالنّكرةِ كما تقولُ: في قام رجلٌ ذهبَ أبوه أو أبوه ذاهِبٌ، قام رجلٌ ذاهِبٌ أبوه، وكذا تقول في: مررت برجلٍ أبوه زيدٌ: إنّه بمعنَى مررت برجلٍ كائِنٍ أبوه زيدٌ.

قال: وقولُ بعضِهم[1] في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولاً ﴾[2]: إنَّ "عنه" مرفوعُ المحلِّ بـ"مسؤولاً" إلى آخره.

أقول: مرَّ الكلامُ على ذلك كلِّه في الباب الأول في فصلِ "كلّ"[3] من حرفِ الكاف، ويَجوزُ أنْ يكونَ هذا القائلُ أرادَ أنَّ "عنه" مرفوعُ المحلِّ بـ"مسؤولاً" محذوفاً مَدلُولاً عليه بالمذكورِ، فلا يتمُّ ردُّ المصنفِ عليه.

قال: وقولُ بعضِهم في قولِه[4]:

آلَيْتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أطْعَمُهُ

إنّه منْ بابِ الاشتغالِ لا على إسقاطِ "علَى" كما قالَ سيبويْهِ[5]، وذلك مردودٌ لأنَّ أطعَمُه بتقدير: لا أطْعَمُه.

أقول: عجزُ هذا الصدْرِ:

والحَبّ يأكُلُهُ في القَرْيَةِ السّوسُ

---

(1) منهم الزمخشري انظر الكشاف 2: 449.

(2) الإسراء: 36.

(3) انظر ص162، 163 من الأصل.

(4) البيت للمتلمس، جرير بن عبد المسيح خال طرفة ديوانه ورقة 5 والجمهرة ص204 والكتاب 1: 38 والشعراء ص182 وأمالي المرتضي 1: 185 والمغني ص134، 323، 769، 784 والسيوطي ص294 وشرح أبيات المغني 2: 259، 7: 246.

(5) الكتاب 1: 38.

وقد أنشدَ المصنفُ هذا [الصّدرَ][1] في الباب الأول في فصل "إذا"[2] منْ حرفِ الهمزةِ، و في فصلِ "لا"[3] من حرفِ اللاّمِ، وتقدَّمَ توجيهُ امتِناعِ سيبويْه منْ جَعْلِ حَبِّ العراقِ منصوباً على الاشتغالِ، وذكَرَه المصنفُ في الجهةِ التّاسعَة الآتية فقال: وأما قولُ سيبويْهِ في قوله:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدّهْرَ أطْعَمُهُ

"إن أصلَه[4]: آليتَ على حبِّ العراقِ، معَ إمكانِ جَعْلِه على الاشتغالِ، وهو قياسيٌّ، بخلافِ حذفِ الجارّ، فجوابُه أنَّ "أطعَمُه" بتقدير: لا أطعمُه، ولا النافيةُ في جوابِ القَسَمِ لها الصّدرُ لحلُولِها محلَّ أدواتِ الصدُور، كَلاَمِ الابتداءِ، وما النافيةِ، ومالَهُ الصدرُ لا يعملُ ما بعدَه فيما قبلَه، وما لا يعملُ لا يُفَسِّرُ عامِلاً"[5].

قال: وقولُ الفَرّاءِ[6] ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[7] فيمَنْ خفَّفَ "إنْ": إنّه أيضاً من بابِ الاشتِغالِ معَ قولِه: إن اللام بمعنَى إلاَّ، و"إنْ" نافية: ولا يَجوزُ بالإجماعِ أنْ يَعملَ ما بعدَ إلاّ فيما قبلَها.

أقول: فيه نظرٌ، أمَّا أولاً فلا يلزَمُ مِن كونِ اللاّمِ بمعنَى إلاَّ أنْ يعطَى حكْمَها، فكَمْ مِن كلمةٍ بمعنَى كلمةٍ أُخرَى وهما متَخالفان[8] في الأحكامِ، وأمّا ثانياً فمِنَ المشهورِ عندَ الكُوفيّين[9] أنَّ المبتدأ و الخبر تَرافَعا، فكلٌّ منهما عاملٌ في الآخَرِ، فيَلزَمُ أنْ يكونَ قائِمٌ في قولِنا: ما زيدٌ إلا قائِمٌ عامِلاً في زيدٍ معَ وُقُوعِه بعدَ إلا، فحكايةُ الإجماعِ على هذا مُشْكِلَةٌ.

---

(1) الأصل: البيت.

(2) انظر المغني ص134.

(3) انظر ص323 من المغني.

(4) جـ و د: أصل البيت.

(5) انظر المغني ص784.

(6) انظر معاني القرآن 2: 29، 30.

(7) هود: 111.

(8) جـ: "مختلفان" و د: متخالفتان.

(9) انظر رأيهم في الإنصاف ص: 44.

قال: وأمَّا قولُه تعالى ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[1] إنَّ إذاً ظرفٌ لأُخرَجُ، وإنّما جازَ تقديمُ الظَّرفِ على لامِ القَسَمِ لتَوَسُّعِهم في الظرفِ.

أقول: الظاهرُ أنَّ جوابَ أمَّا هو قولُه: إنَّ إذا ظرفٌ، فيجبُ اقترانُه بالفاء، ولم أرَهَا ثابتةً في شيءٍ منَ النُّسخِ التي وقفتُ عليها/513 والتقديرُ: وأمّا قولُه تعالى ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ فإن إذاً فيه ظرفيةٌ[2]، لكنْ هنا بحثٌ، وهو أنَّ المصنفَ نصَّ في فصل إذاً في حرفِ الهمزةِ[3] على أنَّ التَّوسُّعَ في الظرفِ بالتّقديمِ في مثلِ قولِه[4].

ونَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ ما اسْتَغْنَيْنَا

خاصٌّ بالشّعرِ، فكيفَ ساغَ له تخريجُ الآية على ذلك، وقد تقدّم هذا الاعتِراضُ في حرْف اللامِ؟[5]

النوعُ الثالثَ عَشَرَ

قال: فمِنَ الأولِ الفاعلُ ونائبُه.

أقول: يريدُ ما هو مرفُوعٌ بغيرِ المَصْدَرِ، وأمَّا المرْفُوعُ به كما في قولك: أعجَبَنِي ضَرْبٌ الأميرُ اللِصُّ، بتنوين ضَرْبٌ، ورفعِ الأميرِ على أنَّه فاعلٌ به، فلا نِزاعَ في أنه يَجُوزُ حذفُه فتقول: أعجَبَنِي ضَرْبُ اللِصِ، والسببُ فيه شدّةُ امتِزَاجِ الفاعلِ بالفعلِ وتَنزُّلِه منه مَنزلةَ الجزْءِ منَ الكلمةِ، فكَرِهُوا حذفَ ما هو كالجزءِ منها، بخلافِ الفاعِلِ معَ المصدرِ على

---

(1) مريم: 66.

(2) جـ: ظرف.

(3) انظر ص133 من المغني.

(4) تقدم تخريجه في ص 305 .

(5) انظر ص168 من الأصل.

أنهم صرَّحوا في نحو: ما قامَ وقعدَ إلا زيدٌ، وما قامَ وقَعَدَ إلا أنتَ تركيبٌ صحيحٌ، وأنه محمُولٌ على الحذْفِ، فالتقديرُ: ما قام إلاَّ زيدٌ، وما قعدَ إلا زيدٌ، وما قام إلا أنت. وما ادّعاه بعضُهم منْ أنه من بابِ التَّنازُعِ مردودٌ بما قالَه ابنُ الحاجِبِ[1] مِنْ أنه لو كانَ مِن هذا الباب لوَجَب أنْ يكونَ في أحدِهما ضميرٌ، لأنَّهما مُوَجَّهانِ إلى الفاعلِ، فيقالُ مثلاً: ما ضربتُ وما أكرمُ إلا أنتَ، وعندَ ذلك يفسُدُ المعنَى، لأنه يَنْتفِي أحدُ الفعلين عنِ المذْكُور بعدَهما، والمقْصُود حصْرُهما فيه. وإذا كانَ مثلُ هذا التّركيبِ محمُولاً على الحذفِ على المختارِ اقتَضَى ذلك جوازَ حذْفِ الفاعلِ في مثلِه فيكونُ إطلاقُ القَولِ لامتناعِ حذْفِ الفاعلِ كما صنَعَ المصنِّفُ مُستَدْرَكاً. وقد حاوَلَ بعضُهم الجوابَ عن ذلك فقال: المُمْتَنِعُ حذفُ الفاعلِ لفظاً ومعنًى أمّا حذفُه لفظاً مع وُجودِه معنًى فلا[2] امتِناع فيه، وهنا كذلك، فإنَّ إلا أنتَ مثلاً فاعلٌ لهما معنًى، وإنْ كانَ منْ حيثُ اللّفظُ لأحدِهما، ولا يَخفَى أنَّ هذا الجوابَ ضعيفٌ.

قال: والجارُّ الباقِي عملُه إلا في مواضِعَ نحو قولِهم: اللهِ لأفعلَنَّ، وبكم درهمٍ اشترَيْتَ، أي: والله، وبكَم مِن[3] درهَمٍ.

أقول: الجارُّ يُحذَفَ ويبقَى عملُه في مواضِعَ، فيجرُّ برُبَّ محذوفةٍ بعدَ الفاء كثيراً، وبعدَ الواوِ أكثرَ، وبعدَ بلْ قليلاً، ومعَ التَّجرُّدِ أقلّ. وقد مرَّ ذكرُ ذلك وذِكْرُ شَواهِدِه في البابِ الأول في حرْف الراءِ[4]. ويجرُّ أيضا بغير رُبَّ محذوفاً في جوابِ ما تضَمَّنَ مثلَه كأنْ يقالَ لك: أبخيرٍ أصبحتَ؟ فتقول: خَيرٍ بالجرّ. وكذا في معطوفٍ على[5] ما تضمَّنه بحرفٍ متصلٍ نحو ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَـٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[6] الآيةَ فجرُّ الاختلافِ بفي مقدَّرةٍ لاتّصالِه بالواوِ، وتضَمُّن ما قبلَه إيّاها[7]. وكذا إذا كانَ معطوفاً

---

(1) انظر شرحه على المفصل 1: 163.

(2) سقط حتى لهما معنىً من جـ.

(3) سقطت من جـ.

(4) انظر ص104 من الأصل.

(5) سقطت من جـ.

(6) الجاثية: 4.

(7) انظر الراي في البحر 8: 43.

على ما تَضَمَّن مثلَ ذلك الحرفِ بعاطِفٍ منْفَصِلٍ بلا كقولِه[1]:

ما لِلْمُحِبِّ جَلَدٌ أنْ يَهْجُرا *** ولا حَبيبٍ رأفَةٌ فيَجْبُرَا

وكذا لَوْ كانَ العاطِفُ في الصُّورةِ المذكورَة منْفَصِلا بلَوْ كقولِك: جِيءَ بزيدٍ وعَمْرٍو ولو أحدِهما بجرّ الأحد، وكذا في المقرُون بالهمزَة بعدَ اللَّفظ الذي تضمن الحرفَ الجارَّ نحو أن يقولَ قائل: مررت بزيد فتقول: أزيدِ بنِ عَمرٍو؟ وحكاه الأخفَشُ في كتاب "المسَائِلُ الكبير"[2]. وكذا في المقْرُون بعد ذلك بهَلاَّ، كأنْ يقولَ قائلٌ جئتُ بدرهَمٍ فتقولُ: هلاَّ دينارٍ[3] أو بإنْ [والفاء][4] الجزائيتيْنِ نحو ما حكَى يُونُسُ: مررت برجلٍ إن لا صالِحٍ فطالِحٍ. قال ابنُ مالكٍ في التَّسْهيلِ[5]: ويقاسُ على جميعِها خلافاً للفرَّاء في جَوابِ: بِمَنْ مررتَ؟ وقد يُجَرُّ بغير ما ذُكِرَ محذُوفاً ولا يقاسُ إلا على ما ذُكِرَ في باب كَمْ يعنِي من جرِّ تمييزِ الاستفهاميةِ بمِنْ محذوفةٍ إذا دَخلَ عليها حرفُ جرٍّ، نحو: بكَمْ درهمٍ اشتريتَ.

وهذا أحدُ المثالينِ اللذيْن ذكَرَهما المصنفُ، وعلى ما ذكَرَ في بابِ كان/ 513. ومثَّله في شَرْحِ التَّسهيلِ[6] بقولِ زُهيرٍ[7]:

بَدَالِيَ أنِّي لَستُ مُدْرِكَ ما مَضَى *** ولا سَابِقٍ شَيْئا إذا كانَ جائِيا

وهذا عندَ غيره لا يَنقاسُ، لأنَّه من بابِ التَّوهُّم، وعلى ما ذكَرَ في باب لا "المُشَبَّهَة بـإنَّ"، يعني منْ نحو قولِ الشاعرِ[8]:

---

(1) البيت في المساعد على التسهيل 2: 298 والأشموني ص301 والهمع 2: 37 والصبان 2: 240 والعيني 3: 353.

(2) لم أعثر عليه.

(3) جـ و د: دينارا.

(4) الأصل: أو الفاء.

(5) انظر ص149.

(6) انظر نتائج التحصيل ص940.

(7) تقدم تخريجه في ص 249.

(8) البيت لعمر بن قعاس المرادي انظره في نوادر أبي زيد ص135 والكتاب 2: 308 وشرح الكافية الشافية ص533 ورصف المباني ص165 والجني والداني ص382 والخزانة 1: 459 2 . 112، 126، 4: 77 والعيني 2: 366.

ألا رَجلٍ جَزَاهُ اللهُ خيْراً *** يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تُبِيتُ

أي: ألا مِن رَجلٍ. والصوابُ أنَّ ذلك مَسْمُوعٌ لا مَقيسٌ، لأنه لَمْ يكثُر في باب القسَمِ من جرِّ لفظِ الجلالةِ دونَ عِوَضٍ نحو: اللهِ لأفعلَنَّ، وهذا هو المثالُ الثاني[1] الذي ذكرَه المصنفُ

قال: كما عادَ الضميرُ مِنْ قوله تعالى ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً ﴾ على البَناتِ المَفهوماتِ من الأولادِ في ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ ﴾[2].

أقول: عليه سؤالٌ مشهورٌ، وهو أنَّ الخبَرَ يَجِبُ أنْ[3] يُفيدَ ما يُفيدُه المخْبَرُ عنه، ولا شكَّ أنَّ الضميرَ إذا جُعِلَ عائداً على البنات، وهن نساءٌ لَمْ يُفِدِ الخبرُ شيئاً غيرَ ما أفاده المخبَرُ عنه. وجوابُه مفهومٌ من كلامِ الزَّمخشريِّ[4] فإنَّه قال: فإنْ كنَّ نساءً، فإن كانتِ البناتُ أو المولُوداتُ نساءً خلَّصاً ليس معهنَّ رجلٌ، يعني بناتٍ ليس معهنَّ ابنٌ، ثم قال: فإن قلتَ: هل يصحُّ أنْ يكونَ الضميرَانِ في كُنَّ وكانتْ مبْهَميْنِ، ويكونُ نساءً، وواحدةٌ تفسيراً لهما على أنَّ كان تامةً؟ قلت: لا أُبعِدُ ذلك هذا كلامُه.

يعني ويكُونُ[5] نساءٌ وواحدةٌ منصوبيْنِ على التَّمييزِ، كما في رُبَّهُ رجلاً على ما ذكرَه في قوله تعالى ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾[6]، وذلك لعدَمِ ذكرِ المرْجِعِ صَريحاً، لكنَّه في حُكْمِ الصَّريحِ، نظراً إلى ذكرِ الأولاد؛ فلذلك قال لا أُبْعِدُ.

قال: كحذفِها في قولِه[7]:

---

(1) جـ: الآخر.

(2) النساء: 11.

(3) سقط يجب أنْ من جـ.

(4) انظر رأيه في الكشاف 1: 506.

(5) جـ د: فيكون.

(6) البقرة: 29 وانظر الكشاف 1: 270.

(7) انظره في المغني ص771 والسيوطي ص919 والهمع 2: 42 وشرح أبيات المغني 7: 246.

ورَبِّ السَّماواتِ العُلاَ، وبُرُوجِها، *** والأَرْضِ، وما فيها المُقَدَّرُ كائِنُ

وقولُ ابنِ مسْعُودٍ[1]، رضي الله عنه: واللهِ الذي لا إلَه غيرُه هذا مقامُ الذي أُنزِلَتْ عليه سُورة البقَرَةِ.

أقول: ومثلُه قولُ بعضِ العَرَبِ: أُقْسِمُ بمَنْ بَعثَ النبيينَ مُبشِّرين ومُنذِرين [وختَمَهم][2] بالمُرسَلِ رحمةً للعالمين هو سيدُهم[3] أجمعينَ.

قال: لأنَّ ذلك، على قلّتِه، مخصوصٌ باستطالَةِ القَسَمِ.

أقول: صرَّحَ ابنُ مالِكٍ[4] بأنَّ حذفَ اللامِ منَ الجملَةِ الاسميةِ المُجابِ بها القَسمُ دونَ استطالَةٍ قليلٌ كقولِ أبي بكرٍ الصّدّيقِ، رضي اللهُ عنه: واللهِ أنا كنتُ أظلَمَ منه. قال: وأمّا إنْ كان في المُقْسَمِ به استطالةٌ، فالحذفُ حسَنٌ. وساقَ المثُلَ المتقدمةَ. قال أبو حيانَ: ولَمْ يذكُرْ أصحابُنا الاستغناءَ عنِ اللامِ، أو عن إنَّ في الجملةِ الاسميةِ، فيبغِي أنْ يُحمَلَ على النُّدورِ بحيثُ لا يُقاسُ عليه.

النوعُ الرابعَ عَشَرَ

قال: وعكْسُه، وهو غريبٌ جداً، وذلك بدلاَ الغلَطِ والنّسيانِ، وزعَمَ بعضُ القُدماء أنه لا يجوزُ في الشِّعرِ، لأنه لا يقعُ غالباً إلا عن[5] تروٍّ وفِكرٍ.

أقول: استدلَّ المُثبِتُون لوقُوعِ بَدلِ الغَلَطِ في كلامِ العَرَبِ بقول ذي الرُّمّة[6]:

لَمْياءُ في شَفَتَيْها حُوَّة لَعَسٌ *** وفي اللُّثاتِ، وفي أنيابها شَنَبُ

---

(1) انظر قوله في صحيح مسلم كتاب الحجّ ص942.

(2) الأصل: وختم انظر القولة في المساعد على التسهيل 2: 313.

(3) جـ: سيدكم.

(4) التسهيل ص152.

(5) جـ و د: يقع غالبا عن.

(6) ديوانه ص32 والشعر والشعراء ص294 ومجالس الزجاجي ص139، وأمالي المرتضى 2: 255 وشرح الجمل لابن عصفور 1: 283.

فإنَّ الحُوَّةَ: السوادُ. واللَّعَس: [سوادٌ][1] مُشرَبٌ بحُمْرَة، وفي استِدلالِهم بذلك دليلٌ على وُقُوعِ البَدلِ المذكورِ فِي الشِّعْرِ، وهو خلافُ ما زَعَمَه ذلك المتَقَدِّمُ.

فإن قلت: لا دليلَ في هذا البيتِ على ذلك، فقد قال بعضُهم: إنَّه محمولٌ على التَّقديمِ والتأخيرِ، أيْ: في شَفَتَيْها حوَّةٌ، وفي لثاتِها لَعَسٌ.

قلت: يَلزَمُ[2] عليه تقدُّمُ ما في حيزِ الواوِ العاطفةِ عليها وهو باطلٌ.

فإن قلتَ: ذكَرَ المصنفُ مثنًّى، وهو بدلاً الغلَط والنِّسيانِ، ثم أعادَ الضميرَ من قوله: إنَّه بصيغةِ الإفرادِ، فما وَجْهُهُ؟

قلت: أرادَ أنَّ المذكورَ من بَدلِ الغلَطِ والنسيانِ لا يجوزُ في الشِّعرِ.

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ هذينِ البدلَيْنِ؟

قلت: القصدُ وعدَمُه، فبدلُ الغلَطِ هوَ ما يُستَدرَكُ به ما وَقَعَ التلفظُ به/ 514 على سبيلِ سَبْقِ اللِّسانِ من غيرِ قَصْدٍ، كما إذا أردت أن تقولَ: رأيتُ رجلاً فسبَقَ لسانُك من غيرِ قَصدٍ إلى ذكرِ الحمارِ فقلت: رأيت حماراً: فتحتاج إلى استدراكِ ما فرَطَ بالإتيانِ بالمقصودِ، فتقولُ بعدَ حماراً رجلاً. وبدَلُ النِّسيانِ هو ما يُستَدرَكُ به ما وقَعَ قصداً، كما إذا قلت: أكلتُ خبزاً قاصِداً لذكرِ الخُبزِ، ثم ذكرتَ أنَّ ذلك لَمْ يكُنْ، وإنما كانَ المأكولُ لحماً فأتيتَ به بعدَ الخُبزِ. وقال خَطَّابٌ: لَمْ يقَعْ بدَلُ الغلَطِ في نثرٍ ولا نظْمٍ وذكَرَ أنَّه تَطلَّبَه، فلمْ يجدْه، وأنه طالَبَ به من لَقِيَه، فلمْ يَعْرِفْهُ.

---

(1) الأصل: السواد.

(2) جـ: لا يلزم.

النوعُ الخامسَ عشَرَ[1]

قال: فأمَّا قولُه[2]:

وتَسْخُنُ[3] لَيلةَ لا يَسْتَطيعُ *** نُبَاحاً بها الكَلْبُ إلاّ هَرِيرَا

وقولُه[4]:

مضَتْ سَنَة لِعامٍ وُلِدْتُ فيهِ *** وَعَشْرٌ بعْدَ ذاكَ وحِجَّتَانِ

فنادِرٌ، وهذا الحكمُ خَفِيَ علَى أكثرِ النَّحويّين.

أقول: هذا كلُّهُ كلامُ الإمامِ جمالِ الدّين بْنِ مالِكٍ قال في التَّسْهيل[5]: وعَوْدُ ضميرٍ منَ الجُملَةِ إلى اسمِ الزَّمانِ المَضافِ إليها نادرٌ، وأنشَدَ في شَرْحِه[6] البيتَ الثاني، وكذا الأوّلَ فيما أظُنُّهُ، وعلَّلَ ذلك بأنَّ المُضافَ إلَى الجملَةِ إنّما هو مضَافٌ في التقديرِ إلى مصدَرٍ مِنْ معناها، فكما لا يَعودُ منَ المصدَرِ المضافِ إليه ضميرٌ إلى المُضافِ، لا يعودُ إليه ضميرٌ منَ الجملَةِ المذكورَةِ، فإنْ سُمِعَ عُدَّ ذلك نادِراً، قال في شَرْحِ التَّسهيلِ: وهذا ممَّا خَفِيَ على أكثرِ النّحويين، لأنَّ الجملةَ حينئذٍ صفةٌ، ولا يُضافُ مَوْصوفٌ إلى صفَتِه.

قلت: وقَضيةُ هذا امتناعُ عَودِ الضميرِ منَ الجملةِ إلى المُضافِ لا نُدُورُه، ولا حجةَ فيما استشهدَ به على ذلك لجوازِ أنْ يعلّق[7] الظرفُ بمحذوفٍ، فيكونُ الضّميرُ حينئذٍ منْ جملةٍ أُخرَى، وتكونُ الجملةُ المضافُ إليها خاليةً منَ الضميرِ العائِدِ على ما هو الواجبُ.

---

(1) سقط العنوان من جـ و د.

(2) البيت للأعشى ديوانه ص145 والمغني ص772 والهمع 1: 219 وشرح أبيات المغني 7: 249.

(3) جـ: ويسخن.

(4) ينسب إلى النابغة الجعدي ديوانه ص160 وانظره في الأغاني 5: 5 وطبقات ابن سلام ص43 والشعراء ص294 وأمالي المرتضي 1: 264 والمغني ص772. والسيوطي ص614 و920 وشرح أبيات المغني 7: 253 وفي ابن سلام أتت مائة.

(5) انظر ص159.

(6) لم أعثر عليه في كتابه المخطوط لأنه ناقص.

(7) جـ: يتعلق.

وتَسْخُنُ[1]، بضَم الخاءِ المعجَمةِ، مضارعُ سخُن بالفتح والضم، والسُّخُونَةُ خلافُ البُرُودَةِ. ولا أتحقَّقُ هل حرفُ المضارَعَةِ هنا نونٌ [أو تاءٌ][2]. ونُباحُ الكلْبِ، بضم النون صيَاحُه. وهريرُه: صوتُه دونَ نُباحِه[3] من قلَّةِ صَبْره على البَرْدِ والسَّنَةُ: العامُ مترادِفان، ولامُ السَّنة هاءٌ أو واوٌ، وقالُوا في الجمعِ: سنَهَات وسنَوات وعينُ العامِ واوٌ قالوا: [عاوَمَه][4] معاوَمَةً كما قالُوا مشاهَرَة. والحِجَّةُ بكسرِ الحاء المُهمَلَةِ: السنَة أيضا. ونادِرٌ منْ قولِ المصنِّف فنادرٌ صفة لمحذوفٍ، أيْ: فشيْءٌ نادِرٌ، وإلاَّ فالواجبُ التَّثنيةُ للمُطابَقَةِ.

قال: ولو كانَ توكيداً لكانتِ الْباءُ فيه زائِدةً مثلُها في قولِه[5]:

هذا وَجدِكُمُ، الصَّغَارُ بعَيْنِه

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجُزُه:

لا أُمَّ لي إن كانَ ذاكَ ولا أبُ

وقبلَ هذا البيتِ قولُه:

وإذا تكُونُ كَرِيهَة أدْعَى لَها *** وإذا يُحاسُ الحيسُ يدْعَى جُنْدبُ

والجَدُّ، بفتحِ الجيمِ: الحَظُّ والبَخْتُ، وفي الدّعاءِ: ولا ينفَعُ ذا الجدِّ منكَ الجَدُّ[6]، أيْ لا يَنفعُ ذا الغِنَى [عندَك][7] غِناهُ، وإنما ينفعُه العملُ بطاعَتِكَ، ومنكَ معناهُ: عندَكَ كذا في

---

(1) جـ: ويسخن.

(2) الأصل: آوياء.

(3) جـ: بدون نباح.

(4) الأصل و جـ: عامله وفي د: عامة وانظر (عوم) في اللسان.

(5) ينسب البيت إلى عامر بن جؤين، ومنقد بن مرة، وعمر بن الغوث، وهمام بن مرة، وضمرة بن ضمرة وابن أهر وغيرهم انظر البيت في الكتاب 2: 292 والمقتضب 4: 371 وجمل الزجاجي ص239 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 110 والمغني ص773 وابن عقيل 2: 13 والعيني 2: 239. وشرح أبيات المغني 7: 256.

(6) انظر الحديث في صحيح مسلم كتاب الصلاة ص343.

(7) الأصل: عنك.

الصّحاحِ[1]. وقد مرَّ الكلامُ عليه في [الباب الأول][2] في فصل مِنْ الجارَّةِ من حرفِ الميمِ[3].
والصَّغَارُ، بالفتح: الذلُّ والضيْمُ. والكَريهَةُ: الشِّدَّةُ في الحربِ. وفي الصّحاح[4] الخَيْسُ: الخَلْطُ، ومنه سُمي الخَيْسُ، وهو تَمرٌ يخلُطُ بسَمْنٍ وأقِطٍ.
قال الرّاجز[5]:

التَّمْرُ والسَّمْنُ معاً ثُمَّ الأَقِطْ *** الخَيْسُ، إلا أنَّه لَمْ يَخْتَلِطْ

تقول منه: حاسَ الخَيْسَ يَحيسه حيْسا، أي: اتخذَه. وفي القامُوس[6]: الخَيْسُ: الخَلْطُ، وتَمرٌ يخلَطُ[7] بسَمْنٍ وأقِطٍ فيعجَنُ شديداً، ثم [يندرُ][8] منه نواهُ وربَّما جُعِلَ فيه سُوَّيقٌ، وقد حاسَه يَحِيسُه. وجُنْدَبٌ، بضمِّ الجيم[9]، والدالِ المهمَلةِ: اسمُ رجلٍ. قال سيبويْهِ[10]: نُونُه زائدةٌ، وحكَى في دالِه الفتحَ/ 515.

الجهة السابعة

قال: أحدُهما قولُ الزَّمخشَري[11] في ﴿ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾[12] إنَّهُ عطفٌ على ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ﴾، ولَمْ يَجْعَلْه معطُوفاً على ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾، لأنَّ

---

(1) انظر (جدد).
(2) من جـ و د.
(3) انظر ص 247 من الأصل.
(4) انظر (حيس).
(5) انظر البيت في الصحاح واللسان والتاج (حيس).
(6) انظر (الحيس).
(7) جـ: مخلط.
(8) الأصل و د: تندر.
(9) سقط بضم الجيم من جـ.
(10) الكتاب 4: 321.
(11) انظر الكشاف 2: 37.
(12) الأنعام: 95.

عطفَ الاسمِ على الاسمِ أوْلَى، ولكنَّ مجيءَ قولِه تعالى ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ بالفعلِ فيهما يدلُّ على خِلافِ ذلك.

أقول: سبقَه ابنُ المُنَيِّر[1]، رحمهُ الله[2] إلى هذا الانتِقادِ فقال في الانتِصافِ: تكرَّرَ في القرآنِ ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ في سُورةِ يُونُسَ، والرُّومِ، وغيرِهما، فيَبعُدُ قطْعُها عنْ نظيرِها. والوَجْهُ أنَّ قياسَ الآيةِ أنْ تكونَ الصِّفاتُ باسمِ الفاعلِ لقولِه ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ ﴾ ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ ﴾[3] ﴿ وَجَاعِلِ ٱلَّيْلَ ﴾. وإنَّما عطفَ على[4] صيغةِ المُضارعِ للدّلالةِ على تصويرِ ذلك وتَمثيلِه واستِحْضارِه كقوله تعالى ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[5]، وكقوله تعالى ﴿ إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ۝ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً ﴾[6]. وإخراجُ الحيِّ منَ الميّتِ أعظمُ في القُدرَة فكانت [العِنايَةُ][7] به [أتَمَّ][8] ولذلك جاءَ مقدَّماً في القُرآن، وحسنَ عطْفُ المضارِعِ على الاسمِ لأنه بمعناهُ انتهى.

قلتُ[9]: في كلامِ الزَّمخشَري[10] ما ينْدَفِعُ به هذا الانتِقادُ، وذلك أنه قال: إنَّ يُخرجُ الحيَّ منَ الميتِ مَوْقعُه موقِعُ الجملةِ المُبيِّنَة لقوله ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ﴾، لأنَّ فلْقَ الحَبِّ والنَّوَى بالنباتِ والشَّجرِ الناميَيْنِ منْ جنسِ إخراجِ الحَيِّ منَ الميّتِ لأن النامي في حكْمِ

---

(1) انظر حاشيته على الكشاف 2: 37.

(2) بعده في جـ: تعالى.

(3) الأنعام: 96.

(4) جـ و د: عدل إلى.

(5) الحج: 63.

(6) ص: 18، 19.

(7) الأصل: الغاية.

(8) من جـ.

(9) بعده في جـ: لكن.

(10) انظر الكشاف 2: 37.

الحيوان، ألا تَرَى إلى قوله[1] ﴿ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴾[2] هذا كلامه. وإذا كان قولُه: يُخرِجُ الحيَ في موقعِ البَيان لفالِقِ الحَبِّ والنَّوَى لَمْ يتأتَّ عطفُ مُخرِجِ الميّتِ منَ الحيِّ عليه في هذا المَحَلِّ، لكونِه لا يصلُحُ بياناً كالأول، فلذلك جعلَه معطُوفاً على فالِقِ الحبِّ، ففي تلك الآياتِ وُجِدَ ما يُعيّنُ العطفَ على يُخرِجُ، وفي هذه الآيةِ وُجِدَ ما يُرَجِّحُ العطْفَ على غَيرِه، فعُمِلَ في كلٍّ بمقتضَاه، وظهرَ بذلك أنَّ كلامَ المصنّفِ غيرُ متجهٍ.

قال: الثاني قولُ مكيّ[3] وغيرِه في قولِه تعالى ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ ﴾[4]: إنَّ جملةَ يُضِلُّ صفةٌ لِمثلاً، أوْ مستأنفةٌ، والصّوابُ الثاني لقوله تعالى في سورَةِ المدثرِ (مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ)[5].

أقول: جوَّزَ الجماعَةُ[6] الأمرينِ في الآية الأُولَى لاستِفهاميّتِها وأمّا الآيةُ الثانيةُ فَوُجِدَ فيها ما يُعيّنُ[7] الاستئنافَ فصِيرَ[8] إليه، وليس تَعْيينه[9] هنا بمقتضٍ لِتعيينِهِ[10] في محلٍّ آخرَ وجد فيه ما يُجوّزُ غيرَه.

قال: الرابعُ قولُ بعضِهم[11] في ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[12]: إنَّ الرّابطَ الإشارةُ، وإن الصّابرَ والغافِرَ جُعِلاَ مِنْ عَزْمِ الأمورِ مَبالَغَةً.

---

(1) بعده في جـ و د "تعالى" وليست في الكشاف.

(2) الروم: 50.

(3) لم يتعرض مكي لإعراب "يضل به" رغم أنه أورد إعراب: "ماذا أراد الله بهذا مثلاً" في مشكل إعراب القرآن 1: 32-33.

(4) البقرة: 26.

(5) المدثر: 31.

(6) جـ: "جماعة" انظر البحر 1: 125.

(7) جـ: يبين.

(8) جـ: فيصير.

(9) جـ: و د: تعينه.

(10) جـ و د: لتعينه.

(11) انظر الرأي في البحر 8: 523، 524.

(12) الشورى: 43.

والصَّوابُ أنَّ الإشارَةَ للصَّبْرِ والغُفْرانِ بدَليلِ ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[1]، ولَمْ يَقُلْ إنَّكُمْ.

أقول: قد يُستشْكَلُ جعلُ الإشارَةِ راجِعةً للصبْرِ والغُفْرانِ بأنه يَلْزَمُ عدَمُ الارتباطِ؛ إذْ يؤُولُ الأمرُ إلى قوله[2] "ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ"، إنَّ الصَّبْرَ والغُفرانَ لَمِنْ عزْمِ الأمورِ. وجوابُه: إن الإشارةَ وقعتْ للصَّبرِ والغُفرانِ المضافِ كلٌّ منهما إلى ضميرَيْنِ، وكأنه[3] قِيلَ: إنَّ صبرَه وغُفرانَه، فحصَلَ الرَّبطُ بهذا الاعتبارِ. وأما الآيةُ الثانيةُ فيتعيَّنُ فيها أنْ تكونَ الإشارَةُ راجعةً إلى الصَّبْرِ، والتَّقوَى، لا إلى الصابرِ والمتَّقِي، لأنهما مخاطَبانِ والمخاطَبُ لا يُشارُ إليه منْ حيثُ هو مخاطَبٌ، فلو أُريدَ خطابُ جماعةِ الفريقينِ لقيل: إنَّكُمْ.

قال: ومنَ القليلِ فيهما قولُه[4]:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً ولسْتُ بشَيْخٍ

وقولُه[5]:

تَعلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

أقول: ضميرُ فيهما يعودُ إلى زَعَمَ وتَعلَّمْ، وما أنشدَه أولاً صدرُ بيتٍ عجُزُه:

إنَّما الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

وما أنشدَه ثانياً صدرُ بيتٍ آخرَ عجُزُه:

---

(1) آل عمران: 186.

(2) جـ و د: قولك.

(3) جـ و د: فكأنه.

(4) تقدم تخريجه في ص 126.

(5) البيت لـزياد بـن سيار انظره في المغني ص775 وابن عقيل 2: 32 والتصريح 1: 247. والسيوطي ص923 والهمع 1: 149 وشرح أبيات المغني 7: 261 والعيني 2: 374.

فبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحيّلِ والْمَكْرِ

في القاموس[1]/ 516: الشَّيْخ: مَن استبانتْ فيه السنُّ، أو مِنْ خَمسينَ أو إحدَى وخمسينَ إلى آخرِ عَشْرِ الثمانينَ. ودبَّ: يدِبُّ دبّاً ودَبِيباً: مشَى على هَيْئَتِه. والتَّحيُّلُ: الحِذقُ، وجودةُ النظرِ، والقدرةُ على التّصَرفِ. والقَهرُ: الغَلَبَةُ والمَكْرُ: الخَديعَةُ.

قال: وعكْسُها في ذلك: هبْ بمعنَى ظُنَّ فالغالِب تَعدّيه إلى صَريحِ[2] المفعولينِ كقولِه[3]:

فَقُلْتُ أحِرْني أبا خَالِدٍ *** وإلاَّ فَهَبْنِي امرَأً هالِكا

أقول: كونُ هبْ منَ أفعالِ القُلوبِ مذْهبُ الكوفيّين[4]، واختارَه ابنُ مالكٍ[5] وأنشَد عليه هذا البيتَ. وأحِرْني: انصُرْني، وامنَعْ ظالِمي مِنْ أن يظلِمَني.

قال: ووقُوعُها[6] على أنَّ وَصلتِها نادرٌ حتى زعَمَ الحريريُّ[7] أنَّ قولَ الخواصِّ: هَبْ أنَّ زيداً قائِمٌ لحْنٌ.

أقول: لعلَّه استَنَدَ في ذلك إلى قول صاحبِ الصّحاحِ[8]: وهبْني فعلتُ كذا، أي احسِبْني واعدُدْني، ولا يقال: هبْ أنّي، كذا نقَلَ المصنفُ في حواشيهِ على التّسهيلِ.

قال: وذهِلَ عنْ قولِ القائِلِ: هبْ أنَّ أبانا كانَ حِماراً.

---

(1) انظر (الشيخ).

(2) سقطت من جـ.

(3) البيت لعبد الله بن همام السلولي انظر الشعر والشعراء ص651 والخصائص 2: 186 وشرح الكافية الشافية ص546 والمغني ص775 وابن عقيل 2: 39 والتصريح 1: 248 والهمع 1: 139 وشرح أبيات المغني 7: 262 والعيني 2: 378.

(4) انظر رأيهم في التسهيل ص71.

(5) شرح الكافية الشافية ص545، 546.

(6) جـ: ووقوعه.

(7) انظر درة الغواص ص148، 149.

(8) انظر (وهب).

أقول: يشيرُ إلى الفَريضَةِ المعرُوفَة عند علَماءِ الفَرائِضِ[1] بالحِمارِيةِ والمشْتَرَكَةِ، وهي: زوجٌ وأُمٌّ وأخوانِ لأُمٍّ وأخوانِ لأَبٍ وأُمٍّ حكَمَ فيها أميرُ المؤمنينَ عُمرُ بْنُ الخَطّابِ، رضي اللهُ عنه، وجعلَ[2] الثُّلُثَ للأخوينِ للأُمِّ، ولَمْ يَجْعَلْ للإخوَةِ للأب والأُمِّ شيئاً، فقالوا[3] له[4]: يا أميرَ المؤمنين: هبْ أنَّ أبانا كانَ حَماراً فأشْرِكْنا بقرابَةِ أُمِّنا، فأشرَكَهُم.

قال:والسادسُ قولُهم في ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[5] [إنَّ لا يُؤمنُونَ مُستأنفٌ، أوْ خَبَرٌ لإنَّ، وما بينَهما اعتِراضٌ، والأولَى الأولُ بدليلِ سواءٌ عليهمُ آنذرتَهُم أمْ لَم تُنذِرْهم لا يُؤمِنُون][6]

أقول: هذا مِنْ نَمطِ ما تقدمَ قريباً، فيقالُ في وَجْه الرَّدِّ: وُجِدَ في آيةِ البقَرةِ ما يَصلُحُ أنْ يكونَ لا يُؤمنُونَ خبَراً عنه، ولَمْ يُوجَدْ ذلك في الآيةِ الأُخرَى، وهي آية ﴿ يسَ ﴾[7] فرُتِّبَ على كلٍّ ما يَقْتضِيه. ثمَّ البابُ موْضوعٌ لذكرِ الجِهاتِ التي يَدْخُلُ[8] على المُعرِبِ الخَللُ مِنْ جهتِها، والمصنفُ قد اعتَرَفَ بأنَّ ما ارتكبُوه خلافُ الأولَى، فلا يكونُ خَطأً، فليسَ ثَمَّ خلَلٌ دخَلَ[9] على المُعرِب من هذه الجهةِ، ثُمَّ إنه عبَّرَ عمّا يُخالِف رأيَهم في المثال الثاني والرابعِ بقوله: والصَّوابُ، وعبَّرَ عنْ ذلِك هنا بقوله: والأولَى، فتأملْه.

---

(1) هنا يشير إلى المسألة المعروفة في علم الفرائض باسم الحمارية أو العمرية نسبة إلى عمر بن الخطاب وتتلخص في أن هالكة تترك ورثة مكونين من زوج وأم وأخ وأخت للأم وأخ وأخت شقيقين فيحرم الأخيران من الأرث لأن السهام استغرقتها الفروض. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ص466.

(2) جـ و د: فجعل.

(3) جـ: فقالا.

(4) سقطت من جـ.

(5) البقرة: 6.

(6) من جـ و د: وفي الأصل: إنه قريب.

(7) من جـ و د.

(8) جـ: تدخل.

(9) جـ: في ذلك.

قال: السابعُ قولهم[1] في نحو ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[2] ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ ﴾[3]: إنَّ المجرورَ في موْضِعِ نصبٍ أوْ رفْعٍ على الحَجازيّةِ والتَّميميَةِ. والصوابُ الأولُ، لأنَّ الخبَرَ لَمْ يجئْ في التَّنزيلِ مجرّداً منَ الباء إلاَّ وهو منصوبٌ، نحو ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[4] ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[5].

أقول: إذا كان هو الصَّواب للمعنَى الذي ذكَرَه، فهلاَّ حُمِلَ [قولاً][6] الفارسيّ والزّمخشريّ: إنَّ الحجازيّةَ متعيّنةٌ في قوله ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ ﴾ على ذلك. ولِمَنْ ساءَ الظَّنَّ بهما حيثُ جعلَهُما ظانَّيْنِ أنَّ زيادَةَ الباءِ منُوطَةٌ بنَصْبِ الخبرِ، معَ أنَّهما ليسَ تَصريحٌ في كلامِهما[7] بما ظَنَّهُ عليهما. وقد تَقَدَّمَ ذلك، ثمَّ ليسَ في التّنزيلِ مِنْ مُثُلِ [ما][8] الحِجازيّةِ المنْصُوبَةِ الخبرِ لفظاً سوَى الآيتين اللّتينِ تلاَهما: قوله تعالى ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾، وقوله تعالى[9] ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾، فما معنَى إدخالُ[10] كَلمة نَحْوٍ في هذا الموضعِ؟ ﴿ فَمَا[11] مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾[12] قيل إنَّه ثالثٌ، وقد ظَهَرَ بعدَ كتابَةِ هذه المقالَةِ ما يَنْدَفِعُ

---

(1) صاحب القول هو أبو حيان انظر البحر 1: 267.

(2) فصلت: 46.

(3) البقرة: 74، 85، 140.

(4) المجادلة: 2.

(5) يوسف: 31.

(6) الأصل: ود قولَ انظر رأيهما معا في البحر 1: 267 ولم يرد الزمخشري في كشافه.

(7) جـ و د: ليس في كلامهما تصريح.

(8) من جـ و د.

(9) سقطت من جـ.

(10) جـ: إدخاله.

(11) سقط حتى ثالثٌ من جـ و د.

(12) الحاقة: 47.

به الاعتِراضُ على المصنِّف بالنسبة إلى كلامِ الزَّمخشريِّ وذكَرْنا ذلك في محلِه في بابِ كانَ وما جرَى مَجرَاها منَ الجهةِ الخامسة، فراجِعْه.

قال: والصوابُ الحَملُ على الثاني بدليلِ ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[1].

أقول: وهو[2] مُعارَضٌ بقوله تعالى ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾[3] وسيأتي في ذلك كلامٌ في خاتِمَة الحَذْفِ حيثُ ترجَم بقوله: إذا دارَ الأمرُ بينَ كونِ [المحذوفِ][4] فعلاً والباقِي فاعلاً، وكونُه مبتدأ والباقي خبراً.

قال: التاسِعُ قولُ أبي البَقاءِ[5] في ﴿ أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ ﴾[6]: إنَّ الظَّرْفَ حالٌ، أيْ على قَصدِ تقوَى، أوْ مَفعولُ أُسِّسَ، وهذا الوَجْهُ الذي أخَّرَه هو المعتمدُ عندي لتَعيُّنِهِ في ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ ﴾[7] / 517.

أقول: لم يَظْهرْ لي الوَجهُ الذي عيَّنَ عندَه الوَجْهَ الأخيرَ، وهو كونُه ظرفاً لَغْواً متعلِّقاً بـأُسِّسَ، هذا معَ احتِمالِه، لأن يَكونَ ظرفاً مستقرّاً في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنَ الضّميرِ المُستَكنِّ في أُسِّسَ كما كانَ حالاً من بُنْيانِه في تلك الآيةِ واللهُ أعلم بالصوابِ. واختُلِفَ في المُرادِ بالمسجدِ الذي أُسّس على التَّقوَى، فقيل: مسجدُ قُباءٍ، وقيل: مَسْجِدُ رسولِ اللهِ، صلّى

---

(1) الزخرف: 9.

(2) جـ د: هذا.

(3) الأنعام: 63، 64.

(4) الأصل الحذف وانظر ص806 من المغني.

(5) إملاء: 2: 22.

(6) التوبة: 109.

(7) التوبة: 108.

اللهُ عليه وسلَّمَ[1]. وفي صَحيحِ مُسْلِمٍ[2]، والتِّرْمذِي[3]، والنَّسائي[4] إنَّه تَمارَى رجلانِ في المَسجِدِ الذي أُسِّسَ على [التَّقوَى][5]، فقال رجلٌ: هو مسجدُ قُباءٍ، وقال آخرُ: هو مسجِدُ رسولِ الله، صلى اللهُ عليه وسلَّم، فقال رسولُ اللهِ، صلَّى الله عليه وسلَّمَ. هوَ مَسجدي هذا.

الجهة الثامنة

قال: كما نَفَى الإثمَ عنِ المُتأخِّرِ في ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾[6] معَ أنَّ حُكمَه مَعلُومٌ لأنه آخذ بالعَزيمةِ إلى آخره.

أقول: [وقيلَ][7]: إنَّ أهلَ الجاهليةِ كانُوا فريقين، منهم مَنْ جَعلَ المتَعَجِّل آثِماً، ومنهم منْ جعلَ المتأخِّرَ آثِماً فَوَرَدَ القرآنُ بنفي الإثمِ عنهما جميعاً[8]. فسَوْقُ الكلامِ حينئذٍ ليسَ[9] لأجلِ التَّخيير، بلْ لأجلِ نفيِ الإثمِ المتوَهَّمِ على التَّقديرين.

قال: والصوابُ أنَّ "هُم"[10] مفعولٌ فيهما لرَسْمِ الواوِ بغَيرِ ألفٍ بعدَها، ولأنَّ الحديثَ في الفِعلِ لا في الفاعِلِ؛ إذِ المعنَى إذَا أخَذُوا من الناس يستَوفُونَ إلى آخرِه.

---

(1) انظر هذا الخلاف في البحر 5: 99.

(2) انظر صحيح مسلم كتاب الحج ص1015.

(3) انظر سننه 1: 203 وهو محمد بن عيسى بن سورة أحد العلماء الحفاظ له عدة تصانيف في الحديث أهمها سننه الذي يعد من أحسن كتبه وأحسنها ترتيباً وأقلها تكراراً توفي سنة 279هـ انظر وفيات الأعيان 4: 278 ومفتاح السعادة 2: 122-223.

(4) انظر سننه كتاب المساجد 2: 36 وهو أبو عبد الرحمان أحمد بن علي بن شعيب أحد الأئمة الحفاظ والعلماء الفقهاء له كتب كثيرة في الحديث أشهرها: سننه: توفي سنة 303هـ انظر وفيات الأعيان 1: 77-78 ومفتاح السعادة 2: 123.

(5) الأصل: تقوى.

(6) البقرة: 203.

(7) من جـ و د.

(8) هذا الرأي منقول عن الكشاف 1: 351.

(9) سقطت من جـ.

(10) الحديث عن ضميرين في الآية الكريمة ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ المطففين: 3.

أقول: أخذ الكلامَ في هذا المَحلِّ من عبارَةِ الكشَّافِ[1] إلا [أنه][2] أسقَطَ منها أنَّ التعلِيقَ في رَدِّ كونِ الضّميرِ مؤكّداً برَسْمِ المُصْحَفِ ركيكٌ، وقد أسلفناه في حرفِ اللام[3]، ومنْ كلامِ المصنّفِ في أوائِلِ الباب السابعِ من الكتابِ قوله: وإنْ كانَ اللّفظُ على حرفين نطقَ به فقيل: "قدْ" حرفُ تحقيقٍ، و"هلْ" حرفُ استفهامٍ، و"لا" فاعلٌ أو مفعولٌ. والأحسنُ أنْ يُعبّرَ عنه بقولك: "الضميرُ" لئلا ينطَقَ بالمتّصل[4] مستقِلاً، وعلى هذا فقولُه هنا إنَّ "هُمْ" مفعولٌ آتٍ على غيرِ الأحْسَنِ.

قال: السادسُ قَولُ كثيرٍ من النحويّين[5] في قوله تعالى ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾[6]: إنَّه دليلٌ على جوازِ استثناءِ الأكثرِ من الأقلّ، والصّوابُ أنَّ المرادَ بالعبادِ المُخلِصُونَ، لا عمومُ المَمْلُوكين، وأنَّ الاستثناءَ منقطِعٌ بدليلِ سقُوطِه في آية سُبْحانَ ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾[7]

أقولُ: فيه نظرٌ أما أولاً فلا معنَى لقوله: "استِثناءِ الأكْثرِ منَ الأقلّ"؛ إذْ هو غيرُ مُتصوَّر، والصَّوابُ إسْقَاطُ "منَ الأقلّ" كما وقَعَ في بعضِ النُّسَخِ، وأمّا ثانيا فإنَّ[8] اختيارَه كَوْنَ[9] الاستثناءِ منقَطِعاً مَقْدُوحٌ فيه بأنه ارتكابٌ لخِلافِ الأصلِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وما ظَنَّه ملْجِئاً إليه ليسَ به، وذلك لإمْكانِ حَمْلِ الاستثناءِ على الاتّصال، وهو الأصلُ فيه، وحينئذٍ يَكونُ المرادُ بالعبادِ عمومَ المَمْلُوكينَ، مخلِصينَ، وغيرَهم، ولا يَضُرُّ في ذلك وُرودُ آيةِ سُبحانَ بدونِ استِثْناءٍ، لأنه أُريدَ بالعبادِ فيها المخْلِصينَ[10] فتُرِكَ الاستثناءُ، وأما ثالثاً فلأن هذا المثالَ

---

(1) 4: 230، 231.
(2) الأصل: أن.
(3) انظر ص 191، 192 من الأصل.
(4) جـ: بالمنفصل.
(5) انظر البحر 5: 454.
(6) الحجر: 42.
(7) الإسراء: 65.
(8) جـ و د: فلأن.
(9) جـ و د: لكون.
(10) جـ و د: المخلصون.

لا يَصِحُّ لهذه الجِهةِ؛ إذْ هي موضوعةٌ لأنْ يُحمَلَ الكلامُ على شيْءٍ، وفي ذلك الموضِعِ ما يَدفَعُه، وظِاهرٌ أنَّ الدافِعَ عنه لدعوَى الجماعَةِ وُرودُ آيةِ سُبْحَانَ مجرَّدةً عنِ الاستثناءِ، فهوَ من أمثلةِ الجهةِ المعقودةِ لأنْ يُحمَلَ الكلامُ على شَيْءٍ، ويَشْهدَ استعمالٌ آخرُ[1] في مكانٍ آخرَ بخلافِه.

قال: وبعدُ فقولُ الزَّمخشَري[2] في الآيةِ خلافُ الظَاهرِ.

أقول: التَّقديرُ: وأقولُ بعدما مضَى تنَبَّه فقولُ الزَّمخشري في الآيةِ خلافُ الظاهرِ وقد مرَّ مثلُ هذا في حرفِ[3] الفاءِ حيثُ قال: وبعدُ فعندِي أنَّ ابنَ الشَّجَريِّ[4] لم يتأملْ كلامَ الفارسيِّ، ومرَّ مثلُه في الباب الثاني حيثُ قال في آخرِ الجُملةِ الخامسَةِ منَ الجملِ التي لها محلٌّ منَ الإعرابِ: وبعدُ فالتَّحقيقُ أنَّ العطفَ [في البابِ منَ العطفِ][5] على المعنَى.

قال: والإلباسُ واقِعٌ في العَرَبيَّةِ بدليلِ أسماءِ الَجناسِ/ 518 والْمُشْتَرَكاتِ.

أقول: لكنَّه خلافُ الأَصلِ، والأَصلُ مُرَاعاةُ ما يدفَعُ الإلباسَ، بدليلِ رفْعِ الفاعِلِ، ونصبِ المفعولِ، وإبراز الضميرِ في مسألةِ جرَيَانِ الوَصْفِ على غيرِ صاحِبِه، ومَنْعِ التَّرخيمِ في نحو: يا مُسلمةُ على لغةِ التّمامِ، وتَركِ إعلالِ نحوِ أبيضَ، وتركِ بناءِ فِعْلِ التَّعجبِ، واسمِ التَّفضيلِ من فعلِ الْمبنيِّ للمجهولِ.

قال: وأنَّ الاستثناءَ منقطِعٌ بدليلِ سقوطِه في آية الحِجْرِ[6].

أقول: أجابَ الرَّضيِ[7] بما يَقْتَضِي أنَّ الاستثناءَ متَّصِلٌ ولا تَناقُضَ، وذلك أنَّه قال: اسْرِ، وإنْ كانَ مطلَقاً في الظاهرِ، إلا أنَّه في المعنَى مَقيَّدٌ بعدَمِ الالتفاتِ؛ إذ المرادُ: اسْرِ بأهلك

---

(1) سقطت من جـ د.

(2) الحديث عن قوله تعالى ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ هود: 81 وانظر الكشاف 2: 284

(3) جـ: فصلْ وانظر ص129، 130. من الأصل.

(4) انظر أماليه 2: 329، 330.

(5) من جـ د.

(6) يشير إلى قوله تعالى ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ الحجر: 65.

(7) انظر شرح الكافية 1: 234.

إسراءً لا التفاتَ فيه ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ﴾[1] فإنَّك تسري بها معَ الالتفاتِ، فاستَثنِ[2] على هذا، كمَا تقولُ: امْشِ ولا تَتَبخْتَرْ، أي: امشِ مَشْياً لا تَبَخْتُرَ فيه، كأنَّه قيل: ولا يَلْتفِتْ منكُمُ أحدٌ في الإسراءِ، وكذا امْشِ ولا تَتَبخْتَر في المشيِ، فحذِفَ الجارُّ والمجرورُ للعلمِ به هذا كلامه. وفي شرْحِ الكَشَّاف لليَمنِي: وقال ابنُ الحاجِبِ[3]: هذا التَّفصيلُ باطِلٌ يعني جَعْلَ القِراءَةِ بالرَّفعِ[4] محمولةً على البدَلِ من قوله ﴿ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ ﴾، وقراءَةُ النَّصبِ[5] محمولةٌ على الاستثناءِ من المُوجَبِ في قوله ﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ ﴾ فإنَّ القراءَتَيْنِ ثابتانِ قطْعاً فيمتَنِعُ حملُهما على وَجْهَيْن: أحدُهما باطلٌ قطْعاً، والقَضيةُ واحدةٌ، فهو إمّا أنْ يكونَ أسرَى بها، أو ما أسْرَى، فإنْ كانَ قد أسرَى بها، فليس مستثنًى إلاَّ مِن قولِه ﴿ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ ﴾ وإن كانَ ما أسرَى بها، فهو مستثنى من قوله ﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ ﴾، فقد ثبتَ أنَّ أحدَ التأويلَيْنِ باطلٌ قطْعاً، فلا يُصارُ إليه في إحدَى القراءَتينِ الثَّابتين قطْعاً، والأَولَى في هذا أنْ يكونَ ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ﴾ بالرَّفع والنَّصب مثلَ قوله ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡ ﴾[6] رفعاً ونصْباً[7]، ولا بُعْدَ في أنْ يَكونَ أقلُّ القُرّاءِ على الوَجهِ الذي دونَ الوَجْهِ الآخَرِ؛ بلْ قد التزَمَ بعضُ النَّاسِ أنَّه يَجُوزُ أنْ يُجْمِعَ[8] القرّاءُ على قراءَةِ غيرِ الأَقْوى. قال اليَمَنِي والجوابَ عنْ هذا منْ وَجهيْنِ: أحدُهما أنَّ الإسراءَ، وإن كانَ مطْلقاً إلا أنه في المعنَى مقيَّدٌ [بعدَم][9]

---

(1) هود: 81.

(2) في الرضي: فاستثن على هذا إن شئت من أسرِ أو من لا يلتفتْ ولا تناقض وهذا كما تقول.

(3) انظر شرحه على المفصل 1: 366، 367.

(4) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو انظر السبعة ص338 وإعراب النحاس 2: 297. والكشف 1: 136.

(5) وهي قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي انظر السبعة ص338 وإعراب النحاس 2: 297 والكشف 1: 136.

(6) النساء: 66.

(7) قراءة النصب منسوبة إلى عبد الله بن عامر، وعيسى بن عمر وقرأ الباقون بالرفع انظر السبعة ص235 وإعراب النحاس 1: 468 والكشف 1: 392.

(8) جـ: يجتمع.

(9) الأصل: لعدم.

التِفاتِ أحدٍ مِنَ المُسرَى بهم فاستثنَى[1] على هذا [فاسْرِ][2] بأهلِك إسراءً لا التِفاتَ فيه من أحدٍ إلا امرَأتك فلا تَسْرِ بها هذا الإسراءَ المقيَّدَ. وثانيهما أنَّ نهيَه عنْ أنْ يُسْرَى بها غيرُ مانعٍ منْ أنْ تكونَ سَرَت بنَفسها فيَجُوزُ[3] أن تكونَ سرَت بنفسها، وعلى هذا يَصِحُّ الاستثناءُ من كلِّ واحدٍ منَ المذكورينَ. وقد سألني عِمادُ [الدِّين][4] الكِرْمَاني في طريقِ الحِجازِ وأوْرَدَ عليَّ هذا السؤالَ الذي أوْرَدَه ابنُ الحاجِبِ[5] وأجبتُه بالجوابَيْنِ المذكورَيْنِ ارتجالاً،، فَبالَغَ في الاستِحسان، ودعا لِي بالرَّحمةِ والرِّضْوانِ. ورأيتُ بعدَ ذلك في حواشِي الطِيبي أنَّ بعضَ الفُضَلاءِ العَرَبِ أجابَ بالجوابِ الثاني، ولا عجَبَ فإنَّ الخاطِرَ قد يُوافِقُ الخاطِرَ إلى هنا كلامه.

قلت: وقد أجابَ الرَّضِي بالجوابِ الثاني، كما علِمْتَ، وهو مَسْطُورٌ في شَرْحِه للكافيةِ[6] بغالبِ الألفاظِ التي ساقَها اليَمنِي، فيَبْعُدُ أنْ يكونَ وافَقَ خاطِرَه في المعنَى وجُلِّ الألفاظِ، ولا سيَّما[7] ودَيْدَنُه الاعْتمادُ في شَرْحِهِ للكشَّافِ على كلامِ الرَّضِي، ونَقْلِه كثيراً منْ عبارَاته بحُروفِها، ومَنْ طالَعَ كلامَهُما تَحقَّقَ ذلك.

قال: ولكنَّه قال: وجاءَ النَّصبُ على اللُّغةِ الحِجازِيةِ، والرَفعُ على التَّميميّةِ وهذا يدلُّ على أنه جعلَ الاستثناءَ مِنْ [جُملَةِ][8] النَّهي.

أقول: الأمْرُ كما ذكَرَ، وإلا فلو جعلَه منْ جُملَةِ الأمْرِ تحتَّمَ النصبُ عندَ[9] الحِجازيينَ والتَّميميّينَ جميعاً على تقديرِ الانقِطاع، والله أعلمُ بالصواب[10].

---

(1) د: فالمستثنى.

(2) من جـ و في د: اسر.

(3) سقط "فيجوز أن تكون سرت بنفسها" من جـ.

(4) الأصل و د: الإسلام.

(5) انظر شرحه على المفصل 1: 366، 367.

(6) 1: 234.

(7) جـ و د: لا سيما.

(8) الأصل: جهة.

(9) جـ: على.

(10) جـ و د: والله تعالى أعلم.

الجهة التاسعة

قال: [أحدُها][1] زيدٌ أحْصَى ذِهْناً، وعمرٌو أحْصَى مالاً/ 519

أقول: قد يُتَوَهَّمُ أنَّ ذِهْناً هنا[2] مضْبُوط بالباءِ الموحَّدَةِ بقرينَةِ ذكْرِ المالِ، وليسَ كذلك؛ بلْ هو بالنُّونِ، واحدُ الأذهانِ.

قال: وإذا حُمِلَ قولُه تعالَى ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾[3] على الأوَّل فالظرْفُ [ولا يُبْصِرُونَ][4] مفعولٌ ثانٍ تكَرَّرَ.

أقول: مرادُه بالأوَّلِ جَعْلُ تَرَكَ بمعنَى صَيَّرَ، وعلى هذا يُتَصوَّرُ للفعلِ الواحدِ مفاعيلُ متَعدّدةٌ أكثرُ منْ ثلاثةٍ، وليس أحدُها تابعاً لِمَا تقدَّمه، كما تقولُ: ظننتُ زيداً فقيهاً عالِماً شاعِراً كاتِباً ظريفاً. وفي عبارتِه بَحثٌ، وذلك أنَّ الإخبارَ عن مجموعِ الظّرفِ ولا يُبصِرُونَ بقوله مفعولٌ ثانٍ لا يتأتَّى، أمَّا أولاً فلأنه مُنافٍ لغَرَضِه مِنْ جعلِ كلٍّ منهما مفعُولاً، وأما ثانياً، فلأنَّ وصفَهُ بالتَّكرر غيرُ مستَقيمٍ؛ إذِ المَجمُوعُ لَمْ يَتَكرَّرْ. والصوابُ أنْ يُقالَ: إنَّ الظَّرفَ مفعولٌ ثانٍ، ولا يُبْصِرُونَ مفعولٌ آخرُ تكرَّرَ، أيْ ذُكِرَ ثانياً بعدَ[5] أن ذُكِرَ مشاركُه في الثانويةِ وإلاَّ [فتكرُّرُه][6] مِنْ جِهَةِ كونِه مفعُولاً ثانياً، لا مِنْ جِهَةِ خُصُوصِيةِ اللَّفظِ. فإنَّ لا يُبصِرُون لَمْ يذْكَرْ إلا مرةً واحدةً.

---

(1) الأصل: أحدهما.

(2) سقطت من جـ.

(3) البقرة: 17.

(4) من جـ و د والمغني.

(5) سقطت حتى مفعولا ثانياً من د.

(6) الأصل: فتكرر.

الجهة العاشرة

قال: كقولِ مَكِّي[1] في ﴿ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم ﴾[2] الآية [إنَّ الكافَ نعتٌ لمصْدَرٍ][3] أيْ إبطالاً "كالذي": ويَلزَمُه أنْ يُقدِّرَ إبطالاً كإبطالِ المُنْفِقِ[4] الذي يُنْفِقُ، والوَجْهُ أنْ يكونَ "كالذي" حالاً.

أقول: ذكَرَ الزَّمَخْشريُّ[5] الوَجْهيْنِ، وصدَّرَ كلامَه بالأول فقال: كإبطالِ المُنافِقِ[6] الذي يُنْفِقُ مالَه رِئاءَ الناسِ ولا يُريدُ بإنفاقه رضَى الله تعالى[7]، ولا ثوابَ الآخِرَةِ، ثم قال: ويَجُوزُ أنْ يكُونَ الكافُ في محلِّ النَّصْبِ على الحالِ، أي لا تُبْطِلُوا صدقاتِكُم مُماثِلينَ الذي يُنْفِقُ.

قال: وقولُ بعضِ العَصْريّينَ في قولِ ابنِ الحاجِبِ[8]: الكلمةُ لفظٌ أصلُه: الكلمةُ هي لفظٌ.

أقول: وُجِدَ في بعضِ حواشِي هذا الكتابِ المُعلّقةِ عنِ الشَّيخِ أبي العبّاسِ تلميذِ المصنّفِ أنَّ المرادَ بهذا الرجلِ العَصريِّ ابنُ الأكفانِي[9] الحكيمُ المشهورُ.

قال: ويُجابُ بأنَّ ذلك جائزٌ كقوله تعالى ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾[10].

---

(1) انظر مشكل إعراب القرآن 1: 111.

(2) البقرة: 264.

(3) من جـ و د: ومشكل إعراب القرآن.

(4) سقطت من جـ.

(5) انظر رأيه في الكشاف 1: 394.

(6) جـ و د: إنفاق.

(7) سقطت من جـ د.

(8) انظر كافيته بشرح الرضى 2: 1.

(9) هو شمس الدين محمد بن إبراهيم بن ساعد أبو عبد الله الأنصاري جمع أشتات العلوم وصنف في الحساب اللباب وروضة الألبا في أخبار الأطبا توفي سنة 747هـ. انظر الدرر الكامنة. 3: 279-280 والوافي بالوفيات 2: 25-27 والأعلام 5: 299.

(10) النساء: 176.

أقول: سبقَ الكلامُ على هذا في الباب الأول في فصل ألاَ من حرْفِ الألف[1]، وقدَّمنا هناك أنَّه يُمكنُ في هذه الآية أنْ تكونَ جملةُ ليس له ولَدٌ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في هَلَكَ لا صفةً لـامرُؤٌ وذكرْنا هناك أيضاً أنَّ ثمَّ مَنْ نازَعَ في هذا محتجّاً بأنَّ المسندَ إليه حقيقةً هو الاسمُ الظاهرُ المعمولُ للمحذوفِ، فهوَ الذي يَنْبَغِي أنْ يكونَ التَّقييدُ به، أما الضميرُ ففي جملَةٍ مُفَسِّرةٍ لا موضِعَ لها، فهيَ كالمؤَكِّدة، وإذا دارَ الأمرُ بينَ هذين فمُعتَمَدُ الإسنادِ أولَى بالتقييدِ، فلو قلت: ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً الجاهلَ انْبَغَى أنْ يكونَ الجاهلُ صفةً للأولِ، لا للثاني.

قال: وإنَّما قال في ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[2]: إنَّه على تقديرِ يا ولَمْ يَجْعلْه صفةً على المحلِّ، لأنَّ عندَه أنَّ اسمَ اللهِ، سُبحانه وتعالَى، لَمَّا اتَّصلَ به الميمُ المُعوَّضَةُ عن حرفِ النداءِ أشبهَ الأصواتَ، فلمْ يَجُزْ نعتُه.

أقول: ولهذا[3] قال في ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾[4] : إنَّه نداءٌ ثانٍ، لأنَّ اللَّهمَّ لا يُوصَفُ، لأنه بالاختصاصِ والتَّعويضِ خَرَجَ عنْ كونِه متصرِّفاً، وصارَ مثلَ حيَّهَل؛ إذِ الميمُ بمنزلَةِ صوتٍ مضمومٍ إلى اسمٍ مع بقائِهما على [معنَيْهما][5] ، بخلافِ مثلِ سيبَوَيْهِ وخالَوَيْهِ حيثُ صار الصوتُ جُزْءاً منَ الكلمةِ هكذا قرّرَه بعضُهم[6]، وهو خيرٌ من تعليلِ المصنِّفِ، وجوَّزَ قَومٌ[7] الوَصْفَ في ذلك، ولم يلْتفِتُوا إلى هذه العلَّةِ.

قال: وإنما قال في قوله[8]:

---

(1) انظر ص 57 من الأصل.

(2) الزمر: 46 انظر الكتاب 2: 196.

(3) جـ د: وكذا.

(4) آل عمران: 26.

(5) الأصل: معنيها.

(6) من هؤلاء سيبويه انظر الكتاب 2: 196 وشرح الكافية للرضي 1: 146.

(7) منهم المبرد انظر المقتضب 4: 239 وشرح الكافية للرضي 1: 146.

(8) ينسب البيتان إلى عمر بن أبي ربيعة ولم يردا في ديوانه انظر الكتاب 1: 281 والخصائص 1: 296 و3: 226 والمغني ص784 والسيوطي 924 وشرح أبيات المغني 7: 5، 266.

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدُهُ *** وهاجَ أَحْزَانَكَ المَكْنُونَةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذاعَ المُعْصِراتُ بِهِ *** وكُلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤُهُ خَضِلُ

إنَّ التقديرَ: هو رَبْعٌ، ولَمْ يَجعلْه على البَدلِ مِنَ الطَّلل، لأنَّ الربعَ أكثرُ منه، فكيفَ يُبدَلُ الأكثرُ من الأقلِّ؟

أقول: الذي ذكرَه سِيبوَيْه[1] أنَّه يُرفَعُ على إضمارِ مبتَدَإٍ لا يَجُوزُ إظْهارُه/ 520، ويُنْصَبُ على إضمارِ فعلٍ لا يظْهَرُ أيضا تقديرُه اذْكُرْ، وإنما لَمْ يَجُزْ إظهارُ الرّافِع ولا النّاصبِ معَ ذكْرِ الدارِ والدّيارِ ونحوِ ذلك لكثْرَةِ ما جرَى في أشعارِهم، معَ تقدُّمِ ذكْرِ المنازِلِ فجرَى عندَهم كالمَثَلِ هكذا، وأنشدَ عليه قولَ ذي الرُّمَّةِ[2]:

دارٌ لِمَيَّةَ إذ مَيٌّ [تُساعِفُنا][3] *** ولا يُرَى مِثْلُها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

وقولَ الشاعرِ:

اعتادَ قلْبكَ مِنْ سلْمَى عوائِدُه البيتين

قال سيبوَيْهِ[4]: فإذا رفعتَ فالذي في نفْسِك[5] ما أظْهَرْتَ، وإذا نَصبْتَ فالذي في نَفسِك غيرُ ما أظهرْتَ، يُريدُ أنك إذا رفعتَ مبتَدأً، وهو في المعنَى الخَبرُ، وإذا نصبتَ فإنَّما تُقدِّرُ الفعلَ، وهو غيرُ المنصُوبِ في المعنَى، ولَمْ يتعرَّضْ إلى امتِناعِ البدليةِ للعلّةِ التي أبداها المصنِّف، والأمرُ فيها مُشْكِلٌ، لأنه كما يمتَنِعُ بدلُ الأكْثرِ من الأقل بَدلَ كلٍّ، لعدَمِ صدْقِ أحدِهما على الآخَرِ، يمتَنِعُ[6] الإخبارُ بالأكثرِ عنِ الأقلِّ لعدَمِ الصِّدقِ أيضاً، وقد صرَّحَ بأن

---

(1) الكتاب 1: 282.

(2) ديوانه ص63 والكتاب 1: 280، 2: 264 والكامل 3: 41 والخزانة 1: 378.

(3) الأصل :تساعدنا وفي هامشه تساعفنا وفوقها خ.

(4) الكتاب 1: 282.

(5) سقطت من جـ.

(6) جـ و د: فيمتنع.

الإخبار يَصحُّ ولا بدَّ له مِنْ مُصَحِّحٍ، فأيُّ شيْءٍ فُرِضَ مصحِّحاً للإخبارِ كانَ بعينه مُصحِّحَ البَدل[1] كما[2] إذا قدِّرَ مضافٌ محذوفٌ، والتقديرُ: هو طلَلٌ ربْعٌ، وبهذا التقديرِ يجوزُ البَدلُ[3] أيضا. والطَّللُ: ما شَخَصَ من آثارِ الدار. والرَّبْعُ: الدارُ بِعَيْنِها حيثُ كانتْ. والقَواءُ بالفتح: الذي لا أنِيسَ به والمُعْصِرَاتُ: [السَّحَائِبُ][4] إذا أعْصِرَتْ، أي شارفَتْ أنْ تُعْصِرَها الرِّياحُ فَتُمْطِرَ. والخَيْرانُ صفةٌ للسحاب أيضاً، لكنْ لَمْ أقِف عليه بهذه الصِّيغَةِ، وإنما رأيتُ في الصِّحاحِ[5] ما نَصُّه: والمُسْتَحِير: سَحَابٌ ثقيلٌ متَرَدِّدٌ ليس له ريحٌ [تَسُوقُه][6] . والخَضِلُ، بفتح الخاءِ، وكسرِ الضّادِ المعجَمَةِ أيضاً: النَّدِي الرَّطْبُ، فإنْ جُعِلَ صفةً للرَّبع فواضِحٌ، وإنْ جُعِلَ خبراً عنِ الماءِ فالإسنادُ مَجازٌ، ومفعولُ أذاعَ محذوفٌ، أي الخصبُ، وأذاعَ: أفشَى.

---

(1) جـ و د البدلية.

(2) سقط حتى يجوز البدل من د.

(3) جـ: يجوز البدلية.

(4) الأصل: السحاب.

(5) انظر (حير).

(6) الأصل: يسوقه.

خاتمة

قال: وإذ قدِ انجَرَّ بنا القولُ إلى ذكْرِ الحذفِ فلْنُوَجِّهِ القَولَ إليه.

أقول: كأنه أدخلَ الفاءَ لإجراءِ الظَّرْف مُجرَى كلمةِ الشَّرطِ نحو قولِه تعالى ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ ﴾[1] وقولِه تعالى ﴿ وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾[2]، وقولِه تعالى[3] ﴿ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[4]، لكنْ يصُدُّ عنْ ذلِك وجودُ كَلمةِ قَدْ لامتِناعِ دخُولِها في الشَّرْطِ.

قال: ومنه ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾[5]

أقول: في الكَشَّافِ[6] ما نَصُّهُ: "خيراً أنزلَ خيراً ثم قال:وقولُه ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ﴾ وما بعدَه بدَلٌ مِنْ "خيراً"[7] حكايةً لقولِ الذين [اتَّقَوا أيْ][8] قالوا هذا القَولَ، فقدَّمَ عليه تَسْمِيةَ "خَيْراً" ثُمَّ حَكاهُ انتهَى.

قلت: وهو نَصٌّ فِي أنَّ "خيراً" مفعولٌ بـ"أنزَلَ" وقوله: "للذين أحْسَنُوا" وما بعدَهُ [بَدَلٌ] مِنْ "خيراً" يَقتَضِي أنْ يكونَ عامِلُه "أنزَلَ" مقدَّراً على مُخْتَارِه في عامِلِ البَدَلِ، وهو مُشْكِلٌ مِنْ

---

(1) الأحقاف: 11.

(2) الكهف: 16.

(3) من جـ و د.

(4) المجادلة: 13.

(5) النحل: 30 في جـ و د والمغني: وإذا قيل لهم: ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: خيرا) وقد علق محققو المغني على ذلك بقولهم: مزج ابن هشام هنا بين آيتين من سورة النحل الأولى وهي المستشهد بها ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾. والثانية هي ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ النحل: 24 انظر المغني ص787.

(6) 2: 407.

(7) سقطت من ب.

(8) من جـ ، د.

حَيثُ إنَّ مذهَبَ البَصريّين[1] أنَّ الجُمَلَ لا تُحكَى إلا بما فيه حرُوفُ القَول، فالبَدلُ غيرُ متأتٍّ، وقولُه فقدَّمَ عليه تَسْمية خيراً، ثم حكَاه يقتَضِي أنْ يكونَ كلمةُ خيراً ليستْ مِنْ مقول المتَّقين، وإنَّما أتَى بها مُقَدَّمَةً على مَقُولِهم المحْكيِّ إيذاناً من أوَّل الأمْر بأنَّه خيرٌ، ثم وقَعتِ الحِكاية، فَيلزَمُ أنْ يكونَ العامِلُ في كلمةِ خَيرٍ فِعْلَ القَول، كما نَقولُ: قال زيدٌ خيراً: إنَّ اللهَ غفورٌ رَحِيمٌ، وإنَّما نَصَبَهما فعلُ القول، وإنْ كانت[2] لفْظاً مفرداً لتأدِيتها معنَى الجملةِ، وهذا كلُّه مخالِفٌ لتقديره: أنزَلَ خيْراً، فإنَّ العامِلَ على هذا التقديرِ أنْزَلَ، وكلمة خيراً من مقول المتَّقين مِنْ جملةِ أجزاءِ المَحْكيِّ، لا مِنْ كلامِ مَنْ حُكِيَ عنْهم.

قال: ولكنْ يُشْتَرَطُ ألاَّ يكونَ في حذْفِه ضرَرٌ معنَويٌّ.

أقول: يعنِي فإنْ كان في حذْفِه ضررٌ معنويٌّ اشْتُرِطَ لحذْفِه وِجدانُ الدّليل، فهذا في معنَى الاستِثناءِ ممّا[3] تَقدَّمَ.

قال: ولاشْتِراطِ الدّليلِ فيما تقدَّمَ امتَنَع حَذفُ المَوْصُوفِ في نحو رأيتُ رجلاً أبيضَ.

أقول: يعنِي أنك لَوْ حذفتَ الموصُوفَ هنا فقلتَ: رأيتُ أبْيَضَ حصَلَ ضرَرٌ مَعْنَوِيٌّ لوُجودِ اللَّبس:/ 521 إذ لا يُدْرَى[4] [هل][5] الْموصُوفُ رجلٌ أوْ غيرُه؟

فإن قلت: كيفَ قالَ: ولاشْتِراطِ الدّليلِ إلى آخرِه، معَ أنه لَم يَشْتَرِطْ لحذْفِ مثلِ هذا دليلاً، وإنما اشترَطَ انتفاءَ الضَّرر المعنويّ؟

قلت: قد سلَفَ أنَّ قَولَه: ولكنْ يشتَرَطُ ألاَّ يكونَ في حذْفِه ضرَرٌ مَعْنَويٌّ في حكْمِ الاستثناءِ منَ الأول، فكأنه قال: فلا يُشتَرَطُ لحذفِه وِجْدانُ الدليلِ إلا عند حُصُولِ ضرَرٍ معنويٍّ، فيُشتَرَطُ وجودُ الدّليلِ حينئذٍ.

قال: بخِلافِ رأيتُ رجلاً كاتِباً.

---

(1) انظر التسهيل ص73.

(2) جـ: كان.

(3) جـ: كما.

(4) جـ: تدري.

(5) الأصل: هذا.

أقول: فيه نظرٌ، لأنَّ الموصُوفَ هو رجلٌ بخُصُوصِه، ولَوْ حُذِفَ لَمْ تَدُل الصفةُ، وهي كاتِباً، على خُصوصيةِ الرّجلِ، وإنما تَدلُّ على أعَمَّ منه، وهو إنسانٌ.

قال: وأمَّا نحوُ لا أحدَ أغيرُ مِنَ اللهِ[1]، وقولُكَ مبتدِئاً: لا رجلَ يفعلُ كذا، فإثباتُ الخَبرِ فيه إجماعٌ إلى آخرِه.

أقول: هذا الكلامُ منافٍ لِما يأتي له، وذلك أنَّ قوله: إثباتُ الخَبرِ في مثلِ هذا إجماعٌ يقْتَضِي أنَّ هذا تركيبٌ عربيٌّ، وأنَّ إثباتَ الخَبرِ على هذه الصورَةِ أمرٌ واجِبٌ، وقوله فيما يأتي: ولك أنْ تُجِيبَ عن الجمْهورِ إلى آخرِه يقتَضِي أنَّ الجمهورَ قائِلُون بأنَّ هذا التَّركيبَ غيرُ عربيٍّ منْ حيثُ إثباتُ الخاصِّ في باب لَولاَ، وعندَ تَميمٍ في بابِ لاَ وأنه إذا أُريدَ التّعبيرُ عن هذا المعنَى أُخِذَ مصدرُ ذلك الخبرِ الخاصِّ فجُعِلَ مبتدأً أو اسمَ لا، وأُضيف إلى ما كانَ مبتدأً في الأَصلِ، وجُعِلَ الخبرُ كوْناً عامّاً محذوفاً على سبيل الوُجوبِ، فتقول في مثلِ: زيدٌ قائِمٌ، ورجلٌ ذاهبٌ لولاَ قيامُ زيدٍ [ولولا][2] ذهابُ رَجُلٍ.

قال: وأمّا: لولاَ قَوْمُك حديثو عهدٍ[3] فَلعلَّه مِمَّا رُوِيَ بالمعنَى.

أقول: يعنِي فلاَ يَكُونُ فيه دليلٌ، لأنَّه يَحتمِلُ ألاَّ يكونَ لفظُه، عليه الصلاةُ والسلامُ، وهذا ممّا يؤَدِّي إلى عَدمِ الاستدلال بالأَحاديثِ النَّبويةِ على الأَحكامِ النحويّة على القولِ بجَوازِ نقْلِ الحديثِ بالمعنَى لتَطرُّقِ الاحتمالِ المذكورِ إلى كلِّ لَفْظٍ يُستَدلُّ به منها، وقد اتَّخذَ الشيخُ أَبُو حيانَ هذا المعنَى وَزراً له في الرَّدِّ على الإمام جمالِ الدّين بْنِ مالكٍ[4] حيثُ يَستَدِلُّ على بعْضِ أحكامِ النّحوِ بالأَلفاظِ الحديثيةِ. وقد كنتُ في عامِ ثلاثةٍ وتسعينَ وسبعمائةٍ كتبتُ في ذلك سُؤالاً نصُّه: جَوابُكُم، رضي الله عنكُم في الاستِدلالِ بالأَحاديثِ النَّبويةِ على إثباتِ القواعِدِ النَّحوية هل هو صَحِيحٌ أوْلا؟ فقد مَنَعَ ذلك بعضُهم مستَدِلاً بأنَّ الحديثَ يَجُوزُ نقلُه بالمعنَى، [فلا يُجزَمُ][5] بأنَّ هذا لفظُه، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، حتى يَصحَّ الاستدلالُ به، وقد

---

(1) حديث شريف تتمته ولذلك حرم الفواحش انظره في صحيح مسلم كتاب التوبة ص2114.

(2) الأصل: ولا.

(3) في صحيح مسلم كتاب الحج ص968، 969 عدة روايات.

(4) انظر شرح الكافية الشافية ص355.

(5) الأصل: فلا يلزم.

أشار الشيخُ أثيرُ الدّين أبو حيانَ إلى هذا المعنَى في بَعضِ كُتبِه، وخالَفَ في ذلك بعضُهم محتَجّاً بأنَّ تطرُّقَ الاحتِمالِ الذي يُوجِبُ سقُوطَ الاستدلالِ بالحديث ثابتٌ في أشعارِ العَربِ وكلامِهم، فيَجبُ ألاّ يُستَدَلَّ بها أيضاً، وهو خِلافُ الإجماعِ. وزَعمَ هذا القائِلُ أنَّ الاستِدلالَ بالحديثِ إنَّما يَسقُطُ إذا أثبَتَ المُنكِرُ أنَّ الحديثَ المُستَدلَّ به ليس لفظَه عليه الصلاةُ والسلامُ، وأنَّ لفظَه كانَ كذا، وأنَّ الناقِلَ غيَّرَه إلى كذا، فأيُّ الرَّأيَيْنِ أصحُّ يبنُوا الحُجَّةَ على ذلك مُثابينَ مأجُورين؟ فكتَب مولانا شيخُ الإسلامِ سِرَاجُ الدِّين البُلْقَيْنِيُّ[1]، رحمه الله[2]، ومنْ خطِّه نقَلْتُ ما مِثالُه: اللَّهمَّ ارشُدْ للصّوابِ: إثباتُ القَواعِدِ النَّحوية يَحتاجُ إلى استِقراءٍ تامٍّ مِن كلامِ العَرَبِ ومجرَّدُ وجودِ لَفظَةٍ في حديثٍ لا يُثبِتُ قاعِدَةً نحويةً، وكذلك مجرَّدُ لفظَةٍ في كلامِ العَرَبِ، والذي يقَعُ للشَّيخِ ابنِ مالِكٍ[3] منْ ذلك في: يَتعاقَبُون فيكُم[4]، وفي: مَنْ يَقُمْ لَيلَةَ القَدْرِ إيماناً واحتِساباً غُفِرَ له ما تَقدَّمَ مِنْ ذَنْبِه[5]، وغيرِ ذلك، فالشَّيخُ ابنُ مالِكٍ، رحمه اللهُ، يَجِدُ الشَّواهِدَ في كلامِ العَربِ [كذلك][6] الذي في الحَديثِ، فيأتِي به للاعتِضَاد، لا لإثباتِ قاعدَةٍ نحويةٍ بمجرَّدِ ذلك. وشيخُنا أبو حيانَ، رحمه اللهُ، يتوقَّفُ في ذلك/ 522 مِنْ جِهَةِ ما دخَلَه منْ تَغييرِ الرُّواةِ، وأمَّا ما نُقِلَ عنِ العَرَبِ مِنْ مَنظُومٍ ومنثُورٍ معَ الاستِقراءِ، فذلك هو الذي يُثبَتُ به قواعدُ أبوابِ النَّحوِ. والذي ذَهَبَ إليه الشيخُ ابنُ مالكٍ مِنَ الاعتِضادِ أصحُّ.[7] ، والحالةُ هذه، والله سبحانه أعلَمُ بالصوابِ. وكتَب شيخُنا قاضِي القُضَاةِ وليُّ الدّين ابنُ خَلْدُونَ[8] المالِكيُّ ومِنْ خَطِّهِ أيضاً نقلْتُ ما مِثالُه: الحمدُ لله هذه الشُّبْهَةُ لَمْ

---

(1) هو أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير الكناني المصري الشافعي كان فقيها حافظا بارعا في مختلف الفنون، أخذ النحو عن أبي حيان والفقه عن تقي الدين السبكي، وانتهت إليه رئاسة المذهب والافتاء من كتبه حاشيته على مقدمة ابن الصلاح توفي سنة 805هـ انظر شذرات الذهب 7: 51-52 والضوء اللامع 3: 85-90.

(2) سقط 'رحمه الله' من د و في جـ: رحمه الله عليه.

(3) انظر التسهيل ص44 و 140 و226.

(4) حديث تتمته 'ملائكة بالليل وملائكة بالنهار' انظره في صحيح مسلم كتاب المساجد ص439.

(5) انظر صحيح البخاري كتاب الإيمان 1: 153، 154 (رواه أبو هريرة).

(6) الأصل: لذلك.

(7) جـ و د: حسن راجح.

(8) بعده في جـ و د: رحمه الله والعلامة ابن خلدون هو عبد الرحمان بن محمد بن محمد أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي الأصل الفيلسوف المؤرخ العالم الاجتماعي من أعماله: العبر وديوان المبتدأ والخبر، وشرح البردة، ورسالة في المنطق وكتاب في الحساب، وشفاء السائل توفي سنة 808. انظر الضوء اللامع 4: 145 والجذوة ص410-413.

تعتَرِضُ في هذا الأَصلِ الذي عَليه كافَّةُ العُلَماءِ في كلِّ عَصْرٍ مِنَ الاستدلال علَى القواعِدِ النَّحويةِ بمُتُونِ الأَحاديثِ وصِيَغِها، والمَرْويِّ منْ كلامِ العَرَبِ وأشعارِهم، معَ تَجْويزِ نقلِ ذلك بالمعنَى، على رأيِ مَنْ جوَّزَه، فيتطرَّقُ إلى تلك الصِّيَغِ احتمالُ التَّبديلِ والتَّغيير، ويَسْقُطُ الاستِدلالُ بها، وما ذكَرَهُ المانِعُ مِنْ أنَّ سقُوطَ الاستِدلالِ إنَّما هو حيثُ يَثْبُتُ التَّغييرُ إحالَةً لفرْضِ الْمَسألة، وعُدولٌ عنْ صُورةِ الخِلافِ إلى صُورَةِ الوِفَاق، لأنَّ فَرضَ الكلامِ إنَّما هو حيثُ يَقُومُ احتمالُ التَّغيير ولَمْ يَتبيّنْ ثُبوتُه مِن انتِفائِه هل يُسْقِطُ الاستِدلالَ، وأمَّا مِنْ حيثُ يتعيَّنُ التَّغييرُ بدَليلِه، فلا يكادُ أحدٌ يُخالِفُ في سقُوطِ الاستِدلالِ حينئذٍ.

ولنا في الجَوابِ عنْ هذهِ الشُّبْهَةِ مسالِكُ: الأولُ ادّعاءُ القَطْعِ بأنَّ صِيَغَ هذه الأَحادِيثِ وكلماتِ العَربِ التي يَستَدِلُّونَ بها لَمْ تُبدلْ ولم يُنقَلْ شيءٌ منها بالمعنَى بدليلِ إطباقِهم في كلِّ عَصْرٍ على الاستِدلالِ بها كذلك[1]، ولولاَ أنَّهم قاطِعُونَ بأنَّ صيَغَها لَمْ تُبدلْ لَمَا كان ذلك، لأنَّ العادةَ تُحِيلُ أنْ يتواطَؤُوا على صِحَّةِ الاستِدلالِ بما ليسَ بصَحيحٍ، فيكونُ إطباقُهُم على الاستدلال بها دليلاً قَطْعياً على إحالةِ التَّبديلِ فيها وأنَّهم حَصَلَ لهم عِلْمٌ يَقينٌ بأنها منقُولَةٌ بصِيَغِها، لأنَّ صحةَ الاستِدلالِ بها لازِمٌ خاصٌّ لعَدَمِ التَّبديلِ فيها، فيتَعاكَسُ الدليلُ منَ الجانبيْنِ، أعني بالمَلْزُومِ على اللاَّزِمِ، وباللاَّزِمِ على الملْزُومِ [ونظيرُ هذا][2] استِدلالُهم على اشتِراطِ اليقينِ في مقَدِّماتِ البُرْهانِ بأنَّ النَّتيجةَ قَطْعيةٌ، وقولُهم في المُتواتِرِ هو ما حَصَلَ العِلْمُ عندَه. فيَجعلُونَ حُصُولَ العلمِ دليلاً على حُصُولِ صفَةِ التَّواتُرِ، فكذا اتِّفاقُهُم على الاستِدلالِ بها دليلٌ على أنَّها لَمْ تُغَيَّرْ صِيَغُها، ويَكْشِفُ عنْ هذا ويَنبِّه على سرِّه ما وقَعَ لبعْضِ المُحَقِّقينَ في الرَّدِّ على ما ذَهَبَ إليه الإمام فخرُ الدّين ابنُ الخطيبِ[3] مِنَ أنَّ الدّلائِلَ اللَّفظيةَ لا تُفيدُ اليَقينَ لتوقُّفِه على نَقلِ اللُّغةِ في أوْضاعِها وإعرَابِها، وعلى نَفْيِ احتمالِ غيرِ المُرادِ للاشتراكِ[4]، أو النَّقلِ، أو المَجازِ، أو التَّخْصِيصِ، أو التَّقديمِ، أو التأخيرِ، وعلى نَفْيِ

---

(1) جـ و د: على الاستدلال بذلك.

(2) الأصل: وينظر هذا إلى.

(3) هو لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني أبو عبد الله وزير مؤرخ أديب من أعماله السحر والشعر وعمل من طب لمن حب، وطرفة العصر في دولة بني نصر توفي سنة 776هـ انظر الجذوة ص308-311 والأعلام 6: 235.

(4) جـ: الاشتراك.

احتمالِ النَّسْخِ والمُعارِضِ العَقْلي، ولا قَطْعَ بذلك في شيْءٍ منَ الدّلائِلِ اللَّفظيةِ، فقال بعضُ المَحقِّقينَ في جَوَابِ ذلك: إنَّ القطْعَ بالمدْلُولاتِ مَوْجودٌ في كثيرٍ منَ الألفاظِ معَ قيامِ هذه الاحتِمالاتِ، ألاَ تَرَى[1] قولَ القائِلِ المُشَافِه: اسقِني الماءَ، أوْ ناوِلْني[2] الكتَابَ، فإنَّ المخاطَبَ يَفهَمُ مُرادَه على القَطْع، ويُبادِرُ إلى سقْيه الماءَ، أوْ مناوَلَتِه الكتابَ، معَ أنَّ هذه الاحتمالاتِ قائمةٌ، وما ذاك إلا لوُجُودِ قرائِنَ حاليةٍ اقترنتْ بالخِطابِ، وعيَّنتِ المرادَ منه على القَطْعِ وألغيتِ الاحتِمالاتُ وانتَفَتْ.

قال: وكذا نَجِدُ في الأدلةِ الشَّرعيةِ ما استُفِيدَ مدلولُه على القَطْع مع تَوَهُّمِ هذه الاحتِمالاتِ، وذلك لأنه كما نقَلَ لفظَه الآخِرُ عنِ الأول جازَ أنْ تُنقَلَ[3] معه تلكَ القرائِنُ الحاليةُ التي فَهِم منها[4] المخَاطَبُ الأولُ مُرَادَه على القَطْعِ، فتُنُوقِلَ اليقينُ بالمُرادِ معَ إلغاء أمرِ[5] هذه الاحتمالات، ولأنها وإن كانتْ متَوَهَّمَةً [مِن] حيثُ مجرَّدُ اللَّفظِ [فالقرائنُ] الحالية المذكُورَةُ تُدفَعُها وتُنفيها. قال: وهذا يدْفَعُ شُبْهَةَ الإمامِ. فلنا نحنُ أنْ نقولَ هنا مثلَ ذلك، وأنَّ هذه الأحاديثَ النبويةَ والكلماتِ اللُّغويةِ قامتْ عندَ المستَدِلِّينَ بها قرائِنُ حالية دالَّةٌ بالقَطْعِ على عَدمِ تغَيُّرِ ألفاظِها/ 523 وصِيغِها، وتُنُوقِلَتْ بينهم تلك القَرائنُ، وأخذَها الآخِرُ عنِ الأول، فبنَوْا صحَّةَ الاستدلالِ بها على ذلك اليَقينِ المتَنَاقَلِ بينَهم.

المسلَكُ الثاني: التَّنزُّلُ عن ادّعاء القَطْعِ إلى غَلَبَةِ الظَّنِّ الذي هو مناطُ الأحكامِ الشَّرعيةِ كلِّها، وكذا ما يَتوقَّفُ عليه من نقلِ مُفرَدَاتِ الألفاظِ وقَوانينِ الإعرابِ، فليس اليقينُ بمطلوبٍ في شيْءٍ منْ ذلك، وهذا الذي عليه كافة العلماءِ[6] في أنَّ أكثرَ مَدارِكِ الأحكام ظَنِّيَّةٌ، وإذا غلَبَ على الظَّنِّ أنَّ صِيغَ هذه الأحاديثِ والكلماتِ المنقولةِ لَمْ تُبَدَّلْ كان ذلك كافياً في صِحَّةِ الاستدلالِ بها، وإنما قلْنا يَغلِبُ على الظّنّ أنها لا تُبدَّل، لأن الأصلَ عدَمُ

---

(1) بعده في جـ: إلى.

(2) جـ: وناولني.

(3) جـ و د: ينقل.

(4) جـ و د: بها.

(5) الأصل: فمن.

(6) الأصل: والقرائن.

التَّبديلِ، والأَصلُ هو الذي يرجَّحُ، ويَغْلِبُ على الظّنّ وقوعُه، سيمَا والتشديد في الضَّبْطِ والتَّحرّي في نقلِ هذه الصّيغِ شائعٌ بينَ المُحَدِّثينَ والنَّاقلينَ، وهو الأَولَى عندَهم، ومَنْ يقولُ منْهم بالجوازِ فإنّما هو بمعنَى التَّجويزِ العَقْلي الذي لا يُنافِي وقُوعَ نَقيضِه، فلذلك تراهم يتَحرَّونَ في الضَّبطِ ويشدِّدُون فيه، معَ قولِهم بجوازِ النّقلِ بالمعنَى فيغلِبُ على الظَّنّ مِنْ هذا كلِه أنها لَمْ تُبدَّلْ، ويكونُ احتِمالُ التَّبديلِ فيها مرْجوحاً فيُلْغَى، ولا يُقدَحُ في صِحَّةِ الاستدلالِ بها.

المَسلكُ الثالثُ أنَّ هذه الأَحاديثَ والكلماتِ المرويةَ إنَّما الخلافُ في جوازِ النَّقلِ بالمعنَى [فيها][1] فيما لَمْ يُدَوَّنْ في كتابٍ، وأمّا ما دوّنَ وحُصِّلَ في بُطونِ الكُتبِ، فلا يَجوزُ تَبديلُ ألفاظِه مِنْ غيرِ خِلافٍ بينَهم في ذلك. قال ابنُ الصَّلاحِ[2] بعدَ أنْ ذكَرَ خلافَهم في نقْلِ الحديثِ بالمعنَى: إنَّ هذا الخلافَ لا نَراهُ جارياً ولا أجْرَاه الناسُ فيما نَعلَمُ فيما تَضمَّنتْه بطُونُ الكُتبِ، فليسَ لأَحدٍ أنْ يُغَيّرَ لفظَ شيْءٍ مِنْ كتابٍ مصنّفٍ، ويُثْبتَ بدَلَه فيه لفظاً آخرَ بمعنَاه فإنَّ الرّوايةَ بالمعنى رخَّصَ فيها منْ رَخَّصَ لِمَا كان عليهم في ضَبْطِ الألفاظِ والجُمُودِ عليها منَ الحَرَجِ، والتَّعَبِ، وذلك مَفقودٌ فيما اشتَملَتْ عليه بطونُ الأَوْراقِ والكتُبِ انتهى كلامُ ابنِ الصّلاحِ.

وتدوينُ الأَحاديثِ والأَخبارِ، بل وكثيرِ المرْويّاتِ، وقَعَ في الصَّدرِ الأَول قبلَ فَسادِ اللّغةِ العَربيةِ، وحينَ كانَ كلامُ أُولئك المُبَدِّلين، على تقديرِ تَبديلِهم، يَسُوغُ الاحتِجاجُ به، وغايتُه[3] يومَئذٍ تبديلُ لَفْظٍ يصحُّ الاحتِجاجُ به بلفظٍ يصحُّ الاحتجاجُ به، فلا فرْقَ بينَ المَهْيَعِ في صحَّةِ الاستدلال، ثم دُوّن ذلك المبدَّلُ ومُنِعَ منْ تغييره ونَقْله بالمعنَى، كما قال ابنُ الصّلاحِ، فبقي حجّةً في بابه صحيحةً، ولا يضُرُّ توهُّمُ ذلك الاحتمالِ السابقِ في شيْءٍ مِن

---

(1) الأصل: منها.

(2) انظر مقدمته المسماة: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ص396 وابن الصلاح تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين من أهم كتبه مقدمته في علوم الحديث توفي سنة 643. انظر وفيات الأعيان 3: 243-244 ومفتاح السعادة 2: 52-53.

(3) جـ: فغايته.

استدلالهم المؤخَّر، والله أعلم، هذا كلامه برُمَّتِه، وقد سَمِعْتهُ مِنْ لفظِه بالقاهرَة في السَّنةِ المذْكُورَةِ، وأجاز لي روايتَه عنه، ولا يَخفَى ما في مسلَكِه الأول منَ التَّكلُّفِ والضَّعْفِ.

قال: وفي إنَّها لَإبلٌ أمْ شَاءٌ[1]، لأنَّ أم المنقطعةَ لا تعطِفُ إلا الجُملَ.

أقول: لَوْ قال: لا يقَعُ بعدَها إلاَّ الجملُ كانَ[2] أحسنَ، فإنَّ كثيراً منَ النحاة[3] لا يرَى أمْ المنقَطِعةَ عاطِفةً كبَل الدّاخلةِ على الجُملِ.

قال: وردَّه الفارسيُّ[4] بأنَّ المُشْبِهَةَ للْفعلِ هو لكنَّ المشددَّةُ لا المخفَّفَةُ.

أقول: يمكنُ أنْ يُجابَ عنه بأنَّ شبهَ لكنَّ المشدَّدةِ للفعلِ مِنْ جهةِ اللَّفظِ والمعنَى، أمَّا الأولُ فلِبنائها على الفَتْح كالماضِي، وأمَّا الثاني فلأنها بمعنَى استَدْرَكْت، وهذا الشَّبَهُ المعنَويُّ موجودٌ في لكنْ المخفَّفةِ، فلَعلَّ سيبويْهِ[5] اعتَبرهُ ولَمْ يُبالِ بفَقْد الشَّبَهِ اللَّفظيّ.

قال: شرطُ الدليلِ اللَّفظيّ أنْ يكونَ طِبقَ المحذُوفِ.

أقول: يعنِي في المعنَى سواءٌ كان طبقَه[6] في اللَّفظ، نحو: زيداً ضربتُه أولاً، نحو: عمراً مررتُ به. وبعضُهم لا يشتَرِطُ التَّطَابُقَ المعنويَّ؛ بلْ يكتفِي عندَه بأن[7] يكونَ لفظُ المحذوف كلَفظِ المذكور، وإن اختلَفَ المعنيان.

قال: بأنْ تقدِّرَ أحدَهما بمعنَى السّفرِ[8]/ 524، والآخرَ بمعنَى الإيلام المعرُوفِ.

أقول: إن أرادَ أنَّ كونَ الضَّربِ بمعنَى الإيلامِ هو مدلُولُه الموْضُوعُ له لغةً فلا نُسلِّمُ، قال صاحِبُ الكَشْفِ: الضَّربُ: اسمٌ لفعلٍ بصورَةٍ مَعقُولَةٍ، أي معلومَةٍ، وهو استِعمالُ آلَةِ التَّأديبِ في مَحَلٍّ صالِحٍ للتَّأديبِ ومعنًى مقصودٍ، وهو الإيلامُ، فإنَّ المقصودَ منْ هذا الفعلِ

---

(1) انظر الكتاب 3: 172.

(2) جـ و د: لكان.

(3) انظر الرصف ص179.

(4) انظر المقتصد ص451، 452.

(5) انظر الكتاب 2: 131.

(6) د: سواء طابقه.

(7) ج: أن.

(8) الحديث هنا عن قوله تعالى ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ النساء: 101.

ليسَ إلا الإيلامُ، ولهذا لَوْ حلَفَ لا يَضْرِبُ فلاناً فضرَبَه بعدَ مَوْتِه لا يَحنَثُ لفواتِ معنَى الإيلامِ الذي هو المقْصُودُ، ثُمّ استعمالُ آلَةِ التّأديبِ [هُو][1] المعنَى اللُّغوي الذي دلَّ عليه اللفظُ بالوَضْعِ، ومعنَى الإيلامِ هو المقصودُ لغةً من ذلك المعنَى لا مِنَ اللَّفظ لأنه[2] لم يُوضَعْ للإيلامِ.

قال: ومنْ هنا أجمعُوا على جوازِ: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو، وإنَّ زيداً قائِمٌ وعمرٌو، وعلى منْعِ ليتَ زيداً قائمٌ وعمرٌو، وكذلك في لعلَّ وكأنَّ.

أقول: حكايةُ الإجماعِ على منْعِ ذلك في ليتَ ولعلَّ وكأنَّ أمرٌ غريبٌ لا يُحتَمَلُ مثلُه من المصنِّفِ، فإنَّ الخلافَ في المسألةِ مشهورٌ مذكورٌ في التَّسهيلِ[3] وغيرِه، وقدِ اعتَنَى هو بالتَّسهيلِ وكتَبَ منه بخَطِّه نُسَخاً وأكثرَ منْ كتابةِ الحَواشِي عليه وفيه ما نَصُّه: يجوزُ رفعُ المعطوفِ على اسم إنَّ، ولكنَّ بعدَ الخبرِ بإجماعٍ، ثم قال بعدَ ذلك: وأنَّ في ذلك كإنَّ على الأصحِّ، وكذلك البواقِي عندَ الفرّاءِ[4] انتهى. فحكَى عنِ الفرّاءِ أنه يجوزُ عندَه رفعُ المعطوفِ بعدَ ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ، كما يَجوزُ في الأحرُفِ الثَّلاثةِ الأُخرِ واستَدلَّ بقولِهِ[5]:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ *** فِي بَلَدٍ لَيسَ به أَنِيسُ

وخرَّجهُ الجماعةُ علَى أنَّ أنت مبتدأ حذِفَ خبرُه[6]، أيْ وأنتِ معِي، والجملةُ حالٌ، أو على أنَّ التقديرَ: أنا وأنت، وأنا مبتدأ وأنتَ معطوفٌ عليه، والخبرُ[7] في بَلَدٍ، وهذه الجملةُ[8] التي حذِفَ مبتدؤُها المعطوفُ عليه خبرُ لَيْتَ. واعلَمْ أن في حكايةِ ابنِ

---

(1) الأصل و د: فهو.

(2) جـ و د: إذ.

(3) ص: 66.

(4) انظر معانيه 1: 311.

(5) البيت لجران العود عامر بن الحارث النميري ديوانه ص52 ومعاني الفراء 1: 311 ومجالس ثعلب ص262 وشرح الكافية الشافية ص514 والتصريح 1: 230 (نسبه للعجاج) والخزانة 4: 194.

(6) جـ: خبره حذف.

(7) سقط حتى 'عليه' من جـ.

(8) د: والجملة هذه.

مالكٍ[1] الإجماعَ على جوازِ رفعِ المَعطوفِ على اسمِ إنَّ ولكنَّ نظراً، فإنَّ المُجمَعَ عليه إنما هو جوازُ هذا التركيبِ نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، وما زيدٌ شاعراً لكنَّ أخاه شاعرٌ وأبوه. وأمَّا تَوجِيهُ ذلك فمختلَفٌ فيه، فقيل: المرفوعُ معطوفٌ على محلِّ الاسمِ، وقيل على محلِّ الحرفِ والاسمِ، وقيل ليسَ بمعطوفٍ على شيْءٍ من ذلك، وإنما هو مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ، والجملةُ معطوفةٌ على الجملةِ. وصرَّحَ بعضُهم بأنَّ هذا القولَ هو الصَّحيحُ، وقد قرَّرنا ذلك في شَرْحِ التَّسهيلِ[2] بما فيه كفاية.

قال: الصوابُ عندِي أنَّ الصلاةَ لغة بمعنًى واحدٍ وهو العطفُ، ثم العطفُ بالنِّسبةِ إلى اللهِ تعالى: الرحمة، وإلى الملائكةِ الاستِغفارُ، وإلى الآدميِّينَ دعاءُ بعضِهم لبعضٍ.

أقول: هذا الرأيُ هو الذي اختَاره السُّهَيْلِيُّ قبلَ المصنِّفِ ذكَرَه في كتابه المسَمَّى بـنَتَائِجِ الفِكْرِ[3] فقال: الصلاةُ كلُّها، وإنْ تُوُهِّمَ اختِلافُ معانِيها، راجعة إلى أصلٍ واحدٍ، فلا نظنُّها لفظةَ اشتِراكٍ، ولا استعارة، إنما معنَاها العطفُ، ويكونُ محسوساً ومعقولاً. ثم حَمْلُ المُصنِّفِ[4] العَطفَ[5] بالنسبة إلى الله تعالَى على الرَّحمةِ لا تتأتَّى[6] على وَجهِ الحقيقةِ؛ إذِ الرحمةُ حقيقةٌ في[7] رقَّةِ القلبِ.

قال: ثم المُثبِتون يقولونَ: متَى عارَضَه غيرُه ممَّا يُخالِفُ الأَصلَ كالمَجازِ قُدِّمَ عليه.

أقول: يعني وإذا حُمِلَت الصلاةُ على معنًى كُلِّي، وهو العطفُ، كان ذلك من قبيلِ التَّواطُؤِ، أو التَّشكيكِ، وهو أولَى من الاشتراكِ والمَجازِ. وجوابُه أنَّ ذلك إنما يكونُ أولَى إذا دارَ اللَّفظُ بينَ الثلاثةِ من غيرِ دليلٍ مقتضٍ لأَحدِهما بخُصوصِه، أما إذا دلَّ الدليلُ على الاشتراكِ، أو المجازِ بخُصوصِه؛ فإنه يَتعيَّنُ. وقد دلَّ الدليلُ هنا على أنَّ الصلاةَ مشتَرَكَة بينَ المغفرةِ والاستغفارِ لتَبادرِ الذهنِ إليه عندَ الإطلاقِ كذا قرَّره بعضُ المتأخِّرينَ.

---

(1) انظر التسهيل ص: 66.
(2) انظر ص 269 (مخطوط).
(3) ص: 47.
(4) سقطت من د.
(5) سقطت من جـ.
(6) جـ د: يتأتى.
(7) جـ و د: هي.

قال: الثانية إنا لا نعرفُ في العربيةِ/ 525 فعلاً واحداً يختلِفُ معناهُ باختلافِ المسنَدِ إليهِ إذا كانَ الإسنادُ حقيقياً.

أقول: بل ذلك معرُوفٌ، يقالُ: أُرِضَ الرَّجلُ، وأَرِضَ الجِذْعُ والإسنادُ حقيقيٌّ في المَوْضِعيْنِ والفعلُ واحدٌ، واختلَفَ معناهُ باختلاف المسندِ إليه،لأنَّ معناهُ عندَ إسنادِه إلى الرَّجلِ[1]: أَرْعَدَ، أوْ زُكِمَ، ومعناهُ عند إسناده إلى الجِذعِ معناه[2]: أكلَتْه الأَرَضَةُ، وهي دُويبَّة تأكلُ الخَشَبَ، ومنْه كئأ بمثلثةٍ وهمزةٍ إنْ أسندتَه إلى اللّبن كان معناهُ: ارتفَعَ فوقَ الماءِ، وصفا الماءُ منْ تحتِهِ، وإنْ أسندتَه إلى النّبت كان معناه: طَلَعَ، أو غَلُظَ، وطالَ، والتفَّ، وإن أسندتَه إلى القِدْرِ كانَ معناهُ: أزْبَدَ. ومنه قَمُؤَ إنْ أسندتَه إلى الرَّجلِ مثلا كان معناهُ: ذلَّ وصغُرَ، وإنْ أسندتَه إلى شيءٍ من الماشيةِ كان معناه: سَمِنَ، ومن تتبَّعَ الأفعالَ في اللغة وجَدَ مِنْ هذا القبيل شيئاً كثيراً.

قال: وحقُّ المترادفيْنِ صحة حلولِ كلٍّ منهما محلَّ الآخَرِ.

أقول: في هذه المسألة، وهي أنه هل يجبُ صحةُ إقامةِ كلِّ واحدٍ منَ المترادفيْنِ مكانَ الآخَرِ، ثلاثةُ مذاهبَ؟ أحدُها أنه غيرُ واجبٍ قال الإمام[3] وهو الحقُّ، والثاني انه واجبٌ، بمعنَى أنه يصحُّ مطلَقاً، وهو اختيارُ ابنِ الحاجِبِ[4]، وعليه اعتمدَ المصنفُ. والثالثُ التفصيلُ، وهو اختيارُ البَيْضَاويِّ[5] والصَّفِيِّ الهندِي[6]، فإنْ كانا منْ لغةٍ واحدةٍ صحَّ، وإلا فلا، والمسألةُ مقرَّرَةٌ بأدلتها في أُصول الفِقْه.

قال: وقال الكِسائي[7] وهشامٌ والسُّهَيْلي في نحو: ضربني وضربتُ زيداً: إنَّ الفاعلَ محذوفٌ لا مضمَرٌ.

---

(1) بعده في جـ: معنى.

(2) جـ: معنى.

(3) المراد سيبويه انظر الإبهاج 1: 242 ينقل عنه دون أن يشير إلى ذلك.

(4) رأيه في الإبهاج 1: 242.

(5) انظر كتابه المنهاج بشرح السبكي 1: 242.

(6) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد الشيخ صفي الدين الهندي الأرموي كان من أعلم الناس بمذهب الأشعري له عدة تصانيف منها: الزبدة في علم الكلام، والنهاية في أصول الفقه توفي بدمشق سنة 715هـ. انظر مفتاح السعادة 2: 224-225 رأيه في الإبهاج 1: 242.

(7) انظر رأيه في المساعد على التسهيل 1: 458.

أقول: شُبَهتُهُم في ذلك قولُ الشاعرِ[1]:

وهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى *** ثلاثُ [الأثافِي][2] والرُّسُومُ البَلاَقِعُ

وذلك أنَّه على تقديرِ إعمالِ الثاني يَجِبُ أنْ يقولَ: يُرْجِعْنَ، وعلَى تقديرِ إعمالِ الأولِ يَجِبُ أنْ يقولَ: يَكْشِفْنَ، ولَمْ يقُلْ ذلك، فلَزِمَ حذفُ الفاعِلِ، إمّا مِنَ الأولِ، أو الثّاني.

قال: وهذا لازِمٌ للزَّمخْشَري[3] فإنه قال على تقديرِ بئسَ مثلاً[4]، وقد نصَّ سيبويْه[5] علَى أنَّ تمييزَ فاعلِ نِعْمَ وبئسَ لا يُحذَفُ.

أقول: مجرّدُ نصِّ سيبويْهِ على ذلك لا ينتَهِضُ[6] ردّاً على الزَّمخْشري، فله أنْ يقول: الحذفُ لا يُنافِي التَّمييزَ، فقد أجمَعُوا على جوازِ حذْفِه في بابِ العدَدِ قال تعالى ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ ﴾[7]، وقال تعالى ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾[8]، وقد سُمِعَ في نِعْمَ. فقد سُمِع[9] في الحديثِ[10]: (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فبِها ونِعْمَتْ)[11]، أيْ فبالرُّخصَة أخذَ ونعمتْ رُخصَةً، وادّعاءُ شذُوذِه ممنوعٌ وسيأتي الكلامُ فيه.

---

(1) البيت لذي الرمة ديوانه ص: 1274 والمقتضب 2: 176: 4: 144 وإصلاح المنطق ص: 303 وجمل الزجاجي ص129 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 122 وشرح الجمل لابن عصفور 1: 619، 2: 37 والمساعد على التسهيل 1: 392.

(2) الأصل: أثاني.

(3) الكشاف 4: 103.

(4) الحديث عن قوله تعالى ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ الجمعة: 5.

(5) انظر الكتاب 2: 176.

(6) جـ: لا ينهض.

(7) الأنفال: 65.

(8) المدثر: 30.

(9) سقط فقد سمع من جـ د.

(10) جـ د: ففي الحديث.

(11) سقط فبها ونعمت من جـ وانظر الحديث في سنن النسائي 3: 94.

قال: وقولُه[1]:

يا أيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكا

أقول: المائِحُ: اسمُ فاعلٍ مِنْ يَميحُ، وفي الصّحاحِ[2]: المائِحُ: الذي يَنْزِلُ البئرَ فيملأُ الدَّلْوَ، وذلك إذا قلَّ ماؤُها والجمعُ ماحَةٌ. وفي الحديثِ: نزَلْنا سِتَّةً ماحَةً[3]، وقد ماحَ يَميحُ. وقال:

يَا أَيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا *** إنِّي رأيتُ النَّاسَ [يَحْمَدُونَكَا][4]

قال: فقالُوا: إنّما أرادَ تفسيرَ المعنَى لا الإعرابَ، وإنَّما التقديرُ: خُذْ دلْوِي، والزَمْ زيداً، والزَمِ الحجَّ، ويجوزُ في دَلْوِي أنْ يكونَ مبتدأً ودونَك خبرَه.

أقول: لعلَّه نَسبَ هذا الكلامَ إليهم بصيغةِ قالُوا كالمتَبَرِّإ منه، لأنَّ ظاهرَ كلامِ سيبويْه أنه تفسيرٌ صِناعِيٌّ. وقد صرَّح ابنُ مالكٍ[5] بجَوازِ إعمال اسمِ الفعلِ[6] مضَمراً ونسَبَه إلى سيبويْهِ. وفي شَرح الكافيةِ للرَّضِي[7] في بابِ أسماءِ الأفعالِ: ولا يَتقدَّمُ عندَ البصريّين منْصوبائُها[8] عليها نَظراً إلى الأصلِ، لأنَّ [الأغلب][9] فيها، إمّا مصادرُ، ومعلومٌ امتِناعُ تقديمِ معمولِها عليها، وإمّا صوتٌ جامِدٌ في نفسِه منتَقِلٌ إلى المَصدريّةِ، ثُمَّ منها إلى اسمِ

---

(1) ينسب البيت إلى جارية من بني مازن انظر معاني الفراء 1: 260 وأمالي القالي 2: 244 والإنصاف ص: 128 والمقرب 1: 137 وشرح الكافية الشافية ص: 1394 والمغني ص: 794، 804 وشرح الكافية للرضي 2: 68 والخزانة 3: 15 وشرح أبيات المغني 7: 275.

(2) انظر (ميح).

(3) انظر الحديث في النهاية لابن الأثير 5: 379 واللسان (ميح).

(4) الأصل: يمدحونك.

(5) التسهيل ص210.

(6) جـ: الفاعل.

(7) شرح الكافية 2: 68.

(8) د: منصوبها.

(9) الأصل: الغالب.

الفِعلِ[1]، وإمّا ظرفٌ وجارٌّ ومجرورٌ وهما ضعيفان قبلَ النَّقلِ لكونِ عملهما لتَضَمُّنِهما/ 526 معنَى الفعلِ. وجوّزَ الكوفيُّون[2] ذلك استَدلالاً بقولِه:

يا أيُّها الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا *** إنِّي رأيْتُ النّاسَ [يَحْمَدُونَكَا][3]

ودونك عندَ البصريّين ها هنا ليس باسمِ فِعلٍ؛ بل هو ظرفٌ خبرٌ لدَلْوِي، أيْ دَلْوِي قُدامَك فخذْها إلى هنا كلامه.

قال: الخامسُ ألا يكونَ عامِلاً ضعيفاً، فلا يُحذفُ الجارُّ والجازِمُ، والناصبُ للفعلِ إلا في مواضعَ قَويتْ فيها الدلالةُ، وكثُرَ استعمالُ تلك العوامِلِ، ولا يَجوزُ القياسُ عليها.

أقول: يعني ولا يَجوزُ أنْ يقاسَ على تلك العواملِ التي كَثُر استعمالُها وقَويتِ الدلالةُ عليها غَيرُها مثلاً سُمِعَ الجرُّ بمِنْ مقدَّرةٍ بعد كَمْ الاستفهاميةِ في نحو: بكم درهمٍ اشتَريتَ؟، فليس لنا أن نقيسَ على مِنْ غيرَها في هذا البابِ ولا غيرِه، وسُمِعَ حذفُ لامِ الطَّلبِ مطّرداً عندَ بعضِهم في نحو: قل له يفعلْ، فليس لنا أن نقيسَ غيرَ ذلك عليه[4] عندَ هذا القائِلِ، وسُمِعَ حذفُ أنْ الناصبةِ في مواضِعَ مخصوصةٍ، فليس لنا أن نقيسَ غيرَها منَ النواصبِ.

قال: والسّادسُ ألا يكونَ عِوَضا عنْ شيءٍ، فلا يُحذَفُ [ما][5] في أمّا أنتَ منطَلِقاً انطلقْت، ولا كلمةُ لاَ من قولِهم: افعلْ هذا إمّا لاَ.

أقول: نصَّ في الباب الأول في فصل مَا[6] منْ حرفِ الميمِ على أنَّ ما غيرَ الكافَّةِ نوعانِ: عوضٌ وغيرُ عوضٍ، فالعِوضُ في موضعينِ: أحدُهما [نحوُ][7] قولِهم: أمّا أنتَ

---

(1) سقط حتى "معنى الفعل" من جـ.

(2) شرح الكافية للرضي 2: 68.

(3) الأصل: يمدحونكا.

(4) جـ د: على غيره.

(5) من جـ و د: والمغني.

(6) انظر ص410 من المغني.

(7) من جـ و د.

منطلِقاً انطلقتُ، والأَصلُ: انطلقْتُ، لأَن كنتَ منطلِقاً، فقُدّمَ المفعولُ له للاختصاصِ، وحُذِفَ الجارُّ وكان للاختصاصِ، وجِيءَ بما للتّعويضِ، وأدغِمتِ النونُ للتَّقارُبِ. والثاني نحوُ قولِهم: افعلْ هذا إمّا لا، وأَصلُه: إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَه، فهذا تَصريحٌ منه بأَنَّ العِوَضَ في المثال كلمةُ ما، وهو مخالِفٌ لقوله هنا إن "لا" فيه عوضٌ.

قال: فأما قولُه تعالى ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[1] فمِمَّا يَجبُ الوقوفُ عندَه.

أقول: يعني فلا يجوزُ أنْ يُتعدَّى، ويُجعلَ أمراً يقاسُ عليه. قال الزَّمخشَري[2] في تفسير سورَةِ النّور: التاءُ في إقامةٍ عوضٌ من العينِ السّاقطةِ للاعتلال، والأَصلُ: إقوامٌ فلَمّا أُضيفتْ أُقيمتِ الإضافةُ مقامَ حرفِ التَّعويضِ فاسقِطَتْ ونحوُه[3]:

وأَخْلَفوكَ عِدَا الأَمْرِ الذِي وَعَدُوا

وقال بعضُ الفُضَلاءِ[4] مِن شارِحي شَافيةِ ابنِ الحاجِبِ: الحكْمُ بالتزامِهم التَّعويضَ في إجازَةٍ غيرُ مُسلَّمٍ، لأَنه يَجُوزُ تركُ التّعويضِ في مصدَرِ أَفْعَلَ تقول: [أَرأيته][5] إراءً قال الله تعالى ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾. فإن قلتَ: يُحمَلُ المذكورُ على الشّاذِّ، فلا يجوزُ القياسُ عليه. قلت: الحَملُ على الشائِع أولَى كيْلا يَلزَمَ ورُودُ القرآنِ على اللّغة النادِرةِ، وأيضاً نصَّ النحاةُ على جَوازِ تَركِه، فلا يُخالَفُ النصُّ، وعلى هذا ذهبَ الفَرّاء[6] إلى [أن][7] جوازَ تركِ التعويضِ

---

(1) النور: 37.

(2) الكشاف 3: 69.

(3) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب وصدره:

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا

انظر معاني القرآن للفراء 2: 254 والخصائص 3: 171، 172 وشرح الكافية الشافية ص: 901 وشرح الشافية للرضي 1: 158.

(4) انظر شرح الشافية للجاربردي 1: 65.

(5) الأصل:رأيته.

(6) انظر معانيه 2: 254.

(7) من جـ و د.

مَشروطٌ بالإضافة ليكونَ المضافُ إليه سادّاً مسد التاءِ وعندَ سيبويْهِ[1] الجوازُ مطلقاً ثابتٌ وقولُهم: أَرَيتهُم إراءً، كما ذكرنا، يُقَوّي الأَصحَّ انتهى.

قلت: فعلَى هذا يكونُ ادّعاءُ المصنفِ أنَّ التاء لا تُحذَفُ من إقامة، وأنَّ ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ ممَّا يجبُ الوُقوفُ عندَه، بمعنَى أنه لا يُقاسُ عليه متَعقّباً. على أنَّ الحكمَ بأن التاء في عدةٍ، وإقامةٍ. واستقامةٍ للتَّعويضِ [فلا تُحذَفُ][2] ليس منْ وظيفةِ المُعربينَ، وإنَّما هو منْ وظيفة أهلِ الصّرفِ، فالنَّقد حاصلٌ، فحرِّرْه.

قال: ولاجتماعِهما معَ الإلباسِ منعَ الجميعُ تقديمَ الخبرِ في نحو: زيدٌ قامَ.

أقول: إنما يريدُ بالجميع أهلَ البصْرةِ، وإلا فالكوفيُّون قاطبةً يجوّزُون تقديمَ الخَبر في ذلك، وتقريرُ ما حكَاه عنْ جميعِ البَصريّين أنك لو قدَّمتَ الخبرَ في المثالِ المذكورِ فقلت: قامَ زيدٌ على أن يكونَ: زيدٌ مبتدأ وقام خبرُه لَزِمَ اجتماعُ الأمرينِ المذكورَيْنِ، وهما تهيئةُ العامِلِ للعملِ، وقَطعُه عنه، وإعمالُ العاملِ الضّعيفِ، معَ إمكانِ العامِلِ القويّ، أما الأولُ فلأنَّ في تقديمِ/ 527 قامَ على زيدٍ تسليطَه على العملِ فيه معَ قطْعِه عنه، لأنك أعلمتَه في ضميرِ زيدٍ، لا في زيدٍ، وأما الثاني فلإعمالِ الابتداءِ في زيدٍ؛ إذْ هو مبتدأ بالفَرضِ معَ التَّمكُّنِ من إعمالِ الفعلِ فيه لتقدُّمِه، وعملُ الابتداءِ ضعيفٌ، وعملُ الفعلِ قَويٌّ، وأمّا حصولُ الإلباس فظاهرٌ؛ إذ لا يدرَى على هذا التقديرِ هل الجملةِ اسميةٌ أوْ فعليةٌ؟

قال: فالأولُ كقولِه[3]:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجُزُه:

بِالحَقِّ، لا يُحْمَدُ بِالْباطِلِ[4]

---

(1) الكتاب 4: 83.

(2) الأصل ود: فلا يحذف.

(3) شرح الكافية الشافية ص348 والمقرب 1: 84 والمغني ص796 وشرح أبيات المغني 6: 48 و 7: 280.

(4) جـ: يحمد لا بالباطل.

والمرادُ بهذا القسمِ الأولِ مخالفةُ الشَّرطينِ المتقدِّمين[1]، وهما ألا يَؤدّي الحذفُ إلى تهيئةِ العاملِ للعملِ وقَطْعِه عنه، وألا يَؤديّ إلى إعمال الضّعيفِ معَ التمكنِ من إعمالِ القَويّ. ومخالفةُ الشرطيْنِ في البيتِ واضحةٌ، فإن الأصلَ: وخالدٌ يحمدَهُ سادائُنا، فَحَذْفُ هذا الضميرِ يؤَدّي إلى تَسليطِ يَحمدُ على العملِ في خالِدٍ النَّصبَ على المفعوليةِ، وقد قُطِعَ عنْ ذلك ورُفعَ خالدٌ بالابتداءِ، فاجتَمعَ الأمرانِ.

قال: وقولِه[2]:

كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

أقول: يشير إلى قولِ أبي النَّجمِ في أبياتِه المشهورَةِ:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي *** عليَّ ذَنْباً كلُّهُ لَمِ أَصْنَعِ
مِنْ أنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ *** مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ[3]
مَرُّ[5] اللَّيالِي أَبْطِئِي أو أَسْرِعِي *** أَبْقَاهُ[4] قِيلُ اللهِ لِلشَّمسِ: اطْلُعِي
حَتَّى إذَا وَارَاكِ[6] أُفْقٌ فَارْجِعِي

وقد مرَّ الكلامُ على ذلك في البابِ الأولِ في فصلِ كُلٌ من حرفِ الكافِ[7]. ورأيتُ كلاماً لليَمَني عند كتابتي لهذا المحلِّ رأيتُ إثباتَه قال: في قولِ أبي النَّجْمِ هذا معناهُ أنَّ هذِه

---

(1) جـ: المقدمين.

(2) تقدم تخريجه في ص 81.

(3) القنزع: الشعر حوالي الرأس.

(4) د والسيوطي: أفناه ولم يرد البيت في الديوان.

(5) في الديوان: جدب.

(6) جـ والسيوطي: داراكَ ولم يرد في الديوان.

(7) انظر ص163 من الأصل.

المرأةَ أصبحتْ تدَّعي عليَّ ذَنباً، وهو الشَّيبُ، والصَّلَعُ، والعَجْزُ، وغيرُ ذلك من مُوجِباتِ الشَّيخُوخَةِ ولم تقلْ عَيباً[1]، لأنَّ المرادَ كبرُ السِّنِّ المشتَمِلُ على كلِّ عيبٍ، ولَمْ أصنَعْ شيئاً منْ ذلك الذَّنبِ فلَمْ ينْصِب كلَّه لأنه لَوْ نُصِبَه معَ تقدُّمه لأفادَ تخصيصَ النَّفْيِ بالكلِّ، ويعودُ دليلاً على أنه فعلَ بعضَ ذلِك الذنبِ، ومرادُه تَنزيهُ نفسِهِ عن كلِّ جزءٍ منه فلذلك رفَعه إيذاناً منه[2] بأنه لَمْ يصنَعْ شيئاً منه[3] قطُّ؛ بلْ كلُّه[4] بجميعِ أجزائِه غيرُ مصنُوعٍ، والتقديرُ: لَم أصنَعْه، فحُذِفَ الضميرُ للتّخفيفِ والحاصِلُ أنَّ النصبَ يفيدُ سلْبَ العمومِ، والرَّفعَ يفيدُ عمومَ السّلْبِ، ثمَّ قالَ: ولقائلٍ أنْ يقولَ: لَمَا كان الضميرُ في كُلّهْ عائداً إلى ذَنباً، وهو نكرةٌ، والنكرةُ لواحدٍ غيرِ معيَّنٍ لابدَّ أنْ يكونَ المضمَرُ هو ذلك الذنبُ الذي ليسَ بمعيّنٍ فقطٌ لإعادةِ الضّميرِ إليه، قلا يَكونُ نفيُه نفياً لجميع الذُّنوبِ، فلا يَلزَمُ ما ذكَرَه منْ تبرئةِ نفسه مِنْ جملةِ الذنوبِ، لا يقالُ: إنَّ الضميرَ لَمّا كان عبارةً عنِ النّكرةِ المذكورةِ، ودخولَ النَّفي عليها يَقتَضِي العمُومَ، فدخولُ[5] النّفي عليه أيضاً يَقتَضِي ذلك، لأنا نقولُ: [إنَّ][6] الفرقَ ظاهرٌ بينَ قولِنا لَمْ أصنَعْ ذنباً، وبينَ قولِنا: لَم أصنَعْ ذلك الذنبَ المذكورَ الذي ليس بمعيّنٍ في اقتضاءِ الأولِ العمومَ دونَ الثاني، ثم نقولُ فتكونُ القضيةُ حينئذٍ شخصيةً، والتقديرُ: كلُّ ذلك الذنبِ غيرُ مصنُوعٍ لِي، وإنَّما يكونُ ذلك إذا كانَ هنالِك[7] ذنبٌ ذُو أجزاءٍ يمكنُ الاتصافُ ببَعضِه دونَ بعضٍ، وعلى هذا إمّا أنْ يكونَ المرادُ بالكلِّ الكل المجموعيَّ، وهو الغالبُ الظاهرُ منْ دخولِه في الشَّخصياتِ، فلا تَفاوُتَ في تقدُّمِ السلْبِ عليه، وتقدّمه على السلبِ في عدَمِ اقتضاءِ شُمولِ النَّفيِ جميعَ الأجزاءِ، أو يكونَ المرادُ كلَّ واحدٍ منَ الأجزاءِ، كما يُستَعملُ في الكلّي باعتبارِ/ 528 الجزئياتِ فقد يَظهرُ الفرقُ، فإنَّك إنْ رفعتَ الكلّ

---

(1) جـ و د: ولم يقل ذنوبا، بل قال: ذنبا.

(2) سقطت من جـ و د.

(3) جـ و د: منه شيئا.

(4) سقطت من جـ.

(5) سقط حتى ذلك من جـ.

(6) من جـ و د.

(7) جـ: هناك.

لَزِمَ[1] عمومُ النّفي لجميعِ[2] الأجزاءِ، وإنْ نصبتَه لا يلْزَمُ، ومعَ أنَّ الاستعمالَ على هذا الوَجْهِ في الشّخصي قليلٌ، فإنه لا يلزَمُ صدقُ ما ذكَرَه من تَبرئَةِ نفسِه منْ جملةِ أجزاءِ ذلك الذنبِ الواحدِ، فلا يكونُ ذلك الكلامُ منقّحاً انتهى.

قال: والثاني كقولِه[3]:

يعُكَاظَ يُعْشِي النّاظِريــ ***نَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

أقول: هذا البيتُ مُدرَجٌ منْ مجزُوءِ الكامِلِ المرَفَّلِ وآخرُ صدرِه ياءُ الجمعِ، وأولُ عجُزِه النونُ منه. وعُكاظُ، بعينٍ مهمَلةٍ مضمَرةٍ، وظاءٍ معجَمةٍ في آخِره: اسمُ سوقٍ للعرَبِ بناحيةِ مكّةَ كانُوا يجتمعونَ بها في كلِّ سنةٍ فيقيمونَ شهراً، [ويتَبايَعُون][4] ويتَناشدُونَ الشعرَ ويَتفاخَرُون، فَلمّا جاءَ الإسلامُ هدَّم ذلك كذا في الصّحَاح[5]. وقال في القامُوس: إنَّها سوقٌ بصَحراءَ بينَ نخْلَةَ والطّائِفِ كانت تقومُ هلالَ ذي القِعْدَةِ [وتَستمرُّ][6] عشرينَ يوماً [تَجتمِعُ][7] فيه قبائلُ العرَب فيتَعاكَظُون، أي يَتفاخَرُون وَيتناشَدُون انتهى. ويُعْشِي الناظرينَ: يَسوءُ أبصارَهم، منَ العشَى، وهو بالقَصر: سوءُ البَصَرِ باللّيلِ، ويَحتمِلُ أنْ يكونَ بالغين المعجَمَةِ، وفتح المضارعَةِ. وفي القامُوس[8]: وشُعاعُ الشّمس وشُعُّها بضمهما: الذي تراهُ كأنه الحبالُ مقبلةً عليك إذا نظرتَ إليها، أو الذي يَنتَشرُ مِنْ ضوئِها، أو الذي تراهُ ممتَدّاً كالرّماح بعدَ الطُلوعِ، وما أشبَهه والواحدةُ بـهاءٍ.

---

(1) جـ: لزمك.

(2) جـ: بجميع.

(3) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب تصف بريق السلاح في سوق عكاظ انظر الحماسة بشرح المرزوقي ص743 والتبريزي 1: 310 والمقرب 1: 251 والمغني ص797 وشرح ابن عقيل 2: 165 والتصريح 1: 320 والهمع 2: 109 وشرح أبيات المغني 7: 283.

(4) من جـ و د والصحاح.

(5) انظر (عكظ).

(6) الأصل: ويستمر.

(7) الأصل: تجمع.

(8) انظر (شعع).

قال: وليس فيه إعمالُ ضعيفٍ دون قويّ.

أقول: لأن العاملَيْن في البيتِ فعلان، فلا قوةَ لأحدِهما بالنسبةِ إلى الآخرِ؛ بلْ هما متساويانِ في أصلِ العملِ، وإنْ تُرجِّحَ إعمالُ [أسبَقِهما][1] عندَ الكوفيّين[2] وأقربهما عندَ البصريّينَ.

قال: وذكرَ ابنُ مالكٍ[3] في قولِه[4]:

عَمَمْتَهُمُ بالنَّدَى حتَّى غُوائِهمُ *** فَكُنْتَ مالِكَ ذِي غَيٍّ وذِي رَشَدِ

إنَّه يُروَى غوائِهم بالأوجُهِ الثلاثةِ، فإنْ ثبَتتْ روايةُ الرَّفعِ فهو[5] من الْواردِ في النَّوعِ الأول.

أقول: وجهُ كونِها منَ الواردِ منَ النّوع الأول، وهو[6] ما خُولِفَ فيه مقتضَى الشّرطيْنِ، أنَّ الخبرَ غيرُ مذكورٍ، ففيه تَهيئةُ العامِلِ للعمَلِ وقَطعُه عنه وإعمالُ الابتداءِ معَ ضَعفِه، وتركُ إعمالِ الفعلِ معَ قوتِه، وقد مرَّ إنشادُ هذا البيتِ والكلامُ عليه في البابِ الأول في فصلِ 'حتَّى'[7] منْ حرفِ الحاءِ المهمَلةِ، وشكَّ[8] المصنّفِ في روايةِ الرفعِ معَ تَصريحِ ابنِ مالكٍ الإمامِ العَدلِ الثقةِ بثُبوتِها غيرُ مناسِبٍ، وأيضا فهو منافٍ لجزْمِه بذلك في فصلِ 'حتَّى' حيثُ قال هناكَ[9]: وقد رَوِيَ بالأوْجُهِ الثلاثةِ قولُه: 'عَممتُهم بالنَّدى حتَّى غوائِهمْ البيتُ والله تعالَى أعلَمُ'[10].

---

(1) الأصل: أسبقها.

(2) انظر الإنصاف ص83.

(3) انظر تسهيله بشرح ابن عقيل 2: 275.

(4) انظره في الجنى الداني ص553 والمغني ص175، 797 وشرح أبياته 3: 132، 7: 285.

(5) جـ و د: فهي.

(6) جـ: هو.

(7) انظر ص98 من الأصل.

(8) جـ: فشك.

(9) انظر ص: 175 من المغني.

(10) سقط 'والله تعالى أعلم' من جـ.

بيانُ أنَّهُ قَدْ يُظَنّ الشيءُ مِنْ بابِ الحَذفِ ولَيْسَ منْه

قال: فيُجاءُ بمصدَرِه مسنَداً إلى فعلِ كونٍ عامّ، فيُقالُ حصلَ حريقٌ أوْ نَهبٌ.

أقول: في هذا الكلامِ قلبٌ والصوابُ أنْ يقالَ: فيُجاءُ بمصدَرِه مسنَداً إليه فعلُ كونٍ عامّ.

قال: ومنه على الأَصَحّ ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ﴾[1] الآيةَ، ألاَ ترَى أنه، عليه الصلاةُ والسلامُ، إنَّما رحِمَهما إذ كانتا على صفةِ الذيادِ، وقَومُهما على السّقي، لا لكونِ مَذودِهما غنَماً ومسقِيهم إبلاً، وكذلك المقصُودُ من ﴿لا نَسْقِيَ﴾ السقْيَ، لا المَسْقي، ومنْ لَمْ يتأملْ قدَّرَ: يَسقُونَ إبلَهم، [وتذْودان][2] غنَمهما، ولا نَسْقِي غنَماً.

أقول: يشيرُ المصنّفُ بذلك إلى الخلافِ الواقِعِ في هذه الآية. وذلك أنَّ الشيخَ عبدَ القاهرِ[3] وصاحبَ الكشّافِ[4] ذهَبا إلَى أنَّ تركَ المفعولِ في ذلك للقَصدِ إلى نفسِ الفعلِ، وتنزيلِه منزلةَ اللاّزمِ، أيْ يصدُرُ منهم السّقْيُ، ومنهما الذوْدُ، وأمّا أنَّ المَسْقِيَّ والمَذودَ إبلٌ وغنَمٌ فخارجٌ/ 529 عنِ المقصُودِ؛ بل يُوهِمُ خلافَه؛ إذْ لو قيلَ: وقد يَسقُون إبلَهم، وتَذْودان غنَمهُما لَتُوُهِّمَ أنَّ الترحُّمِ عليهما ليس مِنْ جهةِ أنهما على الذَّودِ والناسُ على السَّقْي؛ بلْ منْ جهةِ أنَّ مذْودَهما غنَمٌ ومسْقيهم إبلٌ، ألا ترَى أنّك إذا قلتَ: ما لَكَ تَمنَعُ أخاك كنت منكِراً المنعَ لا منْ حيثُ هو منعٌ؛ بلْ منْ حيثُ هو منعُ الأخِ. وذهبَ صاحِبُ المفتاحِ[5] إلى أنه لمجَرّدِ[6] الاختصارِ، والمرادُ: يَسقُونَ مواشِيَهم، ويَذْودانِ غنَمهما، وكذا سائرُ الأفعالِ المذكورةِ في الآية.

---

(1) القصص: 23.

(2) الأصل: يَذودانْ وهي من قوله تعالى ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ القصص: 23.

(3) انظر دلائل الإعجاز ص: 161.

(4) الكشاف 3: 170، 171.

(5) انظر ص: 99.

(6) جـ: مجرد.

قال التَّفتازَانِي[1]: وهذا أقربُ إلى التَّحقيق، لأنَّ الترحُّمَ لم يكنْ مِنْ جهةِ صدُورِ الذَّود منهما، وصُدورِ السَّقْيِ منهم[2]؛ بل مِنْ جهةِ ذَوْدِهما غَنَمهما، وسقْيِ الناسِ مواشِيَهم حتى لو كانتا تَذودَانِ غيرَ غَنَمِهما، وكانَ الناسُ يَسقُون غيرَ مواشِيهم؛ بلْ غَنَمهم مثلاً لم يَصِحَّ الترحُّمُ، فليتأمَّلْ، ففيه دقةٌ اعتبرَها صاحبُ المفتاحِ بعدَ التأمُّلِ في كلام الشيخين[3] وغَفَلَ[4] عنها الجمهورُ فاستحسَنُوا كلامهما.

قال الشَّريف الجُرجاني[5]: وتحقيقُ الكلامِ أنَّ الشيخين اعتَبَرَا أنَّ المفعولَ هو الإبلُ والغَنَمُ مثلاً، وأحدُهما يقابِلُ الآخرَ وجعلاَ ما يُضافُ إليه أحدُهما خارجاً عن المفعول غيرَ ملْحُوظٍ معَه؛ بل هو باقٍ على حالٍ واحدةٍ[6] معَ تعذرِ تقديرِ المفعول، فلَوْ قُدِّرَ في الآيةِ المفعولُ لأدَّى إلى فسادِ المعنَى، فإنَّهما لو كانتَا تَذودانِ إبلاً لَهما على سبيلِ الفَرْضِ لَكانَ التَّرَحُّمُ باقياً على حالِه. وصاحبُ المفتاحِ[7] اعتَبَر أنَّ المفعولَ هو الغَنَمُ المضافَةُ إليهما والمواشِي المضافةُ إليهم، والتَّقابلُ بينَهما باعتبارِ المضَافِ إليه، فلَوْ لَمْ يقَدَّرِ المفعولُ لفَسَدَ المعنَى، ألا ترَى أنهما لو كانتَا تَذودانِ مواشيَهم، وكانُوا يَسقُون غنَمهما لَمْ يَكنْ هناك ترحُّمٌ، فلا يَصِحُّ أنْ يقالَ: إنَّ تَرحُّمَه كان لأجلِ أنهما على صفةِ الذَّودِ، والنَّاسُ على السقْيِ، وهذا أدقُّ نظراً وأوضَحُ معنًى إلى هنا كلامه مجموعاً من شرحِ المِفتاحِ وحاشِيةِ المُطوَّل؟.

قال: وقد يَكونُ في اللفظِ ما يَستدْعيه فيَحصُلُ الجزمُ بوُجوبِ تَقْديره، نحوُ ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴾[8].

---

(1) المطول ص: 197.

(2) جـ: من الناس.

(3) المراد بهما: عبد القاهر الجرجاني والزمخشري.

(4) سقط حتى أن الشيخين من جـ.

(5) انظر حاشيته على المطول ص: 197.

(6) جـ: واحد.

(7) انظر ص: 99.

(8) الفرقان: 41.

أقول: فرْضُ الكلامِ فيما إذا قُصِدَ إسنادُ الفِعلِ إلى فاعِله وتعلُّقُه بمفعولِه، فإذا لَمْ يُذكَرْ حينئذٍ جزَمْنا بوُجوبِ تَقديرِه، لأنَّه مقتَضَى ذلك القصدِ، سواءٌ وُجِدَ في اللَّفظ مَا يَستَدْعيه، نحوُ ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1] أو لَمْ يُوجَد، نحوُ ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[2] واللهُ أعلمُ.

بيانُ مَكَانِ المُقدَّر

قال: فيَجبُ أنْ يقدَّرَ المفَسَّرُ في نحو: زيداً رأيتُه مقدَّماً عليه، وجوَّزَ البيانيونَ تقديرَه مؤَخَّراً عنه، وقالوا: إنَّه يفيدُ الاختصاصَ حينئذٍ، وليس الأمرُ كما [تَوَهَّمُوا][3].

أقول: بل ليس الأمرُ كما تَوَهَّمَ هو، فإنَّهم لا يقدِّرونه مؤَخّراً ليفيدَ الاختِصاصَ إلا عندَ وجودِ المقتَضِي لذلك[4]، وقد وافَقَهم هو على ذلك حيثُ قالَ: وإنما يُرتَكَبُ ذلك عند تعذرِ الأصلِ، أو عندَ اقتضاءِ أمرٍ معنويّ لذلك. فما وجهُ اعتِراضِه عليهم؟

قال: وإذا قلت: كانَ خلفَك زيدٌ جازَ الوَجهانِ ولوْ قدَّرتَه فعلاً، لأنَّ خبرَ كانَ يَتقدَّمُ معَ كونِه فعلاً على الصَّحيحِ؛ إذ لا تلتَبِسُ الجملةُ الاسميةُ بالفعليةِ.

أقول: يعنِي أنَّ المانِعَ مِنْ تقديمِ الخَبَرِ [الفِعلي][5] في نحو: زيدٌ قامَ هو حصولُ الإلباسِ على تقديرِ جَوازِ التَّقديمِ بينَ الاسميةِ والفعليةِ؛ إذ لَوْ قدِّمَ الخبرُ في هذا المثال، فقيل: قام زيدٌ، لَمْ يُدْرَ هل الجملةُ اسميةٌ، إن قدِّر زيدٌ مبتدأً؟ أو فعلية إن قُدِّر فاعِلا؟ ولا شكَّ أنَّ مُفادَ الجملتينِ مختلِفٌ، فارتكابُ ما يُلْبِسُ بينهما[6] مَحذُورٌ، وهذا بخلافِ: كان زيدٌ يقوم؛ إذِ

---

(1) النساء: 95.

(2) الضحى: 3.

(3) الأصل: توهموه.

(4) سقطت من جـ.

(5) الأصل: الفعل.

(6) سقطت من جـ.

الجملةُ فعليةٌ، سواءٌ قدَّمت زيداً أو أخَّرتَه، فالمانعُ مُنتَفٍ، فثبتَ الجوازُ. ولقائلٍ أنْ يقولَ: الإلباسُ حاصِلٌ بالنّظرِ إلى ما دَخَلَ عليه الناسِخُ، وذلك لأنه معَ تأخيرِ زيدٍ يَحتَمِلُ أن يكونَ هو معَ رافِعِه وهو يقومُ جملةً فعليةً خبراً عنْ ضميرِ شأنٍ دخلت عليه كانَ، فاستَتَرَ فيها، ويحتَمِلُ / 530 أن يكونَ مبتدأ مؤَخّراً أُخبِرَ عنه بالفعليةِ المقَدَّمةِ عليه، [وهي][1] يقومُ، وليسَ ثَمَّ ضميرُ شأنٍ، والفرقُ بينَ الجملتينِ قبلَ دخُولِ الناسِخِ عليهما ثابتٌ، ودخُولُه لا يغيّرُ ما كانتَا مُختَلفتيْنِ [به][2] باعتبارِ تَقَوّي الحكمِ وعدَمِه، فتجويزُ التَّقديمِ يُوقِعُ في الإلباسِ بعدَ دخُولِ النّاسِخِ أيضاً. على أنَّ ابنَ عُصفُور[3] صحَّحَ منْعَ التّقديمِ في نحو: كانَ زيدٌ يقومُ، قال: لأنَّ الذي استَقَرَّ في بابِ كان أنك إذا حذَفْتَها عادَ اسمُها وخبرُها إلى المبتدإِ والخَبرِ، ولَوْ أسقطْتَها في: كان يقومُ زيدٌ لَمْ يرجِعا إلى ذلك.

قال: [فكان][4] تَقديمُ الأَمْرِ بالقِراءَةِ فيها أهمَّ[5].

أقول: يعنِي أهمَّ منَ الأَمرِ باختِصاصِ القِراءَةِ؛ إذ لا تُناسِبُ[6] المُقامَ، فلاَ يَرِدُ ما يُتَوَهَّمُ مِنْ كونِ غيرِ اسمِ اللهِ تعالَى أهمَّ منه.

قال: ذكرُوا أنه إذا اعتَرضَ شَرْط على آخرَ نحو: إن أكلْتِ، إن شَرِبْتِ، فأنتِ طالِقٌ، فإنَّ الجوابَ المذكورَ للسّابقِ منهما، وجوابَ الثاني مَحذُوفٌ مدلولٌ عليه بالشّرْطِ الأول، وجوابُه كما قالُوا في الجوابِ المتَأخِّرِ عنِ القَسَمِ والشَّرطِ، ولهذا قال محققُو الفقهاءِ في المثالِ المذْكورِ: إنَّها لا تُطلَّقُ حتَّى يقدَّمَ المؤَخَّرُ، ويَؤخَّرَ[7] المقدَّمُ، وذلك لأن التَّقديرَ حينئذٍ: إن شَرِبتِ فإن أكلت فأنتِ طالِقٌ.

---

(1) الأصل: وهو.

(2) الأصل: فيه.

(3) انظر رأيه في المقرب 1: 96.

(4) الأصل: وكان.

(5) يتحدث هنا عن قوله تعالى ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ العلق: 1.

(6) جـ و د: يناسب.

(7) جـ و د: تقدم لمؤخر وتؤخر.

أقول: يعني بهؤلاءِ الفُقهاءِ المحقِّقينَ طائفةَ الشَّافِعيةِ، لأنَّ الحكمَ في مذْهَبِهم ما ذكرَه[1]. وفي تاريخِ قاضِي القَضاةِ شَمسِ الدّينِ ابنِ خلّكان[2] ما معناه: دخَلَ عليَّ ابنُ الحاجِبِ لأداءِ شهادَةٍ فسألتُه عنْ وَجْهِ قول الفُقهاءِ فيما إذا قال: إنْ شَرِبْتِ، إن أكلتِ، فأنتِ طالِقٌ: إنَّها لا تطلَّقُ حتَّى تأكلَ ثم تشرَبَ فأجابَ بجوابٍ مختَصَرٍ، ثم ذهبَ وأرْسَلَ إليّ بجوابٍ حَسَنٍ كتَبَهُ.

قلت: وقد ظَفِرتُ مِنْ مدَّةٍ طويلَة بهذا الجوابِ المشَارِ إليه، وحاصلُه على ما[3] أحفَظُه الآن: إنَّه قد وُجِدَ في هذه الصُّورةِ شرطانِ وليس فيها ما يصلُحُ للجوابِ إلاّ شيءٌ واحدٌ، فلا يخلُو إمّا أنْ يُجعَلَ جواباً لهما معاً، ولا سبيلَ إليه لِمَا يَلْزَمُ عليه من اجتماعِ عاملينِ على مَعمولٍ واحدٍ، وهو باطلٌ، وإمّا ألاّ يُجعَلَ جواباً لكلٍّ منهما، ولا سبيلَ إليه لِمَا يلزَمُ مِنَ الإتيانِ بما لا مَدخَلَ له في الكلامِ، وتَرْكِ ما لَه مدخَلٌ فيه، وهو عبثٌ، وإما أنْ يُجعَلَ جواباً للثاني دونَ الأول، وهذا لا سبيلَ إليه لأنه يَلزَمُ حينئذٍ أنْ يكونَ الثاني وجوابُه جواباً للأول، فيَجِبُ الإتيانُ بالفاءِ الرابطةِ ولا فاءَ، فتعيَّنَ القِسمُ الرابعُ، وهو أن يكونَ جواباً للأول دونَ الثاني. ويكون الأولُ وجوابُه دليلَ جَوابِ الثاني، فالأصلُ: إنْ أكلتِ فإن شَربتِ فأنتِ طالِقٌ، وهو لو قالَ هذا الكلامَ لَمْ تطلَّقْ حتى تأكلَ ثم تَشرَبَ فكذا ما هو في معناهُ، هذا ما أتخيلُ الآن أني وقفتُ عليه منَ الجوابِ المشارِ إليه، وإنَّما قصَدَ الشَّيخُ منه تَوجيهَ مذهبِ الشّافعي، رضي الله عنه، في المسألةِ، فلا يَخْفَى أنَّ مذْهَبَه هو، وهو مذْهَبُ مالِكٍ، أنَّها تطلَّقُ سواءٌ أتَتْ بالشَّرطية مرتبِيْنِ، كما هما في اللَّفظِ، أوْ عكَسَتِ التَّرتيبَ. وبعضُ أصحابِنا يُوجِّه ذلك بأنه على حذفِ واوِ العطْفِ كما في قولِ الشاعرِ[4]:

---

(1) جـ و د: ذكروه.

(2) وهو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر القاضي شمس الدين أبو العباس لقي كبار العلماء، وبرع في الفضائل والآداب، وكان إماما متقنا توفي عام 681هـ. انظر درة الحجال 1: 7 وفوات الوفيات 1: 100-108 والنجوم الزاهرة 7: 353-355 وانظر وفيات الأعيان 3: 250.

(3) سقط على ما من جـ.

(4) انظر البيت في الخصائص 1: 290 وأمالي السهيلي ص102 والرصف ص477، 478 والبحر 2: 385 وديوان المعاني 2: 225 والبسيط ص690. والمساعد على تسهيل الفوائد 2: 473 والهمع 2: 140 والأشموني ص431 وشرح أبيات المغني 7: 326.

كَيْفَ أصْبَحتَ؟ كَيْفَ أمْسَيْتَ؟ مِمّا *** يَغْرِسُ الوُدَّ في فُؤَادِ الْكَئِيبِ[1]

قلت: ولا أدري وَجْهَ اشتراطِ أهلِ المذهبين فعلَها لجمُوعِ الآمرين في وُقوعِ الطَّلاق، معَ أنه يمكنُ أنْ يكونَ جوابُ الأول محذوفاً مدلُولاً عليه بجَوابِ الثاني، أيْ: إن أكلت فأنتِ طالِقٌ، إن شَربتِ فأنتِ طالِقٌ، وغايةُ ما في هذا حذفُ الجوابِ لقرينَةٍ ولا محذورَ فيه؛ بل هو أسهلُ من تَقديرهِم لِمَا فيه من الحذْفِ والفصلِ بينَ الشّرطِ الأول وجوابه بالشّرط الثاني.

قال: وكما في قولِ الشاعرِ:[2]

إنْ تَسْتَغِيثوا بِنَا إنْ تُذعِرُوا تَجِدُوا *** مِنّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَها كَرَمُ

وقولِ ابنِ دريدٍ[3]

فإنْ عَثَرْتُ بَعْدَها إن وَأَلَتْ *** نَفْسِيَ مِنْ هاتا فَقُولاَ: لا لَعَا

أقول: الاستِغاثة: طَلَبُ الإغاثةِ/ 531 يقالُ: استَغاثَني فأغثتُه إغاثةً. والذعرُ، بضَمِّ الذال المعجَمَة، وسكون العين المهمَلة: الخَوفُ. والمعاقِلُ جمعُ مَعْقِلٍ، بفتح الميم، وكسر القافِ وهو: الملجأُ. وزَانَها: زيَّنها منَ الزَّينِ وهو خلافُ الشَّيْن. وعثرتُ: زَلَلْتُ بعدَها، أي بعدَ هذه الواقِعةِ إنْ وأَلَتْ نفسي، أي: طلَبتِ النجاةَ. من هاتا أيْ مِنْ هذه القَضيةِ فقُولاَ لا لَعاً، أيْ لا انتعاشَ لكَ، يقالُ لِلْعاثِرِ: لَعاً لَكَ، وهو دعاءٌ [لَه][4] بأنْ ينتَعِشَ، أيْ: يَرتَفِع.

---

(1) جـ: اللبيب وفي المصادر الكريم ويزرع عوض يغرس.

(2) انظر البيت في شرح الكافية الشافية 1614 والمغني ص801 والتصريح 2: 254 والأشموني ص596 والعيني 4: 452 وشرح أبيات المغني 7: 286.

(3) انظر مقصورته ص21 والمغني ص801 والخزانة 4: 548 وشرح أبيات المغني 7: 287.

(4) من جـ و د.

بَيَانُ مِقدَارِ المُقدَّر

قال: ينبغِي تقليلُه ما أمكَنَ لتَقِلَّ مخالَفةُ الأَصلِ، ولذلك كانَ تقديرُ الأَخْفَشِ[1] في [ضَرْبِي][2] زيداً قائِماً: ضَربُه قائِماً، أَوْلَى من تَقديرِ البَصريين[3] حاصلٌ إذا كانَ قائِماً، أو إذ كان قائِماً.

أقول: وذَهبَ ابنُ دُرُسْتَويه[4] إلى أنه لا خبرَ لهذا المبتدإ لكونِه بمعنَى الفعلِ، فمعنَى ضَرْبِي زيداً قائماً: أضربُه قائماً، وهو نحو: أقائِمٌ الزّيدانِ عندَهما؟ وذَهَبَ الكوفيُّون[5] إلى أنَّ قائِماً حالٌ من مَعمولِ المصدَرِ لَفظاً ومعنًى، والمصدرُ المذكورُ الذي هو المبتدأُ عامِلٌ فيه، والخبرُ مقدَّرٌ بعدَ الحالِ وُجوباً، أيْ ضَربي زيداً قائِماً حاصلٌ، وكِلاَهما باطلٌ؛ إذ لا خلافَ بينَ الجميعِ أنَّ معنَى: ضَرْبي زيداً قائِماً: ما أضربُ زيداً إلاّ قائِماً، وهذا المعنَى المتَّفَقُ عليه لا يَستفادُ إلاَّ من تقديرِ البصريّينَ والأخفشِ، وبيانُه مبنيٌّ على مقدمةٍ، وهي أنَّ اسمَ الجنسِ الذي يقَعُ على القليلِ والكثيرِ بلَفظٍ واحدٍ إذا استُعمِلَ، ولَمْ تَقمْ قرينةٌ تُخَصِّصُه ببعضِ ما يقَعُ عليه، فهو في الظّاهرِ لاستغراقِ الجنْسِ أخذاً من استقراءِ كلامِهم فإذا تقرَّرَ هذا قلنا: إنَّ المبتدأ، وهو الجنسُ الذي هو مصدرٌ غيرُ مقيَّدٍ عندَ الأَخفشِ وباقي البصريّين بحالٍ يخصِّصُه؛ بلِ الحالُ عندَه وعندهم قيدٌ في الخبرِ فيبقَى الجنسُ على العمومِ، فيكونُ المعنَى: كلُّ ضربٍ واقعٍ منّي على زيدٍ حاصلٌ في حالِ قيامِه، وهذا المعنَى مطابقٌ للمعنَى المتَّفَقِ عليه، أعنِي[6] ما أضْرِبُ زيداً إلا قائِما. وأما عندَ الكُوفيّين[7] فالجنسُ عندَهم مقيَّدٌ بالحالِ المُخَصِّصِ له فيكونُ المعنَى: ضَرْبي زيداً المختَصَّ بحال قيامِه [حاصِلٌ][8] وهو غيرُ مطابقٍ للمعنَى المتَّفَقِ

---

(1) انظر رأيه في شرح الكافية للرضي 1: 105.

(2) الأصل: ضربني.

(3) انظر شرح الكافية للرضي 1: 105.

(4) انظر شرح الكافية للرضي 1: 105.

(5) رأيهم في شرح الكافية للرضي 1: 105.

(6) سقط حتى المتفق عليه من جـ.

(7) انظر شرح الكافية للرضي 1: 105.

(8) من جـ د وخرم في الأصل.

عليه [إذ][1] لا يمتَنِعُ منْ حصُول الضَّربِ المقَيَّدِ بالقيامِ حصولُ الضّربِ المقيَّدِ بالقُعودِ في وقتٍ آخرَ، فليس في تقديرِهم إذاً معنَى الحَصْرِ المرادِ المتَّفَق عليه، وهذا يُبطلُ مذهبَ ابنِ دُرستَويْهِ أيضاً؛ إذ لا حصرَ في قولِك: أضربُ زيداً قائماً كذا قرَّره الرَّضِي[2]. وما استظهَرَهُ المصنِّفُ منْ مذهَبِ الأخفَشِ، وإنْ كانَ مفيداً للحَصْرِ المَطلوبِ معَ قلةِ التّقديرِ يَردُ عليه حذفُ المصدَرِ معَ بقاءِ بعضِ[3] مَعمُولاتِه، وذلك عندَهم مُمتَنِعٌ؛ إذ هو بتقديرِ الحرفِ وصلتِه، والموصولُ لا يُحذَفُ ويبقَى بعضُ صلتِه اللهمَّ إلا أن يُقالَ: إذا قامتْ قرينةٌ قويةٌ دالّةٌ عليه فلا بأسَ بالحذْف كما قال [سيبويْه][4] في باب المفعولِ معَه إنَّ التقديرَ في ما لَكَ وزَيداً ما لَكَ ومُلابَستَك زيداً.

قال: وكانَ تقديرُه في أنتَ منّي فرسخان: بُعدُك منّي فَرْسَخَان أوْلَى منْ تقديرِ الفارسيِّ: أنتَ منّي ذُو مسافةِ فَرسخَيْنِ لأنه قدّرَ مُضافاً لا يُحتاجُ معَه إلى تقديرِ شيءٍ يتعلَّقُ به الظَّرفُ.

أقول: [أمّا كونُ ما قدَّرهُ الأخفَشُ لا يُحتاجُ معَه إلى تقديرِ شيْءٍ آخرَ يتعلقُ به الظرفُ][5] : فَصحِيحٌ لكنَّه[6] يحتاجُ معَه إلى تقديرِ شيْءٍ آخرَ يصحُّ معَه الإخبارُ، وذلك لأنَّ فَرْسخانْ ليس نفسَ البُعْدِ في المعنَى، فلا يَصِحُّ حملُه عليه فيحتاجُ إلى تقديرِ مضافٍ آخرَ يصحُّ معَه الإخبارُ أي مسافةُ بعدِكَ منّي فَرْسخان.

قال: وضَعُفَ قولُ بعضِهم[7] في ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾[8]: إنَّ التقديرَ حبُّ عبادَةِ العِجْلِ، والأولَى تقديرُ الحُبِّ فقطْ.

---

(1) من جـ.

(2) انظر شرحه على الكافية 1: 105، 106.

(3) سقطت من جـ.

(4) في الأصل: ابن درستويه وما اثبته مواقف ل: جـ د وشرح الكافية انظر الكتاب 1: 309.

(5) من جـ و د.

(6) د: لكن.

(7) من هؤلاء الزمخشري انظر الكشاف 1: 297 والعكبري انظر إملاء 1: 52.

(8) البقرة: 93.

أقول: تقديرُ حبِّ العبادَةِ أدْخَلُ في ذَمِّهم والتَّشنِيعِ عليهم والتَّسجيلِ بسُوءِ صنيعِهم فينبغِي أن يكونَ هو المقدَّرُ، ويدلُّ عليه قولُه تعالَى: ﴿ بِكُفْرِهِم ﴾، وإلاّ فليسَ [المنْعَى][1] عليهم مجرّدَ حُبِّ العِجلِ بدونِ عبادَةٍ له/ 532.

قال: ولكَ ألاّ تقدِّرَ في الآية شيئاً البتَّةَ وذلك بأن تَجعلَ الموْصولَ معطوفاً على المَوْصولِ فيكونُ الخبرُ المذكورُ لهما معاً وكذا تَصنَعُ في نحو: زيدٌ في الدارِ وعمرٌو.

أقول: هذا ظاهرٌ، وقد وقَع للشَّريفِ الجُرجانِيِّ في شَرْحِ المِفتَاحِ[2] ما يخالِفُه فادَّعَى فيه أنك إذا قلتَ: أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو؟ كانتَ أمْ منقَطِعةً قُصِدَ بها الإضرابُ عن الاستفهامِ السابقِ لا متَّصلَةً، إذ ليستْ هي والهمزةُ داخلةً على المتساويَيْنِ، ثم قالَ: فإنْ قلتَ: لِمَ لا يَجُوزُ أنْ يكونَ عمرٌو في: أزيدٌ عندَكَ أمْ عمرٌو معطوفاً على زيدٍ عَطْفَ مفرَدٍ على مُفردٍ للمشارَكَة في المسنَدِ المذكورِ، أعني عندَك كما في قولك: قامَ زيدٌ وعمرٌو ولا يكونُ هناك تركُ مسنَدٍ للغَرضِ المذكورِ؟ قلت: لأنَّ تقديرَ الكلاَمِ أزيدٌ حاصِلٌ، أوَ حَصَلَ عندَك، وفي ذلك المقدَّرِ مُسْتترٌ راجِعٌ إلى زيدٍ، وقد انتقلَ إلى الظَّرف، فلا يصلُحُ خبراً عنْ عمرٍو، بخلافِ قام فيما ذكرْتُه منَ المثالِ، فإنه دالٌّ على مُطلَقِ القيامِ، وليسَ فيه ما يَقتضِي ربطَه بزيدٍ فقط ألا ترَى أنك إذا قلتَ: زيدٌ قامَ أو عمرٌو[3] لَم يجزْ إسنادُ قام إليهما معاً لاشتِمالِه على ضميرِ زيدٍ هذا كلامه. وفيه بحث فإنَّ عمراً إذا جُعِلَ معطوفاً على زيدٍ في قولك: أزيدٌ عندَك أمْ عمرٌو، وجُعِلَ الظَّرْفُ هو الخبر على تقديرِ خبرٍ آخرَ لَمْ يتحمَّلِ الظَّرفُ المذكورُ ضميرَ زيدٍ بخُصوصِه؛ بل يتَحمَّلُ ضميراً يعودُ إلى كلِّ واحدٍ مِن زيدٍ وعمرٍو منْ حيثُ هو أحدُ المذكورَيْنِ في قولِك: زيدٌ أوْ عمَرٌو قائِمٌ، وقياسُه على زيدٌ قامَ وعمرٌو ليسَ بصحيحٍ، لأنَّ العطْفَ بالواوِ، والكلامُ إنّما هو في العَطْفِ بـأمْ التي هي لأحدِ الشيْئَيْنِ [أوِ][4] الأشياءِ؟

---

(1) الأصل: المعنى.

(2) انظر حاشيته على المطول ص: 143.

(3) جـ و د: وعمرو.

(4) الأصل: أم.

بَيَانُ كَيْفِيةِ التَّقدِير

قال: والثاني كقوله[1]:

إذَا قامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ منْهُما *** نَسِيمَ الصَّبَا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ

أقول: ضميرُ الاثنينِ عائدٌ إلى أُمِّ الحُوَيْرِثِ، وَأُمِّ الرَّبابِ [المذكورَتَيْنِ][2] في البيت الذي قبلَ هذا وهو:

كَدَأبِكَ مِنْ أُمِّ الْحُوَيْرِثِ قَبْلَها *** وجَارَتِها أُمِّ الرَّبابِ بِمَأسلِ

وتضَوُّعُ المِسْكِ انتِشارُ رائِحتِه. والرّيا: الرائِحةُ الطيبةُ. [وفي القَاموس][3] : والقَرنفُلُ والقَرنفُولُ: ثمرَةُ شَجَرَةٍ بسَفالَةِ الهِنْدِ أفضلُ الأفاوِيةِ الحارّةِ وأذكاهَا، ومنْه زَهرٌ ويسمّى الذكَرَ، ومنه ثمرٌ ويسمَّى الأنثى وزَهَرُه أذكَى كِلاهما لطيفٌ مُصفٍّ للقلْبِ والدماغِ مقوٍّ لهما نافِعٌ للخفقَانِ، والبَصَرِ، والغِشَاوَةِ، والنَكْهة، هَضُومٌ، وطعامٌ مقَرْفَلٌ ومقَرْفَنٌ مطيَّبٌ به انتهى. والدأبُ: العادةُ. قال: الزَّوْزَنِي في شَرْحِه للمعلَّقاتِ[4]:

ومأسَلٌ بفتح السّين: جبلٌ بعَينِه، ومأسِلٌ، بكسرِ السينِ ماءٌ بعينِه، والرواية بفَتح السِّين.

قال: والثالثُ كقولِه تعالَى ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[5] أيْ لا تَجْزِي فيه، ثم حُذِفَتْ "في" فصارَ: لا تَجزِيهِ، ثم حُذِفَ الضميرُ إلى آخرِه.

---

(1) البيت لامرئ القيس ديوانه ص: 15. وجمهرة أشعار العرب ص: 96. والمغني ص: 803 والخزانة 2: 65، وشرح أبيات المغني 1: 72 و 7: 290.

(2) الأصل : المذكورين.

(3) من جـ و د وانظر (قرنفل).

(4) ص: 11.

(5) البقرة: 48، 123.

أقول: هذا بجمْلَته مستوفًى في البابِ الرابعِ في تَرجمةِ الأشياء التي تَحتاجُ إلى الرَّبطِ عندَ ذكرِ الأمرِ الثاني منها[1].

يَنبَغِي أَنْ يَكُونَ المَحْذوفُ مِنْ لَفظِ المَذكُور مَهْمَا أَمْكَنَ وحَسُنَ

قال: فالأولُ نحو: زيداً اضربْ أخاهُ يقدَّرُ فيه: أهِنْ دونَ اضْربْ.

أقول: لأن تقديرَ اضربْ في هذا المثالِ يؤَدِّي إلى خلافِ المقصُودِ: إذ غرَضُ المتَكلِّمِ بضرْبِ الأخِ لا الأمرِ بضَربِ زيدٍ، فلَمّا تعذرَ تقديرُ اضربْ لهذا[2] المعنَى قدِّرَ ما يلزَمُه بحسَب العُرفِ وهو فعلُ الإهانةِ، لكنْ وقَعَ للمصنفِ في حواشِي التَّسهيلِ أنْ قال[3]: لَوْ قدَّرتَ العامِلَ في "زيداً" من قولك: زيداً ضربتُ أخاهُ لفظَ ضرَبْتُ لَمْ يَكنْ عندي بعيداً[4] ويكونُ ذلك الضَّربُ كنايةً/ 533 عن الإهانة، والضَّربُ المذكورُ كنايةً عن الضَّربِ الحقيقِي، وهذا[5] مخالفٌ لما قدَّره في المغنِي مِنْ أنَّ شرطَ الدليلِ اللَّفظي أنْ يكونَ طبقَ المحذُوفِ، يعني بحسبِ معناه كما مرَّ فتأملْه، وفي قولِه:

"والضَّربُ المذكورُ كنايةً عنِ الضَّربِ الحَقيقي" نظر.

قال: ومِمَّا لا يقدَّرُ فيه مثلُ المذكورِ لمانِعِ صِنَاعي قولُه[6]:

يا أيُّها المائِحُ دَلْوِي دُونكَا

إذا قُدِّرَ "دلْوِي" منصوباً فالمقدَّرُ خُذْ، لا دونَك وقد مضَى.

---

(1) جـ: منهما.

(2) جـ: بهذا.

(3) جـ: أنه.

(4) د: بعيد.

(5) سقط حتى "الضرب الحقيقي" من جـ.

(6) تقدم تخريجه في ص 496.

أقول: مضَى قريباً في الشرط الثالثِ منْ شُروطِ الحذفِ المُشارِ إليها في أول الخاتِمةِ، وقد يتَوَهَّمُ الناظرُ أنَّ ما أنشدَه المصنفُ نصفَ بيتٍ مِنَ الرَّمَلِ وليس كذلك إنّما هو من بَحْرِ الرّجزِ، وقد أنشدَه فيما مرَّ[1] وهو:

يا أيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

وإنما قال: إذا قُدِّرَ دلْوِي منصوباً لأنه يمكنُ أنْ يكونَ مبتدأ ودونَك خبرَه، فلا يكونُ ممَّا هو بصدَدِه، وما ذكَرَه هنا مذهبُ البصريّين، وقد مرَّ الكلامُ فيه.

قال: وقولُه[2]:

وأضْرَبَ منَّا بالسُّيوفِ القَوَانِسَا

أقول: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه:

أكَرُّو أحْمَى للْحَقيقَةِ منْهُمُ

وقبل هذا البيت:

ولَمْ أرَ مثْلَ الحَيِّ حَيّاً مُصَبّحاً *** ولا مِثْلَنا يوْمَ الْتَقَيْنَا فَوارِسَا

والشعرُ للعبَّاس بنِ مِرْدَاسٍ السُّلَميّ يصفُ به قومَه وحيّاً أغارَ عليه قومُه فأنصفَ الفِئَتيْنِ ومدَحَ الفريقين، وهذا ممَّا انتظَمَ في سِلْك الأشعارِ المتَّصفَةِ بالمنصِفَةِ، والمرادُ بالحيِّ خصومُ قَوْمِه وأعداؤُهم. والمصبحُ: الذي يؤتَى صبْحاً للغارَةِ. والكرُّ: الرُّجوعُ. والحِمايةُ: المنْعُ. والحقيقةُ: ما يحقُّ على الرّجلِ أنْ يَحْمِيَه. والقَوانِسُ جمعُ قوْنَس، على وزنِ[3] كوْثَر،

---

(1) بعده في جـ: تاما.

(2) ديوانه ص: 69 والأصمعيات ص205 والاختيارين ص: 736 والمفصل بشرح ابن يعيش 6: 105، 106 وشرح الكافية الشافية ص1141 والمغني ص804 والتصريح 1: 339 والخزانة 3: 517 وشرح أبيات المغني 7: 292.

(3) جـ و د: زنة.

يطلَقُ على أعلَى البَيْضَة منَ الحَديدِ، وعلى عظْمٍ ناتِئٍ بين أُذُنَيِ الفرَسِ، فوَصف الحيَّ المُغارَ عليهم بصَدْري البيتين، أي: لَمْ أرَ مثلَ الحيِّ الذين أغرنا عليهم صَباحاً، ولَمْ أرَ أكرَّ منْهم، وأحمَى للحقيقَةِ. ووصَفَ بالعَجُزَيْنِ[1] قومه، أيْ لَمْ أرَ مثلَنا فَوارِسَ عندَ ملاقاتِهم، ولَمْ أرَ أضْرَبَ منّا بالسّيوف بضَرْبِ القَوانِسِ.

قال: ويَجبُ أنْ يقدَّرَ: والذي فطَرَنا لا نُؤْثِرُكَ[2]، لأنَّ القَسَم لا يُجابُ بلَنْ إلا في الضَّرورةِ.

أقول: كما يَجِبُ أنْ يقدَّرَ جوابُ لَمّا في قولِه تعالَى ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾[3] ماضِياً مجرّداً منْ قَدْ، وإنْ كان دليلُ الجوابِ مقتَرِناً بها لِمَا ثَبَتَ مِنْ أنَّ لَمّا لا يَقتَرِنُ جوابُها بقَد هذا إنْ قلنا بأنها حرفُ وُجُودٍ لوُجودٍ، وإنْ قلنا بأنها ظرفٌ بمعنَى حين كانَ عاملُه أهلْكنا المذكُورَ، ولا جوابَ مقدَّرٌ.

قال: كقَول أبي طالِب[4]:

واللهِ لَنْ يَصِلُوا إلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ *** حتَّى أُوَسدَ فِي التُّرابِ دَفِينَا

أقول: مرَّ إنشادُ هذا البيتِ في البابِ الأوّلِ في فصلِ لَنْ[5] منْ حرفِ اللاّمِ، وأنّه يحتَمِلُ أنْ يكونَ ممَّا حُذِفَ فيه الجوابُ للدِّلالَةِ عليه بما بعدَهُ، أيْ: واللهِ إنَّك لآمِنٌ على نَفسِك، فلا دليلَ فيه على أنَّ الجوابَ يكونُ جملةً مصدَّرَةً بـ لنْ، كما سبَق، واللهُ تعالى أعلمُ بالصّوابِ[6].

---

(1) جـ: بالمعجزين.

(2) الحديث عن قوله تعالى ﴿ قَالُوا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ﴾ طه: 72

(3) يونس: 13.

(4) ديوانه ص4 (نقلا عن شرح الكافية الشافية) ص849 وانظر المغني ص375، 805 والسيوطي ص686 وشرح أبيات المغني 5: 158 و 7: 295.

(5) انظر ص375 من المغني.

(6) سقط "والله تعالى أعلم بالصواب" من جـ.

إذَا دارَ الأمْرُ بَيْنَ كَوْنِ المَحذُوفِ مُبْتَدأً وكَونِه خَبَراً فأيُّهمَا أوْلَى؟

قال: قال الوَاسِطِي[1]: الأوْلَى كونُ المحذوفِ المبتَدأ، لأنَّ الخبرَ محطُّ الفائِدَةِ. وقال العَبْدِي[2]: الأوْلَى كونُه الخبرَ، لأنَّ التجوُّزَ في آخرِ الجملةِ أسهلُ.

أقول: هنا سؤالٌ أوْرَدَه بعضُ الفُضَلاءِ، وهو أنه قد تقرَّرَ أنه لابدَّ في الحذفِ من استِحْضارِ المحذوفِ ضرُورَةَ أنه لا حذْفَ إلاَّ معَ قيامِ القَرينَةِ المُرْشِدَة إلى المحذوفِ، وإذا كان كذلِك، فكيفَ جازَ في كلامٍ واحِدٍ أنْ يقدَّرَ المسنَدُ تارةً/ 534 والمسندُ إليه أُخرَى على وُجوهٍ مختَلِفَةٍ؟ والجوابُ أنَّ ذلك جازَ باعتبارِ تعارُضِ القَرائِنِ، فباعتبارِ كلِّ قَرينة يتَعيَّنُ مَحذوفٌ.

قال: ومثالُ المسألة قوله تعالى ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[3]، أيْ شَأني صَبْرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميلٌ أمثلُ منْ غيرِه.

أقول: رُجِّحَ الأولُ بأنَّ حذفَ المبتدإ أكثرُ، فالحملُ عليه أوْلَى، وبأن سوقَ الكلامِ للمدْحِ بحصُولِ الصَّبْرِ له، والإخبارُ بأنَّ الصبرَ الجميلَ أمثلُ لا يدلُّ على حصُولِه وبأنه في الأصلِ منَ المَصادرِ المنْصُوبَةِ، أي: صبرْتُ صبْراً جميلاً، فأنتَ في حالَةِ النَّصبِ مُخبرٌ بحُصولِ الصَّبْرِ لكَ، وإذا جعلتَ المبتدأ محذُوفاً كنتَ مخبراً أيضاً بإتِّصافِك بالصَّبرِ. فالنَّصبُ والرفعُ متَّفقانِ مِنْ هذه الحيثيةِ، وهذا بخلافِ حذْفِ الخبَرِ، وهو ظاهرٌ، وقد رُجِّحَ الأولُ أيضاً بأنَّ قيامَ الصَّبرِ [بسيّدنا][4] يَعقوبَ، عليه الصلاةُ والسلام، قَرينةٌ حاليةٌ على حذفِ المبتَدإ، وليس على خُصوصِ الخَبَرِ، أعني أمثلَ منْ غيرِه قرينةٌ لفظيةٌ ولا حاليةٌ. واعتُرِضَ بأنَّ وُجودَ القَرينةِ

---

(1) هو القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي النحوي اللغوي له شروح على: اللمع والتصريف الملوكي والمقامات توفي سنة 626هـ انظر وفيات الأعيان 7: 41 والبغية 2: 260-261.

(2) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي أحد أئمة النحاة المشهورين أخذ عن السيرافي والرماني والفارسي، وشرح كتاب الإيضاح لأبي علي توفي سنة 406هـ. إشارة التعيين ص26 والبغية 1: 298.

(3) يوسف: 18، 88.

(4) من جـ و د: وفراغ في الأصل.

شرطُ الحذفِ، فحينئذٍ لا يَجوزُ الحذفُ أصْلاً، والقرينةُ ها هنا هي أنه إذا أصابَ الإنسانَ مكْروهٌ فكثيراً ما يقولُ: الصبرُ خيرٌ حتَّى صار هذا المقامُ ممّا يُفهَمُ منه هذا المعنَى بسهولةٍ، ورُجِّحَ أيضاً الأوّلُ بقراءَةِ من قَرأ[1]: فصبراً جميلاً بالنَّصب، فإنَّ معناهُ: اصبرْ صبراً جميلاً، وبأنَ الأصلَ في المبتدإِ التعريفُ، فحَمْلُ الكلامِ على وجهٍ يكونُ المبتدأُ فيه معرفةً أولَى، وإنْ كانت النَّكرةُ مَوصُوفةً، وبأن المفهومَ منْ قولِنا: صبرٌ جميلٌ أمثلُ: إنَّه أمثلُ من غيرِ صبرٍ جميلٍ، وليس المعنَى على هذا؛ بلْ على أنه أمثلُ مِنَ الجزَعِ وبثِّ الشَّكوَى، والله تعالى أعلمُ[2].

إذَا دارَ الأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ المَحْذُوفِ فِعْلاً، والبَاقِي فاعِلاً، وكَونُه مُبْتَدأً والبَاقِي خَبَراً فالثانِي أَوْلَى

قال: وكقولِه[3]

لِيُبْكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ

فيمَنْ رواه مبنياً للمفعولِ.

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجزُه:

ومُخْتَبِطٍ مِمَّا تُطيحُ الطَّوَائِحُ

وهو مِن أبياتِ سيبويْهِ[4] يروَى للحارثِ بنِ ضِرارِ النَّهشَليّ، وقيل: للحارثِ بنِ نُهَيْك، وقيلَ لُمرَّةَ بنِ عمرٍو النَّهْشليّ، ويَزِيدُ المذكورُ في البيتِ هو يزيدُ بنْ نُهشلٍ. والضّارِعُ:

---

(1) نسب أبو حيان القراءة إلى أبي و الأشهب وعيسى بن عمر انظر البحر 5: 289.

(2) سقط "والله تعالى أعلم" من جـ.

(3) انظر البيت في الكتاب: 1: 288، 366، 398. والمقتضب: 3: 271، 282 وإعراب القرآن للنحاس: 2: 76، 68 وشرح الكافية الشافية ص593 والمفصل بشرح ابن يعيش: 1: 80 والمغني ص807 والخزانة: 1: 147، 3: 443 والعيني: 2: 254 وشرح أبيات المغني 7: 295.

(4) الكتاب 1: 288، 366، 398.

الدّليلُ الخاضِعُ. والمخْتَبِطُ: الطّالِبُ للْمعرُوفِ، وأصلُه الضّارِبُ للشّجَرِ ليسقُطَ ورَقُها للإبِل. ونُطِيحُ: نُهلِكُ. والطّوائح جمعُ مُطيَحة، وقياسُه المُطَاوِحُ، لكنّه جمَعَه على حَذفِ الزّوائِد كلَواقِحَ جمعُ مُلْقحَة. قال بعضُ المتَأخّرِينَ[1]: يَحتَمِلُ البيتُ ألاّ يكونَ منِ الحذْفِ بالكليةِ بأنْ يكونَ يزيدٌ منادًى أيْ لِيَبْكِ يا يزيدُ لفقْدِكَ، ويكونُ ضارِعٌ هو الفاعِلُ إنْ كانتِ الرّوايةُ بفتح ياءِ ليبكْ، والنّائبُ عنِ الفاعل إنِ كانتِ الرّوايةُ بضمِّها.

قلت: يَحتاجُ معَ فتح الياء مِنْ ليَبْك[2] أنْ تُثبتَ[3] الروايةُ بضمّ يزيدٌ في هذه الحالَة ليكونَ منادًى، وإلاّ فالمعروفُ معَ بناءِ ليبك للفاعِلِ فتحُ يزيدَ على أنّه مفعولٌ، فيكونُ ذلك مرَجَّحاً، لأنه في رواية الرَّفعِ نائبٌ عنِ الفاعلِ لا منادًى.

قال: ولا تقدَّرُ هذه المرفوعاتُ مبتدءاتٍ حُذِفَت أخبارُها.

أقول: [في العبارة][4] قلبٌ، فإنَّ المرفوعاتِ أخبارٌ حُذِفت مبتَدءاتُها لا مبتَدءاتٌ حُذِفت أخبارُها.

قال: والثاني كقولِه تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[5] فلا يُقدَّرُ: ليقولنَّ اللهُ خلَقَهُم؛ بلْ خلَقَهُم اللهُ لَمجِيءِ ذلك في مشْبِه[6] هذا الموْضِعِ، وهو ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[7].

أقول: اقتَصرَ المُصنِّفُ، رحمه اللهُ تعالَى، على تَرْجيحِ/535 الفعلِ بالحَمْلِ على النَّظائِرِ، ولَمْ يرَجِّحْ ما ذكَرَه بعضُهم[8] من أنَّ السّؤالَ عنِ الفاعلِ، وأنَّ القرينةَ فعليةٌ، فتقديرُ الفعليةِ أوْلَى، وكأنه عدَلَ عنْ ذلك لِمَا يرِدُ عليه مِنْ أنّه إن أُريدَ أن السؤالَ عنِ الفاعِلِ

---

(1) الرأي لبهاء الدين السبكي انظر عروس الأفراح 2: 14.

(2) بعده في جـ و د: إلى.

(3) جـ: يثبت.

(4) الأصل: في العبارات

(5) الزخرف: 87.

(6) جـ: شبه.

(7) الزخرف: 9.

(8) منهم التفتازاني كما سيأتي بعد قليل.

الاصطِلاحيّ[1] [فمَمنُوعٌ][2] بلْ لا معنَى له، وإنْ أُريدَ أنَّ السؤالَ عمَّن فعلَ الفعلَ[3] وصدَرَ[4] عنه فتقديرُ مبتدإٍ كقولنا: اللهُ خلَقَها يؤَدِّي هذا المعنَى، وكذا القرينَةُ إنَّما تدلُّ على أنَّ تقديرَ الفعلِ أولَى مِن اسمِ الفاعِلِ، وهو حاصِلٌ في قولنا: اللهُ خلَقَها لظُهور أنَّ السؤالَ جملةٌ اسميةٌ، لا فعليةٌ، ومنْ ثَمَّ قيل: الأَولَى أنه مبتدأٌ، والخبرُ جملةٌ فعليةٌ لِيطابِقَ السَّؤالَ، ولأنَّ السّؤالَ إنَّما هو عنِ الفاعِلِ، لا عنِ الفعلِ، وتقديمُ [المسؤُول][5] عنه أهمُّ. وأجابَ التَّفتازانِي[6] بأنَّ حملَ الكلامِ على جملَةٍ أولَى مِنْ حَمْلِه على جُملتينِ لِمَا فيه منَ الزّيادَةِ [وأنَّ الواقِعَ عندَ عدَمِ الحذفِ جملةٌ فعليةٌ، نحو قولِه تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾.

فأمَّا قولُه: إنَّ حملَ الكلامِ علَى جُمْلَةٍ أوْلَى منْ حَمْلِه على جُملتيْنِ لِمَا فيه مِنَ الزّيادَة][7] فقدِ اعتُرِضَ بأنّ تلك الزيادة تشتَمِلُ على تكريرِ الإسناد وتقويتِه على مطابقَةِ الجَوابِ للسّؤالِ في كلٍّ منهما جملةٌ اسميةٌ خبرُها جملةٌ فِعليةٌ، والتَّطابُقُ بينَهما أمرٌ مُهِمٌّ عندَهم كما صرَّحُوا به في "ماذا صنَعتَ"؟، فالحملُ على الجملتَيْنِ أوْلَى.

قلتُ: مرادُهُم بالجُملتينِ: الجملةُ ذاتُ الوَجْهين، وهيَ الاسميةُ الصّدرُ الفِعليةُ العَجُزُ، وأما قولُهم[8]: إنَّ الواقِعَ عندَ عدَمِ الحذْفِ جملةٌ فعليةٌ، وهو الوَجْهُ الذي اقتَصرَ عليه المصنِّفُ، كما تقدَّمَ فصَحِيحٌ، لكنَّ الكلامَ في [الحِكْمَة][9] البَاعِثَةِ على تَرْكِ المَطَابَقَةِ المُهِمَّةِ[10].

---

(1) سقطت من جـ.

(2) الأصل: ممنوع.

(3) د: عن الفاعل.

(4) د: وصدوره سقط حتى تقدير الفعل من جـ.

(5) الأصل: السؤال.

(6) انظر المطول ص144.

(7) من جـ و د.

(8) جـ و د: قوله.

(9) الأصل: الجملة.

(10) جـ: المبهمة.

قال بعضُ المتأخِّرين[1]: والحقُّ في الجوابِ أن يقالَ: إنَّ السؤالَ جملةٌ اسميةٌ صورةً، وفعليةٌ حقيقيةً[2] بيانُ ذلك أنَّ قولَك: مَنْ قام؟ أصلُه: أقام زيدٌ أمْ عمرٌو؟ أمْ خالِدٌ؟ إلى غَيرِ ذلِك، لا[3] أزَيدٌ قامَ؟أمْ عمرٌو؟أمْ خالدٌ؟، وذلك لأنَّ الاستفهامَ بالفعلِ أوْلَى لكونِه متَغيّراً فيقَعُ [فيه][4] الإبهامُ، ولما أُريدَ الاختصارُ وُضِعَتْ كلمةُ "مَنْ" دالّةً على تلك الذواتِ المفصّلةِ هناكَ ومتَضَمِّنَةً لمعنَى الاستفهامِ، ولهذا التَّضمُّنِ وجَبَ تقديمُها على الفعلِ، فصارتِ الجملةُ اسميةً في الصُّورةِ لعُرُوضِ تَقدُّمِ ما يدلُّ على الذاتِ، وفي الحقيقةِ هي فعليةٌ فنبَّه بإيرادِ الجوابِ جملةً فعليةً على أصلِ السُّؤالِ، فالمطابَقَةُ حاصِلَةٌ، ولمْ يُتْرَكْ ذلك التَّنبيهُ [إلاَّ][5] إذا منَعَ منه مانِعٌ، كما في قوله تعالى ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ، قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾[6] فإنَّ قَصْدَ الاختِصاصِ ها هنا أوْجَبَ تَقديمَ المسنَدِ إليه. وأمّا قولُه تعالى ﴿ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾[7] وقولُه تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[8] فقد وَرَدَا على الأصلِ؛ إذ لا مانِعَ فيهما فتأمله فإنَّه حسنٌ، والله أعلم[9].

---

(1) في حاشية الأصل: المراد ببعض المتأخرين السيد الشريف. انظر حاشيته على المطول ص: 144.

(2) د: حقيقية.

(3) سقط "لا أزيد قام أم عمرو أم خالد؟" من جـ.

(4) من جـ و د.

(5) من جـ و د.

(6) الأنعام: 63-64.

(7) يس: 78، 79.

(8) الزخرف: 9.

(9) سقط: والله أعلم من د.

إذا دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ كَونِ المَحذوفِ أَولاً، أَو ثانياً، فكَوْنُه ثانياً أَوْلَى

قال: الثانية نونُ الوقايةِ معَ نونُ الإناثِ في نحو قولِه[1]

يَسُوءُ الفَالِياتِ إذَا فَلَيْنِي

أقول: هذا عجُزُ بيتٍ صدْرُه:

تَراهُ كالثغامِ يُعَلُّ مِسْكاً

ضميرُ "تراهُ" عائدٌ إلى الشَّيبِ. والثَّغَامُ، بمثلَّثةٍ مفتوحَةٍ، وعينٍ معجَمَةٍ مرَّ الكلامُ على معنَاه في فصل "مَا"[2] مِنْ حرفِ الميمِ في البابِ الأَول. ويُعَلُّ مِسْكاً: يُجعلُ فيه المِسْكُ مرةً بعدَ أُخرَى منَ العلَلِ، وهو الشُّربُ الثاني، يقال: علَّه يعُلُّه بالضم ويَعِلُّه بالكسر إذا سَقاه السَّقيةَ الثانيةَ. ويسوءُ الفالِياتِ: يفعلُ بهنَّ ما يَكْرَهْنَه. والفالياتُ، جمع فاليةٍ وهي: التي تَتَّبعُ الشَّعَرَ وتَستخرِجُ ما فيه من القَمْلِ.

قال: ولكنْ في التَّسهيلِ[3] أنَّ المحذوفَ [الأُولَى][4] وأنه مَذهبُ/ 536 سيبويْهِ[5].

أقول: الأَمرُ كما قال ونصَّ[6] في التَّسهيلِ أنَّ المحذوفَ الأولَ في بابِ المُضمَرِ في الفَصل المعقُودِ لنُونِ الوقايَةِ، وهي الباقيةُ في "فَلَيْنَنِيْ" لا الأُولَى وفَاقاً لسيبويْهِ. وأقول: يلْزَمُ على هذا الرَّأي حذفُ الفاعِلِ، وهو خلافُ مذهَبِ سيبويْهِ وأصْحابه.

---

(1) البيت لعمرو بن معد يكرب الكتاب 3: 520 والحماسة بشرح المرزوقي ص294 والمغني ص: 808 والهمع 1: 95 والخزانة 2: 445 والعيني 1: 379 واللسان (فلا) وشرح أبيات المغني 7: 297.

(2) كذا لم يمر هذا البيت في الباب الأول عند صاحب المغني ولا عند المؤلف والثغام: شجر أبيض الثمر والزهر ينبت في قمة الجبل، وإذا يبس اشتد بياضه.

(3) ص: 25.

(4) الأصل: الأول.

(5) الكتاب: 3: 520.

(6) جـ: وتقدم ما في التسهيل في باب المضمر في الفصل.

قال: ثُمَّ إنَّ التنزيلَ مشتَمِلٌ على مواضِعَ كثيرةٍ من ذلك لا شكَّ فيها، نحو ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾[1] ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ﴾[2].

أقول: يعني أنه وقَعَ في القُرآنِ مواضِعُ كثيرةٌ جاء الفعلُ فيها مضارِعاً لا ماضياً، والتاءُ محذوفةٌ منه، فتَلَظَّى لا شكَّ في كونِه مضارِعاً؛ إذ لو كانَ ماضياً لوَجَبَ أنْ يقالَ: تلظَّتْ لإسنادِه إلى ضميرِ المؤَنَّثِ. ولُحُوقُ علامَةِ المؤَنَّثِ لمثلِه واجبٌ، وإن كان التأنيثُ غيرَ حقيقي، وتَمنَّونَ لا شكَّ في كونِه مضارِعاً للُحوقِ نونِ الرَّفعِ، ولا يتَصَوَّرُ كونُه ماضياً أصلاً.

قال: الرابعةُ نحو: مقولٌ ومَبيعٌ المحذوفُ[3] منهما واوُ مفعولٍ والباقي عينُ الكلمةِ خلافاً للأخفشِ.

أقول: هذه المسألةُ والتي بعدَها وهي الخامسةُ ليستَا مِنَ الإعرابِ في شيءٍ، فإيرادُهما غيرُ مناسِبٍ، وأصلُ مقولٍ ومبيعٍ: مقوُولٌ ومبْيُوعٌ، نُقلتْ حركةُ الواوِ والياءِ إلى الفاءِ فالتقَى ساكنان: أحدُهما عينُ الكلمةِ، والآخرُ حرفُ المدِّ، وهو واوُ مفعولٍ، فحذِفَ أحدُهما، ومذهبُ سيبويهِ[4] والخليلِ أنَّ المحذوفَ واوُ مفعولٍ، كما ذكرَ المصنفُ، لأنها زائدةٌ، وقريبةٌ منَ الطَّرفِ، ومذهبُ الأخفشِ أنَّ المحذوفَ هو عينُ الكلمة، لأن واوَ مفعولٍ زائدةٌ لمعنًى، ولأنَّ الساكنيْنِ إذا التَقَيَا في كلمةٍ حُذِفَ الأولُ.

وتظْهَرُ[5] ثمرَةُ الخلافِ في مَسُو إذا خُفِّفَ[6]، فعلَى مذهبِ سيبويهِ والخليلِ[7] تقولُ: مَسُو بتخفيفِ الواوِ كما تقولُ في خِبْءٍ خِبِ، وعلى مذهبِ الأخفَش تقول: مَسوٌّ بتشديدِ الواوِ كمقروٍّ في تخفيف مَقرُو.

---

(1) الليل: 14.

(2) آل عمران: 143.

(3) سقط حتى واصل مقول مبيع من جـ.

(4) انظر المنصف 1: 287 وشرح الملوكي ص351، 352.

(5) د: فتظهر.

(6) جـ: خففت.

(7) سقطت من جـ.

قال: السادِسةُ نحو[1]

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمُلاتِ

أقول: هذا بعضُ بيتٍ من مَشطُورِ الرَّجزِ والبيتُ:

يا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمُلاتِ الذُّبَّلِ

وبعدَ هذا البيتِ:

تَطاوَلَ اللَّيلُ علَيكَ فانْزِلِ

اليَعْمُلاتُ جَمعُ يَعْمُلَةٍ، بفتح المثنّاةِ التحتيةِ أوّلِه والْميمِ بَعْدَ العينِ السّاكنةِ، وهي: النّاقَةُ النَّجيبةُ المطْبُوعةُ على العَملِ، والجَمَلُ يَعْمُلُ. قال في القَامُوسِ[2]: ولا يُوصَفُ بهما، إنَّما هُما اسْمان. والذُّبَّلُ: الضَّوامِرُ جمعُ ذابلَةٍ.

قال[3]:

وبَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَةِ الأَسَدِ

أقول: الواوُ مِنْ لفظِ المصنِّفِ وما بعدَها عجزُ بيتٍ للفرَزْدَقِ. والمعنَى نحو: يا زَيْدُ زيدَ اليَعْمُلاَتِ.

ونحوُ قولِ الشّاعرِ كذا وصدرُه[4]:

---

(1) لعبد الله بن رواحة انظر الكتاب 2: 206 والمقتضب 4: 230 وشرح الكافية الشافية ص: 1320 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 10 والمغني ص596، 809 والخزانة 2: 362، 364 والعيني 4: 421، 422 واللسان (عمل) وشرح أبيات المغني 7: 10، 299.

(2) انظر (العمل).

(3) تقدم تخريجه في ص59.

(4) د: صدره.

يَا مَنْ رَأى عَارِضاً أسَرُّ بِهِ[1]

العارِضُ: السَّحابُ الذي يعتَرِضُ في الأُفُقِ. وأسَرُّ مضارِعٌ مبنِيٌّ للمفعول؛ أي أجْعَلُ مسرُوراً فرِحاً. وذِراعا الأسدِ: كوكَبانِ نيّران ينْزِلُهُما[2] القَمرُ. وجبهةُ الأسدِ: أربعةُ أنْجُمٍ [ينزِلُها][3] القَمرُ أيضاً. والمنادَى محذوفٌ، أيْ يا قومُ، ومَنْ استفهاميةٌ، ويَحتَمِلُ [أنْ تكونَ][4] موْصولةً، وهي المنادَى، فلا حذفَ. وحكَى شارِحٌ مِنْ شرّاحِ أبياتِ المفَصَّل عنْ مخدُومٍ له وصفَهُ بأستاذِ[5] العالِمِ: إن الشّاعِرَ يصفُ الممدُوحَ بالشَّجاعَةِ، فوَصَفَه بالأسدِ، ويصفُ قلبَه بالسَّماحَةِ، فوصَفَه بالسَّحابِ العارِضِ بينَ ذِراعَيِ الأسدِ وجِبْهَتِه، قال: وأسَرّ به: يَحتَمِلُ تأويلين: أحدُهما أسِرّ: جُعِلَ[6] مسرُوراً وعلى هذا [يكونُ][7] مَنْ موصولةً، يعني مَن رَأى عارِضاً بينَ ذراعَيِ الأسدِ وجبهةِ الأسدِ جُعِلَ مسروراً به لوُثوقِه بالمَطَرِ، والآخر أسِرّ أي أُخفِيَ منَ السِّرّ، وعلى هذا تكونُ مَنْ استفهاميةً، يعني مَنْ رأى سحاباً [مخْفيا][8] بينَ ذراعَيِ الأسد وجبهةِ الأسدِ[9] كأنّه يَتعجَّبُ منه. قال: ومعنَى هذا البيتِ ممّا لَمْ يخطُرْ ببالِ أحدٍ منَ الشّارحين [مِنْ][10] قبلُ.

قلت: ظاهرُ كلامِهِ أنه جعلَ أُسَرّ في تأويلِه الأول ماضِياً/ 537 مبْنياً للمفعولِ من السُرور، وهذا لَحنٌ مِنَ [الأستاذ][11] العالِمِ، إذِ الفعلُ بهذا المعنَى ثلاثيٌّ متَعَدٍّ بنفسهِ، تقول: سرَّني اللهُ، أيْ جعلَني مسرُوراً. وفي التَّنزيل ﴿ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴾[12].

---

(1) جـ: يسر به.
(2) جـ: منزلتهما.
(3) الأصل: ينزلهما.
(4) الأصل و جـ: أن يكون.
(5) كذا: الأستاذ.
(6) جـ: أي جعله.
(7) من جـ د.
(8) الأصل: محفيا.
(9) جـ: وجبهته.
(10) من جـ و د.
(11) الأصل: و جـ: أستاذ.
(12) الانشقاق: 9.

قال: خِلافاً للمبرّدِ[1].

أقول: يعنِي أنَّ الحذْفَ منَ الثاني في المَوْضِعيْنِ المذكورَيْنِ، فزيدٌ الأولُ مضافٌ إلى اليَعْمُلاتِ الملفوظِ بها، وزَيدٌ الثاني مضافٌ إلى اليَعملاَتِ محذوفةً. وذِرَاعَي مضَافٌ إلى الأسدِ المذْكورِ. وجَبْهَته مضافٌ[2] إلى مثلِه محذوفاً. وخالَفَ المبرّدُ فعكَسَ حيثُ ذهبَ إلى أنَّ المحذوفَ منَ الأولِ لا[3] منَ الثاني، وشُبْهَتُه أنه يلْزَمُ على المذْهَبِ الأول محذوران: أحدُهما التّقديمُ والتأخيرُ منْ غيرِ فائدَةٍ، والآخرُ الفَصْلُ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه.

وجوابُه أنَّ الجماعةَ ارتكبوا ذلك لاستِقامَةِ الكلامِ فلا يضُرُّ، ببيانُه أنه حذفَ المضاف إليه منَ الثانِي، وزيدٌ الأولُ مضافٌ إلى اليعملات المذكور فصار: يا زيدُ اليعملاتِ زيدٌ فبقِيَ زيدٌ الثاني غيرَ تامٍّ لأنَّ تمامَ الاسمِ إذا لمْ يكنْ فيه اللامُ بالتنوينِ والإضافةِ، فأخَّرَ اليعملاتِ ليَكونَ عِوَضاً بحسَبِ اللَّفظِ عنْ تمامِ زيدِ الثاني وتَمَّ الأولُ بما بعدَه، وهكذا القولُ في: "بينَ ذِراعَي وجبهةِ الأسدِ" وحيثُ قلنا بأن المضافَ إليه حُذِفَ منَ الثاني فينبغِي أنْ يكونَ التقديرُ بينَ ذِراعَيِ الأسد وجَبْهَتِه، وبذلك ينْحَلُّ ما أشار إليه ابنُ حاجبٍ من الإشكال في فرْعٍ ذكَرَه في المختَصَرِ الفِقْهي[4]، وذلك أنَّه قال فيه: وقالُوا في نِصْفِ ورُبْعِ طلْقَةٍ طلقةٌ، وفي[5] نِصْفِ طلقَةٍ ورُبْعِ طلْقةٍ طلقتانِ والظاهرُ عودُ الإشكال على[6] الفرْعِ الأول لجرَيَان الثاني على أصلِ تكميلِ الطّلْقَةِ، وتقريرُ الإشكال في الأول أنَّ نصفَ مضافٌ قطعاً في النّية، والنيةُ معَ اللّفظِ كالملفوظِ، فتَساوَى الفَرعانِ فأشكلَ افتراقُهما في الحُكْمِ. قال شيخُنا الإمامُ أبو عبدِ الله بنِ عرَفَةَ رحمه اللهُ: وجوابُه على أصلَيْنِ منَ الفقهِ والعَربيةِ واضحٌ، أما الفِقْهي فهو [لَوْ][7] قالَ لها: أنتِ طالِقٌ نصفَ طلقَةٍ ورُبعَها لَمْ يلزَمْهُ إلا طلْقَةٌ واحدةٌ لإضافَةِ الجُزْءَيْنِ لطلقَةٍ

---

(1) المقتضب 4: 229.

(2) جـ: مضافة.

(3) سقط حتى "الأول" من جـ.

(4) لم أعثر على رأيه في مختصره المطبوع.

(5) جـ: من.

(6) جـ: إلى.

(7) من جـ و د.

واحدةٍ لا يزيدُ مجموعُهما عليهَا، كما تقرَّرَ في نِصْفَي طلقةٍ، وأما أصلُ العَربيةِ فهو قولُ جمهورِ النحويّين: إنَّ المضَافَ إليه إذا حُذِفَ فلا بدُّ منْ تَنوينِ المضافِ إليه[1] إلاّ أنْ يكونَ المضافُ بعدَ الحذْفِ على هيئتِه قبلَ الحذْفِ كقولِهم: قَطَعَ الله يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالَه[2] قالوا: التقديرُ قطَعَ الله يدَ منْ قالَه ورِجْلَه، فحُذِفَ المضافُ إليه منَ الثاني، وأُقْحِمَ المعطوفُ بينَ المضافِ والمضَاف إليهِ، وحُذِفَ التَّنوينُ من يَدٍ لإضافَته إلى مَنْ، وحذِفَ مِنْ رِجْلٍ لأنه مضافٌ إلى مَنْ في المعنَى، وبمنزلَةِ المضافِ إليه في اللَّفظ، وهذا الأصلُ يُوجِبُ تقديرَ [تركيبِ][3] لفظِ المسألة: أنتِ طالِقٌ نصفَ طلقةٍ ورُبْعَها. وقد قررنا أنَّ اللازمَ في هذا اللَّفْظِ طلقةٌ واحدةٌ فقطْ.

قال: السابعة نحو: زيدٌ وعمرٌو قائِمٌ، ومذهبُ سِيبوَيْهِ[4] أنَّ الحذفَ فيه من الأول لسلامَتِه منِ الفصلِ، ولأنَّ فيه إعطاءَ الخَبرِ للمُجاورِ، ولكنَّ مذهبَه في نحوِ:

يا زَيْدُ زَيدَ اليَعْمُلاَتِ

أنَّ الحَذفَ مِنَ الثانِي.

أقول: نقلَ الرَّضِي[5] عن سيبويْهِ غيرَ هذا، وذلك أنه قال: أمَّا الضمُّ في الأول، يعني في روايةِ مَنْ روَى[6]:

---

(1) كذا والصواب: المضاف.

(2) جـ و د: قالها وانظر القول في معاني القرآن للفراء 2: 194، 195 والخصائص 2: 407.

(3) الأصل: كتب.

(4) انظر رأيه في شرح الكافية للرضي 1: 293.

(5) انظر شرحه على الكافية 1: 146.

(6) جزء بيت لجرير والبيت بتمامه:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم *** لا يلقينكم في سوءة عمر

ديوانه 1: 212 والكتاب 1: 53، 2: 205 والموشح ص116 والكامل 3: 217 والمقتضب 4: 229 والمغني ص: 596 وشرح الكافية للرضي 1: 146 وشرح ابن عقيل 3: 270 والسيوطي ص855، 856 والخزانة 1: 359 والعيني 4: 240-243.

بضمّ تيمٌ الأول، فواضحٌ لأنه منادًى مفردٌ معرفةٌ، والثاني عطفُ بيانٍ، وهو البدَلُ على ما يأتي في بابه. وأمّا نصبُ الأول فقال سيبويْهِ: إنَّ تيمَ الثاني مقحمٌ بينَ المُضافِ والمضافِ إليه، وهو تأكيدٌ لفظيٌّ لِتَيْمِ الأول، وقد مرَّ في باب توابعِ المنادَى المبْنِيِّ أنَّ التأكيدَ اللَّفظِي في الأغلبِ حكْمُه حكمُ الأول، وحركتُه [حركتُه][1] إعرابيةً كانت أو بنائيةً، فكما أنَّ الأولَ محذوفُ/ 538 التنوينِ للإضافَة فكذلك الثاني، معَ أنه ليس بمُضافٍ، وشَبَّهَه سيبويْهِ[2] باللاَّمِ المقحَمَةِ بينَ المُضافِ والمضَافِ إليه إلا في الضَّرُورَة كما[3] في: لا أبا لكَ لتأكيدِ اللاّمِ المقدَّرةِ، وإنما جيءَ بتأكيد المضافِ لفظاً بينَه وبينَ المضافِ إليه لا بعدَ المُضافِ إليه لئلاَّ يُستنكَرَ بقاءُ الثاني بلا مُضافٍ إليهِ ولا تنوينٍ مُعَوّضٍ منه، ولا بناءٍ على الضّمّ، وجازَ الفصلُ به بينهما في السَّعةِ، معَ أنه لا يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه في الضَّرورَة، وذلك بالظَّرف خاصةً في الأغلبِ لأنه لَمّا تكرَّرَ الأولُ بلفظِه وحركته بلا تغييرٍ صارَ كأنَّ الثاني هو الأولُ، وكأنه لا فصلَ هناك إلى هنا كلامه.

قال: وقيلَ أيضاً كلٌّ منَ [المبتَدأيْن][4] عاملٌ في الخَبَر، فالأوْلَى إعمالُ الثاني لقُرْبِه.

أقول: جَعَلَ هذا القائلُ [ذلك][5] منْ بابِ التَّنازُعِ، ولَمْ يُجِزْه الجماعةُ فيه.

قال: ومنَ الثاني قولُه تعالى ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴾[6]؛ إذ لَوْ كانَ الجوابُ للثاني لَجُزِمَ وقلنا[7] بذلك في نحوِ: [إن][8] أكلْتِ [إن][9] شَرِبْتِ فأنتِ طالِقٌ.

---

(1) الأصل و جـ: حركة.
(2) انظر الكتاب 2: 206.
(3) سقط إلا في الضرورة كما من جـ و د.
(4) الأصل: الابتداءين.
(5) من جـ د.
(6) الإسراء: 88.
(7) د: فقلنا.
(8) من جـ و د.
(9) الأصل: أو.

أقول: هذا الكلامُ ظاهرٌ فِي إنْ جعلْنا الجوابَ للشَّرطِ الأوَلِ في هذا المثالِ لأجلِ الحملِ على ما ثبتَ [فيه][1] المُوجِبُ لذلِك معَ عدَمِ تحقُّقِه في هذا المثالِ [وليسَ][2] كذلك، فإنَّ المقتَضى بجعلِ الجوابِ للشَّرطِ الأوَلِ لا للثاني [قائِمٌ][3] متحقّقٌ، وهو عدَمُ الفاءِ الدّاخلَةِ على الشَّرطِ الثاني؛ إذ لَوْ كانَ الجوابُ له، وهو وجوابُه جواباً للأول، لَوَجَبَ اقترانُه بالفاءِ، ولا فاء، فامتَنَع كونُه معَ الجوابِ المتأخِّرِ جواباً، وقد عَرفْتَ ما أسلفناهُ مِن احتمالِ كونِ الجوابِ للثاني وأنَّ جوابَ الأوَلِ محذوفٌ لدِلالةِ الثاني عليه، أيْ: إن أكلتِ فأنتِ طالِقٌ، إن شَرِبْتِ فأنتِ طالِقٌ.

قال: وفي ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ ﴾[4] ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ ﴾[5]، ثم قال تعالى ﴿ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ﴾.

أقول: هذا يقتَضِي أنْ يكونَ لَعذبْنَا جواباً لـِ لَوْلاَ، ولَولاَ وجوابُها دليلاً على جوابِ لَو المحذوفِ على قاعدَةِ تَوالي الشَّرطين. وهذا مشكلٌ في هذا. والظاهرُ أنَّ هذا ليسَ مِنْ ذلك القَبيلِ [فيُجعَلُ][6] جوابُ لولاَ محذوفاً، أيْ ولولاَ كَرَاهَةَ أن تُهْلِكُوا ناساً مؤمنينَ بينَ ظَهرَانَي المُشْركينَ وأنتُم غيرُ عارفينَ بهم فيُصيبُكُم بإهلاَكِهم مكرُوهٌ ومَشَقّةٌ لما كفَّ أيديَكُم عنهم[7]، فحُذِفَ جوابُ لولاَ لدلالَةِ الكلامِ عليه قال الزَّمخشري[8]: ويَجُوزُ أنْ يكونَ: لَوْ تَزيَّلُواْ كالتَّكرير لـ لَوْلاَ رجالٌ مؤْمِنُونٌ لِمرَجْعِهما إلى معنًى واحدٍ فيكونُ لَعذَّبنا هو الجوابُ. وفي الانتِصَافِ[9]: إنَّما كانَ مرْجِعهُما ها هنا واحداً، وإن كانتْ لولاَ تدلُّ على امتِناعِ الشيْءِ

---

(1) في الأصل: خرم.
(2) الأصل: ليس.
(3) من جـ و د.
(4) الواقعة: 88، 89.
(5) الفتح: 25.
(6) الأصل: فجعلْ ود : فنجعل.
(7) سقطت من جـ.
(8) الكشاف 3: 548.
(9) انظر حاشية الكشاف 3: 548.

لوجُودِ غيرِه، ولوْ تدلُّ على امتناعِ الشيْءِ لامتِناعِ غيرِه[1]، لأنَّ لوْ[2] دخلَتْ هنا على وُجودِ معناهُ العدَمُ؛ إذِ التَّنزيلُ معناهُ المفَارَقَةُ فصارَ معناهُ ثبوتاً.

قال: وقد تكَلَّفَ بعضُهم في البيتِ الأولِ[3] فزَعَمَ أنَّ "نحنُ" للمعظِمِ نفْسِه، وأن "راضٍ" خبرُه، ولا يحفَظُ مثلُ "نحنُ قائِمٌ".

أقول: قد [يُعتَرَضُ][4] بأنَّ مثلَهُ مَحْفوظٌ بدليلِ قولِ الشّاعِرِ[5]:

والمَسْجِدانِ وبَيْتٌ نَحْنُ عامِرُهُ *** لَنَا وزَمْزَمُ والأَرْكَانُ والسُّتُرُ

والجوابُ أنَّ هذا مَحمولٌ على الحذفِ، والأَصلُ: ونحنُ عامِرُوهُ، فحَذَفَ الواوَ اجتزاءً عنْها بالضَّمَّة كما في قوله[6]:

إذَا ما شاءُ ضَرُّوا مَنْ سِوَاهُمُ *** ولا يَألُو لَهُمْ أحَدٌ ضِرَارًا

قال: بلْ يَجبُ في الخبَرِ المطابَقة، نحو ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴾[7].

أقول: ليسَ هذا ممَّا الكلامُ فيه، فإنَّ الخَبرَ هنا وَجَبَ جمعُه ليطابِقَ ما قبلَه، فإن نحنُ للجماعَةِ، لا للمعظِمِ نفسِه؛ إذِ المُرادُ بِهِم المَلائِكَةُ، وكان اللاّئِقُ به التمثيلَ بقولِه تعالى ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾[8].

---

(1) ساقطة من جـ.

(2) في الانتصاف: لولا.

(3) المراد قول الشاعر:

نحن بما عندنا، وأنت بـما *** عندك راض، والرأي مختلف

(4) الأصل: يتعرض.

(5) انظر البيت في شرح الكافية الشافية ص1835.

(6) تقدم تخريجه في ص 379.

(7) الصافات: 165، 166.

(8) الحجر: 23.

قال: وأمَّا ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾[1] فأُفرِدَ ثم جُمِعَ/ 539، فلأنَّ غيرَ المبتدإِ والخَبرِ لا يَجِبُ له[2] من التَّطابُقِ ما يجبُ لَهما.

أقول: هذا مُشْكِلٌ، فإنَّ التطابُقَ ليس مخصوصاً بالمبتدإِ والخَبرِ؛ بلْ يَجري في الصِّفةِ والحالِ ونحوِهما، نحو: جاءَ الرَّجلانِ الفاضِلانِ، وذهبَ الزيدانِ راكبيْنِ، وأقبلَ الزَّيدان أكرَمْتُهما.

حذفُ الاسْمِ المُضَافِ

قال: ومنْ ذلك ما نُسِبَ فيه حكمٌ شرعيٌّ إلى ذاتٍ، لأنَّ الطلبَ لا يتعلَّقُ إلا بالأفعالِ نحو ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾[3]، أيْ: استمتاعُهُنَّ.

أقول: لو قالَ لأنَّ الحكْمَ لا يتعلَّقُ إلا بالأفعال لكانَ أولَى ليشْمَلَ المُباحَ، فإنَّه حكْمٌ شَرعيٌّ ولا طلَبَ فيه، على أنَّ فخرَ الإسلامِ البزْدَويَّ[4] وشَمْسَ الأئِمَّةِ[5]، وصاحِبَ المِيزانِ[6] منَ الحَنَفِيةِ ومنْ تابَعَهُم ذهبُوا إلى أنَّ التَّحريمَ والتَّحليلَ المضَافَيْن إلى الأعيانِ نحو ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾[7]، ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾[8]، ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ

---

(1) والآية بتمامها ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ المؤمنون: 99.

(2) جـ و د: لهما.

(3) النساء: 23.

(4) هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد أبو الحسن فخر الإسلام البزدوي صاحب الطريقة على مذهب أبي حنيفة له كتب عديدة منها: كتاب المبسوط وأصول الفقه وشرح الجامع الكبير توفي 482هـ انظر مفتاح السعادة 2: 164-165 ومعجم المؤلفين 7: 192 وهدية العارفين 1: 193.

(5) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي له كتاب الأصول وكتاب المبسوط في الفروع، وشرح المختصر في الفقه وغيرها توفي سنة 483 أو 490 أو 500هـ انظر بروكلمان 6: 290، 291.

(6) صاحب الميزان هو علاء الدين أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي الأصولي ترك عدة مؤلفات منها: ميزان الأصول في نتائج العقول وهو شرح لأصول البزدوي توفي سنة 538 أو 539هـ أو 540 أو 545هـ. انظر مفتاح السعادة 1: 280 وكشف الظنون ص: 1917 وبروكلمان 6: 296 والأعلام 5: 540.

(7) النساء: 23.

(8) المائدة: 3.

ٱلْأَنْعَمِ ﴾[1]، وقولُه عليه الصلاةُ والسلامُ[2]: حُرِّمَتِ الخَمْرُ لِعَيْنِهَا[3]. أُحِلَّتْ لَنا مَيْتَتَانِ[4] مضافان إلَى الأعيانِ بطريقِ الحَقيقَةِ كالتَّحليلِ والتَّحريمِ[5] المضافَيْنِ إلى الفعلِ فيُوصَفُ المحل أولاً بالحُرْمَة، ثم ثبتَت حُرْمَةُ الفعلِ بناءً عليه، فثبتَ التَّحريم عامّاً. وتَمَسَّكَ هؤلاءِ بأنه يَصِحُّ وَصفُ العينِ بالحرمة حقيقةً كما يَصِحُّ وصفُ الفعلِ بها، ومعنَى اتِّصافِها بها خُرُوجُها عنْ أنْ تكونَ محَلاً للفعلِ شرْعاً كما أنَّ معنَى وصفِ الفعلِ بالحرمَةِ خرُوجُهُ عن الاعتبارِ شَرْعا، فإذَا أمكنَ العملُ بحقيقتِه فلاَ مَعْنَى للإضْمارِ، لأنَّه ضَرُوريٌّ يُصارُ إليه عندَ تَعذُّرِ العَملِ بظاهرِ اللَّفظِ، ولا شك[6] أنَّ الحُرْمَةَ عبارةٌ عن المنْعِ. قال الله تعالى ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ ﴾[7]، أيْ: منَعناه، فيُوصَفُ الفعلُ بالحُرْمَة على معنَى أنَ العبدَ مُنِعَ عن اكتِسابه وتَحصيلِهِ فيصيرُ العبدُ ممنوعاً والفعلُ ممْنوعاً عنه، وتوصَفُ العينُ بالحُرمةِ على معنَى أنَّ العينَ مُنِعتْ عن العَبدِ متَصرَّفاً فيها، فتصيرُ العينُ ممْنوعةً والعَبدُ ممنوعاً عنها، وإذا أمكنَ تَحقيقُ إضافَةِ التَّحريمِ إلى الْعينِ واتصافُها بالحُرمَةِ بالطريقِ المذكورِ كان جَعْلُ ذلك مجازاً خطأً فاحشاً. وقَد أطال صاحبُ الكشفِ[8] مِنَ الحَنَفيّةِ الكلامَ فيها، وما ذكرناه هنا هو بعضُ كلامِه.

قال: والتقديرُ: في حِبِّهِ بدليلِ ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾[9]، أو في مُراوَدَتِه بدليلِ ﴿ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا ﴾.

---

(1) المائدة: 1.

(2) انظر الحديث في سنن النسائي 8: 288.

(3) جـ: بعينها.

(4) انظر الحديث في كشف الخفاء 1: 59.

(5) جـ: كالتحريم والتحليل.

(6) جـ: لا شك.

(7) القصص: 12.

(8) هو علاء الدين عبد العزيز أحمد بن محمد البخاري الفقيه الأصولي الحنفي، من أهم آثاره شرح الهداية وشرح كشف الأسرار للبزدوي وشرح المنتخب توفي سنة 730هـ انظر مفتاح السعادة 2: 165، 168، 242 ومعجم المؤلفين 7: 192 وبروكلمان 6: 289 والأعلام 4: 13 والفوائد البهية ص94-95.

(9) يوسف: 30.

أقول: أوْ في شأنه وأمْره حتَّى يَشمَلَ الأمرين، الحُبَّ والمُرَاوَدَةَ.

قال: وهو أولَى، لأنه فعلُها بخلافِ الحبِّ.

أقول: يعني أنَّ تقديرَ: في مرَاوَدته، أولَى منْ تقدير: في حبِّه، لأن المُرَاودَةَ فعلُها والحبُّ ليس فعلَها، وهي لا تَقدِرُ على دَفْعِه، لأن الفرضَ كونُه مفرِطاً [بدليلِ][1] قد شَغَفَها، والحُبُّ المُفرِطُ يَقهرُ صاحبَه ولا يُطيقُ أنْ يدفَعَه، بخلافِ المُراوَدةِ فإنها حَصلتْ باكتسابها وهي قادرةٌ على دفعِها فيتَأتَّى اللَّومُ عليها. وقضية هذا أنْ يكونَ تقديرُ: في مُراوَدتِه متَعيّناً لا أولَى كما ادّعاه.

قال: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾[2]، أيْ أهلَ القَريةِ وأهلَ العِيرِ.

[أقول][3] : ذهبَ قومٌ[4] إلى أنَّ القَريةَ عبَّرَ بها عنْ أهلِها [والتأنيثُ فيها على اللَّفظِ فيكونُ مَجازاً ولا حذفَ فيه، وقيلَ أرادَ الحقيقةَ على سبيلِ المُعجِزَة][5] ، وقيل: القرية اسمٌ مشتَرَكٌ بينَ المكانِ وأهلِه نقَله ابن داودَ الظّاهريّ[6] عنْ بعضِ أهلِ اللُّغةِ كذا في شُرُوح التَّلخيصِ[7] للشّيخ بهاءِ الدّين السُّبكي، رحمه الله تعالى.

قال: وقال الأعْشَى[8]:

---

(1) من جـ و د.

(2) يوسف: 82 وبعده في الأصل أقول وهو خطأ، لأن ما بعده كلام ابن هشام كما في جـ و د والمغني.

(3) في الأصل: قلت.

(4) منهم النحاس انظر إعراب القرآن 2: 341 والعكبري انظر إملاء 2: 58.

(5) من جـ و د.

(6) كذا وفي شروح التلخيص نقله داود الظاهر هو أبو سليمان علي بن خلف الإصبهاني الظاهري كان يتبع في أول أمره مذهب الشافعي ثم اجتهد فأسس مذهب أهل الظاهر وله رسالة مشهورة تـ 270هـ انظر الفهرست ص: 317، 318 وتاريخ بغداد 8: 369، 375.

(7) 3: 191.

(8) ديوانه ص: 185 والخصائص 3: 322 والمنصف 3: 8 والمفصل بشرح ابن يعيش 10: 102 والمغني ص: 813 والهمع 1: 188 والعيني 3: 57 وشرح أبيات المغني 7: 301.

أَلَمْ تَغْتَمِضْ[1] عيناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

أقول: هذا صدرُ بيتٍ مِن افتتاحِ قصيدةٍ، وعجُزُه:

وبِتُّ كَما باتَ السَّلِيمُ المُسَهَّدَا

ومنْ جملةِ هذه القَصيدةِ يذكرُ ناقَتَه وقَصْدَه الوِفَادَةَ على النبّي، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولَمْ يَتِفَّقْ له ذلك لأمرٍ أرادَهُ اللهُ تعالى:

فآلَيْتُ لا أرْثِي[2] لَها منْ كَلاَلَةٍ *** ولا مِنْ حَفًى حتَّى تُلاَقِي مُحَمَّدَا

السَّلِيمُ: اللَّديغُ/ 540 كأنهم تفاءَلُوا لَه بالسَّلامةِ كذا في الصّحاح[3].
وما أحسنَ قولَ الشَّيخِ جمالِ الدّينِ بنِ نُبَاتَةَ[4] المصريّ، رحمهُ الله[5]:

إنَّ السَّليمَ هو اللَّديغُ[7] كما رَوَوْا *** ولَكُمْ بقَلْبي أيّ لَدْغٍ [كامِنٍ][6]
ولِعاذِلِي طَمعٌ بصَبْري عنْكُمُ *** أنا والْعَذُولُ إذا[8] سَلِيمَا البَاطِنِ

قلت: وهو مبنيٌّ على جَوازِ تَثنيةِ المشْتَرَكِ باعتبارِ معنَيَيْهِ معاً. والمُسَهَّدُ: اسمُ مَفعولٍ مِنْ قولِك: سَهَّدته أيْ جَعلته قليلَ النومِ. وآليتُ: حلفتُ، ولا أرثِي: لا أرِقّ. والكَلاَلَةُ: الإعياءُ والتّعبُ. والحَفا هنا رِقَّةُ أخفافِها من كَثرةِ المَشْيِ.

---

(1) جـ: يغتمض.
(2) جـ: فيا ليت لادتي.
(3) انظر (سلم).
(4) ديوانه ص540.
(5) بعده في د: تعالى.
(6) في الأصل ما منْ وفي هامشه، ش؛ أظنه أي لدغ كامن.
(7) الديوان: إن اللديغ هو السليم.
(8) جـ: لنا.

حَذفُ المُضَافِ إليه[1]

قال: وجاء في غَيرِهِنَّ نحو ﴿ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾[2] فيمنْ ضمَّ ولمْ ينونْ، أي فلا خوفُ شَيْءٍ علَيْهم، وسُمِعَ "سلامُ عليكمْ" فيحتَمِلُ ذلك، أي سلامُ اللهِ، أو إضْمار "أل".

أقول: لا وَجْه لتَفريقِ المصنِّف بينَ الآيتين[3] حيثُ جَزَمَ في الأوَّلِ بتخريجٍ واحدٍ وجعلَ الثانيةَ محتَمِلَةً للتّخريجِ على أمرينِ معَ أنَّ الأُولَى كذلك، إذ يحْتَمِلُ أن يُقدَّر فلا الخوفُ عليَهمْ.

حَذفُ اسْمَيْنِ مُضَافَيْن

قال: ﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ ﴾[4]، أيْ: فإنَّ تعظيمَها منْ أفعالِ ذوِي تَقوَى القلوبِ.

أقولُ: هكذا قدَّره الزَّمخْشَرِيُّ[5] حيثُ تكلَّمَ في تفسير قولِه تعالَى ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ ﴾ قالَ: فحُذِفَت هذه المضَافاتُ، ولا يَستقيمُ المعنَى إلاَّ بتقديرِها، لأنه لابدَّ من راجعٍ مِنَ الجزاءِ إلى "مَنْ" ليرتبِطَ به قال أبو حيانَ[6]: وما قدَّرَه عارٍ مِنْ راجعٍ مِنَ الجَزاءِ إلى "مَنْ" ألا تَرَى أنَّ قولَه فإنَّ تعظيمَها من أفعالِ ذوِي تقوَى القلوبِ ليس في

---

(1) سقطت من جـ.

(2) المائدة: 69 والأنعام: 48 والأعراف: 35.

(3) يشير بالآيتين إلى قوله تعالى ﴿ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ ﴾ الروم: 4 حيث جزم أن التقدير: من قبل الغلب ومن بعده، أما الآية الثانية فهي التي وردت في المتن ﴿ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾.

(4) الحج: 32.

(5) انظر الكشاف 3: 13، 14.

(6) انظر البحر 6: 368.

شيْءٍ منه ضميرٌ يَعودُ إلى "مِنْ" يربطُ جملةَ الجَزاءِ بجملَةِ الشَّرطِ الذي أدائه[1] "مِنْ" وإصلاحُ ما قالَه أنْ يكونَ التقديرُ: فإنَّ تعظيمَها منه فيكونُ الضميرُ في منه عائداً على[2] "مِنْ"، فيَرتَبطُ الجزاءُ بالشّرطِ هذا كلامه. وهذا الذي قدَّرَه أبو حيانَ قدَّره أبو البقاءِ[3] أيضاً وأجازَ عَوْدَ ضميرِ "فإنَّها" إلى العظَمةِ، أو الحُرمَةِ، أو الخَصلَةِ. وقال السّفاقُسيّ[4]: الظاهرُ، واللهُ أعلمُ، أنَّ مرادَ الزَّمخْشريّ بالراجِع منْ حيثُ المعنَى، وقد قَدَّرَ مضافاً ظاهراً هوَ "مِنْ" في المعنَى هو قولُه: "ذوي"، وكونُ قد بُنِي على مذهَبِ مَنْ يَرَى الرّابطَ بالمعنَى انتهى.

قلت: الذي يَظهرُ لي أنَّ تقديرَ الزَّمخْشري إشارةٌ إلى الرّاجِعِ[5] لا مِنَ الجِهَةِ التي ذكرَها السّفاقسيّ؛ [بلْ][6] منْ جهةِ أنَّ المصدَرَ مِنْ قولِه: فإنَّ تعظيمَها مضافٌ إلى المفعول، ولا بدَّ لَه منْ فاعلٍ، وإنْ لَمْ يلزَمْ ذكرُه، وليس إلا ضميراً يعودُ إلى "مِنْ"، والتقديرُ: فإنَّ تَعظيمَه إيّاها. فالرَّبطُ على هذا بالضمير أمْرٌ مُجمَعٌ عليه، وغايتُه أنه حُذِفَ لفهمِ المعنَى وأُضيف المصدرُ إلى المفعول، فلَزِمَ الإتيانُ به متّصلاً، وهذا لا حرَجَ ويظهرُ أيضاً أنَّ "مِنْ" الجارَّةَ يَحتمِلُ أنْ تكونَ للتّعليل، أيْ أنّ تعظيمَها لأجلِ التَّقوَى أو لابتداءِ الغايةِ، أي أن تعظيمها ناشئٌ من تقوَى القُلوبِ. وعليهما فلا يُحتاجُ إلى تقدير المضافين المذكورَيْنِ.

فإن قلت: لِمَ جمعَ القَلب وأفرَدَ الضّميرَ؟

قلت: حملاً على معنَى منْ ولفظِها.

قال: وقال رُؤْبة[7]

---

(1) جـ: أفادته.

(2) جـ: إلى.

(3) انظر إملاء 2: 143.

(4) تقدمت ترجمته .

(5) جـ: راجع.

(6) من جـ و د.

(7) ينسب أيضا إلى الأسود بن يعفر وللكحلبة انظره في المفضليات 1: 30 ونوادر أبي زيد ص: 153 والخصائص 3: 53 والمنصف 1: 279 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 31 وابن الحاجب 1: 431 والمغني ص: 814 والخزانة 2: 245 والعيني 3: 442 وشرح أبيات المغني 7: 303.

وقد جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعا

أيْ ذا مسافة إِصبَعٍ.

أقول: نسبةُ هذا إلى رؤبةَ سَهْوٌ، فإنّه من أهلِ الرجزِ، وهذا ليس برجز ونسبَهُ في المفصّلِ[1] للأسود وصدرُه:

فأدْرَكَ إِبقاءَ العَرادَة ظَلْعُها

والعَرادةُ، بفتح[2] العينِ المهمَلةِ: اسمُ فَرسِ الشاعرِ، وهي في الأصلِ: اسمٌ للجرادةِ. والظَّلْعُ بفتح الظاء المعجمَةِ، وإسكانِ اللام: غَمْزٌ في المشْيِ. وحزيمةُ، بفتح الحاء المهمَلةِ، وكسرِ الزّاي: قبيلةٌ مِنْ باهلَةَ[3]. قال بعضُ شارحي أبياتِ المفصلِ: والمرادُ بالإبقاء ما أبقتْه الفرَسُ/ 541 منْ عدْوِها، إذ من عادة عِتاقِ الخيلِ ألاَّ تُعطي كلَّ ما عندها مِنَ العدْوِ، بل تُبقِي منه شيئاً بعد شيْءٍ تُظْهِرُه وقتَ الحاجةِ إليه. قيل ومفعولُ إبقاء محذوفٌ، أي: ذخيرتُها، يريدُ أنَّ هذه الفرسَ أدركَها الظَّلَعُ، وقد أدنتني منْ هذهِ القبيلةِ، وبَقِيَ بيني وبينَها مقدارُ مسافَةِ إِصْبَعٍ، هذا معنَى كلامِ ذلك الشَّارحِ. ورأيتُ في بعضِ الحَواشِي[4] لَفْظَ إِنقاءِ[5] العَرَادَةِ مضْبُوطاً بالنّون، وهو جمع نِقوٍ بالكسر، وهو: كلُّ عظْمٍ ذي مُخٍّ، أيْ أنَّ الوَجَعَ الذي نشأ منه غَمزُها في مشْيها أدركَ عظامَها التي فيها المخُّ، وذلك على شدّةِ الوَجَعِ الذي نشأ منه غمزُها[6] وتمكُّنه، والله[7] أعلم.

---

(1) انظره بشرح ابن يعيش 3: 28-29-31.

(2) جـ: بضم.

(3) انظر جمهرة أنساب العرب ص: 446 واللسان (حزم).

(4) جـ: حواشي.

(5) جـ: أبيات.

(6) سقط الذي نشأ منه غمزها من جـ و د.

(7) بعده في د: تعالى.

قال: ويحتَمِلُ أنه مِنْ تقديرِ مضافٍ، أي: بُعدُكَ منّي فرْسخانِ، وبهذا المقَدَّر يتعلّق[1]، فهو أولَى.

أقول: مرَّ له في بيانِ مقدارِ المقَدَّرِ، وذكرنا هناك أنه لا بدَّ من تقديرِ مضَافٍ أخرَ لتَصحيحِ الحَملِ، أي مسافةُ بعدِك منّي فرسخانِ، ولكَ أنْ تقدِّرَه [بقولك][2] : بعدُك مني بعدُ فرسخيْنِ.

حذفُ ثلاثِ[3] مُتَضَايِفاتٍ

قال: فقيل: هي على القَلبِ فالتقديرُ قابَي قَوْسٍ[4]، ولَوْ أُريدَ هذا لأَغنَى عنه ذكرُ القَوْسِ.

أقول: كيفَ يَصحُّ الاعتناءُ بذكرِ القَوسِ عنْ ذكرِ القَابينِ، والمرادُ القُربُ باعتبارِ أنَّ ما بينَ طرَفَي القابينِ هو مقبوضُ القوسِ، ولولا ذلك لالْتَقيَا، فهما في غايةِ القُربِ وهذا [لا يفيدُه][5] ذكرُ القوسِ مجرّداً عن إضافةِ القابَيْنِ إليه.

حَذفُ المَوْصُولِ الاِسْمِي

قال: ومِنْ حُجَّتِهم ﴿ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾[6]

---

(1) بعده في د: من.

(2) الأصل لقولك.

(3) جـ: ثلاثة.

(4) يتحدث هنا عن قوله تعالى ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ النجم: 9.

(5) الأصل: لا يفيد.

(6) العنكبوت: 46 وسقط "وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون" من جـ و د.

أقول: [هكذا ثبتَ فيما رأيتُه مِنَ النُّسخِ، والتِّلاوةُ ليستْ كذلك. وأمَّا الآيةُ ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَـٰهُنَا وَإِلَـٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾][1] كذا هِيَ في سُورَةِ العَنْكَبُوتِ، والاحتِجاجُ بهذه الآيةِ قابلٌ [للدَّفْعِ][2].

[قال][3]: وقولُ آخرَ[4]:

ما الذِي دَأْبُه اخْتِياط وحزْمٌ *** وهــواهُ أطــاعَ يَسْتَــوِيــانِ

أقول: الدَّأْبُ، بفتح الدالِ المهمَلَةِ، وسكونِ الهمزةِ: العادةُ والشَّأْنُ، وقد تفتَحُ الهَمزةُ. والاحتياطُ: الأخذُ بما فيه الثقة. والحَزْمُ: ضبطُ الأمرِ والأخذ فيه بالثقةِ.

حذف الصلة

قال: يجوزُ قليلاً لدِلالَةِ صلَةٍ أُخرَى، كقوله[5]:

وعندَ الذِي واللاّتِ عُدْنَك إِحْنَة *** علَيكَ فلا يَغْرُرْكَ كيدُ العَوائِدِ

أقول: عُدْنَكَ منَ العيادَةِ، وهي: زيارَةُ المريضِ. والإِحنَة: الحِقدُ، والجمعُ إِحَنٌ قال الشّاعرُ[6]:

---

(1) من جـ و د.

(2) الأصل: الدفع.

(3) من جـ و د وفراغ في الأصل.

(4) انظر البيت في شرح الكافية الشافية ص: 314 وشرح التسهيل لابن مالك 1: 264 والمغني ص: 816 وشرح أبياته 7: 309 ونتائج التحصيل ص: 840.

(5) انظره في المغني ص: 816 والهمع 1: 88 وشرح أبيات المغني 7: 310 ونتائج التحصيل ص: 839.

(6) للأقيبل وهو المغيرة بن عبد الله بن معرض بن عمر بن أسد انظر الأغاني 11: 251-276 وإصلاح المنطق ص: 282. وأمالي القالي 2: 294 والتنبيه على أوهام أبي علي ص: 139 والصحاح واللسان (إحن).

إذا كانَ في صَدْرِ ابنِ عَمِّكَ إحنَةٌ *** فلا يَسْتَبِرْها، سَوفَ يَبْدُو دَفِينُها

وفي بيتِ المتنِ تَغليبُ المؤنَّثِ على المذكَّرِ، إذِ العوائِدُ جمعُ عائِدَة لا عائِد، والمرادُ جميعُ مَنْ تقدَّمَ ذكرُه ومنه مذكرٌ، فدُخُولُه في ذلك إنّما هو بطريقِ التَّغليبِ، ويحتَمِلُ أنْ يكونَ على حذفِ عاطفٍ ومَعطُوفٍ، أيْ كيدُ العوائِد والعائِد، [فلا تَغليبَ][1].

قال: وقال[2]

بَعْدَ اللَّتيَّا واللتيَّا والتِي *** إذا علَتْها أنفُسٌ تَرَدَّتِ

أقول: اللَّتيَّا، بفتحِ اللامِ، والمثنّاةِ الفوقيةِ بعدَها، وتشْديدِ المثنّاةِ التحتيةِ تَصغيرُ التِي، وسُمِعَ في لامِ اللّتيا واللّذيا [الضَّمُّ][3]، وهي لغةٌ خارجةٌ عنْ قياسِ تَصغيرِ المبهَماتِ، لكنّها جاريةٌ على قياسِ تَصغيرِ المتَمكِّنِ. وقال ابنُ خالَويْهِ[4]: أجمَعَ النّحويّونَ على فتحِ اللاَّمِ في اللّتيا إلا الأخفَشَ فإنّه أجازَ ضمَّها. وتَرَدَّتْ: سقطَتْ.

قال: وقيلَ[5]: يقدَّرُ[6] معَ اللّتيّا فيهما نَظِيرُ الجملةِ[7] الشَّرْطيةِ.

أقول: فيكونُ مِنْ قبيلِ حذفِ الصِّلةِ لدليلِ صلةٍ أُخرَى عليها كما في قوله:

وعنْدَ الذي واللاَّتِ عُدْنَكَ إحْنَة

قال: وقيلَ بعدَ اللّتيَّا دقَّتْ لأنّ التَّصغير يقتَضِي ذلك.

---

(1) من جـ و د.

(2) البيت للعجاج انظر ديوانه ص: 274 ونوادر أبي زيد ص: 122 والكتاب 2: 347، 3: 488 والمقتضب 2: 289 وأمالي الشجري 1: 24، 25 والمفصل بشرح ابن يعيش 5: 140 والمغني ص: 816 وشرح أبياته 7: 310.

(3) الأصل: بالضم.

(4) هو الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله الهمداني تتلمذ على ابن الأنباري وابن مجاهد وابن دريد كان إماما في اللغة بصيرا بالقراءات له تصانيف منها: شرح الدريدية والبديع في القراءات السبع والجمل في النحو والمقصور والممدود والمذكر والمؤنث وليس في كلام العرب توفي سنة 370هـ انظر التعيين ص: 101-102 والبغية 1: 259.

(5) جـ و د: فقيل.

(6) جـ: تقدر.

(7) جـ: نظراً للجملة.

أقولُ: فيكونُ مِنْ قبيلِ حذفِ الصّلةِ لِدلالَةِ غيرِها كقَولِه[1]:

نَحنُ الأُلَى فاجْمَعْ جُمُو *** عَكَ ثمَّ وجِّهْهمْ إلَينَا/ 542

حَذفُ المَوْصُوفِ

قال: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾[2]، أيْ: ضحكاً قليلاً، وبُكاءً كثيراً كذا قيل. وفيه بحثٌ سيأتي.

أقول: هذا البحثُ قد كُرِّرَ[3] في الباب السادس المعقودِ لأُمورٍ اشتَهَرَتْ بينَ المُعربينَ، والصوابُ خِلافُها، فحكَى عن بَعضِهِمْ أنَّ مذهَبَ سيبويْهِ[4] والمحقِّقينَ أنَّ المنْصُوبَ في مثلِ ذلك حالٌ مِنْ ضميرِ مصدَرِ الفعلِ، وعليه فالتقديرُ هنا فليضْحكُوه، أيْ الضّحكَ في حالِ كونِه قليلاً وليبكُوه أي البكاءَ في حال كونِه كثيراً، وسيأتي الكلامُ فيه هناكَ.

قال: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[5]، أيْ دينُ الأُمّةِ القَيّمةِ.

أقولُ: ذُكِرَ عنِ النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ[6] أنه قال: سألْتُ الخليلَ عنها فقالَ: القَيّمةُ جمعُ القيّمِ، والقيّمُ والقائِمُ واحدٌ، ومعناهُ: وذلك دينُ القائِمينَ بالتَّوحيدِ، وهذا معنَى ما قدَّرَهُ المصنفُ، وقدَّرَه الزَّمخْشريُّ[7] وجماعةٌ بقولِهم: دينُ المِلَّةِ القَيّمةِ، أيْ الملّة المستقيمَة المعتَدِلَة.

---

(1) البيت لعبيد بن الأبرص ديوانه ص137 وشرح الكافية الشافية ص: 312 وشرح التسهيل لابن مالك 1: 265 والمغني ص119، 816 وشرح أبياته 2: 193، 7: 310. ونتائج التحصيل ص: 841.

(2) التوبة: 82.

(3) جـ و د: "مذكور".

(4) انظر الكتاب 4: 81-82.

(5) البينة: 5 في المغني: وذلك دين الملة القيمة.

(6) هو النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم أبو الحسن كان من أصحاب الخليل وله معرفة باللغة والأنساب صاحب نحو وعروض وشعر صنف غريب الحديث توفي سنة 203 أو 204هـ انظر طبقات النحويين 55-61 والبغية 2: 316-317.

(7) انظر الكشاف 4: 275 وانظر أيضا إملاء 2: 291.

قال: وقال سُحَيْمٌ[1]:

ابْنُ جلاَ وطلاَّعُ الثنَايَا أنا

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجُزُه:

متَى أضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وقد مرَّ ذكْرُ المصنّفِ لبعضِه في البابِ الأولِ في أواخرِ فصلِ "غَيْر"[2] منْ حرفِ الغينِ المعجَمَة وأنشدناهُ هناكَ تَماماً وتكلَّمنا عليه.

قال: قيل: تقديرُه: أنا ابنُ رجلٍ جلا الأُمورَ، وقيل: جلاَ علَمٌ مَحْكِيٌّ على أنه منقولٌ منْ قولِك: "زيدٌ جلاَ [فيكونُ][3] جملةً، لا مِن قولك: جلاَ زيدٌ.

أقول: إنما امتَنَعَ عندَ هذا القائلِ كونُه منقُولاً منْ جلاَ في قولك: جلاَ زيدٌ، لأنه لو كانَ كذلك كان مفرَداً منصرِفاً؛ إذ هذا الوزنُ غيرَ مؤثرٍ في منْعِ الصّرفِ عندَ الجمهورِ، لأنَّه وزنٌ مستوًى فيه، وخالفَ عيسَى بنْ عُمرَ[4] فرءاهُ مؤثراً فحكَمَ بمنْعِ الصرفِ. وقد قال به في هذا البيتِ. وأما إذا جعلناهُ جُملةً فهلْ هيَ مبني أولا؟ صرَّح بعضُ شارحِي الكافِيةِ أنَّ نحوَ تأبَّطَ شَرّاً منْ قبيلِ المَبنياتِ المَحكيةِ الباقيةِ على بنائِها، قيل: والحقُّ إنَّ الجملةَ منْ حيثُ هي جملةٌ قبلَ جَعلِها علَماً مبنيةٌ؛ بلْ قِسماً رابعاً منْ مَبْنَى الأَصلِ، وإنْ كانتْ أجزاؤُها مُعرَبةً،

---

(1) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي أحد بني حمير انظره في الأصمعيات ص17 والكتاب 3: 207 والكامل 1: 240، 380 ومجالس ثعلب ص: 212 وشرح الكافية الشافية ص: 1467 والمقرب 1: 283 والمفصل بشرح ابن يعيش 1: 61، 3: 59، 62، 4: 105 والمغني ص817 وشرح أبياته 4: 6، 7: 312 والخزانة 1: 123، 2: 312، 112.

(2) انظر ص: 122 من الأصل.

(3) الأصل: فتكون.

(4) انظر رأيه في المفصل بشرح ابن يعيش 1: 61 وشرح الكافية للرضي 1: 64 وهو عيسى بن عمر الثقفي أبو عمر كان إماما في القراءة أخذ النحو والقراءة عن عبد الله بن إسحاق روى عن ابن كثير صنف في النحو الإكمال أو المكمل، والجامع توفي سنة 145 أو 149هـ انظر طبقات النحويين ص: 40-45 وإشارة التعيين ص: 249-250 والبغية 2: 237-238.

وأمَّا إذا جُعِلَت علَماً فقد صارَ المجموعُ اسماً واحداً مُستحقا لأن يَجريَ[1] الإعرابُ على آخرِه كبَعلَبَكَّ، لكنْ لَمّا كانَ الجزءُ الأخيرُ من تأبَّطَ شرّاً مشْغُولاً بالإعرابِ المَحْكيِّ للدّلالةِ على القِصّةِ امتَنِعَ ظهورُ الإعرابِ فيه لفظاً، وصارَ إعرابُه تقديريّاً، فيكونُ مِنَ المعرَبَاتِ التّقديريةِ لا منَ المبيناتِ.

قال: ونظيرُ قولِه[2]:

نُبِّئْتُ أخوَالِي بَنِي يَزيدَ *** ظُلْماً، علَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

فيزيدُ: منقولٌ مِن [نحوِ][3] قولِك المالُ يَزيدُ، لا مِنْ قولكِ: يَزيدُ المالُ، وإلا لأعرِبَ غيرَ منصرفٍ فكانَ يُفتَحُ لأنه مضافٌ إليه.

أقول: هذا صريحٌ في أنَّ يزيدَ في هذا البيتِ بالمثناةِ التّحية قال ابنُ يَعيش[4]: "وفي نُسخِ المفَصّلِ بالياءِ، وصوابُه تَزيدُ بالتّاء المعجَمَةِ بِثِنْتَينِ مِنْ فوقِها وهو تَزيدُ بنْ حلْوانَ أبو قَبيلةٍ معروفةٍ إليه تُنسَبُ البُرُود التَّزيديةُ. وقال ابنُ الحاجِبِ[5]: وقولُ مَنْ قالَ إنّما هو نُبِّئتُ أخوالي بَني تَزيدٌ يعني بالمثناةِ الفوقيةِ، تَنطّعٌ منه وتَبجُّحٌ بأنه قد عَلِمَ أنَّ في العربيةِ تَزيدُ بالتاءِ، وإليه تُنسَبُ البرودُ التّزيديةُ، وهو مردودٌ منْ وَجهينِ: أحدهما أنَّ الرّوايةَ بالياءِ، يعني بالمثناةِ التحتيةِ، والثاني أنَّ يَزيدٌ في كلامِهم مفردٌ لا جملةٌ قال الشاعر:[6]

يَعْثُرْنَ في حدِّ الظُّباتِ كأنّما *** كُسِيَتْ برودَ بَنِي يزيدَ الأذرُعُ/ 543

---

(1) بعده في جـ: في.

(2) ينسب إلى رؤبة انظره في المفصل بشرح ابن يعيش 1: 28 وشرح ابن الحاجب 1: 7، 448 والمغني ص 817 والأشموني ص532 وشرح أبيات المغني 7: 313 والعيني 1: 388 والخزانة 1: 138 ونتائج التحصيل ص670.

(3) من جـ.

(4) شرح المفصل 1: 28.

(5) شرح المفصل 1: 72.

(6) البيت لأبي ذؤيب ديوان الهذليين 1: 10 والخصائص 2: 314 والمنصف 1: 279 والمفصل بشرح ابن الحاجب 1: 72.

فاستِعمالُه كالجملةِ خطأٌ إلى هنا كلامه في شرْحِ المفَصَّلِ[1].

والفَدِيدُ: الصَّوْتُ، يقال: فدَّ الرّجلُ يفِد فَدِيداً: إذا صوَّت.

قال: وَبنِي يَزيدَ: منصوبٌ على البَدلِ منْ أخوالِي، ولَهُمُ فَديدٌ: جملةٌ في موضِعِ المفعولِ الثالِث، ولَهُم متَعلِّقٌ بمحذوفٍ. وعلينَا متَعلِّقٌ بـلَهُمْ، ولا يمتَنِعُ تقديمُهُ عليه، وإن كانَ العاملُ معنًى كما قالُوا: كلّ يومٍ لك ثوبٌ، ولا يعملُ فِيه فَديدٌ لأنه مصدرٌ كالنَّهيقِ، فلا يتقَدَّمُ عليه ما كانَ منْ تَمامِه. وظُلْماً مصدرٌ في موضِعِ الحالِ، أو مفعولٌ له، والعاملُ فيه محذوفٌ دلَّ عليه لَهُمُ فَديدٌ، والتقديرُ: حمَلُوا علينا، أوْ شَدُّوا علينا ظُلْماً. ويَجوزُ أنْ يكونَ ظُلْماً منصوباً على أنه مفعولٌ ثالثٌ، أي ذوِي ظلمٍ ويكونُ لَهم فديدٌ في موضِعِ الحالِ. كالتفسيرِ لقولِه ظُلْماً إلى هنا كلامه.

قلت: ويجبُ أنْ يُضبَطَ الميمُ من قولِه لَهُمُ بضمةٍ مشبعةٍ ليكونَ قولُه ظُلماً علينا لهمُ فديدٌ موافِقاً لقولِه نُبِّئتُ أخوالِي بنِي يزيدٌ في الوَزنِ، وإنّما نبَّهتُ على ذلك، لأنه بلغَنِي عنْ بعضِ المتَصَدِّرين للإقْراءِ أنه أنشَدَه بإسكانِ الميمِ مِنْ لَهُمْ، وأصَرَّ على ذلك، ولا شكَّ أنَّ الوزْنَ لا ينكَسر بالإسكانِ، لكنْ يلزَمُ عليه الاختِلافُ؛ إذِ الثاني منْ مَخلَع البسيط إن سُكِّنَتِ الميمُ، و الأولُ إما نصف بيت من مصرَع الرّجز، أو مَشْطورِ السّريعِ المكشُوفِ، ومثلُ ذلك مُحذورٌ عندَهم. وفي قولِ المصنفِ: وإلاَّ لأُعرِبَ إدخالُ اللاّمِ على جوابِ إنْ الشَّرطيةِ وقد سَبقَ التنبيهُ عليه مِراراً.

حَذفُ الصِّفةِ

قال: وإلاَّ لكانَ مفهومُه [كفراً][2]

أقول: هو مثلُ وإلا لأُعرِبَ فيَرد عليه ما مرَّ.

قال: ﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾[3]

---

(1) المراد ابن يعيش انظر شرح المفصل 1: 28 وهناك تداخل بين كلام ابن يعيش وابن الحاجب.

(2) الأصل: لغوا والحديث هنا عن قوله تعالى ﴿ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ البقرة: 71.

(3) الزخرف: 48.

أقولُ: وجهُ الإشكالِ فيه أنَّ أفعلَ التّفضيلِ إذا نُسِبَ إليه شيءٌ وجَبَ أنْ يكونَ فيه زيادةٌ على المفضَّلِ عليه، فلا يَستقيمُ أنْ يقالَ: الزيدانِ كلُّ واحدٍ منهما أفضلُ منَ الآخرِ لَمَا يؤَدِّي إليه من إثبات الزّيادةِ ونَفيها في كلِّ واحدٍ منهما، فقولُه تعالى ﴿ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ شامِلٌ للْجميعِ، فَيلزَمُ أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما أكبرَ منَ الآخَرِ، وذلك يؤدِّي إلى أنْ تكونَ أكبرَ وغيرَ أكبرَ. وأجابَ ابنُ الحاجِبِ[1] عن ذلك بثلاثةِ أجوبَةٍ: أحدُها أنْ يكونَ ما ذكَرَه المصنفُ من تقدير الصّفةِ، أي أختها السّابقة عليها. الثاني أنْ يكونَ المرادُ إلا هي أكبرُ منْ أختها من وجْه، وقد يكونُ اثنان كلُّ واحدٍ منهما أفضلُ منَ الآخرِ. والثالثُ أنْ يكونَ المرادُ إلا هي أكبرُ منْ أختها عندَهم وقتَ حصُولِها، لأنَّ لِمشاهَدةِ الآية أثراً في النفس عظيماً ليس للغائبِ، وإن كان الغائبُ أكبرَ فإنَّ الإنسانَ يعظُمُ عنده مشاهدةُ عصاً تنقلبُ عقرباً أكبرَ من عِظَمِ علْمه بأنها تَنقلِبُ حيةً، وإن كان انقلابُها حيةً أعظمَ في الحقيقة، وإنّما المشَاهدة لها أثرٌ في تعظيم الشيْءِ في النفسِ. والله أعلمُ.

قال: وقال[2]

فلَم أعْطَ شَيْئاً ولَمْ أُمْنَعِ

وقوله:[3]

لَيْستْ دارُنا هائا بدارِ

---

(1) انظر أماليه 1: 101.

(2) العجز لعباس بن مرداس ديوانه ص: 84 والأغاني 14: 308 والشعر والشعراء ص 748. وإنباه الرواة ص33 وشرح الكافية الشافية ص1166 والمغني ص818 والسيوطي ص925، 926 والهمع 2: 120 وشرح أبيات المغني 7: 313 والعيني 4: 69.

(3) انظره في الكتاب 3: 488 والمقتضب 2: 288، 4: 277 والكامل 3: 118 والدرة ص: 185 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 136 والمغني ص: 818 وشرح أبيات المغني 7: 315.

أقول: أما الشّاهدُ الأوّلُ فهو لعبّاسِ[1] بنِ مِرْداسِ السُّلَميّ، بضَمّ السين، يكنَى أبا الهيثَم، وأمّه الخنساءُ الشاعرُ على خلافٍ فيه، وسببُ قوله هذا أنَّ النبيَ، صلى الله عليه وسلَّم، حينَ أعطى المؤَلَّفةَ قلُوبُهم من نفلِ حُنَيْنٍ مائةً مائةً أعطاه هو أباعرَ فسَخِطَها وقال:

أتجْعلُ نهبي ونهْبَ العُبَيْـ *** ـدِ بَيْنَ عُيَيْنَةَ والأقْرَعِ
وقَدْ كنتُ في الْحَرْبِ ذا تُدْرَإٍ *** فلَمْ أعطَ شيْاً ولَم أمنَعِ/544
وما كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ *** يَفُوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ
وما كنتُ دونَ امرِئٍ منْهُما[2] *** ومَنْ تَضعِ الْيوْمَ لا يُرفَعِ

فقال النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: اقطعُوا لسانه عنّي[3] فزادُوه حتى رَضِيَ. والعبُيدُ: اسمُ فرَسِهِ. ويعني عيينةَ بْنَ حصْنٍ، والأقرعَ بنَ حابِسٍ. ورَوَى مُغِيرَةُ عَنْ عامِرٍ الشّعبي أنَّ النّبي، صلَّى الله عليه وسلَّم، كانَ يُنشِدُ بيت الأقْرَعِ هذا بينَ الأقرَعِ وعُيَيْنَةَ، فقيل له إنَّما هو بينَ عُيينةَ والأقْرعِ فأعادها بينَ الأقرْعِ وعيينةَ كذا في شَرْحِ أمالي القالِي لأبي عُبَيْدٍ البَكْري[4]. والتُّدرَأُ، بضم المثناة الفوقيةِ، وإسكان الدالِ، وفتح الراءِ سابقةً على همزةٍ: القُوّةُ والعُدّةُ.

وأمّا الشاهدُ الثاني فهو عجزُ بيتٍ لِعمرانِ بْنِ حِطّان السَّدُوسِيّ وأنشدَه في الصّحاحِ[5]:

ولَيْسَ لِعيشِنَا هذا مهَاهٌ *** ولَيسَتْ[6] دارُنا هاتا بدارِ

---

(1) انظر قصته في الشعراء ص: 300، 748 والإنباه ص: 32، 33. والسيوطي ص: 925، 926 والصحاح (مهه).
(2) جـ و د: منهم.
(3) انظر الحديث في النهاية 4: 83.
(4) انظر السمط ص32، 33.
(5) انظر (مهه) وفيه "دارا لديناً عوض دارنا هاتا.
(6) سقط حتى "والمهاه" من جـ.

وكذا أنشَده [اللَّبلي][1] في شرحِ الفَصيحِ قال: والمَهاةُ في البيتِ: البقاءُ، وقيلَ: اللَّذَّةُ، وقيلَ: الصفاءُ وحسنُ الرَّونقِ، ومعنَى البيتِ أنه يذُمُّ الدنيَا وكُدْرةَ عيشِها وأحوالَها معَ استحالتِها وسرعةِ انتِقالِها. قال: وموْضِعُ الشاهدِ منَ البيت قولُه: مهاهُ بالهاءِ، واستَدلَّ بذلك، يعني صاحبَ الفَصيحِ[2] علَى أنَّ الهاءَ أصليةٌ، لأنَّ المَهاةَ كذا بهاءَينِ معناهُ: الصفاءُ والرَّونقُ، وقيل النضارَةُ واللِّينُ. وقد رُوِيت مهاةٌ بالتاءِ التي تُبْدَلُ في الوقفِ هاءً.

قال: دفْعاً للتَّناقُضِ فيهنَّ.

أقول: يُمكنُ أنْ يكونَ التّقديرُ في قوله: ولَمْ أعْطَ شَيْئاً إنّما هو لِتحرّي الصدقِ، فإنَّ الواقعَ أنه أعطِي شيئاً، كما تَقدَّمَ، لكنه لَمْ يُرضِه فتَحتاجُ[3] إلى تقديرِ صفةٍ يكتَسِي بها الكلامُ جِلبابَ الصِّدقِ ويَتَحلَّى بزينةِ الحقِّ، وإلا فعَدمُ الإعطاءِ لا يُناقِضُ عدمَ المنْعِ.

حَذفُ [المعطوفِ][4]

قال: [وردَّ بأنه][5] يَقتضِي حينئذٍ أنَّ المُعَرَّضَ بهم، وهم الكافرونَ، فرَّقُوا بينَ كلِّ الرُّسلِ، وإنَّما فرَّقُوا بينَ محمدٍ، صلّى اللهُ عليه وسلَّم[6]، وبينَ غيرِه في النُّبوةِ، وفي لزُومِ هذا نظرٌ[7].

أقول: وَجهُ النَّظرِ أنَّ نَفيَ التّفريقِ بينَ كلِّ الرُّسلِ تعريضٌ بمَنْ لَمْ يَفْعلْ ذلك، فيَصْدُقُ على مَنْ فرَّقَ بينَ بعضٍ وبعضٍ، فلا يَلْزَمُ أنْ يكونَ المعرَّضُ بهم فرَّقُوا بينَ الكُلِّ.

---

(1) أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي النحوي أخذ عن الشلوبين والبطليوسي وله عدة تصانيف منها شرحه على الفصيح والبغية في اللغة توفي سنة 691هـ البغية 1: 402، 403 وإشارة التعيين ص: 53 والأصل: الكلبي.

(2) المراد ثعلب انظر الفصيح بشرح الهروي ص: 76.

(3) جـ و د: فيحتاج.

(4) الأصل: الموصوف.

(5) الأصل: وزيادته.

(6) جـ و د: عليه الصلاة والسلام.

(7) الحديث هنا عن قوله تعالى ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ البقرة: 285 وقوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ النساء: 152.

قال: والذي يَظْهَرُ لي وجه التّقدير، وأنَّ المقدّرَ بينَ أحدٍ وبينَ الله تعالى.

أقول: ليس ما ذَهَبَ إليه أرجحَ مما ذهَبَ إليه القائلُ بأنَّ أحداً هو الموضوعُ للعُموم، فإنّ هذا مُحَصِّلٌ للمُرادِ معَ عَدمِ الحذفِ، وذلك لأنَّ التفريقَ بينَ الرُّسلِ في الإيمان يَلزَمُ منه التّفريقُ بينَهم وبينَ اللهِ تعالى في ذلك، فإنَّ مَنْ آمنَ ببعضِهم وكَفَرَ بباقيهم لَمْ يُؤمِنْ بالله سبحانه وتعالَى.

قال : والآيةُ[1] منَ اللَّفِّ والنَّشْرِ، وبهذا التقديرِ يندَفِعُ شُبهةُ المعتزلةِ[كالزَّمخشرِيّ][2] وغيرِه إلى آخره.

أقول: يعني إنّما نقدرُ محذوفاً معطُوفاً على فاعِلِ يَنفَعُ وهو إيمانها، والتقديرُ: لا ينفَعُ إيمانُها ولا كسْبُها فيكونُ نفيُ نفعِ الإيمانِ راجِعاً إلى النّفسِ التي لَمْ يَصْدُرْ منها إيمانٌ قبلَ ذلك، ويكونُ نفيُ نفعِ الكَسْبِ راجِعاً إلى النّفسِ التي صدَرَ منها الإيمانُ قبلُ، ولكنها لَمْ تكنْ كسَبتْ في إيمانها خيراً. قال الزَّمخشَري[3] ﴿ لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ ﴾ صفةٌ لقولِه نفساً، وقولُه ﴿ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ﴾ عَطْفٌ على آمَنَتْ. والمعنَى: إنَّ أشراطَ الساعةِ إذا جاءتْ، وهي آياتٌ مُلجِئَةٌ مضْطَرَّةٌ ذهبَ أوانُ التّكليفِ عندَها، فلمْ ينفَعِ الإيمانُ حينئذٍ نفْساً غيرَ مقدّمة إيمانُها منْ قبل ظهورِ الآياتِ، أو مقدمةٍ إيمانُها غيرَ كاسِبة خيراً/ 545 في إيمانِها، فلَمْ يفرّق كما تَرَى بينَ النفس الكافِرة إذا آمنتَ في غيرِ وقتِ الإيمان وبينَ النفسِ التي آمنَت في وَقتِها ولَمْ تَكسِبْ خَيراً هذا كلامه. قال التَّفتازانِي[4]: وجهُ التَّمسكِ بالآيةِ على أنَّ مجردَ الإيمانِ بدونِ أنْ يكونَ فيه كسبُ خيرٍ ليس بنافعٍ ظاهرٌ منْ كلامِه، والاعتِراضُ بأن أوْ لأحد الأمرَيْنِ [ففي][5] سياقِ النفيِ تفيدُ العمومَ كالنّكرةِ على ما ذُكرَ في قوله تعالى ﴿ وَلَا تُطِعْ

---

(1) يشير إلى قوله تعالى ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ﴾ الأنعام: 158.

(2) الأصل: الزمخشري.

(3) انظر الكشاف 2: 63، 64.

(4) انظر حاشيته ص: 481.

(5) الأصل: في.

مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[1] فعدمُ النفي يكونُ للنفسِ التي لَم يكنْ منها الإيمانُ ولا كسبُ الخَيرِ مدفوعٌ بأنّ هذا لا يَستقيمُ ها هنا، لأنه إذا انتفَى الإيمانُ انتفَى كسبُ الخيرِ في الإيمانِ بالضّرورةِ فيكون ذلك لَغْواً منَ الكلامِ، فوَجَبَ حمل أَوْ هنا[2] على المعنَى الذي ذكرَه المصنفُ، يعني الزَّمخشَريَّ، وهو التسويةُ بينَ النفسِ التي لم تُؤمِنْ قبلَ ذلك اليومِ، والتي آمنَتْ، ولَمْ تَكْسِبْ خَيراً. ثم قال: وأُجِيبَ عنِ التَّمسُّكِ بأنَّ الآيةَ مِنْ قبيلِ اللَّفِّ والنَّشْرِ[3] التَّقديريّ، أي لا ينفَعُ نفساً إيمانُها ولا كسبُها في الإيمانِ لَم تكُنْ آمنَتْ مِنْ قبلُ أَوْ كَسَبَتْ [فيه][4] [فَتُوافِقُ][5] الآياتِ والأَحاديثَ الشَّاهدةَ بأنَّ مجرَّدَ الإيمانِ ينفَعُ ويُورِثُ النَّجاةَ منَ العذَابِ ولَوْ بعدَ حينٍ، ويلائِمُ مَقصودَ الآيةِ حيثُ وردَ بخبَرِ الذينَ أخلَفُوا ما وعدوا من الرُّسوخِ في الهدايةِ عندَ إنزالِ الكتابِ حيثُ كذَّبوا به وصدَفُوا عنه، أيْ يومَ تأتي الآياتُ لا ينفَعُهُم التَّلَهُّفُ على تركِ الإيمانِ بالكتابِ ولا على تَركِ العَملِ بما فيه. وقَريبٌ مِنْ ذلك ما قالَ ابنُ الحاجِبِ[6]: إنَّ المعنَى لا ينفَعُ نفساً إيمانُها ولا كسبُها، وهو العملُ الصالِحُ، لَمْ تكنْ آمنتْ منْ قبلُ، ولَمْ تَعملِ العملَ الصّالحَ قبلُ، فاختُصِرَ للعلْمِ به إلى هنا كلامُ التَّفتازانِي.

حَذفُ المَعْطوفِ عَلَيْه

قال: وجوَّزَ الزَّمخْشري ومنْ تَبِعَه أنْ تكونَ[7] فاءَ الجوابِ، أي فإن ضَربتَ فقدِ انْفجَرَتْ[8].

---

(1) الإنسان: 24.

(2) جـ و د: ها هنا.

(3) سقطت من جـ و د وحاشية التفتازاني وهو المناسب لما بعده.

(4) من جـ و د والحاشية.

(5) الأصل: و جـ: فيوافق.

(6) انظر أماليه 1: 135.

(7) الأصل: يكون.

(8) الحديث عن قوله تعالى ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ البقرة: 60.

[أقول][1] . [نَصٌّ في الكَشَّافِ[2]: فانْفَجَرَت الفاءُ متَعلَّقةٌ بمحذوفٍ، أي فضَرَبَ فانْفَجَرَتْ، أوْ فإنْ ضرَبْتَ فقدِ انْفجَرَتْ][3] كما ذكَرْنا في قوله ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾[4] ، وهيَ على هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقَعُ إلا في كلامٍ بليغٍ انتهى. وقد يُتَوَهَّمُ أنْ تكونَ الفاءُ فَصيحَةً [تخْتَصُّ][5] بتَقديرِ التَّعلُّقِ بالشَّرْطِ لا سيَّما والعِلْمُ في الفاء الفَصيحةِ قولُ الشاعرِ[6]:

قالُوا: خُراسانُ أقصَى ما يُرادُ بِنَا *** ثمَّ القفولُ فقَدْ جِئْنا خُراسَانَا

وهي علَى التّقديرِ إنْ كانَ الأمرُ كذلك فقَد جِئْنا. وفي المفْتاحِ[7] إنَّها فصيحةٌ على التّقديرِ الأوّلِ [وهيَ][8] كونُها للعطْفِ على محذوفٍ، والأكثرُون أنها فصيحةٌ على كِلاَ التَّقديرين. فالإشارةُ في قولِ الزَّمخْشري وهي علَى هذا ترْجِعُ إلى التَّعلُّقِ بمحذوفٍ، سواءٌ كان شرطاً أو معطوفاً عليه، ووجْهُ فَصاحَتِها إنباؤُها على ذلك المحْذوفِ بحيثُ لَوْ ذكِرَ لَمْ يكن بذلِك الحُسْنِ مع حُسْنِ مَوْقِعٍ ذوقِيّ لا يُمكنُ التعبيرُ عنه، لكنَّ في حذفِ كَلمةِ قَدْ بَعضَ نُقْصانٍ كذا ذكرَ التَّفتازانِي. قال[9]: وأمّا ما يُقالُ في وَجْهِ فصاحَتِها منَ الدِّلالَةِ على أنَّ المأمُورَ قَدِ امتَثَلَ مِنْ غيرِ تَوَقُّفٍ وظهرَ[10] أثرُه، وعلى أنَّ المقصودَ بالأمْرِ هو ذلك الأثرُ لا الضَّربُ نفسهُ، والإيماءُ إلى أنَّ السببَ الأصْلي هو أمرُه لا فعلُ موسَى، عليه الصلاةُ[11] والسلامُ، فإنّما هو في مثلِ هذه الصورةِ خاصّةً.

---

(1) من جـ و د وفي هامش الأصل: اظنه: أقول.

(2) انظر 1: 284.

(3) من جـ و د.

(4) جزء من قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ البقرة: 54.

(5) الأصل و د: مختص.

(6) البيت لعباس بن الأحنف ديوانه ص312 وانظره في الأغاني 8: 372 ونسب في الكشاف 4: 555 إلى ذي الإصبع العدواني وانظره في دلائل الإعجاز ص:90 والبحر 6: 489 والمطول ص: 289 والشواهد: 381.

(7) مفتاح العلوم ص: 121.

(8) الأصل و د: وهو.

(9) انظر حاشيته ص146.

(10) جـ و د: فظهر.

(11) سقطت من جـ و د.

قال: ويُردُّه[1] أنَّ ذلك يَقتضِي تقديمَ الانفجارِ على الضَّربِ مثل ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾[2] إلاّ إنْ قيلَ: المرادُ فقد حكَمنَا بترتُّبِ الانفجارِ على ضَرْبِكَ.

أقول: لا يفيدُ ما ذكَرَه في هذا الاستثناءِ شيئاً في دَفْعِ الاعتِراضِ منْ جهةِ أنَّ اقترانَ الماضِي بـ قدْ تحقَّقَ مُضيُّه معنًى، فلا يصلُحُ أنْ يكونَ جواباً لشَرْطٍ مستقبلٍ.

حَذفُ المُبتَدَإِ

قال: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ ﴾[3]، أي فالشّاهدُ.

أقول: الأنسبُ بقولِه تعالى ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾ أنْ يكونَ هذا منْ حذفِ الفِعلِ/ 546، أيْ فلْيُستَشْهَدْ رَجُلٌ وامرأتانِ منَ الاستشهادِ، وقدَّرَ الزَّمخشَري[4] فعلاً منَ الشَّهادةِ، أيْ: فليشْهَدْ رجلٌ وامرأتانِ[5]، وما قدَّرناه أوْلَى؛ إذِ المأمورُ همُ المخاطَبُون لا الشُّهداءُ، وعلى تقديرِ أنْ يكونَ المحذوفُ مبتدأ كما قالَ المصنفُ فليقدر فالشَّهيدانِ، لا فالشّاهدُ.

قال: وبعدَ القولِ نحوِ ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[6].

أقولُ: تقديرُه: هذه أساطيرُ الأولينَ، والآيةُ في سورةِ الفُرقانِ، قال[7] تعالى ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾، وكَونُ أساطيرِ الأولينَ

---

(1) جـ: ويرد.

(2) البقرة:60.

(3) البقرة: 282.

(4) انظر الكشاف 1: 403.

(5) جـ: 'والمرأتان' وسقطت من د.

(6) الفرقان: 5.

(7) بعده في جـ: الله.

خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، كما ذكَرَ المصنفُ، قاله غيرُ واحدٍ، ولا مانِعَ منْ أنْ يكونَ مبتدأً، وخبرُه اكتَتَبَها، فلا يكونُ فيه حذفُ البتَّةَ.

وقال: الزَّمخشريُّ[1] في قولِه تعالَى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[2]: ماذا منصوبٌ بـِ أنزلَ بمعنَى أيَّ شيءٍ أنزَلَ ربُّكم؟، أو مرْفوعٌ بالابتداء بمعنَى: أيُّ شيءٍ أنزلَه ربُّكم؟ فإذا نَصبتَ فمعنَى أساطيرَ الأولينَ ما تدَّعُون نزولَه أساطيرَ الأولينَ، وإذا رفعتَ فالمعنَى: المنزلُ أساطيرُ الأولينَ، كقولِه تعالى ﴿ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[3] فيمنْ رفَعَ هذا كلامه. وفيه إشكالٌ مِنْ جهةِ أنه لا يَظهرُ وجهٌ لتَخصيصِ ما تَدَّعونَ نُزولَه بصورةِ النَّصبِ، وتَخصيصِ المنزَّلِ بصورةِ الرَّفعِ؛ إذْ هذانِ المبتدءَانِ المقَدَّران مؤدّاهما بحسَبِ المعنَى واحدٌ، فإنَّه ليس المرادُ بالمنزَّلِ الذي أنزلَ حقيقةً، وإلاَّ كانَ[4] مناقِضاً لأساطيرِ الأولينَ، وإنَّما هو على سبيلِ التَّهكُّمِ منَ المشْركِين [كما ذكَرُه][5] الزَّمخْشَري بعدَ هذا، أي هذا[6] الذي أنزلَ على زَعْمِكُم هو أساطيرُ الأولينَ، وهذا بعينِه هو معنَى ما تدَّعُون نزُولَه أساطيرُ الأولين، وإذا استَوَيا من حيثُ المعنَى، فكيفَ يتَأتَّى القولُ بأنَّ أحدَ المقَدَّرين يختَصُّ بصُورةِ [النَّصب والآخرَ يختَصُّ بصورةِ][7] الرَّفعِ؟ وكنتُ منْ سنينَ كتبتُ بهذا إلى مولانَا وسيِّدِنا وشيخِنا قاضِي القُضاةِ جلالِ الدّين البُلْقَيْنِي، ذكّرَه اللهُ بالصّالحاتِ، فأجابَ بأنه إنَّما خصَّصه به لأنَّ أساطيرَ الأولين مرفوعةٌ في قِراءَةِ السَّبعةِ[8]، فقد رُوجِعَ الرَّفعُ بما

---

(1) انظر الكشاف 2: 406.

(2) النحل: 24.

(3) البقرة: 219.

(4) جـ: لكان.

(5) الأصل: فما ذكره.

(6) سقطت من جـ و د.

(7) من جـ و د.

(8) انظر البحر 5: 484.

يَظهرُ فيه الرفعُ، ولا يتناولُ نَصبَه بالمعنَى وذلك أنَّ قولَه: ما تَدَّعُون نُزُولَه أساطيرُ مرفوعُ اللَّفظِ ظاهراً، وهو في معنَى تَدَّعُون أساطيرَ الأولين منصوبٌ بـ تُدَّعونْ لِتَحْصلَ مطابقةُ الجوابِ للسُّؤالِ من حيثُ المعنَى، لا مِنْ حيثُ اللَّفظُ يدلُّ عليه قولُه "فيمنْ رَفَع: قل العفوٌ وهي قراءةُ أبي عَمْرٍو[1]، وجوّزُوا على قراءةِ أبي عمرٍو وجهيْنِ: أحدُهما وهو الأولَى أنْ يكونَ "ما" في موضعِ رفْعٍ بالابتداءِ، و"ذا" موصولٌ بمعنَى الذِي، وهو خبرُه ليطابقَ الجوابُ السؤالَ، ويكونُ "العفوٌ" خَبَر مبتدإٍ محذوفٍ، أي [قل][2] : المُنْفَقُ العفوُ، والثاني أنْ يكونَ "ماذا" كلُّه استفهاماً منصوباً بـ "ينفقونْ" وتكونُ[3] المطابقَةُ منْ حيثُ المعنَى، لا مِنْ جهةِ[4] اللَّفظِ كذلك هنا يكونُ "ما" مبتدأ، و"ذا" موصولاً بمعنَى الذِي، والتقديرُ: المُنزَلُ أساطيرُ الأولين، ويَجوزُ أنْ يكونَ "ماذا" كلُّه اسماً واحداً استفهاماً في موضعِ نصبٍ بـ "أنزَلَ"، والتقديرُ: الذي تدَّعُون نُزُولَه أساطيرُ الأولينَ ويتناولُ تدَّعون أساطير الأولين[5] فليتأملْ ذلك، فإنَّه حسَنٌ، ولَمْ أرَ مَنْ ذَكَرَه.

وتَعقَّبَ الشيخُ. أبو حيانَ على الزَّمخشَري في قولِه: أوْ مرفوعٌ بالابتداءِ فقالَ: أجازَ الزَّمخْشَري أنْ يكونَ "ماذا" مرفُوعاً [بالابتداءِ][6] ، قال بمعنَى: أيُّ شيءٍ أنزَلَه[7] ربُّكم، وهذا لا يَجُوزُ عندَ البصريّين إلاَّ في ضَرُورةِ الشّعرِ؛ وكأنَّ الزَّمخشري أرادَ المعنَى الأولَ الذي ذكَرْناهُ أنْ يكونَ [ما][8] مبتدأ، و"ذا" موصولاً بمعنَى الذي، فلم يُحْسِنِ العبارَةَ عنه والله تعالى أعلمُ بالصَّواب إلى هنا كلامُه أيّدَه الله[9]، ومنْ خَطِّه نقَلتُ.

---

(1) انظر السبعة ص: 182 وإعراب النحاس 1: 309 والكشاف 1: 292 وإملاء 1: 93.

(2) الأصل: و جـ: بل.

(3) د: ويكون.

(4) جـ و د: حيث.

(5) انظر البحر 5: 484.

(6) من جـ و د.

(7) جـ: أنزل.

(8) من جـ ود.

(9) سقط "أيد الله" من جـ.

قال صاحبُ التَّقريبِ: في كَلامِ الزَّمخشَري نَظَرٌ؛ إذْ لا مُقتَضَى للتَّقديرِ في أحدِهما / 547 بما فيه صورةُ فعلٍ وهو ما تَدَّعُون، وفي الآخرِ بالمنزَّل، وأيضاً لِمَ خالَفَ بينَ لَفظِي الدَّعوَى والإنزالِ في التَّقديرِ معَ أنه حَمَلَ الإنزالَ على السُّخريةِ؟ ثم قال: ويُمكِنُ أنْ يُجابَ عنِ الأولِ بأنَّ الرَّفعَ أدلُّ على ثباتِ الإنزالِ منَ النَّصبِ، لأنه جملةٌ اسميةٌ فقال فيه: المنزلُ أساطيرُ الأولينَ، وفي النَّصب تدَّعونُ أساطيرَ الأولين، أوْ إنَّ أنزَلَ في النَّصب باقٍ على فعليتِهِ فيقتَضِي في الجوابِ فعلاً، ولم تُمكِنْ مطابقَةُ الجوابِ السّؤَالَ مطلَقاً، لأنَّ أساطيرَ مرفوعٌ فأتى بما فيه صُوْرَةُ فعلٍ على الجملةِ، وهو ما تدَّعون، وأنزلَ في الرَّفعِ مُقدَّرُ بمفردٍ، لأنه خبرٌ، أي: أيُّ شيءٍ المنزّلُ؟ فأتى في الجوابِ [بالمجانَسَةِ][1] فقال: المنزلُ أساطيرُ الأولين [انتهى][2].

وسلَكَ ابنُ الحاجِبِ[3] طريقاً آخرَ في الكلامِ على هذِه الآية وأمثالِها فقالَ في شَرْحِ المُفَصَّلِ حيثُ ذكرَ وَجْهَي الرَّفعِ والنَّصبِ في جَوابِ "ماذا": وهذا كلُّه إنَّما يكونُ إذا كانَ المُجيبُ موافِقاً للسّائِلِ في أحدِ جُزْءَيْه فيحذِفُه ويَستَغْني بدِلالةِ كلامِ السّائِلِ عليه مثلُ قولِه ما كتَبْت؟ و[هو][4]. قد كتَبَ، فيقولُ[5] مُصْحَفاً، أوْ شِبْهَه، فأمّا إذا لَمْ يَكُنْ موافِقاً له في الفِعلِ فيتَعذَّرُ تقديرُه لإخلالِه بالمعنَى؛ إذ يُفهَم منه الإثباتُ، وهو غيرُ مُريدٍ له، كما إذا قالَ [لَه][6]، وقد سَمِعَ صوتاً ظنَّه ضرْباً منه: مَنْ ضربتَ؟ فيقولُ[7] له القائلُ: هو صوتُ منادٍ، فالنصبُ ها هنا لا يستقيمُ، لأنَّ المجيب قاصدٌ نفْيَه في المعنَى مثبتٌ لغيرِه، فهو يفسدُ المعنَى فحينئذٍ ليس قولُه ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[8] بعدَ قولِه ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ بجوابٍ منْ هذا البابِ، فإنَّه لَمْ يُرِدْ أنَّ الكفارَ قالوا: إنّ الذي أنزلَ ربُّنا أساطير الأولين، ولا أنزلَ ربُّنا أساطيرَ

---

(1) الأصل: بمجانسته.

(2) من جـ و د.

(3) انظر شرح المفصل 1: 496.

(4) من جـ و د.

(5) جـ: فتقول.

(6) من جـ و د.

(7) جـ: فتقول.

(8) النحل: 24.

الأولين، وإنما قصدُوا إلى كلام مُستَأنفٍ، أي هذا أساطيرُ الأولينَ، ونحو ذلك إلى هنا كلامه.

قال: ووقَعَ في غيرِ ذلك، نحو ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ۝١٩٦ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾[1] ﴿ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ﴾[2].

أقول: إيرادُ الآيةِ الثانيةِ سهوٌ، فإنَّ الكلامَ فيما إذا حُذِفَ المبتدأُ واقعاً بعدَ غيرِ القَولِ، والحذفُ إنَّما وقعَ فيها بعدَ القولِ، وهذا ظاهرٌ.

قال: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا ﴾[3]، أيْ: هذه سورةٌ.

أقول: أجازَ الزَّمخْشَري[4] هذا الوجهَ وغيرَه فقال: سورةٌ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، وأنزلناها صفةٌ، أوْ هي مبتدأٌ موصوفٌ، والخبرُ محذوفٌ، أيْ فيما أوْحينا إليك سُورَةٌ أنزلناها. وقُرئَ[5] بالنَّصبِ على حدِّ زيداً ضربتُه، ولا محلَّ لـ "أنزلناها" [لأنها][6] مفسِّرةٌ للمُضمَرِ، فكانت في حكْمِه، أوْ على: دونَك سُورَةً [أو اتلُ سورةً][7]، وأنزلناها صفةٌ هذا كلامه.

قلت: إجازتُه النَّصبَ بـ "دونَك" مضمرةً يأباهُ البصيرُونَ، كما مرَّ.

حَذفُ الخَبَر

قال: وأمَّا أنتَ أعَلَمُ وما لَكَ فمُشْكِلٌ، لأنَّه إنْ عُطفَ على أنتَ لَزِمَ كونُ أعلَمُ خبراً عنها إلى آخره.

---

(1) آل عمران: 196-197.

(2) النساء: 171.

(3) النور: 1.

(4) انظر الكشاف: 3: 46.

(5) نسب النحاس هذه القراءة إلى عيسى بن عمر انظر إعرابه للقرآن 3: 127 و انظر إملاء 2: 153.

(6) الأصل: لأنه.

(7) من جـ و د والكشاف.

أقول: قد أسلفنا عن الرَّضِي[1] في البابِ الأول في فصلِ الواو[2] أنَّ أصلَ التَّركيبِ: أنتَ أعلَمُ بحالِ مالِكَ، فأنتَ ومالُك، ثمّ خفّفَ بحذفِ معمولِ أعلَم وحذْفِ المبتدإِ المعطوفِ عليه مالُك لقيامِ القرينَةِ على كلاَ الحذفين[3]، والمعنَى أنا لا أدخُلُ بينَك وبينَ مالِكَ، ولا أُشيرُ عليكَ بما يتعلَّقُ بإصلاحِه، فأنتَ أعلمُ بما يُصلِحُه.

قال: وقالَ[4]:

لَهْفِي عَليكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خائِفٍ *** يَبْغِي جِوارَكَ حينَ لَيسَ مُجِيرُ

أقول: اللَّهَف، بفتح الهاء: الحزْنُ والتَّحسُّرُ، يقال: لهفَ لهفاً، كحزِن حزناً وياَلَهْفه بإسكان الهاءِ كلمةٌ يُتَحسرُّ بها على ما فاتَ، وحرفُ النّداء في البيت محذوفٌ، أي يالَهفي، وعليك يتعلقُ[5] باللَّهَف، وكذا اللَّهْفة [أيضاً][6] ، أي: أتَلهفُ عليك لأجل لهْفةٍ من خائفٍ. ويَنبغي: يطلبُ. والجِوارِ، بكسرِ الجيمِ: أنْ تعطِيَ الرجلَ ذمةً يكون بها جارَك فتُجِيرُه كذا/ 548 في القاموس[7].

قال: وقالُوا مَنْ تأنَّى أصابَ أوْ كادَ، ومَن استَعجَلَ أخطأَ أوْ كَادَ.

أقول: فحذفُوا خبرَ كادَ في الموْضِعيْن، أوْ أصابَ أو كادَ يُصيبُ، أو أخطأَ: أو كادَ يُخْطِئُ.

قال: وقد مرَّ البحثُ في ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[8]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾[9] مُستَوْفًى.

---

(1) انظر شرحه على الكافية 1: 196.
(2) انظر ص: 282 من الأصل.
(3) د: المحذوفين.
(4) البيت للشمردل بن شريك يربوعي يقال له ابن الخريطة انظر البيت في المغني ص: 825 والسيوطي ص: 927 والهمع 1: 116 والتصريح 1: 200 والأشموني ص: 126 وشرح أبيات المغني 7: 316 والخزانة 2: 146، 224 والعيني 2: 103.
(5) د: متعلق.
(6) من جـ و د.
(7) انظر (جور).
(8) الحج: 25.
(9) فصلت: 41.

أقول: كأنه سَها، رحمهُ اللهُ، في الإخبارِ بمرُورِ البحثِ في الآية الأُولَى، فإنَّ البحثَ فيها لَمْ يمرّ في شيْءٍ ممّا وقفتُ عليه من نُسخِ هذا الكتابِ، لا مستوفًى، ولا غيرَ مستوفٍ، واللهُ أعلمُ، وهذه الآية في سورة الحَجّ، قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾. قال الزَّمخشَري[1]: وخبرُ إنَّ محذوفٌ لِدلالةِ جَوابِ الشَّرطِ عليه تقديرُه: إنَّ الذينَ كفرُوا ويَصدُّونَ عن سبيل اللهِ[2] والمسجد الحَرامِ [نُذيقُهُم][3] منْ عذابٍ أليمٍ. والآية الثانيةُ في سورةِ حم السَّجدة. قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴿٤٣﴾ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴾[4] فخبرُ إنَّ مِنْ قولِه تعالَى إنَّ الذينَ كفَرُوا بالذِّكرِ محذوفٌ، أيْ يَعذبونَ، أو هالِكونَ، ويَحتَمِلُ أنْ يكونَ مذكوراً، وهو أولئك ينادَوْن من مكانٍ بعيدٍ[5]، وما بينَهما اعتِراضٌ، وهذه الآيةُ مرَّ البحثُ [فيها][6] مُستَوفًى في المثالِ الأولِ من أمثلةِ الجهةِ الرّابعةِ فراجِعْه.

---

(1) الكشاف: 3: 10.

(2) سقط "سبيل الله" من جـ وضرب عليها في د.

(3) الأصل: يذيقهم.

(4) فصلت: 41-44.

(5) وهو رأي أبي حيان انظر البحر 7: 500.

(6) من جـ و د.

قال: وقالَ الحَماسِيُّ[1]:

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِـيـرانِـهـا *** فأنا ابنُ قَيسٍ لا بَرَاحُ

أقول: هذا الشاعِرُ هو سَعدُ بنُ مالِكٍ، وقد مرَّ إنشادُ هذا البيتِ والكلامُ عليه في البابِ الأولِ في فصلِ "لا مِنْ حرْفِ اللاَمِ"[2]

قال: وقال آخرُ[3]:

إذا قِيلَ: سِيرُوا إنَّ لَيلَى لَعلَّها *** جَرَى دُونَ لَيلَى مائِلُ القَرْنِ أعضَبُ

أقول: خبرُ "إنَّ" قولُه: لعلَّها معَ الخَبرِ المحذُوفِ وتأويلُ مثلِه مَعرُوفٌ، وجوابُ إذا قولُه: جرَى. والأعضَبُ بالعين المهملَةِ والضّادِ المعجَمَةِ هو: المكسورُ القَرنِ الدّاخِلِ وهو المُشَاشُ[4]، وهذه استِعارةٌ: شَبَّه ما يَحُولُ بينَهم وبينَ مطلُوبهم[5] منْ قُربِ ليلَى بكَبْشٍ مالَ قرنُه وعَضِبَ في القُبْحِ وسُوءِ الحالِ ونُفورِ[6] النَّفسِ منه وكَراهَتِهِ.

مَا يَحْتَمِلُ النَّوْعَيْنِ

قال: مثلُه ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[7]، أي أمرُنا، أو أمثَلُ، ويَدلُّ للأولِ قولُه[8]:

---

(1) هو سعد بن مالك القيسي انظر الكتاب 1: 58 والمقتضب 4: 360 والحماسة بشرح المرزوقي ص500 وكتاب الجمل للزجاجي ص: 238 وأصول ابن السراج 1: 111 والأمالي الشجرية 1: 282 والأنصاف ص: 307 والمفصل بشرح ابن يعيش 1: 108 والوصف ص: 337 والمغني ص: 315، 825 وشرح أبياته 4: 313، 376.

(2) انظر ص: 188. من الأصل.

(3) انظر البيت في الأمالي الشجرية 1: 361 وأمالي المرتضي 2: 73 والمغني ص: 826 وشرح أبياته 7: 320.

(4) والمشاش: العظم لا مخ فيه.

(5) جـ و د: مرجوهم.

(6) جـ: تقزز.

(7) محمد: 21.

(8) صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة عجزه:

وإن كنت قد كلفت ما لم أعود

ديوانه ص490 والخصائص 2: 362 وأمالي الشجري 1: 320 والمغني ص826 والسيوطي ص321، 928 وشرح أبيات المغني 2: 316، 317، 7: 321.

فقَالَتْ: علَى اسمِ اللهِ، أمْرُكَ طَاعَة

أقول: فيه نظرٌ فإنَّه[1] لا يَلزَمُ منْ وُقوعِ لَفظِ طاعةٌ في تركيبِ مَا خبَراً عن مبتدإٍ مذكُورٍ هو لَفظُ الأمرِ أنْ يكونَ كذلك في كلِّ تركيبٍ لَمْ يُذكرْ فيه المبتدأ، ثمّ الظّاهرُ أنَّ الأمرَ في البيتِ واحدُ الأوامرِ[2]، وهو ضدُّ النَّهي، أيْ أمرُه ذُو طاعةٍ ومطاعٌ مُمْتَثَلٌ، والأمرُ المقدَّرُ في الآيةِ واحدُ الأمورِ، وهو بمعنَى الشأنِ[3]، فكيفَ يجعَلُ الأولُ دليلاً على الثاني؟ والله أعلَمُ[4].

حَذفُ الْفِعْل

قال: وعنِ البَصريّين أنه لا يَجُوزُ لَوْ زيدٌ قامَ إلا في الشِّعرِ، أو النّدورِ، نحو لُو ذاتُ سِوَارٍ لطَمتْنِي[5].

أقول: قال ابنُ عُصفورٍ[6]: لا يَلي لَوْ إلا الفعلُ ظاهِراً فأمَّا المقَدَّرُ فلا يَلِي إلا نادِراً. ونقل ابنُ الصَّائِغِ[7] تَصريحَ البَصريينَ بامتناعِه فصيحاً وجوازه نادِراً. وهذا عجيبٌ لُمصادَمَتِه ما وقَعَ في أفصحِ الكلام قال الله تعالى ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾[8]، وقد مرَّ البحثُ على المَثلِ في فصلِ/ 549 لَوْ من حرْف اللام[9].

قال: وأكثرُ منْ ذلك كلِه حذفُ القولِ، نحو ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾[10].

---

(1) د: لأنه.
(2) سقط حتى في الآية واحدٌ من جـ.
(3) سقط حتى دليلا علىٰ من جـ.
(4) سقط والله أعلمُ من جـ و د.
(5) وانظر المثل في مجمع الأمثال 2: 174.
(6) انظر شرحه على جمل الزجاجي 2: 440.
(7) جـ: الضائع.
(8) الإسراء: 100.
(9) انظر ص: 206 من الأصل.
(10) الرعد: 23.

أقول: يَحتَمِلُ أنْ يَكونَ المحذوفُ جملةً فعليةً هي حالٌ، أيْ يقولون: سلامٌ عليكُم، فتكونُ الآيةُ مثالاً لِما حُذِفَ منه الفعلُ معَ مضمَرٍ مرفوعٍ، ويحتَمِلُ أنْ يكونَ المحذوفُ اسمَ فاعلٍ أي قائِلينَ فلا تكونُ الآيةُ حينئذٍ منْ أمثلةِ حذفِ الفعلِ، لكنَّها على كلِّ حالٍ مما حُذِفَ فيه القولُ.

قال: ويأتي حذفُ الفعلِ في غيرِ ذلك، نحو ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ ﴾[1]، أيْ: وأتُوا خيراً.

أقولُ: هذا مذهبُ سيبويهِ[2] ومنه قولُه[3]: حَسْبُكَ خَيْراً [لك][4] ووْراءَكَ أوسع لكَ بتقدير حسبُك وأتِ خيراً لك ووراءَك وأتِ مكاناً أوْسعَ لك وكذا قول الشاعرِ[5]:

فَواعِديهِ سَرْحَتَي مالِكٍ *** أوِ الرُّبا بَيْنَهُما أسْهَلاَ

أيْ: قولي: ائتِ مكاناً أسهلَ، وكذا قولُهُمْ: انتهِ أمْراً قاصِداً، أي انتهِ عنْ هذا، وأتِ أمْراً قاصِداً، وقرينةُ ائتِ في هذه المواضع أنك نَهَيتَ في الأول عنْ شيءٍ، ثُم جئتَ بعدَه بما لا يُنْهَى عنه؛ بلْ هو مما يُؤْمَرُ به، فيَجِبُ أنْ يُنتَصَبَ بِـ ائتِ أو اقصدْ، أو ما يُفيد هذا المعنَى [كذا][6] قال الرضي[7].

قلت: لا يتأتَّى له ذلك في البيتِ المذكُورِ معَ أنه ساقَه في الأمثلةِ التي أوْرَدناها.

قال: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَـٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ ﴾[8]، أي واعتَقَدُوا الإيمانَ منْ قبلِ هجْرتِهم.

---

(1) النساء: 171.

(2) الكتاب 1: 282-284.

(3) د: قولهم.

(4) الأصل: له.

(5) البيت لعمر بن أبي ربيعة ديوانه ص: 349 والكتاب 1: 281، 282 وأمالي الشجري 1: 344 وشرح الكافية للرضي 1: 129 والخزانة 1: 280.

(6) من جـ و د.

(7) انظر شرحه للكافية 1: 129.

(8) الحشر: 9.

أقول: فيكون الإيمانُ على هذا التّقديرِ باقياً على حقيقتِه، والعطفُ منْ قَبيلِ عطفِ الجُملِ، وقد أُجيزَ أنْ يكونَ مِنْ عطفِ المُفردَاتِ على أنْ يكونَ التَّجوُّزُ واقِعاً في الإيمانِ على طريقِ الاستِعارَةِ، فيكونُ قَدْ شَبَّه منْ حيثُ إنّ المؤمنينَ منَ الأنصارِ تَمكَّنُوا فيه تمكّنَ الملكِ المسلَّطِ في مكانه ومستَقَرّه بمدينة منَ المدائن الحَصينةِ بتَوابعها ومَرافِقِها، ثُمَّ خُيّلَ أنَّ الإيمانَ مدينةٌ بعينها تخييلاً محْضاً، فأطلقَ على المُتَخيَّل اسمَ الإيمانِ المشبَّه، وجعلَ القرينةَ نسبةَ التبوّئِ اللاّزمِ للمشبّه به إليه على سبيل الاستعارةِ التّخييليةِ لتكونَ مانِعةً من إرادةِ الحقيقة كذا قال اليمني في شَرْحِ الكشّافِ.

قال: فالتزمُوه محتَجّين بقول طَرفَةَ[1]

لَها سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الْماءَ والشَّجَرْ

أقول: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه:

أعَمْرَو بْنَ هِنْدٍ ما تَرَى رَأْيَ صِرْمَةٍ

الصِّرْمةُ[2] بكسر الصّاد المهمَلةِ، وإسكان الراءِ: القطعةُ مِنَ الإبل نحوُ الثلاثينَ على هذا اقتَصَرَ صاحِبُ الصّحاحِ[3]. وفي القامُوسِ[4]: والصِّرمةُ، بالكسر: القطعةُ من الإبل ما بينَ العشرينِ إلى الثلاثينَ، أو إلى الخَمسينَ والأربعينَ، أو ما بين العشر إلى الأربعين، أو ما بينَ عشَرةٍ إلى بضْعَ عشْرةَ.

---

(1) ديوانه ص: 181 والمغني ص: 828 والسيوطي ص: 929 وشرح أبيات المغني 7: 323 والخزانة 1: 499 والعيني 4: 181 والصحاح والقاموس (صرم).

(2) جـ: والصرمة.

(3) انظر (صرم).

(4) انظر (صرم).

حذفُ المفعُول

قال: يكثرُ بعدَ لَوْ شِئْتَ.

أقول: وكذا بعد لَو أرَدْت ولو اخترت ونحو ذلك، فإنَّ الجوابَ يدلُّ على المفعولِ المحذوفِ ويبينُه، اللَّهمَّ إلا أنْ يكونَ تعلُّقه به غريباً كقولِه[1]:

ولَوْ شِئْتُ أنْ أبْكِي دماً لَبكَيْتُه *** علَيه ولَكِنْ ساحة الصَّبرِ أوسَعُ

فإنَّ تعلّقَ المَشيئَةِ ببكاءِ الدم غريبٌ، فلا بدَّ منْ ذكرِ المفعولِ ليتقرَّرَ في نفسِ السامعِ، ويأنسَ به.

قال: وبعدَ نَفي العلْمِ نحو ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾[2]

أقول: يحتملُ أن يكونَ هذا ممّا نُزِلَ فيه [المتَعدّي][3] منزلَةَ القاصِرِ، فلا حذفَ، وهو أبلغُ في الذمِّ.

قال: ومنْ غريبه حذفُ المقُولِ[4] وبقاءُ القولِ[5]، نحو ﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ﴾[6] أيْ: هو سحرٌ بدليلِ ﴿ أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾ ؟

أقول/ 550: كان ظهرَ لي أن يَحتملَ أنْ يكونَ ﴿ أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾ منْ مقول[7] قومِ موسَى، فلا يكونُ فيه حذفٌ أصلاً، ثم وقفتُ على هذا الاحتمالِ في الكشّافِ[8] وأنا أسُوقُ

---

(1) البيت لأبي يعقوب إسحاق بن حسان الخريمي شاعر عباسي من الموالي انظره في المطول ص: 149 وشروح التلخيص 2: 133 والإشارات والتنبيهات ص82 والتبيان ص: 109 والتنصيص 1: 246.

(2) البقرة: 13 وفي الأصل: الا إنهم هم المفسدون و لكن لا يعلمون وهو خطأ.

(3) الأصل: المعتدي.

(4) جـ: القول.

(5) جـ: المقول.

(6) يونس: 77.

(7) جـ: قول.

(8) 2: 247.

هذا الفصلَ[1] برُمّتِه قال: فإن قلتَ: همْ قطعُوا بقولِهم: إنَّ هذا لسحرٌ مبينٌ على أنه سحرٌ، فكيف قيل لهم: أتقولونَ[2]: أسِحرٌ هذا؟

قلتُ: فيه أوجهٌ أنْ يكونَ معنَى قوله أتقولونَ للحقّ أتَعِيبونَه وتَطعنُون فيه؟ وكان عليكُم أنْ تذعَنُوا لَه وتُعظِمُوه منْ قولِهم: فلانٌ يخافُ القَالةَ وبينَ الناسِ تَقَاوُلٌ إذا قالَ بعضُهم لبعضٍ ما يَسوؤُه، ونحوُ القولِ الذكرِ في قوله ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾[3]، ثم قال: أسحرٌ هذا؟ فأنكرَ ما قالُوه في عَيْبِه والطَّعنِ عليه، وأنْ يُحذَفَ مفعولُ أتقولونَ وهو ما دلَّ عليه قولُهم؛ إنَّ هذا لسحرٌ مبينٌ[4]، كأنّه قيلَ: أتقولونَ ما تَقولونَ يعنِي قولَهم: إنَّ هذا لسحرٌ مبينٌ، ثم قيلَ[5]: أسحرٌ هذا، وأن تكونَ جملةُ قولِه أسحرٌ هذا ولا يُفلِحُ السّاحرونَ حكايةً لكلامِهم كأنهم قالوا: أجئتُما بالسِّحرِ تَطلُبانِ به الفَلاحَ، ولا يُفلِحُ الساحرونَ، كما قال موسَى للسَّحَرَة ﴿ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ﴾[6] إلى هنا كلامه.

والوَجهُ الثالثُ هو الذي قلتُه أولاً، وبالله التوفيقُ.

قال: ويجوزُ حذفُ مفعولَيْ أعطَى، نحو ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ ﴾[7]

أقول: هذا مما نُزِلَ فيه[8] المتعدّي منزِلةَ القاصِرِ، فلا يقالُ حُذِفَ مفعولاَه، وقد قدَّمَ المصنفُ ذلك في المتْنِ قبلَ هذا.

---

(1) جـ: القول.

(2) سقطت من جـ.

(3) الأنبياء: 60.

(4) سقط حتى لسحر مبينٌ من جـ و د.

(5) جـ: يُقالُ و د: قال.

(6) يونس: 81.

(7) الليل: 5.

(8) بعده في جـ: الفعل.

حَذفُ التَّمْيِيز

قال: وهو شاذ في بابِ نِعْمَ، نحو "مَنْ تَوضّأ يومَ الجمعةِ فبها ونِعْمتْ"[1]، أيْ فبالرُّخصةِ أخذَ ونِعْمتْ رخْصَةً.

أقول: في صحيحِ مُسْلِمٍ[2] مِنْ حديثِ جابرٍ[3]: "إنَّ إبليسَ يَضَعُ عرشَهُ على الماءِ، ثُم يَبعَثُ سَراياهُ وساقه إلى أنْ قال، ثُمَّ يجيءُ أحدُهم فيقولُ: ما تَركتُه حتّى فرقتُ بينَه وبينَ امرأتِه، قال: فيُدْنِيه منه ويقولُ: نِعْمَ أنتَ. وتَخريجُ ذلك على هذا، وهو أنْ يكونَ فاعلُ نعمَ ضميراً مستَتِراً فيها مميَّزاً بنكرَةٍ محذوفةٍ يدلُّ عليها السياقُ، أيْ نِعْمَ فاتِناً، أو نِعْم شيطاناً أنتَ، وأنتَ هو المخصوصُ بالمدْحِ.

حَذفُ واو الحال

قال: تقدمَ في قوله[4]:

نَصَفَ النَّهارُ الْمَاءُ غامِرُه

أيْ انتَصَفَ النهارُ، والحالُ أنَّ الماءَ غامِرُ هذا الغائِص.

أقول: تقدَّمَ في الباب الرابع في تَرجمةِ "الأشياء التي تحتاجُ إلى الرّابط" ومرَّ هناكَ إنشادُ عجزِ هذا البيتِ وهو قولُه:

وَرَفِيقُهُ بالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

---

(1) تقدم تخريجه في ص 496.

(2) انظر صفحة 2167 كتاب صفات المنافقين وأحكامهم.

(3) هو جابر بن عبد الله مفتي المدينة في زمانه شهد بيعة العقبة وشهد الخندق وبيعة الرضوان، وأخذ عن الرسول كثيرا توفي سنة 78 هـ انظر الإصابة 1: 214 وشذرات الذهب 1: 84.

(4) تقدم تخريجه في ص 304.

والبيتُ للمُسَيَّبِ بنِ عَلَسٍ يصِفُ غَوّاصاً. والنهارُ يُروَى بالنّصبِ على أنَّ نُصفَ من قولك: نصفْت الشيءَ بمعنَى بلغتُ نصفَه، ففاعِل نُصَفَ ضميرٌ مستترٌ فيه عائِدٌ على الغائِصِ، وعلى هذا فلا يكونُ في البيت شاهدٌ على حذفِ واوِ الحال إذ الجملةُ الحاليةُ مشتَمِلَةٌ على ضميرِ ذِي الحالِ وهو كافٍ في الرّبطِ، وإنّما الشاهدُ على روايةِ رفْعِ النهار، من نَصفَ الشَّيءُ بمعنَى انتصفَ على ما ذكرَه في الصّحاحِ[1]. فالجملةُ الحاليةُ حينئذٍ خاليةٌ عن ضميرِ ذي الحال، وهو النهارُ، فاحتِيجَ إلى تقديرِ الواوِ محذوفةً ليحصُلَ الرَّبطُ، وقد أسلفنا أنَّ البيتَ لا يتعيَّنُ لذلك لجوازِ تقديرِ ضميرٍ يعودُ إلى النهارِ، أي غامرُه فيه، والله أعلمُ[2]

حَذفُ قَدْ

قال: زَعَم البصريُّون[3] أنَّ الفعلَ الماضِي الواقعَ حالاً لا بدَّ معه مِن قَدْ.

أقول: تقدمَ هذا في البابِ الأول في فصلِ قد[4] منْ حرفِ القافِ وعلَّلَ كثيرونَ هذا الحكمَ بأن الفعلَ الماضي يَحتَمِلُ كلَّ جزءٍ من أجزاءِ الزمانِ الماضِي، فإذا دخلتْ عليه قدْ قرَّبتْه منَ الحال، وانتَفَى عنه ذلك الاحتمالُ فصلحَ للحال، وهو مُشكِلٌ لِمَا أشرْنا إليه هناكَ منْ أنَّ كلمةَ قدْ تُقرّبُ الماضِي منَ الحال بمعنَى/ 551 الحاضِرِ الذي هو زمانُ التكلُّمِ، لا بمعنَى ما يبيِّنُ هيئةَ الفاعلِ أو المفعول، فإنَّ الحالةَ بهذا المعنَى الذي فيه الكلامُ على حسبِ عامِلِها قد يكونُ ماضياً، وقد يكونُ حالاً، وقد يكونُ مستقبَلاً، فهذا غلَطٌ[5] نشأ من اشتراكِ لفظِ الحال. قال الشَّريفُ الجُرْجَاني[6]: والجوابُ أنَّ الأفعالَ إذا وقَعتْ قُيُوداً لِما لَه اختصاصٌ بأحدِ الأزمنَةِ كان مُضيُّها واستقبالُها وحاليتُها بالقياسِ إلى ذلك المُقَيَّدِ، لا إلى زمانِ

---

(1) انظر (نصف).

(2) سقط "والله أعلم" من جـ و د.

(3) انظر الإنصاف ص252، وما بعدها وشرح الكافية للرضي 1: 213.

(4) انظر ص: 178، 179 من الأصل.

(5) سقطت من جـ.

(6) انظر حاشيته على المطول ص: 277.

التَّكلمِ كما إذا وقَعت مطلَقةً مستعمَلةً في معانيها الأَصليةِ، ولا استبعادَ فيما ذكرْنا، فإنهم صرَّحُوا بأَنَّ ما بعدَ حتى قد يكونُ مستقبَلاً بالقياسِ إلى ما قبلَها، وإن كانَ ماضياً بالنسبة إلى زمانِ التكلُّمِ، وعلى هذا فإذا قلتَ: جاءَني زيدٌ ركِبَ[1] فُهِمَ منه تقدُّمُ الركوبِ على المَجيءِ، فلا تُقارِنُ الحالُ عاملَها، وإذا قلتَ قد ركِبَ قرَّبه إلى زمانِ المَجيءِ فنفهَم[2] مقارنتَه إيّاه كأنَّ ابتداءَ الرّكوبِ كان مُتقدِّماً إلاَّ أنه قارَن المَجيءَ في الدوامِ هذا كلامُه، وهو قريبٌ مِنْ [معنَى][3] كلامِ التَّفتازَانِي[4] وقد حكيناه عنْ بعضِهم فيما سلَف في حرفِ القافِ[5]. وهو منظورٌ، فإنّا لا نُسلِّمُ أنَّ قولَك جاءَ زيدٌ رَكِبَ[6] يُفهمُ منه تقدُّمُ الرّكوبِ على المَجيءِ، ولا أن تقريبَه في زمانِ المَجيءِ في قولك قدْ ركِبَ يُفهِمُ مقارنتَه إيّاه، وإنَّما المُفهِمُ للمقارنةِ جعلُه قيْداً للعامِلِ، فلا فَرقَ حينئذٍ في ذلك بينَ وُجودِ قدْ وعَدمِها، كما ذهبَ إليه الكوفيُّون[7].

قال: واشترطُوا ذلك في الماضِي الواقِعِ خبَراً لكان كقولِه عليه الصلاةُ والسلامُ لبعضِ أصحابِه: أليسَ قدْ صلَّيتَ معنا[8]؟ وقولِ الشاعِرِ[9]

وكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً

أقول[10]: هذا صدرُ بيتٍ عجزُه:

عَشِيَّةَ لاَقَيْنَا جُذَامَ وحِمْيَرَا

---

(1) جـ و د: راكب.

(2) د: فيفهم وسقط حتى قارن المجيء من جـ.

(3) من جـ و د.

(4) انظر المطول ص: 277.

(5) انظر ص: 178، 179 وما بعدها.

(6) جـ و د: راكب.

(7) انظر الإنصاف ص: 252 وما بعدها.

(8) انظر الحديث في صحيح البخاري في كتاب الحدود 23: 208.

(9) البيت لزفر بن الحارث انظره في الحماسة بشرح المرزوقي ص: 155 والمغني ص: 833 والسيوطي ص: 930 والتصريح 1: 249 وشرح أبيات المغني 7: 330 والعيني 2: 382.

(10) سقطت من جـ.

جُذامْ بجيمٍ مضمومَةٍ وذالٍ معجمَةٍ: قبيلة من اليمنِ تَنْزِلُ بجبال حِسْمَى وتزْعُمُ نسَّابُ مضَرَ أنَّهم من مَعَدٍّ. قال الكميتُ يصِفُ انتقالَهم إلى اليمنِ ينسُبُهم[1]:

نَعَاءِ جُذَاماً غَيرَ مَوْتٍ ولا قَتلٍ *** ولَكنْ فِراقاً للدَّعائِمِ والأَصْلِ

وحِسْمَى، بحاءٍ مهملةٍ مكسورةٍ: اسمُ أرضٍ بالباديةِ فيها جبالٌ شَواهقُ مُلسُ الجوانبِ لا يكادُ القتامُ يُفارِقُها كذا في الصَّحاحِ[2]. وحِمْيَراً[3]: أبو قبيلةٍ منَ اليمنِ وغرَضُ الشاعرِ أنهم طمِعُوا في هاتين القبيلتين يَظنونَ القومَ ضعفاءَ فإذا هم أقوياءُ. ومعنَى كلامِ المصنفِ أنَّ الكوفيينَ[4] اشتَرطُوا في الماضِي الواقِعِ خبراً لـ كانَ، أو إحدَى أخواتِها الاقترانَ بقَد ظاهرةً، كما في الحديثِ، أوْ مقدَّرةً كما في البيت.

قال: وقالَ[5]:

حَلَفتُ لَها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ *** لنَامُوا، فَما إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صَالِ

فأضمَرَ قَدْ.

أقول: هذا البيتُ لامرئِ القيسِ، وقد سبقَ إنشادُه في فصل قد[6] من حرفِ القاف منَ البابِ الأولِ، ومرَّ هناك أنَّ ابنَ عُصْفُورٍ[7] ذكَرَ أنَّ القَسَمَ إذا أُجيبَ بماضٍ متصرِّفٍ[8]

---

(1) انظره في الكتاب 1: 276 والإنصاف ص: 539 والمفصل بشرح ابن يعيش 4: 51 واللسان (نعى).

(2) انظر (حسم).

(3) انظر جمهرة أنساب العرب ص: 432.

(4) نسبه في نتائج التحصيل ص: 1133 إلى الفراء.

(5) ديوانه امرئ القيس ص: 32 والمقتضب 2: 336 والمقتصد ص: 119 والمفصل بشرح ابن يعيش 9: 20، 97 والمغني ص: 229، 834 وشرح أبياته 2: 396، 7: 332 والخزانة 4: 221 واللسان (حلف).

(6) انظر ص: 136 من الأصل.

(7) انظر المقرب 1: 205.

(8) سقطت من جـ.

مثبَتٍ، فإن كان قريباً منَ الحال جِيءَ باللام وقد[1]، نحو ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾[2] وإنْ كانَ بعيداً جِيءَ باللام وحدَها، وأنشدَ هذا البيتَ شاهِداً عليه، وفيه بحثٌ مضَى هناك.

قال[3]: حَذفُ لا النافِيةِ وغيْرها

أقول: يُريدُ بغيرِها لا الناهيةَ، وفي بعضِ النُّسخِ: حذفُ لا الناهيةِ وغيرِها، يريدُ بغيرِها لا النافيةَ ولمْ يذكُرْ في هذه التَّرجمةِ مثالاً لحذفِ لا الناهيةِ، وما إخالُه جائِزاً بطريقِ الاستِقلال، لا يَجُوزُ أنْ يقول[4]: تقم، على أنَّ المرادَ لا تقمْ، وأمَّا بطريقِ التَّبعيةِ فقد يكونُ نحو: لا تُهِنِ العالِمَ وتكرِمِ الْجاهلَ، أيْ ولا تُكْرِم.

قال: وقولُه[5]:/ 552

فقُلْتُ: يَمينُ اللهِ أبْرَحُ قاعِداً

أقول: هذا صدرُ بيتٍ لامرئِ القيسِ عجزُه:

ولَوْ قَطَعُوا رأسِي لَدَيكِ وأوْصالِي

وقبلَ هذا البيتِ:

فقُلْتُ: سَبَاكَ اللهُ أنَّكَ فاضِحِي *** أَلَسْتَ تَرَى السُّمّارَ والنَّاسَ أحْوَالِي

---

(1) سقط حتى بعيدا جيء باللام من جـ و د.

(2) يوسف: 91.

(3) سقطت من جـ.

(4) جـ و د: تقول.

(5) ديوانه ص 32 والكتاب 3: 504 وأمالي الشجري 1: 369 والمقتضب 2: 326 والخصائص 2: 284 والمفصل بشرح ابن يعيش 7: 110، 8: 37، 9: 104 والمغني ص: 834 والتصريح 1: 185 وشرح أبيات المغني 7: 332 والخزانة 4: 209، 231.

سباكَ اللهُ: دعاءٌ عليه بالسَّبْيِ، وهو: الأسرُ. والسُّمّارُ: الذين يتحدثونَ باللَّيل جمعُ سامِرٍ. وأحوالي بمعنَى حَوْلي، أي بإزائِي، يقال: جلسَ حولَ كذا وحولَيْه وأحْوالِه وحَوَالَيه بمعنًى. والأوصالُ: المفاصِلُ ومجتَمَعُ العِظامِ وجمعُ وصْل بالكسرِ والضمِّ، وهو: كلُّ عظمٍ لا ينْكسرُ ولا يختَلِطُ بغيره كذا في القَاموس[1].

قال: ويقل مع الماضي كقوله[2]:

فـإن شِئْـتِ آلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا *** مِ، والرُّكْنِ، والْحَجَـرِ الأَسْـوَدِ
نَسِيتُكِ مـا دامَ عَقلِـي مَعِـي *** أَمُـدُّ بـه أَمَـدَ السَّـرْمَـدِ

أقول: هذان البيتان من بَحرِ المتَقَارِبِ، والأولُ مدرَجٌ آخِرُ صدْرِه ألفُ المقامِ، وأوّلُ عجُزِه ميمُه هذا هو الأولَى[3]، ويحتَمِلُ ألاَ يكونَ مدْرجاً بأنْ يكونَ آخِرُ الصدرِ ميمَ المقامِ، وأولُ العجزِ واوَ الرّكنِ فيكونُ فيه الثلْم[4]. والشاهدُ الذي أورَده له المصنفُ[5]: نَسِيتُك، أي لا نَسِيتك، وإنَّما سهلَ الحذفُ في هذا، لأن الفعلَ من قوله نَسِيتك ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنًى لعملِه في ظرفٍ مستَقبلٍ، وهو قولُه: ما دامَ عقلي؛ إذِ التقديرُ مدةَ دوامِ عقلي فسهُلَ حَذفُ النّافي[6] معه كما سَهُلَ حذفُه معَ المضارعِ المستقبَلِ. والسّرمَدُ: الدائمُ إلى أمد الزمانِ الدائِم.

قال: ويُسهِّلهُ تقدمُ[7] لاَ علَى القَسمِ كقولِه[8]:

---

(1) انظر (وصل).

(2) ينسب إلى أمية بن أبي عائذ انظره في شرح الكافية الشافية ص846 والمغني ص: 834 والسيوطي ص: 931 والهمع 2: 42 والخزانة 4: 331 وشرح أبيات المغني 7: 333.

(3) جـ: الأول.

(4) والثلم عند العروضيين حذف الفاء من فعولن.

(5) سقطت من جـ.

(6) جـ: الثاني.

(7) جـ: تقديم.

(8) انظر البيت في ديوان الهذليين 2: 21 وشرح الكافية الشافية ص825 والمغني ص: 835 وشرح أبياته 7: 335 واللسان (علط).

فلاَ وَاللهِ نادَى الحَيّ قَوْمِي

أقول: هذا صدرُ بيتٍ للمنَخَّلِ عجزُه:

هُدُوءًا بالمُسَاءَةِ والعِلاَطِ

ويروى: ضيفي مكانَ قوْمي. وهُدوءاً مصدرُ قولِك هدأ بالهمزِ هَدْأً وهدُوءا، أي: سكَن. ويجوزُ تخفيفُ الهمزةِ بقلبِها واواً، فتدغَمُ الواوُ الزائدةُ فيها كما في مَقرُوٍّ، وبالمُساءَة متعلِّقٌ[1] بنادَى، وهو مصدرُ ساءَه، أيْ فَعلَ به ما يكرَهُه. والعِلاطُ، بعينٍ وطاءٍ[2] مهملتيْنِ، على زنةِ كتابٍ: الخُصومَةُ، ومصدرُ علَطَه بشرٍّ إذا ذكَرَه بسُوءٍ. أقسمَ الشاعرُ باللهِ على أنَّ الحيَّ لا ينادُونَ ضيفَه بما يكرَهُه من مُساءَةٍ وخُصومةٍ بأنْ يقولوا له: اسكُنْ ولا تتحرَّكْ عندنا يريدُ أنَّ ضيفَه عزيزٌ مكرَّمٌ، ولا يقابَلُ إلا بما يُرضِيه، وفي ذلك إيماءٌ إلى شَرفِ الشّاعر وعزّتِه. وقد جعلَ المصنفُ وغيرُه النّافي المحذوفَ من هذا البيت كلمةَ "لاَ" وهو قابلٌ للبحثِ وذلك لأنَّ الفعلَ هنا ماضٍ لفظاً ومعنًى، لأن الإنسانَ إنما يَتمدَّحُ بما وقَعَ لا بما يُتَوقَّعُ، فلا يَنبغي كونُ المقدَّرِ "لاَ" فإنها لا تَدْخُلُ على الماضِي لفظاً ومعنًى إلا مكرَّرة، ولا تكريرَ في البيتِ، فينبغِي أنْ يقدَّرَ ما. وزَعَم الكوفيُّون[3] ألاَّ حذفَ في مثلِ[4] هذا البيتِ وأن "لاَ" المذكُورةَ أولاً هي نَافي الجوابِ قُدِّمَ اعتناءً بالنّفي، [وفيه][5] تقديمُ نَا في جُملةٍ على [جملةٍ][6] أُخرَى معَ أنه لا يتأَتَّى في نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾[7].

---

(1) جـ: يتعلق.

(2) جـ: فطاء.

(3) انظر رأيهم في شرح أبيات المغني 7: 346.

(4) سقطت من د.

(5) الأصل: ومنه.

(6) من جـ و د.

(7) النساء: 65.

قال: وسُمعَ بدونِ القَسم كقولِه[1]:

وقَوْلي: إذا ما أطْلَقُوا عنْ بَعيرِهِم *** تُلاقُونَه حتَّى يَؤُوبَ المُنَخَّلُ

أقول: هذا البيتُ للنَّمرِ بْنِ تَوْلَب. والمُنَخَّلُ، بفتح الخاء المشدَّدة: شاعرٌ. قال في القاموسِ[2]: ومنُه لا أفعلُه حتَّى يؤوبَ المَنخَّلُ انتهى. وأظنُّه أحدَ القَارِظَيْن اللذيْنِ خرَجا في طلَبِ القَرَظ فلمْ يَرجِعا فقالوا: لا آتيك أوْ يؤوبَ القارِظُ[3]. قال أبو دُؤَيْب[4]:

وحتَّى يَؤُوبَ القَارِظَانِ كِلاَهُما *** وتُنْشَر في القَتْلَى كُلَيْب لوائِلِ

وقد أنشدَ ابنُ مالِكٍ بيتَ المصنّفِ في شَرْحِ الكافِيةِ[5] وادَّعَى أنه مثالٌ [لِمَا][6] جُمِعَ فيه بينَ حذفِ القَسمِ وحذفِ[7] حرفِ/ 553 النّفي منَ الجوابِ قال: وأرادَ: واللهِ لا تُلاقُونه، فحذفَ القسَمَ و حرفَ النّفي وهذا في غايةِ الغَرابةِ هذا كلامه. وجماعةٌ منَ النحاةِ يرَونه مما حُذِفتْ فيه لاَ النافيةُ بدونِ إضمارِ القَسَمِ، ومنْهم المصنفُ. والظاهرُ أنَّ رأيَ ابنِ مالِكٍ أولَى ليكونَ منْ قبيلِ ما ثبتَ حذفُه بقياسٍ باعتبارِ حذفِ لاَ في جوابِ القَسَمِ، والله[8] أعلم.

---

[1] ديوانه ص: 85 نقلا عن شرح الكافية الشافية ص: 848 وانظره في الجمهرة ص: 192 والمغني ص: 835 والسيوطي ص: 629، 931 وشرح أبيات المغني 7: 337 والعيني 2: 395.

[2] انظر (نخل).

[3] في مجمع الأمثال 2: 212: لا آتيك حتى يؤوب القارظان.

[4] ديوان الهذليين 1: 145 ومجمع الأمثال 2: 212 واللسان (قرظ).

[5] انظر ص: 847، 848.

[6] من جـ و د.

[7] سقطت من جـ.

[8] بعده في جـ و د: تعالى.

حذفُ ما النَّافِيةِ

قال: وأنشدَ ابنُ مالِكٍ[1]:

فَواللهِ ما نِلْتُمْ وما نِيلَ مِنكُمُ *** بِمُعتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتَقَارِبِ

وقال: أصلُه: واللهِ ما نلْتم، ثم في بعضِ كتُبه قدَّرَ المحذوفَ "ما" النافيةَ، وفي بعضها قدَّره "ما" الموصولَةَ.

أقول: يَحتَمِلُ أنْ يُجعَلَ قولُه بمُعتَدِلٍ مفعولاً به والباءُ زائدةٌ، وما المذكورةُ نافيةٌ في الموضعين، والفعلانِ تَنازَعا، وحُذِفَ المفعولُ منْ أحدهما فلا يَحتَاجُ إلى تقدير، "ما" لا نافيةٍ، ولا موصُولَةٍ، وفي الصّحاحِ[2]: والوَفْق منَ المُوافَقَةِ بينَ الشيئينِ كالالتحامِ، يقال: حَلُوبَتُه وَفْقَ عيالِه أيْ لها لبنٌ قَدْرَ[3] كِفايتِهم لا فضلَ فيه.

حَذفُ أَداةِ الاستِثنَاءِ

قال: لا أعلَمُ أنَّ أحداً أجازَه إلى آخره

أقول: هذا عجيبٌ جدّاً كيفَ لا يعلَمُ المصنفُ أحداً أجازَه غيرَ السُّهيلِيّ والمسألةُ مسطورَةٌ في التَّسْهيلِ[4] وقد كتَبَ منه نُسخاً وملأه بحواشِيهِ، وفيه في بابِ التَّنازُعِ: ونحوُ ما قامَ وقَعَد إلاّ زيدٌ محمولٌ على الحذفِ، لا علَى التَّنازُعِ خِلافاً لبعضِهم. يعنِي أنَّ التقديرَ ما قامَ إلا زيدٌ، وما قَعَدَ إلا زَيدٌ. فهلْ هذا شيءٌ غيرُ حذفُ أداة الاستِثناءِ والمستَثنَى جميعاً؟ وقد

---

(1) ينسب إلى عبد الله بن رواحة وحسان بن ثابت وانظر شرح التسهيل لابن مالك 1: 264 والمغني ص: 836 والسيوطي ص: 931 والهمع 1: 88، 2: 42 والخزانة 4: 231 وشرح أبيات المغني 7: 346 ونتائج التحصيل ص: 840.

(2) انظر (وفق).

(3) جـ: بقدر.

(4) ص: 86.

صرَّحَ ابنُ الحاجِبِ[1] بالمسألة أيضاً واختارَ فيها ذلك أي[2] أنها محمولةٌ على الحذفِ دونَ التَّنازُعِ. وقد مرَّتِ المسألةُ في كلامِنا على النوع الثالثَ عَشَرَ منَ الجهةِ السادسةِ.

قال: والصوابُ أنَّ الاستثناءَ مفرَّغٌ، وأنَّ المستَثنَى مصدرٌ أو حالٌ، أيْ إلا قَوْلاً مصحُوباً بأنْ يشاءَ اللهُ إلى آخِرِه.

أقول: هذا الكلامُ مأخوذٌ منْ كلامِ ابنِ الحاجِبِ في الأَمالِي[3] فلْنُورِدْهُ برُمَّته قال في تقدير البحثِ [في قولِه تعالَى][4] ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[5]: الوَجهُ فيه أنْ يكونَ الاستثناءُ مفرَّغاً كقوله: لا تَجيءُ إلا بإذن زيدٍ ولا تَخرُجُ إلا بمشيئةِ فلانٍ، على أنْ يكونَ الأعمُ المحذوفُ حالاً، أو مصدراً، فتقديرُ الحال لا يُخرَّجُ[6] على حالٍ إلاَّ مستَصْحَباً لذلك كقولك[7] [وتقديرُ المصدرِ لا تَخرجُ خرُوجاً إلا خروجاً مستَصحَباً لذلك كقولك][8] : ما كتبتُ إلا بالقلمِ وما تَجرتُ إلا بالقادُومِ، وحذفتِ الباءُ مِنْ أنْ يشاءَ اللهُ، والتقديرُ: إلاَّ بأن يشاءَ اللهُ أيْ إلا بذكرِ المَشيئةِ. وقد عُلِمَ أنَّ ذكرَ المشيئةِ المُستَصحَبة في الإخبار عنِ الفعل المُستقبلِ هي المشيئةُ المذكورةُ بحرفِ الشَّرطِ، أمّا ما في معناهُ، كقولك: لأفعلنَ، إنْ شاء اللهُ، ولأفعلنَّ بمشيئةِ اللهِ، أو إلا أن يشاءَ اللهُ، وما أشبهَ ذلك. وما ذكر منْ أنه استثناءٌ مُنقطِعٌ أو متَّصلٌ على غيرِ ذلك فبعيدٌ. أما الانقطاعُ فلا يَتَّجهُ، لأنه يؤَدِّي إلَى نهْيِ كلِّ أحدٍ عنْ أن يقولَ: إنِّي فاعلٌ غداً مطلَقاً قيَّده بشيءٍ أوْ لَمْ يُقيّدْه. وهو خلافُ الإجماع، فإنه لا يُختَلَفُ في جَوازِ قولِ القائل: لأفعلنَّ غداً كذا، إنْ شاء اللهُ، وجعلُه منقطِعاً يُدرِجُه في النَّهيِ. وأما ما ذكَرَه منْ متصلٌ باعتبار النَّهيِ فيؤَدِّي إلى أنْ يكونَ المعنَى:

---

(1) انظر شرحه على المفصل 1: 163.

(2) سقطت من جـ.

(3) انظر 1: 92، 93.

(4) من جـ و د.

(5) الكهف: 23.

(6) جـ و د: لا تخرج.

(7) سقطت من د.

(8) من جـ و د.

نهيتُكم إلا أن أشاء، والنَّهيُ لا يقيَّدُ بالمشيئةِ، لأنه إن أُريد تحقيقُ الإخبارِ عن نهيٍ محقَّقٍ فلا يَصحُّ تعليقُه بالمشيئةِ، وإن أُريدَ النَّهي الذي هو إنشاءٌ فلا يَتقبّلُ تعليقَه على المشيئةِ، وإنْ أُريد دوامُه إلا أنْ يأتي نقيضُه فذلك معلومٌ من كلِّ أمرٍ، ونَهْيٍ، وكلِّ حكْمٍ، ثم يَلزَمُ أنْ يكون كلُّ واحد مَنهيّاً عن/ 554 أنْ يقول: إني فاعلٌ غداً[1] لأن الاستثناءَ بالمشيئةِ لم يتعرّضْ له، وإنما تعرَّضَ لنفس النّهي، أو دوامِ النهي، كما تقدمَ. وأمّا ما ذكَرَه من أنه متصلٌ بقوله: إني فاعلٌ ففاسدٌ، إذ يصيرُ المعنَى [إني فاعلٌ بكل حالٍ إلا في حال مشيئةِ اللهِ فيصيرُ نَهياً عن ذلك، وهو خلافُ الإجماعِ، إذ يصيرُ المعنَى][2] النهيَ عنْ أن يقولَ: إنّي فاعلٌ، إن يشاءَ اللهُ، وإنّي فاعلٌ إلا أن يشاء اللهُ، وهذا لا يقوله أحدٌ.

وأمّا ما ذكرَ منْ أنَّ بعضَ المتأخرينَ زعَمَ أنَّ[3] إلا هنا ليست باستثناءٍ، فإنْ أراد أنها ليست باستثناءٍ[4] اتّصالٍ فقد تقدمَ الكلامُ عليه، وإن أرادَ أنها ليستْ باستثناءٍ أصلاً، لا منقَطِعٍ، ولا متّصلٍ، فلا يَصدُرُ ذلك إلا عنْ جهلٍ وغَباوَةٍ، والله أعلم بالصوابِ إلى هنا كلامُه، رحمه الله.

حَذفُ الجَار

قال وقد يُحذَفُ معَ بقاءِ الجرِّ كقولِ رؤبةَ، وقد قيل له كيفَ أصبحتَ: "خيرٍ عافاكَ اللهُ"[5].

أقول: صرَّحَ ابنُ مالِكٍ[6] بجوازِ حذفِ الجارِّ قياساً في مثلِ قولِك زَيْدٍ لمنْ قال لكَ بمن مررتَ؟ قال: وهذا هو الصحيحُ لقولِه صلى اللهُ عليه وسلّم: أقْرَبِهما منْكَ باباً[7] بالجرِّ

---

(1) سقط حتى إني فاعلٌ من جـ.

(2) من جـ و د والأمالي.

(3) سقطت من جـ و د.

(4) سقط فإن أراد أنها ليست باستثناءٌ من جـ و الأمالي.

(5) انظر الكافية بشر الرضي 2: 273.

(6) انظر التسهيل بشرح ابن عقيل 2: 298.

(7) انظر الحديث في صحيح البخاري كتاب الشفعة 10: 94.

في جوابِ قولِها: إنَّ لي جارَيْنِ فإلَى أيِّهما أُهدِي؟ ولقولِ العرَبِ خَيرٌ لِمنْ قال كيفَ أصبحْتَ؟ فحُذفتِ[1] الباءُ وأُبقِيَ عملُها، لأنَّ معنَى كيفَ: بأيِّ حالٍ[2]، فجعلُوا معنَى الحرفِ دليلاً، فلو لُفِظَ به لكانتِ الدّلالةُ أقوَى، وجوازُ الحذفِ أولَى. قال أبو حيانَ: وينبغِي أنْ يثبتَ في القياسِ على ذلك. وقد ذكرنا طرَفاً صالِحاً منَ الكلامِ على حذفِ الجارِّ وبقاءِ عملِه حيثُ تكلمنَا في النوعِ الثالثَ عشَرَ منَ الجهةِ السادسةِ.

حَذفُ حَرْفِ النداءِ

قال: وشذَّ في اسْمَيِ الجنسِ والإشارَةِ.

أقول: يريدُ باسِمِ الجِنسِ ما كان نكرةً قبلَ النداءِ، سواءٌ تعرَّفَ بالنداءِ، نحو: يا رجلُ بالضَمِّ، أوْ لم يتعرَّفْ، نحو: يا رجلاً بالنصبِ، وسواءٌ كان مفرداً، كما مرَّ، أو مضافاً، نحو: يا غلامَ رجلٍ، ويا حسنَ الوجهِ، أوْ مضارِعاً للمضافِ نحو: يا ضارباً زيداً قصدتَ بهذه الثلاثةِ[3] واحداً بعينِهِ أولاَ. والسرُّ في امتناعِهم منْ حذفِه منَ النكرةِ أنَّ حرفَ التّنبيهِ إنما يُستغنَى عنه إذا كان المنادَى مُقبلاً عليك منْتَبِهاً لما تقولُ له، وهذا لا يكونُ إلا في المعرفَةِ، وأمَّا المعرفةُ المتَعرَّفةُ. بحرف النداءِ فامتَنَعُوا منْ حذفِ حرفِ النّداءِ منها[4] لأنَّ الحرفَ المذكورَ حينئذٍ حرفُ تعريفٍ، وحرفُ التّعريفِ لا يحذَفُ مما تعرَّفَ[5] به حتى لا يُظَنَّ بقاؤُه على أصلِ التّنكيرِ، ألا ترَى أنَّ لامَ التعريفِ [لا تُحذَفُ][6] من المتَعرَّف بها، وحرفُ النداءِ أولَى منها بعدَمِ الحذفِ؛ إذْ هو مفيدٌ معَ التّعريف التنبيهَ والخطابَ.

---

(1) جـ: فتحذف.

(2) سقطت من جـ.

(3) جـ: الأمثلة.

(4) سقطت من جـ.

(5) د: يعرف.

(6) الأصل: لا يحذف.

فإن قيل: يجوزُ حذفُ [حرفِ][1] النّداءِ مِنْ أيّ، نحو ﴿ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾[2] وهو جنسٌ معرَّفٌ[3] بالنداءِ فَيَرِدُ.

فالجوابُ: إنَّ المقصودَ بالنداءِ هو وصفُ أيّ [كما تقدَّمَ][4]، وهو معرَّفٌ قبلَ النداء باللامِ، فجازَ حذفُه لذلك، ألا ترَى أنه لا يَجُوزُ الحذفُ منْ يا أيّهذا منْ غيرِ أن تَصِفَ هذا بذي اللامِ، كما لا يَجُوزُ الحذفُ منْ يا هذا فثبتَ أنَّ الاعتبارَ في حذفِ حرفِ النداءِ منْ أي بوَصفِه نحو أيّها الرجلُ أو بوصْفِ وَصْفِه، نحو: أيّهذا الرجلُ[5] كذا قال الرَّضِي[6].

وأمَّا اسمُ الإشارةِ فإنه موضوعٌ لما يُشارُ به للمخاطَبِ إلى شيءٍ، وبينَ كونِ الاسمِ مُشاراً إليه، وكونُه منادًى، أيْ مخاطباً تنافرٌ ظاهرٌ، فلَمَّا أُخرِجَ في النداء عنْ ذلك الأصلِ، وجُعِلَ مخاطَباً احتيجَ إلى علامةٍ ظاهرةٍ تَدلُّ على تغييره وجعلِه مخاطَباً، وهي حرفُ النّداءِ، وتَقييدُ المصنفِ شذوذَ حذفِ[7] [حرفِ][8] النداءِ بما ذكَرَه من اسمَيِ الجنسِ والإشارة ظاهرٌ في أنَّ حذفَه مِنْ منادًى غيرِهما ليس شاذًّا، فَيَرِدُ عليه كلمةُ اللهِ، فإنَّه لا يحذَفُ حرفُ النداءِ منها إلا معَ تعويضِ الميمِ المشَدّدَةِ في الآخِرِ، وذلك لأنَّ حقَّ ما فيه الألفُ واللامُ أنْ يُتَوَصَّل[9] إلى ندائِه بأي، أو اسمِ الإشارةِ، فلما حُذِفتِ/ 555 الصلةُ معَ هذه الكلمةِ لكثْرَةِ ندائِها لَمْ يُحذَفِ الحرفُ لئلاّ يكونَ إجحافاً.

قال أصبحْ لَيلٌ[10]

---

(1) من جـ و د.

(2) الرحمن: 31.

(3) جـ و د: متعرف.

(4) الأصل و د: كما تقرر.

(5) سقط أو يوصف وصفه نحو أيهذا الرجلُ من جـ.

(6) انظر شرحه على الكافية 1: 159.

(7) سقطت من د.

(8) من جـ و د.

(9) جـ: أن تتوصل.

(10) انظر هذا المثل في مجمع الأمثال 1: 403.

أقول: معناهُ: يا ليلُ ادخُلْ في الصّباحِ وصِرْ صُبْحاً قالته أُمُّ جُندُب زَوْجةُ امْرِئِ القيسِ تُبرّماً به، وكان مفرّكاً، [ويقال][1]: [إنه][2] سألَها عن [سبَبِ][3] تَفريكِ النّساءِ له فقالت: إنك ثقيلُ الصَّدرِ خفيفَ العجُزِ سريعُ الإراقةِ بطيءُ الإفاقَةِ.

قال: ولَحّنَ بعضُهم المتَنبّي في قوله[4]:

هَذِي بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسِيسَا

أقول: هذا صدرُ بيتِ مطلَعِ قصيدَةٍ[5] وعَجُزُه:

ثُمَّ انثَنَيتِ وما شَفَيْتِ نَسِيسَا

الرَّسيسُ: ابتداءُ الحُبِّ والحُمَّى كالرّسِّ كذا في القاموسِ[6]. والنّسِيسُ: بقيةُ الرُّوحِ وغايةُ جَهدِ الإنسان كذا فيه أيضاً.

قال: وأُجيبَ بأنَّ "هذِي" مفعولٌ مطلَقٌ، أيْ برزَتْ هذه البرْزَةَ.

أقول: يمكنُ أنْ يجعلَ "هذي" منادًى ولا يتمُّ التلحينُ، وذلك لأن المَتنبي كوفِيٌّ، ومذهبُ أصحابه نحاةِ الكُوفةِ[7] جوازُ حذفِ النداءِ من اسمِ الإشارَةِ، فلا يُنكرُ ارتكابُه لذلك، ولا يتَّجهُ تلحينهُ.

قال: ويرُدُّه بيتٌ أنشدَه هو[8] وهو[9]:

---

(1) الأصل: ويقول.

(2) الأصل: إن.

(3) من جـ و د.

(4) ديوانه 2: 359 والمغني ص841 وشرح أبياته 7: 353.

(5) سقطت من جـ.

(6) انظر (رس).

(7) شرح الكافية للرضي 1: 160.

(8) المراد ابن مالك انظر شرح الكافية الشافية ص: 559.

(9) انظر البيت في الحماسة بشرح المرزوقي ص: 1146 والمقرب 1: 118 وشرح الكافية الشافية ص: 559 والمغني ص: 841 والسيوطي ص: 932 وشرح أبيات المغني 7: 354.

يا عَمرُوُ إنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي *** وصَحَابَتيكَ إخالُ ذاكَ قَليلُ

أقول: الذي يظهرُ لي أنَّ ذاكَ إشارةٌ إلى المَلِل المفهومِ من [قولِه][1] مَلِلْتَ أوْ إلى الأمرِ الذي تَضمَّنَه هذا البيتُ، والمعنَى: إنك قَد مَلِلْتَ صُحبتَكَ إيّايَ، وصُحبَتِي إياكَ فيما إخالُه وأظنُّه، وهذا الأمرُ قليلٌ في الأصحابِ. فقوله: ذاك مبتدأٌ أُخبرَ عنه بقليلٍ. وقوله: إخالُك جملةٌ أُلغِيَ فعلُها وأُتِيَ بها بعدَ الجملةِ السابقَةِ لبيانِ أنَّ الإخبارَ بما تقدَّمَ عليها، نَشأَ عنِ الظّنِّ لا اليقينِ، كما تقول: زيدٌ قائِمٌ أظنُّ، وحينئذٍ فليستِ الإشارةُ بذاك إلى مفعولٍ مطلَقٍ، ولَمْ يتّضِحْ لي وجهُ الردِ على ابنِ مالكٍ بهذا البيتِ فتأملْه.

حَذفُ هَمْزَةِ الاستفهَام

قال: قد ذُكِرَ في [أول][2] البابِ منْ هذا الكتابِ.

أقول: وقَعَ في صَحيحِ البُخاري[3] أنَّ الحسَنَ أوْ الحُسيْنَ أخذَ غُرَّةً منْ تَمْرِ الصَّدَقةِ فجعلَها في فيه فنظَرَ إليه رسولُ الله صلى اللهُ عليه وسلَّم، فأخرجَها مِنْ فيهِ وقال: أمَا عَلِمتَ، وفي بعضِ النُّسخِ: مَا عَلِمْتَ بدون همزَةٍ. قال ابنُ مالكٍ في التَّوضيحِ[4]: وقد ذُكِرَ حذفُ الهمزةِ إذا كانَ معنَى ما حذفتْ منه لا يستقيمُ إلا بتقديرِها كقوله تعالى ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾[5] . قال أبُو الفَتحِ[6] وغيرُه: أراد أو تلكَ، ومن ذلك قراءَةُ ابْنِ مُحَيْصِنٍ[7]

---

(1) الأصل: قولك.

(2) من جـ و د.

(3) كتاب الزكاة 8: 36 فيه الحسنُ.

(4) انظر ص87.

(5) الشعراء: 22.

(6) انظر المحتسب 1: 50.

(7) انظر إعراب القرآن للنحاس 1: 184 والبحر 1: 48.

﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ ﴾[1] بهمزةٍ واحدةٍ. ومثلُه قراءَة أبي جَعْفَرٍ[2] ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ اسْتَغْفَرْتَ ﴾[3] بهمزةِ وصلٍ. ومِنْ حذفِ الهمزةِ لظهورِ المعنَى قولُ الكُمَيْتِ[4]:

طَرِبْتُ ومَا شَوْقاً إلَى البِيضِ أطْرَبُ *** ولاَ لَعِباً مِنِّي وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

أراد أو ذُو الشَّيبِ يلعبُ[5]؟ ومثلُه قولُ الآخَرِ[6].

فأصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِناً لا كَمَعْشَرٍ *** أتَوْنِي وقالُوا: مِنْ رَبيعَةَ أوْ مضَرْ؟

أرادَ: أمِنْ رَبيعةَ أمْ مُضَر؟ ومِنْ حذفِ الهمزةِ قبلَ ما النافيةِ عندَ قَصدِ التّقريرِ ما أنشَدَه البَطَلْيُوسِيُّ[7] منْ قولِ الشاعِرِ[8]:

ما ئرَى الدَّهْرَ قَدْ أبادَ مَعَدّا *** وأباد القُرُونَ مِنْ قَوْمِ عَادِ

قلت: قد مرَّ في فصلِ أمّا[9] منْ حرفِ الألفِ منَ البابِ الأول إنشادُ هذا البيتِ على غيرِ هذه الصُّورةِ، وأسلفنا فيما أبدينا فيه من احتمال ألاّ يكونَ منْ قبيلِ ما حُذِفَتْ منه الهمزةُ فراجِعْه.

---

(1) البقرة: 6.

(2) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة وهو من التابعين روى القراءة عن نافع بن أبي نعيم وكا ن ثقة توفي سنة 130هـ انظر طبقات ابن سعد 6: 352 ومفتاح السعادة 2: 39 وانظر التوضيح ص: 88 والبحر 8: 273.

(3) المنافقون: 6.

(4) انظر البيت في الهاشميات ص43 وتوضيح ابن مالك ص: 88 وشرح الكافية الشافية ص: 399 والمغني ص: 20.

(5) سقط أراد أو ذو الشيب يلعبُ من جـ.

(6) البيت لعمران بن حطان من شعراء الخوارج انظره في الكامل 3: 172 والخصائص 2: 281 وأمالي الشجري 1: 267 وضرائر ابن عصفور ص: 158 والتوضيح ص: 88.

(7) انظر الخلل في إصلاح الجمل ص: 361.

(8) انظر البيت في إصلاح الخلل ص: 361 والتوضيح ص: 88 والجني الداني ص: 393 والمغني ص: 79 والسيوطي ص: 173 وشرح أبيات المغني 1: 358 وقد ورد في المصادر، ما عدا التوضيح، عجز البيت هكذا: وأباد السرارة من قحطان وبعضها عدنان عوض قحطان.

(9) انظر ص: 43، 44 من الأصل.

ثم قال ابنُ مالِكٍ[1]: ومِنْ حذفِ الهمزةِ في الكلامِ الفَصيح قولُه صلى الله عليه وسلّم: يا أبا ذَرّ: عيَّرته بأُمِه[2]؟ أراد: أعيَرته؟، ومنه قولُه[3] صلى الله عليه وسلم: أتاني جبريلُ فبشَّرَني أنه مَنْ ماتَ لا يُشْرِكُ باللهِ شيئاً دخلَ الجنةَ، قلت: وإن سرَقَ/ 556 و[إن][4] زَنَى قال: وإنْ سَرَقَ و[إن][5] زنَى هذا كلامه.

وقد ذكَرَ المصنفُ بعضَ هذه المُثُلِ في حرفِ الألفِ أوّلَ الكتابِ وقدّمنا هناك أنَّ بعضَهُم ادَّعَى أنَّ حذفَ هَمزةِ الاستفهامِ ضرورةٌ، وأنَّ كلامَ سيبويْهِ[6] يدلُّ عليه، وأسلفنا أنَّ ابنَ قاسِمٍ[7] قال: إنَّ المختارَ اطّرادُ حذْفِها إذا كان بعدَها أم المتَّصلةُ لكثرتِه نَظْماً ونثراً.

حَذفُ نُوني التثنية والجَمْع

[قال][8] وللضَّرورةِ، نحو قوله[9]:

هُما خُطَّتا: إمّا إسارٌ ومِنَّةٌ *** وإمّا دَمٌ، والقَتْلُ بالْحُرِّ أجْدَرُ

فيمنْ رَواه برفْعِ إسار ومنّةٌ، وأما مَنْ خَفَضَ فبالإضافةِ، وفَصَلَ بينَ المتضايفينِ [ب إمّا][10]، فلَمْ ينفكّ البيتُ عنْ ضَرورةٍ.

---

(1) انظر التوضيح ص: 89.

(2) انظره في صحيح البخاري كتاب الفتن 11: 94 هو جندب بن جنادلة الصحابي الجليل أحد السابقين الأولين روى عنه أنس بن مالك وابن عمر وغيرهما توفي سنة 32هـ انظر طبقات ابن سعد 4: 219.

(3) جـ و د: قول النبي.

(4) جـ و د والتوضيح.

(5) انظر صحيح مسلم كتاب الإيمان ص: 92.

(6) الكتاب 3: 174.

(7) الجنى ص: 35.

(8) من جـ و د.

(9) البيت لتأبط شرا ديوانه ص89 (فيه: لخطة حزم) وفي الشطر الأول بعض التغيير عما هنا لكم خصلة إما فداء ومنة وانظره في الاختيارين ص: 294 (وروايته مثل رواية الديوان) والأغاني 21: 140 والحماسة بشرح المرزوقي ص: 79 والخصائص 2: 405 وشرح الكافية الشافية ص994 والرصف ص406 والمغني ص843، 917 والسيوطي 975وشرح أبيات المغني 7: 360 والعيني 3: 486.

(10) من د.

أقول: ظاهرُ كلامِ ابنِ جِنّي [أنَّ][1] الفصلَ بـ إما بينَ المتضايفيْنِ غيرُ ضرورةٍ فإنَّه قال: وعلى هذا تقولُ: هما غلاما: إمّا زيدٍ، وإمّا جعفرٍ كذا في شرحِ مُشْكلِ الحماسة[2] لَهُ.

والخُطتانِ تثنيةُ خُطَّةٍ، وهي الأمرُ والقِصّةُ، وجوَّزَ بعضُ شارحي الحَماسةِ[3] أنْ يكونَ رفعُ إسار ومنةٍ ودمٍ على الحِكايةِ، وأنَّ حذفَ النّون معَ ذلك للإضافةِ كأنّه قال: هما خُطّتا قولِكم لي: إمّا كذا، وإمّا كذا، وكأنَّهُمْ كانوا يُريدونَه على الخَصْلتين، فأخذَ يَتهكَّمُ عليهم، ويَحكِي مقالَهم، والمعنَى ليس لي إلا إحدَى خَصْلتينِ على زَعْمِكُم: إمّا الأسرُ والتزامٌ منكم إن رأيتُم[4] العفوَ، وإمّا القَتْلُ، وهو أولَى بالحرِّ منَ التَّعرُّضِ لِمَا فيه ذِلّةٌ فهاتانِ هما الخَصْلتانِ [اللّتانِ أشارَ إليهما بقولِه "هما خُطَّتَا"][5] وقد نِلْتُهما بخُطَّةٍ أخرَى ذكرَها بعدَ قولِه[6]:

وأُخْرَى أُصادِي النَّفْسَ عنها وإنَّهَا *** لموردُ [حزْم][7] إنْ فَعلْتُ ومَصْدَرُ
فَرشْتُ لَهَا صَدْرِي فَزَلَّ عنِ الصَّفَا *** به جُؤْجُؤٌ عَبَلٌ ومَتْنٌ مخَصَّرُ

والمُرادُ بهذه الخَصلةِ الفِرارُ بالحيلَةِ التي ذكَرَها والمُصَادَاةُ: إدارةُ الرَّأيِ في تَدبيرِ الشَّيءِ والإتيانُ به على أتقَنِ وَجْهٍ. والصَّفا: الصخرُ الأملَسُ. والجُؤْجُؤُ، بجيمين، وهمزتيْنِ على زِنَةِ الهُدْهُدِ: الصدرُ كذا في القاموس[8]. وقال في الصّحاحِ[9]: جُؤْجُؤُ الطائرِ والسَّفينةِ: صدرهُما.

وعَبَلٌ: ضَخْمٌ. ومتْنَا الظَّهرِ بالمثَنّاةِ الفَوقيةِ: مكتنِفَا الصّلبِ عن يمينٍ وشمالٍ. ومخَصَّرٌ: دقيقٌ.

---

(1) من جـ و د.
(2) انظر رأيه في خصائصه 2: 405 وقد أشار إلى هذا الكتاب.
(3) منهم ابن جني والمرزوقي والتبريزي.
(4) جـ و د: أردتم.
(5) من جـ ود .
(6) د: بقوله.
(7) الأصل: فعل.
(8) انظر (جاجا).
(9) انظر (جاجا).

قال: واختلَفُوا في قوله[1]:

لا يزالونَ ضارِبينَ القِبَابِ

أقول: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه:

كُلُّ حيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالِ

وقد أسلفتُ إنشادَه في فصلِ كُلٍّ[2] منْ حرفِ الكافِ في البابِ الأول.

حَذفُ التنوين

قال: فأمَّا قولُه[3]:

أمُسلِمُنِي إلَى قَوْمِي شَرَاحِي

فضَرورَةٌ خِلافاً لِهِشَام.

أقول: يعني أنَّ ثُبوتَ النّونِ هذه في نحو مُسْلِمُنِي إنَّما يكونُ في ضَرورةِ الشِّعرِ، وخالَفَ هِشامٌ فقال[4]: يجوزُ في السَّعةِ: زيدٌ ضارِبُنِي بنونٍ قبلَ الياءِ، والياء في محلِّ نصبٍ

---

(1) نسبه البغدادي في شرح أبيات المغني إلى عمرو بن الأيهم التغلبي انظره في المغني ص: 843 والأشموني ص: 37 والتصريح 1: 77 والهمع 1: 47 والعيني 1: 176 وشرح أبيات المغني 7: 364 ونتائج التحصيل ص: 393.

(2) انظر ص: 161 من الأصل.

(3) نسبه بعضهم إلى يزيد بن مخزم الحارثي أو يزيد بن محرم أو بن محمد وهو عجز بيت صدره:

وما أدري وظني كل ظن

وانظره في معاني القرآن للفراء 2: 386 وإعراب النحاس 3: 422 والرصف ص425 والمقرب 1: 125 والبحر 7: 361 والمغني ص: 450، 843 والسيوطي 770 والهمع 1: 65 وشرح أبيات المغني 6: 56، 7: 365 والعيني 1: 385.

(4) سقطت من جـ.

على المفعولية لا في محلّ خفضٍ بالإضافة[1]، هذا مذهبُه. وفي البيتِ ضرورةٌ أخرَى [وهي][2] التّرْخيمُ في غيرِ النداءِ وذلك في قوله 'شَرَاحِيْ'. قال[3] الفَرّاءُ[4]: أرادَ شَراحيلَ فرَخَّمَ في غيرِ النّداءِ.

[قلتُ][5] : يُمكِنُ أنْ يكونَ شَرَاحي منادًى، ومسْلِمُنِي خبرَ المحْذوفِ، أيْ أنتَ مُسْلِمُني إلى قوْمي يا شَرَاحِي. وشَرَاحيلُ: اسمُ رجلٍ لا ينصرفُ عندَ سيبويْه[6] في معْرِفَةٍ ولا نكرةٍ، لأنه بزنةِ جمعِ الجَمعِ، وينْصرفُ عندَ الأخفشِ في النّكرةِ كذا في الصّحاحِ[7].

قال: ثمَّ هو نونُ وِقايةٍ لا تَنْوينٌ كقولِه[8]:

ولَيْسَ المُوَافِيني لِيُرفَدَ خَائِبًا

إذ لا يجْتَمِعُ التّنوينُ معَ أَلْ.

أقول/ 557 قصَدَ بهذا الكلامِ الرّدَّ على هِشَامٍ، فإنَّ مذهَبَه أنَّ النونَ في نحو مُسْلِمُني ليستْ نونَ وقايةٍ[9]؛ بل هي تنوينٌ، والياءُ مفعولٌ لا مضافٌ إليه، كما سبَقَ، ولا شكَّ أنَّ هذه الدعوى لا تتأتّى له في نحو المُوافِيني، لأنَّ أَلْ صادَّةٌ عنِ التّنوينِ، فلمْ يبقَ إلا أنْ يقالَ: النُّونُ في كلاَ الموضِعيْن نونُ وقايةٍ لَحِقَتِ الاسمَ على سبيلِ الشُّذوذِ لأجلِ الضَّرورَةِ.

قال: ولكونِ الاسمِ علَماً موْصُوفاً بما اتَّصف به وأُضيفَ إلى علَمٍ مِن ابن وابنةٍ اتّفاقاً.

---

(1) جـ: على الإضافة.

(2) الأصل: وهو.

(3) سقطت من جـ.

(4) انظر معاني القرآن 2: 386.

(5) الأصل: وأقول.

(6) في الكتاب 3: 229. 'وأما شراحيل فتحقيره ينصرف، لأنه عربي ولا يكون إلا جِماعاً.

(7) انظر (شرحل).

(8) هـذا صدر بيت عجزه 'فإن له اضعاف ما كان أملاً' انظره في المغني ص: 451، 844 والأشموني ص: 57 والهمع 1: 65 والصبان 1: 136 والعيني 1: 387 وشرح أبيات المغني 6: 58، 7: 365 ونتائج التحصيل ص: 576.

(9) جـ: الوقاية.

أقول: ظاهرُه سواءٌ كانَ هذا العَلَمُ الذي أُضيفَ إليه [علَماً على][1] ابْنِ وابْنَةٍ اسماً لأَبي الأَوَّلِ أو جدِّه، وبعضُهم يشتَرِطُ أنْ يكونَ أباً لا جدّاً، وكانَ وجْهُهُ أنَّ هذا الحذفَ مَنوط بالكثرةِ، والأَكثرُ نسبةُ الإِنسان إِلى أبيه لا جدِّه.

قال: فأمّا قولُه[2]

جارِيَة مِنْ قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَهْ

فضَرُورَةٌ.

أقولُ بعدَ هذا [قولُه]:[3]

كَرِيمَة أخوَالُها والعَصَبَهْ

قال ابنُ جِنّي[4]: والذي أرَى أنه لَمْ يُرِدْ في هذا البيتِ، وما جرَى مَجرَاه، أن يُجْرِيَ ابناً وصْفاً على ما قبلَه، ولو أرادَ ذلك لحذفَ التَّنوينَ، ولكنَّ الشاعرَ أرادَ أنْ يُجرِيَ ابناً على ما قبلَه بدلاً منه، وإذا كانَ بدلاً لَمْ يُجعَلْ معَه كالشيءِ الواحِدِ، فوجَبَ لذلك أنْ يُنوَى انفصالُ ابنٍ ممَّا قبلَه، وإذا قُدِّرَ كذلك، فقد قام[5] بنَفسه، ووجَبَ أنْ يبتَدأ، وعلى ذلِك تقولُ: كلمتُ زيداً ابْنَ بكرٍ [كأنك قلت: كلمتُ زيداً كلمتُ ابنَ بكْرٍ، لأنَّ ذلك حكْمُ البدلِ؛ إذ البدلُ في التقديرين جملةٌ أُخرَى غيرُ جملة المُبدَل منه.

قال بعضُ المتأخِّرينَ: لو كانَ الأَمرُ على ما قالَه ابنُ جنّي لكانَ مثلُ كلَّمت زيداً ابنَ بكرٍ][6] بالتَّنوينِ كثيراً في كلامِهم، لأنه وجهٌ شائِعٌ مطَّردٌ، ولكنه قليلٌ فلِقِلّتِه كانَ الوَجهُ أنْ

---

(1) من جـ.

(2) البيت للأغلب العجلي انظره في الكتاب 3: 506 والمقتضب 2: 315 والخصائص 2: 491 وأمالي الشجري 1: 382 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 6 والمقرب 2: 18 والمغني ص844 والتصريح 2: 170 والخزانة 1: 332 وشرح أبيات المغني 7: 366.

(3) جـ: قول والزيادة من د.

(4) انظر سر الصناعة ص: 530.

(5) سقطت من جـ.

(6) من جـ و د.

يُجعلَ على أنه ضرورَةٌ. واعلَمْ أنه إذا وقَعَ ابنٌ صفةً بينَ علمين كان ذلك سبَباً في تَحقيقَيْنِ: أحدهما لفظِي، وهو حذفُ التَّنوين، وقد ذكَرَه المصنِّفُ، والآخرُ خَطِيٌّ، وهو حذفُ الألفِ، ولَمْ يتعرَّضْ له المصنِّفُ، ولا بأسَ بذكرِه تكميلاً للفائدَةِ فنقولُ: يحذَفُ[1] الألفُ خطّاً مِن ابنٍ المذكورِ إنْ لَم يقَعْ ابتِداءَ سطرٍ. قال ابنُ الحاجِبِ في أماليهِ[2]: وقياسُه أن يكتَبَ بالألفِ، لأنَّ قياسَ الكِتابَةِ أنْ تكتَبَ كلُّ كلمةٍ بالحُروفِ التي يُنطَقُ بها عندَ الابتداءِ والوقفِ، والدليلُ على ذلِك كِتابتُهم [في اللهِ][3] بإثباتِ الياءِ في فِيْ، وإثبات الألف في اللهِ، وكذلك إذا كتَبتَ قِهْ زيداً كتبتَ قافاً وهاءً، لأنَّك لَوْ وَقَفتَ لقلتَ: قِه، فدلَّ على أنَّ قياسَ ابنٍ أنْ يُكتَبَ بالألف مطلَقاً، لأنك لَو ابتدأتَ به قلت[4]: ابنٌ، وإنَّما حُذِفَتِ الألفُ اختِصاراً لكثرتِها، ولذلك حَذَفَتِ العَربُ التنوينَ من الاِسْمِ[5] الأول، فالعلَّة التي حذَفَتِ العربُ التَّنوينَ لأجلها هي التي [حذَفَ][6] الكتّابُ الألفَ لأجلِها، وإنَّما اشتُرِطَ أنْ يكونَ بينَ علَمَيْنِ وصِفةٌ، لأنه إنما يكثُرُ إذا كانَ كذلِك، وإنَّما اشتُرِطَ ألاَّ يكونَ في أول سَطْرٍ، لأنه إذا كان أولَ سطْرٍ كان في مَحلٍّ يُبْدَأُ[7] به غالِباً، لأنَّ القارئَ يَنتهي إلى آخرِ السَّطْرِ، ثم يَبتدِئُ بأوّلِ السَّطرِ الذي بعدَه، فكَرِهُوا أنْ يَكتبوه على غيرِ ما يُوجِبُه النطقُ به غالباً. وحذفُهُم الألفَ، وإنْ كان على خلافِ القياسِ، إنَّما كان لكونِه أُجرِيَ مُجرَى الوصلِ الغالبِ فيه فإذا فاتَ ذلك المعنَى المُوجِبُ للحذفِ لَمْ يكنْ للْحذفِ وَجْهٌ.

قال: [ويُحذَفُ][8] لالتقاءِ السّاكنيْنِ قليلاً كقولِه[9]:

---

(1) جـ و د: تحذف.

(2) 4: 52.

(3) من جـ و د والأمالي.

(4) جـ: لقلت.

(5) سقط حتى "التنوين" من جـ و د.

(6) الأصل و جـ: حذفت.

(7) جـ: يبتدأ.

(8) الأصل: "ويجوز" و جـ وتحذف.

(9) انظره في ذيل ديوانه ص: 203 والكتاب 1: 169 ومجالس ثعلب ص: 123 والمقتضب 1: 19، 2: 313 وأمالي الشجري 1: 383 والإنصاف ص: 659 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 9، 6: 24، 9: 254 والمغني ص: 720، 844 وشرح أبياته 6: 182 والخزانة 4: 216-218.

فألفَيْتُه غَيْرَ مُستَعْتِبٍ *** ولاَ ذاكِرِ اللهَ إلا قَليلاً

أقولُ: البيتُ لأبي الأسودِ الدّؤليّ وقبلَه:

فذَكَرْتُه، ثمّ عاتَبْتُه *** عِتاباً رقيقاً وقَوْلاً جَمِيلاً

والأصلُ: ذاكِرٍ بالتّنوين مَجْرُوراً معطُوفاً على مُستَعْتِبٍ ولا إضَافةَ، لأنَّ اللهَ منصوبٌ واسمَ الفاعِلِ معتمِدٌ على النّفي، أو علَى المبتدإِ في التّقديرِ، كما تقولُ: أنتَ غيرُ ضارِبٍ زيداً، أي لا ضارِبٌ. والمعنَى ذكَّرتُه ما كان بينَنَا/ 558 منَ العُهودِ والمَودّاتِ وعَائبتُه أدنَى عتابٍ، فما وَجدتُه طالِباً رِضَايَ يقال: استَعْتَبْتُه فأعتَبَنِي، أي استرضَيْتُه فأرْضَانِي.

حذفُ لام لأفعَلنَّ

قال: يختَصُّ بالضَّرورةِ كقولِ عامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ[1]:

وقَتِيلِ مُرَّةَ أثأرَن، فإنَّهُ *** فِرْغٌ، وإنَّ أخاكُمْ لَمْ يُثأرِ

أقول: مُرَّة، بالضمِ، وبهاءِ تأنيثٍ: أبُو قبيلةٍ منْ قُريشٍ، وأبو قبيلةٍ من قيسِ غيلانَ وأثأرنَّ: أطلبُ دمَه[2]، وأقتلُ قاتِله، مضارِع ثأرَ، بفتح المثلّثةِ والهمزةِ. والفرْغُ، بكَسرِ الفاءِ وفتحِها، وبالغين المعجَمة: الهَدَرُ، يقال: ذهب دمه فرْغاً، أي هدَراً لَمْ يُطلب، قال الشاعرُ[3]:

---

(1) ديوانه ص: 56 نقلا عن أمالي الشجري 1: 141 وانظره في المفضليات ص: 364 وشرح الكافية الشافية ص: 837 والمغني ص: 845 والرصف ص: 314 والسيوطي ص: 935 والهمع 2: 42 والخزانة 4: 216-218 وشرح أبيات المغني 8: 3.

(2) جـ: ذمة.

(3) انظره في شرح التسهيل لابن مالك: 1: 50 والأشباه 1: 143 والهمع 1: 20 والمساعد على التسهيل 1: 28 ونتائج التحصيل ص: 303.

أهانَ دمّكَ فَرْغاً بعد عزّتِه *** يا عَمرُو [بغْيُكَ][1] إصراراً على الحَسَدِ

وفيه شاهِدٌ على أنَّ الدم يجيءُ مضعّفاً؟

حذفُ جوابِ القسَم

قال: فالأولُ نحو: زيدٌ قائِمٌ واللهِ. ومنه: إنْ جاءني زيدٌ، واللهِ، أكرمتُه.

أقول: ليس هذا المثالُ الثاني منَ القِسمِ الأول قطْعاً، وإنما هو من القِسمِ الثاني. وقد صرَّحَ بذلك في أول التَّرجمة التي تأتي، وهي حذفُ جملةِ جوابِ الشّرطِ. والظاهرُ أنَّ ما هنا سهوٌ، والله اعلم[2].

حَذفُ جُملَةِ الشَّرْطِ

قال: وجعلَ منه الزَّمخشَري[3] وتَبِعَه ابنُ مالكٍ بَدْرُ الدّين[4] ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾[5]، [أيْ: إن افتَخرتُم بقتلهم فلَمْ تقتلُوهم][6]، ويَرِدُهُ أنَّ الجوابَ المَنْفِي بلمْ لا يدخل عليه الفاء.

أقول: ليس الجوابُ هنا فعلية فعلُها منفيٌّ بلَمْ حتَّى[7] يَتوجَّهَ هذا الردُّ، وإنَّما هو جملةٌ اسميةٌ حُذِفَ مبتدَؤُها، أيْ فأنتمُ لَمْ تقتلُوهُم، وقد صرَّحَ الزَّمخْشَريُّ بذلك حيثُ قال: والفاءُ جوابُ شَرْطٍ مَحذوفٍ تقديرُه: إن افْتَخَرتُم بقَتْلِهم فأنتُم لَمْ تقتلُوهُم، ولكنَّ اللهَ قَتلَهمْ، هذا كلامُه. فالفاءُ على هذا واجبةٌ لوُقُوعِ الجَوابِ جملةً اسمِيةً، وهذا نظيرُ ما قالُوه

---

(1) من جـ و د.

(2) سقط "والله أعلم" من د.

(3) انظر الكشاف 2: 149.

(4) انظر شرحه على الألفية ص: 276.

(5) تتمتها : (ولكن الله قتلهم) الأنفال: 17.

(6) من جـ والمغني.

(7) جـ: فلم.

في: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾[1]: إنَّه على تقديرِ مبتدإٍ محذوفٍ[2]، أي فهوَ يَنتقِمُ اللهُ [منه][3]، وإلا فالمضارِعُ بدُونِ تقديرٍ لا تَدخُلُ عليه الفاءُ. ويا عجباً منَ المصنِّفِ كيفَ يقعُ منه مثلُ هذا؟

قال: وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير كقوله[4]:

فطَلّقْها فلَسْتَ لَهَا بكُفْءٍ *** وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أيْ وإن لا تُطَلِّقها.

أقولُ: الأكثرُونَ علَى أنَّ حذفَ جملةِ الشَّرطِ معَ بقاءِ الأداةِ جائزٌ، وذهبَ بعضُهم إلى أنه لا يُحذَفُ الفعلُ إلاَّ معَ بقاءِ لا النافيةِ أيضاً [كهذا][5] البيتِ، وهو الذي ذكَرَه أبو حيانَ[6] في تفسيرِ قولِه تعالَى ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾[7]، وإن كانَ اختارَ في شَرْحِ التَّسهيلِ الجَوازَ مطلَقاً.

قلت: لا أدري كيفَ وقعَ لِلْمُخالِفِ[8] المتقَدِّمِ ذكرُه في اشتراطِ كونِ فعلِ الشّرطِ المحذوفِ مَنفياً بلا، وكونِ لا النافية، معَ أنه يَسْمَعُ مثلَ قولِه تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[9]، ونحوَ: النَّاسُ مَجزِيُّونَ بأعمالِهم، إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرّاً فشرٌّ[10]، ونحوَ: المَرْءُ مقتولٌ بما قَتلَ به إنْ سيفاً فسَيفٌ، وإنْ خِنْجَراً فخِنْجَرٌ[11]. اللَّهمَّ إلا أن

---

(1) المائدة: 95.
(2) انظر الرأي في الكشاف 1: 645.
(3) من جـ و د.
(4) البيت لمحمد بن عبد الله الأحوص ديوانه ص: 184 وأمالي الشجري 1: 341 والإنصاف ص: 72 والمقرب 1: 276 وشرح الكافية الشافية ص: 1609 والرصف ص: 188 والمغني ص: 848 وابن عقيل 4: 42 والسيوطي 766، 767، 936 وشرح أبيات المغني 6: 54، 8: 5، 41 والخزانة 1: 294.
(5) الأصل: لهذا.
(6) انظر البحر 1: 209.
(7) البقرة: 54، 187.
(8) د: التخالف.
(9) التوبة: 6.
(10) انظره في كشف الخفاء 2: 312 ومجمع الأمثال 2: 341.
(11) انظره في مجمع الأمثال 1: 258.

يكونَ مرادُه أنَّ اشتِراطَ بقاءِ "لا" النافيةِ إنّما هو[1] حيثُ يكونُ الشَّرْطُ منفيّاً بها وليس المعنَى أنَّ فعلَ الشَّرطِ لا يُحذَفُ إلا إذا كانَ منفياً بها، فيَسْهلُ الأمرُ حينَئذٍ، والله أعلمُ[2].

حذفُ جُمْلَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ

قال: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾[3] الآيةَ، أيْ ما آمَنُوا به بدليلِ ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾[4] والنّحويُّونَ يقدِّرُون[5] لكانَ هذا القرآنُ، وما قدَّرتُه أظهرُ.

أقول: ظاهرُ هذا يُشْعِرُ بأنّه مُخْتَرِعُ هذا التّقدير، وليس كذلك فقالَ الزَّمخْشَرِي[6]: ولَوْ أنَّ قُرآنا جوابُه محذوفٌ كما تقول لغُلامِكَ: لَوْ أنّي قُمتُ إليكَ وتَرْكَ الجوابَ. والمعنَى/ 559 ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ عَنْ مَقارِّها وزُعْزِعَتْ عن مَضَاجِعِها ﴿ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ ﴾ حتّى تَتَصَدَّعَ وتَتَزَايل قِطَعاً، ﴿ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ فتَسمَعُ وتُجيبُ لكانَ هذا القرآنُ لكَونِه غايةً في التَّذكيرِ ونِهايةً في الإنذارِ والتَّخويفِ، كما قالَ ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾[7]. وهذا يَعضُدُ ما فسَّرتُ به قوله تعالى ﴿ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ مِنْ إرادةِ تَعظيمِ ما أُوحِيَ إلى رَسُول الله، صلّى اللهُ عليه وسلّم، منَ القرآن. وقيلَ معناه: ولَو أنَّ قرآنا وقَعَ به تَسييرُ الجبالِ وتَقطيعُ الأرضِ وتَكليمُ الموتَى وتَنبيهُهم[8] لَما آمنُوا به ولا تَنبَّهُوا عليه كقوله ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ

---

(1) جـ: هي.
(2) بعده في جـ: بالصواب.
(3) الرعد: 31.
(4) الرعد: 30.
(5) سقطت من جـ و انظر إعراب النحاس 2: 358 وإملاء 2: 64.
(6) انظر الكشاف 2: 360.
(7) الحشر: 21.
(8) سقطت من جـ.

ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾[1] هذا كلامه. فقد رأيت حكايةَ القولَيْن صَرِيحاً، ولكلٍّ وجهٌ ظاهرٌ، فلم يُقدِّر المصنفُ سبَباً انفردَ به دونَ النحاةِ، ولم يُتبيَّن كونُ تقديره أظهرَ من تقديرهِم.

قال: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ ﴾[2] قال الزَّمخشَري: تقديرُه ألستُم ظالِمين؟ بدليلِ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[3]. وَيردُّه أنَّ جملةَ الاستفهامِ لا تكونُ جواباً إلا بالفاءِ.

أقول: لَمْ يقَعْ في الكشَّافِ[4] هذا الكلامُ على هذه الصّورةِ ولا فيه ما يَقتضِي أنَّ جملةَ الاستفهامِ جوابٌ. ونصُّ ما فيه: والمعنَى قل: أخبِرُوني إن اجتَمعَ كونُ القرآنِ مِن[5] عندِ اللهِ معَ كُفركم به، واجتمعَ شهادةُ أعلمِ بني إسرائيلَ على نُزولِ مثلِه فإيمانُه به، معَ استكبارِكُم عنه وعنِ الإيمانِ به، ألستُم أضلَّ الناسِ وأظلَمهم؟ إلى هنا كلامه.

فإن قلت [فهذه الجملةُ المقدَّرةُ إذا لَمْ تُجعَلْ جواباً للشّرط فما مَوقِعُها؟

[قلت][6] : مَوْقِعُها أنْ تَكُونَ[7] [مفعولاً][8] لأخبِرُوني، والعاملُ معلَّقٌ كما هِيَ كذلك في قولِه تعالى: ﴿ قُلْ [أَرَءَيْتَكُمْ][9] إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[10].

---

(1) الأنعام: 111.

(2) الأحقاف: 10.

(3) الأنعام: 144.

(4) 3: 519.

(5) سقطت من د.

(6) من جـ و د.

(7) جـ: أن يكون.

(8) من جـ و د.

(9) الأصل و د: ارأيتم.

(10) الأنعام: 47.

فإن قلتَ: فأينَ جوابُ الشَّرطِ حينئذٍ؟

قلتُ: هو مَحذوفٌ يَدلُّ عليه الجُملتانِ المكتَنِفَتانِ لَه، والتقديرُ في آيةِ الأحقافِ: إن كانَ مِنْ عندِ اللهِ إلَى آخرِه فأخبِرُونِي ألستُمْ ظالِمينَ؟ وكذا تَقديرُ الآيةِ الأُخرَى إن أتاكُم عذابُ اللهِ بَغْتةً أوْ جَهْرَةً فأخبرُونِي هل يُهلَكُ إلاَّ القومُ الظَّالِمُون؟

قال: التَّحقِيقُ أنَّ مِنْ حذفِ الجَوابِ مثل ﴿ مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍ﴾[1] إلى آخرِه.

أقول: لكنَّ المواضيعَ التي وَقَعَ فيها فعلُ الشَّرطِ مضارِعاً نحو ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾[2]، ونحو ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾[3]، ونحو ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾[4] يُشكِلُ على هذا التحقيقِ، فإنَّهم نَصُّوا على أنَّ الجوابَ لا يُحذَفُ في السَّعةِ إلا إذا كانَ فعلُ الشَّرطِ ماضياً لفظاً، وكذلك عدُّوا مِنَ الضَّرُورَاتِ قوله[5]:

لَئِنْ ئكُ قَدْ ضَاقَتْ عليَّ بُيُوتُكُمْ *** لِيَعلَمَ رَبِّي أنَّ بَيْتِيَ واسِعُ

---

(1) العنكبوت: 5.

(2) طه: 7.

(3) فاطر: 4.

(4) آل عمران: 140.

(5) ينسب إلى الكميت بن معروف شاعر مخضرم، وإلى إسحاق بن حسان الخزيمي انظر معاني الفراء: 1: 66، 2: 131 والكشاف: 1: 221 و 4: 437 وشرح الكافية الشافية ص: 837 والخزانة: 4: 220، 545، 578 والعيني 4: 327.

حذفُ الكَلاَم بجُمْلَتِهِ

قال: ومنْ ذلك قولُه[1]:

قَالُوا[2]:أخِفتَ؟[فقُلْتُ][3]: إنْ، وَخِيفَتِي *** مَا إنْ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي

فإن إنْ هنا بمعنَى نَعَمْ.

أقول: إنَّما كان كذلِك، ولَمْ يَجُزْ كونُها العاملةَ لِلزُومِ حذفِ اسمِها وخَبرِها جميعاً، وهو ممتَنِعٌ. والمَنُوطَةُ: المعلَّقة اسمُ مفعولٍ مِنْ قولِك: نُطتُ الشَّيءَ أنُوطُه إذا علّقتَه. والرجاءُ: توقعُ أمرٍ محبُوبٍ، وهو ضدُّ اليأسِ.

قال: الرابعُ بعدَ إنْ الشَّرطيةِ كقولِه[4]:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يَا سَلْمَى وإنْ *** [كانَ عَيِيّاً[5] مُعْدِماً؟ قالَتْ: وإنْ][6]

أي وإنْ كان كذلِك رَضِيتُه.

قال: الخامسُ في قولِهم افعلْ هذا إمّا لاَ أيْ إن كنتَ لا تَفعلُ غيرَه فافعلْه.

أقول: لا يَخفَى أنَّك إذا قلتَ: إنْ جاء زيدٌ أكرَمْتُه[7] فالكلامُ هنا هو مجموعُ هذا التَّركيبِ: إنْ الشَّرْطيةُ وجملَتاها، وليس شيءٌ من الجملتينِ حالةَ تعلُّقِ إنْ به وارتباطِه بها[8] كلاماً لعدَمِ استِقلالِه بالإفادَةِ، بلْ مجموعُ ذلك هو الكلاَمُ، وإذا كان كذلك فالمحذوفُ/ 560

---

(1) انظر البيت في المغني ص: 851 والمساعد 1: 326 والسيوطي ص: 936 وشرح أبيات المغني 1: 190.

(2) سقطت من جـ.

(3) الأصل: قلت.

(4) رجز ينسب إلى رؤبة انظره في ذيل ديوانه ص186 والمقرب 1: 277 وشرح الكافية الشافية ص: 1610 والرصف ص: 189 والمغني ص: 852 والأشموني ص: 592 والسيوطي ص: 936 والخزانة 3: 630.

(5) جـ: غنياً وفي جل المصادر فقيراً والمثبت من د وبعض المصادر وهو الصحيح لأنه سيفسر اللفظ فيما بعد.

(6) من جـ و د.

(7) سقطت من جـ.

(8) جـ: به.

في هذيْنِ المَوْضعينِ اللّذينِ ذكرَهما المصنفُ بعضُ الكلامِ لا الكلامُ بجملتِه. والعَيِيُّ فَعيلٌ منَ العَيِّ بعينٍ مهمَلَةٍ ومثناةٍ تحتيةٍ وهو خلافُ البيانِ.

حَذفُ أكثرِ مِنْ جُملَةٍ

قال: أنشدَ أبو الحَسَنِ:[1]

إنْ يَكُنْ طِبُّكِ الدَّلالَ فَلَوْ فِي *** سَالِفِ الدَّهْرِ والسِّنينَ الْخَوَالِي[2]

أيْ إنْ كان عادَتُك الدَّلالُ فلو كانَ هذا فيما مضَى لاحْتَمَلْنَاه منكَ.

أقول: فحُذِفَتْ جملةُ شَرطِ لَوْ، وجملةُ جوابها، وذلك أكثرُ منْ جملةٍ، لكنّه لَمْ يخْرُجْ عمّا ذكَرَه أولاً مِنْ حذفِ الشَّرطِ وحذفِ الجَزاءِ، ففي كوْنِ هذا مثالاً لِمَا حُذِفَ منه أكثرُ مِنْ جملةٍ في غيرِ ما ذكَرَ نَظَرٌ.

قال: ولم أذكُر بعضَ[3] ذلك في كتَابِي[4] جَرْياً علَى عادَتِهم[5]، وأنْشَدَ:[6]

وهَلْ أنا إلاَّ مِنْ غَزِيةَ إنْ غَوَتْ *** غَوَيْتُ، وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَة أرْشُدِ

أقولُ: يحتَمِلُ أنْ يكونَ [أرشُدُ][7] منصُوباً بأنْ مضمَرَةً، والعطفُ على المصدرِ المتَقَدِّمِ على حدِّ قولِها[8]:

---

(1) البيت لعبيد بن الأبرص ديوانه ص: 107 فيه أو يكنْ والبيان والتبيين 1: 236 وشرح الكافية الشافية ص: 1641 والمغني ص: 853 والسيوطي ص: 937 والعيني 4: 461 وشرح أبيات المغني 8: 8.

(2) جـ: الخوالف.

(3) سقطت من جـ.

(4) جـ: في كتاب.

(5) جـ: عادته.

(6) البيت لدريد بن الصمة ديوانه ص: 47 والحماسة بشرح المرزوقي ص: 815 والشعراء ص: 749 والمغني ص: 853 والسيوطي ص: 938 والخزانة 4: 513.

(7) من جـ.

(8) تقدم تخريجه في ص 262.

ولَبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرُّ عَيْني

ويَحتمِلُ أنْ يكونَ مرْفوعاً على الاستئنافِ والبيتُ لدُرَيْدِ بنِ الصِّمَّةِ. وغَزِيةُ، بغينٍ معجَمَة مفتوحةٍ، وزايٍ: قبيلةٌ. والمُضارِعانِ يجوزُ فيهما ضمُّ الشّينِ وفتحُها، يقال: رَشَدَ يرشُد كنصَر ينصُر، ورشِدَ يرشَد، كفرِحَ يفرَحُ. وغرَضُه أنه لَمْ يذكرْ بعضَ ما أورَدَهُ في كتابه ممَّا يَتعلَّقُ بغيرِ الإعرابِ لأجلِ اقْتِفاءِ أثرِ غيرِه ممَّنْ فعَلَ ذلك من المُعربينَ حتَّى يَحتاجَ إلى أنْ يُنشِدَ هذا البيتَ اعتذاراً عنْ ذلك، وإنَّما فعلَهُ لأمْرٍ آخرَ، وهو أنَّهُ وضَعَ كتابه ليُفيدَ به مَنْ يَتعاطَى التَّفسيرَ والْعَربيةَ جميعاً، فلا حاجةَ إلى إقامَةِ مثلِ ذلك العُذرِ.

قال: وأمّا قولُهم في "رَاكِبُ النّاقَةِ طَلِيحانِ": إنَّه على حذفِ عاطفٍ ومعطُوفٍ، أيْ والناقة، فلازمٌ لَهم ليُطابقَ الخبرُ المُخبَرَ عنه.

أقول: قدَّرُوا ذلك ولم يقدِّرُوا: الناقَة وراكبُ النّاقةِ طَلِيحان[1]، لأنَّ حقَّ الدّليلِ أنْ يتقدَّمَ ولأنه يُحوِجُ إلى أنْ يدَّعِيَ أنَّ الأصلَ الناقة وراكِبها، ثم لَمَّا حذَفَ الْمعطُوفَ عليه عدَلَ عن الضّميرِ إلى الظّاهرِ، ولأنَّهم إذا حذَفُوا المعطوفَ عليه أبقَوا العاطفَ. وفي المُحْكَمِ[2] الطّلاحة: الإعياءُ مِنَ السّيرِ، ومن كلامِهم "رَاكِبُ الناقةِ طَلِيحانِ[أيْ والنّاقة][3] فحذَفَ العاطفَ والمعطُوفَ كما قال تعالى ﴿ فَٱنفَجَرَتۡ ﴾[4]، أي [فضَرَبَ][5] فانْفَجَرَتْ. وكما قال التغْلبيُّ[6]:

إذَا مَا الْماءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

---

(1) انظر اللسان (طلح)، والطليح: المجهود، أي الذي أصابه عياء.

(2) انظر رأيه في اللسان (طلح).

(3) من جـ و د.

(4) جزء من قوله تعالى ﴿ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ ﴾ البقرة: 60.

(5) الأصل: فضربت.

(6) هـذا عجـز بيت لعمـرو بن كلثوم صدره "مشعشعة كأن الحص فيها" ديوانه ص64 وانظره في الجمهرة ص139 والحماسة بشرح المرزوقي ص188، 1277 والقصائد التسع بشرح ابن النحاس ص: 615.

أيْ خالَطَها فَشَربنَاها، ولا يكونُ التقديرُ: الناقَةُ ورَاكبُ النّاقةِ، لأنَّ الحذْفَ اتِّساعٌ، وبابُه أوْسَطُ الكلاَمِ وآخِرُه لا أوَّلُه، ألا تَرَى أنَّ كانْ تُزادُ وسَطاً وأخيراً لا أوّلاً، ولأنَّ حذفَ العاطِفِ وبقاءَ المعطُوفِ شاذ، وإنما حكَى منه أبو عُثمانَ[1] أكلتُ خُبزاً سَمكاً تَمْراً انتهى.

قلتُ: في[2] التَّعليلِ الأوّل نَظَرٌ لِوُرودِ حذفِ فعلِ الفاعلِ، وحذفِ المبتَدإ، اللَّهمَّ إلاَّ أنْ يكونَ مُرادُه أنه إذا وقَعَ التَّردُّدُ في الحذفِ منَ الوَسَطِ أو الآخِرِ[3]، [أوْ مِنَ][4] الأولِ رُجِّحَ ذاكَ[5] على هذَا فتأملْه[6].

---

(1) انظر كلامه في اللسان (طلح) والمراد بأبي عثمان: المازني.

(2) بعده في جـ و د: شرح.

(3) جـ: الأخير.

(4) الأصل: ومن.

(5) جـ: ذلك.

(6) بعده في جـ: والله تعالى أعلم.

البَابُ السادِسُ مِنَ الكِتَابِ[1]

قال: وعلى المُعْرِبِ أنْ يُبيّنَ في كلِّ موضِعٍ هل هي متَضمِّنةٌ لمعنَى الشَّرطِ أمْ لا[2]؟

أقول: تقدمَ في أول الكتابِ[3] أنه لا يُؤتَى لهَلْ بمعادِلٍ، فقد يُستَشكَلُ ارتكابُ المصنفِ له هنا، وجوابُه أنَّ أمْ ها هنا منقطعة لا متَّصلة.

قال: وأمّا الإفرادُ والتذكيرُ وأضدادُهما فهو فيها كالفعلِ.

أقول: لكن بينَهما فرقٌ منْ جهةِ أنَّ ضَعْفَ: مررت برجلينِ قائمينِ أبواهما[4] أقلُّ منْ ضَعفِ يقومانِ أبواهما[5] ويقومونَ [آباؤُهم][6]، لأن الألفَ والواوَ في الفعلِ فاعلٌ في الأغلبِ، وتجريدُهما لكونِهما علامتينِ للتثنية والجمعِ [ضعيفٌ، بخلافِ الألف والواوِ في مثنَّى الاسمِ ومجموعهِ فإنّهما حرفانِ وُضِعا علامتينِ للتّثنية والجمع][7] ولو كانا فاعلَيْنِ لَمْ يَنقَلِبا/ 561 في حالتَيِ النّصبِ والجرِّ، نحو: رأيتُ قائِمَيْنِ وقائِمِين، ومررت بقائمَيْنِ وقائِمِينَ[8]، بلْ هما في المشتقِّ مثلُهما في غيرِ المشتَقِّ الذي لا فاعلَ له، نحو: الزيدانِ والزيدُونَ، وإنما جازَ قام رجلٌ قُعودٌ غِلمانُه، وإن كان قُعودٌ أيضاً جمعاً كـ قاعدُونَ، لأنك إذا كسرتَ الاسمَ المشابهَ للفعلِ خَرَجَ لفظاً عنْ مُوازَنةِ الفعلِ ومُناسَبتِه، لأنَّ الفعلَ لا يُكسرُ، فلمْ يكنْ في قعودٍ غلمانُه شَبَهُ اجتماعِ فاعلينِ كما في قاعدونُ غلمانُه لمشابَهتِه يَقعدُون غلمانُه الذي اجتَمعَ فيه فاعلانِ في الصورَةِ الظّاهرةِ إلا [أنْ تخرُجَ][9] الواوُ عنِ[10] الاسميةِ إلى

---

(1) عقد هذا الباب للتحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

(2) الحديث عن إذاً.

(3) انظر ص: 6، 7 من الأصل.

(4) بعده في د: وقائمين آباؤهما.

(5) سقطت أقل من ضعف يقومان أبواهما من جـ.

(6) الأصل: آباؤهما.

(7) من جـ و د.

(8) سقطت ومررت بقائمين وقائمينَ من جـ.

(9) الأصل: أن يخرج.

(10) جـ: من.

الحرَفيةِ، أوْ يُجْعَلَ المُظْهَرُ بدلاً مِنَ المضمَرِ، أوْ تُجعلَ الجملةُ الفعليةُ خبراً مقدّماً [على المبتدإ][1]

قال[2]: كقولِه[3]:

بَكَرْتُ عليهِ بُكْرَةً فَوَجَدتُهُ *** قعُوداً لَديْهِ بالصَّرِيمِ عَواذِلُهْ

أقول[4]: البُكرَةُ بالضم: الغُدوة، ويقالُ: بَكَرتُ على الشيْءِ وإليه ومنه بُكُوراً، وبَكَّرتُ بالتشديدِ وابتَكرْتُ، وأبكرت وباكَرتُ كلُّ ذلك بمعنَى أتيتُه بُكْرَةً، وكلُّ مَنْ بادرَ إلى شيْءٍ فقد أبكَرَ إليه في أيِّ وقتٍ كانَ مثل أنْ يقالَ: بكِّرُوا بصلاةِ المغْربِ، أيْ صلُّوها عند سقُوطِ القرصِ كذا في الصّحاحِ[5]، والظّاهرُ أنَّ المرادَ بالصَّرِيمِ: الصُبْحُ، ويُطلَقُ على الليلِ، وهو منَ الأضدادِ. والصّرِيمُ أيضاً: الأرضُ المحصُودُ زَرْعُها، ويَحتَمِلُ أنْ تُرادَ[6] في البيتِ.

قال: والرابعُ قولُهم في نحو ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾[7]: إنَّ رَغَداً نعتُ مَصدَرٍ مَحذوفٍ إلى آخره.

أقول: لا يَنبغِي أنْ يعدَّ هذا فيما اشتَهرَ بينَهم، والصّوابُ خلافُه، لأنَّ الذي اشتهَرَ بينَهم قد رُدَّ بقول سيبَويْهِ[8] والمحقِّقين، والمصنفُ قد تبرَّأ من نِسبتِهِ إليهم على التَّحقيقِ فقال: قيل كذا، ثمَّ رَدَّ الاحتِجاجَ المذكُورَ بما قرَّره فآل الأمرُ إلى أن الذي اشتَهَر بينَ المُعْربين صَوابٌ وأنَّ تَخطِئَتَهم بما نُقِلَ عنْ سيبويْهِ وغيرِه لَمْ يُصادِفِ الْمحَلَّ.

قال: أما الأولُ فلجوَازِ أنَّ المانِعَ منَ الرفع كَراهِيةُ اجتماعِ مَجازَين.

---

(1) من جـ.

(2) سقطت من جـ.

(3) البيت لزهير بن أبي سلمى ديوانه ص: 56 والشعراء ص: 150 والمغني ص: 855 والسيوطي ص: 940 وشرح أبيات المغني 8: 11.

(4) سقطت من جـ.

(5) انظر (بكر).

(6) جـ و د: أن يراد.

(7) البقرة: 35 وانظر الإعراب في إعراب النحاس 1: 213 وإملاء 1: 30.

(8) انظر الكتاب 4: 81، 82.

أقول: لا نُسلِمُ أنَّ اجتماعَ المجازين أمرٌ مُستَكْرَهٌ[1]، ولا أنه مانِعٌ مِمّا[2] ذُكِرَ وكيفَ[3] ولا نِزَاعَ بَينَهم في أنَّ مثلَ قولِنا أحيَا الأرضَ شبابُ الزّمانِ مِنْ مُستحسَناتِ الكلامِ.

قال: ومِمَّا يَقدَحُ في قولِهم مَجيءُ نحو قولهم: اشْتَمَلَ الصّمّاءَ، أيْ الشَّمْلَةَ الصّماءَ والحاليةُ مُتَعذرةٌ لتَعريفِه.

أقول: تَعذرُ الحاليةِ في هذا التّركيبِ لقيامِ المانِعِ لاَ يقتَضِي المنْعَ مِن ارتِكابها عندَ عدَمِ المانِعِ. والشّملةُ بكسر الشين هيئةُ الاشتِمال، واشتَمَلَ بالثوبِ: أدارَه على جَسَدِه كلِه حتَى لا تَخرُجَ[4] منه يدُه. والاشتِمالُ الصّمّاءُ: أنْ يَردَّ الكِساء من قِبَلِ يمينه على يدِه اليُسرَى وعاتِقِه الأيسرِ ثم يردُّ ثانيةً[5] مِن خلْفِه على يدِه اليُمنَى وعاتِقِه الأيمَنِ فيُغطِيهما جميعاً، أو هو الاشتِمالُ بثوبٍ واحدٍ ليس عليه غيرُه ثمّ يضَعُه مِنْ أحد جانبيهِ على مَنْكِبَيْه فيبدُو منه فَرجُه كذا في القاموسِ[6].

قال: والخامسُ قولُهم: الفاء جوابُ الشّرطِ، [والصوابُ أنْ يُقالَ: رابطةٌ لجَوابِ الشرطِ][7] ، وإنّما جوابُ الشّرط الجملةُ. والسادسُ قولُهم: العطفُ على عامليْنِ، والصوابُ: العطفُ على مَعمُولَي عامليْنِ.

أقول: غايةُ ما فعلُوه في هذينِ الأمريْنِ أنْ حذَفُوا مُضافاً لقيامِ قَرينةٍ عليه ولا محذُورَ في ذلك، ولا يُقالُ: إنَّ الصوابَ خِلافُه، ففي كتابِ اللهِ تعالى[8] وسنّةِ رسُوله، صلّى الله عليه وسلَّم[9]، وكلامِ العَرَبِ من ذلك ما لا يُحْصَى كَثرَةً.

---

(1) جـ: مستنكر.

(2) جـ: ما.

(3) جـ: فكيف.

(4) جـ و د: يخرج.

(5) جـ "الثانية" ود: باقية.

(6) انظر (صمم).

(7) من جـ و د.

(8) سقطت من جـ و د.

(9) سقطت "صلى الله عليه وسلم" من جـ و د.

قال: والعاشرُ قولُهم: امتَنَعَ نحوُ سكرانَ منَ الصَّرفِ للصّفةِ والزّيادةِ، ونحوُ عُثمانَ للعَلَميةِ والزّيادةِ، وإنّما هذا قولُ الكوفيّين، فأمّا البصريُّون فمَذهَبُهُم أنَّ المانِعَ الزيادةُ المُشبهةُ لألفي التأنيثِ، ولهذا قال الجُرْجانِيُّ[1]: يَنبغِي أنْ تُعَدَّ موانعُ الصّرفِ ثمانيةً لا تِسعةً/ 562.

أقول: يعنِي لأنَّ هذه الزيادةَ حكْمُها حُكْمُ ألفي التأنيثِ في الاستِقلالِ بمنْعِ الصّرفِ فينبغِي إسقاطُها استغناءً بعَدِّ التأنيثِ الشّاملِ للألِفيْنِ وما هو بمثابَتِهما، وفيه نظرٌ ظاهِرٌ.

قال: أوْ عَجَزَ[2] عنْ دَرَكِ الحَقِّ[3].

أقول: أيْ عن إدراكِه، وهو بفَتح الدّالِ والرّاءِ بمعنَى: اللّحاق.

قال[4]: وقسمٌ يُؤْتَى به لا لِيُضَمَّ بعضُه إلى بعضٍ، وإنّما يَرادُ الانفرادُ، لا الاجتِماعُ، وهو الأعدادُ المعدُولَةُ كهذه الآية وآية سورَةِ فاطِرٍ[5].

أقول: قال الزَّمخْشَرِيُّ[6]: وإنّما مُنِعتِ الصَّرفَ لِما فيها منَ العَدْلين، عدْلِها عن صيغتِها، وعَدْلِها عن تكرُّرِها. يعني أنها خرَجَتْ عنْ أوزانِها الأصليّةِ، إلى أوزانٍ أُخرَى، وعَنْ تَكَرُّرِها[7] إلى التّوحيدِ. وذهبَ أكثرُ النُّحاةِ[8] إلى أنّ فيها العَدْلَ والصّفةَ الأصلِيَّةَ، لأنها مَعدُولةٌ لا تكونُ إلا صفةً. ومنَعَ الزَّمخشريُّ[9] اعتِبارِ الوَصفيةِ فيها بناءً على عَدَمِ اعتبارها في المَعدُولِ عنه بدليلِ انصِرافِ أرْبَعٍ في قولكِ: مررتُ بنِسوَةٍ أرْبعٍ. ورَدَّهُ ابنُ الحاجِبِ[10] بأنَّ

---

(1) انظر المقتصد ص: 935.

(2) جـ و د: عجز بدون أو.

(3) الكلام هنا عن واو العطف التي بمعنى أوْ واستشهد في المغني بقوله تعالى ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ النساء: 3 فقال: إن الواو نائبة عن أو.

(4) جـ: أقول.

(5) والمراد ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ فاطر: 1.

(6) انظر الكشاف 1: 496.

(7) جـ و د: تكرارها.

(8) انظر شرح الكافية للرضي 1: 41.

(9) انظر الكشاف 3: 296.

(10) انظر أماليه 4: 42، 43.

الصّفةَ في أسماءِ العَدَدِ إنّما لم تُعتَبرْ لأن شَرْطَ الاعتبارِ مَفقودٌ هو كونُه موْضُوعاً صفةً في الأصلِ، وأسماءُ العَدَدِ ليستْ كذلك، وهذِه الأسماءُ المعدولَةُ، وإنْ كانت معدولةً عنْ أسماءِ العدَدِ، فإنّما عُدِلَت عنها باعتبارِ وُقُوعِها صفةً، لا باعتِبارِ كونِها عدَداً، ألا تَرَى أنَّ اثنيْنِ اثنيْنِ لا يكونُ إلا صفةً، فكذلك مَثنَى وشِبْهُه، وهو المَوضِعُ الأصليُّ. فإن قيل: فيَنبغِي ألاَّ ينصرف مثلُ قولكِ: اشتريتُ الجواري أربعاً أربعاً، لأنه لا يُستَعمَلُ إلاّ صفةً. قلنا: ليسَ بمُستقيم، لأنَّ هذا كان مَوضُوعاً للعدِدِ على التّحقيقِ بهذا اللّفظِ، وإنما أُريدَ التّكرارُ لمعنًى اقتَضاهُ؛ بخلافِ مَثنَى وشِبهِه فإنّه موضوعٌ في الأصلِ صفةً، وإذا كانَ كذلك، فلا حاجةَ إلى تكلُّفِ تَقديرِ عَدْلٍ ثانٍ معَ الاستغناءِ عنه.

قال: وقال الشّاعرُ[1]:

ولَكِنّما أهْلِي بوَادٍ أنيسُهُ *** ذِئابٌ تَبَغّى الناسَ مثنَى وَموْحَدُ

أقول: هذا البيتُ لساعِدَةَ بْنِ جُؤَيّةَ الهذَليّ، وهو منْ أبياتِ الكتابِ[2]، وأنشَدَه في الصّحاحِ[3] وفيه: سِباعٌ مكانَ ذِئابٍ وتَبَغّى بتشديد الغَين المعجَمَةِ، أيْ: تطَلَّبَ، وأصلُه: تَتَبَغّى بتاءَينِ حذفت إحداهما، ومَثنَى ومَوْحَدٌ: صفةُ ذئابٍ أو سِباعٍ، ولك أنْ تجعلَهما خَبَرَيْنِ لمحذوفٍ، أيْ: بعضُهما مَثنَى، وبعضُهما مَوْحَدُ.

قال: [ولِلْجَهْلِ][4] [بمَوَاقِع][5] هذِه الألفاظِ استَعملَها المتَنبّي في غيرِ مَوْضِعِ التّقسيمِ فقالَ[6]:

أحادٌ أمْ سُدَاسٌ في أحادِ *** لُيَيْلتنا المنُوطَةُ بالتّنادِي

---

(1) ديوان الهذليين 1: 237 والكتاب 3: 226 والمقتضب 3: 381 والمفصل بشرح ابن يعيش 1: 62، 8: 57 والجنى الداني ص: 619 والمغني ص: 858 والسيوطي ص: 942 والعيني 4: 350 وشرح أبيات المغني 8: 14.

(2) 3: 226.

(3) انظر (بغي).

(4) الأصل: والجهل.

(5) الأصل: و د: بموقع.

(6) ديوانه 2: 87 والمغني ص: 69، 858 وشرح أبيات المغني 1: 265، 8: 17.

أقول: قد مرَّ في فصلِ أم[1] مِنْ حرفِ الألفِ في البابِ الأول الكلامُ على هذا البيتِ وذكرْنا هنالِك أنها تُستَعملُ للتقسيمِ على الوَجْهِ الذي قَرَّرناه[2] ثَمَّ، فراجِعْه.

قال: ولو أفرَدْتَ لَمْ يَكُنْ لَه مَعنًى.

أقولُ: لَوْ أفردْتَ وقلتَ: اقتَسَمُوا هذا المالَ دِرْهماً واقْتَسمُوه ثلاثةً، واقْتَسمُوه أربعةً لَمْ يكنْ له معنًى، ولَمْ يَصِحَّ جعلُ درهماً حالاً منَ المالِ الذي هو ألْفُ درهمٍ مثلاً، بخلافِ ما إذا كُرِّرَ فإنَّ القصدَ فيه إلى الوَصفِ والتفصيلِ في حكمِ الأقسامِ، وكذلك الطيّباتِ في حُكْمِ النّكاحِ.

قال: ولو جئْتَ فيه بأوْ لأعلَمتَ أنه لا يَسُوغُ لَهُم أن يقتَسِموه إلاّ على أحدِ أنواعِ القِسمةِ.

أقولُ: وَجهُ ذلك أنَّ أوْ لأحدِ الأمرينِ، أو الأمورِ لا غَيْرُ، وأمّا الإباحَةُ وجَوازُ الجمعِ في مثلِ: جالِسِ الْحسَنَ أو ابنَ سيرينَ، فإنّه يكونُ بدليلٍ مِنْ خارجٍ مثلُ إنَّ مُجالَستَهُما خيرٌ وزيادةٌ في الفَضيلةِ وتَعلُّمِ العِلْمِ، فيكونُ أوْلَى بالجَوازِ. وحاصلُه أنَّ أوْ لأحدِ الأمرينِ، والحالُ بيانٌ لكيفيةِ الفعلِ، والقيدُ في الكلامِ يكونُ نفياً لِمَا يُقابلهُ، فمعنَى أوْ أنْ تكونَ[3] الأقسامُ على أحدِ[4] هذه الأنواعِ غيرَ [مجموعٍ بينَ اثنينِ منها، ومعنَى الواو أنْ يكونَ على هذه الأنواعِ غَيرَ][5] مُتَجاوزينَ [إياها][6] إلى ما فَوْقَها وهذا معنَى قولِه/ 563 محظُوراً عليهما ما وَراءَ ذلك، وفيه إشارةٌ إلى دفعِ ما ذَهَبَ إليه البعضُ[7] مِنْ جوازِ التِّسعِ متَمسِّكاً بأنَّ الواو للجمعِ فتَجوزُ[8] الثنتانِ والثلاثُ والأربعُ وهي تسعٌ، وذلك أنَّ مَنْ نكَحَ الخمسَ فما فوقَها

---

(1) انظر ص: 36، 37. من الأصل.

(2) جـ: ذكرناه.

(3) جـ و د: أن يكون.

(4) سقطت من جـ و د.

(5) من جـ و د.

(6) الأصل: إياه و جـ: متجاوزيهما.

(7) انظر البحر 3: 162.

(8) جـ و د: فيجوز.

لَمْ يُحافِظْ على القَيْدِ، أعني كيفيةَ النّكاحِ وهي كونُه على هذا التّعديد والتّفصيلِ؛ بل جاوَزَ إلى خُماسَ وسُداسَ كذا في حاشيةِ التّفتازانيِ[1] على الكَشّافِ.

قال: ونظيرُه ﴿ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً ﴾[2] الآيةَ فإنَّ ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ ليسَ مِنْ كلامِها.

أقول: تقدَّمَ أنَّ ذلك منْ كلامِها على ما قرَّرهُ الزَّمخشَري[3]، وذلك أنه قال: ثمَّ قالتْ: (وكذلِكَ يَفْعلُونَ)، أرادتْ وهذه عادَتُهم الثابتة المستمِرَّةُ التي لا تَتَغيّرُ لأنها كانت في بيتِ المُلكِ القديمِ فسَمِعَت نحوَ ذلك ورَأَتْ، وقد مرَّ ذكرُه وما عليه في البابِ الثاني في أثناء الكلامِ على الجُملِ التي لها محلٌّ منَ الإعرابِ.

قال: فإنْ قيلَ على التّقدير الثاني هوَ مِنْ بابِ ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾[4] قُلنَا: العاملُ المَعنَويُّ لا يُحذَفُ.

أقول: الظاهرُ أنه لا يمتَنِعُ الحذفُ في مثلِ[5] قولِك: زيدٌ قائِماً جواباً لِمنْ قال: مَنْ في الدارِ؟ أيْ زيدٌ فيها قائِماً لقُوةِ الدّلالةِ على المحذُوفِ وفي التّسهيلِ[6]: ويُضْمَرُ عامِلُها جَوَازاً لحضُورِ معنَاهُ، أو تقَدُّمِ ذكرِهِ في استِفهامٍ، أوْ غيرِه، وهذا يَشْمَلُ المَعنَويَّ وغيرَه.

قال: احتَجَّ بقوله[7]:

ولا أرْضَ أبقَلَ إبقَالَها

---

(1) انظر ص: 450، 451.

(2) جزء من قوله تعالى ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ النمل: 34.

(3) انظر الكشاف 3: 147.

(4) هود: 72.

(5) سقطت من جـ.

(6) انظر ص: 111.

(7) تقدم تخريجه في ص 220.

أقول: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه:

فلاَ مُزنة وَدقَتْ ودْقَها

المُزْنَةُ: السَّحابةُ البَيضاءُ والْوَدْقُ: المَطَرُ، وضميرُ وَدْقِها عائِدٌ إلى السَّحابةِ التي شُبِّه بها الجيشُ في بيتٍ قبلَ هذا. وأبقلَتِ الأَرضُ: خَرجَ بَقْلُها، يريدُ فلا سحابةَ مَطَرَتْ مثلَ مطرِ السَّحابةِ التي [يشبَّه بها][1] الجيشُ ولا أرضَ أبقلَت مثل[2] إبقالِ أرضٍ أصابَها مطر تلك السحابةِ المَشبَّهةِ بها.

قال: الرابعَ عشَرَ قَولُهُم: إنَّ النكرةَ إذا أُعيدَتْ نكرةً كانتْ غيرَ الأُولَى إلى آخره.

أقول: حكَى الشَّيْخُ بهاءُ الدِّينِ السُّبكي في شَرْحِ التَّلخيص[3] قولَيْنِ فيما إذا كانَ الاسمُ الأولُ معرفةً والثاني نكِرةً، قال: وقال ابنُ الشَّجرِي في أماليه[4]: يكون الأول غيرَ الثاني لا نفسه.

قال ابنُ الحاجِبِ في أَمالِيهِ[5] في قولِه تعالى ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾[6]: الفائدةُ في إعادَةِ لفظِ الشَّهرِ الإعلامُ بمقدارِ زَمَنِ الغُدوِّ وزَمَنِ الرَّواحِ، والألفاظُ التي تأْتِي مُبيّنةً للمقاديرِ لا يَحْسُنُ فيها الإضمارُ، ولَو أُضمرَ فالضميرُ إنّما يكونُ لِما تَقدمَ باعتبارِ خُصوصيتِه، فإذا لَمْ يكنْ له وجبَ العُدولُ منَ المضمرِ إلى الظاهرِ، ألا ترَى أنّك لَوْ أكرمتَ رجلاً وكسوتَه كانتِ العبارةُ عنه: أكرمتُ رجلاً وكسوتُه، ولو أكرمت رجلاً وكسوتَ غيرَه كانت العبارةُ: أكرمتُ رجلاً، وكسوتُ رجلاً[7]، فتَبيَّنَ أنَّ هذا ليس منْ جعلِ الظاهرِ موضِع

---

(1) الأصل: تشبه.

(2) سقطت من جـ و د.

(3) انظر 1: 355، 356.

(4) انظر 3: 88.

(5) انظر 1: 145.

(6) سبأ: 12.

(7) سقطت وكسوت رجلاً من د.

المضمَر، لأنه لو أُتي بالمضمرِ لَمْ يَستقمْ. وشرَطَ الطيبي[1] في هذه القاعدَةِ ألا يُقصدَ التَّكريرُ، وجَعَلَ منْ قَصدِ التَّكريرِ قولَه تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ ﴾[2] فإنَّ فيه نكرتَيْنِ، والثاني هو الأولُ، فقال:هو مِنْ بابِ التَّكريرِ لإناطَةِ أمرٍ زائدٍ، ويَدلُّ عليه تكريرُ ذِكْرِ الرَّبِّ فيما قبلَه منْ قوله سُبحانه وتعالى [سبحانَ ربِّ السّماواتِ ورَبِّ الأرضِ ربِّ العالَمين][3] والذي استدعَى هذا التّكريرَ مقامُ[4] تَنزيهه، عزَّ وجلَّ، عنْ نسبةِ الوَلَدِ إليه.

قال الشيخُ بَهاءُ الدّين[5]: وهذه القاعدةُ يكثرُ [ذِكْرها][6] في كتُبِ الحَنفيةِ. قال في ٱلهِدَايةِ[7]: مَنْ قالَ: سُدسُ مالِي لفُلانٍ، ثمَّ قال في ذلك المجلِسِ أوْ غيرِه: سدُسُ مالِي لفلانٍ، فلَه سُدسٌ واحِدٌ، لأنَّ السدسَ ذُكِرَ معرَّفاً بالإضافةِ، والمَعرفةُ متَى أُعيدَت يُرادُ بالثاني عين الأول، هذا هو المعهودُ في اللّغة وفي ٱلنِّهايةِ[8]/ 564 مِنْ كُتُبِهم أيضاً فيما لَوْ قال: أنتِ طالِقٌ نصفُ تَطليقَةٍ، ورُبعُ[9] تَطليقَةٍ المُنَكَّرُ إذا أُعيدَ منكَّراً، فالثاني غيرُ الأول، فإنْ قال: أنتِ طالِقٌ نصفُ تَطليقةٍ، وثُلُثُها، وسُدُسُها لَمْ تطلَّقْ إلا واحدةً للإضافةِ.

---

(1) رأيه في عروس الأفراح 1: 356.

(2) الزخرف: 84.

(3) هذه الآية ملفقة من آيتين: الأولى من سورة الزخرف: 82 وهي: ﴿ سُبْحَـٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ والثانية من سورة الجاثية: 36 وهي: ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ وفي الأصل: فلله الحمد رب السماوات والأرض رب العرش عما يصفون والمثبت من جـ و د وعروس الأفراح الذي ينقل عنه المؤلف. وصاحب العروس ينقل عن الطيبي.

(4) سقطت من جـ.

(5) عروس الأفراح 1: 356.

(6) الأصل: دورها.

(7) وهو كتاب للإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل برهان الدين، ومن كتبه أيضا الفرائض توفي سنة 593هـ انظر مفتاح السعادة 2: 237 وبروكلمان 6: 390.

(8) أما النهاية فهو كتاب لحسام الدين الحسين بن علي بن الحجاج السغناقي المتوفي سنة 700، وقيل 710، وقيل: 737 وقيل: 738هـ. انظر مفتاح السعادة 2: 240 وبروكلمان 6: 311.

(9) سقط حتى نصف تطليقة من جـ.

وفي شرح المنار[1] لِحافظِ الدّين: النّكرَةُ إذا أُعيدَت معرفةً، فالثاني عينُ الأول لِدِلالةِ العَهدِ. ثم قال الشّيخُ بهاءُ الدّين[2]: والظّاهرُ أنَّ هذِه القاعدةَ غيرُ مُحرَّرَةٍ. والتّحقيقُ أنْ يُقالَ: إنْ كان الاسمُ عامّاً في المَوْضِعيْنِ فالثاني هو الأولُ، لأنَّ مِنْ ضَرورَةِ العُموم ألاّ يكونَ الثاني غيرَ الأول ضَرورةَ استيفاءِ [عُموم][3] الأوّل للأفْرادِ، وسواءٌ كانا مَعْرفتين عامّتين، أوْ نكرتين عامّتين لوُقُوعِهما في حَيّزِ النّفْي، أمّا إذا كانا عامّين، وهما معرفةٌ ونكرةٌ فسيأتي، وإنْ كان الثاني عامّاً، فالأولُ داخِلٌ فيه ضَرورةَ شمولِ العامّ لذلك المفرَدِ سواءٌ كان معرَّفاً أم منكّراً، وسواءٌ كان الأولُ معرّفاً بالألفِ واللاّمِ العَهديةِ أمْ مُنكَّراً. ويلتَحِقُ بهذا القسمِ في دُخولِ الأولِ في الثاني إذا كانا عامّين، والأولُ نكرةٌ، كقولِه تعالى: ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ ﴾[4]، أيْ: لا يَملِكُونَ لكمْ شَيئاً منَ الرّزقِ، فابتغُوا عندَ اللهِ كلَّ رزقٍ، وكذلك عكسُه، وإنْ كانا خاصَّين بأنْ يكونا مَعرفتين بأداةٍ عهديةٍ، فذلك بحَسَبِ القرينَةِ الصّارفَةِ إلى المعهُودِ، فإنْ صرفتَهما إليه انصرَفَ، وإنْ صرفْتَ الأولَ منهما فالظاهرُ أنَّ الثاني مثلُه، وإنْ كانا مُشتمِلَيْنِ على الألفِ واللامِ الجنسيةِ فالأولُ هو الثاني، لأنَّ الجنسَ لا يقبلُ التّعدُّدَ. قال التّنُوخِي[5] في قولِه تعالَى ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[6]: إنّما كانَ العُسْرُ واحداً، لأنَّ اللامَ طبيعةٌ والطبيعةُ لا ثانِيَ لَها، يعنِي أنَّ الجنسَ كلّي، والكُلّي لا يُوصَفُ بوَحدةٍ ولا تعدُّدٍ، وإنْ كانا نكرتيْنِ، فالظّاهرُ أنَّ الأولَ غيرُ الثاني، لأنه لو كانَ إياهُ لكانَ إعادَةُ النكرةِ وَضْعاً للظّاهِرِ مَوضِعَ المضمَرِ، وهو خلافُ الأمثلِ ويَحتَمِلُ خلافَه، ولأجلِ الاحتماليْنِ وردَ في حديثِ الاستِسْقاءِ: ثمَّ جاءَ رَجُلٌ منْ ذلك البابِ[7]، فأعادَ ذِكْر

---

(1) صاحبه هو حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي تقدمت ترجمته وانظر رأيه في شروح التلخيص 1: 356.

(2) شروح التلخيص 1: 356.

(3) من جـ و د والشروح.

(4) العنكبوت: 17.

(5) رأيه في شروح التلخيص 1: 356 والتوخي هو محمد بن عمرو زين الدين أبو عبد الله له كتاب في البلاغة يسمى الأقصى القريب في علم البيان توفي سنة 692 وقيل 748 انظر كشف الظنون ص137 وبروكلمان 5: 185، 265.

(6) الشرح: 6.

(7) انظره في صحيح البخاري كتاب الاستسقاء 6: 106.

الرَّجلِ منكراً كما بدأ به[1] منكّراً معَ تردُّدِه في أنه الأولُ وغيره كما وردَ مصرَّحاً به في الرِّوايةِ الأخرَى حيث قال: [ثم][2] جاءَ رَجلٌ لا أدْري أهُوَ الأولُ أمْ غيرُه. وإنْ كانا مَعرفتين بأداة جنسيةٍ، فالثاني هو الأولُ لأنَّ الجِنسَ غيرُ متَعدِّدٍ، وإنْ كان الثاني خاصّاً والأولُ عامّا، فهو داخِلٌ في الأول ضرورةَ اشتِمالِ العامِّ على الخاصِّ، كما يَشتمِلُ الأعمُّ على الأخَصِّ، هذا هو التحقيقُ في هذه القاعِدَة إلى هنا كلامه.

قال: والرابعُ قولُ الحماسيِّ[3]:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذهْلٍ *** وقلْنَا: القَوْمُ إخْوانُ
عَسَى الأيَّامُ أنْ يُرْجِعْ *** نَ قَوماً كالذِي كانُوا

أقولُ: البيتان من بَحرِ الهَزَج، والثاني منهما مُدرَجٌ[4] آخرُ صدره عينُ يُرْجِعْنَ، وأولُ عجُزِه نونُها، ومعنَى صفَحنا: عفَونا، وحقيقتُه أعْرضْنا عنهم وولَّيناهم صفحَةَ أعناقِنا ووجوهِنا وهي جانِبُها فلم نُؤاخِذْهم بما كانَ منْهم، ومعنَى يُرْجِعنَ قوْماً كالذي كانُوا: يردْنَ أمرَهم إلى الائتلافِ والتّوادِّ كالذي كانُوا [أيْ كما كانُوا][5] عليه، ويَجوزُ أنْ يكونَ المرادُ كالذين كانوا فحُذِفَ[6] النونُ تَخفيفاً كما في قول الشاعر[7]:

وإنَّ الذِي حانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ *** هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَومِ يا أُمَّ خالِدِ

---

(1) جـ: بداه.

(2) من جـ و د.

(3) البيتان لسهل بن شيبان الفهد الزماني انظرهما في الحماسة بشرح المرزوقي ص: 32 وأمالي القالي 1: 256 والسمط ص: 579 والمغني ص: 861 والسيوطي ص: 944 والعيني 3: 122 والخزانة 2: 57 وشرح أبيات المغني 8: 118.

(4) سقطت من جـ و د.

(5) من جـ و د.

(6) جـ و د: فحذفت.

(7) البيت للأشهب بن رميلة الكتاب 1: 187 وأمالي الشجري 2: 307 والرصف ص: 406 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 155 والمغني ص: 256، 717 والسيوطي ص: 517 والهمع 2: 73 وشرح أبيات المغني 4: 141، 7: 180. والخزانة 2: 507، 3: 473 واللسان (فلج).

قال: فإن ادَّعَى أنَّ القاعِدَةَ فيهنَّ إنّما هي مستَمِرَّةٌ معَ عدمِ القَرينةِ، فأمّا إنْ وُجِدَت قرينةٌ فالتَّعويلُ عليها سهْلَ الأمرَ.

أقول: لا يُرْتَابُ في أنَّ هذا قَصدُهم، ولا يَجوزُ حملُ كلامِهم على غيرِه[1] [وكيفَ يُتَوَهَّمُ أنّهم][2] [أرادُوا][3] حملَ الثاني على أنهُ عينُ الأولِ معَ/ 565 قيامِ [القَرينَةِ الصّارفَةِ إلى أنّ المرادَ غيرُه، أو أرادُوا حملَ الثاني على أنه غيرُ الأولِ معَ وُجودِ][4] قرينَةٍ تدلُّ على أنَّ المرادَ به نفسُ الأولِ، هذا ما لا يَنبغي أنْ يُتَخَيَّلَ أصلاً.

وفي "التَّلويحِ"[5] للتَّفتازانِي بعدَ جَرَيانِ هذِه المسألةِ: واعلَمْ أنَّ المُرادَ أنَّ هذا هو الأصلُ عندَ الإطلاقِ وخُلُوِّ المَقامِ عن القَرينَةِ، وإلا فقد تُعادُ النكرةُ نكرَةً معَ عدَمِ المُغايَرَةِ كقولِه تعالَى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[6]، ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ [7] ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً ﴾[8]، ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾[9] يعني قُوةَ الشّبابِ. ومنه بابُ التّأكيدِ اللّفظي، وقد تعادُ النكرةُ مَعرِفةً معَ المُغايَرَة كقولِه تعالى ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ [مُبَارَكٌ][10] ﴾[11]، ثمَّ قال: ﴿ أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن

---

(1) جـ: عليه.

(2) من جـ و د.

(3) الأصل: وارادوا.

(4) من د.

(5) 1: 57.

(6) الزخرف: 84.

(7) جـ و د: انزل.

(8) الأنعام: 37.

(9) الروم: 54.

(10) من جـ و د.

(11) الأنعام: 92.

قَبْلِنَا ﴾[1]. وقد تُعادُ المعرفَةُ مَعرفةً معَ المغايَرةِ كقولِه تعالى ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[2]، وقد تُعادُ المعرفةُ نكرةً معَ عدَمِ المُغايَرَة كقولِه تعالى ﴿ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[3] ومثلُه في الكلامِ كثيرٌ كقولِهم: العلمُ علمُ كذا وكذا، ودخلتُ الدارَ فرأيتُ دارَ كذا وكذا ومنه بَيتُ الحَماسيِّ إلى هنا كلامُه.

قال: الخامسَ عَشر قولُهم: يجبُ أنْ يكونَ العامِلُ في الحالِ هو العاملُ في صاحِبِها.

أقول: عدُّ هذا الموضعِ في هذا البابِ مبنيٌّ على أنَّ قولَ سيبويْهِ[4] في المسألةِ صوابٌ، وقد ردَّه بعدَ هذا فآلَ الأمرُ إلى سلامَةِ ما اشتَهَرَ بينَهم في ذلك مِنَ المعارِضِ، فلا يَنبغي أنْ يبغِي عليهم ويَعُدَّ في قبيلِ ما هو منَ الخَطَإِ.

قال: وقال[5]:

هَا بَيِّناً ذا صَرِيحُ النَّصْح فاصْغَ لَهُ

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجزُه:

وطُعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحُهُ رَشَدُ

وقد مرَّ إنشادُ هذا البيتِ والكلامُ عليه في البابِ الخامِس في الجهةِ الخامسةِ في التَّرجَمَةِ التي نَصُّها: مِنَ الحالِ ما يحتَمِلُ باعتبارِ عامِلِه وَجْهَيْنِ.

قال: وكقولِ أبي الفتحِ:[6]

عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ

---

(1) الأنعام: 156.

(2) المائدة: 48 وفي جـ و د: وهو الذي أنزل إليكم الكتاب عوض وأنزلنا إليك الكتاب.

(3) الكهف: 110، والأنبياء: 108، وفصلت: 6.

(4) انظر الكتاب 2: 123، 124.

(5) تقدم تخريجه في ص 405.

(6) تقدم تخريجه في ص 166.

أقول: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه[1]:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ

كنَّى بالنَّخلةِ عنِ امرأةٍ. وذات عِرْقٍ: موضعٌ بالباديةِ كذا في الصّحاح[2].

[قلت][3]: هو ميقاتُ العراقِيّينَ الذي وقَّتَه لَهُم أميرُ المؤمنينَ عُمَرُ بْنُ الخطَّابِ، رضِيَ اللهُ عنه.

قال: وأمّا مسألتَا المضافِ إليه فصَلاحِيةُ المضافِ فيهما للسُّقوطِ جَعلَ المُضافَ إليه كأنه معمولٌ للفعلِ، وعلى هذا فالشَّرطُ في المسألةِ اتحادُ العاملِ تحقيقاً أو تقديراً.

أقول: قال التَّفتازانِي في حاشِيَةِ الكَشَّافِ[4] عندَ الكلامِ على قولِه تعالَى ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[5] ما نصُّهُ: حَنيفاً حالٌ مِنَ المضافِ إليه للإطباقِ على جَوازِ ذلك إذا كانَ المضافُ جزءاً منَ المضافِ إليه، أوْ بمنزلَةِ الجُزءِ بحيثُ يَصِحُّ قيامُه مَقامَه مثل: اتَّبعُوا إبراهِيمَ، [أيْ] [6]: اتَّبعوا ملَّتَه، ورأيتُ هنداً إذا[7] رأيتَ وجْهَها، بخِلافِ رأيتُ غلامَ هندٍ قائمةً. واختلَفُوا في عامِلِ مثلِ هذه الحال، فقيلَ معنَى الإضافَةِ لِمَا فيه مِنْ معنَى الفعلِ المُشْعِرِ به حرفُ الجرّ كأنَّه قيل: ملة نُسِبتْ لإبراهيمَ حنيفاً، والصَّحيحُ أنَّ عامِلَها عاملُ المُضافِ لِمَا بينَهما منَ الاتِّحادِ بالوَجْهِ المذكورِ. وأمّا مثلُ: أعْجَبَنِي ضَربُ زيدٍ راكِباً، فلا كلامَ في جَوازِه، وكونُ عامِلِه هو المضافُ نفسُه، وهو ظاهرٌ، هذا كلامُه.

---

(1) د: صدر بيت عجزه.

(2) انظر (عرق).

(3) الأصل: قال.

(4) انظر ص: 253.

(5) البقرة: 135.

(6) من جـ و د.

(7) جـ و د: أي.

قلت: يَرد على الأول أنه إذا كانَ الفاعلُ معنَى الإضافةِ بتلك الطّريق، فلا معنَى لتَخْصِيصِ ذلك بما إذا كانَ المضافُ جزءاً، أوْ كجزءٍ، ويَلزَمُ تجويزُ وقوعُ الحالِ حينَئذٍ مِنَ كلِّ مضافٍ إليه، وهو باطلٌ. والحاصلُ أنَّ الحالَ لا تَقَعُ مِنَ المضافِ إليه/ 566 إلا في الصُّورِ الثلاثِ وهي التي ذكَرَها ابنُ مالِكٍ في ألفيتِهِ حيثُ يقولُ[1]:

ولاَ تُجِز حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ *** إلا إذَا اقتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
أوْ كَانَ جزءَ مَالَهُ أُضِيفَا *** أوْ مِثلَ جزْئِهِ؛ فلاَ تُحِيفَا

قال: السادسَ عَشَرَ قولُهم: يُغلَّبُ المؤنَّثُ على المذكَّرِ في مسألتينِ: إحداهما ضَبُعان في تثنيةِ ضَبُعٍ للمُؤنَّثِ، وضَبُعان للمذكَّرِ، إذ لَمْ يقولُوا ضَبْعانان.

أقول: وكذا في الجَمْعِ قالوا ضِباعٌ في جمعِ ضَبُعٍ، وضِبْعان مثلاً، وكانَ القياسُ ضِباعينَ كما يقالُ في جَمعِ ضِبْعان حيث لا أنثى معَه. وحكَى ابنُ الأنباري[2] أنهم قالُوا للمذكَّرِ ضَبعٌ كما قالُوا للأُنثى، وعلى هذا فلا تَغليبَ.

قال: والثانيةُ التأريخُ إلى قوله: وإنَّما المسألةُ الصَّحيحةُ قولُك: كتبتُه لثلاثٍ بينَ يَوْم وليلَةٍ. وضابطُها أنْ يكونَ معنًا عَددٌ مُميَّزٌ بمذكَّرٍ ومؤنَّث، وكِلاهُما ممّا لا يَعقِلُ، وفُصِلا مِنَ العدَدِ بكلمَةِ بَيْنَ.

أقول: لكنْ لا اختِصاصَ لهذه المسألةِ بالتّأريخِ، فإنَّه يقالُ في غَيره: اشتَريتُ عشراً بينَ جَملٍ وناقةٍ؛ [بَلْ][3] ويقَعُ التَّغليبُ بدونِ هذا الضّابطِ، ففي التَّنزيلِ ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾[4] والمرادُ عشرَةُ أيام بلياليهنَّ،

---

(1) انظر البيتين في شرح ابن عقيل 2: 266.

(2) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين النحوي اللغوي، كان كما يقول عنه الزبيدي، من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظا ومن كتبه: المذكر والمؤنث، والأضداد، والزاهر، والمقصور والممدود، والواضح في النحو وغيرها توفي سنة 327، وقيل: 328هـ انظر طبقات النحويين واللغويين ص: 153، 154 والبغية 1: 212، 214 وانظر رأيه في كتابه: المذكر والمؤنث ص: 93.

(3) من جـ و د.

(4) البقرة: 234.

لكنْ أُبْتَ لتَغليبِ اللّيالي، وقوله تعالى ﴿ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾[1]. وبعدَ قوله ﴿ إِن لَّبِثْتُم إِلَّا عَشْرًا ﴾[2] [ظاهِرٌ][3] في أنَّ المرادَ بالْعَشْرِ الأيامُ فأُنّثَ تَغليباً لِلّيالِي، وقد عُلِمَ بما ذكرناه أنه لا اختصاصَ للتّغليب بتينِك المسألتين، وزَعَمَ زاعِمٌ أنه، عليه السلامُ، غلَّبَ التأنيثَ في قوله: حُبِّبَ إليّ منْ دُنياكم ثلاثٌ: النساءُ، والطّيبُ، وجُعلتْ قُرّةُ عيني في الصّلاةِ[4] تَهمّماً بالنّساء. وهذا الحديثُ رواهُ النّسائي عن أنسٍ[5]، رضي اللهُ عنه، وليس فيه ذكرُ الثلاثِ، ولا أعلَمُها ثابتةً من طريقٍ صحيحٍ. وساقَ الزّمخشري الحديثَ في الكشّافِ[6]: حُبِّبَ إلي منْ دُنياكم ثلاثٌ: النساءُ، والطيبُ، وقُرّةُ عيني في الصّلاة. قال: وطوَى ذكرَ الثالث. قال التّفتازاني[7]: وقرةُ عيني في الصّلاة كلامُ مبتدإٍ قُصدَ به الإعراضُ عنْ ذكرِ الدنيا وما يُحَبُّ فيها، فليست[8] عطفاً على الطّيب والنساءِ كما قد[9] يَسبقُ إلى الْفهمِ، لأنها ليست منَ الدّنيا.

قال: ولو قلتَ ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[10] مفعولٌ به، كما تقولُ زيدٌ مفعولٌ به لَمْ يَصِحّ[11].

أقول: هذه دعوَى لا دليلَ عليها وهي مبنية على أنَّ السماواتِ [في قوله تعالى][12] ﴿ خَلَقَ [ٱللَّهُ][13] ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[14] مفعولٌ مُطلَقٌ، وهو مَمْنُوعٌ.

---

(1) طه: 104.
(2) طه: 103.
(3) من جـ و د.
(4) تقدم تخريجه.
(5) خادم رسول الله (ص) روى عن الرسول علماً كثيرا وروى عنه قتادة والزهري وغيرهما توفي سنة 13هـ انظر طبقات ابن سعد 3: 169.
(6) 1: 447.
(7) انظر حاشيته ص: 300.
(8) جـ و د: وليست.
(9) سقطت من جـ و د.
(10) جزء من قوله تعالى ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ العنكبوت: 44.
(11) الحديث عن مثال: ضربت زيداً انظر المغني ص: 867.
(12) الأصل و جـ: في قولك.
(13) من د.
(14) العنكبوت: 44.

قال: المفعولُ به ما كانَ مَوْجوداً قبلَ الفعلِ الذي عَمِلَ فيه، ثُمَّ أوقَعَ الفاعلُ به فعلاً إلى آخره.

أقول: هذا مِنَ النمط الأول، وأيُّ دليلٍ يَدلُّ على ذلك؟

قال: وإلاَّ لكانَ الإخبارُ حينَئذٍ [بحُصُولِهِ][1]؛ لا [بمقارَبَةِ][2] حُصُولِهِ[3].

أقولُ: فيه إدخالُ اللاّمِ على جوابِ إنْ الشَّرطيةِ، وقد كَثُرَ تكرُّرُه منه، ونبَّهنا عليه في مَحالِّهِ.

قال: والأحسنُ حرفُ استقبال[4]

أقولُ: قضيةُ هذا أنْ يكونَ تعبيرُهم بحرفِ التَّنفيس حَسَناً، وكلُّ حَسَنٍ صوابٌ، فيلزَمُ أنْ يكونَ عدُّ هذا الموضعِ في هذا البابِ غيرَ صوابٍ، لأنَّ البابَ معقُودٌ لأن يَذكرَ ما اشتَهر بينَ المُعربينَ، والصوابُ خلافُه، وقد بيَّنا أنَّ عبارتَه تقتضي أنْ يكونَ ما اشتَهَرَ بينَهم صواباً لا خطأً، فليسَ من مَوْضُوعِ هذا الباب في شيْءٍ.

قال: تنبيهانِ: أحدُهما أنَّ الزَّمخْشَري[5] قال: في ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾[6] إلى آخرِ ما قالَه فيهما[7].

أقولُ: أمَّا التنبيهُ الثاني، فهو تكريرٌ مَحْضٌ؛ إذْ قَد تَقَدَّمَ برُمَّتِهِ في الباب الأول في حرفِ السّينِ[8]، ولمْ يتَجَدَّدْ بذكرِه هنا فائدةٌ، وأمَّا التَّنبيهُ الأولُ/ 567، فقدْ تقدَّمَ منه في حرفِ السين أيضاً حكايةُ قولِ الزَّمخشَري في الآية المذكورَةِ، وزادَ هنا ذِكرَ الاعتِراضِ عليه والجوابِ عنْه.

---

(1) من جـ و د.

(2) الأصل: بمقارنة.

(3) الحديث عن قوله تعالى ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ النور: 40.

(4) يتحدث عن السين وسوف.

(5) الكشاف: 2: 202.

(6) التوبة: 71.

(7) ما قاله فيهما هو: إن السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد. انظر المغني ص: 870.

(8) انظر ص: 104 من الأصل.

قال: تمامُ العِشرينَ قولُهم في نحو: جلستُ أمامَ زيدٍ: إنَّ زيداً مَخفُوضٌ بالظَّرفِ، والصّوابُ أنْ يقالَ: مَخفُوضٌ بالإضافةِ.

أقولُ: هذا تمامٌ فيه نقصٌ، وذلك لأنَّ الصّحيحَ أنَّ العامِلَ في المضَافِ إليه هو المضافُ ولا شَكَّ أنَّ أمامٌ منْ قولنا: أمامَ زَيدٍ، مُضافٌ فيكونُ خافِضاً للذي هو المضافُ إليه، والتّعبيرُ حينئذٍ بقولِهم: زيدٌ مخفُوضٌ بالظَّرفِ صحيحٌ، وهُمْ لَمْ يُريدُوا أنَّ الخفضَ به منْ حيثُ هو ظرفٌ وإنّما أرادُوا منْ حيثُ هو مضافٌ وتَرَكُوا التَّصريحَ بهذه الحيثيةِ لظُهورِ الْمرادِ. ودَعْواهُ أنَّ الصوابَ أن يقالَ: مخفوضٌ بالإضافَة غيرُ صَحيحةٍ، فإنَّ هذا قولٌ مرْجوحٌ عندَهم، فالبناءُ في تَخطئَةِ الجَماعةِ عليه واهٍ.

قال: خاتِمةٌ: يَنْبغِي للْمُعرِبِ أنْ يتَخيَّرَ منَ العباراتِ أوْجزَها وأجْمَعَها للمعنَى المرادِ لها.

أقول: لا معنَى لِذِكرِ هذه الخاتِمةِ في هذا البابِ، إذ ليسَ فيها تحذيرٌ منْ أمورٍ اشتَهرَتْ بينَ المُعْربينَ، والصوابُ خلافُها، وكانَ اللاّئِقُ إثبائها في البابِ السابعِ، واللهُ المُوفِّقُ للصّوابِ، وإيّاهُ نسألُ حُسنَ الخاتِمةِ.

البَابُ السَّابعُ مِنَ الكِتَابِ[1]

قال: ولا يقالُ تْ فاعلٌ، كما يلَغِنِي عنْ بعضِ المُعلِمينَ، إذْ لا يكونُ اسمٌ ظاهرٌ هكَذا.

أقول: إذَا قُصِدَ بكلمةٍ لَفظُها دونَ معناها، مِثْلُ قولِك: لَيتَ حرفُ تمنٍّ، فهي علَمٌ لذلك اللّفظِ، لأنَّ مثلَ هذا موضوعٌ لشيْءٍ بعينه غيرِ مُتناوَل غيرَه فيكونُ علَماً مِنْ قَبيلِ الأسماءِ الظّاهرةِ، وليس فيها ما هو مَوْضوعٌ على حرفٍ واحدٍ[2] فمِنْ ثَمَّ امتَنَعَ أنْ يُعبّرَ عن تاءِ ضربتُ بقولك تْ فاعلٌ لأنه خُرُوجٌ عن المنهَجِ [المُستَقرّ][3] للاسم الظاهرِ. واعلمَ أنهم قالوا: إذا سُمّيَ بحرفٍ واحدٍ متَحرِّكٍ، ولمْ يكنْ بعضَ كلمةٍ، فإنَّهُ يُكملُ بتضعيفِ مُجانِسِ [حركَتِه][4] فتقولُ في التّسميةِ بتاءِ المتكلم تُو، وفي التّسمية بتاءِ المخاطَبِ [المذكّر][5] تاء بألفٍ ممدودَةٍ بناءً على قلبِ الألف الثانيةِ همزةً كما في حمراءَ، وفي التّسميةِ بتاءِ المخاطَبة تِي ولَمْ أرَهُم أجرَوْا ذلك في أعلامِ الألفاظِ ولا مانِعَ منه فيما يَظهرُ.

فإن قلت: يمنَعُ أنَّ هذه الزيادةَ تُخِلُّ بفَهمِ المرادِ، وذلك أنه قد [يَسْبِقُ][6] إلى الفَهْمِ أنَّ المرادَ لفظُ تو مثلا وليس كذلك.

قلت: قد صرَّحوا بأنه إذا كان ثاني الثنائي حرفَ علّةٍ وجَبَ تضعيفُه إذ أعربتَه سواءٌ جعلْتَه علَماً للفظٍ أو لغيرِه، نحو لوْ وفي، فلَمْ يعتَبِرُوا هذا الذي ذكرتَه مانِعاً.

قال: وإنْ كان اللفظُ على حرفين نُطِقَ به، فقيل قدْ حرفُ تحقيقٍ، وهلْ حرفُ استفهامٍ.

---

(1) عقد هذا الباب لكيفية الإعراب، وهو موجه للمبتدئين.

(2) في هامش جـ: إذ ليس في الاسم الظاهر ما هو على حرف واحد.

(3) في الأصل: المستقيم.

(4) الأصل: حركة.

(5) من جـ و د.

(6) الأصل: سبق.

أقول: ظاهِرُ هذا عدمُ التَّفصيلِ بينَ أنْ يكونَ ثاني الحرفينِ حرفَ لِينٍ أم لاَ، وقدْ عرَفتَ أنه إن كانَ حرفَ لِينٍ ضُعِّفَ وإنْ كان[1] حرفاً صحيحاً، كقَد وهلْ، بقيتِ الْكلمةُ على حالِها ولمْ تُضعَّفْ إن لَمْ يُقصَدِ الإعرابُ، وأما إذا قُصِدَ فالتَّضعيفُ تقولُ مَنْ تَردُ مَوْصولةً وشَرطيةً مثلاً، وكمْ تجيءُ استفهاميّةً، وخبريّةً بالتشديد فيهما، وهذا بخلافِ ما إذا جعلتَ مثلَ ذلك عَلَماً لغيرِ اللَّفظِ فإنَّه لا يضَعَّفُ[2] حينئذٍ، تقول: جاء مَنْ ورأيتُ كماً بالتَّخفيف فيهما. قال الرَّضِي[3]: فجُعِلَ منْ بابِ ما حُذِفَ لامُه نَسْياً وهو حرفُ علَّةٍ فلذا تُصغِّرهُ على كُمَيٍّ كيُديَةٍ وإنما جعلتَها من بابِ المحذوف اللامِ، لأنَّ المعرَبَ لمْ يوضَعْ على أقلَّ من ثلاثةٍ، وإنَّما جعلتَ المحذوفَ حرفَ علّةٍ لأنه أكثرُ حذفاً/ 568 منْ غيرِه، وإنما جعلتَها منْ بابِ يَدٍ، أيْ ممَّا حُذِفَتْ [لامُه][4] نَسياً، لا مِن بابِ عَصًى لأنه لمْ يكنْ لها لامٌ في الوَضْعِ، فكان جعلُها من بابِ يدٍ، أيْ ممَّا جُعِلَ لامُه بالحذْفِ كأنه لَمْ يوضَعْ أوْلَى، وتقولُ في الأول: أكْثَرتَ منَ الكَمِّ ومنَ الهَلِّ مشدَّدَيْنِ، لأنه لَمْ يُنقلْ بالكليّة، وإنَّما نُقِلَ من المعنَى إلى اللَّفظ، فلا بأسَ بتغييرِ لفظِه بتضْعيفِ ثانيه ليَصيرَ على أقلّ أوزانِ المُعرَباتِ، وأمّا المنقولُ بالكليةِ، أي المجعُولُ علَماً لغيرِ اللَّفظِ، فلو غُيِّرَ لفظُه أيضاً بالتَّضعيفَ لكانَ تغييراً ظاهِراً في اللَّفظ والمعنَى إلى هنا كلامه.

قال: وعلى هذا فقَولُهم ألْ أقيسَ من قولِهم: الألفُ واللامُ.

أقول: هذا منافٍ لقوله: ولا يَجُوزُ أنْ ينطَقَ باسمِ شيْءٍ مِن ذلك كراهيةَ الإطالَةِ.

قال: وضَرَبَ هذه اسمٌ ولهذا أخبرتَ عنها [بقولك][5]: فعلُ ماضٍ، وإنَّما فتحتَ على الحكايةِ

---

(1) في جـ: وأما إن كان.

(2) جـ: تُضعفُ و د: تضعيف.

(3) انظر شرح الكافية 2: 141.

(4) من جـ و د والرضي.

(5) من جـ و د وخرم في الأصل.

أقـول: إذا جُعلـتِ الكلمـةُ المَبنيَّةُ علَماً على اللَّفظِ سواءٌ كان ذلك اللَّفظُ في الأصلِ اسمـاً، أوْ فعـلاً، أو حـرفاً، فالأكثرُ [فيها][1] الحكايةُ كقولك: مَنْ يُستفْهَمُ بها، وضَرَبَ فعلُ ماضٍ، وسوفَ حرفُ استقبالٍ. ولك الإعرابُ، فتقولُ مثلاً ليتَ حرفُ تَمَنٍّ، قال الشاعرُ[2]:

لَيْـتَ شِـعـْـرِي، وأيْنَ مِنِّـي لَيْتُ *** إنَّ لَـيْتاً وإنَّ لَـــوْاً عَنـــاءُ

ثـم إنْ أوَّلـتَه بمذكّـرٍ كاللَّفظ فهو منصرفٌ مطلَقاً، وإنْ أوّلتَه بالكلمةِ أو اللَّفظةِ، فإنْ كـان ثُلاثـياً سـاكنَ الوَسِـطِ[3] كـ سَوْفَ ولَيْتَ فهو كهند في الصّرف وتركِه، وإنْ كان على أكثرَ، أوْ ثلاثياً متحرّكَ الأوْسطِ فهو غيرُ منصرفٍ قَطْعاً.

قـال: ومن هنا قلتَ حرف التَّعريف أَلْ فقطعتَ الهمزةَ، وذلك لأنك لما نَقلْتَ اللَّفظَ منَ الحرفيةِ إلى الاسميةِ أجريتَ عليه قياسَ همزَاتِ الأسماءِ.

أقـول: إجـراءُ قـياسِ همَزَاتِ الأسماءِ يَقتضِي القَطْعَ، لأنَّ أَلْ عندَ التَّسميةِ به يكونُ اسمـاً صِرْفاً، أي ليس جارياً مَجرَى الفعلِ، وهمزَةُ الوصلِ إنّما تكونُ في الاسمِ الصِّرفِ إذا كـان مـنَ الأسمـاء العـشَرَةِ المحفُـوظَة وأَلْ لـيس منها، فيجبُ قطعُ[4] همزتِه ولا يَرد المصدرُ كالانطلاقِ والاقتِدارِ، لأنه ليس باسمٍ صرْفٍ بالتفسيرِ المذكورِ؛ إذْ هو جارٍ مَجرَى الفعلِ.

قال: كما أنك إذا سَميتَ بـ اُضربْ قطعتَ همزتَه.

أقـول: لأنـه حينـئذٍ اسـمٌ صـرفٌ، ولا وجـودَ لهمـزةِ الوصـلِ في شيْءٍ من الأسماءِ الصِّرفةِ إلا إذا كانَ منَ الأسماء العشَرَةِ، وهذا ليس منها، فوجبَ قَطعُ هَمزتِه.

فـإن قلت: فيَلزَمُ إذاً قَطْعُ همزةِ مثلِ الانطلاقِ إذا سُمِّي به، لأنه عند التَّسميةِ به غيرُ مَصْدَرٍ، وليس منَ الأسماء العشَرَةِ.

---

(1) من جـ.

(2) أبو زبيد الطائي المنذر بن حرملة من قبيلة طيء شاعر مخضرم ديوانه ص: 24 والكتاب 3: 261 والمقتضب 1: 235، 3: 45، 89 والمنصف 3: 153 والمفصل بشرح ابن يعيش 6: 30، 10: 57 والخزانة 3: 282 والمخصص 17: 50، 51 واللسان (هلل).

(3) جـ: الأوسط.

(4) سقطت حتى فوجب قطع همزته من جـ.

قلت: أبقيت فيه همزةَ الوَصلِ على حالِها لعدَمِ نَقْلِ الكلمةِ مِنْ قبيل إلى قَبيلٍ، فاستصْحَبَ ما كان ثابتاً لها قبلَ التَّسميةِ بها، بخلافِ مِثلِ ألْ واضْرِبْ.

قال: وإنْ عُيِّنَ المفعولُ فيه فقيلَ ظرفُ زمانٍ، أو ظرفُ مكانٍ فَحَسَنٌ.

أقول: لأنه تترتَّبُ[1] على تعيينِه فائدةٌ، وهي البحثُ في كونِه مختَصّاً أو غيرَ مختَصٍّ بتقديرِ كونِه ظرف مكانٍ، فمعَ الاختصاصِ يُنظَرُ هل هو منَ الألفاظِ التي تسامَحُوا في انتِصابِها على أنها ظرفٌ مكانيٌّ معَ اختصاصِها أولاً؟ وإنْ كان غيرَ مختَصٍّ، أي مبهَماً فلا كلامَ، وكذا إنْ كان ظرفَ زمانٍ لم يُحتَجْ إلى البحثِ في المخَصِّصِ، لأنه ينتصبُ من غيرِ شرطٍ.

قال: ونحوُ ﴿ تَلَظَّىٰ ﴾[2] فعلٌ مضارِعٌ أصلُهُ تَتَلَظَّى.

أقول: يعنِي في نحو ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ وأمّا في [مثل][3] قولِك: تلَظَّى النارُ فيحتَمِلُ أنْ يكونَ ماضِياً حُذِفَ منه علامةُ التأنيثِ لإسنادِ الفعلِ إلى الظاهرِ المؤَنَّثِ غيرِ الحقيقيِّ، ويحتَمِلُ أنْ يكونَ مضارِعاً.

قال: وقدْ سمعتُ مَنْ يُعرِبُ ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾[4] مبتدأ وخبَراً، ظنّهما مثلَ قولِك: المنطَلِقُ زيدٌ.

أقول: لا عيبَ على هذا المُعرِبِ إلا/ 569 إذا صرَّحَ بأنَّ ألْهاكُم نفسَه هو المبتدأ، و أما إذا أطلق القول في ذلك و لم يعين، فيجوز أن يُحمل كلامه على أن التكاثر مبتدأ مؤَخَّرٌ، وألْهاكُمْ خبرٌ مقدَّمٌ على مَذهبِ الكُوفِيّينَ في تَجويزِ تقديمِ مثلِ هذا الخَبرِ، وإن وقَعَ الاشتِباهُ بينَ الجملةِ الاسميةِ والفعليةِ. ولَعلَّ المصنفَ قامتْ عندَه قرينةٌ تدلُّ على أنَّ ذلك

---

(1) جـ و د: يترتب.

(2) الليل: 14، وقبلها:(فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا...)

(3) من جـ و د.

(4) التكاثر: 1.

المُعرِبَ قَصَدَ أنَّ ألهاكُمْ مبتدأ، والتكاثُرُ خبرٌ ولقد سألني في صَفَرٍ مِنْ عامِ سبعةَ عَشَرَ[1] وثمانمائةٍ بالإسْكندَريةِ بعضُ المتَصَدِّرينَ بها، وقد عرَضَ اجتماعُنا بضَريحِ الشَّيخِ أبي العبّاسِ المُرْسِي[2] نفَعَ اللهُ ببرَكاتِهِ والقُرّاءُ يتلُونَ هذِه السُّورَةَ

فقال: أيُّ شيْءٍ يَظهرُ في ألهاكُم، هلِ الألفُ واللامُ فيه لِلْعهدِ أوْ لِلْجنسِ؟ نسألُ اللهَ الهدايةَ إلى سلُوكِ جادّةِ الصَّوابِ بمَنِّه وكَرَمِه.

قال: وذُكِرَ لِي عنْ رَجلٍ كبيرٍ منَ الفقهاءِ مِمَّنْ يُقرِئُ علمَ العربيةِ أنه استشكلَ قولَ الشَّريفِ المُرْتَضَى[3]:

أنَـبيتُ رَيـّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى *** وأبيتَ مِـنْكَ بلَـيلَـةِ المَلْسُـوعِ

أقول: الرّيانُ ضدُّ العَطْشانِ والكَرَى: النومُ. والمَلْسُوعُ: الذي أصابَه ذوُ سُمٍّ بإبرتِه كالعقْرَبِ مثلاً وفي البيت استعارةٌ تبعيةٌ، وذلك أنه شبَّهَ امتِلاءَ جفونِ المحْبُوبِ منَ النّومِ بامتِلاءِ الجوفِ بالماءِ المُذْهِبِ لمشَقَّةِ العَطَشِ في حُصولِ الرّاحةِ به فجَرَتِ الاستعارةُ في الرّيِّ أولاً بطريقِ الأصالةِ، ثُمّ في الريانِ بطريقِ التَّبعيةِ وفيه كنايةٌ، وذلك أنّه كنّى بليلةِ المَلْسُوعِ عنْ ليلةِ السُّهرِ، لأنَّ السهرَ والأرقَ منْ لَوازِمِ ذلك، وفيه طِباقٌ بينَ النّومِ المُستَفادِ من الصَّدرِ صَريحاً، والسَّهَرِ المُستفادِ منَ العَجُزِ كنايةً.

قال: وقال جماعةٌ منَ المُعربينَ في ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[4] في قِراءَةِ ابنِ عامِرٍ[5] وأبي بكرٍ[6] بنُونٍ واحدةٍ: إنَّ الفعلَ ماضٍ ولو كانَ كذلك لكانَ آخرُه مفتوحاً، والمؤمنينَ مَرْفُوعاً.

---

(1) جـ: من ستة عشر.

(2) هو أحمد بن عمر المرسي الأنصاري كان من كبار المتصوفة و كانت له كرامات، وقبره بالإسكندرية ما يزال يزار توفي سنة 686هـ. انظر النجوم الزاهرة 7: 317 و شجرة النور الزكية ص 188،187 .

(3) انظره في المغني ص: 876 والبحر 1: 142 والهمع 2: 13 والأشموني ص: 566 وشرح أبيات المغني 8: 31.

(4) الأنبياء: 88.

(5) انظر السبعة ص: 430 والكشف 2: 113.

(6) انظر السبعة ص: 430 والكشف 2: 113.

فإن قيل: سُكِنتِ الياءُ للتّخفيفِ كقولِه[1]:

هُوَ الخَلِيفَةَ فارْضَوْا ما رَضِيَ لَكُمْ

وأُقيمَ ضميرُ المصدَرِ مُقامَ الفاعلِ.

قلنا: الإسكانُ [ضرورةٌ][2] وإقامةُ غيرِ المفعولِ به، معَ وُجودِه، مَمْتَنِعَةٌ، بَلْ إقامةُ ضميرِ المصدَرِ مُمتَنِعَةٌ، ولو كانَ وحدَه، لأنه مُبهَمٌ.

أقول: قد سلَفَ للمصنِّفِ في آخرِ الجِهةِ الرابعةِ منَ البابِ الخامسِ أنّه قد يَكونُ المَوضِعُ لا يَتخَرَّجُ إلا على وَجْهٍ مَرجُوحٍ، فلا حرَجَ على مُخرِجِه كقِراءَةِ ابنِ عامِرٍ وعاصِمٍ ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وذكرَ هناكَ التَّخريجَ الذي ذكَرَه هنا وتَخريجاً آخرَ هو أنْ يكونَ نُجِيّ مضارِعاً أصلُهُ نُنْجِي بسُكونِ ثانيهِ، وضَعَّفَه هناكَ بأنَّ النونَ عندَ الجيمِ تُخْفَى ولا تُدغَمُ وقد سَبقَ إلى تضعيفِ التَّخريجَينِ بما ذكَرَ أبو عليّ الفارسِيّ[3] والزمخشريُّ[4]. قال اليَمنِي في شَرْحِ الكَشّافِ: واعلَمْ أنَّ ما ذكَرَه المصنفُ وأبوُ عليّ ضَعيفٌ، لأنه لا بُعدَ في تَخفيفِ الياءِ بالإسْكانِ، ولا بُعْدَ أيضاً في إقامةِ المصدَرِ مُقامَ الفاعلِ، لأنَّ اقتضاءَ الفعلِ للْمصدَرِ أفضلُ مِن اقتِضائِه للمفعولِ به، لأنَّ كلَّ فعلٍ لازمٍ ومتَعَدٍّ لا بدَّ له منْ مَصْدرٍ إلا ما شَذَّ، فكانَ قيامُه مقامَ الفاعِلِ أوْلَى منْ قِيامِ المفعولِ به خُصُوصاً في موْضِعٍ يكونُ الغَرَضُ [مَنُوطاً][5] بذكرِ الفعلِ، لأنَّ المصدرَ قامَ مَقامَ الفاعِلِ فبَقِيَ ٱلمؤمنينَ مفْعُولاً به صَرِيحاً وتقديرُه ونُجِيّ النَّجاءُ المؤمنينَ، أوْ يقول[6] نُجِيّ/ 570 فعلٌ مضارِعٌ أُدْغِمَ نونُه في الجيمِ، وأصلُه

---

(1) الشطر لجرير عجزه:

بالحق يصدع ما في قوله جنف

ديوانه ص: 175 والكشاف 1: 401 والمغني ص: 878 وشرح أبياته 8: 36.

(2) من جـ و د.

(3) انظر التعليقة ص: 7.

(4) الكشاف 2: 582.

(5) من جـ و د.

(6) جـ: أو تقولُ و د: أو نقول.

نُنْجِي، ويقولُ[1]: هذه القراءَةُ تَدلُّ على جَوازِ هذا الإدغامِ، فإنَّ العربيةَ تُؤْخَذُ منَ القرآنِ المُعجِزِ بفَصاحَتِه. وقولُ مَنْ يقولُ: مثلُهُ لَمْ يَجِئْ[2] عنِ العَربِ مُشيراً إلى أنه أحاطَ بجميعِ كلامِ العَربِ وفيه تَحْجِيرٌ واسعٌ، وكيف يجوزُ الاحتجاجُ والأخذُ بأقوالٍ نَقَلَها عن العرَبِ مَنْ لا يُعتَمَدُ عليه لجهلِه أو لعدَمِ عَدالتِه، أوْ لِجهالةِ عِلْمِه وعَدالتِه، وتَركِ الأخذِ والتَّمسُّكِ بما ثَبتَ تواتُرُه عمَّن ثَبَتَتْ عِصْمتُه عنِ الغَلَطِ، وهو رسولُ اللهَ، صلى الله عليه وسلَّم، أفصحُ العربِ، معَ قولِه تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[3]؟

فإن قلت: القِراءاتُ السَّبعُ مُتواتِرَةٌ فيما لَمْ يكنْ مِنْ قبيلِ الأداءِ. وأمَّا ما هو مِنْ قبيلِ الأداءِ [كالمدِّ][4] والإمالَةِ، وتخفيفِ الهمزَةِ، والإدغامِ، والإخفاءِ، فغيرُ متواترٍ كمَا ذَكَرَهُ ابنُ الحاجِبِ في أُصولِه[5] وذكَرَه غَيْرُهُ.

قلت: نَعمْ لكنْ لا يكونُ نقلُ القُرّاءِ هذه الأشياءَ أقلَّ مِنْ نقلِ ناقلي العَربيةِ، والأشعارِ[6] والأقوالِ، فكيفَ يطعنُ فيما نقلَه القرّاءُ الثِّقاتُ بأنه [لَم][7] يَجِئْ مثلُه؟ ومِنْ أينَ عرفَ أنه لَمْ يجِئْ مثلُه؟ ولوْ نقلَ ناقِلونَ عنْ مجهولِ الحالِ لقبِلُوه، فقَبولُ هذا أولَى. وأيضا فقد ذكَرَ المصنفُ في سُورةِ الجاثيةِ أنّه قُرِئَ ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًۢا ﴾[8]، وقالَ معناهُ: يجزَى الجزاءُ قوماً فوَضَعَ المصدرَ موضِعَ الفاعلِ ونصبَ المفعولَ به، فقدْ ثبتَ عندَهم في غيرِ هذا الموضِعِ أيضاً إلى هنا كلامه.

قلت: وامتِناعُ إقامةِ غيرِ المفعولِ به معَ وجوده مذهبٌ بصريٌّ[9]، والكوفيّونَ قائلونَ بالجوازِ، وضميرُ المصدرِ إنّما يَمتنِعُ إقامتُه مُقامَ الفاعلِ إذا كان مَعادُه مصْدَراً مؤكّداً، وأما إذا

---

(1) جـ: وتقول.

(2) جـ: لم يجئ مثله.

(3) الحجر: 9.

(4) الأصل: والمد.

(5) انظر 2: 21.

(6) بعده في جـ: هو.

(7) الأصل: ما.

(8) الجاثية: 14 والقراءة منسوبة في إعراب النحاس 4: 143 إلى أبي جعفر القارئ ونسبها في البحر 8: 47 إلى شيبة.

(9) انظر إعراب ابن النحاس 4: 143، 144.

كـانَ مختَـصّاً فلا يمتَنِعُ، فيُقدَّرُ في الآية عودُه على مصدرٍ نوعِيّ ونَصبُه، فالتقديرُ نُجِّي هو أي النجاءُ المعروفُ، كما قالوا في قولِه[1]:

وقَالُوا: مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ ويُعْتَلَلْ *** يَسؤْكَ وإنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَلْرَبِ

أيْ ويُعْتَلَلْ هو الاعتلالُ المعهودُ، وقد أسلفنا ذلك في الباب الرابعِ في أواخرِ التَّرجمةِ التي نَصُّها: الأمورُ التي يكتَسِبُها الاسمُ بالإضافَةِ.

قال: وإلا [لقيل][2]: تلظَّتْ.

أقـول: فـيه إدخـالُ الـلاَّمِ على جوابِ إنْ الشَّرطيةِ، وكذا قولُه بعد ذلك بنحوِ ورَقَةٍ وإلاَّ لَخَفَّـضَ أوْ ضَـعْ بالكسرةِ[3]، وقد أكثَرَ، رحمهُ اللهُ، مِنْ ذلك في هذا الكتابِ، وهو فاشٍ في عبارَةِ غيرِهِ منَ المصنِّفينَ.

قال: فإن قلتَ: فهلْ مِنْ ذلك قولُ الزَّمخشَرِيِّ[4] في قولِه تعالى ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[5] الآيـةَ: قـد أهمـتهُم صـفةٌ لطائِفَـةٍ، ويظُـنُّون: صـفةٌ أخـرَى، أوْ حالٌ بمعنَى قدْ أهمـتْهم أنفُـسُهُم[6] ظـانِّين، أو اسـتئنافٌ على وَجْهِ البيانِ للْجملَةِ قبلَها، ويَقُولونَ: بَدَلٌ مِنْ يظنُّون، فكأنه نَسِيَ المبتدأ، فلمْ يجعلْ شيئاً مِنْ هذه الجملِ خبراً له؟

قلـت: لعلَّه رأى أنَّ خبَرَه محذوفٌ، أيْ ومعكُم طائِفةٌ صفتُهم كيتَ وكيتَ. والظاهرُ أنَّ الجملـةَ الأُولَى خبرٌ، وأنَّ الذي سوَّغَ الابتداءَ بالنَّكرةِ صفةٌ مقدَّرةٌ، أيْ وطائِفةٌ مِنْ غيرِكُم مـثل السَّمنُ مَنَوانِ بدرْهَمٍ، أيْ منوانِ منه، مَنَوانِ تثنية: مَنًا، ج أمناء: ما يوزن به. أو اعتمادُه على واوِ الحالِ كما جاءَ في الحديثِ: دخَلَ وبُرْمَةٌ على النَّار[7].

---

(1) تقدم تخريجه في ص 322.

(2) الأصل: قيل.

(3) الحديث عن قول العرب " لا عهد لي بالأم قفا منه ولا أوضعه انظر المغني ص: 880.

(4) الكشاف 1: 473.

(5) آل عمران: 154.

(6) سقطت من جـ.

(7) انظره في صحيح البخاري كتاب النكاح 18: 76.

أقول: في إيرادِ هذا السُّؤَالِ مِنَ الإزراء بالزَّمخشري ما لا يَخْفَى، ولَمْ يكنْ إيرادُه بالذي يَليقُ بالمصنفِ. والأدبُ مطلوبٌ معَ الأصاغِرِ فضْلاً عنِ الأكابِرِ، ورُسوخُ قَدمِ الزَّمخشري في علُوم اللِّسان، وعُلُوُّ شأنِه فيها ممَّا لا يُنكِرُه منصفٌ. وفي حاشِيَةِ[1] التَّفتازاني على الكشَّافِ في هذا: الجملُ الخمسُ الإخباريَّةُ هي: قد أهمَّتْهُم أنفُسُهُمْ، يظنُّون بالله [يقُولُون][2] هلْ لنا يُخفُونَ في أنفسِهِمْ، يقولونَ لَوْ كانَ لَنا والواحِدةُ/ 571 الطَّلبيةُ التي هي: قُلِ إنَّ الأمرَ، ولم يجعلْ شيئاً منَ الجملِ في مَوْضِعِ الخَبرِ لِطائِفةٍ قَصْداً إلى أنَّ مضمونَها مقرَّرٌ معلوم الثُّبوتِ للْمنافقينَ لا حاجةَ إلى الإخبارِ عنه، فالخبرُ محذوفٌ، أي وثَمَّةَ طائِفةٌ أوْ وفيكُم طائِفةٌ[3] علَى أنَّ الخِطَابَ للْجميعِ من المؤمنينَ والمنافقينَ، أو طائفةٌ أُخرَى لَمْ يغْشَهم النعاسُ.

وذهبَ الزَّجاجُ[4] إلى أنَّ قد أهمتْهمْ صفةٌ [ويظنُّون][5] خبرٌ، ولا يَبعُدُ أنْ يكونَ قد أهمتهمْ خبراً، [لأنَّ النكرةَ موصوفةٌ في التَّقديرِ، أيْ وطائِفةٌ أخرَى وبالجملةِ الواو للحالِ، يعنِي وهو مسوِّغٌ نصَّ عليه سيبويْه[6]][7].

قال: وعكْسُه[8]:

إنَّ مُصَابَكَ الْمَولَى قَبِيحُ

يَذهبُ الوَهْمُ فيه إلى أنَّ المولَى خبرٌ، بناءً على أنَّ المُصابَ اسمُ مفْعولٍ. وإنَّما هو مفعولٌ، والمُصابُ مصدَرٌ بمعنَى الإصابةِ بدليلِ مجيءِ الخَبرِ بَعدَه.

---

(1) انظر ص: 423، 424.

(2) الأصل: ويقولونْ و جـ فيقولونْ.

(3) سقط أو وفيكم طائفةٌ من جـ.

(4) لم يرد هذا الرأي في إعراب القرآن المنسوب إليه انظره دون نسبة في إملاء 1: 158 والبحر 3: 88.

(5) الأصل: وتظنون.

(6) الكتاب 1: 90.

(7) من جـ و د.

(8) انظره في المغني ص: 882 دون تتمة ولم أعثر عليه في أي مصدر ويبدو أنه ليس بشعر وإنما هو مثال بدليل قول الدماميني بعده: في هذا المثال.

أقـول: لا يمتَـنِعُ أنْ يكـونَ المُـصابُ اسـمَ مفعـولٍ في هذا المثال، ولا يكونُ مصدَراً، والمُولَى هو الخبرُ، وقبيحٌ خبرُ مُبتَدإٍ مَحذوفٍ، أيْ إنَّ الذي أصَبْتَهُ هو مولاكَ هذا قَبيحٌ، وهذا معنًى صحيحٌ يَنطبِقُ عليه التركيبُ بهذه الطريقةِ السّابقَةِ فلا[1] سبيلَ إلى إنكارِه.

قال: ومِنْ هنا أخطأ مَنْ قال في مَجلِسِ الواثِقِ باللهِ في قولِه[2]:

أظَلُومَ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً *** أهدَى السَّلاَمَ تحيةً ظُلْمُ

إنَّهُ برفْعِ رَجُلاً، وقد مضَتِ الحِكايَةُ.

أقـولُ: مَضَتْ في آخِرِ الجِهَةِ الأولَى منَ البابِ الخامسِ وأسلفنا هناكَ أنَّ رفعَ الرَّجل صـوابٌ، وذكـرنا توجيهَه، وهو نظيرُ توجِيه هذا المثالِ في جعلِ المُصَاب اسمَ مَفْعولٍ والمولَى خبَراً.

قـال: وسـألتُ طالِباً ما حقيقةُ كان إذا ذُكِرَتْ في قولك: ما أحسنَ زَيداً فقال: زائدةٌ بناءً منه على أنَّ المثالَ المسؤولَ عنه ما كانَ أحسنَ زيداً [وليس في السؤال تعيينُ ذلك][3].

أقـول: ولـيس[4] في السؤالِ ما يُشْعِرُ بأنَّ كان تُذكَرُ في هذا التركيبِ الخَاصِّ على ما هو عليه وكان لا تَقَعُ فيه عند ذلِك إلا زائدةً، فلا عَتْبَ[5] على الطّالِب في عَدمِ التّفصيلِ؛ إذْ لـه أنْ يقـولَ: متَى كان[6] بعدَ أحسنَ وَجبَ الإتيانُ بما المصدريةِ، وهو لفظٌ زائدٌ على ما كانَ في التّـركيبِ[7]، ووَجَـبَ رفْـعُ زيدٍ، وهو في المثال منصوبٌ فحينئذٍ يَخرُجُ التركيبُ بذلك إلى أنه[8] تركيبٌ آخرُ وهو خلافُ ظاهِرِ السّؤالِ.

---

(1) جـ: ولا.

(2) تقدم تخريجه في ص 360 .

(3) من جـ و د وبعده في د: إلى آخره.

(4) سقطت من جـ و في د: لك.

(5) د: فلا عيب.

(6) د: وقعت.

(7) بعده في جـ: بذلك إلى تركيب آخر.

(8) سقطت من جـ.

البَابُ الثامِنُ مِنَ الْكِتَابِ

في [ذكرِ][1] أمورٍ كلّيةٍ يتخرَّجُ عليها [ما لا يَنْحَصِرُ][2] مِنَ الصّورِ الجُزئيةِ وهي إحدَى عَشْرَةَ قاعدةً.

القاعدة الأولَى

قال: لا تقول: أنا زيداً أوّلُ ضاربٍ، أوْ مثلُ ضاربٍ.

أقول: الصّحيحُ في المثالين المنْعُ، وحكَى ثَعْلبٌ[3] عنِ الكِسائِي[4] جوازَ التّقديمِ في الأوّلِ، وحكَى ابنُ الحاجِّ[5] [عنْ بعضِهم][6] جوازَ التّقديمِ في الثاني، فإنْ كان المضافُ كلمةَ حقٍّ فعَنْ بعضِهم أنه يجوزُ التقديمُ استناداً إلى قولِ الشّاعِرِ[7]:

وإلاّ أكُنْ كُلَّ الشُّجاعِ فإنّني *** يضَرْبِ الطُّلَى والْهامِ حقٌّ عَليمِ[8]

قال: أبو حيانٌ[9]: والصّحيحُ المنْعُ.

قلت: وشَبَهَةُ المُجوِّزِ لذلك أنَّ هذا المضافَ هو كلمةُ حقٍّ لَمّا كان لا يُفيدُ شيئاً سِوَى التأكيدِ منْ جهةِ المعنَى لَمْ يُقيّد به، وحملَ الكلامَ على المعنَى لا على اللّفظِ، فكأنه قال: فإنّني

---

(1) من جـ و د.

(2) من جـ و د.

(3) انظر التسهيل ص: 156 والمساعد على تسهيل الفوائد 2: 338.

(4) انظر رأيه في التسهيل ص: 156.

(5) جـ: ابن الحاجب.

(6) من جـ و د.

(7) نسبه في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص: 279 إلى بعض بني أسد، وانظره أيضا في المساعد على تسهيل الفوائد 2: 337 والهمع 2: 49 والدرر اللوامع 2: 59 نقلا عن المساعد، ومعجم الشواهد العربية ص: 337.

(8) جـ: علم.

(9) انظر البحر 1: 30.

بـضَرْبِ الطّلَى والهامِ خبيرٌ عليمٌ جدّاً، وإن كانَ المضافُ كلمةَ "غَيْرٌ" فثلاثةُ أقوال: المنْعُ مطلَقاً، وهو رَأْيُ ابنِ السّرّاجِ[1] واختارَهُ أبو حيانَ، والجوازُ مُطلَقاً، وقال به السّيرافِي والزّمخْشري[2] وابنُ مالكٍ[3]، وهو ظاهرُ كلامِ المصنفِ، والتّفصيلُ، فإن كانَ المعمولُ المقدَّمُ ظرفاً جازَ، وإلا امتَنَعَ، وأمّا إن كانَ المضافُ ليس/ 572 شيئاً مما ذُكِرَ فتقديمُ المعمولِ ممتَنِعٌ اتِّفاقاً.

قال: ودليلُ المسألةِ قولُه تعالَى ﴿ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[4].

أقـول: المسألةُ مَفرُوضَةٌ في تقديم معمولِ ما أُضيفتْ إلَيه "غَيْرٌ" عليها، سواءٌ كان ذلك المعمـولُ ظَـرفاً أو غـيرَه، والآيـةُ دلـيلٌ على جَوازِ تقديمِ الجارِّ والمَجرورِ؛ إذ قولُه "في الخِصَامِ" متعلِّقٌ بالمضافِ إليه من قوله "غيرُ مُبينٍ".

قال: وقولُه[5]:

فتًى هُوَ حقّاً غَيرُ مُلْغٍ ثولَّهُ *** ولا تتَّخِذْ يوْماً سِوَاهُ خَليلاَ

أقـول: هذا البيتُ دليلٌ على جَوازِ تقديمِ الاسمِ الذي ليس ظَرْفاً ولا شِبهَهُ؛ إذ قولُه "حقّـاً" مفعـولٌ بـه ناصـبُه المـضافُ إليه منْ قوله "غيرُ ملْغٍ"، و"فتًى" منصوبٌ بعاملٍ محذوفٍ على شـريطَةِ التفـسير، أيْ ثـولَّ فتًـى هـو غـيرُ ملْـغٍ حقـاً، وجملـةُ النّهي معطوفةٌ على جملةِ الأمرِ المحْذوفـةِ، لا المذكُـورَةِ، لأن تلـك هِـيَ المقْـصودَةُ بالأصـالةِ، والمذكُـورةُ إنّمـا سيقتْ لغَرضِ التّفسيرِ.

قال: وقوله[6]:

---

(1) الأصول 2: 236-237.

(2) رأيه في الكشاف 1: 73.

(3) انظر التسهيل ص: 156.

(4) الزخرف ف: 18.

(5) انظره في المغني ص885 والسيوطي ص: 953 والهمع 2: 49 وشرح أبيات المغني 8: 42.

(6) البيت لأبي زبيد الطائي انظره في الكتاب 2: 134 والإنصاف ص: 404 والمفصل بشرح ابن يعيش 8: 65 وابن الحاجب 2: 174 وشرح الكافية الشافية ص: 996 والمغني ص: 885 والسيوطي ص: 953 والهمع 1: 139، 2: 49 وشرح أبيات المغني 8: 42.

إنَّ امرأ خصَّني عَمْداً[1] مودتهُ *** على التّنائي لَعندي غيرُ مكْفُورِ

أقول: هذا البيتُ دليلٌ على[2] جَوازِ تقديمِ الظَّرفِ، فإنَّ عندي متعلقٌ بـ مَكفُورٌ مِن قوله غيرُ مكْفورٍ، فقد استُوفِيتْ أقسامُ المَعمُولِ الثّلاثةِ. ومعنَى خصني بكذا: أفردَنِي بحيثُ لا مُشارَكَةَ لي فيه. والتّنائي: التّباعُدُ، وعلى للمصاحَبةِ كمعَ، نحو ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾[3]: والكَفْرُ هنا: جُحودُ النِّعمةِ، ومُقابلُه[4] الشّكْرُ، أي: إن امرأ بهذه المَثابةِ لغيرُ مَجْحودِالنعمة عندِي، وبعدَ هذا البيتِ قولُه:

أرْعَى وأرْوَى وأدْنانِي وأظْهَرَنِي *** علَى العَدُوّ بِنَصْرٍ غَيْرِ تَعْذِيرِ

والبيتان معاً لأبي زَبيدٍ الطّائي يمدَحُ بهما أخاهُ لأمِّه وَليدَ بْنَ عُقْبَةَ عامِلِ الكُوفَةِ في خَلافةِ عُثمانَ، رضي اللهُ عنه، وسَببُ ذلك أنَّ بَني تَغْلِب أخوالَ هذا الشاعرِ كانُوا قد أخذُوا له إبلاً فاقتلَعَها منهم وَليدُ بْنُ عُتبةَ المذكورُ، ورَدّها [فمدَحَه][5] . ومعنَى أرعَى: جعلَ إبلي تَرعَى الكَلأ. وأروَى: أسقاها فأذهَبَ عطَشَها. وأظْهَرَنِي على العدُوّ: وجعلَنِي ظاهِراً عليه غالباً له، والتَّعذيرُ: التّقصيرُ. ويُروَى بلفظِ تَقصيرٍ مكانَ تعذيرٍ.

فإن قلت[6]: بمَ انْتَصبَ مَودَّتَه؟

قلت: إمّا بالفعلِ المذكورِ على إسقاطِ الخافِضِ، أيْ خصّني بمودَّته، وإمّا به على تَضمينِه معنَى منَحَ وأعْطَى، أي منَحني مودّتَه.

قال: ولوْ قلتَ: جاءني غيرُ ضارِبٍ زيداً لَمْ يَجُزِ التّقديمُ، لأنّ النّافي لا يَحُلُّ هنا مكانَ غير.

---

(1) د: عملا.

(2) سقطت من جـ.

(3) الرعد: 6.

(4) جـ و د: ويقابله.

(5) الأصل: فمنعه.

(6) جـ: قلتم.

أقولُ: حكَمَ المصنفُ بجوازِ أنا زيداً غيرُ ضاربٍ، لأنه عندَه في معنَى أنا زيداً لا أضربُ، وجعلَ لا داخلةً على المضارعِ ليكونَ تكريرُها غيرَ واجبٍ، فلذلك قال: لأن النّافي لا يَحْلُ هنا محلَّ غير، إذ لو قلتَ: جاءني لا أضربُ زيداً لَم يَجُز، لكن قال الزّمخشري[1] وتقول: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ[2] معَ امتناعِ قولِك: أنا زيداً مثلُ ضاربٍ، لأنه بمنزلَةِ قولك: أنا زيداً لا ضاربٌ هذا كلامه فجَعَلَ لا داخلةً على اسمِ الفاعلِ معَ عدَمِ التّكريرِ.

قال: التّفتازاني في حاشِيتِه[3]: فإنْ قلتَ: هبْ أنّه يَصِحُّ التقديمُ في مثل: زيداً لا أضرِبُ لِمَا ذكرتُم، لكنْ ينبغِي [أن يمتَنِع][4] في مثل: أنا زَيداً لا ضَارِبٌ لأنه اسمٌ بمعنَى غيرٌ، على ما صرَّح به السّخاوي، غايتُه أنه جعلَ إعرابَه فيما بعدَه لكونِه على صُورةِ الحرفِ، تقول: جاء بلا شَيءٍ ورأيتُ لا فارساً. وفي التّنزيلِ ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾[5]، و﴿ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾[6] و ﴿ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾[7]

قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديمُ نظراً إلى صورة الحرفية إلى هنا كلامه/ 573.

قال ودليلُ المسألةِ قولُه[8]:

غَيرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرِحِ اللَّهْـ *** وَ ولا تَغْتَرِرْ بعارِضِ سَلمِ

أقول[9]: هذا البيتُ مدرَجٌ من بَحرِ الخَفيفِ، وآخرُ صدرِه هاءُ اللَّهو، وأولُ عجزِه الواوُ منه. والاغترارُ: الانخِداعُ والطَّمعُ، يقال: غَرّتْه الدنيا، أي خدَعَته وأطمَعته بالباطلِ

---

(1) انظر الرأي في الكشاف 1: 73.

(2) سقط حتى لا ضاربٌ من جـ.

(3) انظر ص: 31-32.

(4) الأصل: يمنع.

(5) البقرة: 68.

(6) النور: 35.

(7) الواقعة: 44.

(8) انظره في المغني ص: 886 وشرح ابن عقيل 1: 190 والأشموني ص: 89 وحاشية الصبان 1: 200 وشرح أبيات المغني 8: 44 ونتائج التحصيل ص: 961.

(9) سقطت من جـ.

فاغتَرَّ. والعارِضُ: ما يبدُو ويظهرُ من غيرِ ثباتٍ. والسِّلْم بفتح السين و كسرهَا : الصلحُ تقولُ إن أعداءك ليسوا بلاهين عن الحرب و الاعتداد لها، فاعْتد أنت أيضاً، ولا تلْهُ، ولا تَنخدِعْ بما عرَضَ مِنْ صلْحٍ لا ثباتَ له. ووجهُ الاستدلالِ بالبيت أنَّ عِداكَ بمعنَى الأعداء. قال في الصّحاحِ[1]: والعِدا، بكسر العين: الأعداءُ، وهو جمعٌ لا نظيرَ له. فإمّا أنْ يُرفَعَ على أنه مبتدأٌ خبرُه ما تَقدمَ، أو على أنه فاعلٌ بالْوَصْفِ لكونِ التَّركيبِ في معنَى ما لاهٍ عِدَاكَ، لا سبيلَ إلى الأول، لأنَّ غَيْرَ مضافٌ إلى لاهٍ وهو مفردٌ، فيُؤدِّي إلى قولك: الأعداءُ غيرُ لاهٍ، وهو ممتَنِعٌ؛ إذْ لا يقالُ: الزَّيدونَ غيرُ قائمٍ فتَعيَّنَ الثاني فثبتَ المطْلُوبُ.

قلتُ: ولمانِعٍ أنْ يَمنعَ كونَ لاهٍ مُفرَداً لفظاً ومعنًى لِجوازِ كونِه صفةً لفريقٍ، أوْ نحوه، فيكونُ في معنَى الجمْعِ، ولا يَخفَى أنك لو قلتَ: عِدَاكَ غيرُ فريقٍ لاهٍ لَصحَّ، فيَبْطُلُ الاستِدلالُ حينئذٍ.

قال: وهو أحسنُ ما قيل في بيتِ أبي نُواس[2]:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ علَى زَمَنٍ *** يَنْقَضِي بالْهَمِّ والْحَزَنِ

أقول: مضَى[3] إنشادُ هذا البيتِ في فصلِ غَيْرٌ منْ حرفِ الغين المعجَمَةِ في البابِ الأول، ومرَّ هناك ذكرُ ما فيه منَ الأعاريبِ، وهي ثلاثةٌ: أحدُهَا هذا، وهو أنَّ الظرفَ مرفوعٌ بالوَصْفِ، وغيرٌ مبتَدأٌ لا خبَرَ له، والثاني أنَّ غيرٌ خبرٌ مقدَّمٌ، والمبتدأُ محذوفٌ، وجملةُ [ينقَضِي][4] صفةٌ، والأصلُ: زمنٌ ينقضِي بالْهمِّ والْحزنِ غيرُ مأسوفٍ عليه. والثالثُ أنه خبرٌ لمحذوفٍ، ومأسوفٌ مصدرٌ كالْمعْسُورِ، والمرادُ به اسمُ الفاعلِ، والمعنَى أنا غيرُ آسفٍ وسبقَ ما في ذلك منَ البحثِ.

---

(1) انظر (عدا).

(2) لم يرد في ديوانه انظره في أمالي الشجري. 1: 32 وسفر السعادة ص: 843 ومغني اللبيب ص: 886 وابن عقيل 1: 191 وشرح الأشموني ص 88 وحاشية الصبان 1: 200 والأشباه 2: 60 والعيني 1: 513 والخزانة 1: 167 ونتائج التحصيل ص: 960.

(3) انظر ص: 122 من الأصل.

(4) الأصل: تنقضي.

قال: والخامسةُ إعطاؤُهم ضَارِبُ زيدٍ الآنَ أوْ غداً حكمَ ضاربٌ زيداً في التّنكيرِ، لأنه في معناهُ، ولهذا وصفُوا به النّكرةَ، ونصبُوه على الحالِ، وخَفَضُوه برُبَّ وأدخلُوا عليه أَلْ.

أقول: ظاهرُ هذا الكلام أنَّ النحاةَ والعرَبَ أجازُوا إدخالَ أَلْ على اسمِ الفاعلِ من قولِك: ضَارِبُ زيدٍ الآن أوْ غداً، فتقول: الضّاربُ زيدٍ بجرّ زيدٍ، ومثلُ هذا عندَ الجمْهورِ[1] مُمتنِعٌ قال ابنُ الحاجِبِ[2]: أجاز الفرّاءُ نحو الضاربُ زيدٍ إمّا لأنه توهَّمَ أنَّ لامَ التَّعريفِ دخلَتْ على الصّفةِ بعدَ الحكمِ بإضافتها، فحَصَلَ التخفيفُ بحذفِ التّنوينِ بسبَبِ الإضافَةِ، ثمَّ عُرِّفَ باللامِ، وإمّا لأنه قاسَه على الضّاربِ الرجلِ فإنه جازَتِ الإضافةُ فيه معَ عدَمِ التّخفيفِ، فلْتجُزْ في هذا أيضاً. وكلاَ الأمرينِ غيرُ مُستقيمٍ، أمّا الأولُ فلأنه رَجْمٌ بالغيبِ، ومنْ أينَ له ذلك، ونحنُ لا نحكُمُ إلا بالظّاهِرِ، ولا يَخفَى أنَّ اللامَ سابقةٌ حسّاً على الإضافَةِ، والإضافةُ في الظاهرِ إنّما أتتْ بعدَ الحكْمِ بذَهابِ التّنوينِ بسَببِ اللامِ، فكيفَ يُنسَبُ حذفُ التّنوينِ إلى الإضافةِ بلا دليلٍ قاطِعٍ ولا ظاهرٍ مرجّحٍ؟ وأمّا الثاني فليس بوَجْهٍ، لأن الضاربَ الرجلَ، وإنْ لمْ يحصُلْ فيه تخفيفٌ بالإضافةِ، محمولٌ على ما حَصَلَ منْ تخفيفٍ بها، فشُبِّه به، وذلك نحو: الحسَنُ الْوجهِ بالجر على ما هو مُقرَّرٌ في باب الصفةِ المشبَّهةِ.

قال: السابعةُ العطفُ بـْولاْ بعدَ الإيجابِ.

أقول: فيه تسامحٌ؛ إذ العطفُ إنما هو بالواوِ لا بمجموع قولِك ْولاْ، وقد تقدمَ التّنبيهُ على مثلِه في الباب الثاني في التنبيهاتِ التي ذكرَها في أوائِلِ الكلامِ على الجملِ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ.

قال: في قوله:/ 574.

أبَى اللهُ أن أسمُو بأمٍّ ولا أبِ

---

(1) انظر شرح الكافية للرضي 1: 279.

(2) انظر شرحه على المفصل 1: 641.

أقول: هذا عجزُ بيتٍ لعامِرِ بنْ الطُّفيلِ[1] صدرُه:

فَما سوَّدَتْني عامِرٌ عَنْ وِرائَةٍ

وقبل هذا البيت:

وإنّي وإنْ كُنتُ ابنَ سَيّدِ عامرٍ *** وفارِسِها المشْهُورِ في كلِّ مَوْكِبِ

عامرٌ: قبيلةٌ. وضميرُ فارِسها يعودُ إليها والمضافُ مجرورٌ بالعطفِ على سيّدِ عامرٍ. وسوَّدَتْني: جعلَتْني سيّداً يعني أنه سادَ بنَفسِه، لا بنَسَبِه كما قالَ:[2]

نَفسُ عِصامٍ سَوَّدَتْ عِصَامَا

وخبرُ إنّ محذوفٌ وإنْ متصلةٌ والجملةُ حاليةٌ، والتقديرُ وإني لا أفتَخِرُ بنَسَبي وإنْ كان منَ العظَمةِ بهذا المحلِّ. والفاءُ في البيت الثاني فَصِيَحةٌ، أيْ وإذا كانَ الأمرُ كذلك فما سوَّدَتْني عامِرٌ عنْ وِرَائَةٍ.

قال: ومثلُه ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا ﴾[3] فيمنْ نصبَ الفتنةَ وأنثَ الفعلَ.

أقول: هذا مبنيٌّ على أنَّ المصدرَ المؤوَّلَ به هو المقالُ أو المقولُ[4] وليس ذلك متعيّناً لجوازِ أنْ تُؤوَّل بالمقالَة وهي مصدرٌ أيضا تقول: قال زيدٌ كذا قولاً ومقالاً [ومقالةً][5] فلعلَّ التأنيثَ وقعَ بهذا الاعتبارِ.

---

(1) ديوانه ص: 13. والشعراء ص: 336 والكامل 1: 163 والخصائص 2: 342 والمغني ص887.

(2) رجز انظره في معجم المثال 2: 331. واللسان (عصم) والأشباه:130 ، 137.

(3) الأنعام: 23.

(4) جـ: القول أو المقال.

(5) من جـ و د.

قال: ولقد حكَى أبو عمرو بنِ العلاءِ[1] أنه سَمِعَ شخْصاً منَ أهلِ اليمنِ يقول: فلانٌ لَغُوبٌ أتته كتابي فاحتقَرها، فقال له: كيفَ قلتَ أتته كتابي؟ فقال: أليسَ الكتابُ في معنَى الصَّحيفةِ؟

أقول: ذكرَ الجوهريُّ[2] هذه القِصّةَ في حرفِ الباء في مادّةْ لغَبَ، بالغَينِ المعجمة، وفي سياقِه لها زيادةُ فائدةٍ على ما في المتْنِ فقال ما نصُّه: الأصمعيُّ عن أبي عمرِو بنِ العلاءِ قال: سمعتُ أعرابياً يقول: فلانٌ لُغوبٌ جاءته كتابي فاحتقَرها، فقلت: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصَحيفةٍ؟ فقلت: ما اللُّغُوبُ؟ فقال: الأحمق انتهَى.

قال: وقال أبو عبيدةَ[3] لرؤْبةَ بنِ العجّاج لَمّا أنشدَ[4]:

فيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوادٍ وبَلَقْ *** كأنّه فِي الْجِلْدِ تَوليعُ الْبَهَقْ

إن أردتَ الخُطوطَ فقلْ: كأنها، أو السَّوادَ والبلَق فقلْ: كأنهما، فقالَ: أردتُ كأنَّ ذلك، ويْلَك.

أقول: يَجُوزُ أنْ يُكنَّى باسمِ الإشارةِ الموضوعِ للواحدِ عنْ أشياءَ كثيرةٍ باعتبارِ كونِها في تأويلِ ما ذُكِرَ وما تَقدَّمَ، كما يكنَّى عن أفعالٍ كثيرةٍ سابقَةٍ بلفظِ فعلٍ لقصدِ الاختِصارِ، تقول للرَّجلِ: نِعْمَ ما فعلتَ، وقد ذكَر لكَ أفعالاً كثيرةً وقصةً طويلةً، كما تقولُ له: ما أحسَنَ ذاك هذا مثل ما في الكشّافِ[5] وقد يقَعُ مثلُ هذا في الضّمير إلا أنه في اسم الإشارةِ [أشهرُ وأكثرُ][6] ، ولهذا قال رُؤْبَةُ أردت ذاك[7] وأردفَه بلفظ وْيلَكَ [على][8] عادةِ العَرَبِ

---

(1) انظر القصة في الصحاح واللسان (لغب).

(2) انظر (لغب).

(3) انظر رأيه في الكشاف 1: 287.

(4) ديوانه ص: 104 والكشاف 1: 287 ومجالس ثعلب ص: 375 والمغني ص: 888 والسيوطي ص: 764، 955 والخزانة 1: 38 وشرح أبيات المغني 8: 47.

(5) سقط هذا مثل ما في الكشاف من جـ.

(6) من جـ و د لكن في د: أكثر وأشهر.

(7) جـ: ذلك.

(8) من جـ و د.

تحقيراً أوْ تنبيهاً. وفي الأساس[1]: شيْءٌ مُوَلَّعٌ: مُلَمَّعٌ، وفرسٌ مولَعٌ، وفي لونِه تَوليعٌ، وهو: استطالةُ البلَقِ. وقال الأصمعيُّ[2]: إذا كان في الدّابة ضربٌ من الألوانِ من غير بَلَقٍ فذلك التَّوليعُ، ووَلَّعهُ جعلَه مخطَّطاً. وقبل هذين البيتيْنِ قولُه:

قَوْدٌ ثمانٍ مِثْلُ أمْرَاسِ الأَبَقْ

أي أفراسٌ طِوالٌ الظُّهورِ والأعناقِ مثلُ حبالِ القُنُبِ كذا في حاشيةِ التَّفتازاني[3].

والذي رأيتُه في نُسخِ المغْنِي: أردتُ ذلِك بلامٍ قبلَ الكاف وثبَتَ في الكشّافِ[4] وغيرِه [ذاك][5] بدون لامٍ.

قال: فهذانِ محمولانِ على قوله[6]:

ما إنْ رَأَيْتُ ولا سَمِعْتُ بِمثلِهِ

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجُزُه:

كالْيَومِ هانِئَ أَنْيُقٍ جُرْب

وبعد هذا البيت:

مُتَبَذِلا تُبْدُو محاسِنُهُ *** يَضَعُ[7] الهِنَاءَ مَواضِعَ النُّقْبِ

---

(1) انظر (ولع).

(2) انظر رأيه في اللسان (ولع).

(3) انظر ص: 150.

(4) جـ: "في الكشاف" انظر الكشاف 1: 287.

(5) من جـ و د.

(6) البيت لدريد بن الصمة ديوانه ص: 24 وينسب أيضا إلى الخنساء انظره في الأغاني 10: 22 وأمالي القالي 2: 161 والمفصل بشرح ابن يعيش 5: 82، 8: 128، 129 والمغني ص: 890 وشرح أبياته 8: 51 واللسان (بذل، ونوق).

(7) جـ و د: تضع.

والـشِّعرُ لِدُرَيْـد بـنِ الـصِّمةِ، وقـيلَ للخَنْـسَاءِ. ومتَبدِّلاً، بالدّال المعجمَةِ، أي: ليس بِمُتَـصوّنٍ مُتَـرَفِّعٍ. والهِـناء بكـسر الهاءِ، وبالمدِّ: القَطْرانُ والنُّقْبُ بضمِّ النون[1] وإسكانِ القافِ جمعُ[2] نُقْبةٍ وهي أولُ ما يبدُو من الجَرَبِ قِطَعاً/ 575 متفرّقَةً والهانِئُ الطالِي بالهِناءِ. والأنيُقُ جمعُ ناقةٍ أصلُه الأولُ أنوق كما قالوا نُوقٌ فأبدلُوا العينَ في أنيق ياءً، لكنَّ هذا الإبدالَ صَحِبَه قلبان: أحدُهما أنهم قَلَبُوا العينَ سالِمةً إلى موضِعِ اللاّمِ فصارَ أنْقوا، ثم فعلُوا فيه ما فعلُوا في أدْلٍ وأخرٍ وبابهمـا فـصارَ نقـياً، ثُـمَّ لمـا صارتِ الواوُ المتطرفةُ ياءً لموجِبٍ ذلك قلَبُوها على حالِهـا إلى موضِـعِ الفـاءِ، وهـذا هو القلْبُ الثاني، فصار اللفظ أنْيقاً، وعادتْ بنيةُ الجمعِ إلى أصـلها لخُروجِ حرفِ العلّةِ عن التَّطرّفِ لنَقلِه إلى موضِعِ الفاءِ، فقد صارَ هذا الإبدالُ مرتبِطاً بالقلـبِ الأول الـذي هـو آخـرُ الكلمـةِ، وبالقلـب الثانـي الـذي هوَ لأولها. قال أبو القاسِمِ الزَّجّاجـي[3] في نـوادِره: هـذا المـذْهَبُ في هـذه الكَلمةِ قولُ المازِني وحذّاقِ أهلِ التَّصريفِ. والجُـرْبُ جمـعُ جـرباءَ وهي: التي أصابَها الجَرَبُ، وهو داءٌ معْرُوفٌ. وقولُه كاليومِ في موضِعِ نـصبٍ كـان في الأصـلِ صـفةً بهانِـئٍ أنْيق، ثمَّ قدِّمَ عليها وانتَصبَ على الحال منه. والتقديرُ بحسَبِ الأصـل: مـا إن رأيـتُ هانِـئَ أنْـيَقٍ كهانِئِ اليومِ، فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه وحصلَ التَّقديمُ.

قـال: الخامـسةُ دخُـولُ لامِ الابـتداءِ بعـدَ إنَّ الـتي بمعنـى نَعَمْ، لشَبَهِها في اللَّفظِ بإنَّ المـؤَكِّدةِ، قالـه بعـضُهم[4] في قـراءةِ مَـنْ قرأ ﴿ إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ ﴾[5]، وقد مضَى البحثُ فيها.

---

(1) سقط بضم النون من جـ.

(2) سقط حتى قطعاً من جـ.

(3) هـو أبـو القاسـم عـبد الـرحمن بن إسحاق بغدادي تلميذ الزجاج وقرأ على الطبري وابن كيسان وابن السراج وأبي بكر الأنباري وابـن دريـد مـن كتبه: كتاب الجمل، والإيضاح في علل النحو، والأمالي والإبدال والمعاقبة، والنظائر توفي سنة 337هـ طبقات النحويين ص: 119 وإشارة التعيين ص: 180-181.

(4) انظر الكشف 2: 100.

(5) طه: 63.

أقول: مضَى ذلك في الباب الأول في فصل إنَّ[1] المكسُورةِ المشَدَّدةِ من حرفِ الأَلفِ، وحكَى هناك أنَّ جَعْلَ إنَّ في الآية بمعنى: نعمْ منقولٌ عن المبردِ[2]، وأسلفنا ثمَّ أنَّ أبا عليّ الفارسي ردَّ ذلك بأنَّ ما قبلَ إنَّ المذكورة لا يَصِحُّ أنْ يجابَ بنَعمْ؛ إذْ لا يصحُّ كونُه جواباً لقولِ موسَى، عليه الصلاةُ والسلامُ، ﴿ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾[3]، ولا كَوْنُه جواباً للكلامِ الآخرِ وهو ﴿ فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ ﴾[4].

قال: وعليه وجهُ قولِه[5]:

يا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جُداكَ الصّافِي *** والفَضلُ أنْ تَتْرُكَنِي كَفافِ

أقول: الجُدا، بضمِّ الجيمِ، والدالِ المهمَلَةِ مقصورٌ وهو: العطيةُ، والصّافي: السالمُ منَ الكَدرِ، وهذا على سبيلِ التَّهكُّمِ، أي: يا ليت حظِّي من إحسانِك وعطائِك الذي تَزْعُمُ أنه لا شيءَ يُكدرُهُ مِنْ مَنٍّ وغيره أن تتركَنِي كافا عن إساءتِكَ إليَّ، أو تَتركَنِي تركَ كفافٍ مِنْ ذلك، فلاَ لِيَ، ولا عليَّ.

قال: ومنه عندَ أبي حاتمٍ قولُه[6]:

جاءَتْ لِتَصْرَعَنِي فقُلْتُ لَها: اقصُري *** إنّي امرُؤٌ صَرْعِي عَلَيْكِ حَرامِ

أقول: هكذا ثبتَ صدرُ هذا البيتِ فيما وقفتُ علَيه من نُسخِ المُغْنِي: جاءَتْ منَ المَجيءِ. واقصُري بضم الصادِ وبالراءِ من قولك: قَصُرَ عنِ الأمرِ قصُوراً، أي: انتهَى. والذي رأيته في نُسخَةٍ صحيحةٍ من شعرِ امرئِ القيسِ مَقرُوءةٍ على الإمام أبي زَكرياءَ الخَطيبِ

---

(1) انظر ص: 29 من الأصل.

(2) انظر البحر 6: 255 والجنى ص: 398.

(3) طه: 61.

(4) طه: 62.

(5) ينسب إلى العجاج وليس في ديوانه انظر أمالي الشجري 1: 28 والمغني ص: 892 والسيوطي ص: 956 والخزانة 1: 245 وشرح أبيات المغني 8: 58.

(6) ديوانه ص: 116 وأمالي الشجري 1: 27 والمغني ص: 892 والسيوطي ص: 959 والخزانة 1: 245 وشرح أبيات المغني 8: 64.

التَّبْريزيّ[1] وعليها خطُّه بأنَّها قُرئتْ عليه قراءةَ تَصحيحٍ وضَبْطٍ: جالَت من الجَوَلان وثبتَ فيها اقصِدِي بكسر الصادِ والدالِ من القَصدِ، وهو: الرِّفقُ. قال اللهُ تعالى: ﴿ وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ﴾ [2] وصفَ الشّاعرُ فَرَساً جَمَحَتْ به لتَرْميه، فأمرَها أنْ تَرفَقَ بنفسِها؛ إذ لا تنالُ الغَرضَ منْ رَمْيه لقُوَّتِه وثَباتِه.

قال: ولو أقوَى لكانَ أولَى.

أقول: الإقواءُ عندَهم اختِلافُ حركَةِ الرّويّ بالضمّ والكسرِ. والقَصيدةُ التي منها هذا البيتُ مكْسُورةُ الرَّويّ منها[3]:

عُوجا عَلَى[4] الطَّلَلِ المُحِيلِ لأنَّنا *** نَبْكِي الدِّيارَ كَما بكَى ابنُ خِذَامِ

عُوجَا: أيْ: مِيلاَ واعطِفا[5] والطَّلَلُ: ما شخَصَ مِنْ رَسمِ الدّيار[6]. والمُحيلُ الذي أحال، أيْ: أتَى عليه حَوْلٌ. لأنّنا بفتح اللامِ والهمزَةِ، أي: لَعلّنا. وابنُ خِذام بالخاءِ والذالِ المعجمتَيْنِ/ 576 أولُ منْ بكَى الدّيارَ منْ شعراءِ العَرَبِ. فمعنَى كلامِ المصنِّفِ أنَّ الشاعرَ لَو ارتكَبَ الإقواءَ، فضَمّ ميمَ خِذام لكانَ أولَى مِن مُحافَظتِه على[7] اتّفاقِ حركَةِ الرّويّ لِمَا ينشأُ عنه من ارتكابِ التَّخريجِ على الوُجوهِ الضَّعيفةِ. والإقواءُ، وإنْ كانَ عيْباً، إلا أنه أسهلُ منْ هذا الذي خرَّجَ عليه، لأن كثيراً من فُصحاءِ المتقدِّمينَ استعْمَلَهُ، وقد وقَعَ لهذا الشاعرِ نفسِه، فقد رُوِي[8] قولُه[9]:

---

(1) هو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن الخطيب كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب له كتب عديدة أهمها: شرح اللمع وشروح على الحماسة وشعر المتنبي وسقط الزند توفي سنة 502هـ انظر إشارة التعيين ص: 382 والبغية 2: 338.

(2) لقمان: 19.

(3) ديوان امرئ القيس ص: 116 والشعراء ص: 128 والرصف ص: 270 والمساعد 1: 334 والخزانة 2: 234، 235.

(4) جـ: عن.

(5) سقط "عوجا، أي ميلا وعطفا من جـ و د.

(6) جـ: من آثار الديار.

(7) سقط "من محافظته على" من جـ.

(8) بعده في جـ: في.

(9) انظر ديوان امرئ القيس ص: 89 والمغني ص: 441 والمساعد 1: 513 والسيوطي ص: 374، 375، 750 وشرح أبيات المغني 3: 109.

قِفَا نَبْكِ مِن ذكرَى حَبيبٍ وعِرْفانِ *** وَرَسْمٍ عَفَتْ آثارُه منذُ أزْمانِ

بالإطلاقِ، فالنُّونُ مكسُورةٌ، وبعدَ ذلك قولُه في هذه القصيدةِ :

[ثيابُ][3] بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ *** وأوجُهُهُمْ بيضُ المشَاهِدِ[1] غرَّانُ[2]

فالنونُ مضمومة وحينئذٍ، فالأمر فيه خفيفٌ بالنسبةِ إلى ما ذكَرَ في التّخريج، وفيه نظرٌ، ثم كلامُ المصنفِ يَقتضِي أنَّ الشاعرَ لَمْ يرتكِبِ الإقواءَ، وقد رأيتُ في النسخةِ التي تقدَّمتِ الإشارةُ إليها آنِفاً هذه الكلمةَ وهي ٱخِدَامْ مَضبوطَةً بضَمةٍ على الميمِ، فيكون الشاعرُ قد أقوَى.

قال: الثامنة بناءُ حاشَا في ﴿ وَقُلْنَ حَشَ لِلَّهِ ﴾[4] لشبَهِها في اللَّفظِ بحاشَا [الحرفية.

أقول: تقدَّمَ أنَّ مجرَّدَ مشابَهَةِ الاسمِ للحرفِ في اللّفظِ][5] لا يَنهَضُ مُقتَضِياً لبناءِ ذلك الاسمِ.

[قال: ومَنْ نوّنَها أعرَبها على إلغاءِ هذا الشَّبَهِ][6]

أقول: تقدَّمَ أيضاً في فصلِ حاشا منْ حرفِ الحاءِ المهملةِ في[7] الباب الأول أنه يَجُوزُ كونُ هذا التنوينِ للتّنكيرِ، لا للتّمكينِ، فلا يدلُّ ثبوتُه على الإعرابِ.

---

(1) جـ: المساقي.

(2) هذا البيت يوجد في قصيدة أخرى لامرئ القيس مضمومة القافية انظر ديوانه ص: 83.

(3) الأصل: ثبات و جـ: بنات.

(4) يوسف: 13.

(5) من جـ و د.

(6) من جـ و د.

(7) انظر ص: 90، 91 من الأصل وفي جـ و د. من.

قال: العاشِرةُ: إعطاءُ الحرفِ حُكْمَ مُقارِبِه في المخْرَجِ حتّى أُدغِمَ فيه، نحو ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [1] و ﴿ لَّكَ قُصُورًا ﴾ [2].

أقول: هذا لا مَدْخَلَ له في الإعرابِ، فما بالُه قد ذكَرَهُ مع أنه التَزَمَ تجنُّبَ مثلِه، كما سبقَ، في ديباجَةِ الكتابِ.

قال: وحتى اجتمعا رَوِيَّيْنِ كقولِه[3]:

بُنَيَّ إنَّ البِرَّ شيءٌ هَيِّنٌ *** المَنْطِقُ الطَّيِّبُ والطَّعَيِّمُ

وقولِ أبي جَهْلٍ[4]:

ما تَنْقِمُ الحربُ العَوانُ مِنِّي *** بازِلُ عامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي
لمثلِ هذا ولَدَتْنِي أمِّي

وقولِ الآخَرِ[5]:

إذا رَكِبتُ فاجْعلُونِي وسَطَا *** إنِّي كبيرٌ لا أُطِيقُ العُنُّدَا

ويسمَّى ذلك إكْفاءً.

---

(1) الفرقان: 2.

(2) جزء من قوله تعالى ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ الفرقان: 10.

(3) البيت لعمرو بن هشام (أبو جهل) انظره في الكامل 3: 85 والمغني ص: 893 وشرح أبياته 8: 67 والخزانة 4: 533.

(4) انظره في المقتضب 1: 218 والكامل 3: 85 وأمالي الشجري 1: 276 وإنباه الرواة 2: 371 والممتع ص: 696 والمغني ص: 68، 894 وشرح أبياته 1: 254، 8: 68.

(5) انظره في الموشح ص: 19 وأدب الكاتب ص: 380 وأمالي الشجري 1: 276 والمغني ص: 894 وشرح أبياته 8: 69 واللسان (عند) والرجز جمع فيه بين الطاء والدال وهو إكفاء.

أقـول: الإشـارةُ راجِعة إلى اجتماعِ رَوِيَّين متقارِبَيْنِ في المخْرَج، أيْ أنَّ الإكفاءَ عبارةٌ عـن اجـتماعِ ذلـك في شِـعرٍ واحِدٍ أخذاً منَ الانكفاءِ، وهو الانقلابُ، لأنَّ الشاعرَ ينقلبُ[1] بالـرّويِّ[2] عنْ طريقِه[3] كذا قال بعضُهم، وأخذُ الإفعالِ من الانفعال غَيْرُ سديدٍ، وقد سُمِعَ منْ كلامِ العَرَبِ: أكفأتُ بمعنَى قَلَبت صرَّح به في القاموسِ[4]، وأكفأتُ بمعنَى: أملتُ كما فيه وفي الـصّحاحِ[5]. فهذا كلُّه مناسِبٌ للتَّسميةِ بالإكْفاءِ، لأنه قلبٌ للرّويِّ وإمالة له عنْ طريقِهِ، ثـمَّ تُـبوئه في البيـتين الأوّلـين مقطُـوعٌ بـه لعدَمِ صَلاَحيةِ الواوِ فيهما لأنْ تكونَ رَوِيّاً، إذ هي حـرفُ الإطلاق[6]، فالرَّويُّ ما قبلَها، وهو[7] النونُ في الأول، والميمُ في الثاني وهما متقاربان في المخْـرَجِ، وكـذا الكـلامُ في البيـتينِ الأخيريـنِ فـإنَّ الألـفَ فيهما للإطلاق، فليستْ رويّاً، والرَّويُّ إنما هو ما قبلَها، وهو الطاءُ في الأول، والدّالُ في الثاني، وهما متقاربان.

والعُـنُدا، بعـينٍ مهمَلَـةٍ مـضمومَةٍ، فـنونٍ مـشدَّدةٍ مفـتوحةٍ، فـدالٍ مهمَلَـةٍ. قـال الجَوْهـري[8]: والعانِـدُ: الـبعيرُ الذي يَجورُ عنِ الطريق ويعدِلُ عنِ القَصدِ، والجمعُ عُنُد مثل راكِـع ورُكَّـع، وأنشدَ هذا الشعرَ عنْ أبي عُبَيْدَةَ، لكنَّه أنشَده: فاجْعلانِي والذي رأيتُه في نسخِ المُغْـني: فاجعلُونِـي. وأمّـا أبـياتُ أبـي جَهْـلٍ، لعـنَهُ اللهُ، فلا نُسَلِّمُ أنَّ فيها إكفاءً لجوَازِ جعلِ يـاءِ المـتكلِّم فـيها رويّـاً، وقـد نـصَّ [بعـضُ][9] علمـاءِ القَوافِـي علـى جَـوازِ مِـثلِ ذلِـك، أعنِي كونَ الياءِ السّاكنَةِ التي لَمْ يَنفَتِحْ ما قبلَهـا/ 577 رويّاً سـواءٌ [كانـتْ][10] للمتكلِّمِ [أوْ

---

(1) جـ يقلب.

(2) جـ: الروي.

(3) جـ: طريقة وبعده: إلى طريق آخر.

(4) انظر: كفأ.

(5) انظر: كفأ.

(6) د: إطلاق.

(7) سقطت حتى وهو من د.

(8) انظر (عند).

(9) من جـ و د.

(10) الأصل: كان.

لغيرِهِ][1] وإن كان قليلاً كقولِه[2]:

نَـرُوحُ ونَـغْـدُو لِحاجَتِنَا *** وحَاجَةُ مَنْ عاشَ لا تَنْقَضِيْ
[تَمـوتُ][4] مِـنَ الْـمرْءِ حاجاتُه *** [وتَبْقَى][3] لَـهُ حاجَـةٌ مـا بَقِيْ

وقولُ الراجزِ[5]:

إِنِّي امْرُؤٌ أَحْمِي ذِمارَ إِخْوتِيْ *** إِذَا رأَوْا كَرِيـهَـةً يَـرْمُونَنِـيْ
رَمْيَـكَ بالـدَّلـي فِـي قَعرِ الرَّكِيْ

وقـد سبقَ في فـصلِ أم[6] منْ حرفِ الألفِ في البابِ الأولِ الكلامُ على أبياتِ أبي جَهْلٍ هذه.

قال: [قال]:[7]

يا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَناً شَدَنٌ لنَا

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجُزُه:

---

(1) الأصل: أو غيره.

(2) الشاعر هو الصلتان العبدي قثم بن خَبِيئةَ انظر البيتين في الشعر والشعراء ص: 502 ومعجم الشعراء ص: 230 والحماسة بشرح المرزوقي ص: 1209، 1210 وشرح التبريزي 2: 56، 57. ومعاهد التنصيص 1: 73 والخزانة 1: 308.

(3) الأصل: ويبقى.

(4) الأصل: يموت.

(5) انظر الأبيات في كتاب القوافي للأخفش ص: 74، والتنوخي ص: 80 والعقد الفريد 5: 503.

(6) انظر ص: 36: من الأصل.

(7) من جـ و د والبيت ينسب للعرجي، وعلي بن محمد العريني وللحسين بن عبد الرحمان انظره في ملحقات ديوان العرجي ص: 180، 183 وانظر أمالي الشجري 2: 130، 133، 135 والإنصاف ص: 127 والمفصل بشرح ابن يعيش 1: 61، 3: 134 والمغني ص: 894 والسيوطي ص: 961 والهمع 1: 76، 2: 90، 91 وشرح شواهد المغني 8: 71 والخزانة 1: 54، 4: 95 وشرح شواهد الشافية ص: 83.

مِنْ هُوْلَيَّائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمُرِ

يُقالُ: شَدَنَ الغزَالُ يَشْدُنُ شُدُوناً إذا أقْوَى. وطلَعَ قَرْناهُ، واستغنَى عنْ أُمِّه.

وفي الصّحاحِ[1] أنشدَ الصدرَ المذكورَ وفيه عطَوْنْ مكان شَدَنْ، والعطْوُ: التناوُلُ، ورفْعُ الرأسِ. والظاهرُ أنَّ المرادَ هنا الثاني، أيْ رفعْنَ رؤُوسهنَّ لنا. والضالُّ: السِّدرُ البرّي. والسَّمرُ، بفتح السين المهمَلَةِ، وضمِّ الميم من شجرِ الطَّلْح، وهي[2] شجرةٌ عظيمةٌ[3] ذاتُ شَوْكٍ.

قال: ولمْ يحكِ ابنُ مالِكٍ اقتياسَه إلا [عن][4] ابنِ كَيْسانَ، وليس كذلك.

أقول: وقعَ هذا في التَّسهيلِ[5] ففيه: وشذَّ تصغيرُ أفعلَ مقصُوراً على السّماعِ خلافاً لابنِ كَيْسانَ في اطِّراده، وقياس أفعِلْ عليه هذا نصُّه. فزادَ مسألةً أُخرَى لم يتعرَّضْ لها[6] المصنفُ، وهي أنه يجوزُ أنْ يقالَ عند ابنِ كَيْسانَ: أُميلحُ[7] يُريدُ قياساً على ما أُمَيْلِحَه قال أبُو حَيانَ وكلامُ ابنِ مالكٍ كلامُ منْ لم يطَّلعْ على كلامِ النّحويّين في المسألة، إذ لم يَحْكِ اقتياسَ ذلك إلاَّ عن ابنِ كَيْسانَ، وما حكاه في ذلك عنه هو نصُّ كلامِ البصريّين والكوفِيّين. أما الكوفيُّون فإنهم اعتقدُوا اسميةَ أفعلَ، فهو عندَهم مقيسٌ فيه. وأما البصريُّون فنصُّوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجاً عنِ القياسِ.

---

(1) انظر (ملح).

(2) جـ: وهو.

(3) د: شجر عظيم.

(4) الأصل: على.

(5) انظر ص: 131.

(6) جـ: إليها.

(7) سقطت حتى ذلك إلا عن ابن كيسانْ من جـ.

القاعِدَة الثانِية

قال: وقال[1]:

كبيرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ

أقول: هذا عجزُ بيتٍ لامرئِ القَيس صدرُه:

كأن أبانًا في عَرانِينِ وَبْلِهِ

وقد تَقَدَّمَ في آخرِ البابِ الرّابع في الأُمور التي يَكتَسبُها الاسمُ بالإضافةِ في الأمرِ التاسِعِ منها إنشادُ هذا البيتِ بتمامِه والكلامُ عليه، وقد سُئلْتُ بـ كُهَنبايَة[2] في سنَةِ إحدَى وعشرينَ عنْ عامِلِ المخفوضِ على الجِوارِ ما هو؟ فإنَّ العاملَ في مُجاورِه لا يَصلُحُ أنْ يكونَ عامِلا فيه منْ حيثُ إنه ليس له في المعنَى، وإنما هُو لغيرِه، وعامِلُ غيرِه لا يَقتضِي خَفْضَه، إذ غيرُ مخفُوضٍ بالفَرْض، ألا تَرَى أنَّ لفظَ مُزَمَّلٍ في بيتِ امرئِ القيسِ صفةٌ لـ كُبيرٌ وكُبيرٌ مرفوعٌ، فعامِلُه إنّما اقتَضى فيه الرفْعَ، وكذا في صفتِه، وصفتُه مرْفُوعةٌ، فلا يَصِحُّ إسنادُ العملِ فيها إلى عامِلِ الموْصُوفِ لتخلُّفِ أثرِه، وهو الرفعُ، ولا إلى عامِلِ بجادٍ لأنه إنّما يَعملُ فيه وفيما يتعلَّقُ به، ومزَمّلٌ غيرُ متعلّقٍ به في المعنَى قطْعاً فالأمرُ مُشْكِلٌ.

فقلتُ: السّؤالُ مبْنِيٌّ على أنَّ حركَةَ الخَفضِ على الجِوارِ إعرابيةٌ وهو ممْنُوعٌ، وإنّما هي حركةٌ اجتُلِبتْ للمناسَبةِ بينَ اللّفظينِ المتَجاورَيْنِ، فليستْ إعرابيةً ولا بِنائيةً، فلا تَحتاجُ[3] إلى عامِلٍ، لأنَّ الإتيانَ بها إنّما هو لمجرَّدِ أمْرٍ استِحسانيّ لَفظِيّ لا تعلّقَ له بالمعنَى، فلفظُ مزمّل في مثالِنا، وإن كانَ مخفُوضاً، فهو مرفوعٌ تقديراً، والعاملُ إنّما يَتَسلَّطُ على تلك الحركةِ

---

(1) تم تخريجه في ص321.

(2) جـ: كنباية.

(3) جـ: يحتاج.

المقدَّرةِ لاقتضائِه إيّاها من جهةِ المعنَى، ولا تسلُّطَ له على الحركةِ اللَّفظيةِ/ 578، لأنه غيرُ مقتَضٍ لها، وإنّما يَقتضيها طلبُ المشاكَلَةِ اللَّفظيةِ وهكذا[1] كما يقولُ[2] في ﴿ ٱلْحَمْد لِلَّهِ ﴾ [3] بكسرِ الدالِ اتباعاً لكسرةِ اللاّمِ، فهو مرفوعٌ تقديراً مخفوضٌ لفظاً، وأثرُ العاملِ هو الحركةُ المقدَّرةُ، لا الملفوظُ بها. والحاصلُ أنَّ حركةَ الخفضِ على الجوارِ من جملةِ صُورِ الإتباعِ. وفي قولهم على الجِوارِ ما يُشيرُ إليه، وقد ذكرتُ ذلك في شَرْحِي على التَّسهيلِ.

قال: وفي التَّوكيدِ نادراً كقولِه[4]:

يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوجاتِ كُلَّهُمُ *** أنْ لَيسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرا الذنبِ[5]

أقول: يا صاحِ ممّا شذَّ ترخيمُه منَ المناديات، لأنه نكرةٌ مقصودةٌ عارٍ منْ هاءِ التأنيثِ؛ إذ أصلُه: يا صاحبُ، ومثلُه لا يُرخَّمُ إلا شاذّاً. وزَعَم ابنُ خَرُوفٍ أنَّ أصلَه: يا صَاحِبِي بالإضافَةِ، وأنه أُجريَ مُجرَى المركَّبِ المزْجِي فرُخِّمَ بحذفِ الكلمةِ الثانيةِ، ثُمَّ أدْرَكَه ترخيمٌ آخرُ بعدَ ذلك التَّرخيمِ، فحُذِفَتِ الباءُ مِنْ صاحِبٍ، وهذا تعسُّفٌ لا داعِيَ إليه. وفي قَولِه عُرَا الذَّنبِ: استعارةٌ مكْنِيةٌ وتخييليةٌ، شبَّه ذلك الشيءَ في الشّدةِ والتَّمسكِ بعِدْلٍ مشتَدٍّ متماسِكٍ بعُراهُ المشْتَبِكةِ في شيْءٍ آخرَ، ثُمَّ أثبتَ لذلك الشيءِ ما هو مِنْ لوازِمِ المشَبَّه به، وهو العُرَى. والمحلَّتْ ترشيحٌ، وهو كنايةٌ عنِ الضَّعفِ وعدَمِ القُدرةِ على الْوَطْءِ، يعني أنَّ الرجلَ متى فتَرَ عن الوِقاعِ ولَمْ يَستطِعْه هجَرَهُ النّساءُ وتركن مُواصَلَتَه لانقِطاعِ رَغبتهنَّ [عنه][6]

قال: ولا يكونُ في النَّسقِ، لأنَّ العاطِفَ يمنَعُ مِنَ التّجاوُرِ.

---

(1) جـ: بهذا.

(2) جـ: تقول.

(3) الفاتحة: 1.

(4) البيت لأبي غريب الأعرابي انظر معاني الفراء 2: 75 وإعراب النحاس 2: 368 المغني ص: 895 والسيوطي ص: 962 والهمع 2: 55. والخزانة 2: 325 وشرح أبيات المغني 8: 74.

(5) في حاشية جـ الذنب: هو الذكر وهو تفسير لها.

(6) الأصل: لرغبتهن منه.

أقول: وقَعَ في شَرْحِ ابنِ مالكٍ لكتابه المُسَمَّى بالعُمْدَةِ[1] في النحوِ: تَنْفرِدُ الواوُ بجَوازِ العطفِ على الجِوارِ في الجَرِّ خاصّةً، كقولِه تعالَى ﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ [2] في قراءَةِ ابنِ كَثيرٍ[3] وأبي عَمْرٍو وحَمزَةَ وأبي بكْرٍ، وقولِه تعالى: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ ﴾ [4] في قراءَةِ ابنِ كَثيرٍ[5] وأبي عَمْرٍو انتهى.

قلت: أخبَرني صاحبُنا الشَّيْخُ: شمسُ الدّين محمدُ بْنُ محمَّد الخَتعِي[6] المعروفُ بابنِ الشّارق، وكان منَ العُدولِ الثقاتِ، رحمه اللهُ، أنه كان بيدِه كرّاسةٌ منَ تفسيرِ الثعْلَبي[7]، أوْ غيرِه، الشَّكُّ منّي، وفيها وأَرْجُلِكُم في آيةِ الوُضوءِ مخفوضٌ على الجِوارِ[8] قال: فجئتُ إلى الشّيخِ جمالِ الدّين بنِ هشامٍ، يعني صاحبَ المُغنِي، وهو جالسٌ بمصرَ بجامعِ عَمرِو بنِ العاصِ رضي الله عنه[9] فأَرَيتُه الكلامَ المذكورَ في تلك الآية طالِباً أنْ يتكلَّمَ عليه، فنظرَ في تلك الكُرّاسَةِ، ثُمَّ ألقاها إلَيّ، [وقال لِي][10] بِحِدَّةٍ خُذْ فأساً واكْشَطْ هذا الكلامَ وارمِ به في وَجهِ صاحِبِه، فتركتُه ومضَيت، رحمةُ الله عليه.

قال: وقال الزَّمخشَري[11]: لَمّا كانتِ الأرجلُ مِنْ بينِ الأعضاءِ الثّلاثةِ المغسُولَةِ تُغسَلُ بصبِّ الماءِ عليها كانت مَظِنَّةً للإسرافِ المذمُومِ شَرْعاً، فعُطِفت على المَمْسوحِ لا

---

(1) لم يرد الرأي في كتابه المطبوع.

(2) المائدة: 6.

(3) انظر الكشف 1: 406.

(4) الرحمن: 35.

(5) قراءة نحاس بالكسر منسوبة إلى ابن كثير وابن أبي إسحاق وأبي عمرو. انظر إعراب القرآن للنحاس 4: 311.

(6) لم أعثر على ترجمته في أي مصدر.

(7) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق النيسابوري كان حافظا للغة بارعا في العربية صاحب التفسير، والعرائس في قصص الأنبياء توفي سنة 427هـ انظر وفيات الأعيان 1: 79-80 والبغية 1: 356.

(8) سقط "على الجوار" من جـ.

(9) سقط "رضي الله عنه" من جـ.

(10) من جـ و د.

(11) انظر الكشاف 1: 597.

لتُمسَحَ، ولكن لِيُنبَّهَ على وُجوبِ الاقتصادِ في صبِّ الماءِ عليها، وقيلَ ﴿ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [1] فجِيءَ بالغايةِ إماطَةً لظَنِّ مَنْ يظُنُّ أنها مَمْسوحةٌ، لأنَّ المسحَ لم تُضْرَبْ له غايةٌ في الشّريعة انتهى.

أقول: إنْ كان غَرضُ المصنفِ مِن إيرادِ هذا الكلامِ أنَّ الزَّمخشَري ذهبَ إلى أنَّ الخفضَ في الآية على الجِوارِ، ففيه نظرٌ؛ إذْ لا دلالةَ لكلامِه على ذلك[2] قال التَّفتازاني[3] فإن قيلَ: العطفُ على الممسوحِ، لا لِلمسحِ، يكونُ جمعاً بينَ الحقيقةِ والمجازِ حيثُ أُريدَ بالْمسْحِ بالنِسبة إلى المَعطُوف عليه حقيقتُه، وبالنسبة إلى المعطوفِ الغسلُ الشَّبيهُ بالمسحِ في قِلةِ استعمالِ الماءِ.

قلنا: لا كلامَ في قُوَّةِ الإشكال، ولا مَحِيصَ سوَى الحملِ على تقديرِ إعادَةِ العامِلِ في المعطوفِ مُراداً به المعنَى المَجَازيُّ، فتكونُ الَرجلُ معطوفةً على الرأس في الظاهر، ومنْ عطفِ الجملةِ في التّحقيق، أي: وامسَحُوا بأرجلِكُم أيْ: اغسِلُوها/ 579 غسْلاً شبيهاً بالمسحِ، لكن لا يخفَى أنَّ هذا يُفضِي إلى إضمارِ الجارّ، وهو ضعيفٌ. وقيل مرادُه بالعطفِ على الممسوحِ الجرُّ بالجِوار، كما في ﴿ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴾ [4]، و جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ وهو في المعنَى منصوبٌ معطوفٌ على المغسول، والتَّنبيهُ على الاقتصادِ يُستفادُ مِنْ صورةِ العطفِ، ولما وردَ عليه أنَّ الجرَّ بالجِوارِ لَمْ يَجيءْ معَ الإلباسِ، وها هنا لَبسٌ أجابَ بأنه لا إلباسَ، لأنَّ المسحَ لَمْ تُضربْ له غايةٌ في الشرْعِ، وها هنا قد ذكَرَ غايتَه بقوله ﴿ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾، فَدلَّ على أن ليس جرُّه وعطفُه على الممسوحِ لِقصدِ تعلُّقِ المَسحِ به، لئلا يُفضِيَ إلى ما ليس في الشرْعِ، وهذا لا يتوقَّفُ على أنْ يكونَ كلُّ غَسلٍ في الشَّرعِ له غايةٌ، كما فِهمَه البعضُ، لِيَردَ الاعتراضُ بغسلِ الوَجهِ؛ بلْ على أنَّ كلَّ مَسحٍ فهو لَمْ تُضرَبْ[5] له غايةٌ في الشرْعِ، والنَّقضُ

---

(1) المائدة: 6.

(2) جـ: هذا.

(3) انظر حاشيته ص: 410.

(4) هود: 84.

(5) جـ: يضرب.

بمسحِ الخُفِّ وَهْمٌ، لأنه لَمْ يُذكَرْ له في الكتابِ أو السُّنةِ غايةٌ لا يَصِحُّ هو بدونها، وأنتَ خبيرٌ بأنه لا دِلالةَ لكلامِ المصنفِ على هذا المرادِ بوَجهٍ منَ الوُجوه، وقد يُقالُ: إن العطفَ على المَمْسُوحِ مِن قبيلِ[1]:

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِدَا

أوْ هُو، معَ أنه ليس منْ كلامِ المصنفِ، مُفتقِرٌ إلى دفْعِ إشكالِ الجمعِ بينَ الحقيقةِ والمَجازِ إنْ كانَ منْ عطفِ المُفردِ، وإلى بيان كيفية تعلُّقِ الغَسلِ بالمجرورِ، وإنْ كانَ مِنْ عطفِ الجملةِ على معنَى: واغسِلُوا أرجلَكُم. وأقربُ ما قيل في إيجابِ غَسلِ الأرجُلِ أنَّ قِراءَةَ النَّصبِ تُوجِبُ الغسلَ، لأنه لا مجالَ للعطْفِ على مَحلِّ الجارِّ والمجرورِ معَ الإلباسِ، فوَجَبَ حملُ قِراءَةِ الجرِّ عليه بطريقِ المشَاكَلَةِ، أو الجرِّ على الجِوارِ لانتفاءِ الإلباسِ بضربِ الغايةِ، أو بتقدير: وامسَحُوا بأرجُلِكُم مُرَاداً به الغسلُ الشبيهُ بالمسْحِ تَنبيهاً على وُجوبِ الاقتِصادِ، أو بالتزامِ الجَمعِ بينَ الحقيقةِ والمَجازِ دفْعاً لاختلافِ القِراءتَيْنِ. ولَوْ سُلِّمَ تساويهما وجوازُ حملِ قراءَةِ النَّصبِ على المسحِ بالعطفِ على المحلِّ بقرينَةِ أنَّ في العطفِ على المنصُوب تَخَلُّلَ الفاصلِ بالأجنبي، فغايتُه أنْ تَصيرَ الآية بمنزلَةِ المُجْمَلِ، أوْ يدلَّ على جَوازِ الأمْرين، وقد دلَّتِ الأحاديثُ المشهُورةُ على وُجوبِ الغَسلِ والوَعيد على التَّركِ، فكان هذا أوفقَ لما عليه الأكثرُون، وأوْفَى بتَحصيلِ الطَّهارَةِ المقصُودَة منَ الوُضوءِ، وأقربَ إلى الاحتياطِ لِمَا في الغَسلِ منَ المَسحِ؛ إذْ لا إسالَةَ بدُون الإصابةِ، فتَعيَّنَ الرُّجُوع إليه. انتهى كلامُ التفتازاني.

وإنَّما كان الإشكالُ على الزَّمخشَري[2] بالجمع[3] بينَ الحقيقةِ والمَجازِ قويّاً، لأنه يمنَعُه. قال في قوله تعالى ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[4]: فإنْ

---

(1) هذا صدر بيت عجزه: حتى شتت همالة عيناها.

انظره في الخصائص 2: 431 وأمالي الشجري 2: 321 وأمالي المرتضى 2: 259 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 8 والمغني ص: 628 والسيوطي ص: 929 والعيني 4: 181 والخزانة 1: 330، 499 وشرح أبيات المغني 6: 92، 7: 323.

(2) انظر الكشاف 3: 156.

(3) جـ: في الجمع.

(4) النمل: 65.

قلتَ: هلاَّ زعمتَ أنَّ اللهَ مِمَّنْ في السماواتِ والأرضِ، كما يقولُ المتكلِّمونَ اللهُ في كلِّ مكانٍ على معنَى أنَّ عِلْمه في الأماكن كلِّها، فكأنَّ ذاته فيها حتى لا تَحْمِلَه على مذْهَبِ بَنِي تَميمٍ.

قلتُ: يأْبَى ذلك أنَّ كونَه في السماواتِ والأرضِ مجازٌ، وكونَهم فيهنَّ حقيقةٌ، وإرادةُ المتكلِّمِ بعبارةٍ واحدةٍ حقيقةً ومَجازاً غيرُ صحيحةٍ هذا نصُّه.

قال: ومِنْ ذلك قولُهم هَنَأني ومرَأني والأصل أمرَأني.

أقول: معنَى هنَأني: أتاني هيّناً بلا مشقَّةٍ. ومعنَى أمرَأني: جعلَ عيشي مَريئاً، أي: حميدَ [المعيشَةِ][1] مُستَحسناً، إلا أنَّ الهمزةَ حُذِفت منه عندَ اقترانِه [بهنأ][2] طلَباً للمُشَاكَلَةِ، وهذا لا تعلُّقَ له بالإعرابِ، فلمْ يكنْ لذكرِه معنًى، لأنَّ المصنفَ التَزَمَ اجتِنابَ ما هو منْ هذا القبيل كما مرَّ.

قال: وقولُهم هو رِجْسٌ نِجْسٌ[3] بكسر النُونِ وسكونِ الجيم، والأصلُ نَجِسٌ بفَتحةٍ، فكَسرةٍ إلى آخرِه.

أقول: هذا أيضا ليس من الإعراب في شيء فالكلام فيه كالذي قبلهل[4]: إذْ يقالُ: فِعْلٌ بكسرةٍ فسكونٍ في كل فَعِلٍ بفتحة فكسرةٍ، نحو كِتف ولِبْن ونِبْق.

أقول[5]: ولا فرقَ في ذلك بينَ ما عينُه/ 580 حرفُ حلْقٍ كفخْذ، أوْ غيرُ حرفِ حلقٍ، كما ذكَره من الأمثلة. ولهم في تحقيق ذلك وجهٌ آخرُ، وهو إسكانُ العَينِ وإبقاءُ الفاء على الفَتح كفَخْذ وكَتْف، هذا في الاسمِ، وأمّا الفعلُ فإنْ كانت عينُه حرفَ حلقٍ فحكمُه حكمُ الاسمِ الذي عينُه كذلك، فيكونُ لك في مثل شَهِدَ منَ الوُجوه الفرعيةِ [ثلاثةٌ][6] شهْد بكسر الشين، وإسكان الهاء. وشِهِد بكسرهما. وإنْ لم يكن عينُه حرفاً حَلْقياً، نحو عَلِمَ، فليس فيه منَ الفرعيةِ إلا وجهٌ واحدٌ وهو إسكانُ العينِ معَ إبقاءِ الفاء على فَتحها. وفي

---

(1) الأصل: لمعيه.

(2) من جـ و د.

(3) انظر اللسان (رجس).

(4) جـ: أقول.

(5) جـ: قال.

(6) من جـ و د.

ٱلكشَّافِ[1] في تفسيرِ سورَة النِّساء عندَ الكلامِ على[2] قوله تعالى ﴿ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾[3] ما نصُّه: وقُرِئَ لَعَلْمه بإسكانِ اللامِ كقولِه[4]:

فإنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجَرَ بازِلُ *** منَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وغارِبُهْ

قلت: الشاهدُ منه في مَوْضِعَيْن: ضَجَرْ ودَبَرتْ بإسكان العين. والبازِلُ: البعيرُ الشَّابُّ. والأُدْم: الشَّديدة خفُّها، لأنها أرقُّ جلُوداً. وصفْحتاه: جانِبَا ظهْرِه. وغاربُه: ما بينَ سنامِه وعُنقِه. وعلى هذا يتخرَّجُ اللُّغزُ المشهورُ وهو قوله:

خَليليَّ دَمْعَ العيْنُ حُزْناً ثَوَى القَلْبَا

وتوجيهُ السُّؤالِ أنْ يُقالَ: كيف نُصِبَ الدَّمعُ معَ أنه في الظاهرِ مبتدأٌ؟ وكيف ضُمَّتِ الْعينُ معَ أنها مضافٌ إليها؟ وجوابُه أنَّ دمْع فعلٌ لا اسمٌ، وهو مكسورُ العينِ في الأصل من باب عَلِمَ، إلا أنها سكِّنت تخفيفاً، كما مرَّ، والعينُ فاعلٌ، ولم يُؤْتَ بتاء التأنيثِ، لأنَّ الفعل مسندٌ إلى ظاهرٍ مؤنَّثٍ غيرِ حقيقيٍّ، كما في طلَعَ الشمسُ. وحُزْناً مفعولٌ لأجله، وثُوَى القلبَ صفةٌ له.

قال: وقالوا أخذَه ما قَدُمَ وما حدُثَ[5] بضم دال حَدُثَ.

أقول: والأصلُ فيهما الفتحُ إلاَّ أنه أُوثِرَ الضمُّ للْمُزاوجَةِ بينَه وبينَ الفعلِ الأول، وهذا أيضا من نَمطِ ما تقدمَ ولا تعلُّقَ له بالإعرابِ [وكذا ما ذكرَه منَ الحديثِ: ارْجِعْنَ

---

(1) 1: 548.

(2) سقط ٱلكلام على من جـ.

(3) النساء: 83.

(4) البيت للأخطل وليس في ديوانه وانظره في الكامل 3: 177 والإنصاف ص: 123 والكشاف 1: 548 والبحر 3: 307 وفتح اللطيف ص: 280.

(5) انظر اللسان (حدث).

مأزُوراتٍ غيرَ مأجُوراتٍ[1] وما بعدَه كلُّ ذلك أجنبيٌّ عمّا هو بصدَدِه من ذكرِ ما يتعلَّقُ بالإعراب][2] والله[3] الموفِّقُ للصواب.

القاعدَة الثالثة

قال: قد يُشْرِبُون لفظاً معنَى لفظٍ فيُعطُونه حكْمَه، ويسمَّى ذلك تضميناً، وفائِدتُه: أنْ تؤدِّيَ الكلمةُ مؤدَّى كلمتين.

أقول: الظاهرُ أنه بنَى ذلك علَى رأيِ مَنْ يُجوِّزُ استِعمالَ الكلمةِ في حَقيقتِها ومجازِها، ألا ترَى أنَّ الفعلَ من[4] قوله تعالى ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾[5] ضُمِّنَ معنَى يَمتنِعُون منْ نِسائهم بالحَلفِ، وليس حقيقةُ الإيلاءِ إلاَّ الحَلِفَ، فاستعمالُه في الامتناعِ مِنْ وَطْءِ المرأة إنّما هو بطريقِ المَجازِ من بابِ إطلاقِ السَّبَبِ على المُسَبَّبِ، فأطلقَ فعلَ الإيلاءِ مُرَاداً به ذانِك المعنَيانِ جميعاً على ما يقتَضيه قولُه: وفائدتُه أنْ تُؤَدَّى كلمةٌ مؤدَّى كلمتين، وذلك جمعٌ بينَ الحقيقةِ والمجاز بلا شكٍّ.

وفي حاشيَةِ الكشَّافِ[6] للتَّفتازانِي: وحقيقةُ التَّضمينِ أنْ يُقصَد بالفعلِ معناهُ الحَقيقيُّ معَ فعلٍ آخرِ يُناسِبُه، وهو كثيرٌ في كلامِ العَرَبِ حتَّى قال ابنُ جِنّي[7]: لو جُمِعتْ تضميناتُ العرَبِ لاجتَمعتْ مُجلَّداتٌ فإنْ قيل الفعلُ المذكورُ إنْ كان في معناهُ الحقيقيِّ فلا دِلالةَ على الفعلِ الآخَرِ، وإنْ كان في معنَى الفعلِ الآخرِ فلا دلالةَ على معناهُ الحقيقيِّ، وإنْ كان فيهما لَزِمَ الجمعُ بينَ الحقيقةِ والمجازِ.

---

(1) انظره في سنن ابن ماجة ص: 503 والنهاية لابن الأثير 5: 179.

(2) من جـ و د.

(3) بعده في د: تعالى.

(4) جـ: في.

(5) البقرة: 226.

(6) انظر ص: 320.

(7) انظر الخصائص 2: 310.

قلنا: هو في معناهُ الحقيقي معَ حذفِ حالٍ مأخوذٍ منَ الفعلِ الآخرِ بمعونةِ القَرينةِ اللَّفظيةِ، فقولنا: أحمدُ إليك فلاناً معناهُ أحمدُه منْهياً إليك حمدَه. ويَقلبُ كفَّيْه على كذا أيْ نادِماً على كذا وقدْ يعكِسُ على ما يُشْعِرُ به قولُه، أيْ: يَعترفُون به، يعنِي قولَ الزَّمخشَري[1] في الأيْمانِ. وأمّا تعديتُه بالباء فلتَضْمينه معنَى أُقرُّ وأعتَرِفُ، أي يعترفُون به، ثم قالَ التَّفتازِني. ولابدَّ من اعتبارِ الحال، أيْ يعترفونَ به مُؤمنينَ، وإلا لكانَ مجازاً محْضاً لا تَضْمِيناً وربَّما يقالُ: إنَّ صلةَ المتروكِ تدلُّ/ 581 على زيادَةِ القَصْدِ إليه، فجعلُه أصلاً والمذكُورُ حالاً وتبعاً أوْلَى. ويجابُ بأنَّ ذكرَ صلتِه تدلُّ على اعتباره في الجملةِ لا على زيادةِ القَصدِ إليه؛ إذ لا دلالةَ بدُونه، فتعيَّنَ جعلُ الأصلِ أصلاً والتَّبعِ حالاً.

قال: وقالَ أبُو كبيرِ الهُذَلي[2]

حَمَلَتْ بِـه فِـي لَيلَةٍ مَزْؤُودَةٍ *** كَرْهاً، وعقْدُ نِطاقِها لَمْ يُحْلَلِ

وقال قبلَه:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَوَاقِدٌ *** حُبُكَ النِّطاقِ فشَبَّ غَيْرَ مُهَّبلِ

أقول: هذا الشِّعرُ لأبي كَبيرٍ بالباء المُوَحَّدة[3]، منْ شُعراءِ الحماسَةِ يصفُ به تأبَّطَ شَرّاً، وأوّلُه:

ولَقَدْ سَرَيْتُ علَى الظَّلامِ بِمِغْشَمٍ *** جَلْدٍ مِنَ الْفِتْيانِ غَيْرِ مُثَقَّلِ

وبعدَه:

[مِمَّنْ حَمَلْنَ به البيت

---

(1) انظر الكشاف 1: 363.

(2) انظر ديوان الهذليين 2: 92 والحماسة بشرح المرزوقي 84 - 88 والتبريزي 1: 19-20 والكتاب 1: 109 وأمالي الشجري 1: 148 والمفصل بشرح ابن يعيش 6: 74 والمغني ص: 899 والسيوطي ص: 226، 964 والعيني 3: 558 والخزانة 3: 466 وشرح أبيات المغني 8: 82.

(3) جـ: بالموحدة.

وبعدَه][1] "حَلَنَ به" البيت.

ويليه:

فأتَتْ بهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً *** سُهُداً إذا [مَا][2] نامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ
ومُبَرَّأً مِنْ كُلِّ غُبَرَ حَيْضَةٍ *** وفَسادِ مُرْضِعَةٍ وداءٍ مُعْضِلِ[3]

وقد أنشدَ المصنفُ صدرَ هذا البيتِ في البابِ الرابعِ حيثُ ترجَمَ بقوله: "الأمورُ التي يَكتَسِبُها الاسمُ بالإضافة" "على"[4] مِنْ قولِه "ولقَد سَرَيتُ علَى الظَّلامِ" إمّا بمعنَى "في" فيتعلّقُ بـ "سَرَيتُ"، أوْ للاستعلاءِ، فيتعلّقُ بمحذوفٍ هو حالٌ مِنْ "سَرَيْتُ" أيْ: كائناً على الظّلامِ. شبَّهَه بالمركوبِ لتمكُّنِهِ منه، ففي "علَى"[5] استعارةٌ تَبَعيةٌ. والمِغْشَم، بكسر المِيمِ وبغينٍ معجَمَةٍ ساكنةٍ، وشينٍ معجَمَةٍ مفتوحةٍ: العَسُوفُ[6]. والجَلْدُ: اللَّبِبُ والمثقَّلُ: البَطيءُ الحركَاتِ الكَسِلُ. ويَحتَمِلُ أنْ يكونَ معنَى "غير مثقَّلٍ" إنَّه حسنُ القَبولِ مُحبَّبٌ إلى القُلوبِ. وضميرُ "حملنَ" للنِّساء، وإنْ لَمْ يَجرِ لهنَّ ذكرٌ، لأنَّ المُرادَ مفهومٌ. و"عَواقِدُ" لِحكايةِ الحالِ الماضيةِ، وبهذا[7] أعمَلَه، نحو ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[8]. والحُبُكُ جمعُ حُبَاكٍ جمعُ حَبيكَةٍ[9] وهي: الطريقَةُ. والنِّطاقُ، بكسرِ النونِ: شقَّةٌ تلبَسُها المرأةُ فتَشدُّ وسطَها، ثمّ تُرسِلُ الأعلَى إلى[10] الأسفلِ إلى الرُّكبةِ، والأسفلُ ينجرُّ إلى الأرض، فشبَّ، أيْ: كان في زمانِ الشّبابِ. "غَيرَ مَهبَلٍ"

---

(1) من جـ و د.

(2) من جـ و د.

(3) يوجد اضطراب في ترتيب الأبيات فترتيب جـ و د: يوافق ترتيب المرزوقي إذ جاء على هذا الشكل: ولقد سريت... ممن حملن... ومبرأ حملت به... فأتت... أما ترتيب الأصل فيوافق ترتيب الهذليين وهو نفس الترتيب عند السيوطي.

(4) جـ: وعلى.

(5) جـ: ففيه.

(6) والعسوف: الظالم.

(7) جـ و د: ولهذا.

(8) الكهف: 18.

(9) في الصحاح: والحبك جمع حباك والحبائك جمع حبيكة. انظر (حبك).

(10) جـ: على.

أيْ غيرُ مَدعوّ عليه بالهَبَل، أو غيرُ كثيرِ اللّحم، مِنْ قولك هَبَلَه اللحمُ إذا: أثقلَه. وفي حديثِ الإفك: والنّساءُ يومئذٍ لَمْ يَهْبِلْهُنَّ اللحمُ[1]. والمعنَى: إنَّ هذا[2] الفتَى منَ الفتيانِ الذينَ حَملَتْ بهم الأمهاتُ [وهنّ][3] غيرُ مستَعِدّاتٍ للفِراشِ، فَنَشَأ محمُوداً مرضِياً. وضميرُ بِهْ عائدٌ على مَنْ باعتبارِ لَفظِها. ومُبرّأ[4]، بالنّصبِ، معطوفاً على المضافِ من قوله: غيرَ مُهَبَّلٍ، أو بالجرّ معطوفاً على جَلْد أو على[5] غيرِ مثقَّلٍ. وغُبَّرُ الحيْضَة: باقِيها. والمُعضِلُ: الشّديدُ. والمعنَى: إنَّ الأمَّ حملت به طاهِراً ليس بها بقيةُ حيْضَةٍ ووضعتْه سليماً ليس به داءٌ، ولَمْ تُرضِعْهُ على وجهٍ يحصُلُ به فسادٌ، وهو أنْ تُرضِعَه وهي حبلَى. والمزْوُودةُ: المذْعُورَة، كما ذكَرَ في المتنِ، ويُروَى بالجرّ على أنها صفةٌ للبلة، فالإسنادُ مجازٌ، وقيل على الجِوارِ، وبالنصبِ، وقد ذكَرَ في المتنِ وَجْهَهُ والكلامَ عليه. ولَمْ يُحلَل مَفكوكٌ على اللغة التّميميةِ. وإنّما ذكَرَ أنها كانتْ مُكرَهةً[6]، لأن ذلك عندَ العَربِ منَ الحالاتِ التي تَقتَضِي لمجابَةَ الوَلَدِ. ومِنْ كلامِ بعضِهم: إذا أردتَ أنْ تُنجِبَ المرأةُ، أيْ: تأتي بالولَدِ نجيباً كريماً فأغْضِبْها عندَ الجِماعِ.

قلت: وكأنَّ السِّرَّ فيه أنَّ غضَبَ المرأة في تلك الحالةِ يَكسِرُ سَوْرَةَ[7] شَهوتِها، فلا يكونَ لها في الوَلَد حظٌّ كاملٌ، ويكونُ كمالُ الشّهوةِ لأبيه فيكتَسِبُ بذلك تمامَ خصالِ الرُّجُولية، والله تعالَى أعلَمُ.

قال: وقال الفَرزْدقُ[8]:

كَيْفَ تَرانِي قالِباً مِجَنِّي *** قَدْ قَتَلَ اللهُ زِياداً عنِّي؟

---

(1) صحيح مسلم كتاب التوبة ص: 2130.

(2) جـ: ذا.

(3) من جـ و د.

(4) د: ومرابا.

(5) سقطت من جـ.

(6) جـ: مكروهة.

(7) جـ و د: سور.

(8) ديوانه ص: 881 والخصائص 2: 310 والمغني ص: 899 والسيوطي ص: 964 وشرح أبيات المغني 8: 86.

أقول: المِجَنُّ، بكسرِ الميمِ: التُّرْسُ، والجمعُ مَجان/582 بفتحها أخذاً مِنَ الجِنَّةِ وهي: السّتْرةُ، لأنَّ صاحبَه يستَتِرُ به عمّا يقصدُ به مِن مكْرُوه. وزيادٌ هو ابنُ أبيه الذي استلْحَقَه معاويةُ بنُ أبي سُفيانَ بنَسَبه واعترَفَ بأنه أخُوه منْ أبيه.

القاعدَة الرابعَة

قال: إنَّهم يُغلِّبُونَ على الشيْءِ ما لغيرِه لتَناسُبٍ بينَهما أو اختِلاطٍ، فلهذا قالُوا الأبوَيْنِ في الأَب والأُمّ.

أقول: هذا منْ تغليب أحدِ المُتناسِبَيْن بأنْ يطلَقُ اسمُه على الآخرينَ، ويثنَّى بهذا الاعتبارِ قصداً إليه، وإلى الآخرِ جميعاً حتّى يكونَ معنَى الأبوينِ المسمَّيَيْنِ بالأَب. قال التَّفتازاني[1]: فأما بيانُ مجازِية التَّغليبِ والعلاقةِ فيه وأنه منْ أيّ أنواعه، فلَمْ أرَ أحداً حامَ حولَه.

قال: ومنه ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾[2].

أقول: ادّعَى بعضُهم أنَّ لأبوَيْهِ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أيْ لأبويْهِ الثلثُ، ثم بيَّنَ تعالى قسمةَ الثلثِ عليهما بقولِه: ﴿ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ دفعاً لوَهْمِ أنْ يكونَ للأبِ [ضِعفُ][3] ما لِلأُمّ.

واعترض بأنَّ هذا غيرُ محتاجٍ إليه، وذلك أنَّ[4] الحكْمَ المعلَّقَ بالمثنَّى، أو المجمُوعِ[5] قد يُقصَدُ تعلُّقه بالمجموعِ، وقد يُقصدُ تعلُّقه بكلِّ فردٍ، فبيّنَ بالبدلِ أنَّ القصدَ إلى الثاني وبهذا يندَفعُ ما يقالُ: إن البدلَ يَنبغي أن يكونَ بحيث لَو أُسقِطَ استقامَ الكلامُ معنًى، وها هنا لو قيل لأبويه السّدسُ لَمْ يَستقمْ.

---

(1) انظر المطول ص: 159.
(2) النساء: 11.
(3) من جـ و د.
(4) جـ: لأن.
(5) جـ و د: والمجموع.

قال: وفي الأب والخالَةِ، ومنه (وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ)[1].

[أقول][2]: هذا على أحدِ القولين، وهو أنَّ [أم][3] يُوسفَ، عليه الصلاةُ والسلامُ، كانت [قد][4] مائتْ فتزوَّجَ يَعقوبُ، عليه الصلاةُ والسلامُ، أختَها. وقال ابنُ إسحاق[5]: كانت أمُّه باقيةً. فعلى هذا هو منَ الأول.

قال: ومثلُه: الخافِقان في المشرِقِ والمغرِب، وإنما الخافِقُ المغْرِبُ، ثم إنه سمِّي خافقاً مجازاً، لأنه مخفوقٌ فيه.

أقولُ: هو من [قبيل][6] المجازِ العقْلي، وهو المجازُ الواقِعُ في الإسنادِ كما في قولهم: نهرٌ جارٍ، لأنَّ الماءَ جارٍ في النَهرِ، فالفعلُ للماءِ حقيقةً، لكنَّه أُسنِد إلى مُلابِسٍ لَه، وهو المكَان الذي يَجري فيه. وكذا الخُفُوقُ الذي هو الغَيْبُوبةُ إنّما خَفْقَتُه للنّجمِ، أُسنِدَ إلى المغْربِ الذي هو مكانُ الخُفُوقِ[7]، ومنهم منْ يجعلُ الخافِقَ المشْرِقَ، لأنّه تَخفُقُ[8] منه الكواكِبُ[9]، أيْ تَلْمعُ[10].

وقال: ابنُ السّكّيتِ[11]: الخافِقان: أُفُقَا المشْرِقِ والمَغْرِب، لأنَّ الليلَ والنّهارَ يَخفُقان فيهما، أيْ يضْطرِبانِ. وعلى هذا لا يكونُ منَ التغليبِ في شيْءٍ.

---

(1) يوسف: 100.

(2) الأصل: قلت.

(3) من جـ و د.

(4) من جـ و د.

(5) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار صاحب المغازي والسير كان ثبتا في الحديث عند أكثر العلماء، وإماما في المغازي والسير، وقال في حقه ابن شهاب الزهري: من أراد المغازي فعليه بابن إسحاق توفي سنة 151هـ انظر تاريخ بغداد 1: 214-234 ووفيات الأعيان 4: 276-277 والقصة في البحر 5: 347.

(6) من جـ و د.

(7) بعده في جـ: الذي هو للغيبوبة.

(8) جـ و د: يخفق.

(9) جـ و د: الكوكب.

(10) جـ و د: يلمع.

(11) انظر إصلاح المنطق ص: 397.

قال: والقَمرين في الشّمسِ والقَمر. قال المتَنبّي[1]:

واستَقْبَلَتْ قَمَرَ السّماءِ بوَجْهِهَا *** فأرَتْنِي القَمَرَيْنِ في وَقْتٍ مَعَا

أيْ الشمسَ وهو وَجهُها، وقَمرَ السّماءِ.

أقول: يُعتبَرُ في التّغليبِ أخفُّ الاسْمين كالعُمرين في أبي بكرٍ وعُمَرَ إلا أنْ يكونَ الأثقلُ مذكراً والآخرُ مؤنّثاً فيعتَبرُ التّذكير كالقَمرين في الشّمسِ والقَمر. وقال ابنُ الحاجِبِ في أمالِيه[2]: [شَرْطُه][3] تغليبُ الأدنى على الأعلَى، لأنَّ القَمرَ دونَ الشّمسِ، وأبا بكرٍ أفضلُ منْ عمرَ. قال الشّيخُ. بهاءُ الدّين[4] السُّبكي: وقد يَرِدُ عليه البَحرانِ للمِلْحِ والعَذبِ. فغُلِبَ فيه البحرُ المِلْحُ، وهو أعظمُ مِنَ العذبِ.

قلت: فيه نظرٌ، أمّا أولاً فلأنَّ كونَ البحرِ حقيقةً في المِلح دونَ العذب ليس أمراً متّفقاً عليه، فقد ذهبَ جماعةٌ[5] منْ أهلِ اللُّغةِ إلى أنَّ البحْرَ هو الماءُ الكثيرُ مِلْحاً كان أوْ عذباً، فعلى هذا لا يكونُ من بابِ التّغليبِ، وأمّا ثانياً فلأنَّ العذبَ أعلَى باعتبارِ أنه ممّا تلذه النفوسُ و تقوم به البنية بالشرب والازدراع [به][6] وغير ذلك مما لا يتأتى في الملح و إن كان أعظم جُرْماً.

وعكس ذلك غير[7] ابن الحاجب فقال: شرطه تغليب الأعلى على الأدنى/ 583 على ما نقله السبكي[8] عن شرح التبيان للطيبي.

---

(1) ديوانه 3: 4 وأمالي الشجري 1: 14 والمغني ص: 900 وشروح التلخيص 2: 52 وشرح أبيات المغني 8: 87.

(2) انظر 4: 33.

(3) من جـ و د.

(4) انظر شروح التلخيص 2: 54.

(5) انظر اللسان (بحر).

(6) من ج.

(7) سقطت من ج.

(8) شروح التلخيص 2: 54.

قلت: لا يتأتى ذلك في كثير من أمثلة التغليب. و قال ابن رشيق [1] في العمدة: إن الكسائي قال: إن التغليب في العمرين إنما هو لكثرة الاستعمال فان أيام عمر أطول من أيام أبي بكر رضي الله عنهما. وكذا ذكره ابن الشجري[2]. و الذي أراده المتنبي بكونه رأى القمرين معا في وقت واحد لما استقبلت قمر السماء أن وجهها لصفائه وشدة صقاله انطبعت صورة القمر فيه كما تنطبع الصورة في المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس و القمر في آن واحد.

قال: وقال التبريزي: يجوزُ أنه أرادَ قمراً و قمراً لأنه لا يجتمع قمَران في ليلة كمالا تجتمع الشمسُ والقمرُ.

أقول: يعني انه رأى القمرين معا في وقت واحد و هما قمر السماء ووجهها الذي هو[3] قمر الأرض بالطريقة التي أسلفناها فلا تغليب حينئذ.

وما أحسن قول القائل: [4]

رأت قمر السماء فاذكرتني *** ليالي وصلنا بالرقمتين
كلانا ناظر قمرا ولكن *** رأيت بعينها و رأت بعيني

وهذا من المُبالَغة حيثُ ادَّعَى أنَّ القمرَ الحقيقيَّ هو وَجهُها، وأنَّ قمرَ السماءِ ليس قمراً حقيقياً، وإنَّما أُطِلقَ عليه ذلك مَجازاً لمشابَهَتِه لوَجْهِها. وقوله رأيتُ بعينِها ورأتْ بعينيْ يَرشُدُ إليه.

قال: وما ذكرناه أمدَحُ. والقمرانِ في العُرْفِ: الشَّمسُ والقَمَرُ.

---

(1) هو الحسن بن رشيق كان أبوه مملوكا لرجل من الازد و كان متبحرا في علوم الأدب له مصنفات عديدة منها كتاب العمدة و كتاب الشذوذ في اللغة توفي سنة 450 ه انظر إشارة التعيين ص 89-90 و البغية 1 ص 54 انظر الرأي في العمدة ص 719.

(2) انظر أماليه 1 ص 19 .

(3) سقطت من ج:.

(4) انظر البيتين في نفح الطيب 5 ص 226.

أقولُ: يعني أنه يترَجَّحُ ما ذكَرَه التِّبريزي منَ وَجهين: أحدُهما أنَّ جَعْلَ وجهِها شمساً أمدَحُ منْ جعْلِه قمراً، وهذا هو الذي جزَمَ به ابنُ الشَّجَري[1]. والثاني أنَّ المتبادرَ إلى الفَهم في العُرْفِ مِنَ القَمرين الشمسُ والقمرُ، وما حملُ البيت عليه منْ هذا القبيل فيكونُ راجِحاً بالنسبةِ إلى الرأيِ الآخَرِ.

قال: واسمَ المخاطبينَ على الغائبينَ في قوله تعالى ﴿ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[2]، لأن لَعَلَّ متعلِقةٌ بخَلَقَكُم لا بـ اعبُدوا.

أقول: يعني ولأجلِ الاختلاطِ أطلقَ اسمَ المخاطَبين على الغائبين بطريقِ التَّغليبِ في [هذه][3] الآية، وذلك لأنَّ لَعلَّكُمْ متعلِقةٌ، أي لَها ارتباطٌ وتعلُّقٌ بـ خلقَكُمْ، والخَلْقُ واقعٌ على المخاطبينَ والغائبينَ[4] وهم المعبَّرُ عنهم بالموْصولِ المعطُوفِ، وحاصلُ المعنَى: خلقَكُم والذين من قبلِكُم لأجلِ التَّقوَى، وكان[5] مقتَضَى الظَّاهِرِ أنْ يُقالَ: لَعلَّكم تتقُونَ، ولعلَّهم يَتقون [لكن][6] غُلِّبَ المخاطَبون[7] على الغائبينَ، فقيل لعلَّكم تتقون، والمرادُ الجميعُ، وليست لعلَّ متعلقةً بـ اعبُدوا ليَنتفِيَ التغليبُ لظهورِ أنه ليس المرادُ اعبُدوا ربَّكم لأجلِ التَّقوَى لِما يُفضِي إليه منْ تعليلِ الشيْءِ بنفسِه.

قال: والمذكرينَ على المؤنثِ حتى عُدَّت منهم في ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ ﴾[8].

أقول: يعني ولأجلِ الاختلاطِ أطلَقَ وصفَ المذكَّرينَ على المؤنَّثِ، وهذا هو تغليبُ المذكَّرِ على المؤنَّثِ في صفةٍ مشتَرَكةٍ بينهما تنطلِقُ[9] على كلٍّ منهما بصيغةٍ تمتازُ عنِ الصِّيغةِ

---

(1) أماليه 1: 19.

(2) البقرة: 21.

(3) من جـ و د.

(4) د: وعلى الغائبين.

(5) جـ: فكان.

(6) من جـ و د.

(7) جـ و د: المخاطبين.

(8) التحريم: 12.

(9) جـ: ينطلق.

الأُخرَى بعَلامةٍ، فإذا أُريد معاً أُتِيَ بصيغةِ المذكَّرِ كقوله تعالى ﴿وكانتْ﴾ أيْ مَرْيَمُ، ﴿منَ القانِتينَ﴾ أيْ المُطِيعينَ، فعُدَّتِ الأُنثى منَ الذُّكورِ حيثُ بمنزلَتِهم في التَّعبير بلفظٍ يختَصُّ به الذكورُ وَضْعاً.

قال: والملائكةُ على إبليسَ حتّى استُثْنِي منهم في ﴿ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾[1]

أقول: هذا منْ تَغليبِ الجِنْسِ الكَثيرِ الأَفْرادِ على فردٍ مِنْ جنسٍ آخرَ مَغمُورٍ فيما بينَ تلك الأفراد بأن يطلَقَ اسمُ ذلك[2] الجنسِ متناولاً لذلك الفَردِ كقوله تعالى ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ ﴾ الآية، فإنَّ إبليسَ داخِلٌ فيما أُريدَ بلفظ الملائِكَة، ولذلِك تناوَلَه الأمرُ بالسُّجودِ، وكانَ استِثناؤه من قولِه فسَجدُوا متَّصِلاً/ 584 على ما هو الأصلُ في الاستِثناءِ.

قال: ويَجُوزُ أنْ يكونَ منقَطِعاً.

أقول: وَجْهُه أنه ليس بمَلَكٍ، فلا يتناولُه اسمُ الملائِكَة، لكنَّ ذِكرَ الإباءِ والاستِكبارِ يَدلُّ على أنَّه مأمورٌ بالسّجودِ، وإنْ لَمْ يَتناوَلْه لفظُ الملائكَةِ.

قال: ومنَ التَّغليبِ ﴿ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾[3] بعدَ ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ ﴾.

أقول: هذا منْ تغليبِ الأكثرِ مِنْ جنسٍ على أقلِه فينسبُ إلى الجميعِ ما هو مُنتسِبٌ إلى أكثرِه كما في قِصّةِ شُعَيْب[4]، عليه الصلاةُ والسلامُ، وفي الآية تعليلان: أحدُهما تَغليبُ أتْباعِه علَيه في نِسْبَةِ العَوْدِ إلى تلك المِلَّةِ وهذا مذكورٌ في المتْن، والثاني تَغليبُ شُعَيْبٍ، عليه الصلاةُ والسلامُ، في الخطابِ عليهم [وقد][5] يكونُ في المتنِ إشارَةٌ إليه لِمَنْ تأمَّلَ.

---

(1) البقرة 34

(2) سقطت من جـ.

(3) الأعراف: 88.

(4) انظر الكشاف: 2: 96.

(5) من جـ و د.

قال: فغُلِبَ المخاطَبون والعاقِلُون على الغائِبينَ والأنعامِ[1].

أقول: فهما تَغليبان، لأنَّ المعنَى جعلَ لكُم، أيْ خلَقَ لكُم أيّها الناسُ منْ أنفُسِكم، أيْ منْ جِنسِكُمْ أزواجاً أيْ حلائِلَ، أوْ[2] ذكوراً وإناثاً، وخلَقَ للأنعامِ منْ جنسِها أزواجاً. يذرَؤُكُمْ أي: يَبُثُّكم ويُكَثِّرُكُم أيّها الناسُ والأنعامُ فيه، أيْ في هذا الجَعلِ الذي هو مَنْبعُ التّكثير بالتّناسُلِ والتّوالُدِ، ففي لَفظِ كُمْ غُلِبَ المخاطبونَ أعني الناسَ على الغُيَّبِ، أعني الأنعامَ، وإلاّ لقيل: يَذرؤُكُمْ وإياهنَّ، وغُلِبَ فيه أيضا العُقلاءُ على غيرِهم، وإلا لقيلَ: يذرؤُكم [وإيّاها][3].

قال بعضُهم، ونِعْمَ ما قَال، لِتغليبِ المخاطبينَ على الغُيَّبِ جيءَ بالكاف لا بالهاءِ، ولِتغليبِ العُقلاءِ جيءَ بالميم لا بالنّونِ هكذا قال بعضُ الأفاضلِ.

قال: وزَعَم جماعةٌ أنَّ مِنه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[4]، ونحو ﴿ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ ﴾[5] وإنّما هذا مِنْ مُراعاةِ المعنَى، والأولُ مِنْ مُراعاةِ اللّفظِ.

أقول: يعنِي أنَّ الآيةَ الثانيةَ مِنْ قبيلِ ما رُوعِيَ فيه المعنَى دونَ اللّفظِ، وذلك لأن تَجهلونَ صفةٌ لقومٍ، فمقتضَى الظاهرِ أنْ يكونَ الضميرُ العائدُ عليه ضميرَ غَيبةٍ؛ إذ هو اسمٌ ظاهرٌ، فطريقُه الغَيبةُ، لكنْ لَمّا كان المعنِي به هنا المخاطبينَ بقوله: أنتُم رُوعِيَ معناهُ، فجُعِلَ ضميرُه ضميرَ خطابٍ، وتُرِكَتْ[6] رعايةُ لفظِه، فلَمْ يُجعلْ ضميرُه ضميرَ غيبةٍ. وأما الآيةُ الأُولَى فرُوعِيَ فيها اللفظُ؛ إذِ الذينَ اسمٌ ظاهرٌ وهو هنا المقصودُ بالنّداءِ، والمنادَى مخاطَبٌ

---

(1) الحديث هنا عن قوله تعالى ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ ﴾ (الشورى: 11) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام.

(2) سقطت من جـ.

(3) الأصل و د: وإياكن.

(4) أسلوب في القرآن كثير.

(5) جزء من قوله تعالى ﴿ أَئِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهۡوَةٗ مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِۚ بَلۡ أَنتُمۡ... ﴾ النمل: 55 من هؤلاء الجماعة الزمخشري انظر الكشاف 3: 153.

(6) سقطت حتى غيبة من جـ.

فرُوعِي لفظُه دونَ معناهُ فقيل: آمَنُوا بضمير الغَيبةِ، ولَمْ يقلْ آمنتُم بضمير الخطابِ، واللهُ أعلمُ[1].

القاعِدَة الخَامِسة

قال: ومِمّا لَمْ يتقدَّم ذكرُه قولُه[2]:

إلَى مَلِكٍ كادَ الجِبالُ لفَقدِه *** تَزُولُ وزالَ الرّاسياتُ منَ الصُّخْرِ

أقول: الشاهدُ منه في قولهِ "وزالَ الراسياتُ" فإنَّ المراد شارَفَتِ[3] الزوالَ، لا أنَّ زَوالَها وقَعَ وانفَصَلَ.

قال: وقال[4]:

فارَقَنَا مِنْ قَبْل أنْ نُفارِقَه *** لَمّا قَضَى مِنْ حِمَاعِنَا وَطَرَا

أقول: وقعَ في الحَماسَةِ لأبي نُمَامٍ قولُ[5] رَبيعِ بْن مالِكٍ يَرثِي مالِكَ بنَ زُهيرِ العَبْسي[6]:

مَنْ كانَ مَسْرُوراً بِمَقْتَلِ مالِكٍ *** فلْيأتِ نِسْوَتَنَا بِوَجْهِ نَهارِ
يَجِدِ النّساءَ حَواسِراً يَنْدُبْنَهُ *** بالصُّبْحِ قَبْلَ تَبَلُّجِ الأسحارِ

---

(1) سقط "والله أعلم" من جـ و د.

(2) البيت للفرزدق ديوانه ص: 268. والمغني ص:3 90 والأشباه 1: 325. والسيوطي ص: 964 وشرح أبيات المغني 8: 90.

(3) جـ و د: وشارفت.

(4) ينسب إلى الربيع بن ضبع الفزاري انظره في نوادر أبي زيد ص: 158، 159 والمغني ص: 904 وشرح أبياته 8: 90.

(5) سقطت من جـ.

(6) انظره في معاني الأخفش ص: 445. والحماسة بشرح المرزوقي ص: 995 والخصائص 3: 300 ومجالس العلماء ص: 111، 234 وإعراب النحاس 2: 279 وأمالي المرتضى 1: 590 ومطلع الفؤاد ص: 134 والأشباه 3: 106، 107 وفتح اللطيف ص: 245.

ويُروَى يلْطمْنَ أوْجُهَهنَّ بالأسحارِ. وقال الإمامُ المرزُوقِي[1]: إنِّي لأتعجَّبُ مِنْ أبي تمّامٍ معَ تكلُّفِه رَمَّ جوانِبِ ما اختارَه منَ الأبياتِ، كيفَ تَركَ قولَه فليأتِ نسْوتُنا وهِيَ لفظةٌ شنيعةٌ جدّاً؟ وأصلَحَهُ المرزُوقِي بقولِه: فليأتِ ساحَتنا. قال التِّفتازَانِي[2]: وأنا أتعجَّبُ مِنْ جارِ اللهِ[3] كيفَ لَمْ يُورِده على هذا/485 الوَجْهِ، وحافَظَ على لَفظِ الشّاعِرِ، ورَأْيِه في القُرآنِ أنَّ القُرّاءَ يُقِرونه برأيِهِمْ.

قلت: وأنا أتعجَّبُ مِنْ إنشادِ صاحِبِ المغْنِي، رحمه اللهُ، لمثلِ البيتِ الذي أورَدَه هنا مع أنه أشنَعُ مِنْ بيتِ الحماسَةِ وأفْحشُ، ولقد كانَ في غُنْيَةٍ بِمَا أورَدَه منَ الكتابِ والسُّنةِ عن إيرادِ هذا البيتِ الشنيعِ قال ابنُ نُباتَةَ في مَطْلَعِ الفَوائِدِ ومَجْمَع القَرائِدِ[4] في قوله بالصُّبْحِ قبلَ تبلُّجِ الأسحارِ سؤالٌ لطيفٌ، وهو أنَّ الصُّبْحَ لا يَكونُ إلا بعدَ تبلُّجِ الأسحار، فكيف يقولُ قبلَه؟ والجوابُ أنه أرادَ بقولِه يُنْدبْنَه بالصُّبحِ يَصِفْنَه بالخِلالِ المُضيئةِ والمَناقِبِ الواضِحَةِ التي هي كالصُّبْحِ.

القاعِدَةُ السادِسَة

قال: ومثلُها قولُه:[5]

جاريةٌ في رَمضَانَ الماضِي *** تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بالإيماضِ

أقول: يعنِي ومثل الآية الأولى، وهي ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾[6]، في حكَايةِ الحالِ الماضيةِ ما أنشَدَهُ، ويَجوزُ رفعُ جاريةٌ على أنها خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ يرجِعُ إلى ما تقدَّمَ إنْ

---

(1) انظر شرحه على الحماسة ص: 995.

(2) انظر حاشيته على الكشاف ص: 293.

(3) انظر الكشاف 1: 436.

(4) هذا كتاب في الأدب انظر ص: 135 لمحمد بن محمد الفارقي المصري أبو بكر جمال الدين أحد الكتاب المترسلين وشاعر له ديوان شعر وسرح العيون والمختار من شعر ابن الرومي توفي سنة 762هـ انظر الدرر الكامنة 4: 216-223 وكشف الظنون ض1720.

(5) ينسب هذا الرجز إلى رؤبة وليس في ديوانه انظره في الإنصاف ص: 149 والمفصل بشرح ابن يعيش 6: والمغني ص: 906 وشرح أبياته 8: 94 والخزانة 3: 483.

(6) الكهف: 18.

كانَ[1] والمعنَى مَحبوبَتي جارية، أو ما أشْبهَ ذلك، وجرُّها برُبَّ محذوفةٍ. والإيماضُ مصدرُ أوْمضتِ المرأةُ إذا سارقَتِ النّظَرَ.

قال: ولولاَ حكاية الحالِ في قولِ حسّانَ[2]:

يُغْشَوْنَ حتَّى لا تُهِرّ كلاَبُهُمْ

لَمْ يَصحّ الرفعُ، لأنه لا يُرفَعُ إلاَّ وهو للحالِ.

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجزُه:

لا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوادِ الْمُقبِلِ

وقد مرَّ إنشادُ هذا البيتِ والكلامُ عليه في فصلِ حتَّى[3] مِنْ حرفِ الحاءِ مِنَ البابِ الأول. وقبل هذا البيت:

أولاَدُ جفنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أبيهِمُ *** قَبْرِ ابنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفضِلِ
بيضُ الْوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أحْسَابُهُمْ *** شُمُّ الأنُوفِ منَ الطِرَازِ الأوّلِ

القاعِدَة السابعَة

قال: إنَّ اللَّفظَ قدْ يكونُ على تقديرٍ، وذلك المقدَّرُ على تقديرِ آخَرَ، نحو ﴿ وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[4] فإنَّ يُفترَىٰ مُؤَوّلٌ بالافتِراءِ، والافتِراءُ مؤَوّلٌ بمفْتَرى.

---

(1) سقط: إن كان من جـ و في د: إذ كان.

(2) ديوانه ص180 فيه: ما تهر والكتاب 3: 19 وأمالي المرتضي 1: 35 والمغني ص: 174، 906 والسيوطي ص: 378، 964 والهمع 2: 9 وشرح أبيات المغني 3: 124 و 8: 96.

(3) انظر ص: 97، 98 من الأصل.

(4) يونس: 37.

أقول: قد أسلفتُ في الباب الأول في فَصل أنْ[1] المفتوحةِ السّاكنةِ النونِ في حرفِ الآلف أنّه لَوْ قِيلَ بأنْ كانْ تامّةً، وأنْ يُفترىٰ في محلِّ رفعٍ على أنه بدلٌ اشتِمالٍ مِنْ فاعِلِها، والمعنَى: وما وقَعَ افتراءُ هذا القرآن، لَمْ يكُنْ ثَمَّ حذفٌ ولا افتِقارٌ إلى تأويلٍ على تأويلٍ، وتقدمَ بحثُ الرَّضِي[2] هناكَ فراجِعْه[3].

قال: وقال[4]:

لَعَمْرُكَ مَا الْفتْيانُ أنْ تَنْبُتَ اللِحَى *** ولَكِنّما الفِتيانُ كلُّ فتًى نَدِي

أقول: أنْ تَنْبُتَ اللِحَى في تأويل نَبَاتِ اللِحَى، ثم هذا المصدرُ في تأويلِ اسمِ الفاعِلِ، أيْ ما الفتيانُ نابتِي اللِحَى [ويحتَمِلُ أنْ يكونَ ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، ولا يَحتاجُ إلى هذا التأويلِ على التأويل، أيْ ما فتُوَّةُ الفتيانِ نباتُ اللِحَى][5]، ولكنَّ عَجُزَ البيتِ يُناسبُ الاحتمالَ الأولَ. واللُّحى، بكسر اللامِ، وضمِّها كلاهما جمعُ لِحيةٍ بكسرِ اللاّمِ، فأما الكسرُ فيهما فمثلُ قِربَة وقِرَب، وأما الضمّ في الجمع، والكسر في المفردِ فمثلُ ذِرْوَة وذُرًى. والنّدِي: الجوادُ، يقال: نَدِيَ إذا جادَ فهو ندٍ.

قال: والزائدةُ لا تعملُ خلافا لأبي الحسَنِ، وأما قولُ أبي الفتحِ[6] في بيتِ الحماسَةِ[7]:

حتّى يَكُونَ عَزيزاً مِنْ نُفُوسِهِم *** أو أنْ يَبِينَ [جَمِيعاً][8] وَهْوَ مُخْتارُ

---

(1) انظر ص: 21، 22 من الأصل.

(2) انظر شرحه على الكافية 2: 244.

(3) انظر ص: 21، 22 من الأصل.

(4) انظره في معاني الفراء 1: 105، 427 والمغني ص: 907 والسيوطي ص: 964 وشرح أبيات المغني 8: 96.

(5) من جـ و د.

(6) لم أعثر على كتابه شرح الحماسة.

(7) البيت منسوب إلى يزيد بن حمار السكوني أو يزيد بن حمان السكوني او عدي بن زيد بن حمار السكوني انظره في معجم الشعراء ص: 493 والحماسة بشرح المرزوقي ص: 301، 810 وشرح التبريزي 1: 108 والمغني ص: 907 والسيوطي ص: 965 وشرح الشواهد المغني 8: 98.

(8) الأصل: و جـ: عزيزا.

يجوزُ كونُ أنْ زائدةً، فلأنَّ النصبَ هنا يكونُ بالعطفِ لا بأنْ.

أقول: غيرُ أبي الفتحِ يرَى أنها ليستْ بزائدَةٍ، وإنَّما ظهرتْ في المعطوفِ على المنصوبِ بعدَ حتَّى، وإنْ كانتْ لازمةً للإضمارِ في الأول نظراً إلى أنه يُغتَفَرُ في الثواني ما لا يُغتَفَرُ في الأوائلِ فيكونُ[1] البيتُ حينئذٍ منْ أمثلةِ القاعدة الثامنَةِ الآتيةِ. ويُمكِنُ وجهٌ ثالثٌ/ 586، وهو أنْ تكونَ أنْ مصدريةً كما يراهُ غيرُ أبي الفتحِ، لكن ليس العطفُ على ما بعدَ حتَّى؛ بل على خبرِ يكونُ، وهو عزيزاً على تأويلِ المصدرِ باسمِ الفاعلِ، أيْ حتى يكونَ عزيزاً أو باثناً فيكونُ البيتُ حينئذٍ من أمثلةِ هذه القاعدَةِ السابعَةِ التي فيها الكلامُ الآنَ. وقبلَ هذا البيت:

ومِنْ تَكَرُّمِهِمْ في المَحْلِ أنَّهُم *** لا يَعْلَمُ الجارُ فيهِمْ أنَّه جارُ

أي: [من][2] تكلُّفهم الكرَمَ في زَمنِ القَحْطِ والمَجاعَةِ كأنهم لا يَرضَوْن في مثلِ ذلك الوقتِ بما طُبِعُوا عليه من الكرَمِ حتَّى يتكلَّفُوا أكثرَ منه [أنهم][3] يُحِلُّون جارَهم منَ العنايةِ به، والإحسان إليه مَحَلاً يتشكَّكُ به في نفسه هل هو جارُهم أوْ [هو][4] من أنفسِهم وصَميمِهم وعلى هذا يَتعلَّقُ حتَّى من قوله حتَّى يكونَ عزيزاً بالمعنَى الذي دلَّ عليه قولُه لا يعلَمُ الجارُ فيهم أنه جارٌ، أيْ يعامِلُونه بهذه المُعاملَةِ إلى أنْ يكونَ عزيزاً بمثابَةِ واحدٍ منْ أنفسِهم، أو يختارُ مفارقَتَهم. ويَجوزُ أنْ يكونَ البيتُ مضَمّناً، ويكونُ المعنَى لا يُحسُّ الجارُ بمجاورتِه [لهم][5] حتَّى [يُحلُّوه][6] هذا المحلَّ كذا قيلَ. والأولُ أظهرُ، والمعنَى أوْ أنْ يبينَ جميعاً أو أنْ يفارِقَ، وهو مُجتَمِعُ الحالِ غيرُ منتَشِرها مُختَاراً لذلك غيرَ مضْطرٍّ.

---

(1) جـ: حتى يكون.

(2) من جـ و د.

(3) من جـ و د.

(4) من جـ و د.

(5) من د.

(6) الأصل: يحلونه.

القاعِدَة الثامِنَة

قال: ولا يَجوزُ: كلُّ سَخْلِتِها[1]

أقول: عللَّه بعد هذا في المثنِ بأنّ كلاً [لا تُضافُ][2] إلى مفردٍ معرفةٍ، وهو مشكِلٌ قد سبقَ له في البابِ الأول من حرفِ الكافِ في فصلِ كُل[3] أنها لاستغراقِ أجزاءِ المفردِ المعرَّفِ، نحو كلُّ زَيدٍ حَسَنٌ، وأنك إذا قلت: أكلْتُ كلَّ رغيفٍ لِزيدٍ كانت لعُمومِ الأفرادِ، فإنْ أضَفْتَ الرَّغيفَ إلى زيدٍ صارتْ لعمُومِ أجزاءِ فردٍ واحدٍ، فما هذا الذي قالَه هنا؟ نَعمْ يُمكنُ أنْ يمتَنِعَ كلُّ سخْلَتِها بدرْهِمٍ ابتداءً لإفضائِه إلى خلافِ المُرادِ، لا لامتِناعِ إضافَةِ كلٍّ إلى المفردِ [المعرفَةِ][4] ، وذلك لأنَّ المقصودَ أنَّ كلَّ فردٍ من أفراد سَخَالِ الشّاةِ بدرهَمٍ، لا أنَّ مجموعَ أجزاءِ السَّخلةِ الوَاحدَة بدرهَم، لكنَّهم اغتفرُوه في حال التَّبعيةِ حيثُ قالوا: كُلُّ شاةٍ وسخلَتها بدِرْهَمٍ معَ أنَّ مُرادَهم كلُّ شاةٍ وسَخْلَة من سَخالِها. والسَّخلَةُ، بفتح السّينِ المهمَلَةِ، وسكونِ الخاءِ المعجَمَة: اسمٌ للذكرِ أو الأنثى من ولَدِ الضّأن والمَعزِ ساعةَ وَضْعِه كذا في الصّحاحِ[5]. ووقَعَ في القاموسِ[6]: إنَّ السّخلَةَ: ولدُ الشّاةِ ما كانَ.

قال: ولا يَجوزُ إنْ يقمْ زيدٌ قام عمرٌو إلا في الشِّعْرِ كقوله[7]:

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طارُوا بها فَرَحاً *** عنّي[8]؛ وما يَسْمَعُوا مِنْ صالِحٍ دفَنُوا

أقول: هذا مذهبُ الجُمهور، وقال الفرّاءُ[9] لا يختصُّ ذلك بالشِّعرِ؛ بلْ يَقعُ في النثرِ، واختارَ ابنُ مالِكٍ[10] هذا المذهَبَ مُستَدِلاً عليه بقولِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ:

---

(1) يشير إلى المثال الذي أورده ابن هشام كل شاة وسخلتها بدرهم.
(2) الأصل: لا يضاف.
(3) انظر ص: 156 من الأصل.
(4) من جـ و د.
(5) انظر (سخل).
(6) انظر (السخلة).
(7) تقدم تخريجه في ص 351.
(8) سقطت من جـ.
(9) انظر رأيه في الأشموني ص: 585.
(10) رأيه في شرحه الكافية الشافية ص: 1586.

مَنْ يقُمْ ليلَةَ القَدْرِ إيماناً واحتِساباً غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ[1].

قال: ولا يكونُ في النَّثرِ فعلُ الشَّرطِ مضارِعاً والجوابُ ماضِياً

أقول: أيُّ فائدَةٍ لهذا بعدَ قولِه أولاً ولا يَجوزُ إنْ يقُمْ زيدٌ قام عمرٌو إلا في الشِّعرِ؟ والجوابُ مرفوعٌ بالعطفِ على المُضافِ منْ قولِه فعلُ الشَّرْطِ ولا يَجوزُ بالعطفِ على الشَّرطِ لِمَا يُؤَدِّي إليه منَ العطفِ على معمولَي عاملَيْنِ، وهو ممتَنِعٌ في مثلِ ذلك على الصَّحيحِ.

قال: وقال الشاعرُ[2]:

إنْ تَركَبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عادَتُنَا *** أوْ تُنْزِلُونَ فإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

فقال: يُونُسُ[3]: أرادَ أوْ أنتُمْ تَنزِلُونَ، فعَطفَ الجُملةَ الاسميةَ على جملةِ الشَّرْطِ.

أقول: يعني: وجملة الشَّرطِ لا تكونُ إلاَّ فعليةً فيكونُ عطفُ الاسميةِ عليها جارياً على قاعدَةِ اغتفارِهِم في الثواني ما لا يَغتَفِرُونه في الأوائِلِ، ويَنبغِي أنْ يكونَ مثلُ هذا عند الكوفيِّينَ والأخفشِ جائزاً/ 587 مِنْ غيرِ حاجةٍ إلى هذا الاعتِذارِ، لأنَّهُم يُجَوِّزُونَ في نحو ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾[4] كَوْنَ امرأةٌ مبتدأ مخبَراً عنه بـ خافَتْ، وقد سبَقَ الكلامُ فيه في النَّوعِ السَّابعِ منَ الجهةِ السادسَةِ في البابِ الخامسِ. والنُّزُلُ، بضم النون والزاي جمعُ نازِلٍ كبازِلٍ، وبُزل بالموحَّدة والزايِ المضمومتيْنِ، نصَّ عليه في القامُوسِ[5]، واللهُ أعلمُ[6]

---

(1) انظره في صحيح البخاري كتاب الإيمان 1: 153، 154.

(2) تقدم تخريجه في ص 447.

(3) رأيه في الكتاب 3: 51.

(4) النساء: 128.

(5) انظر (بزل).

(6) سقط والله أعلم من جـ و د.

القاعِدَة التَّاسِعَة

قال: إنَّهم يتَّسعُونَ في الظَّرفِ والمجرورِ ما لا يتَّسعونَ في غيرِهما، فلذلك فصَلُوا بهما الفعلَ الناقِصَ مِنْ معمُولِه، نحو كانَ في الدار، أو عندَك، زيدٌ جالِساً.

أقول: هذا مذهبُ جُمهورِ البَصريّين، وإلاَّ فابنُ السَّرّاجِ[1] وأبو عليٍّ الفارسيّ[2] ومَنْ تَبِعَهما يقولونَ بجَوازِ أنْ يَلِيَ كانَ وأخواتِها غيرُ الظَّرفِ وشِبْهُه مَعَ اتِّصالِ العامِلِ، نحو كان طعامَكَ يأكلُ زيدٌ ولا يُجيزُونه معَ انفِصالِ العاملِ عنْ مَعمُوله، نحو كان طعامَكَ زيدٌ يأكُلُ، والكوفيُّون[3] يُجوِّزُون ذلك مطلَقاً تمسُّكاً بقولِ الشّاعِرِ[4]:

قَنَافِذُ هدَّاجُونَ حَولَ بُيُوتِهم *** بِمَا كانَ إيّاهُم عَطِيةُ عَوَّدا

وبقولِ الآخرِ[5]:

فأصْبَحُوا والنَّوَى عالِي مُعَرَّسِهِم *** وليسَ كلَّ النَّوَى يُلْقِي المسَاكِينُ

والمانِعُون كما يُؤَوّلونَ ذلك على تقديرِ ضميرِ الشَّأنِ في الفعلِ الناقصِ فلا يكونُ معمولُ خَبرِ النّاقِصِ قَدْ وَلِيَه، وإنّما يكونُ المقدَّمُ معمولاً لخَبرِ المبتدإِ، وهذه أيضاً مسألةُ خلافٍ. وأنا أقولُ: استِدلالُ الكوفيّين بالبيت الثاني غيرُ متأتٍّ لعدَمِ صَلاحيةِ المسَاكين أنْ يكونَ اسمَ ليسَ؛ إذْ لو كانَ لوَجَبَ أنْ يُقالَ يُلْقونَ[6] وإنما هو فاعلٌ بـ يُلْقِي، وكُلَّ النَّوى مفعولٌ به، واسمُ ليسَ ضميرُ شأنٍ، والفعليةُ خبرُها لا وَجْه لغير ذلكِ.

---

(1) رأيه في الأصول 1: 97-101.

(2) رأيه في المقتصد ص: 405-407.

(3) انظر رأيهم في إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص: 152.

(4) البيت للفرزدق ديوانه ص214 وروايته مخالفة لما هنا قنافذ دراموز خلف جياشهم كما والمقتضب 4: 101 وإصلاح الخلل ص152 وشرح الكافية الشافية ص: 403 والمغني ص: 795 وابن عقيل 1: 280 وهمع الهوامع 1: 118 وشرح أبيات المغني 5: 170 والخزانة 4: 53 ونتائج التحصيل ص: 1233.

(5) نسبه سيبويه إلى حُمَيْد الأرقط انظر الكتاب 1: 70، 147 والمقتضب 4: 100 وأمالي الشجري 2: 203-204 وإصلاح الخلل ص152 والعيني 2: 82-84 والخزانة 4: 58 ونتائج التحصيل ص: 1234.

(6) بعده في جـ أو تلقي بالتاء المثناة فوق.

قال: نحو قولِه[1]:

فلا تلْحَنِي فيها؛ فإنَّ بِحُبِّها *** أخاكَ مُصَابُ القلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

أقول: لا تَلْحَنِي: لا تلُمْنِي، تقول: لَحَيتُ الرَّجلَ، بفتح الحاء، أَلْحَاه لَحْياً إذا لُمتَه، ومِمَّا أَعْرِفهُ مِنْ مَحاسِنِ الشَّيخِ جمال الدّين بنِ نُبَاتة المصريّ، رحمه الله[2] أنَّ الصَّفِيَ الحِلِّي كتبَ إليه بقصيدَةٍ يمدَحُه بها أولُها[3]:

مَنْ لِصَبٍّ أدْنَى الْبِعَادُ وفَائَهْ *** مُذْ عدَاهُ وَصْلُ الحبيبِ وفائهْ

ووقَعَ في بعضِ قَوافي قَصيدتِه هذه كلمةُ 'هائه' بفتح التاءِ، فكتَبَ إليه ابنُ نُباتةَ يُجيبُه بقصيدة أوّلها[4]:

ما لِظَبْيِ الْحِمَى إليه الْتِفَائَهْ *** بَعْدَ مَا كدَّرَ الْمَشِيبُ حَيَائَهْ

ومرَّ فيها إلى أنْ قال يُعرِّضُ بتلك اللَّحنةِ الواقِعَةِ في هائه

سَاقِيَ الرَّاحِ بِاذْكارِ لقَاهُ *** لا عَدِمْنَا ذاكَ اللَّقَا وسَقَاته
هاتِ كأسِي وإنْ لَحنتُ منَ السُّكْـ *** ـرِ، فلا تَلْحَنِي إذَا قُلْتُ: هائه

والجمُّ: [الكثيرُ][5] . وبلابِلُه، جمعُ بَلْبالٍ، وهو: الْهَمُّ ووَسْواسُ الصَّدْرِ.

---

(1) انظره في الكتاب 2: 133 والمقرب 1: 108 والمغني ص: 909 وابن عقيل 1: 349 والأشموني ص: 137 والسيوطي ص: 969 والهمع 1: 135 والعيني 2: 309 وشرح أبيات المغني 8: 105 .

(2) بعده في جـ تعالى.

(3) ديوانه ص: 194.

(4) انظر ديوانه ص: 72.

(5) الأصل: كثير.

قال: وبينَ الاستفهامِ والقولِ الجارِي مَجرَى الظَّنِّ كقولِه[1]:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدارَ جامِعَةً

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجزُه:

شَمْلِي بِهِمْ، أَوْ دَوامُ الْبُعْدِ مَحْتُومَا

الشَّمْلُ، بفتح الشين المعجمةِ، وسكونِ الميمِ قال الجَوْهَري: جَمَعَ اللهَ [شَمْلَه][2]، أيْ ما تَشتَّتَ منْ أمرِه، وفرَّقِ اللهُ شَملَه، أيْ ما اجتَمع منْ أمره. ومحتوماً مَقضِيا[3] مُوجباً. وعلى المصنفِ هنا مؤَاخَذَةٌ، وذلك لأنَّ الفصلَ بينَ الاستفهامِ والقولِ الجارِي مَجرَى الظنِّ ليس منُوطاً بالظَّرفِ وشِبْهِه حتَّى يكونَ ذلك من قبيلِ الاتِّساعِ فيهما؛ إذِ الْفصلُ بأحدِ المفْعُولين [جائزٌ][4]، ولو كانَ غيرَ ظرفٍ نصَّ عليه في التَّسهيل[5] وغيرِه [كَمَا][6] قالَ الشاعِر[7]:/ 588.

أَجُهَّالا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ *** لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينَا

قال: فإنْ كانَ المعمولُ غيرَهُما بَطَل عَملُها[8] كقولِه[9]:

---

(1) تقدم تخريجه في ص 122.

(2) الأصل: شملك.

(3) جـ: أي مقضيا.

(4) من جـ و د.

(5) انظر ص: 73 وانظر أيضا شرحه على الكافية الشافية ص: 568.

(6) من جـ و د.

(7) تقدم تخريجه في ص 122.

(8) سقطت من جـ.

(9) البيت لمزاحم بن حارث العقيلي من شعراء الإسلام وانظره في الكتاب 1: 72، 146 والخصائص 3: 354، 376 والمغني ص 910 والتصريح 1: 198 والسيوطي ص: 970 وشرح أبيات المغني 8: 109 ونتائج التحصيل ص: 1250.

وما كلُّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عَارِفُ

أقول: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه:

وَقَالُوا: تَعَرَّفها المَنَازِلَ مِنْ مِنًى

والمنازلُ منصوبٌ على إسقاطِ الجارِّ توسُّعاً أيْ في المنازِلِ وليس ظَرفاً، لأنه اسمُ مكانٍ [مُختَصٍّ][1]، فلا يَنْتَصِبُ على الظَّرفيةِ، فهو كقولِه[2]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه *** فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

[وقد مرَّ إنشادُ هذا البيتِ الأخيرِ والكلامُ عليه في دِيبَاجَةِ الكتابِ[3].

قال: ومَعمولَيْنِ لصلَةِ أَلْ، نحو ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[4] في قولِ.

أقول: مرَّ هذا الكلامُ في المثالِ السّادسِ منْ أمثلةِ الجهةِ الثانيةِ منَ البابِ الخامِسِ، وأسلفْنا هناك كَلامَ ابنِ الحاجِبِ في أماليِه[5] وأنَّه فرَّقَ في ذلك بينَ أَلْ وغيرِها مِنَ الموْصُولاتِ وأنَّ أَلْ لَمّا كانت صورَتُها صورةَ المنزَّلِ جُزْءاً منَ الكلمةِ صارَتْ كغيرِها منَ الأجزاءِ التي لا تَمنَعُ التَّقدُّمَ، وهو مفقودٌ في غيرِها منَ الموصولاتِ.

قال: وقولُه[6]:

---

(1) الأصل: مخصوص.

(2) تقدم تخريجه في 436.

(3) انظر ص: 8 من الأصل.

(4) يوسف: 20.

(5) انظر 1: 152.

(6) البيت لعباس بن مرداس ديوانه ص: 128 في ديوان: أما كنتْ والكتاب 1: 293 وأمالي الشجري 1: 34، 353، 2: 250 والمفصل بشرح ابن يعيش 2 ص92 والمقرب 1: 159 والرصف ص 183، 277 وشرح الكافية الشافية ص: 418. والمغني ص: 54، 911 وابن عقيل 1: 297 والخزانة 2: 80، 4: 421.

أبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ *** فإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تأكُلْهُم [الضَّبُعُ][1]

أقول: مرَّ إنشادُ هذا البيتِ والكلامُ عليه في البابِ الأول في فصلِ أنْ[2] المفتوحةِ الساكنةِ النّونِ مِنْ حرفِ الألفِ، ومرَّ[3] إنشادُه أيضاً[4] في فصلِ أمَّا[5] بالفتحِ والتشديدِ في الحرفِ المذكُورِ.

قال: وأمّا المسألةُ الأخيرةُ فمَنْ أجاز زيد جالِساً في الدارِ لمْ يكنْ ذلك عندَه مُختصّاً بالظرفِ.

أقول: المرادُ بالمسألةِ الأخيرةِ قولُهم أكُلَّ يَوْمٍ لكَ ثوبٌ وفي هذا الكلامِ مِنَ المصنفِ إشارةٌ إلى الاعتِراضِ على مَنْ قال بأنَّ تقديمَ الظّرفِ وشِبْهِه على العامِلِ المعنويّ من بابِ الاتّساعِ فاغتُفِرَ. وتقريرُ الاعتِراضِ أنَّ ثَمَّ مَنْ أجازَ تقديمَ الحال أيضاً على العامِلِ المعنَويّ، نحو[6] زيدٌ جالِساً في الدارِ وقد تقدمَ [المَعْمُولُ][7] وهو غيرُ ظَرفٍ ولا شِبْهُه على العامِلِ المعنويّ، فلمْ يكن للظّرفِ ونحوه اختصاصٌ بذلك الحكْمِ على هذا الرأيِ.

قلتُ: وفيه نظرٌ، أما أولاً فالظاهرُ أنَّ ذلك القائلَ بنَى على هذا المذْهبِ الراجِحِ في امتِناعِ[8] تقديمِ الحالِ على عامِلِها المعنويّ، فلا يَرد هذا عليه، وأمّا ثانيا فإنْ سُلِّمَ ورُودُ مثلِ ذلك ورَدَ بعينِه على المصنّفِ حيثُ ادّعَى فيما تقدَّمَ أنَّ الفصلَ بينَ الفعلِ الناقِصِ ومعمُولِه بالظرفِ وشِبْهِه منْ بابِ الاتِّساعِ فيهما، فيقالُ: قد أجازَ قومٌ الفصلَ بغيرِهما كما أسلفناهُ، فعندَ هؤُلاءِ لا يَختَصُّ [الظَّرفُ][9] وشِبْهُه بذلك.

---

(1) من جـ و د.

(2) انظر ص: 27 من الأصل.

(3) جـ: وقد مر.

(4) في جـ و د: إنشاده أيضاً.

(5) انظر ص: 45 من الأصل.

(6) سقط حتى العامل المعنوي من د.

(7) من جـ.

(8) جـ: التنازع.

(9) الأصل: بالظرف.

القاعِدَةُ العاشِرَةُ

قال: مِنْ فُنونِ كلامِهم القَلْبُ، وأكثرُ وقُوعِه في الشّعْر كقولِ حسّانَ، رضي اللهُ عنه[1]:

كأنَّ سَبِيئَةً مِنْ بيتِ رَأسٍ *** يَكونُ مِزَاجَها عَسلٌ وماءُ

أقول: هذا البيتُ له منْ قصيدةٍ يمدَحُ بها النَّبي، صلى اللهُ عليه وسلمَ [ويهجُو أبا سُفيانَ قبلَ إسلامِه][2] وأولُها:

عَفَتْ ذاتُ الأصابِعِ فالْجِوَاءُ *** إلَى عَذْراءَ مَنْزِلُها خَلاَءُ

والسَّبِيئَةُ، بالهمزةِ: الخَمرةُ المُشْتَراةُ للشّربِ، وأمَّا المحمولَةُ مِنْ بَلدٍ إلى بَلَدٍ فهي سَبِيَّةٌ بالياء لا غَيرُ على ما صرَّحَ به الجَوْهَري[3] وتَبِعَهُ التَّفتازاني على ذلك في شَرْح المِفتاحِ. ووقَعَ في القامُوس[4] أنَّ الجَوْهَريَّ وَهِمَ. ويُروَى سُلافَةٌ موضِعَ سَبِيئَةٍ والسُّلافَةِ والسُّلافُ: ما سالَ منْ عصيرِ العِنَبِ قبلَ أنْ يُعصَرَ، ويسَمَّى الخمرُ سلافةً وسُلافاً وبْيتُ رأسٍ: قَريةٌ بالشّامِ اشتَهرتْ بجَوْدةِ خُمورِها. وخبرُ كأنْ قولُه بعدَه:

علَى أنْيابِهَا، أوْ طَعْم غَضٍّ *** منَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ اجْتِنَاءُ

شَبَّه ريقَها بخمرٍ مُزِجَتْ بعَسَلٍ أوْ بطَعْمِ تُفاحٍ طريٍّ كسَّرَه اجتِناؤُه منَ الشَّجرِ لكمالِ نُضْجِه ولَطافتِه.

---

(1) تقدم تخريجه في ص 209 .

(2) من جـ و د.

(3) انظر الصحاح (سبأ).

(4) انظر (سبأ).

قال: وقولُ رؤبةَ[1]

ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرْجَاؤُهُ *** كأنَّ لَوْنَ أرْضِهِ سَمَاؤُهُ

أقول: الْمَهْمَهُ: المفَازَةُ. والمغْبَرَّةُ: المتلَوِّنة بلونِ الغُبارِ. وأرجاؤه: نواحيهِ وأطرافه جمعُ رَجًى بالقَصرِ.

قال: فعَكَسَ التَّشْبيهَ مُبالَغةً.

أقول: يعني مُبالَغةً في غُبْرةِ لَوْنِ السّماءِ حتَى كأنه أصلٌ في الغُبْرَةِ.

قال: وقال[2]:

فإنْ أنتَ لاقَيْتَ في نَجْدَةٍ *** فلا يَتَهَيَّبْكَ أنْ تُقْدِمَا

أقول: النَّجدةُ تُطلَقُ على الشِّدّةِ، وعلى القِتالِ، وعلى الهَوْلِ والفَزَعِ كذا في القاموسِ[3]، وكلُّ هذه المعاني مُمكِنٌ هنا. والتَّهيُّبُ: الخوفُ والفعلُ/ 589 بالمثنّاة التّحيةِ مسنَداً إلى أنْ [تُقدِمَ][4]، أيْ لا يُخِفْكَ الإقْدامُ. والمعنَى لا تَخَفْ أنتَ الإقدامَ على مُلاقاةِ العدوِّ والدّخولِ في الحَربِ والقَلْبُ فيه ظاهرٌ.

قال: وقال ابنُ مُقبِلٍ[5]:

ولا تَهَيِّبَنِي الْمَوْمَاةُ أرْكَبُهَا *** إذَا تَجَاوَبَتِ الأصْدَاءُ بالسَّحَرِ

---

(1) ديوانه ص: 3 والمغني ص: 912 وشروح التلخيص 1: 488 والتنصيص 1: 178 والتصريح 2: 339 والسيوطي ص: 971 والعيني 4: 557 وشرح أبيات المغني 8: 111.

(2) انظر البيت في أمالي الشجري 1: 367 والمغني ص: 912 وشرح أبياته 8: 113.

(3) انظر (النجد).

(4) الأصل: يقدم.

(5) ديوانه ص: 79 والمغني ص: 912 والسيوطي ص: 971 وشرح أبيات المغني 8: 115 واللسان (هيب).

أقول: الأَصلُ: تَتَهيَّبُني بتاءَيْنِ[1]، فحُذِفَتْ إحْداهما. والْمَوْماةُ: المفازَةُ والأَصداءُ جمعُ صدًى وهو هنا: ذكَرُ البُومِ، أو طائِرٌ [يُصِرُّ][2] [يَهيجُ][3] باللّيلِ، ويَقفِزُ قَفْزاً، أي: يَثِبُ.

والسَّحَرُ: الزَّمنُ الذي قبلَ الصبْحِ بيسيرٍ.

قال: وقال[4] عُرْوَةُ بْنُ الوَرْدِ[5]:

فَدَيْتُ بِنفْسِهِ نَفْسِي ومالِي *** وما آلُوكَ إلاَّ ما أُطِيقُ

أقولُ: القلبُ فيه واضِحٌ؛ إذِ الْمعنَى فَديتُ نفسَه بنَفْسِي ومالِي، ثُمَّ التفَتَ فقال: وما آلُوكَ إلا ما أُطِيقُ[6] يقالُ: ألوتُ الشَّيْءَ أَلْواً وأُلوّاً. بمعنَى ما تَركْتُه كذا في القامُوسِ[7]، فيكون معنَى أَلَوْتُ على هذا فعلتُ، لكنه[8] ضُمِّنَ في البيت معنَى المنْحِ والإعطاءِ فعُدِّيَ إلى اثنين، أي وما أمنَحُكَ إلا ما أُطِيقُه وأقْدِرُ عليه.

قال: وقولُ القُطَامِي[9]:

فلَمَّا أنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْها *** كَمَا طَيَّنْتَ بالْفَدَنِ السِّياعَا

أقول: القُطَامِيُّ، بضَمِّ القافِ. ووَقَع لِبعْضِ الْمعاصرينَ من أَهْلِ الشَّامِ كلامٌ عجيبٌ في هذا البيتِ فقال، ومنْ خطِّه نقلتُ: التّقديرُ كما طَيَّنْتَ الفَدَنَ بالسِّياعِ فقلَبَ، وليس فيه نُكتةٌ. شبَّه تُريداً كثيراً عليه سَمنٌ بالقصْرِ الذي طُيِّنَ بالسياعِ هذا كلامُه.

---

(1) سقطت من جـ و د.

(2) الأصل: و د صغيرٌ وفي اللسان الصدى: الطائر يصر بالليل. انظر (صدى).

(3) من د وفراغ في الأصل.

(4) جـ و د: وقول.

(5) لم يرد الشاهد في ديوانه انظره في المغني ص: 913 والسيوطي ص: 97 وشرح أبيات المغني 8: 120.

(6) سقط من جـ و د إلا ما أطيق.

(7) انظر (ألا).

(8) جـ: لكن.

(9) ديوانه ص40 والحماسة بشرح المرزوقي ص: 1627 والمغني ص: 913 وشروح التلخيص 1: 489 والتنصيص 1: 179 و السيوطي ص: 972 وشرح أبيات المغني 8: 121.

فأما ادّعاؤه أنَّ الشاعرَ وصفَ ثَريداً عليه سَمْنٌ فهو غلَطٌ فاحِشٌ نشَأَ مِنْ تَصحيفِه السِّمَن بكسرِ السّين وفَح الميمِ بالسَّمْن بفتح السين وسكونِ الميمِ، وإنَّما وصف الشاعرُ ناقَتَه بالضَّخامةِ والسِّمَنِ، وجوابُ "لَمَّا" الواقعَةِ هنا قولُه بعد ذلك

أَمَرْتُ بَها الرِّجالَ ليأخُذُوها *** ونَحْنُ نظنُّ أنْ لَن تُسْتَطَاعَا

وقبل هذين البيتين:

فلَمّا أنْ مَضَتْ سَنَتانِ عنْها *** وصارَتْ حُقَّةً تعلُو [الجذَاعَا][1]
عَرَفْنَا ما يرَى البُصراءُ فيها *** فآلَينَا علَيْها أنْ تُباعَا
وقلْنَا مَهِّلُوا لثَنْيَتَيْها *** لِكَي تَزدادَ للسَّفَرِ اطِّلاَعَا

فلَمّا أنْ جرَى سِمَنٌ عليها البيت.

وهذا صريحٌ في أنه يصفُ الناقةَ لا الثَّريدَ، وأما ادِّعاؤه أنَّ القلبَ في البيتِ خالٍ عن نُكْتةٍ فقد تَبِع فيه صاحبَ "التَّلخيص"[2] وغيرَه.

واعْتُرِضَ بأنا لا نسلِّمُ خلُوَّه منَ النُّكتةِ لأنه يَتضمَّنُ منَ المبالَغةِ في سِمَنِ الناقةِ ما لا يَتضمَّنُه قولُنا "كما طيَّنْتَ الفدَنَ بالسِّياعِ" لإيهامِه أنَّ السِّياعَ بلَغَ منَ العِظَمِ والكثرةِ إلى أنْ صار بمنزلَةِ الأَصلِ. والفِدَن بالنّسبة إليه كالسِّياع بالنسبةِ إلى الفِدنِ. قال الشَّيخُ بهاءُ الدّين[3]: ويُروَى كما بطَّنتَ كذا رأيتُه في "الصحاحِ"[4] للجَوْهَري، "وحِليةِ المحاضَرَةِ"[5] للْحاتِمي،

---

(1) الأصل: جذاعا.

(2) انظر شروح التلخيص 1: 489.

(3) انظر شروح التلخيص 1: 490.

(4) فيه "كما طينت" وفي هامشه: ويروى "كما بطنت" انظر (سيع).

(5) 2: 13 هو محمد بن الحسن بن المظفر أبو علي البغدادي جمع بين النثر والنظم، من كتبه حلية المحاضرة في صناعة الشعر، والموضحة في مساوئ المتنبي توفي سنة 388هـ انظر وفيات الأعيان 4: 363-367 والبغية 1: 87-89.

والتَّوسَعة لابنِ السِّكِّيتِ[1]. وجعلُه قلباً [فيه][2] نظَرٌ، لأنَّه يجوزُ أنْ يُريدَ[3] أنه جعلَ القَصرَ بِطانةً للطِّين، لأنه داخِله فلا قلبَ، وكلُّ ما كانَ ظاهرُه لغيرِه كانَ الغيرُ بطَانةً لَه إلى هنا كلامه.

قلتُ: رأيتُ البيتَ المذكُورَ في شعرِ القُطَامِيِّ في نُسخةٍ قديمةٍ مُصحَّحةٍ على هذه الصُّورةِ.

فلَمَّا أنْ جَرَى عُسُنٌ عليْهَا *** بَـطَّـنـت بالـفـدن السِّيـاعَـا

والعُسُنُ بالضمِّ: الشَّحمُ [القَديم][4] كذا في الصّحاح[5]
قال: واختارَه أبو حيانَ[6] وردَّ على قولِ الزَّمخْشَرِي[7] في الآية.

أقول/ 590: قال أبو حيانَ لما ذكَرَ كلامَ الزَّمخْشَرِي في ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[8] ولا يَنْبغِي [حملُ][9] القرآنِ على القَلْبِ؛ إذِ الصَّحيحُ أنه ضَرُورَةٌ، وإذا كانَ المعنَى صَحيحاً دونَه، فما الحامِلُ عليه؟ وليس في قولِهم "عَرَضْتُ النّاقَةَ على الحَوْضِ" ما يَدُلُّ على القَلْبِ، لأن عرَضَ الناقةَ على الحَوْضِ، وعرَضَ الحَوْضَ على النّاقة صَحيحانِ هذا كلامُ أبي حيانَ.

وقال تلميذُه الشَّيخُ بهاءُ الدّين السُّبْكي[10]: لَمْ ينْفَرِدِ الزَّمخْشَري بجَعْلِ "عرَضْت الناقةَ على الحَوضِ" مقلُوباً؛ بل ذكَرَه الجَوْهَري[11] وغيرُه، وحِكمتُه أنَّ المعرُوضَ ليس له

---

(1) رأيه في شروح التلخيص 1: 490.
(2) الأصل: وفيه.
(3) جـ: يراد.
(4) من جـ و د.
(5) انظر (عسن).
(6) رأيه في البحر 8: 63.
(7) انظر الكشاف 3: 523.
(8) الأحقاف: 20.
(9) من جـ و د.
(10) شروح التلخيص 1: 491.
(11) انظر (عرض).

اختيارٌ، والاختيارُ إنَّما هو للمعرَوضِ عليه، فإنَّه قد يَقْبَلَ وقد يَرُدُّ، فعَرْضُ الحوضِ على النّاقةِ لا قلْبَ فيه، لأنها قد تَقْبَلُه وقد تَرُدُّه، وعرضُها عليه مقلوبٌ لفْظاً، وعرْضُ الكفّارِ على النّارِ ليس بمقلوبٍ لفظاً للْمعنَى الذي أشْرنا إليه، وهو أنَّ الكفارَ مقْهُورُون، فكأنهم لا اختِيارَ لَهم، والنّارُ متَصَرّفةٌ فيهم، وهم كالْمتاعِ الذي يَتصَرَّفُ فيه مَنْ يُعرَضُ عليهِ كما قالُوا: عرَضْتُ الجاريةَ على البيْعِ، وعرضْتُ القاتِلَ على السَّيف، والجانِي على السَّوْطِ. والنارُ لَمَّا كانتْ هي المتَصرّفةُ في العُودِ قيلَ عرَضْتُ العُودَ على النارِ. وهذا الذي قلناهُ غيرُ ما قاله شيخُنَا[1]، وغيرُ ما قالَه الزَّمخشَرِي. وحاصلُه أنَّ الذي في الآية قلبٌ مَعنويٌّ، ولا شذُوذَ فيه، والذي في عرَضْت الناقةَ قلبٌ لَفظي وهو شاذ. والحقُّ ما قلنا إن شاء اللهُ تعالَى إلى هنا كلامه.

قال: ويقالُ إذا طلَعتِ الجَوْزَاءُ.

أقول: الجَوْزاءُ: بُرْجٌ في السّماءِ كذا في القَاموسِ[2]، وإذا حَلَّتِ الشَّمسُ بهذا البُرْج قَصُرَ الليلُ وطالَ النّهارُ، وذلك بعكْسِ حلُولِها ببُرْجِ القَوْسِ، وإلى هذا المعنَى يُشيرُ القائِلُ يصفُ حالَه عندَ زيارَةِ الحَبيبِ وعدَمِها[3]:

فالشَّمْسُ بالْقَوْسِ أمْسَتْ وهْي نازِلَة *** إنْ لَمْ يَزُرْنِي وبالْجَوْزاءِ إنْ زَارَا

أيْ إن لَمْ يزُرْ[4] كانَ اللّيلُ طويلاً، وإنْ زارَ كان اللّيلُ قصيراً.

والحِرباءُ قال الجَوْهَري[5] أكبرُ مِنَ [العظَاءَة][6] شيئاً يَستَقْبِلُ[7] الشمسَ ويَدُورُ معها كيفَ دارَتْ. وتَتَلَوّنُ ألواناً بحرِّ الشمسِ، وهو ذكَرُ [أم حُبَيْنٍ][8] والجمعُ الحَرابِي والأُنثَى

---

(1) المراد به أبو حيان المتقدم.

(2) انظر (جاز).

(3) لم أعثر عليه في أي مصدر من المصادر التي تيسر لي الاطلاع عليها.

(4) جـ: تزر.

(5) انظر (حرب) بعده في جـ: دويبة.

(6) الأصل: العضاه.

(7) جـ: تستقبل الشمس وتدور.

(8) الأصل: أم حبيش.

حرْباءَة[1] وقال في العَظَاءَة: وهي دُوَيْبَّةٌ أكبرُ من الوَزَغَةِ.

قال: وفي ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾[2] الآية فيمنْ جَرَّ بعلَى أنْ وصلتَها على أنَّ المعنَى حقيقٌ عليّ، بإدخالِها على ياءِ المتكلِم كما قَرَأَ نافِعٌ[3]

أقول: توجيهُ القَلْبِ فيه أنَّ المعنَى واجِبٌ عليّ قولُ الحقِّ فأنْ وصلتُها، كما قرأ نافِعٌ، في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، وحقيقٌ خبرٌ، وضميرُ المتكلِمِ في محلِّ جرٍّ بعلَى، هذا هو الأَصلُ، ثم صارَ في قِراءةِ الجماعَةِ[4] ضميرُ المتكلِمِ مبتدأ، أي أنا حقيقٌ، وأنْ وصلتُها في محلِّ جرٍّ بعلَى، فحَصَلَ قلبٌ في اللَّفظِ؛ إذ ما كان مبتدأ صار مجرُوراً بعلَى وما كان مجرُوراً بعلَى صار مبتدأ، وأما إذا قيل: إنَّ "حقيقٌ" ضُمِّنَ معنَى حريصٍ، فلا قلْبَ البتَّةَ، والله أعلمُ بالصّوابِ[5]

القاعِدَة الحادِية [عَشْرَةَ][6]

قال: مِنْ مُلَح كلامِهم تَقارُضُ اللَّفظين.

أقولُ: المُلَحُ: الأَحاديثُ التي تُستَملَحُ وتُستطرَفُ واحدُها ملْحةٌ كغُرفَة وغُرَف. والتَّقارُضُ: تفاعلٌ من القَرْض، وهو هنا استعارةٌ، شبَّه تلَبُّسَ كلِّ واحدٍ منَ اللَّفظينِ بحكْمِ الآخرِ بالقَرْضِ الذي يأخُذُه الإنسانُ مِنْ غيرِه فيكونُ بيده بطريقِ الأَصالَةِ.

قال الثاني: إعطاءُ أنَّ المصدريةِ حكمَ ما المصدريةِ في الإهمال كقولِه[7]:

أنْ تَقرءانِ على أسماءَ ويَحَكُما * منِّي السَّلامَ/ 591 وألاَّ تُشْعِرا أحَدَا**

---

(1) جـ: حرباء وانظر اللسان (حرب).

(2) الأعراف: 105 تتمتها ﴿ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾.

(3) انظر إعراب القرآن للنحاس 2: 141 والكشاف 2: 100 والبحر 4: 355.

(4) انظر البحر 4: 55.

(5) سقطت من جـ.

(6) النسخ: عشر.

(7) انظره في مجالس ثعلب ص: 320 والإنصاف ص563 والمفصل بشرح ابن يعيش 7: 15 وشرح الكافية الشافية ص: 1527 والمغني ص: 46، 915 والعيني 4: 380 والخزانة 3: 559 وشرح أبيات المغني 1: 135-8. 124.

الشاهدُ في "أنْ" الأولَى، وليستْ مخفَّفةً منَ الثَّقيلةِ؛ بدليلِ "أنْ" المعطوفةِ عليها.

أقولُ: لا مانِعَ مِنْ عطفِ "أنْ" النّاصبةِ وصلتِها على "أنْ" المخَفَّفَةِ وصلتِها؛ إذ هو عطفُ مصدرٍ على مصدَرٍ، ولا يمنَعُه أحدٌ، كما نقولُ عِندي أنْ لا تُسيءُ إلى مُحِبّك وأنْ تُحْسِنَ إلى عدُوّكَ برفعِ تُسيءُ على أنَّ أنْ مخفَّفةٌ منَ "الثقيلةِ، ونصبِ [تُحْسِن][1] على أنَّ "أنْ" ناصبةٌ، فحينئذٍ لا يَستقيمُ دليلُه معَ أنَّ في قولِه "بدليلِ أن المعطوفة عليها" تسامُحاً؛ إذِ الْحرفُ لا يُعطَفُ على الحرفِ. وقد أنشدَ المصنفُ هذا البيتَ في أوائلِ الكتابِ في [فَصْل][2] "أن[3] المفتوحةِ الساكنةِ النّون.

قال: وإعمالُ "ما" حملاً على "أنْ" كما رُوِيَ من قوله عليه الصلاةُ والسلامُ: كما تكونُوا يُوَلَّى عليكُم[4].

أقول: لا حاجةَ إلَى جَعْلِ "ما" ناصبةً هنا، فإنَّ في ذلك إثباتَ حكْمٍ لها لَمْ يَثبُتْ في غيرِ هذا المحلِّ؛ بلِ الْفعلُ مرفوعٌ، ونونُ الرفعِ محذوفةٌ، وقد سُمِعَ ذلك نظْماً ونثْراً، قال الشاعرُ[5]:

أبيتُ أسْرِي وتَبيتِي تَدْلُكِي *** وَجْهَكِ بالْعنْبَرِ والْمِسْكِ الذكِي

وقَدْ خُرِّجتْ على ذلك قِراءةٌ [ورَدَتْ][6] عنْ أبي عَمرٍو[7] في ﴿ قَالُواْ سِحْرَانِ تَظَهَرَا ﴾[8] بتشديدِ الظّاءِ، أيْ أنتُما ساحرانِ تَتَظاهرانِ، فحذِفَ المبْتدأُ، وأُدغِمتِ التّاءُ في

---

(1) الأصل: يحسن.

(2) من جـ و د.

(3) انظر ص: 24 من الأصل.

(4) انظره في كشف الخفاء 2: 126.

(5) انظره في الخصائص 1: 388 وشرح الكافية الشافية ص: 210 والرصف ص: 423 والتصريح 1: 111 والهمع 1: 51 واللسان (دلك).

(6) من جـ و د.

(7) انظر البحر 7: 124.

(8) القصص: 48.

الظّاءِ، وحُذِفتْ نونُ الرَّفْعِ. وفي الحديثِ: لا تَدخلُوا الجنةَ حتَّى تُؤمِنُوا، ولا تُؤْمِنُوا حتَّى تَحابُّوا[1]، فحُذِفتِ النُّونُ مِنْ موضعيْنِ مِنْ لا تَدخلُوا، ومِنْ لا تُؤْمِنُوا فيُخرَّجُ كما تكونُوا على ذلك، ولا داعِيَ إلى ارتِكابِ أمْرٍ لَمْ يَثْبُتْ.

قال: إعطاءُ إنْ الشَّرطية حكمَ لوْ في الإهمالِ كما رُوِيَ في الحديثِ فإلاَّ تَراهُ[2] فإنَّه يَرَاكَ[3].

أقولُ: قد مضَى في البابِ الأولِ[4] في فصلِ لَمْ[5] من حرفِ اللاّمِ أنَّ ابنَ السيِّدِ البطلَيُوسِي خرَّج قولَه[6]:

كأنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أسيراً يَمانِيَا

على أنَّه جاءَ على لُغةِ رَاءَ، فأصلُه تَرَاءَ حُذِفَتِ الألفُ للالتقاءِ السّاكِنيْنِ، ثُمَّ أُبدِلَتِ الهمزةُ الساكنةُ ألفاً لوُقُوعِها بعدَ فتحةٍ، ومثلُ هذا في الحديثِ متأتٍّ.

قال: والظاهرُ أنَّه يتخرَّجُ على إجراءِ المعتَلِّ مُجْرَى الصّحيحِ كقِرَاءَةِ قُنْبُل[7] ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ ﴾[8] بإثباتِ يَاءِ يَتَّقِي[9] وجزْمِ يَصبرْ.

---

(1) انظر صحيح مسلم كتاب الإيمان ص: 74.

(2) جـ: فإن لم تكن تراه.

(3) انظره في صحيح مسلم كتاب الإيمان ص: 37.

(4) سقط في الباب الأول من جـ.

(5) انظر ص: 216 من الأصل.

(6) هذا عجز بيت صدره: وتضحك مني شيخة عبشمية والبيت لعبد يغوث بن وقاص شاعر جاهلي من سادات قحطان انظر المفضليات 1: 156 والأغاني 16: 334 والبيان والتبين 2: 268 والمفصل بشرح ابن يعيش 9: 111 وشرح الجمل لابن عصفور 1: 144 والضرائر لابن عصفور ص: 47 والمغني ص: 366 والسيوطي 675 والخزانة 1: 313-317 وشرح أبيات المغني 5: 133، 137 ونتائج التحصيل ص: 337.

(7) انظر السبعة ص: 351 هو محمد بن عبد الرحمن أبو عمر المخزومي، شيخ القراء بالحجاز، أخذ القراءة عن أحمد بن محمد النبال، وروى عن البزي توفي سنة 291هـ انظر تذكرة الحفاظ ص: 659 وطبقات القراء 2: 165 نقلا عن الكشف 1: 34.

(8) يوسف: 90.

(9) جـ: الياء في يتقي.

أقول: تَقَدَّمَ في الباب الرابعِ في أثناءِ الكلامِ على أقسامِ العطفِ[1] أنَّ الظاهرَ تخريجُ هذه القراءَةِ على أنَّ "منْ" موصولةٌ لا شرطيةٌ، فإثباتُ ياءِ يتَّقي حينئذٍ جائزٌ؛ بلْ هو الواجِبُ وإسكانُ الرّاء ليس جزْماً وإنَّما هو تخفيفٌ لحركَةِ الرّفعِ مثل﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾[2] بإسكانِ الرّاءِ، وهو فَصِيحٌ، وإنْ كان قليلاً، فالظّاهرُ تخريجُ التنزيلِ عليه.

قال: وإعطاءُ "لَنْ" حكمَ "لَمْ" في الجَزْمِ كقولِه[3]:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ *** حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ

الرِّوايةُ بكسر الباءِ.

أقولُ: مضَى إنشادُ هذا البيتِ في آخرِ فصلِ "لَنْ"[4] منْ حرف اللامِ، وتأملْ هذا معَ قول المصنفِ قبلَ هذا[5] بنَحو سطْرَيْنِ: "وإنّما يَصحُّ، أو يَحسُنُ حملُ الشّيْءِ على ما يَحُلُّ محلَّهُ فيه تنَافٍ، وذلك أنّه إذا أتَى المتكلمُ بلَنْ عُلِمَ أنَّ غرضَه النَّفيُ في المستقبَلِ لا الماضِي، فليس المحلُّ لِلَمْ، فكيفَ صحَّ، أوْ حسُنَ، حملُ لَنْ عليها؟

قال: وإعطاءُ "لعلَّ" حكْمَ "عسَى" في اقترانِ خَبرِها بأنْ، ومنه الحديثُ: فلَعلَّ بعضَكُمْ أن يكونَ ألحنَ بحجَّتِه منْ بَعضٍ[6].

أقول: مرَّ أيضا في البابِ الرابعِ منْ أقسامِ العطفِ ذكرُ هذه المسألةِ، والاستشهادُ عليها بهذا الحديثِ، وأوردتُ هناك منَ الشواهدِ النَّبويةِ وغيرِها شيئاً كثيراً فراجِعْه.

قال: [قالَ][7]

---

(1) انظر المغني ص: 621.

(2) الأنعام 109.

(3) البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي انظره في المغني ص: 375، 916 والسيوطي ص: 688 وشرح أبيات المغني 5: 161، 8: 124.

(4) انظر ص: 220 من الأصل.

(5) جـ و د: "ذلك" انظر المغني ص: 916.

(6) تقدم تخريج الحديث.

(7) من جـ و د والبيت للأخطل ديوانه ص: 209 وفيه "على العيارات" بدل مثل القنافذ وأمالي الشجري 1: 367 وأمالي المرتضى 1: 466 وشرح الكافية الشافية ص: 612 والرصف ص: 452 والمغني ص: 917 والأشموني ص: 186 وشرح أبيات المغني 8: 125.

..... قَدْ بَلَغَتْ *** نَجْران أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِم هَجَرُ

أقولُ: هذا عجُزُ بيتٍ[1] كامِلٍ وبعضُ صدْرٍ منْ بيتٍ وتمامُ الصّدرِ:/ 592

مثلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ

والقَنافِذُ، بالذّال المعجَمَةِ، جمعُ قُنْفُذ، على وزْن برْثُن، وهو: دُوَيْبَّةٌ معروفةٌ كثيرةُ الشَّوكِ. والهدّاجُ: الذي يَمشِي في ارتِعاش. "ونَجْرَانُ"، على زنَةِ سَكْرَانَ: بلدٌ باليمنِ. و"هَجَرُ": اسمُ بلَدٍ مذكَّرٍ مصرُوفٍ كذا في الصّحاح[2]. وقال في القاموس[3]: وهَجَرٌ [متحرّكة][4]: بلدٌ باليمنِ بينَه وبينَ عنْزٍ يومٌ وليلةٌ مذكّرٌ مصرُوفٌ، وقد يؤَنَّثُ ويُمنَعُ، والنسبةُ هَجَرِيٌّ وهاجِرِيٌّ، واسمٌ لجميع أرضِ البَحْرَيْنِ ومنه المَثَلُ "كمُبْضِعِ تَمْرٍ إلى هَجَر[5]"، وقريةٌ كانت قُربَ المدينةِ إليها تُنْسَبُ القِلالُ، أو تُنْسَبُ إلى هَجَرِ اليمنِ إلى هنا كلامه.

قال الجَوْهَري[6]: والقافيةُ مرفوعةٌ، وإنّما السَّوْأة هي البالِغَةُ، إلا أنه قلَبها.

قال: وقيل: "القَدَما"[7] تثنيةٌ حُذِفَتْ نونُه للضرُّورةِ كقولِه[8]:

هما خُطَّتَا إمّا إسارٌ ومِنَّةٌ

فيمَن رَواهُ برفع إسار و مِنَّة.

أقول: عَجُزُ هذا البيتِ:

وإمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بالحُرِّ أجْدَرُ

---

(1) سقطت من جـ.

(2) انظر (هجر).

(3) انظر (هجر).

(4) الأصل: "متحر" وفي القاموس: محركة.

(5) انظره في مجمع الأمثال 2: 152 (فيه: كمستبضع).

(6) انظر (هجر).

(7) الحديث عن بيت من الرجز: قد سالم الحيات منه القدما.

(8) تقدم تخريجه في ص 560.

وقد تقدمَ إنشادُهُ والكلامُ عليه في أواخرِ البابِ الخامسِ عندَ الكلامِ على حذفِ نُونَيِ التَّثنيةِ والجمعِ.

قال: وسُمِعَ أيضاً رفعُهما كقولِه[1]:

إنَّ مَنْ صادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ *** كَيْفَ مَنْ صَادَ عقْعقانِ وبُومُ؟

أقول: لا دليلَ في البيتِ على ذلك لجَوازِ أنْ يكونَ الشاعرُ استَعملَ "عقعقَانْ" على لغةِ من يُلْزِمُ المثَنَّى الألفَ في الحالاتِ الثَّلاثِ، ويكونُ بُومٌ مرفُوعاً على أنه مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، أيْ ومعهما بومٌ. والعَقعَقُ: طائرٌ أبلَقُ بسوَادٍ وبياضٍ يُشْبِه صوتُه العينَ والقافَ كذا في القاموسِ[2]، وفيه أيضاً البُومُ، والبُومَةُ، بضمِّهما: طائرٌ كِلاَهما للذَّكَرِ والأُنثى.

قال: التاسعُ إعطاءُ "الحَسَنِ الْوَجْهُ" حكْمَ "الضّارِب الرَّجلُ" في النّصبِ، وإعطاءُ "الضّارِب الرجلِ" حكْم "الحسَن الوجْهِ" في الجرّ.

أقول: لا يخفَى أنَّ نصبَ الوَجهِ في قولك: زيدٌ حسنُ الوَجْهَ لا يَصِحُّ على جهةِ المفعوليةِ؛ إذِ الصفةُ مأخوذةٌ مِنْ فعلٍ لازمٍ، لكنَّهم شبَّهُوه بالمفعولِ به في قولِك: الضاربُ الرَّجلَ لِمَا سيأتي فأعطِيَ النَّصبَ. وأما إعطاءُ الضّارِب الرجلِ حكْمَ الحسَن الْوَجْهِ في الجرّ فتقديرُه أنَّ الإضافةَ في المحَلَّين لفظيةٌ؛ إذْ هي إضافةُ الصفةِ إلى مَعمُولِها، وشرْطُها أنْ تُفيد تخفيفاً في اللَّفظِ، وهذا مُتحقِّقٌ في الحسَن الْوَجْه، لأنَّ أصلَه الحسنُ وجْهُه [برفعْ وجْهه][3] علَى أنه فاعلُ الصّفةِ، فقَصدُوا التّخفيفَ فيه بالإضافةِ، وإضافتُه إلى الفاعِلِ على خلافِ الأصلِ، لأنه هو في المعنَى، فشبَّهُوا مرفوعَه بالمفعولِ، فنَصبُوه لِتَصِحَّ الإضافةُ إليه، وجعلُوا الصفةَ في اللَّفظِ لغيرِه، وأضمَرُوا فيه الضميرَ المتَّصلَ بالْوجْهِ وعُوِّضَ عنِ الضمير اللاّمُ لئلا يَزُولَ تعريفُه، ثُمَّ أضافُوا الصِّفةَ إليه فحَصَلَ التخفيفُ بحذْفِ الضّمير مِنَ [الوَجْهِ][4]

---

(1) انظره في المغني ص: 918 والسيوطي 976 وهمع الهوامع 1: 165 وحاشية الأمير 2: 202 وشرح أبيات المغني 8: 128.

(2) انظر (البوم).

(3) من جـ و د.

(4) الأصل: والوجه.

واستِتارِهِ في الحسَنِ، ومثلُ هذا في الضّارِب الرَّجل غيرُ متحقّقٍ، فعُلِمَ أنه محمولٌ في الجرّ على الحَسَنِ الوَجهِ.

ولْيكُنْ انفِصَالِي مِن الكلامِ في الشَّرْحِ على هذا الوَجْه الحسَنِ، ولْنَكُف[1] القلمَ عنْ شَوطِه، فقد أطَلتُ له الرَّسنَ، هذا وأنا[2] منْ أهلِ التَّقصير، فمالي وللتَّطويلِ. واللهُ المسؤولُ أنْ يَمُنَّ بحُسنِ الخاتِمةِ، فهو حَسبي ونِعْمَ الوكيلُ، والصلاةُ والسلامُ[3] على خاتِمِ النّبيّين، وفاتِحِ أبوابِ الهِدايةِ للخلقِ أجمعينَ محمدٍ بدْرِ التَّمامِ ومِسْكِ الخِتامِ، وآلِه وصحبِه مصابيحِ/ 593 الظّلامِ، والتّحياتِ الطّيباتِ واصلةً إليه وإليهم والسَّلامُ[4]، وحسْبُنا[5] اللهُ، ونِعْمَ الوكيلُ، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

كُملَ بحمدِ الله وتَوْفيقِهِ على يدِ عبيده المعتَرِف بتَقصيرِه أحْمدَ بنِ عبدِ الكَريمِ بنِ أحمدَ بنِ محمدِ بْنِ مسعودٍ الجورارِيّ اللّقبِ.

خزانةُ المولَى الماجِدِ الكريمِ المذاهبِ والمقاصِدِ. الكبيرِ المفاخِرِ والمحامِدِ الذي شيَّد من معالِمِ الفَخارِ [ ][6]، وأحيا مِن مراسمِ المجدِ ما عفَا وانطَمَس وثنَى أزِمّةَ نجائِبِ عزمِه عنْ دواعِي الصِّبا، ولَمْ يستمِلْه لذلك مهبُّ جنُوبٍ، ولا نسيمُ صَبا، فرعُ الدوحةِ النبويةِ، والنّسب العظيم إلى النطفةِ الحَسنية مولانا محمد بن مولانا السلطان الملك المعظَّم مولانا أمير المؤمنين أبو محمد عبد القادر، أمده الله بيسره وتوفيقه، ابن ساداتنا وموالينا الكرام الشرفاء الأعلام، وأئمة الإسلام المستخدمين السيوف والأقلام أعلى الله على كل مقام مقامهم ونصر ألويتهم الخافقة، وأعلامهم وبلغهم في الأعداء مأمُولَهم ومُرادَهُم، وجعَلَ النَّصرَ العَزيزَ قائِدَهُم وإمامَهم والفَتحَ القَريبَ مكافِحاً خلْفَهم وأمامَهُم.

---

(1) جـ: وليكف.

(2) جـ: وإني.

(3) سقطت من جـ.

(4) بعده في جـ والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطناً وبعده في د آمين وحرر في يوم الثلاثاء عشر شوال سنة 1220هـ علي يد أفقر العباد سليمان الأسنماوي الأزهري غفر الله له ولمن دعا له بالمغفرة آمين آمين.

(5) سقط حتى رب العالمين من جـ و د.

(6) جملة غير مقروءة.

وكانَ الفراغُ منه ثامِنَ عشَرَ من شهرِ الله المعظَّمِ رجبِ عامَ ثلاثةٍ وسبعينَ وتِسْعمائِة، عرَّفنا اللهُ خيرَه، والصلاةُ والسلامُ على عرُوس مملكَتِه وإمام حضْرَتِه سيّدِنا ونبّينا ومولانا محمدٍ، صلى الله عليه وسلَّم، وعلى آلهِ وصحبهِ[1].

[1] في الجزء الأيسر من الصفحة كتب بخط مغربي ما يلي: بلغت المقابلة جهد الاستطاعة والطاقة بأصل عتيق غالب الصحة في نهاية الضبط والإتقان وبعده كلام غير مقروء.

فهارس تحفة الغريب

1- شواهد القرآن الكريم.
2- الأحاديث الشريفة.
3- الأمثال والأقوال المأثورة.
4- الشواهد الشعرية.
5- الأعلام.
6- القبائل والجماعات.
7- الأماكن.
8- الكتب المذكورة في تحفة الغريب.
9- المصادر والمراجع.

1 - سرد شواهد القرآن الكريم

سورة الفاتحة (1)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	799	4	413 /333 /331
7	227		

سورة البقرة (2)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
2	543	3	543
5	378	6	736 /627
8	540	9	102
10	303 /149	11	607 /133
13	719 /78	17	635
19	252	21	513
24	353 /351 /349	25	351 /349
26	624	29	617
34	814	35	754 /580 /205
48	670	54	745 /707
60	751 /708 /706	61	87
68	784	70	488
71	701 /357 /86 /85	74	628 /516
83	137	84	137
85	628 /516	91	486 /298
93	668	94	69
101	398	103	590

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
106	401	123	670
127	504	128	541 /438
135	766	140	628 /516
144	516	149	516
158	493	163	291
169	338	178	262
183	478	184	261
187	745	196	588
197	517	200	482
203	630	208	531
211	608 /402 /401	214	217 /127 /126
217	478	219	709
221	602 /306 /305	222	109
226	805	227	101
228	496	233	499 /323 /205
234	767 /390	246	220
249	462 /461	254	193
255	262	259	596 /454 /423 /409
260	457	263	312
264	636	271	184 /182
281	193	282	708 /197
283	582 /559 /368	284	538
285	704		

سورة آل عمران (3)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	501	9	193
18	298	26	637
30	500	33	116
35	504	59	123
64	569	66	452
75	445	76	407
81	396	96	278
97	467 /405	99	516
103	418	118	87
135	129	140	748
143	680	154	778 /319
159	539	173	271
186	625	187	398
188	460	196	712
197	712		

سورة النساء (4)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
3	756	11	809 /617 /155
23	688	43	465 /397 /214
61	138	65	727
66	633	78	501
83	804 /432	89	219
90	220 /219	95	663
101	648	127	441
128	822 /342	135	233

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
140	439	152	704
171	717 /712	176	637 / 137 /83

سورة المائدة (5)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	689	3	688
6	801 /800 /463	9	133
13	539	28	259
31	468	48	765
56	407 /101	69	692 /328
89	597	95	745 /186
111	319	114	193
117	379 /377 /277	119	521

سورة الأنعام (6)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	395	2	304
3	552 /231	23	787 /347
35	414	37	764 /440
47	747	48	692
63	678 /629	68	440 /439
64	678 /629	91	544
92	764	94	423 /409
95	622 /412	96	623 /412 /332

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
102	549	109	837 /338 /192
111	747	113	144
114	298	121	356
124	457	132	519
144	747	145	357
151	495	154	257
156	765	158	705

سورة الأعراف (7)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
18	533 /411	19	580
20	233	21	484
24	397	26	386
27	368 /366	35	692
36	386	42	386
56	434 /413	88	814
95	65	96	66 /65
105	834	109	161
111	161	124	410
170	387	176	127 /120
184	164	185	180
186	337 /184	193	356

سورة الأنفال (8)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	488	17	744
48	566	65	652
67	327 /287		

سورة التوبة (9)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	360	3	360
6	745 /434	25	326
36	296 /140	39	519
62	583	69	539
71	769	77	303
82	698	92	335
108	629	109	629

سورة يونس (10)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
13	673	37	818
42	499	54	436
58	497	65	85
77	719 /162	81	720

سورة هود (11)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
7	166	43	480 /112
45	156	57	101
60	326	69	80
71	338	72	759 /532
78	372	81	633 /632 /206
84	801	87	452 /381
99	601	111	613 /140
119	410	123	516

سورة يوسف (12)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
4	521	13	793
14	548	18	674 /511
20	826 /484 /457	26	211
27	211	30	689
31	628 /516	35	208
36	460 /456	65	220
69	373	75	69
81	264	82	690 /264 /263 /210
83	511	88	674
90	836	91	725
92	480 /112	100	810

سورة الرعد (13)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
6	783	12	522
23	716	30	746
31	746	38	314
41	398		

سورة إبراهيم (14)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	551	10	253
25	418	31	125
43	235		

سورة الحجر (15)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
4	224	9	777
23	687	30	410
39	410	42	631
43	410	47	127 /126
65	632	59	410 /207
60	207		

سورة النحل (16)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
24	711 /709 /641	30	641
43	114 /112	44	114 /112

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
57	117	80	114
123	127		

سورة الإسراء (17)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
21	596	36	612
65	631	71	174
88	685	100	716

سورة الكهف (18)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	464	2	464
16	641	18	817 /807
19	596 /164	23	730
28	433 /432	39	74
74	210	77	213 /212 /209
82	213	103	587
105	375	110	765

سورة مريم (19)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
2	468	3	156
4	453	5	454 /194 /156
16	236	25	435
46	506	60	406

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
64	439	66	614 /144
69	168	74	602

سورة طه (20)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
7	748 /100	58	205
61	791	62	791
63	790	72	673
81	345	103	768
104	768	128	607

سورة الأنبياء (21)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
2	151	3	151 /128
11	263	22	471
50	465	55	356
60	720 /582	72	299
88	775 /503	92	443
108	765	109	170
111	170		

سورة الحج (22)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
12	157	13	157
25	713	32	692
48	263	63	623 /389 /388 /195

سورة المؤمنون (23)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
37	365	52	443
62	305	99	688

سورة النور (24)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	712	2	259
4	259	6	356 /259
9	259	10	223
21	101	25	104
35	784	36	545 /451
37	655	40	769
63	433 /432		

سورة الفرقان (25)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
2	794	5	708
10	794	20	398
32	438	41	662 /393

سورة الشعراء (26)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
4	589	22	735
34	161	35	161

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
49	410	94	410
132	279 /202 /150 /136	133	279 /202 /150 /136
227	166		

سورة النمل (27)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
34	759 /163	39	77
40	77	55	815
60	315	62	315
63	315	65	802 /496 /264
93	516		

سورة القصص (28)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
12	689	15	426 /385
23	661	34	194
48	835	58	264
79	505		

سورة العنكبوت (29)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
5	748 /100	12	537
17	762	19	78
44	768	46	695

سورة الروم (30)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
4	692	23	487
25	483 /248	36	180
46	344	50	624
54	764		

سورة لقمان (31)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
19	792	27	302

سورة السجدة (32)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
13	410	26	606

سورة الأحزاب (33)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
6	240 /227	53	115
56	265	63	170

سورة سبأ (34)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
6	374	12	760
28	531	33	436
46	278		

سورة فاطر (35)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	756	4	748 /101
8	584	13	549
31	298	36	345

سورة يَس (36)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
20	279	21	279
37	553	76	84
78	678	79	678

سورة الصافات (37)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
7	224	8	433 /224 /81
24	347	35	562 /560
45	466 /161	78	607
79	135 /134	99	223
102	456	104	121
105	121	164	541
165	687	166	687

سورة صٓ (38)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
18	623	19	623
31	236	64	570
84	104	85	104

سورة الزمر (39)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
3	470	22	304
46	637	53	438
60	398	61	591
63	591	73	300

سورة غافر (40)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
3	553	10	475
36	495 /340	37	340
76	84		

سورة فصلت (41)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
6	765	10	434
11	520 /369	12	369
15	356	17	356
31	393	39	247
41	714 /516 /493	42	714
43	714 /201	44	714
46	628 /516		

سورة الشورى (42)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
11	815	23	539
43	624 /384	51	514 /513
52	276	53	276

سورة الزخرف (43)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
9	678 / 676 /629	13	497
18	782	39	476
48	701	71	393
80	492	82	761
84	764 /761 /228	85	253
86	492	87	676
89	492		

سورة الجاثية (44)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
4	615	14	777
32	201	36	761

سورة الأحقاف (45)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
10	747	11	641
15	435 /432	20	832
28	470 /469		

سورة محمد (47)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
8	400	19	562 /560
21	715	22	312 /120
36	537		

سورة الفتح (48)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
16	344	25	686
27	300	29	134

سورة ق (49)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
35	314	37	512

سورة الذاريات (50)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
12	164	23	424
24	236	58	379

سورة النجم (51)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
9	695	50	475
51	474		

سورة القمر (52)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
7	291	52	221
53	221		

سورة الرحمن (53)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
31	733	35	800
46	113	47	113
48	113	49	113
50	113	51	113
52	113	53	113

سورة الواقعة (54)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
17	466 /161	18	466 /161
19	466 /161	20	466 /161
21	466 /161	22	466 /161
27	386	44	784
59	72	88	686
89	686		

سورة الحديد (55)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
10	382	27	575

سورة المجادلة (56)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
2	628 /512	3	258
13	641		

سورة الحشر (57)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
9	717	21	746

سورة الصف (58)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
5	122	10	350 /125 /124
11	350 /125 /124	12	350 /124
13	349 /350		

سورة الجمعة (59)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
5	553 /217 /216	9	304

سورة المنافقون (60)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
6	736	10	336 /191 /189

سورة التغابن (61)

ص في تحفة الغريب	الآية
72	6

سورة الطلاق (62)

ص في تحفة الغريب	الآية
278	6

سورة التحريم (63)

ص في تحفة الغريب	الآية
347	7

ص في تحفة الغريب	الآية
252	4
813	12

سورة الملك (64)

ص في تحفة الغريب	الآية
577	4

ص في تحفة الغريب	الآية
166	2

سورة القلم (65)

ص في تحفة الغريب	الآية
340	9

سورة الحاقة (66)

ص في تحفة الغريب	الآية
386	2
628	47

ص في تحفة الغريب	الآية
386	1
369	7

سورة نوح (67)

ص في تحفة الغريب	الآية
519	17

سورة الجن (68)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
4	408	7	409
11	541	18	443
25	171		

سورة المزمل (69)

الآية	ص في تحفة الغريب
8	543 /519

سورة المدثر (70)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
6	214	8	70
30	652	31	624

سورة الإنسان (71)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
24	706	31	256 /255

سورة المرسلات (72) سورة عبس (73)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
3	171	36	347 /346

سورة التكوير (74)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
15	362	16	362
17	362	18	362

سورة الانفطار (75)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
8	569	17	171
18	171		

سورة الانشقاق (76)

الآية	ص في تحفة الغريب
9	682

سورة البروج (77)

الآية	ص في تحفة الغريب
10	400

سورة الطارق (78)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
8	477	9	477

سورة الأعلى (79)

الآية	ص في تحفة الغريب
1	543 /542

سورة الغاشية (81)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
22	206	24	206

سورة البلد (81)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
18	379	19	379

سورة الليل (82)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	360	2	360
3	360	4	360
5	720	14	774 /680
18	146		

سورة الضحى (83)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	544	3	663

سورة الشرح (84)

الآية	ص في تحفة الغريب
6	762

سورة العلق (85)

الآية	ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب
1	664	15	99
16	99		

سورة البينة (86)

ص في تحفة الغريب	الآية
698	5

سورة القارعة (87)

ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب	الآية
171	10	171	3

سورة التكاثر (88)

سورة الهمزة (89)

ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب	الآية
774	1	171	5

سورة الكوثر (90)

سورة الفلق (91)

ص في تحفة الغريب	الآية	ص في تحفة الغريب	الآية
580 /381 /256	3	475	2

2 - فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
أتاني جبريل فبشرني أنه من مات لا يُشْرِكُ بالله...	737
اجتنبوا السبع الموبقات...	404
أحلت لنا ميتتان	689
إذا سمعتم المؤذن...	381
أذن لهم في نحر نواضحهم	342
ارجعن مأزورات...	805
أعور عينه اليمنى	286
أقربهما منك باباً	731
اقطعوا لسانه عني	703
أليس قد صليت معنا	723
أما علمت...	735
إن إبليس يضع عرشه على الماء...	721
إن ابني هذا سيد...	341
إن امرأة كانت تهراق الدماء	284
إن روح القدس نفث في روعي...	514
إن الصفا والمروة...	493
أو مخرجي هم	505
أو نبي كان آدم	513
ثم جاء رجل من ذلك الباب	762

الحديث	الصفحة
حبب إلي من دنياكم ثلاث...	768
حرمت الخمر لعينها	689
دخل و برمة على النار	778
رؤيا الأنبياء وحي	541
فإلا تراه فإنه يراك	836
فلعل بعضكم أن يكون ألْحن بحجته...	837/341
كل أمتي مُعافَى إلا المجاهرون	207
كل مولود يولد على الفطرة...	255
كما تكونوا يولى عليكم	835
لا أحد أغير من الله...	643
لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا...	836
لا مانع لما أعطيت...	480 /111
لتأخذوا مصافكم	497
لعل أن يخفف عنهما...	341
لعلك أن تحلف حتى ينتفع...	341
لَعَلَّهَا أن تجيء به أسود	341
لولا قومك حديثو عهد...	643
ما أراه إلا قد حرمت عليه	258
ما للشياطين من سلاح أبلغ...	207
من توضأ يوم الجمعة...	721 /562
من حسن إسلام المرء...	218
من يقم ليلة القدر إيماناً...	822 /644

الحديث	الصفحة
نزلنا ستة ماحة	653
هل لك من إبل...	341
هن من تلادي	468
هو مسجدي هذا	630
وحج البيت من استطاع إليه سبيلا	469
ولا ينفع ذا الجد منك الجدّ	621
وما تدري نفس...	207
وما يدريك لعل الله...	171
والنساء يومئذ لم يهبلهن اللحم	808
وهذا له أن يكون قد نزعه عرق	341
يتعاقبون فيكم ملائكة...	644
يا أبا ذر عيرته بأمه	737

3 - فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

المثل أو القول	الصفحة
أخذه ما قدم وما حدث	804
أصبح ليل	733
الصيف ضيعت اللبن	508
المرء مقتول بما قتل به...	745
الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير	745
أمر أقعده عن الخروج	309
أمر بمعروف صدقة	311
إنها لإبل أم شاء	648
أهلك الناس الدينار الصفر...	392
بالرفاء والبنين	255
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	208
تمرة خير من جرادة	317 /312 /306
ثلاث درع وثلاث غرر وثلاث ظلم	321
جزاه جزاء سنمار	371
ذهبت هيف لأديانها	93
راكب الناقة طليحان	751
زعموا مطية الكذب	133
زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب	383
شر أهَرَّ ذا ناب	309
شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى	320

المثل أو القول	الصفحة
ضعيف عاذ بقرملة	308
فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع	435
في أكفانه درج الميت	250
قطع الله يد ورجل من قاله	684
كل شاة وسخلتها بدرهم	821
كمبضع تمر إلى هجر	838
لا آتيك أو يؤوب القارظ	728
لأمر ما جدع قصير أنفه	576
لو ذات سوار لطمتني	716
ما جاءت حاجتك؟	73
ما يعرف سُحادليه من عنادليه	554
مكره أخاك لا بطل	106
هب أن أبانا كان حماراً	626
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها	170
وجدت الناسَ اخْبر تقله	593
والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة	618
ياليتني فيها جذع	95

4 - فهرس قوافي الأشعار والأرجاز

الهمزة

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
ظباءَ	الأخطل	خفيف	197/ 604
اجتناءُ	حسان بن ثابت	وافر	828
بداءُ	محمد بن البشير الخارجي	طويل	96
خلاءُ	حسان بن ثابت	وافر	828
عناءُ	أبو زبيد الطائي	خفيف	773
نساءُ	زهير بن أبي سلمى	منسرح	108/ 171
وماءُ	حسان بن ثابت	وافر	274/ 828
أرجاؤُه	رؤبة	رجز	829
سماؤه	رؤبة	رجز	829
يرزؤها	ابن هرمة	منسرح	98/ 117
وتنكؤُها	ابن هرمة	منسرح	109
إتلائِها	ـــــــ	رجز	179
الرخاءِ	عدي بن الرعلاء	خفيف	288
الأحياءِ	عدي بن الرعلاء	خفيف	288
برجائِي	ـــــــ	كامل	749

البـاء

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
دبيبا	أوس الحنفي	خفيف	164/652
واغترابا	جرير	وافر	215
القلبا	ـــــــ	طويل	804
مسحبا	الأعشى	طويل	538
كبكبا	الأعشى	طويل	538
تحلبا	ربيع بن مقروم	طويل	292
المصابا	جرير	وافر	374
غلابا	ـــــــ	بسيط	336
أو مجيبا	ـــــــ	خفيف	587
ثعلبَه	الأغلب العجلى	رجز	741
والعصبَه	الأغلب العجلى	رجز	741
يلعبُ	الكميت	طويل	736
عربُ	ذو الرمة	بسيط	638
يصوبُ	علقمة	طويل	439
الثعلب	ساعدة بن جؤية	كامل	573/826
حاجب	ـــــــ	طويل	575
شنب	ذو الرمة	بسيط	618
أعضب	ـــــــ	طويل	715
قريب	كعب الغنوي	وافر	243
فنضارب	الأخنس بن شهاب	طويل	281
لغريب	ضابئ بن الحارث	طويل	329

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
طروب	====	=	329
مجيب	====	=	329
ولا أبُ	عدة شعراء	كامل	621
وجندبُ	====	=	621
فأجابوا	ـــــــــ	خفيف	368
غرابها	زيد بن عمرو	طويل	339
ثيابها	====	=	339
خطابُها	====	=	339
غاربُه	ينسب إلى الأخطل	=	804
طالبُه	الفرزدق	=	445
كواكبُها	عدي بن زيد	منسرح	529
تذربِ	امرؤ القيس	طويل	422/ 778
الذوائِب	القطامي	=	178
قاربِ	سواد بن قارب	=	173/ 588
ذنب	عبد العزيز بن امرئ القيس	=	371
بالمتقارب	مرار بن مياس أو مرداس بن هماس	=	511
الحاطب	موسى بن جابر	=	541
ولا متقارب	حسان أو ابن رواحة	=	729
الذهب	أبو نواس	بسيط	75
الذنب	أبو غريب الأعرابي	بسيط	799
الخطوب	الأعشى	خفيف	605

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
الكثيب	ـــــــــ	-	666
القباب	عمرو بن الأيهم	=	739
ولا أبِ	عامر بن الطفيل	كامل	786
موكب	====	=	787
جربِ	دريد بن الصمة	=	789
النقب	====	=	789

التاء

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
وفائه	الصفي الحلي	خفيف	824
حيائه	ابن نباته	=	824
سقائه	====	=	824
هائه	ابن نباته	خفيف	824
ليتُ	رؤبة	رجز	107
فاشتريتُ	====	=	107
تبيتُ	عمرو بن قعاس	وافر	617
نجائه	ـــــ	طويل	250
سلتِ	الفرزدق	طويل	152
الغفلات	ـــــ	=	78
وتخلت	كثير	=	100
اضمحلت	===	=	100

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
تولت	===	=	170
مرت	بعض الطائيين	=	252
فشلت	كثير	=	322
والحتاتِ	الفرزدق	وافر	103
التي	العجاج	رجز	679
تردتِ	===	=	679

الجيم

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
مناجِيها	ـــــــ	بسيط	456

الحـاء

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
الصباحَا	أبو حرب الأعلم	رجز	148
نوائح	معن بن أوس	=	94
صوالحُ	====	=	94
قادحُ	ـــــــ	=	109
جنوح	ـــــــ	=	177
ناصحُ	جرير	=	455
يقرح	جميل	=	489
الطوائح	ـــــــ	=	675
متزحزح	جران العود	خفيف	459

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
براحُ	سعد بن مالك	مجزوء الكامل	715
قبيحُ	ـــــ	وافر	779
الدوالحِ	ـــــ	طويل	459
شراحي	ـــــ	وافر	739

الـدال

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
نقدْ	ـــــ	رمل	355
معدْ	أبو دؤاد أو الحارث بن دوس	بسيط	479
عهودا	ـــــ	طويل	178
وزادا	ـــــ	=	394
عودا	الفرزدق	=	523
الردى	طرفة أبو عدي بن زيد	=	429
يقتدى	===	=	429
وسؤددا	ـــــ	=	331
المسهدَا	الأعشى	=	691
محمدا	===	=	691
أن يحصدا	===	كامل	479
العندا	ـــــ	رجز	794
وئيدا	الزباء	=	586/585
حديدا	===	=	586
شديدا	===	=	586

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
قعودا	===	=	586
أحدا	ـــــ	بسيط	534
زادا	جرير بن عطية	وافر	297
مهندُ	لبيد أو جرير	طويل	527
وموحدُ	ـــــ	=	757
وعدُوا	الفضل بن عباس	بسيط	655
رشدُ	ـــــ	=	765 /660
يزيدُ	ينسب إلى رؤبة	رجز	670
فديد	===	=	670
الأكبدُ	المتنبي	كامل	486
يدُها	===	منسرح	248
أفقدُها	===	=	121
أزودُها	===	=	121
بإثمدِ	حسان بن ثابت	طويل	351
الشدائد	الفرزدق	=	395
بحقلدِ	زهير	=	449
أرشدِ	دريد بن الصمة	=	750
أم خالدِ	الأشهب بن رميلة	=	763
المجد	ـــــ	=	370
العوائد	ـــــ	=	696
مدّ	أبو تمام	=	94
مخلدِي	طرفة	=	83

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
ندِي	ـــــ	=	918
بصدودِ	المتنبي	خفيف	419
عادِ	ـــــ	=	736
الأسود	أمية بن أبي عائذ	متقارب	526
السرمدِ	===	=	526
بالتنادِي	المتنبي	وافر	757
زيادِ	قيس بن زهير	=	92
جرادِ	===	=	93
رشدِ	ـــــ	بسيط	532
الحسدِ	ـــــ	=	744
بيدي	ـــــ	=	218
الأسدِ	الفرزدق	منسرح	681 /76
الموقدِ	زهير	كامل	601
عوادي	ـــــ	=	179
كوجودِها	التهامي	=	416

الـراء

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
الصنبر	طرفة	مديد	172
والشجر	===	طويل	718
أومضرْ	عمران بن حطان	=	736
منتشرْ	امرؤ القيس	متقارب	446

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
النقرْ	فدكي بن أعبد أو عبد الله بن ماوية	رجز	229
دارا	عدي بن زيد	مديد	284/ 559
وطرا	الربيع بن ضبع	منسرح	816
والفقيرا	عدي بن زيد	خفيف	387
حميرا	زفر بن الحارث	طويل	723
تصدرا	ـــــ	=	420
تحقرا	=	=	420
محذرا	=	=	420
قدرا	ـــــ	سريع	121
هريرا	الأعشى	متقارب	620
نارا	أبو دؤاد	=	526
جهارا	ـــــ	=	293
سطرا	رؤبة	رجز	98
نصرا	=	=	98/ 282
يهجرا	ـــــ	=	616
يجبرا	ـــــ	=	616
أن يضجرا	أمين الدين الحلي	سريع	119
قد أثرا	===	=	119
السفرا	المعري	بسيط	463
شعرا	المعري	=	463
إن زارا	ـــــ	=	833

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
وإدبارُ	الخنساء	بسيط	186
هجرُ	الأخطل	=	838
سنمارُ	سليط بن سعد	=	370
بشرُ	الفرزدق	=	424
مختارُ	عدة شعراء	=	819
جارُ	===	=	820
ديارُ	ـــــ	=	243
تأتمر	ـــــ	=	229
متأخرُ	عمر بن أبي ربيعة	طويل	343
أخصرُ	===	=	343
القصائرُ، بحاتر	كثير	=	269
متساكرُ	الفرزدق	=	366
الفجرُ	أبو صخر الهذلي	=	427
أجدرُ	تأبط شرا	=	838 /737
مصدرُ	===	=	738
مخصرُ	===	=	738
السرُّ	الدماميني	=	173
الجر	===	=	173
يضطر	===	=	173
الدرُ	===	=	173
السمُرُ	أبو عطاء السندي	=	204
يسيرُ	ـــــ	=	233

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
تصبرُ	ـــــــ	=	278
حمارُ	خداش بن زهير	وافر	609
النجارُ	===	=	609
مجيرُ	الشمردل	كامل	713
يصورُها	توبة	طويل	458
تصورها	أبيرد بن المعذر	=	459
أزورها	ـــــــ	=	593 /105 /96
مكفورِ	أبو زبيد الطائي	بسيط	783
تعذيرِ	===	=	783
بالسحرِ	ابن مقبل	=	829
الدارِ	جرير	=	255
بالنارِ	أبو نجدة	=	417
بمقدارِ	ينسَب إلى الأخطل	=	199
والسمرِ	عدة شعراء	=	797
والمكرِ	زياد بن سيار	طويل	626
من الصخرِ	الفرزدق	=	816
المتناحرِ	ـــــــ	=	452
ما يدري	المسيب بن علس	كامل	721 /399
بدارِ	مؤرج السدوسي	=	310
لم يثأرِ	عامر بن الطفيل	=	743
نهارِ	ربيع بن مالك	=	816
الأسحارِ	===	=	816

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
واصفري	طرفة	رجز	367
جمهورِ	العجاج	=	522
المحبورِ	===	=	522
الهبورِ	===	=	522
ظفر	أبو نواس	خفيف	415
بعمرو	أبو نواس	=	415
للكاثرِ	الأعشى	سريع	885
هاتا بدارِ	عمران بن حطان	وافر	703 /702
مسورِ	ـــــ	متقارب	578

الـزاي

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
ضامزُ	الشماخ	طويل	477

الـسـيـن

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
البائسا	ـــــ	رجز	369
القوانسا	العباس بن مرداس	طويل	672
فوارسا	===	=	672
نسيسا	المتنبي	كامل	734
السوسُ	المتلمس	بسيط	612
أنيسُ	جران العود	رجز	266

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
العيسُ	===	=	266
يا لميسُ	===	=	649
أنيسُ	===	=	649
كالياسِ	الحطيئة	بسيط	602 /274
لبائسِ	محمد بن خطيب	طويل	370

الـصـاد

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
مَنَاصِ	ـــــ	كامل	142
النقصِ	ـــــ	طويل	490

الـضـاد

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
بعْضِ	طرفة	طويل	577
الماضي	رؤبة	رجز	817
الإيماضِ	===	=	817

الـطـاء

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
الأقطْ	ـــــ	=	622
لم يختلط	ـــــ	=	622
وسَطا	ـــــ	=	794
العلاطِ	المنخل	وافر	727

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
جذغ	ورقة بن نوفل	رجز	95
سمعا	ـــــ	بسيط	313
أجمعا	حريث بن عناب	طويل	143/ 583
أجدعا	متمم بن نويرة	=	343
الوداعا	القطامي	وافر	76/ 273
اجتماعا	===	=	373
السياعا	===	=	830/ 832
تستطاعا	===	=	831
الجذاعا	===	=	831
تباعا	===	=	831
اطلاعا	===	=	831
تبايعا	ـــــ	رجز	104
رفعَه	الأضبط بن قريع	منسرح	343
بديعا	الدماميني	طويل	180
رضيعا	===	=	180
مطيعا	===	=	180
صنيعا	===	=	180
جميعا	===	=	180
مضيعا	===	=	180
سميعا	===	=	180
سريعا	===	=	180

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
معا	المتنبي	=	811
سلفعُ	أبو ذؤيب	كامل	437
الأذرع	أبو ذؤيب	كامل	700
الضبع	عباس بن مرداس	بسيط	827
شعاعُه	عاتكة بنت عبد المطلب	مجزوء الكامل	659
واسعُ	الكميت بن معروف	طويل	748
البلاقع	ذو الرمة	=	652
أوسعُ	إسحاق بن حسان	=	719
الأصابعُ	الفرزدق	=	478
الأقارعُ	النابغة الذبياني	=	103
المسامعُ	===	=	429
رائعُ	===	=	429
وازعُ	===	=	426
ناقعُ	===	=	552
أطيعُها	قيس بن الملوح	=	597
شفيعُها	===	=	597
تواضعُ	الصلطان العبدي	=	215
شفيع	قيس بن ذريح	=	224
يبيعُ	===	=	459
أجمعُ	جميل بن معمر	=	245
أطمعُ	مجنون ليلى	=	396 /394
أقاطعُ	ـــــ	=	507

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
مجمعُ	ـــــــ	=	96
تصرعُ	عدة شعراء	رجز	500
يا أقرعُ	===	=	500
راعِ	رجل من قيس عيلان	وافر	70
صناعِ	رجل من بني نهشل	=	594
الملْسُوعِ	الشريف المرتضى	كامل	775
لم أصنع	أبو النجم	رجز	657 /383
تدعي	===	=	657
لم أصنعِ	===	=	657
الأصلعِ	===	=	657
قنزعِ	===	=	657
أسرعي	===	=	657
اطلعِي	===	=	657
فارجعي	===	=	657
أمنع	العباس بن مرداس	متقارب	702
والأقرعِ	العباس بن مرداس	متقارب	703
أمنعِ	===	=	703 /702
مجمعِ	===	=	703
يرفعِ	===	=	703

الـفـاء

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
انصرَفَا	السراج الوراق	بسيط	416
والأسفَا	===	=	416
عرفا	===	=	416
طرفا	===	=	416
حلفا	===	=	416
الفا	===	=	416
نتفا	===	=	417
كفى	===	=	417
ألفا	===	=	417
عارفُ	مزاحم بن حارث	طويل	826
يعنفُ	الفرزدق	الطويل	108
جنفُ	جرير	بسيط	776
الصافي	العجاج	رجز	791
كفافِ	===	=	791
السدفِ	قيس بن الخطيم أو سعد القرقرة	منسرح	244
الشفوفِ	ميسون	وافر	343
عجافِ	عيسى بن فاتك	=	445
الضعافِ	===	=	445
صافِ	==ْ=	=	445
كافِ	===	=	446

القاف

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
طارقْ	امرأة	رجز	95/ 237
النمارقْ	===	=	95
المفارقْ	===	=	95
المخانقْ	===	=	95
نعانقْ	===	=	95
النمارقْ	===	=	95
نفارق	===	=	95
وامقْ	===	=	95
الأبقْ	رؤبة	=	789
البلقْ	===	=	788
البهقْ	===	=	788
الحلَقه	أعرابي	منسرح	837
أخلاقًا	محمد بن الشبل البغدادي	بسيط	430
إحراقًا	محمد بن الشبل البغدادي	=	430
المحنقُ	قتيلة بن النضر	كامل	436
يترقرقُ	ذو الرمة	طويل	215
طليقُ	ابن المفرغ	=	291
فيغرق	ذو الرمة	=	388
الصواعقُ	المتنبي	=	523
أطيقُ	عروة بن الورد	وافر	830
خانقه	عبد الله بن الدمينة	طويل	319

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
الأباريق	الأقيشر الأسدي	بسيط	467
شارق	ـــــ	طويل	318
فاتق	ـــــ	بسيط	148

الـكـاف

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
مالكَا	عبد الله بن همام السلولي	متقارب	122
ملوكَا	النابغة الذبياني	=	239
هالكا	عبد الله بن همام	=	626
دونكا	جارية من بني مازن	رجز	652/ 653/ 671
يحمدونكا	===	=	653/ 654
تدلكي	ـــــ	=	835
الذكي	ـــــ	=	835

الـلام

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
وقد فعلْ	النابغة أو غيره	طويل	370
وكلْ	امرأة من بني الحارث	رمل	576
خليلا	ـــــ	طويل	782
عزلاَ	عمر بن شأس	=	177
لسالا	المعري	وافر	222/ 481
يالا	زهير بن مسعود	=	251

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
أسهلا	عمر بن أبي ربيعة	سريع	717
قليلا	أبو الأسود الدؤلي	متقارب	743
جميلا	===	=	743
التأميلا	بعض الحارثيين	خفيف	347
اشتعلا	ـــــ	بسيط	293
إبْقالَها	عامر بن جؤين	متقارب	413 /290 759 /
أشكلُ	جرير	طويل	90
أعجلُ	الشنفرى	=	517 /174
المنخلُ	النمر بن تولب	=	728
العواذلُ	لبيد	=	325
وجندلُ	ـــــ	=	586
أسلو	ـــــ	=	536
مهمل	ـــــ	=	363
قليل	مبشر بن الهذيل أو موبان بن جهم	=	428 /427
وجعائله	ذو الرمة	=	225
عواذلهُ	زهير	=	754
بلابله	ـــــ	=	824
نوافله	ـــــ	=	392
طللُ	كثير	مجزوء الكامل	482 /61
الجندلُ	الأحوص	كامل	143

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
قليلُ	ـــــــ	=	735
كميلُ	أبو الهول الطهوي	وافر	106
مثولُ	أبو الهول الطهوي	وافر	106
والصهيلُ	شمير الضبي	=	556
مكحولُ	كعب بن زهير	بسيط	235
مشمولُ	===	=	153
معلولُ	===	=	153
صولُ	حندج بن حندج	=	597
الطللُ	عمر بن أبي ربيعة	=	638
خضلُ	===	=	638
نُزُلُ	الأعشى	=	822 /588
البطلُ	المتنخل الهذلي	=	520
الفضلُ	===	=	520
السولُ	ـــــــ	=	438
تنهلُّ	امرؤ القيس	هزج	290
البالِي	===	طويل	238 /107
معولِ	===	=	350 /130
معجلِ	===	=	327 /287
فيغسِلِ	===	=	287
هيكل	===	=	301
المالِ	===	=	408
مزملِ	===	=	798 /421

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
مقتلي	===	=	436
الرواحلِ	===	=	461
مرحلِ	امرؤ القيس	طويل	535
تمثال	===	=	600
القرنفلِ	===	=	670
مأسل	===	=	670
ولا صال	===	=	724
وأوصالِي	===	=	725
أحوالي	===	=	725
وإدلالِي	ابن نباتة	=	107
البالِي	===	=	238 /107
منيل	ابن الدمينة	=	111
بحالِي	أبو فراس الحمداني	=	138
ببالي	===	=	138
تعالِي	===	=	139
سالي	===	=	139
غالِي	===	=	139
بالجهلِ	أبو ذؤيب	=	164
بالأصائل	===	=	292
لوائل	===	=	728
مثلي	الرستمي	=	416
الوصلِ	===	=	416

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
نصلي	ذو الرمة	=	434 /433
والأصل	الكميت بن معروف	=	724
عزل	جويرة بن زيد أو حويرة بن بدر	=	92
لا أقلي	ـــــ	=	155 /128
القرملِ	جرير	كامل	308
الهوجلِ	أبو كبير الهذلي	=	412
لم يحللِ	===	=	806
مهبلِ	===	=	806
مثقلِ	===	=	806
الهوجلِ	===	=	807
معضِلِ	===	=	807
المقبلِ	حسان بن ثابت	=	818
المفضل	=======	=	818
الأول	===	=	818
الخوالي	عبيد بن الأبرص	خفيف	570
أقيال	الأعشى	=	798
المتعالي	ـــــ	=	259
سال	ـــــ	=	394
أوقال	أبو قيس بن الأسلت	بسيط	425
الثملِ	عمرو بن أحمر أو أبو حية النمري	=	579
كالكحل	المتنبي	المضارع	435

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
تبدل	أبو النجم	رجز	93
والشَمأل	===	=	93
بالباطلِ	ـــــ	سريع	656
التقالي	زهير	وافر	113
لا تبالي	===	=	113
الذبل	ابن رواحة	مشطور الرجز	681
فانزل	===	=	681
السعالي	أمية بن أبي عائذ	متقارب	299
عوالي	الدماميني	مجزوء الكامل	603
نوالي	===	=	603
نَعَمْ	المرقش الأكبر	سريع	449
نم	بشار	متقارب	417
تحلما	حاتم الطائي	طويل	426
مطعما	حسان بن ثابت	=	370
تهدما	عبدة بن عبد المطلب	=	509
مذمما	ـــــ	=	293
مسلما	ـــــ	=	203 /140
ناما	منقد بن خنيس	بسيط	595
محتوما	ـــــ	=	825 /158
الطعاما	يزيد بن عمرو	وافر	176
الرواسما	هدبة بن خشرم	رجز	159
وقاسما	===	=	159

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
الحكما	رؤبة	=	458
عصاما	ـــــ	=	787
تقدما	ـــــ	متقارب	829
علقمُ	شاعر من همدان	طويل	228
أتلعثمُ	الزبير بن العوام	=	222
سائم	الأعشى	=	403
حاتِمُ	يزيد بن قنافة	=	601
يدومُ	عمر	=	/586 609
حلمُ	عدة شعراء	بسيط	73
حرمُ	زهير	=	185
كرمُ	ـــــ	=	666
ظلمُ	العرجي	=	780/473
عظيمُ	عدة شعراء	=	311
السلامُ	الأحوص	وافر	765/215
والعديمُ	برج من مسهر	=	581
مقيمُ	===	=	581
الحسامُ	الأحوص	=	745
لا نعدمُه	محمد الحدلمي أو أبو نخلة	رجز	593
والطعيمُ	أبو جهل	=	794
بومُ	ـــــ	خفيف	839
سهامُها	لبيد	كامل	131
غريمُها	ـــــ	طويل	319/165

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
غيمُها	كثير	=	391
ساجمُه	المتنبي	=	479
بدائمِ	الفرزدق	=	129
ومقامِ	===	=	140
كلامِ	===	=	140
من الدمِ	الأعشى	=	418/415
بسلمِ	===	=	414
مفحمِ	===	=	414
وأعجمِ	ابن حزم	=	415
حليمِ	ـــــ	=	426
الألائمِ	ـــــ	=	442
لم ينمِ	ساعدة بن جؤية	بسيط	230
الظلم	المتنبي	=	485
ابن خذامِ	امرؤ القيس	=	792
بأقوامِ	عدة شعراء	بسيط	580
الأدهمِ	عنترة	كامل	157
حرام	امرؤ القيس	رجز	791
أمّي	أبو جهل	رجز	794
سلمِ	ـــــــ	خفيف	784

النـون

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
وإنْ	رؤبة	رجز	833
وإنْ	===	=	833
ترجمانْ	عوف بن محلم	سريع	117 /97
بضؤلان	ابن دارة	مشطور السريع	229
سخينا	عمرو بن كلثوم	وافر	751
ترانا	القطامي	=	407
الظاعنينا	ـــــ	=	91
متجاهلينا	الكميت	=	825 /159
الأبينا	ـــــ	=	310
دينا	أبو طالب	كامل	296
دفينا	===	=	673
إلينا	عبيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	698
أحيانا	جرير	بسيط	509
خراسانا	ـــــ	=	707
المُسْلِمينَا	ـــــ	خفيف	379
أخبرانا	ـــــ	رجز	155
عريانا	ـــــ	=	155
ما استغنينا	عبد الله بن رواحة	=	604 /400
حسانا	رؤبة أو زياد العنبري	=	334
والليانا	===	=	334

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
والدبرانا	ـــــ	كامل	336
المساكينُ	حميد الأرقط	بسيط	823
دفنوا	قعنب بن أم صاحب	بسيط	461/ 821
مرنانُ	ابن الرومي	=	313
إخوانُ	سهل بن شيبان	هزج	763
كائوا	===	=	763
كائنُ	ـــــ	طويل	254
المقدر كائنُ	ـــــ	=	618
دفينُها	الأقيبل	=	697
أزمانِ	امرؤ القيس	=	793
غرانِ	===	=	793
والنزوان	صخر	=	424
يصطحبانِ	الفرزدق	=	138
بمكانِ	===	=	138
بلبانِ	===	=	138
بثمانِ	عمر بن أبي ربيعة	=	171
دنفانِ	ـــــ	=	329
يلتقيانِ	ـــــ	=	212
القمرانِ	صلاح الصفدي	=	212
يلتقيانِ	===	=	212
اللمعانِ	===	=	212
الثقلانِ	===	=	212

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
معانِ	===	=	212
عنانِي	===	=	212
بيانِ	===	=	212
شانِ	===	=	212
يدانِ	===	=	212
داعيانِ	عدة شعراء	وافر	120
فليني	عمرو بن معدي يكرب	=	679
وحجتانِ	النابغة الجعدي	=	620
تعرفوني	سحيم بن وثيل	=	699
مثلانِ	عبد الرحمان بن حسان	بسيط	184
والوسنِ	المتنبي	=	524
لم ترني	===	=	524
وإعلان	_____	=	231
مروانِ	_____	=	231
لا يعنيني	مولد من بني سلول	كامل	218
كامنِ	ابن نباتة	=	691
الباطنِ	===	=	691
بالرقمتين	_____	=	812
بعيني	_____	=	812
مني	أبو جهل	رجز	794
سني	===	=	794
مجني	الفرزدق	=	808

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
عني	===	=	808
اسمانِ	ابن لب	=	380
الثاني	===	=	380
حال	===	=	380
العيانِ	===	=	380
يستويانِ	ـــــ	خفيف	696
والحزنِ	أبو نواس	مديد	785
للظعن	=	=	320

الهـاء

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
فاها	المجنون	وافر	592
نداها	===	=	592
هواها	ـــــ	=	535
عيناها	ـــــ	رجز	802
مواليها	جرير	بسيط	405

الـواو

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
مرجوه	ابن نباتة	سريع	403
قوهْ	===	=	403

الألف

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
إلى	ابن دريد	رجز	174
ومنَى	===	=	174
الدجى	===	=	228 /175
الغضى	===	=	227 /175
العلى	===	=	464
البنى	===	=	464
المدى	===	=	463
لا لَعَا	===	=	666

اليـاء

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
تنقضيْ	الصلتان العبدي	مجزوء الكامل	796
بقيْ	===	=	604
إخوتيْ	ـــــ	رجز	796
يرمونيْ	ـــــ	=	796
الركيْ	ـــــ	=	796
يمانيا	عبد يغوث بن وقاص	طويل	836
التقاضيا	ذو الرمة	=	334
جائياً	زهير	=	616 /328
ماليا	الفرزدق	=	156
حافيا	المجنون	=	289

الكلمة	اسم الشاعر	نوع العروض	الصفحة
نويا	أبو دؤاد الأيادي	وافر	338/191
أنجيَه	سحيم بن وثيل	رجز	595
أرشيَه	===	=	595
بيَه	===	=	595

5 -فهرس الأعلام الواردة في متن تحفة الغريب

الألف

آدم عليه السلام: 123-124-175.

الآمدي أبو القاسم: 447.

الأبذي: 101-102-567.

إبراهيم عليه السلام: 127-339-551.

ابن الأبرش: 429.

أبي بن كعب: 153-235-239-

ابن الأخضر: 429.

الأخطل: 367.

الأخفش سعيد بن مسعدة: 62-85-115-143-144-148-207-208-219 -220-222-224-247-249-250-310-366- 371-386-387-388-389-481-511-526- 530-560-600-616-667-668-680-697- 740-822.

الأخوص الرياحى: 339.

ابن إسحاق: 810.

اسماعيل عليه السلام: 339.

أسود بن يعفر: 693.

أبو الأسود الدؤلي: 743.

الإسفندري الفخر: 75.

أشجع السلمي: 415.

ابن أصْبغ: 106.

الأصمعي: 85- 446- 447- 486- 788.
الأعشى: 558- 598- 690.
الأعلم الشمنتري: 290.
الأقرع بن حابس: 103- 703.
الأكفاني: 637.
أبو أمامة: 513.
امرؤ القيس: 107- 130- 287- 288- 310- 327- 350- 371-
408- 421- 422- 436- 446- 447- 460- 463-
535- 724- 725- 734- 791- 798.
ابن الأنباري أبو بكر: 767.
الأندلسي اللورقي: 64- 159.
أنس بن مالك: 737.
أوس بن الصامت: 258.

الباء

ابن بابشاذ: 355.
ابن ماجة: 218.
البخاري: 494.
ابن برهان: 61.
ابن بري: 321.
البزدوي: 688.
البغدادي الخطيب: 163- 323.
البغدادي عبد اللطيف: 355.
البغدادي عبد الوهاب بن نصر: 463.

البغدادي محمد بن الشبل: 429.
أبو البقاء العكبري: 86-126- 127-149-194-195-196-198-
199-217-224-256-303-381-384-385-
540-569-580-602-629-693.
أبو بكر الصديق: 390-618-811-812.
البكري أبو عبيد: 495-703.
البلقيني: 644-709.
البيضاوي: 259-651.

التاء

تابط شرا: 699-806.
التبريزي تاج الدين: 560.
التبريزي الخطيب: 792
الترمذي: 630.
التفتازاني: 87-88-107-126-134-148-165-203-224
-254-261-299-300-312-351-359-379-
469-540-541-662-677-705-706-707-
723-766-768-779-784.
أبو تمام: 94-816.
التنوخي: 762.
ابن التين: 495.
التهامي: 416.
توبة بن الحمير: 458.

الثاء

ثعلب: 131-132-208-246-781.

الثعلبي: 800.

الجيم

جابر: 721.

الجاحظ: 558.

الجاربردي: 406-414.

جبريل عليه السلام: 175.

ابن جدعان: 93.

الجرجاني الشريف: 385-374-662-669.

الجرجاني عبد القاهر: 397-565-661.

جرجيس: 124.

جرير: 90-215-254-308-374-375.

الجرمي: 246-573.

الجزولي: 373.

جعفر الصادق: 597.

أم جندب: 734.

ابن جني: 100-145-172-173-201-204-227-297-
324-325-355-454-523-592-738-741-
805.

أبو جهل: 794-795-796.

الجوهري: 76-99-173-179-185-229-235-244-250-
308-367-399-413-446-468-479-498-
558-788.

أبو حاتم السجستاني: 85-149-583-791.
الحاتمي محمد بن الحسن: 831.
ابن الحاج: 605-781.
ابن الحاجب: 64-160-172-188-198-209-211-214-
285-295-305-309-316-317-344-347-
362-363-364-375-376-377-378-393-
401-431-435-438-474-476-477-484-
486-505-506-528--537-557-570-572-
590-615-633-756-760-777-786-811-
826.
الحارث بن ضرار: 675.
الحارث بن نهيك: 675.
ابن حبيب محمد: 323-447.
الحديثي: 118-507.
الحريري: 241-242-321-626.
حزقيل: 124.
ابن حزم الأندلسي: 415.
حسان بن ثابت: 351-729.
الحطيئة: 274-602.
حفص القارئ: 340-393.
حمزة القارئ: 180-184-325-337-396-492.
الحوفي: 384.

أبو حيان: 91-219-220-237-269-283-297-314-
353-402-437-449-450-461-482-539-
540-550-551-555-557-618-643-644-
692-693-710-732-781-782-797-832.

الخاء

أبو خالد: 445.
ابن خالويه: 697.
ابن خروف: 91-131-206-271-521-799.
ابن الخشاب: 321.
الخضر عليه السلام: 213.
خطاب: 511.
ابن خطيب جلال الدين: 370.
ابن الخطيب لسان الدين: 654.
ابن خلدون: 644.
ابن خلكان: 665.
الخليل: 158-169-190-247-248-360-432-560-
680-698.
الخنساء: 789.

الدال

ابن داود الظاهري: 690.
أبو الدرداء: 593.
ابن درستويه: 474-667-668.
الدقاق: 565.

ابن الدهان: 303.
دريد بن الصمة: 751-790.
ابن دريد: 85-89-174-227-310-463-666.

الذال

أبو ذؤيب الهذلي: 163-338-437-728.
أبو ذر الغفاري: 737.

الراء

رؤبة بن العجاج: 98-99-107-148-282-458-521-700-749-788-817-829.
الرازي فخر الدين: 270-591.
ابن أبي الربيع: 382.
ربيع بن زياد: 93.
ربيع بن مالك: 816.
الرستمي أبو سعيد: 416.
ابن رشد: 147.
ابن رشيق: 812.
الرضي الأستراباذي: 99-148-199-232-240-246-253-253-254-276-283-292-295-303-316-318-325-334-335-345-362-363-364-373-376-397-393-411-421-425-444-474-491-519-521-529-533-547-572-577-602-611-632-634-668-684-713-717-733.

ذو الرمة: 334-618-638.
ابن الرومي: 313.

الزاي

الزباء: 585-586.
الزبير بن العوام: 222.
أبو زبيد الطائي: 783.
الزجاج: 125-246-297-480-490-525-554-555-600-779.
الزجاجي أبو القاسم: 790.
أم زرع: 383.
زفر بن الحارث: 273- 274.
زكرياء عليه السلام: 194.
الزمخشري: 63-64-66-67-69-81-82-83-87-102-104-113-114-120-123-127-138-146-155-159-163-166-167-168-169-182-201-206-224-265-266-277-278-299-301-302-312-326-331-332-338-339-351-352-353-360-365-366-368-375-378-395-396-397-399-402-405-406-407-408-412-418-438-439-440-441-443-454-456-462-468-469-470-476-480-481-487-492-500-503-506-510-516-517-520-522-525-531-532-549-

-578-571-570-565-557-556-555-553
-617-608-607-602-596-591-590-582
-655-652-636-632-629-628-632-622
-708-707-706-705-698-693-692-686
-747-746-744-714-712-711-710-709
-782-779-778-776-769-768-759-756
.833-832-806-802-801-800-784

زهير: .616-449-185-171-113
الزوزني: .670
زياد بن أبيه: .809
أبو زيد: .251-85

السين

ساعدة بن جؤية: .576
السبكي بهاء الدين: -690-356-355-349-270-219-109-81
.832-811-761-760
السبكي تاج الدين: .259
السبكي تقي الدين: 259-278
السخاوي: .784-240-86
ابن السراج: 548-510-356-296-283-149-145-99-89
.823-790-782-601-600-
السراج الهندي: .356
السراج الوراق: .416
السرخسي شمس الأئمة: .687

سعد القرقرة: 244.
سعد بن مالك: 714.
سعد بن أبي وقاص: 341.
السفاقسي إبراهيم: 147-692.
أبو سفيان: 81-809.
السكاكي: 352.
السكوني: 216.
ابن السكيت: 468-498-598-810-832.
سنمار: 371.
السهيلي: 542-649-650-728.
سواد بن قارب: 173-174.
ابن السيد اليطليوسي: 214-269-437-442-467-735-836.
سيبويه: 14-22-48-61-62-63-70-85-88-98-99-
101-121-125-131-145-159-176-186-
187-188-190-230-247-248-251-253-
271-276-278-296-314-330-333-338-
353-354-359-360-369-374-376-387-
388-394-414-480-481-502-503-
517-518-519-520-525-529-547-548-
560-564-573-578-588-609-610-611-
612-613-622-637-638-647-651-652-
655-667-674-678-679-683-684-679-
716-736-739-754-765-779.
السيد عبد الله: 531.

ابن سيدة: 264-403-404.
السيرافي أبو سعيد: 89-190-338-383-519-782.
السيرافي يوسف: 366.

الشين

ابن الشارق شمس الدين: 800.
الشافعي: 63-264-664.
ابن الشجري: 65-223-362-599-632-760-812-813.
الشريف المرتضى: 775.
شعبة بن عياش أبو بكر: 502.
شعيب عليه السلام: 814.
الشلوبين أبو علي: 271-283-563.

الصاد

ابن الصائغ: 63-715.
الصغاني: 98.
الصفار: 349-353-354-382.
الصفي الحلي: 824.
الصفي الهندي: 650.
ابن الصلاح: 646.
الصلاح الصفدي: 211.

الضاد

ابن الضائع: 562.
ضَابئ بن الحارث: 329.

الطاء

ابن طاهر: 600.

أبو طالب: 296-672.

أبو طاهر القاضي: 323.

ابن الطراوة: 573.

طرفة: 83-172-173-367-577-717.

الطيبي الحسن بن محمد: 105-167-168-169-457-550-761-811.

العين

عائشة رضي الله عنها: 342-460-493-494.

عاصم أبو بكر: 195-440-502-503-776.

ابن عامر: 382--393-468-775-776.

عامر الشعبي: 702.

عامر بن الطفيل: 742-787.

ابن عباس عبد الله: 137-400-580.

عباس بن مرداس: 671-702.

ابن عبد الرفيع: 147.

عبد الله بن جدعان: 93.

العبدي: 673.

ابن أبي عبلة: 453-559-570.

عبيد بن ماوية: 229.

أبو عبيد: 586.

أبو عبيدة: 85-549-594-788.

العجاج: 521.

عدي بن زيد: 529.
ابن عرفة: 217-682.
العراقي: 462.
العرجي: 472-498.
عروة بن الزبير: 493.
عروة بن الورد: 830.
ابن العريف: 294.
ابن عصفور: 101-133-165-169-170-174-256-271-
382-437-349-512-515-549-563-603-
606-608-663-715-723.
أبو عطاء السندي: 204.
ابن عطية: 525.
العقيلي: 148-149.
علي بن أبي طالب رضي الله عنه: 73-157-432.
أبو علي الفارسي: 145-190-237-238-296-326-327-
338-362-516-517-521-568-600-601-
628-632-647-667-776-791-823.
عمران بن حصين: 342.
عمران بن حطان: 702.
عمر بن الخطاب رضي الله عنه: 342-441-627-766.
عمر بن أبي ربيعة: 171 - 343.
أبو عمرو بن العلاء: 85-99-161-189-192-194-301-325-330-
367-417-460-486-518-710-788-800.

ابن عمرون: 237-471.
عمرو بن فائد: 475.
عمرو بن كلثوم: 751.
عمرو بن يحيى: 494.
عنترة: 157.
عيسى (عليه السلام): 123-124.
عيسى بن عمر: 699.
عيينة بن حصين: 703.

الغين

الغجدواني: 506-577.
الغزالي: 542.

الفاء

الفراء: 131-132-137-244-246-328-364-365-367-381-382-395-474-486-600-603-613-649-655-740-786-821.
أبو فراس الحمداني: 138.
الفرزدق: 103-108-137-152-156-308-395-424-425-808.
فند الزماني: 95.

القاف

أبو قابوس النعمان بن المنذر: 610.

ابن القاسم: 147.

القالي أبو علي: 95.

قصير: 576-585.

القطامي: 273-274-830-832.

القفطي: 85-323.

قنبل: 836.

قيس بن زهير: 93.

الكاف

أبو كبير الهذلي: 411- 412-806.

ابن كثير القارئ: 517-800.

كثير عزة: 61-100-169-322.

الكرماني شمس الدين: 431-465.

الكرماني عماد الدين: 634.

الكسائي: 131-132-180-184-189-194-291-337-
364- 365-367-373-380-382-290-395-
423-460-485-583-603-633-651-781-
812.

ابن كيسان: 544-548-797.

الكميت: 724.

اللام

اللبلي: 704.

لبيد بن ربيعة: 545.

الميم

المازني: 428-519-560-790.

ماعز: 342.

ابن مالك بدر الدين: 222-284-298-373-744.

مالك بن زهير: 816.

المأمون: 76.

المبرد: 64-125-145-181-185-187-188-294-
296-310-428-471-474-501-510-519-
544-548-600-683-791.

المتنبي: 86-121-248-419-479-485-523-734-
792-757-811-812.

المحلي أمين الدين: 119-420.

محمد بن بشير: 96.

محمد بن مسعود الزّكي: 489

ابن محيصن: 499-735.

المجنون: 592.

المرادي ابن قاسم: 330.

المرار: 586.

مرة بن عمرو: 675.

مرة أبو قبيلة: 743.

المرزوقي: 407-817.
المرسي أبو العباس: 774.
المرسي أبو عبد الله: 262.
مروان بن أبي حفصة: 474.
مريم عليها السلام: 814.
ابن مسعود: 125-489.
مسلم: 342-630.
مسيب بن علس: 399-722.
المطرزي: 120.
مطرف: 342.
معاوية بن أبي سفيان: 496-809.
المعري: 221-463-481.
معن بن أوس: 94.
معين الدين: 62.
ابن مقبل: 829.
مكي بن أبي طالب: 515-624.
ابن الملقن أبو حفص عمر سراج الدين: 102.
المنخل: 728.
ابن المنير: 82-83-262-418-623.
المهدوي أبو العباس: 174.
المهدوي أبو عبدالله: 174-175
ابن مهران أحمد بن الحسين: 488.
موسى عليه السلام: 195-213-514-791.

الميداني: 594.
ميسون: 496.

النون

النابغة الذبياني: 426-552.
ناظر الجيش: 561-563-568.
نافع: 466-834.
ابن نباتة: 107-691- 817-824.
أبو النجم: 93-507-657.
نجم الدين سعيد: 507-590.
النحاس: 237.
النخعي: 502.
النسائي: 630-768.
نصر بن سيار: 98- 431.
النضر بن شميل: 698.
النضر حاجب نصر بن سيار: 98.
النعمان بن المنذر: 610.
النمر بن تولب: 728.
أبو نواس: 75-76-415-785.

الهاء

هدبة بن الخشرم: 579.
هرقل: 81.
ابن هرمة: 98.
الهروي: 142- 146 -147-148.

هشام بن معاوية الضرير: 131.
ابن هشام جمال الدين: 800.
ابن هشام الخضراوي: 91.
هند بنت عتبة: 95.

الواو

الواسطي: 674.
وليد بن عقبة: 783.

الياء

يحيى (عليه السلام): 194.
يحيى بن يَعْمُر: 502.
يزيد بن القعقاع: 736.
يزيد بن نهشل: 675.
يعقوب (عليه السلام): 299-339-810.
يعقوب بن إسحاق القارئ: 468.
ابن يعيش: 257-699.
اليمني: 82-83-105-168-253-254-301-302-398
-399-470-478-514-550-555-556-571-
579-633-634-717-776.
يوسف (عليه السلام): 264-810.
اليزيدي: 472.
يونس بن حبيب: 61-85-99-251.

6 -فهرس القبائل والجماعات

أهل البلدين: 283 -

إياد: 479.

باهلة: 694.

بصريون: 91-107-111-112-130-132-133-246-249-250-292
-310-330-363-364-365-372-376-377-328-383-
395-407-504-526-532-537-600- 722-756-797-
823.

بغداديون: 111-112-287-288-327-481.

تميم: 643.

بنو تميم: 176-177-803.

تميميون: 635.

التّميمية: 496-516-517-628-634-808.

جذام: 724.

الحجازي: 266.

الحجازيون: 425-562-635.

الحجازية: 516-517-628-634.

حمير: 723.

الحنفية: 688.

الخوارج: 73.

الرافضية: 325.

ربيعة: 736.

سليم: 158-159-248-392.

سهيل: 93.
الشافعية: 665.
طيئ: 149.
عامر: 787.
العراقيون: 766.
عقيل: 149.
غزية: 752.
قريش: 479-743.
قيس بن غيلان: 743.
بنو كاكلة: 531.
الكوفيون: 62-86-91-107-131-188-220-227-246-247-310-330-364-367-372-376-377-383-208-505-603-606-613-626-660-667-724-756-774.
المالكية: 147.
المصريون: 183.
مضر: 524-724-736.
معد: 479-724.
هذيل: 149-191-432.
همدان: 229.

7 -فهرس الأمكنة

أبدة: 102.

أحمد أباد: 335.

الإسكندرية: 271-420-775.

أصبهان: 488.

الأندلس: 102.

البحرين: 838.

بصرة: 85-86-214-280-377.

بغداد: 157-323.

تبوك: 342.

تونس: 147.

الجحفة: 459.

جَمع: 175.

حنين: 326.

الخط: 204.

سجستان: 456.

سرقسطة: 269.

السيالة: 157.

عرفة: 175.

عكاظ: 659.

عنز: 838.

فارس: 456.

القاهرة: 86.

قباء: 629.

قديد: 494.
كرمان: 455.
كهنبايه: 798.
الكوفة: 371.
المأزمان: 174.
ذو المجاز: 310.
المدينة المنورة: 157.
مرو: 157
مشلل: 493.
مصر: 420- 523.
المغرب: 157-175.
مكة: 93-138-155-157-175- 422-440-464- 532-610-659.
منى: 174-175-310.
مهدية: 175.
مهران: 488.
نجد: 194.
نجران: 738.
نهراوله: 78-146-168-170-556.
هجر: 204-838.
الهند: 62-170-173-204.
اليمامة: 156.
اليمن: 93-510-724-788-838.
ينبع: 157.

8 - فهرس الكتب المذكورة في تحفة الغريب

أجوبة المسائل لابن السيد: 214، 269.

أساس الزمخشري: 789.

أصول ابن الحاجب: 777.

ألفية ابن مالك: 284-298-584-767.

أمالي ابن الشجري: 599.

أمالي الكافية لابن الحاجب: 99-118-198-209-211-375-378-393-476-484-557-570-702-706-730-742-756-811-826.

أمالي المفصل لابن الحاجب: 64-160-172-188-295-305-317-347-362-377-387-401-711-730.

الانتصاف لابن المنير: 125-169-262-326-396-453-462-469-623-686.

الإيضاح لأبي علي الفارسي: 382-394- 605.

البحر المحيط لأبي حيان: 401-482.

البديع لمحمد بن مسعود الغزني: 489.

البسيط لابن العلج وابن أبي الربيع: 600.

بعض حواشي المفصل: 532.

بعض حواشي التسهيل: 571.

بعض شارحي الحماسة: 737.

بعض شارحي الكافية: 506-654-681-698.

البيان لابن رشد: 147.

تاريخ بغداد للخطيب: 246، 323.
تاريخ النحاة للقفطي: 86-323.
تذكرة الفارسي: 394-521.
التعاليق لأبي علي الفارسي: 418.
تفسير الرازي: 356.
التقريب لمحمد بن مسعود الشيرازي: 167، 168، 266، 710.
التلخيص للخطيب القزويني: 109، 199، 219، 270، 324، 831.
التلويح للتفتازاني: 764.
التوسعة لابن السكيت: 832.
التوضيح لابن مالك: 206، 734.
الجزولية للجزولي: 286.
حاشية على الكشاف للتفتازاني: 69، 126، 254، 261، 759، 766، 768، 779، 788، 789، 803، 805،
حاشية على المطول للشريف الجرجاني: 661.
حلية المحاضرة للحاتمي: 831.
الحماسة لأبي تمام: 15، 94، 816.
حواشي الأبذي: 101.
حواشي الطيبي: 634.
الخصائص لابن جني: 172.
الخلاصة لابن مالك: 417.
سفر السعادة للسخاوي: 86، 240.
شارحي شافية ابن الحاجب: 387.

شرح أبيات المفصل لمجهول: 138، 682، 686، 694.
شرح ألفية ابن مالك لبدر الدين بن مالك: 222، 284، 373.
شرح أمالي القالي للبكري: 703.
شرح البديع للسراج الهندي: 356.
شرح التبيان للطيبي: 811.
شرح التسهيل لأبي حيان: 745.
شرح التسهيل لابن مالك: 66، 149، 265، 315، 620، 650.
شرح التسهيل لناظر الجيش: 561.
شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي: 109، 270، 349، 356، 575، 690، 760، 811، 832.
شرح الجزولية للشلوبين: 271، 283.
شرح سر الصناعة لابن الحاج: 75.
شرح العمدة لابن مالك: 543.
شرح الفصيح للبلي: 704.
شرح الكافية للتبريزي تاج الدين: 560.
شرح الكافية لابن الحاجب: 99، 393.
شرح الكافية للرضي: 99، 118، 142، 148، 151، 169، 186، 188، 192، 198، 215، 218، 474، 491، 516، 521.
شرح الكافية للغجدواني: 506، 577.
شرح الكافية الشافية لابن مالك: 511.
شرح الكافية لنجم الدين سعيد: 507.

شرح الكشّاف لليمني: 579، 633، 718، 776.
شرح اللباب للسيد عبد الله: 531.
شرح مشكل الحماسة لابن جني: 738.
شرح المفتاح للتفتازاني: 224.
شرح المفتاح للشريف الجرجاني: 290، 358، 668.
شرح المفصل للإسفرندي: 75.
شرح المفصل للأندلسي: 64.
شرح المفصل لابن الحاجب: 64، 160، 172، 188، 305، 317، 347، 362، 377، 387، 401، 474، 486، 507، 528.
شرح مقدمة ابن بابشاد لعبد اللطيف البغدادي: 355.
شرح المنار للنسفي: 762.
شرح المنهاج لتاج الدين السبكي: 259.
الشواذ لابن مهران: 488.
الصحاح للجوهري: 71، 92، 98، 103، 165، 204، 229، 244، 250، 273، 287، 308، 335، 356، 375، 413، 423، 427، 431، 453، 437، 442، 446، 447، 558، 788، 828، 831.
صحيح البخاري: 493، 734.
صحيح مسلم: 342، 630، 720.
الصحيحين: 383.

العباب للصغاني: 89.
عباب اللباب للسيد عبد الله: 387، 531.
عروس الأفراح للسبكي: 81.
العمدة لابن رشيق: 812.
العمدة لابن مالك: 800.
الفرائد: 457.
الفصيح لثعلب: 703.
الكتاب لسيبويه: 61، 85، 88، 98، 121، 159، 186، 190،230، 247، 251، 253، 278، 296، 314، 330، 333، 338، 353، 359، 369، 374، 387، 388، 414، 425، 431، 440، 480، 490، 502، 517، 519، 520، 525، 529، 547، 754، 765.
الكشاف للزمخشري: 63، 66، 69، 81، 87، 104، 115، 123، 126، 146، 156، 163، 166، 438، 503، 522، 582، 768.
لحن العوام للسكوني: 216.
المحبر لمحمد بن حبيب: 323.
المحكم لابن سيده: 238، 264، 750.
مختصر في الأصول لابن الحاجب: 64.
المدارك للنسفي: 146، 147، 335.
المدونة لابن القاسم: 147.
المسائل الكبير لأبي علي الفارسي: 616.

مشكل الحماسة لابن جني: 204.
مطلع الفوائد ومجمع الفرائد 817.
لابن نباتة:
المطول للتفتازاني: 114، 157، 203، 268، 351.
المقرب لابن عصفور: 603.
الميزان للسمرقندي: 678.
نتائج الفكر للسهيلي: 649.
النهاية لحسام الدين السغناقي: 761.
نوادر الزجاجي: 790.
الهداية لبرهان الدين أبي الحسن 761.
علي بن أبي بكر:
الوافي للبلخي: 146، 170، 172.

9 -فهرس المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الأصول للقاضي البيضاوي تأليف علي عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين تحقيق وتعليق شعبان محمد إسماعيل مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى 1981.
- أجوبة المسائل للبطليوسي مخطوط بخزانة القرويين رقم 1231.
- الاختيارين صنعة الأخفش الأصغر تحقيق د. فخر الدين قباوة مطبعة محمد هاشم 1974.
- أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر الطبعة الرابعة 1963.
- أساس البلاغة لمحمود الزمخشري مطبعة دار الكتب 1972.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين تأليف عبد الباقي اليمني تحقيق د. عبد المجيد دياب شركة الطباعة العربية السعودية الطبعة الأولى 1986.
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة لمحمد الجرجاني تحقيق د. عبد القادر حسين طبعة النهضة مصر 1982.
- الأشباه والنظائر للسيوطي دار الكتب العلمية بيروت.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر وبذيله كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر مع تحقيق طه محمد الزيني مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى 1968.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل تأليف ابن السيد البطليوسي تحقيق الدكتور حمزة عبد الله دار المريخ الرياض الطبعة الأولى 1979.
- إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاكر دار المعارف بمصر 1970.

- الأصمعيات اختيار الأصمعي تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون دار المعارف بمصر الطبعة 3/ 1967.
- الأصول تأيف د. تمام حسان دار الثقافة الدار البيضاء ط1/ 1981.
- أصول في النحو لابن السراج تحقيق عبد المحسن الفتلي مطبعة سلمان الأعظمي بغداد 1973.
- أصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني الناشر الأطلسي 1983.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه تحقيق عبد الرحمن سليمان مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1/ 1992.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتاب اللبناني بيروت ط3/ 1986.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق د. زهير غازي زاهد مكتبة النهضة العربية ط2/ 1985.
- الأعلام: لخير الدين الزركلي دار العلم للملايين الطبعة السابعة 1987.
- الأعلام لخير الدين الزركلي الطبعة 3 بيروت 1969.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني دار الثقافة بيروت 1961.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني مؤسسة جمال الدين للطباعة والنشر 1963.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الفارقي تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة 1973.
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق د. أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة الطبعة الأولى 1976.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي عني بطبعه عبد الله البستاني المطبعة الأدبية 1901.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق هادي حمودة مكتبة النهضة ط1/ 1985.
- الأمالي لابن الشجري دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.

- الأمالي لابن الشجري تحقيق د محمد محمد الطناجي مكتبة الخانجي ط1/ 1992.
- الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه للسهيلي تحقيق محمد إبراهيم مطبعة السعادة الطبعة الأولى 1970.
- الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية للزجاج دار الكتاب العربي بيروت.
- الأمالي لأبي على القالي المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع بيروت
- الأمالي للشريف المرتضى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتاب العربي الطبعة الثانية 1967.
- الأمثال في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية للزجاجي دار الكتاب العربي بيروت
- إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري دار الكتب العلمية بيروت ط1/ 1979
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلي بن يوسف القفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتب 1955.
- الانتصار للحريري تأليف علي بن بري ضمن المقامات الأدبية ط3/ شركة ومطبعة البابي 1950.
- أنساب الأشراف وأشرافهم للبلاذري تحقيق محمد حميد الله دار المعارف بمصر1959.
- الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم للبطليوسي في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم للبطليوسي تحقيق رضوان الداية دار الفكر دمشق ط3/ 1987.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تحقيق محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ط4/ 1961.
- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1977 (طبع على هامش الكشاف).

- الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمر عثمان المعروف بابن الحاجب تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي مطبعة العاني بغداد 1982.
- إيضاح المكنون على كشف الظنون للبغدادي منشورات مكتبة المثنى بغداد.
- البحر المحيط لأبي حيان دار الفكر الطبعة 2/ 1983.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني دار المعارف للطباعة والنشر لبنان.
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط 2/ دار الفكر 1979.
- البيان والتبيين لأبي عثمان الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون مؤسسة الخانجي بالقاهرة.
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار دار الكتاب العربي بمصر.
- تاريخ الأدب العربي تأليف بروكلمان ترجمة عبد الحليم النجار والسيد يعقوب بكر ورمضان عبد التواب دار المعارف 1977.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي تصحيح محمد سعيد العرفي دار الكتاب العربي.
- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان لمحمد الطيبي تحقيق هادي عطية مكتبة النهضة العربية.
- التحرير والتنوير للفاضل بن عاشور الدار التونسية للنشر 1984.
- تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 1982.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات القاهرة1968.
- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري دار إحياء الكتب العربية.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني مخطوط باللخزانة العامة رقم 213ك.
- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي الطبعة الثانية دار الكتب العلمية طهران.
- ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي وللسجستاني وابن السكيت نشرها هفنر دار المشرق بيروت 1912.
- تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ضمن شروح التلخيص) دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني مطبعة دائرة المعارف بالهند ط1/ 1327هـ.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى 1936.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مطبعة دار الكتب المصرية 1960.
- جامع البيان للطبري المطبعة الكبرى الأميرية الطبعة الأولى 1323هـ.
- جامع البيان للطبري تحقيق محمود محمد شاكر دار المعارف بمصر 1958.
- جَذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس لأحمد بن القاضي دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط 1974.
- الجمل في النحو للزجاجي تحقيق علي توفيق مؤسسة الرسالة دار الأمل الطبعة الثانية 1985.
- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد دار صادر بيروت 1963.
- جمهرة أنساب العرب لابن حزم تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف 1977.
- الجنى الداني في حروف المعاني لِلْمُرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم ط1/ 1973.
- حاشية التفتازاني على الكشاف مخطوطة بخزانة القرويين رقم 917 والخزانة العامة رقم 613 ق.
- حاشية التفتازاني على مختصر المنتهى الأصولي تأليف ابن الحاجب دار الكتب العلمية بيروت 1983.
- حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي دار الفكر بيروت.

- حاشية الخضري محمد على شرح ابن عقيل على الألفية دار الفكر بيروت 1978.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب المطبعة البهية بمصر 1304هـ.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لابن عرفة دار إحياء التراث.
- حاشية الشريف الجرجاني على مختصر المنتهى الأصولي تأليف ابن الحاجب دار الكتب العلمية بيروت 1983.
- حاشية الصبان على الأشموني دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- حاشية الهروي على مختصر المنتهى الأصولي تأليف ابن الحاجب دار الكتب العلمية بيروت 1983.
- حاشية يس على التصريح لخالد الأزهري دار إحياء الكتب العربية.
- حلية المحاضرة في صناعة الشعر لأبي علي الحاتمي تحقيق د. جعفر الكتاني دار الرشيد للنشر 1979.
- خزانة الأدب للبغدادي تحقيق عبد السلام هارون ط1 مطبعة المدني 1986.
- خزانة الأدب للبغدادي دار الثقافة بيروت.
- الخصائص: لابن جني تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر لبنان ط2/ 1952.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني الطبعة الأولى 1348هـ.
- درة الحجال في غرة أسماء الرجال لابن القاضي نشره س علوش المطبعة الجديدة 1934-1936.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تعليق محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي ط2/ 1989.
- الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد تأليف محمد المفدى صدر عن الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون الطبعة الأولى 1982.
- الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب لابن فرحون المالكي تحقيق محمد الأحمدي دار التراث للطبع والنشر.

- ديوان الأخطل رواية اليزيدي عن السكري الطبعة الثانية دار المشرق بيروت 1986.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق عبد الكريم الدجيلي شركة النشر والطباعة العراقية 1962.
- ديوان الأعشى شرح وتعليق محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة الطبعة السابعة 1983.
- ديوان أقيشر تحقيق د خليل الدويهي دار الكتاب العربي الطبعة الأولى 1991.
- ديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثانية دار المعارف 1944.
- ديوان بشار بن برد نشر الطاهر بن عاشور لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة 1966.
- ديوان أبي تمام تحقيق محمد عبده عزام دار المعارف بمصر 1969.
- ديوان التهامي تحقيق علي نجيب عطوي دار مكتبة الهلال بيروت 1986.
- ديوان جرير بشر محمد بن حبيب تحقيق نعمان محمد أمين طه دار المعارف بمصر 1969.
- ديوان جميل تحقيق حسين نصار دار صادر للطباعة.
- ديوان جيران العود مطبعة دار الكتب المصرية 1950.
- ديوان حاتم الطائي من مجموع خمسة دواوين الوهبية 1293هـ.
- ديوان حسان بن ثابت لحسان بن ثابت دار بيروت للطباعة والنشر 1978.
- ديوان الحطيئة من رواية ابن حبيب المؤسسة العربية للطباعة والنشر بيروت دار صادر.
- ديوان رؤبة بن العجاج جمع وليم بن الورد ليبسك 1903.
- ديوان ذي الرمة رواية ثعلب تحقيق عبد القدوس مؤسسة الإيمان بيروت 1982.
- ديوان ابن الرومي تحقيق حسين نصار الهيئة المصرية العامة للكتاب 1981.
- ديوان أبي زبيد الطائي تحقيق نوري حمودي القيسي المعارف ببغداد 1967.

- ديـوان زهـير صـنعة الأعلـم الـشنتمري تحقـيق د. قباوة المطبعة العربية حلب الطبعة الأولى 1970.
- ديوان الشماخ بن ضرار القاهرة 1968.
- ديوان صفي الدين الحلي المطبعة العلمية ومكتبتها في النجف الأشرف 1956.
- ديوان طرفة تحقيق علي الجندي دار الفكر العربي.
- ديوان عامر بن الطفيل رواية الأنباري أبي بكر دار صادر بيروت 1959.
- ديوان عباس بن الأحنف دار صادر للطباعة والنشر دار بيروت 1965.
- ديوان عباس بن مرداس تحقيق يحيى الجبوري دار الجمهورية بغداد 1968.
- ديـوان عـبد الله بـن الدمينـة صـنعة ثعلـب تحقـيق أحمـد راتـب النفاخ مطبعة المدني 1379هـ.
- ديـوان عبيد بن الأبرص تحقيق وشرح حسين نصار شركة البابي الحلبي الطبعة الأولى 1957.
- ديوان العجاج برواية الأصمعي تحقيق عزة حسن مكتبة دار النشر بيروت.
- ديوان عدي بن زيد تحقيق محمد جبار المعبد شركة دار الجمهورية للنشر والطبع بغداد 1965.
- ديوان العرجي برواية ابن جني تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي بغداد 1956.
- ديـوان علقمـة تحقـيق لطفـي الـصفال ودريـة الخطيب وراجعه د. قباوة دار الكتاب العربي بحلب ط1/ 1969.
- ديوان عمرو بن كلثوم تحقيق وشرح د. أميل بديع يعقوب دار الكتاب العربي الطبعة الأولى 1991.
- ديوان عنترة دار صادر بيروت 1958.
- ديوان أبي فراس الحمداني دار صادر بيروت.
- ديوان الفرزدق عني بطبعه والتعليق عليه عبد الله الصاوي مطبعة الصاوي 1936.

- ديـوان القطامـي تحقـيق إبـراهيم الـسمرائي وأحمد مطلوب دار الثقافة بيروت الطبعة الأولى 1960.
- ديـوان قـيس بـن الخطـيم تحقـيق د. إبـراهيم السمرائي وأحمد مطلوب مطبعة العاني بغداد الطبعة 1/ 1962.
- ديوان كثير تحقيق إحسان عباس دار الثقافة 1971.
- ديوان كعب بن زهير صنعة السكري مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى1950.
- ديوان لبيد دار صادر بيروت 1966.
- ديوان مجنون ليلى تحقيق عبد الستار أحمد فراج دار صادر للطباعة 1979.
- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري عني بنشره مكتبة القدسي بيروت 1980.
- ديوان ابن مقبل تحقيق د. عزة حسن دمشق 1962.
- ديوان النابغة الجعدي تحقيق عبد العزيز رباح دمشق 1384هـ.
- ديـوان النابغة الذبياني صنعة ابن السكيت تحقيق د. شكري فيصل دار الفكر للطباعة بيروت 1968.
- ديوان ابن نباتة المصري ملتزم الطبع الشيخ محمد القلقيلي الطبعة الأولى 1905.
- ديوان أبي النجم شرح علاء الدين آغا النادي الأدبي الرياض 1981.
- ديوان أبي نواس دار بيروت للطباعة والنشر 1978.
- ديوان الهذليين مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة 1945.
- ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي النهضة المصرية العامة للكتاب 1976.
- الرسالة للشافعي المطبعة الشرقية الطابع سليم سيد أحمد إبراهيم شرارة 1315هـ.
- رسـالة الملائكـة لأبـي العـلاء المعـري تحقـيق محمـد سليم الجندي دار صادر بيروت 1992.
- رصـف المبانـي في شـرح حروف المعاني تحقيق د. أحمد محمد الخراط دار القلم دمشق ط2/ 1985.

- الروض الأنف في تفسير سيرة ابن هشام تأليف السهيلي شركة الطباعة الفنية المتحدة 1971.
- زهر الآداب وثمر الألباب لإبراهيم الحصري تحقيق علي محمد البجاوي دار إحياء الكتب العربية ط1/ 1953.
- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق د. حسن هنداوي دار القلم دمشق ط2/ 1993.
- سفر السعادة وسفر الإفادة للسخاوي تحقيق محمد أحمد الدالي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1983.
- سمط اللآلي في شرح الأمالي للبكري تحقيق عبد العزيز الميمني مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1936.
- سنن الترمذي حققه وصححه عبد الوهاب عبد اللطيف دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1980.
- سنن أبي داود ضبط وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي.
- سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي 1957.
- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي المطبعة المصرية الأزهر.
- سيرة ابن هشام عبد الملك مكتبة الكليات الأزهرية 1974.
- سيرة ابن هشام عبد الملك تحقيق محيي الدين عبد الحميد مطبعة دار الفكر بيروت.
- شجرة النور الزكية تأليف محمد مخلوف دار الكتاب العربي بيروت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد المكتب التجاري للطباعة والنشر بيروت لبنان.
- شرح اختيارات المفضل صنعة الخطيب التبريزي تحقيق د. قباوة مطبعة دار الحياة دمشق 1971.
- شرح ألفية ابن مالك تأليف بدر الدين بن مالك مطبعة بيروت 1313هـ.
- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل تحقيق محيي الدين عبد الحميد دار الفكر 1979.

- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق عبد الرحمان السيد مكتبة الأنجلو المصرية مطابع سجل العرب 1974.
- شرح التسهيل لابن مالك مخطوط بالخزانة العامة رقمه 213ق.
- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح للتفتازاني دار الكتب العلمية بيروت 1957.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل 1982.
- شرح الجزولية للشلوبين مخطوط بخزانة القرويين رقم 227-1366.
- شرح ديوان الحماسة للتبريزي دار القلم بيروت.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي نشره عبد السلام هارون ط2 مطبعة التأليف والترجمة والنشر 1967.
- شرح ديوان الخنساء منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.
- شرح الشافية للجاربردي عالم الكتب 1984.
- شرح الشافية للرضي الأستراباذي تحقيق محمد نور الحسن وآخرين دار الكتب العلمية 1975.
- شرح شواهد الشافية للبغدادي عبد القادر تحقيق محمد نور وآخرين دار الكتب العلمية 1975.
- شرح شواهد الكشاف لمحيي الدين أفندي مطبوع مع الكشاف دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح شواهد المغني للسيوطي تعليق وتصحيح الشيخ محمد محمود منشورات دار مكتبة الحياة.
- شرح شواهد المغني للبغدادي تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق دار المأمون دمشق ط1/ 1980.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي مطبعة الأمانة 1975.
- شرح غاية الأدب على تهذيب شذور الذهب في معرفة كلام العرب لمحمد أديب حمزة دار ابن قتيبة للطباعة والنشر 1961.
- شرح القصائد السبع للزوزني دار القاموس الحديث بيروت.
- شرح القصائد السبع للنحاس تحقيق أحمد خطاب دار الحرية للطباعة بغداد 1973.
- شرح الكافية للرضي الأستراباذي دار الكتب العلمية بيروت.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق عبد المنعم أحمد دار المأمون للتراث 1982.
- شرح اللمع لابن برهان تحقيق فائز فارس السلسلة التراثية الكويت الطبعة الأولى 1984.
- شرح المفصل لابن يعيش دار صادر.
- شروح التلخيص للتفتازاني والسبكي وغيرهما دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- شرح مقصورة ابن دريد صنعة الخطيب التبريزي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة المكتبة العربية بحلب ط1/ 1978.
- شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة 1964.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر دار المعارف بمصر 1966.
- شعر الأحوص جمع وتحقيق إبراهيم السمرائي مكتبة الأندلس بغداد 1969.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي عالم الكتب ط3/ 1983.
- صحاح الجوهري تقدم في حرف التاء.
- صحيح البخاري بشرح الكرماني دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة2/ 1981.
- صحيح مسلم دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1954.
- ضرائر الشعر تأليف ابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع 1982.

- الضرورة الشعرية د. محمد حماسة عبد اللطيف دار مرجان للطباعة 1979.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع تأليف شمس الدين السخاوي منشورات دار مكتبة الحياة لبنان.
- طبقات الحفاظ للسيوطي تحقيق علي محمد عمر ط1 مطبعة الاستقلال الكبرى 1973.
- طبقات ابن سعد دار صادر بيروت 1957.
- طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين لابن سلام الجمحي قوبلت على نسخة طبع أوربا.
- طبقات المفسرين للداودي تحقيق علي محمد عمر مركز تحقيق التراث العربي بدار الكتب ط1/ 1972.
- طبقات القراء انظر غاية النهاية.
- طبقات النحويين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر 1973.
- الطرائف الأدبية لعبد العزيز الميمني دار الكتب العلمية بيروت.
- عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي انظر شروح التلخيص.
- العقد الفريد لابن عبد ربه مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1940.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث تأليف د. محمد حماسة دار الفكر العربي 1983.
- العمدة لابن رشيق تحقيق د. محمد قرقزان دار المعرفة بيروت ط1/ 1988.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري نشره برجستراسر مكتبة بيروت 1932.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري تصحيح علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية 1945.
- فتح اللطيف للبسط والتعريف للمرابط الدلائي تحقيق محمد غنضور.

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري تحقيق د. إحسان عباس و د. عبد المجيد عابدين دار الأمانة مؤسسة الرسالة 1971.
- فصيح ثعلب والشروح عليه نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجة المطبعة النموذجية ط1/ 1949.
- الفهرست لابن النديم مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
- فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني تحقيق إحسان عباس دار الغرب الإسلامي ط2/ 1982.
- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل سالم عبد الرزاق أحمد 1977.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية تأليف محمد عبد الحي الهندي دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.
- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي تحقيق محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر.
- في أصول النحو لسعيد الأفغاني مطبعة جامعة دمشق 1964.
- في النحو العربي نقد وبناء تأليف د. مهدي المخزومي المكتبة العربية صيدا بيروت 1964.
- القاموس للفيروزابادي المطبعة الحسنية المصرية الطبعة الثانية 1344هـ.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث لعبد الصبور شاهين دار القلم 1966.
- الكامل للمبرد عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير المطبعة المنيرية 1348هـ.
- كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق فخر الدين قباوة مؤسسة الرسالة ط2/ 1987.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط2/ 1988.

- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د. شوقي ضيف دار المعارف بمصر 1972.
- الكتاب تأليف سيبويه تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب بيروت.
- الكتاب تأليف سيبويه المطبعة الكبرى الأميرية بولاق مصر.
- كتاب التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه لأبي عبيد البكري انظر ذيل الأمالي والنوادر.
- كتاب القوافي للأخفش سعيد بن مسعدة تحقيق د. عزة حسن دمشق 1970.
- كتاب القوافي لأبي يعلى عبد الباقي التنوخي تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان دار الرشاد ط1/ 1970.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق د. كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر 1982.
- كتاب الوحشيات وهو الحماسة الصغرى لأبي تمام تحقيق عبد العزيز الميمني دار المعارف بمصر ط2/ 1970.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تأليف الزمخشري دار الفكر.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني دار إحياء التراث العربي 1351هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها تأليف مكي بن أبي طالب تحقيق محي الدين عبد الحميد مؤسسة الرسالة ط2/ 1981.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة مكتبة المثنى بيروت.
- لامية العرب للشنفرى منشورات دار مكتبة الحياة بيروت 1974.
- لسان العرب لابن منظور دار صادر بيروت.
- اللغة العربية معناها ومبناها تأليف د. تمام حسان الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979.

- اللمع في العربية تأليف ابن جني تحقيق د. حسين محمد محمد شرف دار الكتب القومية والوثائق ط1/ 1979.
- المثلث لابن السيد البطليوسي تحقيق ودراسة د. صلاح مهدي الفرطوسي دار الرشيد للنشر بالعراق 1981.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة عارضه بأصوله وعلق عليه د. سيزكين دار غريب للطباعة 1988.
- مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر 1980.
- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون مطبعة المدني1983.
- مجمع الأمثال للميداني تحقيق محيي الدين عبد الحميد مطبعة السنة المحمدية 1955.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني تحقيق علي الجندي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر-القاهرة 1969.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد دار الكتب العلمية ط1/ 1993.
- المحلى في وجوه النصب تأليف أحمد بن الحسين بن شقير تحقيق فائز فارس مؤسسة الرسالة ط1/ 1987.
- مختارات شعراء العرب لابن الشجري تحقيق علي محمد البجاوي دار النهضة للطبع والنشر القاهرة 1975.
- المخصص لابن سيده الأندلسي المكتب التجاري للطباعة والنشر بيروت.
- المدارس النحوية تأليف الدكتور شوقي ضيف دار المعارف بمصر 1968.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل لمحمود النسفي دار إحياء الكتب العربية مطبعة عيسى البابي مصر.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي شركة ومطبعة البابي ط2/ 1958.

- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري تحقيق د. طارق عبد عون مطبعة العاني بغداد ط1/ 1978.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ضبط وتعليق محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي.
- المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي مخطوط بخزانة القرويين رقم 1231.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي تحقيق حسن هنداوي دار القلم دمشق ط1/ 1987.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي تحقيق علي حيدر مكتبة النهضة العربية ط1/ 1986.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني 1982.
- المساعد على التسهيل لابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات دار الفكر دمشق 1980.
- مسند ابن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والفعال دار صادر بيروت.
- مسند ابن حنبل شرحه ووضع فهارسه أحمد محمد شاكر دار المعارف 1951.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب تحقيق ياسين محمد السواس دمشق 1981.
- مشكل إعراب القرآن تحقيق د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة ط2/ 1984.
- مطلع الفوائد ومجمع الفرائد لابن نباتة المصري تحقيق د. عمر موسى باشا مجمع اللغة العربية دمشق 1972.
- المطول على التلخيص للتفتازاني مطبعة احمد كامل 1330هـ.
- معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد عالم الكتب ط1/ 1985.
- معاني القرآن للفراء تحقيق عبد الفتاح شلبي ومراجعة علي النجدي دار السرور بيروت-لبنان.

- معاهـد التنصيص على شواهد التلخيص تأليف أحمد العباسي تحقيق محيي الدين عبد الحميد علم الكتب بيروت 1947.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي دار المأمون 1930.
- معجـم الأمـثال لأحمـد الميدانـي تحقـيق محمـد محيـي الـدين عبد الحميد مطبعة السنة المحمدية 1955.
- معجم البلدان لياقوت دار صادر بيروت.
- معجـم الـشعراء للمرزباني ومعه المؤتلف والمختلف في أسما الشعراء للآمدي تحقيق عبد الستار أحمد دار إحياء الكتاب العربي 1960.
- معجم الشعراء للمرزباني مكتبة القدسي دار الكتب العلمية.
- معجـم الـشواهد العـربية تأليـف عـبد السلام هارون مؤسسة الخانجي مطابع الرجاء بمصر ط1/ 1972.
- معجـم مـا استـعجم مـن أسمـاء الـبلاد والمواضع لأبي عبيد البكري حققه وضبطه مصطفى السقا مطبعة لجنة التأليف والترجمة القاهرة ط1/ 1945.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة دار إحياء التراث العربي بيروت.
- معجم المطبوعات جمع وترتيب يوسف إليان مطبعة سركيس بمصر 1928.
- المعجـم المفهـرس لألفـاظ القـرآن الكـريم وضعه فؤاد عبد الباقي دار مطابع الشعب 1378هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث نشره أ، ي، ونسنك ليدن 1936.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هاشم تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني دار الفكر ط6/ 1985.
- مفـتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور دار الكتب الحديثة مطبعة الاستقلال الكبرى.
- مفتاح العلوم ليوسف السكاكي دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- المفضليات للضبي تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون دار المعارف القاهرة 1942.

- المقاصد النحوية بشرح شواهد الألفية للعيني بهامش خزانة الأدب دار الثقافة بيروت.
- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب بيروت 1963.
- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي أبي موسى تحقيق د. عبد الوهاب محمد شعبان دار النهضة العربية ط1/ 1988.
- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح تحقيق د. عائشة عبد الرحمن دار المعارف 1990.
- المقرب تأليف ابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري مطبعة العاني بغداد ط1/ 1972.
- المنصف شرح لكتاب التصريف تأليف ابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين شركة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده ط1/ 1954.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام لأحمد بن محمد الشمني المطبعة البهية بمصر.
- المنهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني تحقيق محيي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي بيروت لبنان 1955.
- الموشح للمرزباني طبعة محب الدين الخطيب المطبعة السلفية القاهرة 1385هـ.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1387هـ.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي تحقيق مصطفى الصادق العربي مطابع الثورة للطباعة والنشر.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي تحقيق جاد أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض دار الكتب العلمية بيروت ط1/ 1992.
- النحو العربي نقد وبناء تأليف الدكتور إبراهيم السمرائي دار الصادق بيروت 1968.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة تأليف تغري بردي طبعة مصورة عن دار الكتب.
- نشأة النحو تأليف محمد الطنطاوي تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكروي مطبعة السعادة ط2/ 1969.
- نفح الطيب لأحمد بن محمد المقري تحقيق د. إحسان عباس دار صادر بيروت 1968.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق محمود محمد دار إحياء الكتاب العربي عيسى البابي الحلبي 1963.
- النوادر لأبي زيد نشر سعيد الخوري بيروت 1894.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي المطبعة الجديدة بفاس.
- الهاشميات للكميت تحقيق داود سلوم ونوري حمودي القيسي عالم الكتب مكتبة النهضة 1986.
- هدية العرفين لإسماعيل باشا البغدادي طبع وكالة المعارف مكتبة المثنى بيروت 1955.
- همع الهوامع للسيوطي عني بتصحيحه بدر الدين النعساني دار المعرفة بيروت.
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي باعتناء س، ديد رينغ مطابع دار صادر بيروت 1970.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان تحقيق د. إحسان عباس دار صادر بيروت 1970.
- يتيمة الدهر للثعالبي تحقيق محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ط2/ 1956.

فهرس محتويات الجزئين

فهرس الدراسة

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**2 -1**
الباب الأول	**60 -3**
الفصل الأول: حياة الدماميني وآثاره	**10 -3**
- المبحث الأول: حياة الدماميني	3
- المبحث الثاني: شيوخه و تلاميذته	4
▪ شيوخه	4
▪ تلاميذته	6
- المبحث الثالث: أعماله	7
- المبحث الرابع: آثاره	8
الفصل الثاني: دراسة في تحفة الغريب	**34 -11**
- المبحث الأول: منهج الدماميني في الشرح	12
- المبحث الثاني: مصادر تحفة الغريب	13
- المبحث الثالث: شواهد تحفة الغريب	16
1- الشواهد القرآنية	16
2- الحديث النبوي الشريف	23
3- الأمثال والأقوال	27
4- الشواهد الشعرية	27
▪ الشواهد الشعرية في تحفة الغريب	28

الموضوع	الصفحة
▪ شعر المولدين في تحفة الغريب	32
الفصل الثالث: موقفه من المؤلف	**35- 60**
▪ موقف محايد	36
▪ موقف الإعتراض	36
▪ موقف مؤيد	46
▪ بعض الآراء التي انفرد بها الدماميني	49
الخاتمة: أثر الكتاب على الدارسين	53
وصف المخطوطات	56
منهج التحقيق	58

فهرس التحقيق

الموضوع	الصفحة
الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها	**226 -61**
▪ انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية	68
▪ ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه	70
▪ انقسام الجملة إلى الصغرى والكبرى	74
▪ قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها	77
▪ الجمل التي لا محل لها من الإعراب	78
▪ الجملة الثانية المعترضة	91
▪ الجملة الثالثة التفسيرية	123
▪ الجملة الرابعة المجاب بها القسم	137
▪ الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط...	145
▪ الجملة السادسة الواقعة صلة...	146
▪ الجملة السابعة التابعة لما لا محل له	150
▪ الجمل التي لها محل من الإعراب	150
▪ الجملة الثانية	151
▪ الجملة الثالثة	154
▪ الجملة الرابعة	172
▪ الجملة الخامسة	180
▪ الجملة السادسة	193
▪ الجملة السابعة	202
▪ حكم الجمل على النكرات وبعض المعارف	209

الموضوع	الصفحة
الباب الثالث من الكتاب في أحكام الظرف و الجار و المجرور	**268 -227**
▪ هل يتعلقان بالفعل الناقص	232
▪ هل يتعلقان بأحرف المعاني	235
▪ ذكر ما لا يتعلق بالأحرف	243
▪ حكم المرفوع بعدهما	245
▪ مل يجب فيه تعلقهما بمحذوف	252
▪ هل المتعلق الواجب الحذف فعل ،أو وصف	257
▪ كيفية تقديره باعتبار المعنى	261
▪ تعيين موضع التقدير	267
الباب الرابع من الكتاب	**448-269**
▪ ما يعرف به الاسم من الخبر	271
▪ ما افترق فيه الحال و التمييز، وما اجتمعا	288
▪ أقسام الحال	297
▪ إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها	302
▪ مسوغات الابتداء بالنكرة	303
▪ أَقسَامُ العَطفِ	323
▪ عطفُ الخَبَر على الإنشاءِ، وبالعكس	348
▪ عطفُ الاسمية على الفعلية، وبالعكس	355
▪ العطف على معمولي عاملين	358
▪ المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة	363
▪ شرح حال الضمير المسمى فصلا أو عمادا	372
▪ روابط الجملة بما هي خبر عنه	382

الموضوع	الصفحة
▪ الأشياء التي تحتاج إلى رابط	392
▪ الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة	411
▪ الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا	431
▪ الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر	437
الباب الخامس من الكتاب: في ذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها	**449- 752**
▪ الجهة الأولى: مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة	449
▪ الجهة الثانية	474
▪ الجهة الثالثة	488
▪ الجهة الرابعة	492
▪ باب المبتدإ	504
▪ باب كان وما جرى مجراها	512
▪ ما يَحتَمِلُ المَصْدَرِيَّةَ والْمفعولية	519
▪ ما يَحتَمِلُ المَصْدَرِيَّةَ والحالية	519
▪ ما يَحتَمِلُ المَصْدَرِيَّةَ والحالية والمفعول لأجله	521
▪ ما يحتمل المفعول به والمفعول معه	525
▪ باب الاستثناء	527
▪ ما يحتمل الحالية والتمييز	530
▪ مِنَ الحال ما يَحتَمِلُ كَوْنَه منَ الفاعِلِ وكونَه منَ المفعول	531
▪ مِنَ الحال ما يَحتَمِلُ باعتبار عامله وجهين	532
▪ مِنَ الحال ما يَحتَمِلُ التعدد والتداخل	533
▪ باب إعراب الفعل	536
▪ باب الموصول	539

الموضوع	الصفحة
▪ باب التوابع	542
▪ باب حروف الجر	544
▪ باب مسائل مفردة	545
▪ النوع الأول من الجهة السادسة	546
▪ النوع الثاني	552
▪ النوع الثالث	570
▪ النوع الرابع	572
▪ النوع الخامس	577
▪ النوع السادس	582
▪ النوع السابع	585
▪ النوع الثامن	592
▪ النوع التاسع	597
▪ النوع العاشر	602
▪ النوع الحادي عشر	603
▪ النوع الثاني عشر	604
▪ النوع الثالث عشر	614
▪ النوع الرابع عشر	618
▪ النوع الخامس عشر	620
▪ الجهة السابعة	622
▪ الجهة الثامنة	630
▪ الجهة التاسعة	635
▪ الجهة العاشرة	636

الموضوع	الصفحة
▪ خاتمة	641
▪ بيان أنه قد يظن الشيء من باب الحذف وليس منه	661
▪ بيان مكان المقدر	663
▪ بيان مقدار المقدر	667
▪ بيان كيفية التقدير	670
▪ ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن وحسن	671
▪ إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا، فأيهما أولى	374
▪ إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا، والباقي فاعلا، وكونه مبتدأ والباقي خبرا، فالثاني أولى	675
▪ إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا، أو ثانيا، فكونه ثانيا أولى	679
▪ حذف الاسم المضاف	588
▪ حذف المضاف إليه	692
▪ حذف اسمين مضافين	692
▪ حذف ثلاث متضايفات	695
▪ حذف الموصول الاسمي	695
▪ حذف الصلة	696
▪ حذف الموصوف	698
▪ حذف الصفة	701
▪ حذف المعطوف	704
▪ حذف المعطوف عليه	706
▪ حذف المبتدإ	708
▪ حذف الخبر	712

الموضوع	الصفحة
▪ ما يحتمل النوعين	715
▪ حذف الفعل	716
▪ حذف المفعول	719
▪ حذف التمييز	721
▪ حذف واو الحال	721
▪ حذف قد	722
▪ حذف لا النافية وغيرها	725
▪ حذف ما النافية	729
▪ حذف أداة الاستثناء	729
▪ حذف الجار	731
▪ حذف حرف النداء	732
▪ حذف همزة الاستفهام	735
▪ حذف نوني التثنية والجمع	737
▪ حذف التنوين	739
▪ حذف لام لأفعلن	743
▪ حذف جواب القسم	744
▪ حذف جملة الشرط	744
▪ حذف جملة جواب الشرط	746
▪ حذف الكلام بجملته	749
▪ حذف أكثر من جملة	750
الباب السادس من الكتاب	**770 -753**
الباب السابع من الكتاب	**780 -771**

الموضوع	الصفحة
الباب الثامن من الكتاب: في ذكر أمور يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي إحدى عشرة قاعدة	**842-781**
▪ القاعدة الأولى	781
▪ القاعدة الثانية	798
▪ القاعدة الثالثة	805
▪ القاعدة الرابعة	809
▪ القاعدة الخامسة	816
▪ القاعدة السادسة	817
▪ القاعدة السابعة	818
▪ القاعدة الثامنة	821
▪ القاعدة التاسعة	823
▪ القاعدة العاشرة	828
▪ القاعدة الحادية عشرة	834
الفهارس العامة للجزئين	**954-843**
فهرس محتويات الجزئين	**963-955**